

شرح التلخيص

* وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني *
* ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي *
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبيهاء الدين السبكي)

« وقد وضع بالهامش »

كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

« تفسير »

* قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد * ونذينا بمواهب المفتاح * ونلشنا بعروس *
* الأفراح * وصدرنا الهامش بالإيضاح * وبعده حاشية الدسوقي *

« ملاحظة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صُرف النفس
والنفيس حتى جمعت من أقاصي البلدان وطبعت مرتبة ترتيباً بديعاً لم يسبق له نظير
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلاً بعضها عن بعض بجدول مع اتفاق أبحاثها

الجزء الثاني

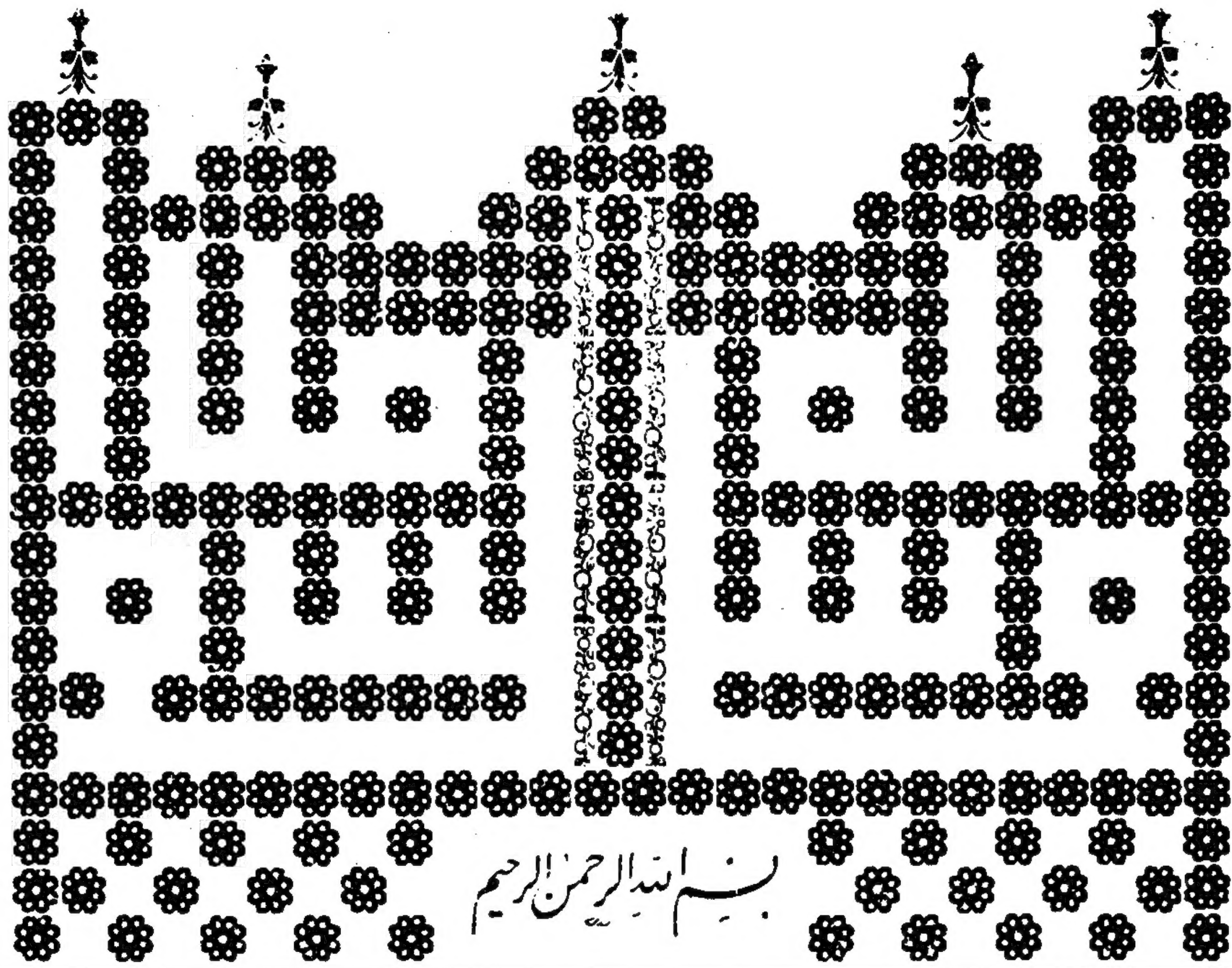
نشر أَدَبِ الحوزة

﴿ القول في أحوال المسند ﴾

أما تركه فلنحو ما سبق في باب
المسند اليه من تخييل العدول
الى أقوى الدليلين ومن
اختبار تنبه السامع عند قيام
القرينة أو مقدار تنبيهه ومن
الاختصار والاحتراز عن
العبث بناء على الظاهر أمام
ضيق المقام كقوله
﴿ فاني وقيار بها لغريب ﴾
أي وقيار كذلك

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الامور العارضة له من
حيث انه مسند التي بها يطابق
الكلام مقتضى الحال (قوله
أما تركه) قد تقدم وجه التعبير
هنا بالترك وهناك بالحذف
وانما بدأ من أحوال المسند
بالترك لان الترك عبارة عن
عدم الاتيان به والعدم في
الجملة سابق على أحوال
الحادث (قوله فلما مر في حذف
المسند اليه) أي من الاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر
وتخييل العدول الى أقوى
الدليلين وضيق المقام بسبب
التحسر أو بسبب المحافظة على
الوزن واتباع الاستعمال وغير
ذلك (قوله أمسى بالمدينة
رحله) أمسى امامسندة الى



﴿ أحوال المسند ﴾

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند اليه (كقوله)
ومن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها لغريب)

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الامور العارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بدأمنها بالترك الذي هو عبارة
عن عدم الاتيان به لان العدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال
(أما تركه فلما مر) في بحث المسند اليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر وتخييل العدول الى أقوى الدليلين ونحو ذلك كضيق المقام واتباع الاستعمال
وغير ذلك وقد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف وذلك (كقوله)
ومن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها لغريب)

﴿ أحوال المسند أما تركه فلما مر الى آخره ﴾

(ش) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكر خمسة عشر الترك والذكر والافراد
وكونه فعلا أو اسما ومقيدا بمعمول أو شرط أو غير مقيّد بهذا أو بذاك وكونه نكرة وكونه

الرحل
ضمير من جملة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة أو حال ان كانت تامة وامامسندة الى رحله
و بالمدينة خبرها أو حال كذا في عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة للحذف مع الجواب والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينة رحله
فقد حسنت حاله وسأت حالي وحالة قيار لاني الخ ولا يصح أن تكون الجملة المقرونة بالفاء جوابا لان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببية
هنا وبهذا ظهر ما قاله الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التحسر وقوله بها متعلق بغريب والباء بمعنى في (قوله فاني وقيار الخ) قدم
قيار على قوله لغريب للإشارة الى أن قيارا ولولم يكن من جنس العقلاء بلغه هذا السكر واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار
مساويا للعقل في التشكي منها ومقاساة شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على المساوي لان في التقديم أثر في الادلية

(قوله والمأوى) مرادف لمقابله (قوله اسم فرس أو جمل) في نسخة اسم فرس أو جمل أو غلام للشاعر في قيار أقوال ثلاثة كما في حاشية السيد على المطول (قوله ضابى) بالهمزة وبإبدالها ياءسا كنه من ضبا في الأرض اذا اختفى فيها (قوله والتوجع) أى من أجل الغربة ومقاساة شدائد (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب (٣) خبر ان لا خبر قيار لا فقرانه

باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترن بها الا شذوذا (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالعبث أى ان العبثية منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا لانه أحذر كنى الاسناد (قوله مع ضيق المقام بسبب التوجع) أى من الغربة ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر اضيق المقام فكيف يمثل المصنف بالحذف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأنيبه (قوله ومحافظة الوزن) عطف على التوجع بدليل أنه فيما يأتى فسر ضيق المقام بالمحافظة على الشعر (قوله عطف على محل اسم ان) أى على اسم ان باعتبار محله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على أنه لا يشترط في العطف باعتبار المحل وجود الحرز أى الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين أنه لا بد منه وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم ان مطلقا لان الحرز وهو الابتداء قد زال

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحارث كما في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا

وأراد بالرحل المأوى والمنزل وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحارث وهذا الاسم مأخوذ من ضبا بالأرض اذا اختفى فيها وجواب الشرط محذوف أفيم مقامه قوله فاني الخ وتقديره ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حسن حاله فليطب نفسه ولينعم بالا وأما أنا وقيار فلا نطب نفسا لغربتنا وكربتنا بها ولهذا المعنى كان الكلام ولو كان خبرا لفظا توجعا وتحسرا معنى على تلك الغربة ومقاساة شدائد تلك الكربة وقدم قيار على قوله لغريب للإشارة الى أن قيار ولو لم يكن من جنس العقلاء بلغه هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا للعقلاء في التشكي منها ومقاساة شدائد بها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوى لان في التقديم أثر في الأدلية وهذا الكلام يحتمل اعرابين أحدهما أن يكون قيار مبتدأ وخبره محذوف وهو وخبره جملة معطوفة على جملة قوله فاني لغريب والتقدير فاني لغريب وقيار غريب أيضا وعلى هذا التقدير يكون الكلام من حذف المسند وهو خبر قيار للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام للوزن وللشكاية والتوجع والتحسر ويكون فيه وجه الشاهد ولكن يلزم عليه العطف قبل تكميل المعطوف عليه والثاني أن يكون قيار معطوفا على محل اسم ان وهو الرفع لان خبر ان وهو لغريب في تقدير التقديم فيكون من العطف

مخصوصا بالاضافة أو الوصف أو غير مخصص وكونه مرفوعا وجملة وتأخره أو تقدمه والمسند هو المحكوم به وهو المحمول فعلا كان أو اسما وأراد المصنف بالترك الحذف وفي المسند اليه عبر بالحذف ولا يظهر معنى لاختصاص كل بلغظ الا أن يقال الحذف ترك الشيء ملتفتا اليه والترك المطلق ليس بهذا القيد ولا شك أن المسند اليه اذا ترك لفظا فهو ملتفت اليه معنى لانه لا بد من تقديره لانه لا يوجب في الكلام خبر لا مبتدأ له لاني اللفظ ولا في التقدير بخلاف المسند فانه قد يترك غير ملتفت اليه فانه قد يوجب المبتدأ وليس له خبر لاني اللفظ ولا في التقدير كقولك ضربني زيدا قائما على أحد الأقوال وقولك أقام الزيدان وحذف المسند يكون لما مر والذي مر هو أحد أمور وظاهر عبارته هنا أن كل واحد منهما يأتى هنا لكنه قال في الايضاح كنه حوما سبق من تخييل العدول الى أقوى الدليلين واختبار تذبذبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبيهه والاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فمتضاه أنه لا يترك المسند لغیر ذلك مما يترك له المسند اليه فليست في الجمع بين كلاميه والذي هنا أصوب وذلك اما لضيق المقام لأجل الوزن وذلك أنواع أحدها أن يحذف من الثاني دلالة الاول كقوله فمن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

ويجعلون المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها كذا في الفري (قوله خبرا عنهما) أى ولا حذف في الكلام (قوله لامتناع العطف) أى لما يلزم عليه من توجه العاملين المبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وليس علة عدم الجواز كون غريب مفردا والمبتدأ شبيها لانه ووصف على وزن فاعيل يستوي فيه الواحد وغيره قال تعالى واللائكة بعد ذلك ظهیر

(قوله وأما إذا قدر ناله) أي لقيار خبر المحذوف أي وجعل الغريب المذكور خبراً فيجوز أن يكون هو أي قيار عطفاً على محل اسم ان وقوله لان الخبر أي المذكور الذي هو لغريب مقدم أي على المعطوف تقديره أي وان كان في اللفظ متأخراً (قوله وأما إذا قدر ناله خبر الخ) ان قلت لم يجعل الغريب خبراً عن قيار ويكون المحذوف خبراً ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بان ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الا شذوذاً كما قالوا في قوله

أم الحليس لعجوز شهر به * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

اللهم الا أن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو لقائم زيد كما ذكره عبد الحكيم (قوله يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان) أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل (٤) مضى الخبر الذي هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على

وأما إذا قدر ناله خبر المحذوف فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره افلا يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيد وعمرو لذهب وهو جائز

بعد استكمال الخبر تقديره ولا يجوز أن يكون لغريب خبره ويكون المحذوف خبراً ان لا اتصاله بلام الابتداء بل خبره محذوف وهو معطوف على خبر ان فاذا جعلته من عطف المفردات لزم فيه كون الحذف من باب حذف المعطوف لكن لما كان المعطوف على الخبر خبراً صرح خرطه في سلك هذا الباب وان جعلناه من عطف الجمل على بعد وتكلف فهو من هذا الباب وينبغي تقدير الخبر المحذوف بعد قوله لغريب لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا لزم على جملة من عطف الجمل أو المفردات وعلى كل حال فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وان واما لم نجعل لغريب خبراً عنهما مع صحة الاخبار بفعيل عن اثنين فيكون الكلام كقولنا ان زيد وعمرو لذهب لان رفع قيار بالعطف على المحل ويلزم من جعل قوله لغريب خبراً عنهما عمل ان والابتداء في الخبر المرفوع وهو فاسد ولذلك جعل مما حذف فيه خبر اثني فيكون من عطف الجمل أو المفردات كما تقدم وهو صحيح لان بتقدير خبر ان قدما يكون من عطف

أي وقيار كذلك وظاهر كلامه أن هذا يجوز قياساً أي الحذف من الثاني لدلالة الاول وفيه خلاف ووقع في كلام ابن عصفور في أحـد قوليه وقفه على السماع وصح صاحب الافصح ذلك وليس هذا البيت من الحذف من الاول لدلالة الثاني لما سيأتى وقال السكاكي انهما في معنى واحد فلذلك أفرد كقوله لمن زحلوقة زل * بها العينان تنهل

قال الخطيب وقيل غريب فعيل صالح للتعديد فلا حاجة لتقدير الحذف قلنا لا يقال رجـلان صبور وان صح في الجمع دون التثنية قلت قوله لا يقال رجـلان صبور ينبغي أن يقول كثير فان صبوراً فعول لافعل الا أنهما من واد واحد وهذا لا يمنع لان امتناعه لا للمعنى لانه صالح لهما ولا للفظ لانه لو امتنع لكان لتنافر لفظي فيمتنع حينئذ زيد وعمرو قائم على الحذف وأيضاً يردده قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فانه نص فيما قلناه وقوله وان صح ففي الجمع ظاهره يومهم أنه يصح في الجمع رجـلان صبور وهو فاسد لئلا يكون مقصوده ان صح الاخبار

معمول واحد وهو ان وعمرو على ذاهبان (قوله بل مثل ان زيد الخ) مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أي تقديره إذ يقدر عمرو خبر آخر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعي أنه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعي أنه من عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعي ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوى بل هو من عطف المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبر ان واعلم أن هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا أنه يلزم عليه محذور ان الاول أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه الثاني أن فيه العطف على معمولي عاملين

مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء

وخبـره عطف على خبر ان والعامل فيه ان والعطف المذكور غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح لان الواو حرف ضعيف ولا يقوى على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الاول بأن الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبر ان المذكور ويقدر بعده وعن الثاني بأن ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على خبر ان بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفاً عليه فانه يكون معطوفاً على لفظه لأن ان اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء يكون من عطف المفردين على المفردين ولا يصح أن يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبر ان يكون عطفاً على محله دون لفظه لأجل أن يتحدد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهما وهما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم كذا أفاده عبد الحكيم وتأمله وانما كان الرفع لذلك الخبر المقدر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزأين

ويجوز

وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف أي نحن بما عندنا راضون وكقول أبي الطيب

قالت وقد رأيت أصفرا راضيا من به * وتهدت فأجبتها التهنيد

أي التهنيد هو المطالب به دون المطالب به هو التهنيدان فسر بمن المطالب به لأن المطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليعين عندها لا الحكم على المطالب به بالتعيين وقيل معناه من فعل به فيكون التقدير فعل به التهنيد وما بدون الضيق كقوله تعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجهه أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكان في حكم مرضى واحد كقولنا أحسان زيد واجماله نعشني وجبر مني

(قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه نفس ماسبق في قوله فإلى قيار الخ لكن أعاده لاجل إفادة أنه من عطف الجملة لا من عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله والحاصل أن البيت (5)

(5)

يحتمل احتمالات أربعة اثنان جائزان واثنان ممنوعان فالجائزان جعل

ممنوعان فالجائزان جعل

قيار مبتدأ خبره محذوف

والجملة بأسرها عطف على

جملة اسم ان وخبرها أو

جعل قيار عطف على محل

اسم ان ويقدّر له خبر عطف

على خبر ان والممنوعان

جعل قيار مبتدأ خبره لغريب

وخبران محذوف أو جعل

قيار عطف على محل اسم ان

ولغريب خبر عنهما (قوله

على جملة ان الخ) في الحقيقة لا

دخل لان في الجملة (قوله وكقوله

الخ) هو من المنسرح (قوله

نحن بما عندنا) أي نحن

راضون بما عندنا وأنت راض

بما عندك من الرأي وآراءنا

مختلفة فكل إنسان يتبع

رأيه لأنه حسن باعتبار

حاله وان كان قبيحا باعتبار

ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (و) ك(قوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أي نحن بما عندنا راضون والمحذوف ههنا هو خبر الاول بقريضة الثاني وفي البيت السابق بالعكس

الجملة بعد تقدير الاستكمال مثل ان زيد أو عمر ولذا هو صحيح كما لو أخرج عمر ولان الخبر في تقدير التقديم لان العطف قبل الاستكمال ممنوع مثل ان زيد أو عمر ولذا هبان لان قولنا لذهبان لا يصح جعله خبرا عن الاول فقط فيقدر تقديمه تأمل هذا المقام

(و) ك(قوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف)

أي نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي أي فرأينا مختلف فليتبّع كل رأيه خبر نحن محذوف كما ترى للاحتراز عن العبث مع ضيق مقام الوزن وهذا الشاهد عكس الاول في الحذف فالاول حذف فيه خبر المبتدأ الثاني وهذا حذف فيه خبر الاول جزما ولا عبرة بتكلف تأويل نحن بقوم فيصح الاخبار عنه براض وهو ظاهر لأن الحذف جائز في التقديم كالتأخير

بفعيل عن أكثر من مفرد في الجمع وقوله ان ذلك لا يصح في التثنية يرده قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد فانه قد نقل الواحدى عن المبرد وابن عطية عن الفراء أن قعيد مبتدأ لهما وليكن مع ذلك أقول لا يسوغ هنا أن يكون لغريب خبر عنهما لان قيارا ما مبتدأ فلا يصح أن تدخل اللام في خبره ولهذا منعنا أن يكون حذف من الاول لدلالة الثاني ويجوز أن يقال غريب صار له جهتان جهة خبرية المبتدأ وجهة خبرية ان فتدخل اللام باحدى الجهتين لكن الظاهر خلافه فان تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم بل نقول انما يكون التعارض بين مانع وموجب وهنا بين مانع وموجب فبرفع جواز دخول اللام ويبقى تركها سالما عن المعارض واما أن يكون قيار معطوفا على اسم ان على الموضع كما قال

حال آخر ففيه إشارة إلى أن تفاوت المطالب في الحسن والقبح باعتبار علو الهمة ودناءتها فرب شئ حسن عند ذنى الهمة يكون قبيحا عند عليها (قوله لما ذكر) أي للنكات التي ذكرت في البيت السابق أي لاجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله والمحذوف ههنا خبر الاول الخ) هذا إشارة إلى فائدة تعداد المثال (قوله خبر الاول) أي لأنه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة وأما قوله:

وانسجدان وبيت نحن عامره * لناوز مزمو والاركان والسير

فأصله عامره وحذفت الواو لدلالة الضمة عليها وأما المصير إلى حذف الموصوف وأن التقدير نحن قوم راض فتكلف وبتقديره يصح أن يكون راض خبرا عن نحن وأنت ولا حذف في الكلام قال في المعنى وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للعلم نفسه وأن راض خبر عنه وهو مردود لأنه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانال نحن الصافون وانال نحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فأفرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التوافق ما يجب لهما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) اذ لا يجوز فيه أن يكون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر

وكقولك زيد منطلق وعمرو أى وعمرو كذلك وعليه قوله تعالى واللاتى يشن من الحيض من نسائه كم ان اردتم فودنهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن أى واللاتى لم يحضن مثلهن وكقولك خرجت فاذا زيدا وكقولك لمن قال هل لك أحدان الناس الب عليك ان زيدا وان عمرا أى ان لى زيدا وان لى عمرا وعليه

(قوله زيد منطلق وعمرو) ان جعل الكلام من عطف الجملة كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والافق حذف المعطوف على المسند لكن لا يطلق فى الاصطلاح على (٦) تابع المسند اليه أو المسند أنه كذلك ويلزم عليه أيضا العطف على معمولى عاملين

(وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق حذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيدا) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك حذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج الشعر بأن المراد فاذا زيدا بالباب أو حاضر

ولهذا زاد هذا الشاهد فلا فائدة فى التكلف (و) ك(قولك زيد منطلق وعمرو) والاصل وعمرو منطلق حذف خبر عمرو للاحتراز بناء على الظاهر من غير ضيق وزن أو غيره ولهذا الاعتبار زاد هذا المثال (و) ك(قولك خرجت فاذا زيدا) أى بالباب أو موجود أو حاضر أو ما أشبه ذلك حذف الخبر لما مر من الاحتراز عن العبث أو العدول الى أقوى الدليلى مع اتباع الاستعمال وقد علم مما مر أن الحذف لا بد له من قرينة ولكن لا تكفى فى باب البلاغة حتى يعتبر الغرض وعلم أيضا أن اتباع الاستعمال يكون غرضا بيانيا من جهة التنبيه لكون خلافه خروج عما يطابق مقام إيراد الكلام والافتباع الاستعمال معلوم من النحو واذا علم أنه لا بد من القرينة فالقرينة فيما فيه اذا الفجائية كونها دالة على مطلق الوجود لان مفاجأة الشيء تدل على وجوده حينئذ فلا يحذف الخبر معها ان كان وجودا خاصا لا بدليل آخر كما فى المثال فان الخروج يدل على السكون بالباب والحضور فيه والفاء فى هذا الكلام يحتمل أن تكون للدلالة على السببية المقترضة للزوم ما بعدها لما قبلها فيكون المعنى على هذا أن مفاجأة زيد لازمة

الجوهري ان جوزنا العطف على اسم ان بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائى فقد يقال بجواز دخول اللام وقد يمتنع أن يكون خبرا عن المعطوف لانه وان كان معطوفا على اسمها فرفعها يلحقه بالمبتدا فى الحكم ومن حكم المبتدا المجرد أن لا تدخل اللام على خبره فكذا هنا ثم ان كانت ان عاملة فى خبرها يلزم عليه أن يعمل فى معمول واحد عاملان لان غريبا حينئذ يكون مرفوعا بقيار ومرفوعا بان فلا يصح على هذا أن يكون غريبا خبرا عنهما الا أن يقال ان المعطوف على اسم ان بالرفع باق على اسميتها وليس بمبتدا وهذا موجود فيما لوجاءنى وقيار غريب على أن قيار مبتدا وغريب خبر عنهما (فائدة) هذا البيت لاضاى بن الحارث وقيار فرسه وأنشده سيديويه فى باب التنارع والمبرد فى الكامل قيارا بالنصب والمقصود من الحذف الثانى أن يحذف من الاول لدلالة الثانى كقول قيس بن الخطيم وقيل عمرو بن امرئ القيس الانصارى الحزرجى نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول فى أن الحذف فى كل منهما من الثانى لدلالة الاول فأى فائدة لذكره وحاصل الجواب أن المقتضى للحذف فيها مختلف لان الحذف فى الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (قوله لما مر) أى فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال أى الوارد على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد اذا الفجائية وهذا نكتة زيادة هذا المثال ان قلت انه لم يتقدم فى المتن فى نكات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا الحذف المسند لما مر قلت هو مندرج تحت قوله سابقا ونحو ذلك

ولو جعل الحذف فى هذا المثال لتخييل العدول الى أقوى الدليلى من العقل واللفظ كان أولى ولا يقال هذا متأت فى جميع الامثلة السابقة لأننا نقول نعم الا أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلية أى انما كان حذف المسند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيبينها بهذا التعليل وليس تعليل لا اتباع الاستعمال لانه لا ينتج كما هو ظاهر واصافة اذا المفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب انفاجأة صفة لاذا لأن الصفة لا بد أن يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذابل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرائن الخ) أى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر لظاهر وفى كلام الشارح اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها

(قوله أو نحو ذلك) أي كواقف أو جالس واعلم أنه اذا قيل خرجت فاذا زيد مثلا في الفاء قولان وفي اذا أقوال ثلاثة ومحصل ذلك أن اذا قيل انها ظرف زمان وقيل انها ظرف مكان وقيل انها حرف دال على المفاجأة وأما الفاء فقيل انها للسببية المجردة عن العطف مثلها في قولهم الذي يطير فيغضب زيدا الذباب وحينئذ يكون العامل في اذا هو الخبر سواء قلنا انها زمانية أو مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاءة أما على القول بأنها حرف فلا عامل لها والمراد بالسببية هنا التي يراد بها لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسببا عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في اذا هو فاجأت على أنها مفعول به لا ظرف بناء على القول بأنها متصرفية وأما على الصحيح من أنها ظرف غير متصرف فهي ظرف للخبر المقدر لا مفعول به والمعنى ففاجأت وجود زيد في الوقت أو في الخضة ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما مرو حينئذ لا تكون مضافة الى الجملة بعدها لئلا يلزم اعمال التأخر لظهور رتبة في التقديم فيهما واعمال جزء المضاف اليه في المضاف ولا يجوز أن تكون خبرا لما بعدها على القول بأنها ظرف زمان لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة الا بتقدير مضاف أي في ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد أنها ظرف مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدا أي في المكان زيد والتمزم

تقديمه لمشايتها اذا الشرطية

كما يجوز جعلها مفعولا لفاجأت

أو ظرفا للخبر المقدر كما مرو لا

قال ان مفاجأة المكان لا معنى

لها لانا نقول بل لها معنى

باعتبار وجود زيد فيه فان

قلت جواز جعل اذا خبرا على

قول المبرد لا يطرد في نحو

خرجت فاذا زيد بالباب اذا

لا معنى لقولنا في المكان زيد

بالباب قلت أجاب بعضهم بأنه

في هذا التركيب يجعل قوله

بالباب بدلا من اذا بدل كل من

أو نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا) * وان في السفر اذ مضوا مهلا

للخروج أو تكون لعطف المرتب على الشيء فيقدر فعل من معنى المفاجأة أي خرجت ففاجأت وقت خروج زيد وقد قيل بكل من الاحتمالين وأما اذا قلنا انها حرف وهو الرجوع لم يتعلق بشيء واذا قلنا انها اسم فان جوازنا خروجها عن الظرفية صح كونها مفعولا بالفعل العطف المقدر وان لم يجوز كانت ظرفا للخبر وتكون اضافتها حينئذ الى غير الجملة المذكورة اذ لا ينبغي أن يعمل بعض المضاف اليه في المضاف ثم على تقدير كونها ظرفا ان قدرت ظرف زمان فلا اشكال والا جاز كونها نفس الخبر فاذا قيل مثلا اذا زيد كان التقدير في المكان زيد ويجعل بالباب في نحو قولنا فاذا زيد بالباب بدلا منها وانما التزم تقديمها مع كونها خبرا لشبهها في اللفظ باذا الشرطية (و) كـ (قوله ان محلا وان مرتحلا) * وان في السفر اذ مضوا مهلا

فان خبر نحن راضون محذوف وقد يقال جاز أن يكون الشاعر أراد بنحن نفسه على جهة التعظيم ولا يمتنع حينئذ أن يخبر عنه براض اعتبارا بالمعنى بل ربما وقع الاخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع وان أريد معناه لنكتة ما ويمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى أم يقولون نحن جميع منتصر فان سبب النزول وهو قول أبي جهل نحن نتصر اليوم يقضى باعراب منتصر

كل أو خبرا بعد خبر وفيه نظر أما الأول فلأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي كالمبتدأ هنا غير جائز لعدم انسياق الذهن لذلك البدل ولأنه بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه وأما الثاني فلاقتضائه تعددا للحكم ولان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق أن جواز جعله خبرا على قول المبرد لا يطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح وأجزاء مستفعلن مفعولات مستفعلن (قوله مرتحلا) بفتح التاء والحاء مصدر ميمى بمعنى الارتحال كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله وان في السفر) أي في المسافرين أي في غيبتهم والسفر بفتح السين وسكون الفاء اسم جمع سافر بمعنى مسافر لا جمع له لان فعلا ليس من أبنية الجمع كذا في عبد الحكيم فما في المطول وسم من أن السفر جمع لسافر على حذف مضاف (قوله اذ مضوا) يجوز أن يكون حالا من الضمير في الظرف أي وان مهلا أي بعدا وطولا كائن في غيبة المسافرين حال مضيههم ويجوز أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره أعنى وقت مضيههم ويجوز أن يكون تعليلا أي ان في غيبتهم مهلا لانهم مضوا مضيا لارجوع بعده ويجوز أن يكون ظرفا مقدما لمهلا يعني أن في المسافرين بعدا وطولا في زمان مضيههم ولك أن تجعله خبرا بعد خبر أفاده الفنارى ويجوز أن يكون بدلا اشتمالا من في السفر ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت أي وان في المسافرين في زمان غيبتهم مهلا (قوله مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الاهمال وطول الغيبة أي بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها لان المسافرين للآخرة أي الوقتي الداهيين لها طالت غيبتهم عنا فلا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لارجوع له عادة وما لم تطل غيبته كغيره اذ السبب فيهما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا فكما أنهم حلوا في الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك

أى ان لنا محلا فى الدنيا وان
لنا مرتحلا عنها الى الآخرة

(قوله والمسافرون) أى الموتى
وهذا مأخوذ من قوله وان
فى السفر (قوله لارجوع
لهم) أى الى مواطنهم وهذا
مستفاد من حمل المهل على
الكامل بقريضة الواقع فان
هذا المهل لارجوع معه (قوله
ونحن على أثرهم عن قريب)
هذا مأخوذ من قوله ان
محلا لان الحول فى الشيء
يدل على عدم الإقامة فيه
كثيرا (قوله حذف المسند)
الذى حولنا (قوله الذى هو
ظرف قطعا) أى بخلاف ما قبله
وهو فاذا زيد فانه ليس الخبر
فيه ظرفا قطعا بل يحتمل أن
يقدر ظرفا أى فاذا زيد
بالباب وأن يقدر غيره
كحاضر أو جالس وقوله
الذى هو ظرف الخ فيه
إشارة لتسكتة ذكر هذا المثال
بعد الذى قبله (قوله أعنى
المحافظة الخ) تفسير للمقام أو
تفسير لضيق المقام من حيث
سببه لان المحافظة سبب
لضيق المقام (قوله ولا تباع
الاستعمال) أى الوارد على
ترك نظيره لانه اطرده حذف
الخبر مع تكرار ان وتعدد
اسمها سواء كانا كرتين
كأمثل أو معرفتين كقولك
ان زيدا وان عمرا ولو
حذفت ان لم يجزأ ولم يحسن
كما نص عليه أهل الفن
ولوجود الخصوصية فى ذلك

(أى) ان (لنا فى الدنيا) حلولا (وان) لنا (عنها) الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد
توغلوا فى المضى لارجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد
الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين أعنى العقل ولضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولا تباع
الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب
ان مالا وان ولدا

(أى) ان (لنا فى الدنيا) حلولا (وان) لنا (عنها) مرتحلا الى الآخرة فقوله محلا ومرتحلا
مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال والسفر اسم جمع لسافر كالركب والمهمل بمعنى
الامهال وطول الغيبة والبعد عن الرجوع بمعنى أن المسافرين الى الآخرة أى الموتى الذاهبين اليها
طالت غيبتهم عن افلا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لارجوع له عادة وما لم تطل غيبته كغيره
اذ سببها معا واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا فكما أنهم حلوا فى
الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك فقد حذف الخبر فى ان محلا وان مرتحلا وهو جار ومجرور قطعا هنا
اذ لا معنى لغير ذلك بخلاف قولنا خرجت فاذا زيد فيحتمل أن يكون من تقدير الظرف أى فاذا زيد بالباب
أو من تقدير غيره كما تقدم أى حاضر والحذف هنا للاحتراز أو العدول الى الأقوى مع اتباع الاستعمال ومع
ضيق الوزن وأما قلنا مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن لانه اطرده حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها
سواء كانا كرتين كأمثل أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحسن الحذف ولم يجز
كما نص عليه أهل الفن ولوجود الخصوصية فى ذلك لان وتكرارها بوب له سيبويه فقال باب ان مالا وان ولدا

خبرا الثالث أن يكون اللفظ صالحا لهما من غير قرينة نحو زيد وعمرو قائم ذهب ابن السراج
وابن عصفور الى أن المذكور خبر الثانى وحذف خبر الأول وذهب سيبويه والمازنى والمبرد الى
أن المذكور خبر الأول ويدخل الثانى فى معناه ولا حاجة الى إضماره لان العطف اذ ذاك من
عطف المفردات وقيل خبر الأول وخبر الثانى محذوف وقيل أنت مخبر بين حذف أيهما
شئت ومن ذلك والله ورسوله أحق أن يرضوه على المشهور وقيل أفرد الضمير لان رضا الله
تعالى ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم واحد قلت وفيه نظر ان قلنا يمتنع الجمع بين اسم الله
واسم رسوله صلى الله عليه وسلم فى ضمير تشبیه لانه صلى الله عليه وسلم أنكر على القائل ومن
عصاهما وقال قل ومن عصى الله ورسوله فاذا امتنع الجمع مع التصريح بالتشبيه فمع الافراد
أولى على أنه قيل انما نهى لانه وقف على ومن يعصهما وقيل لغير ذلك واستدل له بما فى سنن
أبى داود من قوله صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى
وقد استوعبنا الكلام على ذلك فى شرح المختصر وقوله زيد منطلق وعمرو هو مما حذف فيه
خبر الثانى أى وعمرو كذلك ومنه قوله تعالى واللاتى لم يحضن أى كذلك هذا هو الصواب فى تقدير
خبره خلافا لمن جعله أجلهن ثلاثة أشهر لانه تقدير جملة من غير حاجة وقوله وكقولك خرجت
فاذا زيد أى موجود وحذف الخبر بعد اذا الفجائية قال به ابن مالك وقال شيخنا أبو حيان ان لم
يقم على حذفه دليل وجب ذكره نحو فاذا هى حية تسعى فاذا هى بيضاء للناظرين وأما نحو
خرجت فاذا الأسد فالخبر هو اذا وهى ظرف مكان ومن حذف المسند بعد ان نحو قول الأعشى

ان محلا وان مرتحلا * وان فى السفر اذ مضوا مهلا

أى ان لنا فى الدنيا محلا وان لنا عنها مرتحلا وقد اختلف فى حذف خبر ان فأجازه سيبويه

لان وتكرارها بوب له سيبويه فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا (وقوله

وكقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون مكررا لفائدة التأكيد فأضمر تملك الاول اضمارا على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الاعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ونحوه قول حاتم لو ذات سوار لطمتمنى وقول التامس * ولو غير اخوانى أرادوا نقيصتى * وذلك لان الفعل الاول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر وكقوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا أى كمن لم يزين له سوء عمله والمعنى أفمن زين له سوء عمله من الغريقين الذين تقدم ذكرهما الذين كفروا والذين آمنوا كمن لم يزين له سوء عمله ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا فليل ان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وقيل المعنى أفمن زين له سوء عمله ذهب نفسك عليهم حسرات خذف الجواب لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله خذف لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء

(قوله قل لو أنتم تملكون الخ) ان قلت كيف يتسبب عن ذلك بقية الآية وهى قوله إذن لأمسكنكم خشية الانفاق أى الفراغ فان تلك الخزان لا تنهاهى فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت أجاب بعضهم بأنهم لعلمهم يغفلون عن عدم تنهاها وان كانت لا تنهاهى فى نفس الأمر فيمسكون مع ملكها خوف فراغها وأن (٩) الغرض المبالغة فى حرصهم وبخلهم حتى

انهم لو ملوكوا ما لا يتصور نفاذه أمسكوا (قوله والاصل لو تملكون تملكون) اعترض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالاولى أن يقال والاصل لو تملكون وأجيب بأن الثانى يجعل تأكيدهما بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الاول جعل الثانى تأكيدا فليس فيه جمع بين المفسر والمفسر وبعد الحذف يكون تفسيره وليس فيه الجمع المذكور

(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدأ لان الواو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث بوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف هنا فاعل وفيما سبق اسم أو جملة

فان قيل اذا وجدت القرينة صح الحذف بدون ان وان لم توجد لم يصح ولو مع تكرارها قلت أغرق على مقتضى كلامهم أنه يقل أولا يصح تكرارها الا مع القرينة بخلاف غير ذلك تأمل (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فأنتم فى قوله قل لو أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره قوله تعالى تملكون والتقدير قل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول لوجود مفسره احترازا عن العبث ببناء على الظاهر وارتكبه هذا التركيب المؤدى الى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور فى أصله تأكيده وبعد الحذف تفسير

اذا علم سواء كان الاسم معرفة أو نكرة وهو الصحيح وأجازه الكوفيون ان كان الاسم نكرة وقال الفراء لا يجوز معرفة كان أم نكرة الا اذا كان بالتكرير كهذا البيت ولم يتعرض المصنف لحذف المسند وهو خبر كان لانه ضعيف ولذلك كان ان خير نخير ضعيفا لان تقديره

(٢ - شروح التلخيص - ثانى) لان المفسر بالفتح محذوف ولو قدر الأصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينة تعيين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليعكون الثانى قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار مع حصول التأكيدهما لا يقال ان الضمير يدل على المقدر إذ لا تدخل على جملة اسمية لانا نقول انما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما أن لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل (قوله حذف الفعل) أى وهو تملكون الاول (قول لوجود المفسر) أى وهو تملكون الثانى لانه عند حذف الاول يكون الثانى تفسيره بعد أن كان مؤكدا قبل الحذف (قوله ثم أبدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف ضمير منفصل وهو أنتم والمراد بالابدال هنا التعويض لا الابدال النحوى والا لكان المحذوف جملة أى الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة أسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبناء التأكيدهما وذلك غير معهود والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا غاية انه تغير من الاتصال الى الانفصال فهو فاعل فقوله لو أنتم تملكون جملة فعلية (قوله على ما هو القانون) أى القاعدة (قوله فالمسند المحذوف هنا فاعل) أى لا غير (قوله وفيما سبق) أى قوله ان محلا وان مرتحلا وقوله اسم أى ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله أو جملة أى ان قدر متعلق الجار فعلا وقوله فالمسند المحذوف إشارة لنكتة ذكرها هذا المثال أى ان سبب إرادته هو هذا ويمكن أن سبب إرادته التنبية على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بأن يكون أنتم تأكيدهما لفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف فيما يعنى عنها

وأما قوله تعالى بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل وقوله تعالى سورة أنزلناها وقوله وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة فكل منهما يحتمل الأمرين حذف المسند اليه وحذف المسند

(قوله فصبر جميل) الصبر الجميل هو الذي لا شكاية معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخالق كما قال يعقوب انما أشكو بشي وحزني الى الله والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات والصبر حبس النفس عن الجزع الذي (١٠) هو اطلاق داعي الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الحدود وشق الجيوب والمبالغة في

(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الأمرين) حذف المسند والمسند اليه

لكنه متضمن للتأكييد من جهة المعنى لان لو تقتضى المحذوف ولما حذف الفعل انفصل الضمير لعدم وجدان ما يتصل به ولا يصح جعل أتم مبتدأ وجعله تملكون بعده خبره لان لو لا تدخل الا على الفعل ولم يجعل أيضا تأكييدا لضمير يقدر حذفه مع الفعل لانه يلزم عليه حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أيسر مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكييد وذلك غير معهود فهذا المثال المسند المحذوف فيه فعل جزما وفي قوله ان محلا وان مرتحلا يحتمل أن يكون مقدرًا بالفعل فيكون جملة أو اسم الفاعل فيكون مفردا غير فعل ولهذا زاد هذا المثال وتقديمه على ما بعده من تقديم المفصل على الجمل وهو المشار اليه بقوله (وقوله تعالى) بل سولت لكم أنفسكم أمرا (فصبر جميل يحتمل الأمرين) أي هذا القول يحتمل

ان كان في عمله خير وهذه الامور الاربعة حذف فيها المسند الى المبتدأ ثم ذكر المصنف ما حذف فيه المسند الى الفاعل كقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى أصله لو تملكون تملكون حذف المسند وهو الفعل فانفصل الضمير في أتم و تملكون المذكورة تفسير وانما قلنا ذلك لان لو انما يليها الفعل وما ذكره المصنف رأى الزمخشري وجماعة وليس مذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلي لو الفعل ظاهرا فأما المقدر فلا يلي الا نادرا ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحاً ويجوز نادرا نحو لو ذات سوار لطمتني لكن ابن مالك جوزه وقيل في الآية تقدر كان الناقصة أصله كنتم فحذف كان واسمها وأنتم تأكييدا قال الشيخ أبو حيان وحذف المؤكد وبقاء التأكييد مختلف في جوازه قلت ذلك في التأكييد المعنوي أما اللفظي فقد يجوز جزما مثل قم أنت إذ لا سبيل لابرار هذا الفاعل وان كنا لانسمى ذلك حذفاً فان الضمير مستتر وأما ضمير يمكن بروزه فالذي يظهر أن حذفه مع فعله كما في الآية لا يمتنع ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم في تعليل منع حذف المؤكد وبقاء التأكييد والذي يؤول الآية على تقدير او كنتم حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره ففعل كان يجوز اضماره بعدلوا وبقاء معموله لكثرة استعماله بخلاف غيره واطلاق البصريين انها لا يليها الا الفعل ملفوظا به عجيب لمصادمته الآية الكريمة وقيل حذف كان وانفصل اسمها قال الزمخشري بعد ذكره الوجه الاول هذا ما يقتضيه علم الاعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو ان أتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ وأورد عليه أن الاختصاص يكون للمنى الجملة الاسمية لا لصورتها وأجيب عنه بأن الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر الفاعل وعلم أن الاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها كان تقدما للفاعل على الفعل من حيث المعنى والثاني بمنزلة التكرار للتأكييد فأفاد الاختصاص قلت تكلف هذا القائل

الشكوى واطهار الكتابة وتغيير العادة في الملبس والمطعم (قوله ويحتمل الأمرين) أي بل الثلاثة وثالثها أن يكون من حذفهما معا أي فلي صبر وهو جميل والحاصل أن في المحذوف احتمالات ثلاثة كل منها مناسب للمقام وفي المقام اشكال وذلك لان كل حذف لا بد له من قرينة دالة عليه فالقرينة ان تدل على المسند لم يمكن أن تدل على المسند اليه وبالعكس ولا يمكن أن تدل عليهما معا عند حذفهما وأجاب سم بأنه يجوز أن يكون هناك قرينتان تدل احدهما على حذف المسند المناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الامر أن احدهما كاذبة لانه لا يجوز أن يراد الامر ان معا بل المراد أحدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينة كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا

يضر ذلك لان القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ بس وأقول ما المانع من أن

التسكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وهذا يدل عليه قول الشارح بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمي لانه لا يجوز أن يراد الخ مسلم لكن ايس المراد أحدهما فقد نصاب على الاحتمال وهذا لا يستدعي كذب قرينة غيره وبشهادة ذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ماسيا في بحث الایجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لمتني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرادته بدليل تراود فتاها أو في حبه بدليل شغفها حبا

(أي)

أى فامرئ صبر جميل أو فامرئ أجمل وهذه سورة أنزلناها أو فيها أو حيناً إليك سورة أنزلناها وأمركم أوالذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلفاء من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا إيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة أى بانها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الإيمان الكاذبة وما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى ولا تقولوا ثلاثة قيل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة وردبانه تقرير لثبوت آلهة لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمراؤنا ثلاثة فالك نفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء وذلك إشراك مع أن قوله تعالى بعده إنما الله واحد يناقضه والوجه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف أى يكون مبتدأ محذوف فميزه لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا إله إلا الله وما من إله إلا الله ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع فيكون النهى عن إثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين مع أن ما بعده أى قوله إنما الله الواحد (١١) ينفي ذلك فيحصل النهى عن الإشراك والتوحيد من غير تناقص وهذا يصح

من غير تناقص وهذا يصح
أن يتبع نفي الاثنين فيقال
ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا
إلهان لا كفوتية لنا ليس لنا
آلهة ثلاثة ولا إلهان وهذا
صحيح ولا يصلح أن يقال
على التقدير الأول ولا تقولوا
آلهتنا ثلاثة ولا اثنين لأنه
كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة
ولا اثنين وهذا فاسد ويجوز
أن يقدر ولا تقولوا الله
والمسيح وأمه ثلاثة أى
لا تعبدوها كما تعبدونه
لقوله تعالى لقد كفر الذين
قالوا إن الله ثالث ثلاثة فيكون
المعنى ثلاثة مستوون فى
الصفة والرتبة فانه قد استقر
فى اللفظ أنه إذا أريد الحاق
اثنين بواحد فى وصف

(أى) فامرئ جميل (أجل أو فامرئ) صبر جميل

أن يكون من باب حذف المسند أو من باب حذف المسند إليه وأشار الى تفسير المحذوف على التقدير الأول بقوله (أى) فامرئ جميل (أجل) لى من الصبر غير الجميل وهو الذى تكون معه الشكاية الى الخلق فاحرى كونه أجمل من الجزع وتفضيل الشيء على ما لا يشركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير وأشار الى المحذوف على التقدير الثانى بقوله (أو فامرئ) أى فشأنى الذى ينبغى لى أن أنصف به (صبر جميل) ويحتمل أن يكون من حذفها

وظن صحة كلام الزمخشري وهو فاسد لأن الاختصاص هنا معناه لو اختصصتم بملك خزائن الرحمة لأمرئكم وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم مختصون بالشح لأنه لا ينبغى أن غيرهم لو اختص بملك خزائن الرحمة لشح وإنما يكون ذلك لو قيل أتم لو تملكون من المعنى حينئذ أتم المختصون بأنكم لو ملكتم الخزائن لأمرئكم ثم أقول لو كان الصيغة للاختصاص لكن الاختصاص هنا متعذرا لأن الاختصاص لا يكون الا فى شيء يقبل عدم الاختصاص وملك خزائن الرحمة ان كان لهؤلاء استحالة أن يكون غيرهم لان الشيء الواحد لا يكون مملوكا لشخصين فى وقت واحد فالاختصاص هنا متعذر وأوحصل لم تكن له فائدة فان قلت قد يحصل الاختصاص بحسب الازمنة تقول أنا أملك هذا أى لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون فى وقت وغيرك فى وقت قلت لا نسلم بل معنى أنا أملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى ما يملك هذا غيرى إنما جاء فى الزمان اذا كان مصرحا به أما اذا كان مفهوما فلا ولو سلمناه فليس المراد هنا ولا المعنى عليه ثم نقول كان للزمخشري مندوحة عن ذلك بأن يعرب أتم مبتدأ وتما يكون خبره والجملة خبر كنتم المحذوفة فيحصل الاختصاص لأنه كقولك أنت تقوم ويجمع كلام النحاة

وأنها مشبهة ان له أن يقال هم ثلاثة كما يقال اذا أريد الحاق واحد باخر وجعله فى معناه هما اثنين

(قوله أى فامرئ جميل أجمل) أى فامرئ جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد بأن فى هذا التفضيل نظراً لأنه يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركا للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جميلا فى الجملة مع أنه قيد بانه غير جميل فلا يصح التفضيل وأجيب بأمرين الأول أن عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر المصحوب بالشكاية إنما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى أن فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشيء على ما لا يشركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كما فى قولهم زيدا أفضل من الحمار اه عني (قوله أو فامرئ صبر) أى شأنى الذى ينبغى أن أنصف به صبر جميل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل أو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا

ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصافي أحدهما

معا أي فلي صبر وهو جميل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة
يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع اذ فيه تكثير للفائدة الحاصلة بكل من المحتملين بخلاف
الذ كرفانه معين لاحدها لنصوصيته فيكون أضيق فلا يرد أن يقال المقدر واحد في نفس الامر
فلا كثرة لانا نقول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى لم تعين
فليست دليلا فلا حذف لانا نقول يكفي في دلالتها صلاحية مقامها لاحدها لا بعينه ورجح كونه
من حذف المسند اليه بكونه أكثر وقوعا وبغير ذلك مما يذكر في المطولات ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة لاحتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو يكون
ولا تقولوا الله وعيسى ومريم آلهة ثلاثة ففي الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبيانين وقول الزمخشري صناعة البيانين هو على عادته في اطلاق علم البيان على المعاني *
بقي هنا سؤال وهو أن من يملك خزائن رحمة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يمسك خشية
الانفاق مع أن غير المتناهي يستحيل نفاذه فكيف يخاف نفاد ما يستحيل نفاذه والخوف من
وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل * ثم ذكر ما هو محتمل لان يكون حذف فيه
المسند أو المسند اليه كقوله تعالى فصر جميل يحتمل حذف المسند فتقديره فصر جميل أي أجمل
ويحتمل أن المحذوف هو المسند اليه تقديره فأمرى صبر جميل وقد اختلف النحاة فيما اذا دار
الحال بين حذف المبتدا والخبر أيهما يحكم بأنه المحذوف حكاه ابن اياز قيل الخبر أولى بالذ كر لانه
محط الفائدة وقيل المبتدا لانه العامل وأيضا الحذف من الاواخر أولى وأما خصوص هذه الآية
فالمعنى فيها على نسبة الصبر اليه فلا حسن تقدير أمرى صبر جميل وهو الموافق للمدح قال
الخطيبى ولان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت تكون على معناها في النصب وفي النصب اذا
قلت صبرت صبرا جميلا فانت مخير بحصول الصبر لك فحذف المبتدا يوافق معنى النصب قلت
هذا ان أراد به ما قبله فقد سبق وان أراد غيره فهو ضعيف لان المصدر المنصوب لا يدل على نسبة
للتكلم فان المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر اخبار بحصول الصبر
بل وعده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يحتمل الامرين ومن ذلك وقالت اليهود
عزير ابن الله على قراءة من لم ينون قيل انه صفة والخبر محذوف التقدير عزير ابن الله الهنا أو
الهنا عزير ابن الله وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائدا الى البنوة لان صدق الخبر
وكذبه راجع الى نسبة الخبر لا الى صفتيه وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الوالد بأن
عزير ابن الله جزء الجملة حكى فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحيث فلا يقدر خبر
ولا مبتدا وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للعجمة والعامية وقيل حذف تنوينه
لالتقاء الساكنين لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله
الصمد بل هنا أوضح لانه في جملة واحدة ومن هذه المادة ما ذكره المصنف ولا تقولوا ثلاثة
اما ان يقدر آلهتنا ثلاثة أولنا ثلاثة من الآلهة ورد المصنف الاول بأنه يلزم أن يكون المنسفي
كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النهي إنما يكون للنسبة المستفادة من الخبر قلت
وفيها قاله نظر لان نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون لآلهة الثلاثة وجود بالكلية
لانه من السالبة المحصلة فمعناه ليس آلهتهم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة

(قوله ففي الحذف تكثير
للفائدة بإمكان الخ) الباء
للتصوير أي ان تكثير
الفائدة مصور بما ذكر لا
بمعنى كثرة المعنى والا لورد
أن المراد أحدا الامرين قطعا
لا كلاما اذا لا يمكن ارادتهما
جميعا وحيث فلا فرق بين
حالة الذ كر وحالة الحذف
لان حالة الذ كر أحدهما متعين
وفي حالة الحذف أحدهما مبهم
فأين تكثير المعنى ويصح
أن يراد تكثير الفائدة من
حيث التصور لانه عند
الحذف يتصور المعنيان
ويلاحظان من جهة صحة
الحمل على كل تأمل واعلم
ان هذا كما مبني على ما تقدم
من أن القرينة لا تدل على
كل من المسند والمسند اليه
عند حذفهما معا أما على أنه
لامانع من أن المتكلم يقصد
تجوير حذف كل من المسند
اليه والمسند ويجعل لكل
قرينة صادقة فتكثير المعنى
عند الحذف على حالة
الذ كر ظاهر ولا اشكال

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما تحقق كقوله تعالى واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله

(قوله ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف المتقدم وهو حذف المسند أي انه لا بد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة دالة عليه اما حالية أو مقالية والا لم يعلم ذلك المحذوف أصلا عند السامع فيخل الحذف بالمقصود وقد يقال لا بد أيضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم خص حذف المسند بالكلام اللهم الا أن يقال ان المسند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال ان وجوب القرينة على المحذوف بما (١٣) يعرفه الما قبل الا ان لما عبر عن حذف المسند بالترك

لهم للاعراض عنه

بالسكينة والاستغناء عن

نصب القرينة تداركه

بقوله ولا بد للحذف من

قرينة بخلاف المسند اليه

فانه عبر فيه بالحذف وهو لا

يؤهم الاعراض عنه بالسكينة

أو يقال ان قرينة حذف

المسند ما كان فيها من

التفصيل ما ليس في قرينة

حذف المسند اليه خصها

بالذكر لتفصيل قرينة حذفه

السؤالية الى المحققة والمقدرة

(قوله دالة عليه) أي على

الحذف بمعنى المحذوف أو

على المحذوف المأخوذ من

الحذف ويدل لذلك قول

الشارح ليفهم منه المعنى فان

المفهوم منه المعنى هو المحذوف

(قوله جوابا) نصب على

الحال أو مفعول للوقوع

لتضمنه معنى الصبر ورة أي

اصبر ورتة جوابا (قوله لان

هذا الكلام الخ) علة المحذوف

أي وصح التمثيل بالآية لوقوع

(ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن الله حذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق

(ولا بد له) أي للحذف (من قرينة) دالة عليه والا لم يفهم المعنى أصلا وهذا ولو كان لا يختص بالمسند لازوم مثله في باب المسند اليه لكن ذكره ليفصل القرينة السؤالية الى المحققة والمقدرة ولهذا قال (كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند (جوابا لسؤال محقق) بأن يذكر السؤال ولو على وجه الغرض (نحو) قوله تعالى (واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فقوله الله جواب لسؤال محقق الذي ذكر أي مقدر الصورة فعلى تقدير وقوع هذا السؤال بأن يقال من خلق السموات والارض يكون قوله الله جوابا عنه وقد حذف فيه المسند والاصل خلقهن الله وبهذا يعلم أن حمل التحقق على معنى تحقق ما فرض من السؤال الذي هو صدور قوله من خلق السموات والارض والجواب الذي هو أن يقولوا الله يكون هذا الكلام جوابا لسؤال محقق تغميض بلاطائل مع أن مثله يلزم في المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من

ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أي لا بد لحذف المسند من قرينة تميزه والقرينة اما سؤال محقق أي واقع نحو قوله تعالى واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تقديره خلقهن الله والمعنى يتحقق السؤال ههنا تحققه قبل الجواب لأنه محقق الوقوع عند نزول الآية لان فعل الشرط مستقبل المعنى بل الاقتصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعي تقديم سؤال استغنى به عن ذكر خلقهن وتارة يكون سؤال مقدرا أي غير منطوق به كقول الحرث بن ضرار النهشلي وقيل للحرث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي وهو من أبيات سيبويه ويزيد بن زهير بن نهشل

ليبك يزيد ضارح لخصومة * ومختبط بما تطيح الطوائح

فانه لما قال ليبيك يزيد كأن سألنا سألته من يبيكيه فقال ضارح أي يبيكيه ضارح وما ذكره المصنف قد ذكره النحاة أيضا وقد يقال تقدير الباكي ضارح أحسن لانه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدر الفعل ذكره سيبويه وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند بل من حذف المسند اليه وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجع لتقدم لفظ الفعل ولهذا قدروا الفعل في قوله تعالى رجال لانهم تجارة على قراءة يسبح بالبناء للمفعول وهو كيبك على أنه محتمل أنه

الكلام جوابا لسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآية لا يصح اذا السؤال فيها غير محقق بدليل التعبير بان التي للشك فقوله ان سألهم قضية شرطية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقرينة المذكورة الا لو قيل الله في جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولا شك ان السؤال هنا محقق على تقدير أنهم سألوا به فأجابوا بذلك الكلام عنه لانه لو فرض أنهم سألوا وأجابوا بذلك كان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض واعتراض بأن هذا يناقض ما يأتي في قوله ليبيك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سألوا وأجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا فالأولى أن يقال المراد بالتحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ما ليس كذلك كما في البيت (قوله لان هذا الكلام) أي قولهم الله

قوله واثن سألهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها يقول الله وأما مقدر نحو * ليبيك يزيد ضارع لخصومة *

(قوله ما فرض من الشرط) وهو سألهم من خلق الخ والجزاء هو ليقول الله وقوله محقق أى محقق كونه سؤالا أى أنه لو فرض أن النبي قال لهم من خلق السموات والأرض وقالوا له الله كان قولهم الله الذى هو الجزء جوابا لذلك السؤال المحقق كونه سؤالا (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هاجل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا (قوله على أن الرفوع فاعل الخ) أى لا مبتدأ والخبر محذوف أن قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها أجيب بأن وقوع الأول فى القرآن أكثر وحمل المحتمل على الأكثر أولى ولا يقال قد يرجح كون الرفوع مبتدأ بأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه خبرا والباقي مبتدأ فالثانى أولى لأن المبتدأ (١٤) عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفه كذا حذف وأما الفعل فهو غير

الفاعل لأننا نقول قد يعارض هذا بأن الصحيح أن الفاعل أصل المرفوعات فحمل الباقي على أنه فاعل أولى لكونه أقوى العمد وفى الغنيمى فن قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلا عدم المطابقة بين السؤال والجواب لأن السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والأولى المطابقة والعدول إلى تركها يحتاج إلى نكتة قلت أجابوا عن ذلك بأن النكتة فى ترك المطابقة أن فى رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام

ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على أن الرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى واثن سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة (أومقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبيك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أى يبكيه ضارع

السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فإذا كان يسمى محققا لكون ما ذكر يكون جوابا عنه عند تحقق وقوعه لم يظهر فرق بين المقدر والمحقق بذلك فتأمل وقدرنا أمم الجلالة فاعلا لا مبتدأ ليطابق ما صرح به فى مثل هذا السؤال كقوله تعالى واثن سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذا قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة ولكن هذا يعارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله تعالى قل الله ينجيكم منها اللهم الآن يقال وقوع الأول أكثر أو يقال حمل المذكور على الفاعل لكونه أقوى العمد أحق (أو) وقوعه جوابا لسؤال (مقدر) فهو معطوف على قوله محقق وذلك (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل (ليبيك) بالبناء للمجهول وقوله (يزيد) نائب الفاعل وتعدى إليه يبكى بنفسه لأنه يستعمل متوصلا بعلى ومتعديا بنفسه فيقال بكيت عليه وبكيتك ولما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام يسأل عن بيانه فكأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع)

لا يكون من الحذف بالكى ويكون يزيد منادى أى ليبيك يا يزيد أفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء يبكى ونائب عنه ان كانت الرواية بضمها ومنه قوله تعالى يسبح له

لأن المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله يرثى يزيد) دليل أى أخاه أى يذكر محاسنه بعد موته (قوله ليبيك يزيد) بضم حرف المضارعة مبنى للمفعول ويزيد نائب الفاعل وليس هو من الحذف والابصال والاصل ليبيك على يزيد لأن يبكى يتعدى بنفسه تارة وبلى تارة أخرى قال فى الصحاح بكيت وبكيت عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يبكيه) وذلك أنه لما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام فسئل عن بيانه وقيل من يبكيه بفتح حرف المضارعة (قوله أى يبكيه ضارع) حذف المسند والقريئة على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل يحتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكى بأن يكون يزيد منادى أى ليبيك يا يزيد أفقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبيك الى أن تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء ليبيك للفاعل فتح يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى اه فنسارى

وقراءة من قرأ يسبح فيها بالغدو والآصال رجال وقوله كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ببناء الفعل للمفعول (قوله دليل) تفسير لما قبله (قوله لخصومة) يحتمل أن اللام للتوقيت أى وقت خصومته مع غيره أو للتعليل أى لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له على خصومته وهو متعلق بضارع وان لم يعتمد لأن فيه معنى الفعل وايس متعلقا بيبكى المقدر لفادته أن البكاء يكون للخصومة دون يزيد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدر أى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى نعلق الجار به لا محذور أيضا لا ما نقول أو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ما تصور الغاؤه لعدم الاعتماد لأن ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملترم لفظا أو تقديرنا تعيننا للذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم بالهم إلا أن يقال الاعتماد على موصوف مقدر إنما يكفى فى عمله إذا قوى المقتضى لتقديره كما فى ياطالها جبلا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر اه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) أى إنما بكى الضارع الدليل عليه لانه كان يدفع عن الأدلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم ففهم البكاء عليه (قوله ومخبط) أى وببكيه مخبط فهو عطف على ضارع (قوله مما تطيح) أى مما أطاحته فالضارع بمعنى الماضى لأن السؤال والبكاء إنما يكونان بعد الاطاحة (قوله للمعروف) أى طالبا للمعروف والاحسان وقوله من غير وسيلة أى كهدية يهديها ليعطيه أكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من غير الثلاثى (١٥) وهو أطاحه (قوله على غير القياس) أى

لأن قياس الطوائح أن يكون جمع طائحة بمعنى هلكة لا مطيحة بمعنى مهلكة لأن فواعل قياسى لفاعلة لا مفعلة قال فى الخلاصة *

دليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للأدلاء وعونا للضعفاء تمامه * ومخبط مما تطيح الطوائح * والمخبط هو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كواقف جمع ملقحة ومما متعلق بمخبط ومصدرية أى سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو ييبكى المقدر أى يبكى لأجل اذهاب المنايا يزيد

أى يبكى ضارع أى دليل (أ) أجل (خصومة) نالته مما لا طاقة له على خصومته وإنما أمر الدليل بيبكائه لانه كان دافعا عن الأدلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم ففهم بكائه وتمام البيت * ومخبط مما تطيح الطوائح * فقوله مخبط معطوف على ضارع أى يبكى الضارع والمخبط وهو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة والمطيح اسم فاعل من غير الثلاثى وهو أطاحه لكنه جمع بفواعل على غير قياس كواقف جمع ملقحة وقوله مما تطيح يحتمل أن يتعلق بقوله مخبط فيكون المعنى أن المخبط أى السائل من أجل اهلاك الطوائح أى الوقائع والشدائد ماله يبكى يزيد لانه كان فيها بالغدو والآصال رجال على قراءة فتح الباء وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله على قراءة

ان مطيحات جمع لها تصحيحا ومطايح جمع لها تكسيرا ويدل لهذا ما قالوه ان كل ما فيه التاء يجمع تصحيحا بالالف والتاء الا ألفاظا استثنوا هاليس منها مطيحة وحينئذ فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) أى وقياس جمعها ملحقات كما قرر شيخنا العدوى والذى ذكره الدنوشرى أن ملحقة قياس جمعها ملقح فواقف على كل حال جمع لملحقة شذوذا (قوله من أجل اذهاب الخ) أشار بذلك الى أن من للتعليل وأن مأمولة مع الفعل بعدها مصدر ويجوز أن تكون من ابتدائية أى سائل سؤالا ناشئا من اذهاب الوقائع أى الحوادث ماله (قوله أو ييبكى المقدر) عطف على بمخبط أى انه متعلق بمخبط أو ييبكى المقدر (قوله أى يبكى لأجل اذهاب الخ) فى هذا إشارة الى أن الفعل المقدر على الاحتمال الثانى ينبغى أن يحمل كاللازم أى يوقع البكاء مخبط لأجل اذهاب المنايا يزيد ويصح أن يكون متعديا أى يبكى مخبط من أجل اهلاك المنايا اياه ورمما أشار لهذا قوله أولاى يبكى ضارع ففيه إشارة لجواز الأمرين قررره شيخنا العدوى ثم اعلم أن الوجه الأول أحسن لأن تعليقه بيبكى المقدر مما تأباه سليقة الشعر وذلك لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا أفاده الجامى فى شرح الكافية وقوله لأجل اذهاب المنايا أى المعبر عنها بالطوائح يزيد واطاحة اذهاب للوقائع فى الوجه الأول وللمنايا فى الوجه الثانى من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ماله فى الأول ويزيد فى الثانى وأشار الشارح بذلك الى أن مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت تطوائح بالوقائع أى الحوادث أو يزيد ان فسرت بالمنايا واعترض على الوجه الثانى بأن الشخص الواحد لا يهلكه وبذهبه الأمنية واحدة وأجيب بأن أل فى المنايا للجنس وأل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذى هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للبالغة أو أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها

وفضل هذا التركيب على خلافه أعني تحويلك يز يدضارع ببناء الفعل للفاعل ونصب يز يد من وجوه أحدها أن هذا التركيب يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (قوله وفضله الخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر الى هذا التركيب المقتضى لحذف المسند مع امكان الأصل وهو البناء للفاعل (١٦) واستقامة الوزن به وذلك بأن يجعل يز يد مفعولا وضارع فاعل يبكي

(وفضله) أي رجحان تحويلك يز يدضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعني ليبيك يز يدضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليز يد ورافعا لضارع (بتكرار الاسناد) بأن أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل

يكسب المعلوم ويحتمل أن يتعلق ببكي المقدر فيكون التقدير أن ذلك المختبط يبكي من أجل اهلاك المنايا يز يد وعلى هذا التقدير ينبغي أن يجعل يبكي من اللازم أي يوقع البكاء من أجل ما ذكر ويصح كونه متعديا أي يبكيه من أجل اهلاك المنايا اياه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الأصل ويستقيم به الوزن وذلك بأن يجعل يز يد مفعولا وضارع فاعل يبكي أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال (وفضله) أي وفضل هذا التركيب الذي فيه بناء يبكي للجھول وهو يز يد ثم ذكر الفاعل وهو ضارع (على خلافه) الممكن وهو أن يجعل يبكي مبنيا للفاعل وهو ضارع وينصب يز يد على أنه مفعول مع أن هذا الخلاف هو الأصل (بتكرار الاسناد) أي فضل التكرير الأول على الثاني حاصل بتكرار الاسناد لان الفعل أسند أولا (اجمالا) أي اسناد اجمال (و) أسند ثانيا (تفصيلا) أي اسناد تفصيل أما الاسناد التفصيلي فظاهر لانه ذكر الفاعل المستحق للفعل بالتنصيص وهو

فتح الحاء قال (وفضله على غيره) أي فضل تركيب ليبيك بالبناء للمفعول على الرواية الشهيرة على ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور أحدها تكرار الاسناد اجمالا وتفصيلا يعني أنه أسند الى شخص ما مجملا لانه مع البناء للمفعول لا يكون الفاعل مفصلا ولك أن تقول ليس مع البناء للمفعول اسناد للفاعل لا اجمالا ولا تفصيلا غايته أن النائب عن الفاعل يستلزم وجود فاعل فهو يدل على الفاعل بالالتزام ولا اسناد فيه للفاعل ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على الاسناد و بينهما فرق ثم نقول قوله تكرار الاسناد اجمالا وتفصيلا قد يقال ان هذه العبارة تستدعي تكرار الاسناد اجمالا وهو يستلزم اسنادين اجماليين وتكرره تفصيلا كذلك فيستلزم الاسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد الا أن يؤول على أن قوله اجمالا وتفصيلا تفصيل لما أجمله لفظ التكرار من باب اللف والنشر الثاني أنه لو وقع الاسناد فيه الى الفاعل اوقع يز يد فيه مفعولا رهرفضا والعمدة أولى من الفضلة وقد يقال ان هذا في المعنى يرجع الى الأول وقال في المفتح وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء بشأنه وكونه مقدما يقتضي الاعتناء وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض قال وفيه نظر يذكر في الحواشي قيل وجه النظر أنه ان كان التناقض لازما فليلزم عند بنائه للمفعول وذكر ضارع بعده لان تقديره يبكيه ضارع فقد تقدم المفعول وقيل وجه النظر ان البناء للمفعول يقتضي أنه مقصود البيان وذكر الفاعل يقتضي أنه مقصود فيتناقض وفيه نظر لانهما قد يقصدان وقيل لان المبنى للمفعول أولى بالتناقض لان فيه عمدين كل منهما يطلب التقديم بخلاف الفضلة فانها وان تقدمت فهي في تية التأخير قيل او صح ما قاله لكان تقديم المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك وقيل أيضا لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت شجاعا في الحمام أفصح من رأيت أسدا فيه لايهام الثاني التناقض * الثالث أن أول الكلام

ولا حذف لا للمسند ولا للمسند اليه وحاصل الجواب أن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه قال العلامة يس وليس مقصود المصنف افادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بأن في خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحة بل المقصود بيان ترجيحه من حيث الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي أن خلافه ترجح عليه من جهة أخرى وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين من حيث ان كون يز يد فضلة يقتضي أن يكون ضارع أهم منه وتقديمه يقتضي أن يكون أهم من الفاعل وهو ضرب من البديع وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر المفعول أولا مع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وحينئذ فيكون في كل منهما جهات ترجيح فللبليغ أن يراعي ترجيح هذا دون ذاك وأن يعكس (قوله بأن أجمل الخ) دفع بهذا ما يقال ان ظاهر عبارة المصنف فاسد لان ظاهره أن قوله اجمالا وتفصيلا معمول لتكرره وهذا يقتضي أنه عند البناء للمفعول يكون الاسناد قد تكرر مجملا ثم تكرر مفصلا وأقل ما يتحقق

به التكرار مرتين فيقتضي أن الاسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع فظاهر أنهما ليسا معمولين للتكرار بل معمولان لمخدوف والتقدير بأن أجمل الاسناد اجمالا الخ لكن اعترض على الشارح بما قدره بأنه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فانه أولى أن يقول بأن أسند أولا اجمالا أي اسناد اجمال ثم أسند ثانيا تفصيلا أي اسناد تفصيل

الثاني أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لافضلة الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيكون عند ورود ذكره كمن تبسرت له غنيمته من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك * ومن هذا الباب أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجهه فان لله شركاء ان جملة مفعولين لجعلوا فالجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا الله شركاء فقيل الجن فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الانكار دخول اتخاذ من الجن والثاني ما ذكره الزمخشري وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مر وان جعل الله لغوا كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الأول وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكا أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولولم يكن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لله لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء والله أعلم ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين

(قوله فظاهر) لانهما أسند بك الى معين وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل (١٧) مذكورا بطريق التنصيص وهذا معنى

التفصيل (قوله وأما الاجمال الخ) حاصله أن اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلا يستحق الاسناد اليه ولم يذكر ذلك الفاعل أولا وهذا معنى الاسناد الاجمالي (قوله فقد أسند الى مفصل^(١)) أي بعد أن أسند أولا الى مجمل ان قلت ان الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد الى ضارع وهو التفصيلي وأما الاسناد الاجمالي فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع كما أشار الى ذلك الشارح بقوله علم أن هناك باكياسند الخ (قوله ولا شك أن التكرار الخ) أي ولا شك ان

فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليك علم أن هناك باكياسند اليه هذا البكاء لان السند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن التكرار أو كدو أقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس (و بوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه (و بكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لان أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لا اسناد الفعل

ضارع وذلك معنى التفصيل وأما الاسناد الجمل فلان اسناد الفعل للمفعول يشعر بان له فاعلا يستحق الاسناد اليه ولم يسم ذلك الفاعل أولا وهذا معنى الاسناد الجمل وهو ولولم يقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع فاذا تحقق أن في ذلك التركيب اسنادين فلا شك أن التركيب المشتمل على اسنادين أو كدو أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد واذا تحقق أن فيه الاجمال ثم التفصيل فلا شك أن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس لان في الاجمال تشويقا والغرض من الكلام يمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (و) فضله أيضا على غيره حاصل (بوقوع نحو يزيد) الذي هو نائب الفاعل (غير فضلة) لكونه ركنا أسندا اليه الفعل المبني للجهول وليس مفعولا كما في التركيب الآخر (و) فضله حاصل أيضا (بكون معرفة الفاعل) فيه (كحصول نعمة غير مترتبة) فهو كرزق من حيث لا يحتسب والرزق من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب وانما كانت معرفة الفاعل كذلك (لان أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي في ذكر الفاعل وانما كان غير مطمع لان الكلام قد تم حيث أسند

غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده لانه كنعمة جديدة قلت بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع والخطيبي قال في شرح المفتاح انه قد يرجع البناء للفاعل بوجوه لانه مخالف للأصل لان

(٣ - تروح التلخيص - ثاني) التركيب المشتمل على اسناد متكرر أي اسنادين أو كدو أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لان الكلام في رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله أوقع في النفس) أي أشد وقوعا ورسوخا فيها لان في الاجمال تشويقا والحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلاتعب وقوله أوقع في النفس أي والغرض من الكلام يمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا اليه) أي لانه نائب فاعل وانما يصح جعل محي ونحو يزيد غير فضلة مرجحا للمناسبة ذلك للمقام وذلك لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المزية في بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة مقصودا بالذات (قوله ويكون معرفة الفاعل) أي وهو ضارع (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) أي بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفته مترتبة إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة أي في الجملة الاولى فهي كرزق من حيث لا يحتسب أي والرزق الذي كذلك أشد فرحا لانه غير مشوب بألم الانتظار وتعب الطلب وهذا لا ينافي قولهم الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلاتعب لان هذا باعتبار الفرح وذاك باعتبار العزة أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز الخ فيما اذا تشوقت النفس اليه لا في غيره كما هنا أفاده شيخنا العدوي (قوله غير مطمع) أي بل مؤيس من ذكره لان ذكر النائب في جملة يوجب اليأس من ذكر الفاعل في تلك الجملة لتام الكلام بدونه فاذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد (١) هذه القولة ليست في الشارح

الى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شيء
يسند هو اليه

الفعل للنائب فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام بخلاف ما اذا أسند الفعل للفاعل فهو مقتض للفاعل
فينتظر إذ لا بد للفعل من فاعل وانما قال غير مطمع ولم يقل مؤيس من ذكره لانه يجوز أن يذكر الفاعل
بعد النائب للبيان لكنه لا ينتظر لتام الكلام بدونه فهذه الأوجه يفضل بها هذا التركيب خلافاً للبليغ
أن يرجح بها على خلافه ولو كان في خلافه ما يمكن ترجيحه به أيضاً وذلك أن فيه إيهام الجمع بين متنافيين
من حيث أن كون يزيد فضلة يقتضي أن كون ضارع أهم منه وتقديمه كونه أهم من الفاعل وهو ضرب
من البديع وفيه التشويق الى الفاعل بذكر المفعول أولاً مع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وبهذا يعلم
أن اختصاص الخلاف بما ذكر لا يقتضي أرجحيته كما قيل بل النظر في ذلك للبليغ فيرجح ما اقتضاه

فيه حذفاً كثيراً ويحتاج لايراد سؤال وجواب وفيه التباس لاحتمال أن يكون ضارع فاعلاً وخبراً
﴿ تنبيه ﴾ قال الخطيب يجوز أن يسند الى أحد الظروف الثلاثة أعني له فيها بالغدو حينئذ
يجيء الكلام فيما يتصل بالفعل جزءاً وما ينفصل عنه فضلة ويتفرع عليه معنى الاهتمام فيما قدم
وأخر ومعنى الاسناد المجازي فالوجه ثلاثة والاعتبارات تسعة أحدها أن يجعل الباء في الغدو
مزيدة ويسند الفعل الى أوقات الغدو والأصل على الاسناد المجازي لان الله تعالى بالحقيقة
هو المسبح ولكن المسبحين لاهتمامهم بالتسبيح فان أوقاتهم مستغرقة فيه لا يفكرون آناه الليل
وأطراف النهار كما قال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة كأنهم مسبحون ويؤيده
قوله على زيادة الباء وجعل الأوقات مسبحة والمراد بها ومنه قولك زيد نهاره صائم وليله قائم لكثرة
صيامه بالنهار وقيامه بالليل فالتقديم إذن في الفضلات لان الأصل تقديم المسند اليه عليها وتقديم المفعول
فيه على المفعول له لان الغايات سابقة في القصد لاحقة في الوجود فقدم لارادة مزيد الاختصاص كأنه
قيل تسبح أوقاته لأجله وكرامة لوجهه الكريم لاشيء آخر ويفيد تقديم ظرف المكان على الزمان
أن الفعل أشد اتصالاً بالزمان لكونه جزءاً شدة العناية بإيثار تلك الأمكنة التي وقعت لذكر الله
تعالى وتسبيحه فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الاسناد تقديم المفعول له على المفعول فيه وعلى ما أفهم
مقام الفاعل وتقديم ظرف المكان على الزمان وثانيها أن تجعل اللام في له مزيدة ويسند الفعل
الى الله تعالى بالحقيقة فالتقديم حينئذ في الطرفين على ما سبق ففيه اعتباران اعتبار الاسناد
الحقيقي وتقديم ظرف المكان على الزمان وثالثها أن تجعل في في فيها مزيدة ويسند الفعل
الى ضمير البيوت على المجاز وفي ذلك أن المسبحين لشدة عنايتهم بالعكوف في بيوت الله تعالى
وملازمتهم لها للذكر فيها واختصاص الصلاة بها كما قال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر
فيها اسمه يسبح له فيها الغدو والأصل كأن البيوت المسبحة والمراد بها واللام في له بمعنى لأجل وتقديمه
على ما سبق لمزيد الاختصاص وأن أكرام الديار لساكنيها فالاعتبارات ثلاثة والله تبارك وتعالى
أعلم ﴿ فائدة ﴾ اختار والدي في جواب الاستفهام نحو زيد في جواب من عندك أنه مفرد لا مركب
ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر بل زيد بمنزلة حيوان ناطق في جواب ما الانسان وهو ذكر حد يفيد التصور
فقط وعلى ذلك قوله تعالى واثن سألهم من خلقهم ليقولان الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقهن
العزیز العليم وهذا ابتداء كلام ليس جواباً بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الاولى وانما رفع
لانه لما لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجرده وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية
من شرح الجمل محال أن ينطق عاقل بالمفرد فيحمل على مفرد لا يقصد به تصور ولا تصديق

هو وأما ذكره فاما لنحو ما صر في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والنعظيم والاهانة وبسط الكلام واما ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد واما لنحو ذلك قال السكاكي واما للتعجب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت زيدا يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة

(قوله مع عدم مقتضى العدول عنه) أي مع عدم النكته المقتضية للعدول عن الذكر للحذف كالكلمات المتقدمة وذلك كقولك ابتداء زيدا صالح (قوله ومن الاحتياط الخ) أي كقولك عنتره أشجع وحاتم أجود في جواب من قال من أكرم العرب في الجاهلية وأشجعهم فصرح بالمسند احتياطا لاحتمال الغفلة عن العلم به من السؤال (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) أو رد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن العلوم أن هذه الآية مثل قوله تعالى (١٩) ليقولن الله في أن كلا منهما جواب

لسؤال محقق وإذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسئول والسائل فالقول بأن الحذف في قوله ليقولن الله للاختراز عن العبث نظرا للقرينة والذكر في قوله خلقهن العزيز العليم يضعف التعويل على القرينة مما لا وجه له فالأولى أن يقال ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند وأجيب بأن المسئولين لما كانوا أغبياء الاعتقاد لكفرهم فتارة يتوهمون أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه من يقصد اسماعه أو ينزله منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرر الذي أصله ضعف التعويل بل بزعمهم الفاسد ووجههم الكاسد فيذكرونه بالمنصوية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاوراة السؤال فتأملها ومنها التعريض بغباوة السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم تعريضا بالسامع وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجيب بذكر أجزاء الجملة اعلاما بأن مثل هذا لا يكفي معه الا التنصيص لعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لاجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما تقرر أن الاسم مفيد في الاصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل الدلالة على

(وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلهما ص) في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم مقتضى العدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا)

نظره في المقام فليفهم (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلهما ص) في باب المسند اليه منها كون ذكره الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كقولك ابتداء زيدا صالح ومنها الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقولك في جواب من قال من أكرم العرب في الجاهلية وأشجعهم عنتره أشجع وحاتم أجود لضعف التعويل على القرينة كما اذا كان الغرض اسماع غير السائل أيضا والسؤال اخفاء المتكلم خفت أن لا يسمعه وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسئول والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا يظهر صحته ولا مناسبة لهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسئولون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه من يقصد اسماعه أو ينزله منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرر الذي أصله ضعف التعويل بل بزعمهم الفاسد ووجههم الكاسد فيذكرونه بالمنصوية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاوراة السؤال فتأملها ومنها التعريض بغباوة السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم تعريضا بالسامع وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجيب بذكر أجزاء الجملة اعلاما بأن مثل هذا لا يكفي معه الا التنصيص لعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لاجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما تقرر أن الاسم مفيد في الاصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل الدلالة على

ص (وأما ذكره فلهما ص) أي ذكر المسند (فلهما ص) في باب المسند اليه منها كون الذكر هو الاصل مع عدم مقتضى العدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم تعريضا بالسامع وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجيب بذكر أجزاء الجملة اعلاما بأن مثل هذا لا يكفي معه الا التنصيص لعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لاجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما تقرر أن الاسم مفيد في الاصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل الدلالة على

الذي أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عن المحاوراة والسؤال هذا المحصل ما قاله العلامة اليعقوبي وغيره وقال عبد الحكيم ان وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه واحدا اه (قوله نحو محمد نبينا) أي فذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينة السؤال اشارة الى أن المخاطب غني لا يفهم بالقرينة وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) أي كما اذا كان الغرض اسماع غير السائل أيضا والسؤال اخفاء السائل خفت أن لا يسمع (قوله أولا لاجل أن يتعين الخ) أي بخلاف ما لو حذف فانه يحتمل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا (قوله كونه اسما) أي نحو زيدا عالم أو منطلق (قوله فيفيد الثبوت) أي من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وقوله والدوام أي بالقرينة كالمقام أو من حيث العدول عن الفعل اليه (قوله أو فعلا) نحو زيد

وأما افراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو

انطلق أو علم (قوله فيفيد التجدد) أى تجدد الحدث أى وجوده بعد أن لم يكن وافادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن
لزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله والحدوث) أى حدوثه شيئاً بعد شيء على وجه الاستمرار وافادته لذلك بالقرينة
واعلم أنه إنما يقصد معنى كل من الاسم والفعل اذا اقتضاء المقام وسيأتى تفصيل هذا (قوله أى جعل المسند غير جملة) أشار بذلك
الى أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة فيشمل المركب والمضاف (قوله فلكونه) أى فلاقتضاء المقام كونه أى المسند غير سببي أى غير
منسوب للسبب الذى هو الضميرسمى الضمير سبباً تشبيهاً بالسبب المفعول الذى هو الحبل لان الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن
الامتعة تربط بالحبل ثم ان قوله (٢٠) فلكونه الخ هذا هو العلة فى الافراد والافراد أى الاتيان به مفردا معالول

واعترض على هذه العلة
بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير
الشان نحو قل هو الله أحد
فانها مسند غير سببي ولا مفيد
لتقوى الحكم فقد وجد
علة الافراد مع كون المسند
جملة والعلة والمعالول
متلازمان فى الوجود
والانتفاء وأجيب بأن تلك
الجملة مفرد معنى لكونها
عبارة عن المبتدأ ولهذا
لا يحتاج الى الضمير وان
كانت جملة فى الصورة على
أنه يمكن أن يقال ان انتفاء
الامر ين شرط فى الافراد
لاسبب فيه والشرط يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم
كما أشار لذلك الشارح فيما
يأتى بقوله ولوسلم الخ (قوله
اذ لو كان) أى المسند سببياً
الخ وحاصله أن العلة فى
ايراده جملة أحد أمرين كونه
سببياً وكونه مفيداً للتقوى

فيفيد التجدد والحدوث (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوى الحكم) اذ لو كان سببياً نحو زيد قام أبوه أو مفيداً للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعاً وأما نحو
زيد قائم

ذلك لتضمنه الزمان الموصوف بعدم الاستقرار والتجدد وإنما يقصد معنى كل منهما اذا اقتضاء المقام
وسيأتى الآن تفصيل هذا (وأما افراده) أى افراد المسند بجعله غير جملة (فلكونه) أى فلاقتضاء المقام
كونه (غير سببي) وذلك لان السببي فى هذا الاصطلاح جملة أخبر بها عن مبتدأ بعائد ليس مسنداً له
فى تلك الجملة وسيأتى الآن مفاهيم هذه القيود فلو كان سببياً كان جملة كقولك زيد أبوه منطلق (مع عدم
افادة التقوى) أى يكون مفرداً عند عدم افادته التقوى بنفس اسناده اذ لو أفاد التقوى بنفسه كان جملة
كقولك زيد قام فكونه مفرداً يتحقق بنفى شيئين السببية المفسرة بما ذكر وافادة التقوى بنفس الاسناد

وهى كونه الاصل والاحتياط لضعف التعويل على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة
الايضاح والتقرير أو اظهار تعظيمه أو اهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب وعبارة المصنف فى الايضاح ان ذكر المسند يكون لنحو ما مر من زيادة
التقرير والتمريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة و بسط الكلام ولم يذكر التبرك
وكونه الاصل وزاد المصنف هنا أن يذكر ليتبين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت أو فعل فيستفاد منه
التجدد أو ظرف فيورث احتمال الثبوت والتجدد ولك أن تقول قد يعلم أنه اسم أو فعل مع الحذف
اذا كان جواب استفهام فانه ان كان فى لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً وقد يجاب
بأن تقدير مثل ما فى السؤال من فعل أو اسم راجح لامتعين وقد حذف الظرف من التلخيص وهو
أحسن فان الاحتمال حاصل مع الحذف ثم الظرف لا يكون مسنداً على الحقيقة إنما المسند
عامله من فعل أو اسم فليس لهذا القسم وجود الا على القول بأن الظرف نفسه هو المسند
وهو ضعيف وفى الايضاح وأما لنحو ذلك وذكر عن السكاكى أن من أسباب ذكره التعجب من
المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد مع دلالة القرائن قال وفيه نظر لان التعجب حاصل
بدون الذكر مع القرينة ص (وأما افراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم

والعلة فى ايراده مفردا انتفاؤهما جميعاً (قوله فهو جملة) جواب لوفهم ومرتبط بالامر ين قبله والمعنى فواجب أن يؤتى به

فليس جملة لكن لما كان الواجب حذف الفاء لان جواب لا يقتربها الآن يقال ان هذا ابتداء على مذهب من يجيز ذلك اجراء للو مجرى ان (قوله
وأما نحو زيد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة فى الافراد كونه غير سببي مع عدم افادة التقوى فيرد
عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعالول وهو الافراد ولم توجد العلة مع أن العلة والمعالول متلازمان فى الانتفاء والوجود
وحاصل ذلك الجواب أن لا نسلم أن زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه وإنما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قام
وذلك لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالحالى عن الضمير لم يكن فيه
تكرار الاسناد فيدخل فى عدم افادة التقوى لان المتبادر أن يكون افادته بلا شبهة أفاده عبد الحكيم

(قوله فليس بمفيد للتقوى) أي الكامل المعتبر أي وكلام المصنف في التقوى الكامل المعتبر وحينئذ فلا يرادوا بما قدرنا الكمال لأنه لا يتخلو عن إفادة التقوى في الجملة كما سيظهر لك وليس المراد أنه لا يفيد التقوى أصلاً والآنافاه ما بعده كذا قرر بعض أرباب الحواشي قال عبد الحكيم وهو ليس بشيء لأن قوله وهو قريب الخ يأباه ولم يسم انقسام التقوى إلى قسمين فالأولى ما قلناه من أن المراد ليس بمفيد للتقوى أي بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله بل قريب من زيد قام في ذلك) أي في إفادة التقوى لأن كلامهم ما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ وإنما لم يكن بمنزلة لأن ضمير قائم لا يتغير في حال التكلم (٢١) والخطاب والغيبة بل هو مستتر دائماً

فقائم بمنزلة الجامد الذي لا ضمير فيه وحينئذ ان اعتبر تضمينه للضمير كان مفيداً للتقوى وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيداً له وقد مر ذلك في المصنف عن السكاكي حيث قال المصنف السكاكي ويقرّب من هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه الضمير مثل قام وشبهه بالحالي منه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد جعل العلة في إفراده عدم إفادة التقوى فيفهم منه أن العلة في كونه جملة إفادته التقوى فيسرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والمسندي فيه مفرد وهو الفعل فقد وجدت العلة بدون العلول مع أنها متلازمان في الثبوت والانتفاء وحاصل ما أجاب به الشارح جواباً أن الأول أن قول المصنف مع

فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو أن زيد عارف أو نقول إن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد

ويدخل في الأفراد نحو زيد منطلق أبوه مما أسند فيه الوصف إلى المبتدأ رفعاً لظاهر ذي سبب لانا فسرنا السببي بالجملة ويدخل فيه نحو زيد قائم لأنه لا يفيد التقوى بل هو قريب من إفادته كما تقدم ويدخل فيه نحو عرفت عرفت مما أفاد التقوى بالتكرار ونحو أن زيد قائم مما أفاده بالحرف لانا قيدنا التقوى بكونه مفاداً بنفس الاسناد في التركيب نحو زيد قام مما كان فيه الفعل مسنداً لضمير المبتدأ لانه كما تقدم مشتمل على الاسناد مرتين وذلك لأن المبتدأ يطلبه بالاسناد إليه لكونه خبراً عنه ولكونه فعلاً يطلب ضمير ذلك المبتدأ ليسند إليه لكونه فعلياً لاسباباً فوق الاسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا الوجه وهو الاسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج إلى القيد السابق وهو قولنا بنفس اسناده وذلك بأن تجعل الألف واللام للعهد السابق وهو التقوى المنفاد بهذا الطريق وهو الاسناد في تركيب واحد مرتين ويدخل فيما أفاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا أنا عرفت وأنت ما سمعت في حاجتي مما كان فيه الفعل مسنداً لضمير المبتدأ مع قصد إفادة التخصيص كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص لأن التقوى موجود فيه لوجود الاسناد مرتين ولو لم يقصد ذلك التقوى بالذات لانا لم نشترط الانفي إفادة التقوى فمتى انتفى نفي الإفادة فإن وجدت الإفادة كان جملة ولو لم تقصد تلك الإفادة نعم لو شرطنا نفي قصد التقوى دخل في الأفراد ما قصد به التخصيص على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى فلا يلزم دخوله في الأفراد لأن المقصود نفي أن السببية والتقوى يكون علة للأفراد ولا يلزم إطراد العلة فيصح وجود ذلك النفي مع نفي الأفراد كما في نحو أنا سمعت في حاجتك وقولنا لم يقصد إفادة التقوى بالذات إشارة إلى أن الإفادة لا بد فيها تبعاً لما يفاد بلا قصد أصلاً لا يعدم من خواص تراكيب البلغاء فلا عبرة به أصلاً وقولنا لأن السببي في هذا الاصطلاح نفي به اصطلاح السكاكي وإياه تبع المصنف في إطلاق السببي على ما ذكر كإطلاقه الفعلي على خلافه كما أشرنا إليه بقولنا فيما تقدم لكونه فعلياً لاسباباً أما اصطلاحه في السببي فكأنه مأخوذ من قول النحاة إن نحو مررت برجل كريم أبوه نعت سببي لكن على اعتباره ينبغي أن يسمى نحو قولك زيد منطلق أبوه مسنداً سببياً وهو لا يقول به والتفريق بينه وبين قولنا زيد أبوه منطلق بأن الأول المسند فيه مفرد والثاني المسند فيه جملة لا يفيد وجهاً لتخصيص الثاني بتسميته سببياً دون الأول وأما اصطلاحه في الفعلي فلا يعرف له سلف فيه وقد أطلق السببي في النعت على ما أطلقه عليه النحويون نحو مررت برجل كريم أبوه وأطلق الفعلي فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقي نحو مررت برجل كريم وحول هذا

عدم إفادة تقوى الحكم من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والأصل مع عدم إفادة التركيب تقوى الحكم وحاصله أن العلة في إفراده جملة إفادة تقوى الحكم بنفس التركيب لا من شيء آخر فخرج عرفت عرفت فانه إنما أفاد التقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثاني أن المراد تقوى الحكم في الاصطلاح وهو تأكيد كيده بالطريق الخصوص أعني تكرر الاسناد مع وحدة المسند فخرج عرفت عرفت فان المسند فيه متعدد وعلى هذا الجواب فلا حاجة إلى تقدير مع عدم إفادة نفس التركيب الخ خروج ما ذكر بدون ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الأفراد إذ المراد إدخاله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذي أضيف إليه لعدم أعني إفادة التقوى وإذا خرج عن إفادة التقوى دخل في عدم الإفادة فيكون مفرداً

(قوله بالطريق المخصوص) أي وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت وعرفت ونحوان زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) أي فقد وجدت العلة بدون المعلول مع أنهم ممتثلان زمان في الثبوت والانتفاء (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للأمثلة الثلاثة قبله لكن لا يظهر التقييده بالنسبة للمثال الأخير الا على مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولي حرف النفي لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييده بالنسبة للمثال الثاني الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكي فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها اذا تقدمت ليست الا للتخصيص كما تقدم ذلك كله فتدبر (قوله لكن لا نسلم أنها لا تفيد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله أننا لا نسلم أن هذه الأقوال لا تفيد التقوى بل هي مفيدة له ضرورة تكرار الاسناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والصنف انما عول في علة الافراد على عدم افادة التقوى لا على عدم قصده (قوله ولو سلم) أي كونها لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قرره بعضهم أن الافراد معلول وملزوم لعدم السببية وعدم التقوى وهما لا يترتبان علة فيه فمضى وجد الافراد كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا أنه كلما وجدت العلة وجد الافراد فالافراد مقصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم اطرادها وأورد عليه أنه ان كان هذا المعنى علة للافراد فيلزم أنه حيث وجد وجد الافراد لما بين العلة والمعلول من التلازم فمضى وجد أحدهما وجد الآخر وان لم يكن علة فلا يصح التعليل به وأجيب بأنه علة ناقصة فلا بد من انضمام أمر آخر اليه في ترتب الافراد عليه وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الافراد لان

(٣٢)

من وجود ذلك المعنى وجود الافراد لان

العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بأن الأمر الآخر الذي تتم به العلة لم يعلم والأولى ما ذكره العلامة النوبختي في شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فلكونه غير سببي الخ هذه العلة من باب الشرط فانتفاء السببية والتقوى شرط والافراد مشروط ومن المعلوم أنه يلزم من

بالطريق المخصوص نحوز به قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني وما أنا فقلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحور رجل كريم وصفا فعليا والوصف

الاصطلاح الى المسند لكنه خصه بالجملة كما أشرنا اليه قبل فعمل أن مجموع اصطلاحه في السببي والفعل مبتكر له ولما كان تعريفه السببي فيه انغلاق وصعوبة حسبا يظهر عند الوقوف عليه في المفتاح ومعلوم أنه يلزم من انغلاقه انغلاق مقابله وهو الفعلي عدل المصنف الى المثال في السببي ليعرف

وجود المشروط كالافراد وجود الشرط كاتتفاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فقول الشارح بحال ولو سلم أي كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد أن افراد المسند يكون أي يوجد لأجل هذا المعنى أي لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا الا بتحقيق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى يكون مفردا وانما كان هذا أولى لان حمل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام الشارح الا أنه لا يرد عليه شيء فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وانتيانه بالمثال ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء لان أوجه التماثل كثيرة وقوله ثم السببي والفعل أي سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات السكاكي) أي من مخترعاته (قوله في قسم النحو) أي في القسم المدون في النحو من كتابه المفتاح (قوله الوصف بحال الشيء) أي بصفته وفيه أن الوصف فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم أو كريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للابسة من ملابسة الدال للدلول (قوله نحور رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم وانما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له ويسميه النحاة وصفا حقيقيا فقد انفرد السكاكي عنهم بالتسمية بالفعل كما انفرد عنهم بأجراء هذا في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجملة فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصح كلام الشارح وان دفع ما عساه أن يقال ان النحاة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببيه وصفا سببيا

والمراد بالسببي نحوز يدأبوه منطلق قال السكاكي وأما الحالة المقتضية لافراده فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للسند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك أبوزيد منطلق والسكر من البر بستين وضرب أخو عمرو ويشرك بكر ان تعطه وفي الدار خالد اذا تقديره استقرار حصل في الدار على أقوى الاحتمالين تمام الصلة بالظرف كقولك الذي في الدار أخوك وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكره في تفسير السند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للسند مطلقاً والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن السند السببي اذ فسر السند السببي بعدها بما يقابل تفسير السند الفعلي ومثله بقولنا يدأبوه منطلق أو انطلق والبر الكرمه بستين فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى والثاني أن الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا السكر من البر بستين تقديره السكر من البر استقرار بستين فيكون السند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر وكذا اذا كان (٢٣) في الدار خالد تقديره استقرار في الدار خالد

كان السند جملة أيضا
لكون استقرار مسندا الى
ضمير خالد لا الى خالد على
الأصح لعدم اعتماد الظرف
على شيء

بحال ماهو من سببيه نحوز رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني السند في نحوز يدقام مسندا فعليا وفي نحوز يدقام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلم هذا اكتفى المصنف في بيان السند السببي بالمثال وقال (والمراد بالسببي نحوز يدأبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر السند السببي

منه الفعلي فقال (والمراد بالسببي) خبر هو (نحو) الخبر في قولك (زيد أبوه منطلق) ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو من خفاء لأن أوجه التماثل كثيرة ومثل هذا قولك مثلا زيد انطلق أبوه مما كان فيه الخبر جملة علق على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فيستفاد حد السببي مما ذكر من المثالين لاشتغالهما على أجزائه فيخرج عنه السند في نحوز يد منطلق أبوه اذ ليس منطلق أبوه بجملة كما تقرر والسند في نحوز هو الله أحد مما هو جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لأن تعليقها بالمبتدا بنفسها لا بعائد وفي نحوز لزيد قام لأن العائد في قام مسندا اليه ويدخل في ذلك الحد المستفاد من المثالين (والمراد بالسببي نحوز يد أبوه منطلق) شئ السند على أقسام الأول أن يكون سببيا والمراد بالسببي أن يكون اثبات السند للسند اليه لمتعلقه لنفسه وذلك اما بأن يتقدم السببي نحوز يد أبوه منطلق أو يراد حدوث السند وهو سببي مثل زيد انطلق أبوه وفي هذين القسمين يكون جملة أوز يد منطلق أبوه وهو مفرد سببي الثاني أن لا يكون سببيا ولكن يراد تقوى الحكم بتكرار الاسناد كقولك زيد قام فانه وقع الاسناد الى زيد مرتين أحدهما الى لفظ زيد والثاني لضميره وهو فاعل قام الثالث أن لا يكون سببيا ولا يراد به التقوية مثل زيد منطلق فاصله أنه ان أراد به التقوية كان جملة وان لم يرد فاما أن يكون سببيا أولا ان لم يكن فهو مفرد وان كان فاما أن يتأخر السببي ولا يراد الحدوث أولا فان تأخر ولم يرد الحدوث فهو مفرد مثل زيد قام أبوه اذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يقتضي أنه متى كان سببيا كان جملة وليس كذلك لأجل زيد منطلق أبوه (تنبيه) مراد المصنف بغير السببي هو ما أراد السكاكي بالسند الفعلي

الموصوف أي من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أي على ضميره مثلا رجل كريم أبوه كريم دال على حال الأب الذي هو جزئي من جزئيات سببي الرجل أي الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاء في رجل كريم غلامه وكريم جاريتته ولو قال بحال ماهو لسببيه لكان أوضح (وقوله نحوز رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما يأتي في قول الشارح ويمكن أن يفسر السند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ماهنا وما يأتي (قوله زيد قام) أي ومثله زيد قائم فليس الفعلي عنده قاصرا على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلماذا اكتفى المصنف الخ) أي ويعلم من مثال السببي مثال مقابله وهو الفعلي (قوله نحوز يد أبوه منطلق) أي نحوز أبوه منطلق من قولك زيد أبوه منطلق وهو أبوه منطلق وقوله وكذا الخ مثال للسببي في الجملة الفعلية ومقابله مثال له في الجملة الاسمية وقوله أبوه منطلق أي وأما زيد منطلق أبوه فليس السند فيه سببيا عنده لأن السند مفرد لا جملة على ما يأتي فهو من قبيل الفعلي (قوله ويمكن أن يفسر السند السببي) أي على قاعدة السكاكي تفسيره بالصعوبة فيه ولا انفلاق صادق على أبوه منطلق وعلى غيره

(قوله بجملة علت) أى ربطت بمبتدا الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بأن فيه دورا لتوقف كون المسند جملة على كونه سببيا وتوقف كونه سببيا على كونه جملة وذلك لان المصنف جعل كون المسند سببيا علة لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد وأما كونه جملة فالتقوى أولس كونه سببيا وقال هنا أما افراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ومفهومه أن كونه سببيا علة لكونه جملة وهذا يقتضى توقف كونه جملة على كونه سببيا لان العلة الموجبة للشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضى توقف كونه سببيا على كونه جملة لان الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن المعرف تتوقف معرفته على معرفة سائر أجزائه وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد علة لا يراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببيا إرادته جملة لا تصوره (٢٤) والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا إرادته فاختلفت جهة

التوقف فلا دور (قوله بعائد) أى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله لانه مفرد) أى لان الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في حكم المفرد ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا مع أنه مفرد لانه إنما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسندا لان كان نعتا لكن يطلب الفرق منه بين المسند والنعت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا تحتاج للرباط واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببي هو ليس بفعل لانهما إنما يقالان فيما إذا تغير المبتدا والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل في ضابط الافراد

بجملة علت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسندا اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد ضربت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربت به ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله

ولم يذكره السكاكي الذي كلامه هو العمدة في معنى السببي هنا لعدم تقدم سلف لغيره في معناه على هذا الوجه نحو زيد ضربت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد بدأ كرم ذلك المحسن لان العائد لم يشترط فيه كونه ضمير انما ماذ كرم من عد السببي بما فيه ذكر الجملة يرد عليه أن السببي ذكر حكمه بكون المسند جملة فيقتضى ذلك العلم بالسببية أولا ليكون العلم بها حاملا على إيراد المسند جملة لان العلة الموجبة للاتيان بالشيء يجب سبقها عليه وحد السببي بالجملة يقتضى أن يكون التقدير إذا كان المسند سببيا بأن يكون جملة الى آخره أتى به جملة في تعريف السببية بما فيه ذكر الجملة نظر وقد أجيب عن هذا

وهو ما يكون مفهومه محكوما فيه بالثبوت أو الانتفاء وجعل منه في الدار خالد على أن تقديره استقر في الدار وأورد عليه المصنف أمرين أحدهما أن ماذ كره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسير المسند مطلقا والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي اذ فسر المسند السببي بهذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه انطلق أو منطلق والبرال كرمه بستان فجعل أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى وأجيب عنه بأن ماذ كره في تفسير المسند الخبري المقابل للسببي الشامل المفرد والجملة التي تكون قصد بها تقوى الحكم ولذلك قيد السكاكي الفعلي بنفي الجملة ليتعين كونه مفردا أما كونه مقابلا للسببي فلان الفعلي ما يكون مفهومه محكوما فيه بالثبوت المسند اليه أو الانتفاء وهو أعم من المفرد والجملة التي يكون المقصود بها تقوى الحكم الثاني أنه إذا كان تقدير في الدار خالد استقر وخالد مبتدا كان المسند جملة أيضا وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الاخفش من أن الظرف يعمل بغير اعتماد فيكون أراد أن خالد فاعل واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالد

وأما

مع أنه جملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تفيد التقوى) أى لعدم تكرر الاسناد فيها (قوله والعمدة

في ذلك) أى في هذا التفسير وقيوده من حيث الادخال والاخراج واعتراض بأن السكاكي اشترط شرطان إذا على ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا كالمثالين الأولين وحينئذ فيخرج زيد ضربت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربت به فليس المسند في هذه الأمثلة الثلاثة سببيا عند السكاكي خلافا للشارح فلو كان العمدة في ذلك على ما قاله السكاكي ما خالفه فيما ذكره والحاصل أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه ينطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه والتعريف الضابط لجميع أقسامه متعسر

(قوله وأما كونه فعلا) أى وإنما الاتيان به فعلا فيكون للتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة عند تعلق الغرض بذلك كما اذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فى أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الأحد لأجل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله أى تقييد المسند) أى الذى هو الفعل والمراد فلتقييد جزء معناه وهو الحدث بأحد الأزمنة الثلاثة فاندفع ما يقال ان الزمان جزء من معنى الفعل فاذا كان المسند الذى هو الفعل مقيدا بأحد الأزمنة لزم تقييد الشيء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى أن الماضى سابق على الحال ويلى الماضى الحال ويلى الماضى المستقبل وهو ظاهر وان كان ابن هشام جمل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الطلبة وجعل التحقيق أن السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق أن لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعترض بأن قبل ظرف زمان فينحل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى أنت فيه فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان فيه مسامحة فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى أنت فيه أو انه من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى أن الماضى هو الزمان المتحقق فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك (قوله الذى أنت فيه) أى حين التكلم أو حين غيره من الأفعال وكذا يقال فى قوله بعده هذا الزمان (قوله والمستقبل) هو على صيغة اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلاهما موافق للمعقول لان الزمان يستقبل كما تستقبله (قوله الذى يترب) أى ينتظر وجوده أى الزمان الذى من شأنه أن يترب وينتظر وجوده لان الترب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعتراض على الشارح بأن يترب دال على الزمان المستقبل فيلزم أن يترب وجود المستقبل (٢٥) فى المستقبل لان المستقبل الذى

هو مدلول يترب كما هو ظرف للترب ظرف لوجود المستقبل أيضا إذ لا معنى لترب فى الماضى أو الحال فيكون فى المستقبل فيلزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد بقوله

(وأما كونه) أى المسند (فعلا فلا تقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يترب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرى بما هو غير مرضى فليتأمل (وأما كونه فعلا) أى وإنما الاتيان بالمسند فعلا (ف) يكون (للتقييد) أى لتقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) عند تعلق الغرض بذلك كما اذا كان المخاطب معتقدا لعدم الوقوع فى أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على أحدها ص (وأما كونه فعلا فلا تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة

(٤ - شروح التلخيص - ثانى) يترب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أى الحاضر وحينئذ فلا يلزم ما ذكر لان الأفعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على زمان كما صرح بذلك العلامة السيد (قوله وهو أجزاء) أى آتات وأزمنة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل وفيه انه اذا كان الزمان حالا فلاماضى ولا مستقبل ويحاج بأن المراد الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وفى بعض الحواشى أن الحال عند الحاجة أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر الآن حقيقة فى الآن الحاضر لكن لقصره احتاج الى الاعتماد على أجزاء قبله وأجزاء بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها إذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كما يقال زيد يصلى والحال أن بعض صلاته ماضى وبعضها باقى فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا أعنى قوله من غير مهلة وتراخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت الأجزاء متصلة لكن كانت كثيرة كشهر وسنة فان الأجزاء وان كانت متعاقبة لكن هناك مهلة وتراخ بين أولها وآخرها لان المجموع لا يخرج عن أن يكون حالاً لانه حيث فرض أن هناك أجزاء متصلة فالمهلة بين أولها وآخرها لازمة فلامعنى لا شترط انتفاء ذلك (قوله وهذا أمر عرى) يحتمل أن المراد وهذا الحال أى مقداره أمر عرى أى مبنى على عرف أهل العربية وليس مضبوطا بمحدد معين فماعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاة فرغ منها شطرو بقى شطرو وكذا فى زيد يأكل أو يحج أو يكتب القرآن أو يجاهد فى الكفار ولا شك فى اختلاف مقادير أزمنتها ويحتمل أن المراد وهذا أى الحال أمر عرى أى متعارف بين الناس ولا حقيقة له فى الواقع لان كل جزء اعتبرته من الزمن تجده اما ماضيا أم مستقبلا وليس ثم حال يمكن تحققه قاله سم وفيه أن الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان البسيط الذى لا يقبل القسمة متحقق قطعا ويحتمل أن المراد وهذا تعريف للحال العرى وهو

الزمان الذي يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السيرامي (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الذي قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنة (قوله دال بصيغته) أي بهيئته وليس المراد بالصيغة المادة لأن الفعل يدل بها على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج إلخ) جواب عما يرد على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنة فكيف يقول المصنف وأما كونه فعلا فللتقييد إلخ مع أن التقييد المذكور متأت مع إرادة اسمها لما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل الجواب أن العلة للتقييد مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقريضة بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج للقريضة ثم إن قوله من غير احتياج إلخ هذا إنما يظهر بالنسبة للماضي والأمر وأما المضارع فإنه يحتاج للقريضة لاحتماله للحال والاستقبال وقد يجاب بان المراد من (٢٦) غير احتياج إلى قريضة أي من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافي أنه يحتاج

للقريضة المعينة للمراد عند تراحم المعاني فإن قلت فما الفائدة حينئذ في الإيراد فعلا ولا مندوحة عن القريضة إلا أن القريضة هنا لتعيين المراد في الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير (قوله فإنه إنما يدل عليه بقريضة خارجية) اعترض بأن هذا ينافي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قريضة واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قريضة تدل على ذلك بخلاف الاسم فإنه يدل عليه بقريضة خارجية كقولهنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولذا قال (على أخصروجه)

وهي الماض الذي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال وهو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال وهو أجزاء من أواخر الزمان الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر واحترزنا من التعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع بينها فصل كما إذا اعتبر جزء مع الثالث منه أو الرابع فما فوق فلا يسمى حالا ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تبين على التضييق حتى لا يسمى منها حالا إلا ما صادف النطق فقط بل يبني الأمر على عرف أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالا إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطرو بقي شطرها لم يما ذكر أنه ليس المراد بنفي المهلة والتراخي نفي الاتساع عن تلك الأجزاء رأسا بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان المتعبرة حالا ومقدارها حينئذ في الاتساع بعد نفي الفصل بينها يعتبر عرفا (على أخصروجه) أي يكون المسند فعلا للتقييد بأحد الأزمنة على أخصروجه وذلك لأن الفعل يدل على أحد تلك الأزمنة الثلاثة بصيغته من غير حاجة إلى قريضة تعين أحدها بخلاف الاسم فإنها إنما تعين أحدها بقريضة فإذا

على أخصروجه إلخ) ش يشكون المسند فعلا لدلالته على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار لأن قولك زيد قائم يدل على وقوع قيامه في الماضي مع الاختصار فإنه يغني عن قولك قائم في الماضي والفعل حيث وقع دل على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة أمامينا مثل قام حيث لم يقع صلة أو صلة لنكرة عامة أو في شرط ومثل سيقوم وأماميهما بين أمرين مثل المضارع إذا قلنا أنه محتمل للحال والاستقبال والماضي إذا وقع صلة أو صلة لنكرة عامة فإنه يحتمل الماضي والاستقبال والحال خلافا لقول ابن مالك يحتمل الماضي والاستقبال فإنها عبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن بخلاف دلالة قائم على الحال فإنها ليست بالتضمن بل بالالتزام والتحقيق أن الفعل الواقع صلة

الفعل واسم الفاعل وأجيب بأن المراد بقول الشارح لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة أي دلالة صريحة بلا قريضة وقوله بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه دلالة صريحة بقريضة وحينئذ فلا يراد به اسم الفاعل لأنه وإن دل على الزمان الحالى بلا قريضة لكن بالضرورة لا بالصراحة وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي في الحدث الحالى أي الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وإن أزم من الأول الثاني فدلالته على الزمان الحالى بلا قريضة لكن بالضرورة لا بالصراحة بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهومه فحينئذ يدل عليه صراحة بلا قريضة فالخاصل أن الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قريضة وأما الاسم فإنه لا يدل على الزمان دلالة صريحة إلا بالقريضة فاسم الفاعل وإن دل على الزمان بلا قريضة لكن دلالة التزامية لا صريحة فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قريضة وقد ضعف اليعقوبي هذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالحال وحينئذ فكيف يتأتى للواقع أن يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على أخصروجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدد ليعلم أن بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القريضة فترجيح الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصاص

(قوله ولما كان الخ) حاصله أن الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم إن الزمان عرفوه بأنه كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود فيكون كل منها حادثا فمن لوازمه التجدد والحدوث وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لأجل المناسبة بين المتقارنين على أنه لا معنى لمقارنة الشيء

(٢٧)

للمزمان إلا حدوثه معه فإذا

استعملت الأفعال في الأمور

المستمرة كقولك علم الله

ويعلم الله كانت مجازات

ومن ثم أجمعوا على أن هذه

الأفعال ليست زمانية لأنها

لو كانت زمانية لكان

مدلولها متجددا وحادثا

واللازم باطل ثم اعلم أن

التجدد يطلق على معنيين

أحدهما الحصول بعد أن

لم يكن والثاني التقضي

والحصول شيئا فشيئا على

وجه الاستمرار والمعتبر في

مفهوم الفعل التجدد

بالمعنى الأول واللازم للزمان

التجدد بالمعنى الثاني وحينئذ

فالموافقة بين الحدث

والزمان التقارنين في مطلق

تجدد لأن التجدد بالمعنى

الثاني غير لازم للفعل

ولامعتبر في مفهومه حتى

إذا أريد ذلك من الفعل

المضارع فلا بد من قرينة

إذا علمت هذا تعلم أن قول

اندرس معنى أحمدك أنه

يحمد الله حمدا بعد حمد إلى

مالانهاية له تفسير بحسب

المقام لا بحسب الوضع (قوله ولما كان التجدد لازما للزمان)

المراد بالتجدد هنا التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله أي

لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أي وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن

يكون هناك مناسبة بين الزمان ومقارنه وهو الحدث في أن كلامهما متجدد وإن كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا إن قلت

المضارع قد يفيد التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر إن قلت ما تقرر

من افادة الفعل للتجدد يشكك على قولهم الجملة المضارعية إذا وقعت خبرا نحو زيد يطلق مفيدة للشبوت والاستمرار قلت يجوز أن يكون

المراد من قولهم للشبوت أي ثبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا إشكال (قوله أي كقول طريف) أي يصف نفسه بالشجاعة

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أي كقول طريف بن تميم

قلت زيد قائم لم يعين أحدها إلا بقولك الآن أو أمس أو غدا والتعيين في الفعل بالنسبة إلى المضي وما يقابله ظاهر وأما تعيين الحال عن الاستقبال في المضارع فمحل نظر وكذا التعيين مطلقا في الاسم مع تصریحهم بأن أصله الدلالة على الحال وعليه إنما يحتاج إلى القرينة فيه بالنسبة إلى المضي أو الاستقبال فقط كما يحتاج إليها في المضارع بالنسبة لأحد مدلوليه من حال أو استقبال وقد يجاب في الاسم بأن دلالة إنما هي على الحدث الحالي بالأصالة لا على الزمان الحالي فلا يدل على الزمان إلا بال لزوم لا بالصراحة إلا بالقرينة بخلاف الفعل بالنسبة إلى المضي وغيره ولا يخفى ضعف الجواب إذ تعقل الحدث الحالي بلا زمان الحال كالحال فتأمل (مع افادة التجدد) أي يكون المسند فعلا للتقييد المذكور مع زيادة افادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك وهذا التجدد المقاد للفعل إنما أفاده لدلالته على الزمان الذي هو كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا يجتمع أجزاءه في الوجود فالحدث المقارن لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسب أن يعتبر فيه التجدد كمقارنه لكن التجدد المعتبر في الحدث تجدد مطلق وقوعه لا التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا وهو الآتي في المثال فإنه انما يدل عليه الفعل بقرينة السياق وعلى هذا فللقائل أن يقول فما المانع من اعتبار ذلك في الاسم بالقرينة أيضا اللهم إلا أن يجاب بأن أكثر افادة هذا التجدد ولو بالقرينة في الفعل لمناسبة مقارنة الزمان الذي تحقق فيه ذلك المعنى فصح تخصيصه بالفعل وذلك (كقوله) أي

سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صالحا للأزمنة الثلاثة مضارعا كان أم ماضيا واليه أشار الزمخشري في صورة الرحمن وغيرها وقوله (مع افادة التجدد) أورد عليه أن التقييد بأحد الأزمنة حكم بحصوله في ذلك الزمان دون غيره وهذا هو التجدد فيكون ذكر التجدد تكرارا وجوابه أن التصريح بكونه حاصل في زمن لا يقتضي كونه لم يكن حاصل في غيره فلا يلزم التجدد وفي الجواب نظر لما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث فهو يدل على تجدد ماض إن كان الفعل ماضيا أو مستقبلا في نحو سيقوم أو حالا في نحو زيد الآن يقوم وقول المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهم ما علمتا وأن يريد أنهم ما جزأ علة ومثل المصنف هذا بقول طريف ابن تميم العنبري:

المقام لا بحسب الوضع (قوله ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله أي لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أي وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبة بين الزمان ومقارنه وهو الحدث في أن كلامهما متجدد وإن كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا إن قلت المضارع قد يفيد التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر إن قلت ما تقرر من افادة الفعل للتجدد يشكك على قولهم الجملة المضارعية إذا وقعت خبرا نحو زيد يطلق مفيدة للشبوت والاستمرار قلت يجوز أن يكون المراد من قولهم للشبوت أي ثبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا إشكال (قوله أي كقول طريف) أي يصف نفسه بالشجاعة

وأما كونه اسما فلا فائدة عدم التقييد والتجديد ومن البين فيهما قول الشاعر لا يالف الدرهم المضروب صرنا به لكن يمر عليها وهو منطلق وقوله أو كلما وردت عكاظ قبيلة * بعثوا إلى عريفيهم يتوسم اذ معنى الاول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجديده وحدوثه ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك

(قوله أو كلما وردت الخ) بعده فتوسموني أننى أنا ذاككم * شاك سلاحى فى الحوادث معلم * تحتى الاغرو فوق جلدى نثرة زغف ترد السيف وهو منلم * حولى أسيد والهجم ومازن * واذا حلت فحول بيتى خصم (٢٨)

وعكاظ سوق بين نخلة والطائف كانت تقام في مستهل ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تحتضن فيه قبائل العرب فيتعاب كظنون أى يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض لكون عكاظ في شهر حرام تقنعوا حتى لا يعرفوا وذكر عن طريف هذا انه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون فاتفق له أنه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل سراحيل الشيباني فقال حصيصة بن سراحيل أرونى طريفا فأروه اياه فجعل حصيصة كلما مر به طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف فقال له مالك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصيصة أتوسمك لا عرفك فله على ان لقيتك في حرب لأقتلك أو لتقتلنى فقال

* (أو كلما وردت عكاظ) * هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة * بعثوا الى عريفيهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه

طريف بن تميم * (أو كلما) أى أحضروا وكلما (وردت) أى جاءت (عكاظ قبيلة) منهم وعكاظ اسم لسوق للعرب كانوا يردونه ويجمعون فيه ويتناشدون الاشعار ويتفاخرون (بعثوا) جواب كلما (الى عريفيهم) وعريف القوم رئيسهم ومتولى البحث والكلام فى شئونهم حتى اشتهر بذلك وعرف به (يتوسم) أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم أى يتفرس الوجوه طالبا الى لانلى جنسية فى كل قوم ونسكايه لهم فيبعثوا عريفيهم ليعيننى بذلك التوسم فيطلبوا ثأرهم منى فقوله يتوسم أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم متجددا شيئا فشيئا وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالاصالة بل بقرينة

أو كلما وردت عكاظ قبيلة * بعثوا الى عريفيهم يتوسم

فان يتوسم يدل على تجديده وقد يقال ان التجدد فى هذا البيت فهم من كما الدالة على التكرار الذى هو ملازم التجدد فان كان المراد أن معنى يتوسم أنه فى كل مرة يتكرر التوسم فقد منع الآن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لاشهادا لكن لا أن تقول يتوسم ليس مسندا بل حال لكنه مسند معنى فان قلت كيف يكون التجدد فى الفعل الماضى قلت لان كل فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن ولا معنى أن قولنا قام زيد يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام لصحة قولنا أحيا الله زيدا وان كان لم يزل حيا منذ صدق عليه اسم زيد ولو كان مدلول الفعل التجدد وذلك أعم من تجدد شئ يتقدمه مثله أولا فان الافعال المستمرة ليست فعلا واحدا بل الفعل فى كل وقت غير الفعل فى الوقت الذى قبله وان اتحد بالانواع ولذلك قال أصحابنا من الافعال ما دوامه فعل كالاتداء وهو يخالف ما ذكره البيانىون ولعلمهم بنوا ذلك على العرف فذكروه فى الايمان فان بناءها على العرف غالبا * (تنبيه) * الفعل يدل على التجدد ما ضيا كان أم مضارعا أم أمرا غير أن التجدد الذى يدل عليه الماضى المراد به الحصول والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى الله يستهزى بهم وسيأتى فى كلام المصنف فى الكلام على لو وأما ما وقع فى كلام الزمخشري عند قوله تعالى أولئك سيرحمهم الله من أن التأكيده مستفاد من السين وما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل

طريف عند ذلك الايات المذكورة والهمزة فى قوله أو كلما للاستفهام التقريرى والواو للعطف على مقدر أى أحضرت العرب فى عكاظ وكلما الخ وقبيلة فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكلما ظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا (قوله متسوق) بفتح الواو المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم مكان البيع والشراء (قوله ويتفاخرون) أى بذكر أنسابهم وبما يلبسونه من الثياب وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بأمرهم) أى رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام فى شأنهم (قوله وعرف بذلك) أى بالقيام بأمرهم وهذا إشارة الى وجه تسميته عريفا (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الازمنة مع افادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) أى وجوه الحاضرين لينظروا نافيهم أولا لأنلى جنسية فى كل قوم ونسكايه لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريفيهم ليتعرفنى فيأخذوا بثأرهم منى وهذا مدح فى العرب للجرى منهم * ويحتمل كما قيل بعثوا الى عريفيهم ليتعرفنى لاجل أن يتأسوا بشجاعتى أولا لاجل أن يتم لهم اظهار مفاخرتهم بحضرتى لانه كان رئيسا على كل شريف

(قوله وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه واعترض على الشارح بأن قوله أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فليحظة يدل على أن التجدد المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضى والحصول شيئا فشيئا مع أنه ليس كذلك كما تقدم إذ دلالة على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينة وأجيب بأن هذا تفسير للمراد من الفعل في هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافي ما مر من أن المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا فإنه لا بد له من قرينة وهي في البيت كون تعيين المطلوب إنما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في وجوه الحاضرين في المتسوق (قوله فإفادة عدمهما) الأظهر أن يقول إفادة مطلق الثبوت لأجل أن لا يكون الكلام خاليا عن إفادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسم لا يفيد عدم التقييد وعدم إفادة التجدد بل هما عدم ما يدل

(٢٩)

عدمهما إفادة الدوام أى المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفادة الثبوت المقابل للتجدد واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب أصل الوضع وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لدلالة الاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعاً للتعارض بينهما فنقله لكلام الشيخ إشارة

وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فليحظة (وأما كونه) أى المسند (اسما لإفادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد بمعنى إفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك

السياق كما في الشاهد لأن تعيين المطلوب إنما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في السوق (وأما كونه اسما) أى وأما الانيان بالمسند اسما (ف) يحصل (الإفادة عدمهما) أى لدلالة الاسم على عدم التقييد والتجدد المذكورين وعدمهما هو إفادة الدوام المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفادة مطلق الثبوت المقابل للتجدد وذلك لأغراض يقتضيها المقام كمال المدح أو الذم لانهما بال دائم الثابت أكمل أما دلالة الاسم على مطلق الثبوت فهي على أصل وضع الاسم فقوله من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحتمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لا في أصل الوضع والا كان كالفعل وأما

المضارع فغنيه نظر واعلم أنه يستثنى من قولنا المضارع دال على الاستمرار ما إذا أريد به زمن الحال خاصة فإن الاستمرار مع إرادة زمن الحال فقط لا يجتمعان إلا أن يقال يدل على وقوع الحدث في الحال وأنه يستمر في المستقبل فإن قلت لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان نفي المضارع لا ينفى أصل الفعل فاذا قلت لا يقوم زيد يكون نفيا لقيامه المستمر لا نفيا لأصل القيام قلت يقدر أن الفعل صار مضارعا بعد النفي وورد النفي على أصل الفعل فبقى نفيا موصوفا بالاستمرار فصار الاستمرار للنفي لا للفعل ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحوه لم الله كذا فان علم الله تعالى لا يتجدد وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل وجوابه أن معنى علم الله كذا وقع علمه في الزمن الماضي ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك فان العلم في زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره وحاصله أن المعنى بالتجدد في مثله الوقوع ص (وأما كونه اسما الخ) ش من أحوال المسند أن يكون اسما وذلك إذا قصد به عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن وينبغي أن يقال لعدم قصد إفادته ما احتجنا إليه بقصد واحد منهما يكون كافيا في إثباته اسما ومثله المصنف بقول النضر بن جوية :

إلى الجمع وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع ومفسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا إلى الاعتراض على المصنف وإن احتمل ذلك ثم أنه كان الأولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لأنه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فذكر الثبوت آخر لإفادة فيه لأنه معلوم مما قبله وإيضاح قوله لأغراض متعلق بإفادة الدوام لإفادة الثبوت لما علمت أن إفادة الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف إفادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه بإفادة الثبوت ثم ما تقرر من أن الاسم إنما يفيد الثبوت دون الحدوث أى الحصول بعد العدم بخلافه ما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث في مفهومه فاما أن يرى أن النحويين يخالفون أهل المعاني وأما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجية (قوله لأغراض) أى كما إذا كان المقام يقتضي كمال الذم أو المدح أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات

(قوله كقوله) أي النضرين جؤية يتمدح بالغنى والكرم وقبل البيت المذكور

قالت طريفة ما تبقى دراهمنا * وما بنا سرف فيها ولا خرق

(٣٠) انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

لا يألف البيت وبعده
حتى يصير الى نذل يخلده *
يكاد من صره إياه ينمزق
(قوله صرتنا) المشهور
نصبه على أنه مفعول لقوله
لا يألف والأحسن نصب
الدرهم المضروب ليكون
عدم الألفة من جانب
صرتنا اه عصام (قوله
وهو منطلق) أي فتعبيره
بمنطلق للأشعار بأن انطلاق
الدرهم من الصرة أمر
ثابت دائم لا يتجدد وأن
الدرهم ليس لها استقرار ما
في الصرة وهذا مبالغته في
مدحهم بالكرم وفي قوله
لكن يمر عليها الخ تكميل
حسن إذ قوله لا يألف الخ
ربما يوهم أنه لا يحصل
له جنس الدراهم فأزال ذلك
التوهم بهذا الاستدراك
(قوله ثابت للدرهم دائما)
أي لأن مقام المدح يقتضي
دوام ذلك (قوله موضوع
الاسم) أي الاسم المسند
في التركيب موضوع لأجل
أن يثبت الخ أي أنه إنما وضع
لأجل هذا المعنى وهو
ثبوت الشيء للشيء وأما
إفادته للدوام والاستمرار

(كقوله * لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق فعلاه

دلالة على الدوام فبالقرينة والسياق لافي أصل الوضع جزما وذلك (كقوله * لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *) وهي وعاء جمع الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) فتعبيره بمنطلق للأشعار بأن انطلاق الدرهم على الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد مبالغة في مدحهم بالكرم وإن الدرهم ليس له استقرار ما في الصرة أصلا وقد علم مما ذكرنا أن الدوام والسياق والقرينة الموجبة لذلك والأفصل الدلالة مطلق الثبوت كما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في قولك زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق بالفعل كما في زيد طويل وعمر وقصير فعلم

لا يألف الدرهم الصباح صرتنا * لكن يمر عليها وهو منطلق

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق المعروف تستبق

فإن قوله منطلق دل على أن ذلك دأبه من غير نظر الى زمن دون آخر والصباح قيل بالباء الموحدة أي المسكوك^(١) وقيل بالباء آخر الحروف أي الدرهم المضروب وقيل الصباح الذي يأتينا صباحا ومن ذلك قوله تعالى وكابهم باسط ذراعيه بالصيد المراد هيئة هذا السكب من غير نظر لوقت دون آخر كذا مثله وفيه نظر لأن الاسم اذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد دلالة على الثبوت كما قررناه في غير هذا الموضع فإن قلت اسم الفاعل حقيقة في الحال فينبغي أن يكون منطلق للحال قلت نعم لكنه قد يقترن به ما يراد به قطع النظر عن الزمن فيكون للحالة المستمرة وذلك يظهر بكونه في معرض مدح أو ذم ونحو ذلك وهذا لا ينافي الحال بل فيه الحال بقيد الاستصحاب فان قلت اذا قلنا زيد ضارب الآن أو أمس أو غدا لا يدل على الثبوت لنقيده بالزمن الدال على التجدد ولا سيما ضارب غدا وإن لم يقيد بظرف فهو مصروف الى الحال قلت الدلالة على التجدد عند النقييد بالظرف إنما هو بناء على أن الظرف ينفي الوقوع في غيره بالمفهوم ولا نسلمه كما هو قول مشهور في مفهوم الصفة وإن كان مرجوحا فقد سلمناه فقد يقال إنما نفى بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة الى ذلك الظرف فقولنا زيد ضارب غدا معناه إن الضرب الذي سيقع منه غدا يقيم ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا بخلاف زيد يضرب غدا فإنه يدل على أنه يتجدد له في غدا ضرب فلا معارضة جينئذ بين مفهوم الظرف ودلالة الاسم على الثبوت سلمنا ذلك كله فالاسم إنما يدل على الثبوت مالم يعمل * تنبيه * قد يستثنى من قولهم الاسم دال على الثبوت الاسم الواقع حالا وسيأتي في كلام المصنف وغيره أنه يدل على الحصول لا الثبوت على بحث فيه سيأتي في موضعه وسيأتي أنه يستثنى من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل فإن النحاة نصوا على أنه اذا

فإنما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجديدي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل فلا يثنى شيء خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجديدي دون الاسم قلت وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجديدي للفعل لا شتماله على الزمان التجدد (قوله فلا تعرض الخ) أي وأما إفادته الدوام فمن المقام كعرض المدح أو الذم فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن الخارجية وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع (١) (قول صاحب عروس الافراح : أي المسكوك الخ) كذا بالأصل وحرر هذا التفسير من اللغة اه مصححه

(قوله كافي زيد طويل) هذانتظير للنفي في قوله فلا تعرض الخ أي كما لا تعرض لقولنا زيد طويل لغير اثبات الطول صفة لزيد واثبات القصير صفة لعمر ولا تجد فيه واعترض بأن الطول والقصير لا زمان له فهما دائمان وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين لكن استفادة

(٣١)

دوامهما ليست من جوهر

اللفظ بل من حيث ان

الصفة المشبهة لا تدل على

زمان معين وليس بعض

الأزمنة أولى من بعض

فتحمل على الجميع فالخاص

أن الدوام إنما استفيد من

قرينة خارجية وهو

الترجيح بلا مرجح عند

الحمل على خلافه تأمل

(قوله وأما تقييد الفعل)

أي الواقع مسندا وكذا

يقال فيما أشبهه لا يقال ان

تقييد الفعل بما ذكر من

مباحث متعلقات الفعل

فذكره هنا من ذكر الشيء

في غير محله لانا نقول لا يلزم

من كون ذلك من مباحث

متعلقات الفعل أن لا يكون

من مباحث المسند حتى

يكون ذكره هنا من ذكر

الشيء في غير محله (قوله

وما يشبهه من اسم الفاعل

الخ) وأقتصر المصنف

على الفعل لانه الأصل

ولك أن تحمل الفعل في

كلامه على الفعل اللغوي

فيكون شاملا لماد ذكر

(قوله وغيرهما) أي كأفعل

التفضيل والصفة المشبهة وإنما

كانت هذه المذكورات

كافي زيد طويل وعمر قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء

من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل كما أن دلالة اسم الفاعل منه على الحدوث كذلك كما تقدم وأما قولهم يدل الفعل المضارع في قولك زيد ينطلق على الاستمرار فالمراد استمرار التجدد لا الدوام (وأما تقييد الفعل) حيث يكون هو المسند (وما يشبهه) أي وما يشبه الفعل حيث يكون ذلك المشبه هو المسند كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما كالصفة المشبهة واسم التفضيل لأنها تشبه الفعل في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (بمفعول) متعلق بتقييد أي تقييد ما ذكر بالمفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه وهو الظرف أو المفعول معه أو المفعول له وهو المفعول من أجله فلفظ المفعول يتناولها جميعا لا اشتراكها في مطلق المفعولية (ونحوه) عطف على مفعول أي وأما تقييد ما ذكر

أريد بالصفة المشبهة التجدد حوت إلى فاعل فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد ومع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت ولك أن تجعل هذا الكلام سؤالا على أصل القاعدة ويستثنى أيضا الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرها غير الصفة المشبهة فانها كإدالة على التجدد كما سبق حتى المصدر اذا عمل وإنما يدل الاسم على الثبوت مالم يعمل كما صرح به أهل هذا الفن وهو واضح ﴿ تنبيه ﴾ ليت شعري ماذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ولا شك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذي يشتق منه الاسم ثم يقول ان أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات لا تستلزم صدق أصلها فأى ثبوت عنده في نحو علم وسميع اذا كان ينكر أصل العلم والسمع ولكنه لا يزال يستعمل القواعد البيانية مالم تغط عليه للبدعة الاعتزالية فيعدل عنها كما تقدم عنه في التخصيص بتقديم المسند اليه ﴿ تنبيه ﴾ في كلام السكاكي وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت وأن الفعل دال على التجدد فقد يقال هذان الكلامان يتناقضان في نحو زيد قام لان هذه الجملة حينئذ تقتضى ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية والتجدد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة الفعل وقد أشكل هذا الموضع على الكاشي في شرح المفتاح فقال ان كون الجملة الاسمية للثبوت إنما هو في التي خبرها أيضا اسم وفيما قاله نظر بل ما قاله جار على عمومها ولاتناقض لان قولك زيد قام يدل على ثبوت نسبة القيام للتجدد فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر ولا بدع في ذلك فربما كان الفعل المتجدد لشدة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة ص (وأما تقييد الفعل الخ) ش من أحوال المسند اذا كان فعلا أو شبهه أن يقيد والمصنف لم يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل لانه ليس كل مسند كذلك وتقدير كلامه وأما تقييد الفعل المسند ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل وحكمهما واحد والتقييد اما أن يكون بمفعول وأطلق المفعول ليكون صالحا للفاعيل الخمسة المطلق مثل ضربت ضربا كثيرا فالنقييد وقع بالمصدر لانه أريد به ضرب خاص بدليل صفته والمفعول به اما بحرف مثل ضربت بزيد أو بغير حرف مثل ضربت بزيدا ومثل السكاكي المفعول به المجرور بحرف بقولك ضربت بالسوط وقولك ماضرت بالزيدا قلت وفيه نظر أما ضربت بالسوط فليس مفعولا به لان الباء فيه للاعتانة ويمكن الجواب بأن مراده

شبيهة بالفعل لما انتهاله في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله بمفعول مطلق الخ) أي فلفظ المفعول متناول لها جميعا لا اشتراكها في مطلق المفعولية وقوله بمفعول مطلق أي غير مؤكد والافهول لا يفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقة والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل وهو الظاهر منهما الا أن يقال التعمين فائدة لم تكن فتأمل وأمثلة

فلتر بية الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاء زيدا كباوطاب زيد بنفسا وما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا

المذكورات أكرمتا كرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولأحب الأهلين واعترض على الشارح في ذكره الاستثناء أي المستثنى بأنه إما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمته أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال فكذلك في الأول لا يكون مربيا للفائدة وفي غيره الترتيبية حصلت بالمستثنى منه وحينئذ فلامعنى لتقييد الفعل به لكن في الرضى أن المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب اه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيد للفعل واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله فلتر بية الفائدة) أي تكثيرها فان قلت أن الفعل المتعدي متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به لان تعقل الفعل المذكور (٣٣)

يتوقف على تعقله وأفاد أن هناك مفعولا به معه وله فلا يكون ذكر تلك الأشياء مربيا للفائدة إذ ليس ذكرها مفيدا لشيء زائد قلت ان ذكر الفعل المتعدي يقتضى هذه الأشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فبذلك كره بشخصه تعظم الفائدة والحاصل أن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول الا أنه فرق بينهما من جهة أن تعقل الفعل المذكور يقتضى تعقل الفاعل بخصوصه لانه اعتبر في مفهومه النسبة للفاعل الخاص فذكره محصل لأصل الفائدة وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو

(فلتر بية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد إفادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ماموجود و فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتر بية الفائدة لعدم الفائدة بدونه

بمفعول و بنحو المفعول كالحال والتمييز والاستثناء (ف) يكون (تر بية) أي تنمية (الفائدة) واحداث زيادتها مع المسند كقولك أكرمتا كرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولأحب الأهلين وإنما كان التقييد المذكور

بضربت بالسوط جمات السوط كذلك وتكون الباء فيه للتعدي لالا استعانة ويكون الفعل تعدي الى زيد بنفسه والى السوط بالحرف وهو معنى غير الأول وأما ما ضربت الا زيد فهو مفعول به لفظا لانه استثناء مفرغ الا أن يكون السكا كي جعل المفعول محذوفا وزيدا منصوبا على الاستثناء ويكون الفعل حينئذ وصل اليه بواسطة حرف وهو الا وحيد فلا يصح لان ذلك ليس مفعولا به لان الغرض ان المفعول محذوف بل منصوب على الاستثناء والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء في الأفعال القاصرة مثل قام الناس الا زيدا وان جعلنا المفعول محذوفا وزيدا بدلا منه وبدل المفعول مفعول فذلك من جهة الصناعة لا من جهة المعنى ألا ترى أن الضرب بالنسبة الى المبدل منه منفي وبالنسبة الى البديل مثبت ثم أوسا حناه فالفعل الواصل الى المبدل منه بنفسه هو الواصل الى البديل بنفسه والاهى سبب في وصول الفعل الى البديل بنفسه لاجلها ويتناول المفعول فيه زمانا مثل ضربت اليوم ومكانا مثل ضربت أمامك والمفعول معه نحو سرت والنيل والمفعول له مثل ضربت تأديبا وأما أن يكون التقييد بغير المفعول كالتمييز مثل طاب زيد نفسا والحال مثل ضربت قائما وجعل منه المصنف ما ضرب الا زيد وكأنه يعني التقييد بالحصر في الخبر عنه وقوله لتر بية الفائدة

بقوله

معقول لكل أحد لا على تعقل مفعول مخصوص فبذلك كره بخصوصه يحصل تر بية الفائدة (قوله

لان الحكم) أي المطلق وقوله كلما ازداد خصوصا أي بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال وقوله وكلما زاد غرابة أي بالنسبة للسامع زاد إفادة له والحاصل أن الحكم المطلق الخالي عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المحمول للموضوع وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد فاذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم للإفادة للجهل به غالبا وكلما كثرت غرابته بكثرة قيوده فقد كثرت فوائده (قوله شيء ماموجود) الاخبار عن شيء بالوجود غير مفيد لانه معلوم بالضرورة وذلك لان الشيء يشمل الوجود والمعدوم عند اللغويين والاخبار بالنظر لعرفهم فهي قضية مهمة في قوة الجزئية أي بعض الشيء أي الأشياء موجودة ومن المعلوم ضرورة وجود بعض الأشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائدة الزائدة على أصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان الخ فان فيه غرابات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) أي من حيث انتصابه

(قوله أشار إلى جوابه بقوله الخ) حاصل ذلك الجواب أنا لا نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلاً منافيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنافيه وحينئذ فلا اعتراض (قوله لا كان) أي كما فهم المترض (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) أي لانه هو الدال على الحدث والمسند انما هو (٣٣) الدال على الحدث بخلاف كان فانها انما تدل على الزمان

ولا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره وحينئذ فيقيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضي فيفيد الكلام أن الانطلاق از يد كان فيما مضى فكأنك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي والحاصل أن منطلقا نفس المسند لان أصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكرت لدلالاتها على زمان النسبة فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقا وحينئذ فقولنا كان زيد منطلقا في معنى قواما زيد منطلق في الزمان الماضي وإلى هذا أشار بقوله وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي وما ذكره المصنف من أن الخبر في باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقة مخالفة لما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند لزيد حتى أن معنى كان زيد حصل شيء ما لزيد وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل

أشار إلى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي

لتربية الفائدة لان الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول وهو المسند إلى الموضوع وهو المسند إليه وأما المقيد ففيه تلك الفائدة مع زيادة ملازمة لذلك الغير بل ربما لم يفد الحكم المطلق أصلا لان العلم بالمعلومات كثير فربما كان ذلك الحكم المطلق معلوما عند السامع فلا يفيد والعلم بالخصوصيات قليل فان الخصوصيات كلما كثرت ازداد الحكم بها غرابة والحكم الغريب مستلزم للإفادة للجهل به غالباً وكما كثرت غرائبه بكثرة القيود فقد كثرت فوائده ويظهر ذلك بالظن إلى قولنا شيء ما موجود فانه معلوم بالضرورة فهو خلو عن الفائدة وقولنا فلان بن فلان حفظ التوراة في سنة كذا في بلد كذا في سن كذا راية عن كذا ففيه غرائب بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده وفوائده كما لا يخفى ثم لما ذكر المصنف أن التقييد بالمفعول ونحوه لتربية الفائدة فرمما يتوهم أن خبر كان لا تنصبه يكون نحو المفعول فيدخل فيما ذكر ويكون الاتيان به لتربية الفائدة وليس كذلك فانه لا فائدة بدونه ولما استشر السؤل الناشئ عن ذلك التوهم أشار إلى الجواب فقال (والمقيد نحو نحو) قولك (كان زيد منطلقا هو) الخبر الذي هو (منطلقا لا كان) اذ ليست كان مسنداً من جهة المعنى بل المسند هو منطلقا فيقيد بمفاد كان وهو الزمان الماضي فأفاد الكلام أن الانطلاق كان فيما مضى حتى كأنك قلت

أي فائدة الخبر قالوا معناه لا يادتها لانه بالقيود تزداد الفائدة ويذغى أن تحمل على زيادتها بحسب التعيين والافلاك فعل مفعول مطلق ومفعول فيه وبه ان كان متعدياً قلت ثم قولهم الفائدة تزيد واضح في الاثبات أما النفي اذا قلت ماضرت أفاد نفي الضرب عن كل واحد لان تقديره ماضرت أحد اذا قلت زيدا نقص الخبر به فصار خاصاً بعد أن كان عاماً فلذلك اذا قلت ماضرت قائماً لا يكون فيه نفي الضرب عن غير قائم فالفائدة لم تزد بل نقصت والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن الخبر به نقص فيذغى أن تفسر تربية الفائدة بحصولها على الكمال بقي أن يقال التقييد واضح في المفعول معه والمفعول له أما المفاعيل الثلاثة فهي ملازمة للأفعال فليس للفعل حالة انطلاق وحالة تقييد فان أراد تقييده لفظاً فيقال تربية العائدة تحصل مع الحذف لانه لا يحذف الا اذا قام عليه الدليل فالفائدة سواء في قولك ضربت زيدا وقولك ضربت في جواب ما صنعت الا أن يقال التنصيص عليه ينقلها من الظهور إلى النص ثم ذكر نوعاً غريباً من التقييد وهو قولك كان زيد قائماً رما يتوهم أن التقييد حصل بخبر كان لانه بمنزلة المفعول واسمها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الاسناد بها واسمها فاقال ليس كذلك بل الاسناد دائري بين اسمها وخبرها كما كان قبل كان وانما دخلت كان تقييداً فالقيام مقيد بكان ولا يست كان مقيدة بالقيام وهذا واضح على رأي من ذهب إلى أنها مسلوقة بالحدث أما على قول الجمهور من أن لها حدثاً وزماناً فالامر أيضاً كذلك الا أنه أغرب فان كان ان كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسنداً إليه أمران في حالة واحدة ثم يصبر القيد عاملاً في المقيد ويصير قولك كان زيد قائماً جملتين متداخلتين مركبتين من

(٥ - شروح التلخيص - ثاني) وتبيين لذلك الشيء المبهم فأول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا منطلقا تقييد وتبيين للاتصاف بضمونها مرب للفائدة والمعنى شيء ما ثبت لزيد في الزمان الماضي مبين بالانطلاق (قوله وكان قيد له) مبتدأ وخبر وهو صريح في أن المقيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف أيضاً ويحتمل أن في العبارة حذفاً أي وكان قيداً لنسبته ويدل لهذا ما بعده وعلى هذا المقيد انما هو النسبة والامر قريب لأن تقييد كل يؤول لتقييد الآخر

(قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد مخاطبه الصيد محبوس أو حبس من غير أن يقول محبوس في الشرك لأجل أن ينتهز فرصة التأكيذ المقتضى لمبادرة المخاطب لأدراكه قبل فواته بالفرار أو بالموت حتف أنفه (قوله أو إرادة أن يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة وذلك (٣٤) كقولك لاخر زيد فعل كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على

(وأما تركه) أي ترك التقييد (فلمانع منها) أي تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك

زيد منطلق في الزمان الماضي وهذا بناء على أن كان انسلبت عن معنى الحدث ولم يبق فيها إلا الزمان وأما ان قلنا انها تدل على الحدث أيضا ويدل على ذلك وجود المصدر منها كقوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك إياه عليك يسير

فالتقييد انما هو بالاتصاف بضمونها فكأنك قلت زيد موصوف بالانطلاق الموصوف بأنه كان في الزمان الماضي ولهذا قيل اذا قلت كان زيد أفاد أن زيدا كان له شيء ما واذا قلت منطلقا فقد عينت ذلك الكائن فأول الكلام اجمال وآخره تفصيل فيستفاد منه أن ذلك الانطلاق كان لزبد في الزمان للماضي والتحقيق أن معنى التركيب أن زيدا كان موصوفا بالانطلاق في الزمان الماضي لأن الانطلاق كان وصفا لزبد في الزمان الماضي ولو كان هذا لازما لاول وايراد التقييد هنا بالمفعول وشبهه ولو كان من باب متعلقات الفعل مناسب لرجوع ذلك لحوال المسند المنظور فيه هنا ولم يتعرض المصنف هنا لتقييد المسند بنحو الاضافة والنعت حيث لا يكون فعلا والسرفيه نحو ما ذكر من تربية الفائدة ويمكن أخذه بعطف قوله ونحوه على تقييده وهو ظاهر (وأما تركه) أي ترك تقييد المسندان كان فعلا أو ما يشبهه (ف) يكون (لمانع منها) أي تربية الفائدة كخوف فوات الفرصة مثل أن يقول الصياد الصيد محبوس لصيد محبوس من غير أن يقول محبوس في شرك أو للجوارح مثلا لينتبهز فرصة التأكيذ المقتضى لمبادرة المخاطب لانتهاز فرصة ادراكه قبل فواته بالموت حتف أنفه مثلا وكإرادة أن لا يطلع الحاضرون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه كذلك فيقول مثلا جئت أو أجيء ومراده أمس ليلا أو غدا صباحا لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص للجبيء لئلا يتوهم في الجبيء ليلا بالأمس بسوء أو يتعرض له في الجبيء غدا بمكروه وانما قيدنا الزمن بالمخصوص لان المسندان كان فعلا يدل على زمان المضي أو الاستقبال بلا قيد أو يقول جلست يعني مع فلان والمخاطب يعلم فيسقط الظرف للامس - ام على الحاضر بن افرض من الاغراض أو ان لا يعلم الحاضرون مفعوله فيقول بايعت ويريد زيدا فأسقطه لئلا يفار الحاضرون من مبايعته وقد يكون المانع عدم العلم بالفضلات المقيدة أو نحو ذلك كمجرد الاختصار حيث يقتضيه المقام كالضيق والضجر أو لاظهار أن ذكر الفضلة كالعبث لدليل حاضر عند السامع ثم التقييد بالشرط

ثلاث كلمات وان كانت مسندة الى الجملة بعدها لزم الاشكال الثاني والثالث ثم كيف تسند الى الجملة وقد تقرر من مذهب البصريين خلافه ثم لو أسندت الى الجملة لكانت تامة لا ناقصة ولكانت الجملة كلها فاعلا وعلى الاول فقد يتعلق بذلك متعلق فيجوز نحو زيد القائم حضر على أن يكون القائم خبرا لزيد ومبتدا للحضر وكقوله تعالى قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه على أن يكون من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدأ لما بعده ولا يكاد أحدي يخبر بذلك لما يلزم عليه من كون الاسم متجردا من العوامل وغير متجرد في حالة واحدة وقوله (وأما تركه فلمانع منها) أي ترك التقييد للمانع من هذه الامور مثل

زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتضى لاخفائه واعتراض بأن الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقييد وحينئذ فلا يصح الترك لأجل إرادة عدم الاطلاع على الزمان وأجيب بأن المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فنقول جاء زيد أو يجيء ومرادك أمس أو ليلا أو غدا أو صباحا فترك التقييد المذكور لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص والاول قيل جاء زيد صباحا أو مساء أو وقت الظهر اطلع الحاضرون على ذلك الزمان المخصوص (قوله أو مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل امرو فضيحة بين الناس أو يحصل منه ضرر لزيد (قوله أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ أي عدم علم

المتكلم بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جملة وأما عدم العلم مانعا لأن المانع لا يكون الا وجوديا وهذا أمر عديم ولأن المانع من الشيء هو المنافي له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وان كانت متعذرة معه وأجيب بأن المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أولا (قوله أو نحو ذلك) أي كمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام اضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سامة السامع

وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو

(قوله وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد عن هذا الأجل أن يجري التقييد بالقيود الوجودية على سنن واحد وكيف يؤخر هذا والتقييد بالشرط في قوة التقييد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتي بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك أي وأجيب بأنه لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخره عن الترك وإن كان المناسب ذكره مع ما قبله (قوله أي الفعل) أي الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو أن جئتني أكرمك فالشرط مقيد لأكرمك وقوله أي الفعل أي أو ما يشبهه أو ما هو وؤول بما يشبهه الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو أن كان زيد أبالعمر وفأنا أخ له في المثال الأول ثبوت الوجود للنهار مقيد بطولع الشمس إذا المعنى وجود النهار ثابت في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت أخوة عمرو وللتكلم مقيد بأبوة زيد لعمره (قوله بالشرط) أراد به جملة الشرط وأعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله أدواته بمعنى التعليق أعني عقد السببية والسببية على طريق الاستخدام واعلم أن إطلاق الشرط على الجملة الشرطية أعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك إطلاقه على مجموع الاداة وفعل الشرط فقط إنما المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله مثل أكرمك أن تسكرمني الخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف لأن البصريين جعلوا أكرمك أن تسكرمني (٣٥) محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط لأن

الجزاء على الشرط لأن حروف الشرط لها الصدارة بل قصد أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتأخر يكون قيدا للجزاء المتقدم فإن علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح في بحث الإيجاز والاطناب والمساواة وفاقا للكوفيين هذا والجمهور من النحويين شرطوا أن يكون الشرط

(وأما تقييده) أي الفعل (بالشرط) مثلا أكرمك أن تسكرمني وان تسكرمني أكرمك (فلا اعتبارات) وحالات تقتضي تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أي التفصيل (في علم النحو)

لما كان محتاجا إلى بسط ما أخره عن الترك ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله واليه أشار بقوله (وأما تقييده) أي تقييده الفعل (بالشرط) أي بجملة الشرط (ف) يكون (لا اعتبارات) أي لحالات تعتبر لكون المقام يقتضي التقييد بما يفيدها (لا تعرف) تلك الاعتبارات بخصوصها (الإلمعة ما بين أدواته) أي أدوات الشرط (من التفصيل) الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وأراد بالادوات حروف الشرط وأسماءه فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه ان كرر المحب اليك مللت منه واستثقلته فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد أن الجاني في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد

إرادة الاختصار أو انتهاز الفرصة أو غير ذلك ص (وأما تقييده بالشرط الخ) ش من أحوال المسند تقييده بالشرط مثل يقوم زيدان قام عمرو مثل ان قام زيد قام عمرو فانه قيد فيه الجواب بالشرط ولك أن تقول المفيد هنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند اليه ثم ذلك يكون لا اعتبارات لا تعرف

ماضيا إذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى نحو أنت ظالم إن فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه أفاده الفناري (قوله فلا اعتبارات) أي نكات معتبرات لكون المقام يقتضي التقييد بما يفيدها وإنما فسرنا الاعتبارات بما ذكره بدليل قوله وحالات لأن الحالات معتبرات لا اعتبارات وتلك الحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى إما في الماضي كما في لو وإما في المستقبل كما في إذا أو مع الشك كما في أن أو في جميع الزمان كما في مهما أو ما كان كما في أين (قوله يعني حروف الشرط وأسماءه) دفع بهذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله من التفصيل) بيان لما أي الإلمعة التفصيل الذي بين أدواته الحاصل ببيان ما بينها من الفرق المعنوية وفي الأطول ما بين أدواته من التفصيل أي بما ذكره مفصلا ككون ان وإذا للشرط في المستقبل لكن مع الجزم في إذا ومع الشك في ان وكون لول للشرط في الماضي وكون مهما ومتى للعموم الزمان وأين للعموم المكان ومن عموم من يعقل والعموم غير العاقل فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه ان كرر المحب اليك مللت منه واستثقلته فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد أن الجاني في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلاً قلت نفيا لذلك متى جئت زيداً وجدت عنده طعاما أو كان يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أينما تجلس أجلس معك أو يعتقد أنك لا تسكرمني إلا من بني فلان فتقول له نفيا لذلك من جاءني أكرمه أو كان يعتقد أنك لا تشتري إلا الحاجة الفلانية ولو اشتري هو غيرها قلت نفيا لذلك ما تشتريه واشتره وعلى هذا فاقس

(قوله في هذا الكلام) أعني قول المصنف وأما تقييده بالشرط الخ حيث جعل الشرط قيداً (قوله لحكم الجزاء) أراد بالحكم النسبة كنبوت الأكرام أو أن الإضافة (٣٦) بيانية أي قيد للجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالإفادة وأما

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل للفعول فقولاك إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية

مثلاً قلت متى جئت زيداً وجدت عنده طعاماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أينما تجلس جلست معك أو يعتقد أنك لا تكلم إلا من كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى إلا الحاجة الفلانية ولو اشترى هو غيرها قلت ما تشتره أشرته وعلى هذا فقس وهاهنا اعتبار أن في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الإفادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فاذا قلت إن جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بالأكرام وأما المجيء فهو قيد فيه فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك وإذا كان الجزاء هكذا خبراً فالكلام خبر وأن كان انشاءً كقولك إن جاء زيد فأكرمه فالكلام انشاء ولم يخرج أداة الشرط عن احتمال الصدق والكذب إن كان الكلام خبرياً إلا الشرط كما أن المفعول مثلاً من حيث هو لا يحتمل صدقاً ولا كذباً وليس هنا حكم بلزوم الجزاء للشرط ولذلك يصح أن يكون الجزاء انشاءً إذ لا لزوم بين الانشاء من حيث هو وانشاء وبين الشرط لأن الانشاء وقت التكلم والشرط المتصل بان مثلاً استقبالي وعلى هذا فأهل العربية ما استعملوا قط قضية حكم وافيهما بالزوم بالقصد الذاتي فإن كان ثم لزوم بين الشرط والجزاء فهو اتفاق غير مقصود كما يتفق استلزام الفعل لوقت مخصوص أو لمفعول مخصوص مثلاً والثاني من الاعتبارين أن الجزاء والشرط أخرجهما الأداة معاً عن احتمال الصدق والكذب وليس حكم الجزاء هو المعتبر في القضية لذلك الاحتمال بل المعتبر بالزوم بينهما حقيقة إما أوافقاً فمضى ثبت اللزوم بين الجزاء والشرط صدقت القضية ولو لم يقع واحد منهما فاذا قيل كلما جئتني أكرمك وكان ثم ربط بين المجيء والأكرام صدقت القضية ولو لم يجيء ولم يكرم وهذا الاعتبار منطقي فتقرر به هذا أن الحكم في الاعتبار الأول في قولنا إن جئتني أكرمك انما هو ثبوت الأكرام وقت المجيء المقاد بالشرط فالشرط قيد فيه كسائر الفضلات والحكم في الاعتبار الثاني انما هو ثبوت اللزوم بين المجيء والأكرام حتى أنك اذا قلت إن جاءك زيد فأكرمه فالمراد إثبات اللزوم بين المجيء والامر بالأكرام ولو كانت صورة الجزاء انشاءً وقد تبين بما ذكر الفرق بين الاعتبارين وورد على أن اعتبار النحويين يخالف بما ذكر لا اعتبار المنطقيين أنه اذا قيل مثلاً إن جاءك زيد فقد أحسن يكون كذباً عند أهل العربية متى لم يجيء ولو ثبت الربط بين المجيء والاحسان في نفس الامر وذلك لأن الحكم المقيّد بقيد يكذب بانتفاء القيد فانك لو قلت أكرمك وقت المجيء والاحسان في نفس الامر ولا بمستقبل كان كذباً لا انتفاء ذلك الوقت لكن ذلك الكلام حق وصدق عند كل أحد متى ثبت فيه الربط ويؤيد ذلك أن المناطقة انما يبينون ما يحكم به العقل في القضايا عند أهل كل لغة والحكم بالزوم متعلق عند كل أحد ولا يفقده في العربية إلا الشرط والجزاء وبعض الناس ارتضى أن الذي لأهل العربية في الشرط والجزاء خلاف الذي للمنطقيين كما اقتضاه البيان الأول وبعضهم ارتضى أن ما للفريقين في ذلك شيء واحد نظراً لمقتضى الرد والنحويين أن الشرط تارة يراد به اجراءه مجرى القيد كما اذا علم مجيء زيد غدًا فيقال اذا جاءك زيد فقد استحق أن يكرم لأن المعنى أن ذلك الوقت المعلوم الحصول يستحق فيه زيداً لا كرام ولا يسع إلا بمعرفة معاني كلمات الشرط وما بينها من التفاوت وقد أحال المصنف غالب ذلك على علم النحوي واقتصر

جملة الشرط فايدست كلاماً مقصود الذنب بل مذكورة على أنها قيد فيه بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف فاذا قلت إن جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بالأكرام وأما الشرط فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك واعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالإفادة هو الجزاء والشرط قيد له ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأً وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فإن الكلام حينئذ مجموع الجملتين لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيد به كضربت أو صمت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليل لأن الشرطية قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه

(قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقييد أي بجملة الشرط وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بالشرط لأن أداة الشرط انما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله

(قوله بل ان كان الجزاء خبرا) أى قبل التقييد بجملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية أعني مجموع الشرط والجزاء وقوله خبرية أى بسبب خبرية الجزاء واعتراض على الشارح بأن الجزاء فى قوله أن ضررتك تضر بنى خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى وحينئذ فهم وليس بخبر (قوله وان كان) أى الجزاء انشائيا أى قبل التقييد بالشرط وقوله فانشائية أى فالجملة الشرطية انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله وأما نفس الشرط) أى الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل فى المعنى لقوله ولا يخرج (قوله عن الخبرية) أى عن كونه كلاما خبريا لانه صار مركبا ناقصا وقوله واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما أخرجته الاداة عن الخبرية أخرجته أيضا عن الانشائية لما علمت أنه صار بالاداة مركبا ناقصا والمحصور عندهم فى الخبر والانشاء انما هو المركب التام وأما قول الشارح فى المطول لان الحرف قد أخرجته الى الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق أى الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل أن الشرط وحده كالمفعول الذى قيد به الفعل فكما أن المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ) قائله الشارح العلامة فى شرح المفتاح وهذا شروع فى دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا وما قاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الايراد كيف يقال ان الكلام عند أهل العربية هو الجزاء والشرط لا يدخل فيه وانما هو قيد له مع أن هذا يخالفه ما قاله (٣٧) الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا

بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو وان جئتني أكرمك وان كان انشائيا فانشائية نحو وان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول قائما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين

المنطقيين انكار هذا الاعتبار الا أن القضية حينئذ عندهم ولو كانت فى صورة الشرطية فى معنى الوقتية وتارة يراد به أنه بتقدير وجوده يوجد الجزاء فيكون القصد الى الربط بينه وبين الشرط ولولم يوجد أحدهما كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ولا يسع أهل العربية انكاره فان كان مراد من نسب الى أهل العربية ما اختصوا به فى زعمه أن ذلك هو الأثر فى استعمالهم أمكنت صحته وحينئذ فيكون الرد نصبا فى غير محل والا كان التفريق بين الفريقين نصبا فى غير محل وهذا الموضع من مطارح الانظار فتأمل والله الموفق عنه وكرمه ثم لما أحال الاعتبارات المفادة لادوات الشرط على تبينها ببيان معانيها فى علم النحو أشار الى أن ثلاثة منها لا يكفى فى تبين الاغراض المفادة لها ما ذكرها

على اصطلاح (قوله أن كلاما من الشرط والجزاء) أى كلا منهما على حدته لا بمجموعهما كما هو ظاهر (قوله واحتمال) أى وخارج عن احتمال الصدق الخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله وانما الخبر) أى وانما الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الأصل خبرا أو انشاء حتى انك اذا قلت ان جاءك زيد فأكرمه فالمراد الحكم بالازوم بنى المحيى والا كرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء (قوله المحكوم فيه) أى فى ذلك الخبر (قوله قائما هو اعتبار المنطقيين) أى فهم يعتبرون الازوم بين الشرط والجزاء سواء كان الازوم بينهما حقيقيا أو اتفاقيا فمضى ثبت الازوم بينهما صدقت القضية ولولم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الأولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لأجل أن يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفريع فالمقصود عند أهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصود الذات (قوله والمحكوم به وجود النهار) لعل الأولى أن يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون بالازوم لا بالوجود (قوله فكم من فرق بين الاعتبارين) أى كم فرق أى ان هناك فروقا كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وبعبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان

الشرط والجزاء ليس خبرا
محتملا للصدق والكذب
لان كل واحد منهما أخرجته
الاداة عن أصله فليس
المعتبر فى القضية حكم
الجزاء لذلك وانما الكلام
الخبرى المحتمل للصدق
والكذب هو مجموع الشرط
والجزاء فكل واحد منهما
مذكور قصدا لتوقف
الكلام عليه لانه جزء منه
وحاصل الجواب أن ما قاله
الشارح العلامة اصطلاح
للمناطقة وما تقدم لشارحنا
اصطلاح لأهل العربية
ولا يعتد به اصطلاح

ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو أما ان واذا فمما للشرط في الاستقبال

عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالحكموم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم يلزم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحلية في أنها قول موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها في أن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحلية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسند ما مفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين (٣٨) مذهبي أهل العربية وأهل الميزان فان المآل واحد قلت

الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند أهل الميزان كل واحد من الشروط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحلية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لا بد الخ) لما أحال

(واكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو) لان فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال

في علم النحو فقال (ولكن لا بد من النظر ههنا في) مفاد (ان ولو واذا) أي لا بد من التعرض لمعاني هذه الثلاثة التي تستعمل لها أصالة وتقريرا وإنما تعرض لهذه لما أشرنا اليه بأنها تتضمن مواقعها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها النحويون (و) نقول (ان واذا) تشتركان في أنهما (للشرط في الاستقبال) أي تفيد ان تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل

على ذكر ان واذا ولو وقال انه لا بد من النظر فيهما من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات وأدوات الشرط ان ومن وما ومتى ومهما وأي وأنى وأيان قليلا ظرفا زمان وكيف وإدما. وحيثما وأين ظرفا مكان وكذلك لما ولو لا ولوما. ولو في الغالب شرطية يعني أنها للربط في الماضي وأما اطلاق المصنف أن لو شرط فقد تبع فيه ابن مالك وابن مالك تبع الجزولي قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى والتحقيق أنها ليست شرطا فان الشرط يستحيل أن يكون ماضيا كما سيأتي تقريره ومن أدوات الشرط اذا فقط أو موصولة بهما ما. ولنقدم ما تكلم عليه المصنف أما ان واذا فقال ان كلامهما للشرط في الاستقبال يعني أن فعل الشرط فيهما لا بد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضيا اللفظ أو مضارعه وهذا متفق عليه ولا يقدح فيه قول بعضهم ان اذا قد تكون للحال وان منه قوله تعالى والنجم اذا هوى لان ذلك ان ثبت فهو في إذا المجردة للظرفية لاني المتضمنة معنى الشرط نعم قال بعضهم ان اذا لا تدل على الشرط والارتباط بل حصول الفعلين معها بحسب الاتفاق إذ لو لاحظ فيها معنى الشرط جيء بالفاء نحو قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم ولا

لكن

معرفة الاعتبارات المفادة لأدوات الشرط على تبينها ببيان معانيها

في علم النحو أشار الى أن ثلاثة منها لا يكفي في بيان الأغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو فقال ولكن الخ (قوله في ان واذا ولو) أي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى بخلافه في قوله بوقوع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كما في عبد الحكيم أو بالشرط نظر الما فيه من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط الكائن في الاستقبال ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المتعلق بحصول أمر في المستقبل يلزم أن يكون مستقبلا وليس متعلقا بالشرط أعني التعليق باعتبار ذاته لانه حال لا استقبالي و يصح أن يكون متعلقا بوصف محذوف أي للشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وضمير الوصف الشرط بمعنى أن الشرط وهو المتعلق عليه وحينئذ ففيه استخدام

لكنهما يفترقان في شيء وهو أن الأصل في أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه كما تقول لصاحبك ان تكرمني أكرمك وأنت لا تقطع بأنه يكرمك والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه كما تقول اذا زالت الشمس آتيتك

(قوله لكن أصل ان) أي المعنى الأصلي لها الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسياً في مقابل ذلك الأصل في قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) أي عدم جزم التكلم وقوله بوقوع الشرط أي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وان كان يصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه والحاصل أن الفعل له خمسة أحوال أما أن يجزم التكلم بوقوعه في المستقبل أو يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل على حد سواء أو يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما ان وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالاً وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء منهما إذ لا معنى للتعليل (٣٩) فتحصل من هذا أن اذا شارك ان في عدم

الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه الالئكة على ماسياً في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد اخل وتنفردان بالمشكوك والتوهم وقوعه وتنفرد اذا بالمتيقن والمظنون الوقوع وسائر أدوات الشرط كان في حكمها المذكور اذا علمت هذا فقول المصنف عدم الجزم بوقوع الشرط صادق بالشك في الوقوع وتوهم وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول على الحالتين الأوليين دون الأخيرتين وان شملهما كلامه وأورد على هذا ان مات زيد فافعل كذا مع أن الموت مجزوم بوقوعه وأجاب الزمخشري بأن وقت الموت لما كان غير

لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط (فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحكامية أو على ضرب من التأويل (وأصل اذا الجزم بوقوعه) فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به

(لكن أصل ان) أي موضع استعمالها بالحقيقة اللغوية (عدم الجزم) أي عدم جزم التكلم (بوقوع الشرط) في الاستقبال وعدم الجزم بالوقوع صادق بالشك في الوقوع وتوهم وظنه والجزم بعدمه أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فإدسا موقعها في الأصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم ففيل هما معاً وقع لها وقيل الشك فقط والشك متضمن لعدم الجزم بأن لا وقوع وكذا التوهم على القول به واذا كان أصل ان الشك أو التوهم فلا تقع ان في كلام الله تعالى التأويل أو حكاية ولا تقع على الاصلة بالنسبة إليه تعالى (وأصل اذا) أي ما تستعمل له بالحقيقة اللغوية الجزم أي جزم التكلم (بوقوعه) أي الشرط في المستقبل قيل المراد بالجزم ظاهره وقيل المراد به الرجحان فتستعمل في الاعتقاد والظن فتقرر بما ذكر ان ان واذا يشتركان في الاستقبال وتفترقان في الجزم بالوقوع الذي هو موقع اذا وعدمه الذي هو موقع ان ومعلوم أن الجزم بالوقوع يتضمن عدم الجزم بلا وقوع ولا يجامعه الجزم بلا وقوع والأصل التناقض وقد تقدم أن عدم الجزم بالوقوع حيث فسر بالشك أو الوهم يتضمن أيضاً عدم الجزم بلا وقوع ومعلوم أنه لا يجامع حيث فسر بما ذكر الجزم بلا وقوع فيشتركان أيضاً في عدم مجامعة الجزم بلا وقوع فلا يستعملان معاً في الحال لانه مجزوم بعدمه الا بتأويل وفي عدم الجزم بلا وقوع لكن صدوقه في اذا نفي عدم الوقوع جزماً وفي ان احتمال النفي فلم يشتركا في صدوق ما ذكر فليفهم وانما لم يتعرض لاشترائهما فيما ذكر لان قصده هنا بيان

يجوز ان يقيم زيد ما ضربته لكن الأصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فاذا قلت ان قام زيد دل على أنك غير جازم بأنه سيقوم وأصل اذا الجزم ولذلك كان النادر أي الذي يندر وقوعه موقعا لان أي مكان وقوعها فان قلت كيف تدخل ان على فعل الموت كقوله تعالى واثن مئة قلت أجاب عنه الزمخشري بأنه لما

معلوم استحسن دخول ان عليه انتهى فبرى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل) أي وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه فيتحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما (قوله الاحكامية) أي عن الغير كما في قالوا ان يسرق اخل وقوله أو على ضرب من التأويل أي بأمر يرض أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام كما سياتي في قوله وان تصبهم سيئة فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك أو التوهم فقوله الاحكامية أو على ضرب من الخ أي فتقع حينئذ في كلام الله على الأصل (قوله وأصل اذا) أي معناها الأصلي الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) أي جزم التكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقاً مقدر الوقوع في المستقبل وقوله الجزم بوقوعه أي أو ظن وقوعه ففيه حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتركان في الاستقبال) أي في أن كلا منهما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو) أي فانها شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) أي بالنسبة لا اذا وقوله وعدم الجزم به أي بالنسبة لان

ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في غالب الامر وغلب لفظ الماضي مع اذا لكونه اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ قال الله تعالى

(قوله وأما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه كما صرح به النحاة من أنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكية وكما أن اذا للجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم (٤٥) الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فيشترط فيهما أن يكون

مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه اذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لاهذا ولا هذا لكونه محالا فكان على المصنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول اكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه وأصل اذا الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه وحاصل الجواب أن المصنف بصد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركا في مقام الافتراق قال الشيخ يس اكن يبقى هنا شيء وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في اذا بمعنى أنه منتف وفي ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك بينهما في الحقيقة فتأمل اه وحاصله أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه فيبينهما فرق (قوله كان الحكم

وأما عدم الجزم بلاوقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين اذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أي ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (موقعا لان) لان أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال

ماوقع به الافتراق لا ما وقع به الاشتراك (ولذلك) أي ولكون الأصل في ان عدم الجزم بالوقوع والأصل في اذا الجزم (كان) الحكم (النادر موقعا لان) لان النادر مقطوع به في الغالب اذ لا يفارقه احتمال الانتفاء على التساوي بل يقال لا يفارقه على وجه الراجحية وانما قلنا في الغالب لان النادر وهو ما وقوعه قليل قد يجزم بوقوعه كما جزم بوقوع يوم القيامة مع ندور وقوعه اذ لا يحصل الامرة واحدة ومعلوم أن كون النادر موقعا لان اذا بنينا على القول بأن أصلها الشك وهو المرجوح لا يتم لان النادر في الغالب مظهر الانتفاء والشك فيه نادر كما أشرنا اليه اللهم الا أن يكون كون النادر موقعا لها أنه أقرب اليها منه الى اذا لان المتوهم أقرب الى المشكوك من المجزوم ولكن ظاهر العبارة يأتي هذا (وغلب لفظ الماضي مع اذا) يعني ولما كان أصل اذا الجزم بالوقوع كان الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي لا شمار الماضي بتحقيق الوقوع الذي يناسب مفادا اذا فتناسب استعمال الماضي معها ولو كانت تخلصه للاستقبال لانها لتعلق شيء بشيء يحصل في الاستقبال كما تقدم فقوله غلب عطف على كان والاشارة بذلك الى الحكمين السابقين وهما الجزم في اذا وعدمه في ان فرتب عليهما ما يناسب كلاهما على التوزيع ثم مثل بغاية مشتملة على

لما كان مجهول الوقت ساغ ذلك فينبغي حينئذ أن يضاف الى غير المجزوم به غير المجزوم بوقته فان قلت فليجز التعليل على احرار البسر بان قلت انما امتنع عند من منعه لان وقته معلوم بالتقريب وانما أتى بلفظ الأصل لانه قديما في عكس هذا كما سند كره وكون اذا موضوعا للمجزوم به خلاف ما ذكره ابن مالك وغيره من أنها لما يتيقن كونه أرجح والذي يتلخص أن ان واذا يشتركان في عدم الدخول على المستحيل الا لشكنا نحو قل ان كان لارحم ولد وتنفردان بالمشكوك فيه والموهوم وتنفرد اذا بالمجزوم به وهل تدخل على المظنون خلاف لكن قول المصنف أصل ان عدم الجزم يدخل فيه الأربع فيرد عليه المستحيل والمظنون وليس الأصل دخولها عليهما * قال المصنف ولأجل ذلك غلب لفظ الماضي مع اذا لان الفعل بعدها مجزوم به فاستعمل فيه ما ينفي عن تحققه لان المستقبل اذا قصد تحققه يوثق فيه بلفظ الماضي كقوله تعالى أتى أمر الله ثم ذكر قوله تعالى

(مع) النادر) أي القليل الوقوع وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء فيكون مشكوكا فيه وان للشك واما أن يكون مترجحا لعدمه على وجوده فيكون متوهما وهي تستعمل في المتوهم (قوله في الغالب) متعلق بكونه وانما قيد به لان النادر قديما قطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه لا يحصل الامرة ولا تكرر لوقوعه والنادر هو ما يقل وقوعه جدا كأن يقع مرة أو مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان أصل اذا) أي ولكون أصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ) أي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي (قوله ههنا) أي مع اذا وقوله الى معنى الاستقبال أي لان اذا الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل

فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه أتى في جانب الحسنة بلفظ اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للمهد وقال وهذا أفضى لحق البلاغة وفيه نظر وأتى في جانب السيئة بلفظ ان

(قوله فإذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع به واستعمال ان في المشكوك فيه نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وآتيا على نمط ما ينبغي أن يعتبر أن أو عبر به مخلوق بجوز عليه الشك والتردد والجزم والافاقه تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشئ عنده تعالى امام علوم الوقوع أو معلوم عنده (قوله أي قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون لان أصحاب تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم (٨١) بنو اسرائيل فما ذكره الشارح

سبق قلم كذا اعترض وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل اليهم وان لم يدعوا له ولا شك أن من أرسل اليهم النبي وان لم يدعوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) أي الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنة الكثير المطر فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملتزم واتيانه بالكاف اشارة الى أن الحسنة لا تنحصر فيهما أي ونمو الاموال وصحة البدن وكثرة الأولاد وغير ذلك (قوله مختصة) أخذه من تقديم المفعول أي لنا لانه خبر لهذه والخبر مفعول للبتداء (قوله ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام اللام مستحقا أي

(مع اذا نحو فإذا جاءتهم) أي قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أي جذب وبلاء (يطبروا) أي يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جي في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أي الحقيقة

على الامرين فقال (نحو) قوله تعالى (فإذا جاءتهم) أي المبعوث اليهم موسى (الحسنة) مثل الخصب والرخاء ونمو الاموال وكثرة الأولاد وغير ذلك (قالوا لنا هذه) أي هذه مختصة بنا لاننا أحقها بها من كمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا من بركة وجود موسى ودينه (وان تصبهم سيئة) من جذب وبلاء (يطبروا) أي يتشاءموا (بموسى ومن معه) من آمن به بقولهم من عدم سعادته ودينه ومن معه وانتفاء بركة دينه أصبنا بهذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم والحسنة من رحمة الله الواسعة فقد جيء بلفظ الماضي مع اذا في جانب الحسنة المحققة الوقوع وانما قلنا محققة الوقوع (لان المراد) بها (الحسنة المطلقة) عن التقييد بنوع معين (ولهذا) أي ولأجل أن المراد المطلقة لا المقيدة بنوع (عرفت) تلك الحسنة (تعريف الجنس) أي تعريف الحقيقة المقررة في الاذهان ومجبتها لامن حيث هي لعدم صحة وجودها في الخارج كذلك بل مجبتها في ضمن أي فرد لأي نوع ووقوع الجنس الذي هو الحقيقة في ضمن أي فرد من أي نوع كالواجب فيتحقق وذلك لاتساعه وكثرة أفراده وأنواعه بخلاف مالمو لم يرد الجنس بأن يراد نوع معين فلا يكون بصدد تحقق الوقوع لقائه وقولنا المقررة في الاذهان اشارة الى أن من قال أل في الحسنة لتعريف العهد أراد عهدة الجنس في الاذهان في ضمن

فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه أتى في الحسنة باذا لان وقوع مطلق الحسنة مجزوم به لان الحسنة أعني نعم الله تعالى المحبوبة للعباد غالبية على السيئة أعني ما يسوء الانسان وأتى في السيئة بان لدورها هكذا ينبغي أن يقرر وأما المصنف فانه قال أتى في جانب الحسنة باذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به أو كالمقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وفي جانب السيئة بلفظ ان

(٦ - شروح التلخيص - ثاني) ونحن نستحقها لكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لامن بركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن مستحقوها اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله أي جذب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة الى انحصار السيئة في هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله أي يتشاءموا الخ) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أي بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وأن السيئة من شؤم عصيانهم وأن الحسنة من رحمة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) أي الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه اتيان الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) أي لاجل كون الحسنة مطلقة عرفت الخ (قوله أي الحقيقة) أي في ضمن فرد غير معين فأل في الحسنة للعهد الذهني لان المراد من مدخولها الحقيقة في ضمن فرد مبهم ومحجى الحقيقة لامن حيث هي لعدم وجودها في الخارج بل مجبتها في ضمن محجى أي فرد من أفراد أي نوع من أنواعها

لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن نصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أتى بإضافي جانب الرحمة وأما تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية نظرا إلى لفظ الأذقة وجعله للتقليل نظرا إلى لفظ الأذقة كما قال أقرب وأما قوله تعالى وإذا مس الناس ضر بلفظ إذا مع الضر فللنظر إلى لفظ المس وإلى تنكير الضر المقيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضر وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به وأما قوله تعالى وإذا مسه الشر فذود عا عريض بعد قوله عز وجل وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه أي أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ إذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاء بالشره مقطوعا به قال الزمخشري ولا جهل بموقعه إن وإذا يزيع كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها (٤٣) ذمت ولم تحمد وأدركت حاجتي * تولى سواكم أجرها واصلطاعها

أبى لك كسب الحمد رأى مقصر

ونفس أضاقت الله بالخير باعها

إذا هي حنته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر

أطاعها فلو عكس لأصاب

(قوله لأن وقوع الجنس الخ) علة لقوله مقطوع به

ومراد به الجنس الأمر المطلق الغير المقيد بنوع

مخصوص وقوله كالأوجب أي في القطع بوقوعه عادة

وإن كان يمكن عقلا عدم وقوعه (قوله لكثيرته

واتساعه) علة للعلة أعني قوله لأن وقوع الخ

فالحسنة جنس يشمل أنواع الحسنات مثل إعطاء الحياة والصحة والأموال والأولاد والحب والرخاء وغير ذلك فكل هذه

لأن وقوع الجنس كالأوجب لكثيرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجب في جانب السيئة بلفظ المضارع مع أن ما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي إلى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل

أي فرد ما لا العهد الخارجي واللام تكن الحسنة مطلقة وجب في جانب السيئة مع أن بلفظ المضارع المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها وعبر بأن مع السيئة دون الحسنة لأن إن كما تقدم لعدم الجزم

بالوقوع والذي يناسبها هو البادر (والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي إلى الحسنة فلا تكون مجزوما بوقوعها كالحسنة لقلتها (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل المناسب في الجملة لعدم الجزم وإنما قلنا

في الجملة لأن التقليل المدلول للتنكير هو قلة الشيء في نفسه بقلة أفراده والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشيء ولو كان عند وقوعه كثيرا ولكن لك أن تقول قلة الأفراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع

ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود وسهولة دون الكثير فليفهم بهذه الآية الكريمة مشتملة على استعمال إذا في الجزم مع ما يناسبه ومعلوم أن الله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لأنه علام الغيوب

فالشئ عنده إما معلوم الوقوع أو معلوم عدمه ولكن جاءت الآية على نمط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر بها مخلوق لأن القرآن عربي بليغ يجب أن يراعى فيه مقتضى البلاغة التي تنقرر في العربية ثم التنكير

لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت * قلت قد يقال إن الإطلاق موجود في الحسنة المعرفة تعريف الجنس وفي السيئة النكرة إلا أن يقال الألف واللام الجنسية تصرف

إلى الحقيقة فيكون مطلقا بخلاف سيئة المنكر فديكون نكرة في المعنى بأن يكون تنكيره للوحدة والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة في استعماله إن وإذا في موضعها واضح من غير اعتبار

تعريف ولا تنكير وجوز السكاكي أن تكون الألف واللام جنسية وأن تكون عهدية وقال إن (وقد

أنواع للحسنة والحسنة شاملة لها (قوله لتحققه في كل نوع) أي لأن كل جنس يتحقق في أفرادها وهي الأنواع المندرجة تحته بل في كل فرد من أي نوع من أنواعه وهذا علة لقوله لكثيرته (قوله بخلاف النوع) أي المعين كالجذب فإنه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل

ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة إليها) أي لأن المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع المعين ليس محقق الوقوع إذ النوع المعين قد لا يقع بأن يقع نوع آخر غيره (قوله لا يدل على التقليل) فيه إشكال وذلك لأن التقليل

المدلول للتنكير هو قلة الشيء في نفسه بقلة أفراده بمعنى أنه شئ يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشئ وإن كان عند وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين فلا يصح أن يكون مادلا على أحدهما علة في الآخر وأجيبه بأن قلة الأفراد

تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فأحد التقليلين لازم لا آخر فصح أن يكون مادلا عليه علة في الآخر

وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنسكتة كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب

(قوله وقد تستعمل إن الخ) هذا مقابل لقوله سابقا أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ فكان عليه أن يذكر أيضا مقابل قوله وأصل إذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل إذا في مقام الشك لا إشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولك لمن قال لأدري هل يتفضل على الأمير بهذا النوال أولا إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشمارا بأن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج إن عن أصلها (قوله في مقام الجزم) أي في حالته وقدر مقام إن لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) في التقييد بوقوع الشرط اشكال لأن إن قد تستعمل أيضا على خلاف الأصل في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذي هو خلاف أصلها لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة كما في آية قل إن كان للرحمن ولد وكان يقال لا خصم رأيته إن كان العالم قديما فإنه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وأنت تقول أنه ممكن والحاصل أن كلام من (٤٣) الجزم بالوقوع والجزم بالعدم وقوع قد يستعمل فيهما إن على خلاف

الأصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الأولى للشارح أن يقول وقد تستعمل في الشرط المجزوم بثبوته أو نفيه والجواب أنه إنما قيد بذلك نظرا للمثالة المذكورة (قوله تجاهلا) أي لاجل تكلف الجهل أي عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو يعلم أنه فيها) أي ولكن أوصاه أنه لا يعلم أحدا بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته (قوله خوفا من السيد) أي لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في الدار وهذا التجاهل يعد من نكات علم المعاني حيث اقتضاه الحال كما في المثال فإن كان إرادته مجرد الظرافة كان

(وقد تستعمل إن في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده

في السيئة أن أريد به نوع ما في أي فرد ما كان غير نادر كما لو أريد الجنس إذا لا يندرو وقوع فرد ما من أي نوع وإنما يندر النوع إذا أريد نوع مخصوص في ضمن فرد مخصوص كان يراد هنا الجذب بخصوصه في ضمن فرد مخصوص وقد أشرنا لذلك بقولنا فيما تقدم بأن يراد نوع مخصوص فافهم ثم أشار إلى أن إن قد تستعمل في غير أصلها لنسكتة فقال (وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلا) أي وقد تستعمل إن في الشرط المجزوم بثبوته أو نفيه ويكون قصد المستعمل اظهار الجهل لأن إن تدل على الجهل بالشرط ثبوتها ونفيا فتستعمل في مجزوم النفي تجاهلا وأرأه العنان حتى يبيكت الخصم بالزام الحجج ببيان الاستحالة كان يقال لا خصم رأيته إن كان العالم قديما كما يقال فإنه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه وقد تستعمل في مجزوم الثبوت تجاهلا كما إذا سئل العبد عن سيده وقد أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في داره حتى يشاور فيتجاهل بالتعبير بأن خوفا من سيده فيقول إن كان في الدار أخبرك وهذا التجاهل يعد من علم المعاني حيث يعتبر من جهة اقتضائه المقام كما في المثال وإن كان إرادته مجرد الظرافة في الكلام كان من البديع فلا يرد كما قيل أنه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا فافهم (أو لعدم) عطف على قوله تجاهلا أي تستعمل إن في غير موقعها للتجاهل أو لعدم (جزم المخاطب) بالشرط ولو

العهد أقضى لحق البلاغة قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر أنه قرر أن الحسنة مطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو ينافي الإطلاق وحمل كلامه على أنه يريد عهدا جنسيا والعهد الجنسي لا يشافي الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه وحمل على أنه يريد بالمعهود النعمة المطلقة الموجودة في ضمن الجزئيات فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين وما ذكره في المفتاح هو معنى عبارة الكشف وإذا راجعت ما قدمناه في الألف واللام من تحقيق مذهب السكاكي وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال عهدية

من البديع فلا يرد ما قيل إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مساق غيره وهو من أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم الخ) عطف على قوله تجاهلا أي تستعمل إن في مقام الجزم للتجاهل أو لعدم جزم المخاطب الخ وإنما جزم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لاجله لأن العدم ليس مصدرا قلبيا وليس فعلا لفاعل الفعل المعلن بخلاف التجاهل فإنه مصدر قلبي موافق لفعله في الوقت وفي الفاعل إذا فاعلهما واحد وهو المستعمل فإذا جرد من اللام (قوله أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أي والحال أن التكلم عالم بوقوعه (قوله على سنن) أي على مقتضى اعتقاد المخاطب واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال التكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط لا نأقول اعتبار حال التكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقة والاعتبار حال المخاطب على سبيل الحقيقة أو التنزيل كما هنا

(قوله كقولك لمن يكذبك)

اعترض على المصنف بأن الكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس التعبير بان لا جرى على سنن ما عند المخاطب لانها للامور المشكوكه والذي عند

المخاطب العجز بعدم الوقوع والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أي من يجوز كذبك فهو متردد والتردد محل ان و ليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك أو المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى أنه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازما بأنك كاذب أو يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم التكذيب فقوله لمن يكذبك أي لمن لا يعتقد صدقك بأن شك في صدقك وتردد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشاك لا اعتقاد عنده وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذي هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله فما ذا تفعل) الاستفهام للتقرير أي لا تقدر على ما

(كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيهه) أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم)

جزم به التكلم (كقولك لمن يكذبك) أي لمن لا يعتقد صدقك بأن شك ونسبك الى الكذب لفظا (ان صدقت) في اخباري لك الذي كذبتني فيه (فماذا تفعل) فتعبر بان ولو جزمت بوقوع الصدق الذي هو الشرط جريا على ما عند المخاطب واعتبارا لما يناسبه وانما قلنا لمن لا يعتقد الخ لان معتقد الكذب جازم فلا يكون التعبير بان لا جرى على ما عنده (أو) (تنزيهه) أي المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل) وانما ينزل كذلك (ا) سبب (مخالفته لمقتضى العلم)

اتضح لك ان ما ذكره هنا ماش على رأيه قال الطيبي مراد الزمخشري بجنس الحسنة العهد الجنسي الشائع كما قال في تفسير الحمد لله التعريف فيه للجنس والمراد الاشارة لما يعرفه كل أحد ان الحمد ما هو فالمراد بالحسنة الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الافراد فتارة تذكر خصبا وتارة رفاهية وتارة صحة وغير ذلك واليه الاشارة بقوله الحسنة من الحصب والرخاء فان بعضها واقع لا محالة وهو يصدق على كل فرد حاصل كان أو سيكون ومن ثم لم يحز حمل العهد على الخارجي لتشخصه ولا على الجنس من حيث هو هو فان الحقيقة اذا أريد بها شيء بعينه مجازا حمل على المبالغة والكمال فيها والمقام لا يقتضى ذلك وهو المعنى بقول صاحب المفتاح لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة ولذلك عرف ذهابا الى كونها معهودة أو تعريف جنس والاول اقضى لحق البلاغة أي المعهود الذهني اهـ وقيل انما قال انه أقرب للبلاغة لان المعهود أقرب الى التحقق من الجنس وجعل المصنف من ذلك واذا أدقنا الناس رحمة فرحوا بها وان نصبهم سيئة * قلت وهو يشهد لما قلناه من أن الاتيان باذا وان لما دلت الحسنة والسيئة للتعريف ولا تنكير وإلا ورد عليه ما ذكره بهذه الآية الكريمة فيحتاج الى تكلف الجواب بانه انما كرر غاية للفظ الاضافة المشعر بالقلة * وأورد المصنف قوله تعالى واذمنا الناس ضر دعوار بهم منيبين اليه ثم اذا اذاهم منه رحمة اذا فريق منهم برهم يشركون فقد استعمل فيه اذا في الطرفين وأجاب بأنه قصد التوبيخ والتقريع فأتى باذا وبالمس المشعر بالقلة ليكون تخويفهم واخبارا بانهم لا بد أن يمسه شيء من العذاب * وأورد قوله تعالى واذمنا الشر قدودعاء عريض بعد قوله تعالى واذا أنعمنا على الانسان فان الضمير في مسه يعود على المعرض اشارة الى انه لما عرض وتكبر قطع بان الشر يمسه قلت الواو ليست للترتيب والذي يمسه الشر أعم من أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا * تنبيه * أورد على الشاعر القائل (١)

اذا هي حشته على الخير مرة * عصاها وان همت بشر اطاعها

قلت ويمكن الجواب بأن المقصود اثبات حث نفسه له على الخير ومع ذلك يعصيا وهو أبلغ في الذم وبذلك يعلم الجواب عن قوله وان همت قلت ذلك بحثا ثم رأيت في بعض الحواشي وقد سبق غيري اليه ص (وقد تستعمل إن في الجزم الخ) ش قد تخرج إن عن أصلها وتستعمل في الجزوم به وذلك إما على سبيل تجاهل التكلم كقول العبد لمن يطلب سيده ان كان في الدار أعلمته ليؤممه أنه غير جازم واما لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل لان المخاطب يشك في صدقه * قلت وينبغي ان قوله ان صدقت يحمل على التعيين وهو مشكوك فيه وان كان الصدق مجزوما به وإما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم

كما تقول لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه وكالتو ببيع على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصلح الافتراض كما يفرض الحال لغرض كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذ كصفحا

(قوله كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه) أي فعمل المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه انه لا يؤذيه لكنه لما آذاه نزل التسكلم منزلة الجاهل بالأبوة فمبر بان لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا قال الفري لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل التسكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايداء أبيه كأنه أوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال التسكلم كما هو الأصل في ان اه (قوله أي تعبير المخاطب) يمكن أن التقييد بالمخاطب لملاحظة المثال المذكور ونحوه والا فالتصوير قد يكون لغیر المخاطب نحو ان كان هذا أبازيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط (٤٥) منه أو اعتقاده إياه (قوله وتصوير)

أي تبين وهو من عطف السبب على المسبب أي تصوير التسكلم للمخاطب وقوله ان المقام أي الذي أورد في شأنه الكلام (قوله لاشتماله) علة لقوله لا يصلح مقدمة على العلول وقوله على ما يقلع أي على أدلة تحقق زوال الشرط من أصله (قوله الافتراض) أي الا لأن يفرض ويقدر ذلك الشرط كما يفرض الحال وكما أن الحال المحقق استعمال ان فيه كثير نستعمل هنا في ذلك الحال المقدر كذا في عبد الحكيم (قوله لغرض) متعلق بفرض الحال أي وفرض الحال يكون لغرض من الأغراض كالتبكيك والزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك (قوله أفنضرب عنكم الذ ك) أي أفنضرب عنكم القرآن بترك انزاله لكم وترك انزال ما فيه من

كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه (أوالتو ببيع) أي تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح الافتراض) أي فرض الشرط (كما يفرض الحال) لغرض من الأغراض (نحو أفنضرب عنكم الذ ك) أي أنهم لم يتركوا عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد (صفحا)

كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولما أن آذاه نزل منزلة الجاهل بالأبوة فمبر بان في شرط ثبوت الأبوة المقتضية للشك مع تحقق الأبوة عند المخاطب ولكن هذا يقتضي أن المعتبر في الشك هو المخاطب وقد تقدم ان المعتبر هو التسكلم ويمكن أن يجاب بأن عدم عمل المخاطب بمقتضى علمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبره المنكلم موجبا للشك هو في كونه أباه للمخاطب فمبر بان أو يقال لما نزل منزلة الشاك أتى بالكلام مع ان اجراءه على ما يناسب ما عنده بعد التنزيل كما فيما قبله (أوالتو ببيع) أي يؤتى بان في المجزوم به للتو ببيع أي تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير) أي تبين (أن المقام) الذي أورد في شأنه الكلام (ل) أجل (اشتماله على ما يقلع الشرط) أي يحقق زواله (من أصله لا يصلح) ذلك الشرط (الافتراض) أي الا لأن يفرض (كما يفرض الحال) وفرض الحال يكون لغرض من الأغراض كإرخاء العنان للزام الخصم كما تقدم تمثيله وذلك (نحو) قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذ ك) أي أنهم لم يتركوا عنكم القرآن بترك انزاله لكم وترك انزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد فالفاء على هذا في أفنضرب اعطف ما بعدها على جملة تناسب كالمقدرة هنا وهمة الاستفهام داخل على تلك الجملة وقيل الأصل فأنضرب بدخول الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهمزة لان لها الصدر فلا يحتاج الى تقدير جملة وهما اعرابان يجريان فيما يشبه ذلك نحو أولم يسيرا (صفحا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا بتقدير فعل والتقدير

كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه و يصح أن يعبر عن ذلك بتنزيل التسكلم نفسه منزلة الجاهل لايهام أن الأذى الصادر من الولد لأبيه لا يصدر الا من الأجنبي فلذلك شكك نفسه في أنه أبوه و يصلح للأمرين أيضا قولك لمن يؤذى الناس ان كنت مسلما فلا تؤذ المسلمين وأما للتو ببيع بان يراد أن فعل الشرط الواقع المجزوم به لقيام البراهين المقتضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوما و يعلق على الشرط كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذ ك صفحا

الأمر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك لغرضكم (قوله أي أنهم لم يتركوا عنكم القرآن بترك انزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك لغرضكم) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة للعطوفة في المعنى وهمزة الاستفهام باقية في محام الأصل داخل على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهمزة مقدمة من تأخير والأصل فأنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهمزة تنبيه على أصالتها في الصدارة فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول لازم مخشري والثاني لسببويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعاً للكشاف لجزالة المعنى وهذا الوجهان يجريان في كل جملة مقرونة بالفاء أو الواو أو ثم مسبوقه بهمزة الاستفهام نحو أفنضرب الخ أولم يسيرا في الأرض أثم اذا ما وقع آمنتم به الآن واعلم أن الزمخشري لم يقل بوجوب التقدير فقد جزم بما قاله سيديويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى

ان كنتم قوم مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجھيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته الا على مجرد الفرض

أفمن أهل القرى عطف على فأخذناهم بفتة وفي قوله تعالى المبعوثون أو آباؤنا الأولون فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفاء بالفصل بينهما مزة الاستفهام (قوله أي اعراضا) أشار بذلك الى أن الصفح بمعنى الاعراض وأن صفحا في الآية مفعول مطلق عامله ضرب لان معناه وهو صرف القرآن للغير وترك انزاله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه أو عامله فعل مقدر أي أفنضرب عنكم الذكر ونعرض عنكم اعراضا (قوله أول الاعراض) يشير الى أنه يجوز أن يكون صفحا مفعولا له بناء على عدم اشتراط اتحاد هو وعامله في الفاعل إذ فاعل الاعراض المخاطبون أي لاعراضكم عن الايمان وفاعل الضرب هو الله تعالى أو بناء على ان فاعل الاعراض هو الله تعالى (٤٦) أي لاعراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو

الاعراض والعللة تغاير
المعلول لانا نقول ضرب
الذكر عنهم جملة مخاطبائه
غيرهم دونهم وعدم انزاله
لهم وهو ملزوم للاعراض
الذي هو عدم الاقبال عليهم
بالتكاليف واهمالهم منها
لانفسه كما لا يخفى أو بناء
على أن المراد اعتبارا
لاعراضكم وفاعل الاعتبار
والضرب هو الله (قوله أو
معرضين) يشير الى جواز
كون صفحا حالا واعلم أن
الضرب في الاصل الذود
والدفع يقال ضرب الغرائب
عن الحوض ذادها ودفعها
وحينئذ فنضرب إما استعارة
تصريحية لترك انزاله لهم
أو انه استعارة تخيلية
حيث شبه الذكر بغرائب
تذاد وتدفع عن الحوض

أي اعراضا ولا اعراض أو معرضين (ان كنتم قوم مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتغال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال

أفنضرب عنكم الذكر ونعرض عنكم اعراضا أو بتضمنين ضرب معنى الاعراض أي نعرض عنكم في صرف القرآن عنكم اعراضا لا يقال الصرف هو الاعراض فكيف يحتاج الى تقدير أو تضمين لانا نقول صرف الذكر عنهم جملة مخاطبائه غيرهم دونهم وهو ملزوم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهمالهم منه لانفسه كما لا يخفى ويحتمل أن يكون حالا أي أفنضرب عنكم القرآن حال كوننا معرضين عنكم ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله أي أفنضرب عنكم القرآن لأجل عفونا عنكم ومساعدتكم دون سائر الخلق وقد علم انه يجب تفسيره حيث تؤول بما يتحد فيه الفاعل بما يخالف نفس الفعل كما في هذين الاحتمالين وقوله تعالى (ان كنتم قوم مسرفين) شرط (في) قراءة (من) قرأ ان بالكسر) وأما من قرأها بالفتح فهو في محل المفعول من أجله ولكن انما تظهر مناسبتها لاعراب صفحا حالا أو مفعولا مطلقا وهو ظاهر فلي أن شرط يكون جوابه محذوف دل عليه ما قبله أو لا يحتاج الى جواب لانه في موضع الحال فاسرافهم الذي هو الشرط على هذا محقق ولكن اشتغال مقام ظهور الآيات ونزول القرآن على ما يقلعه بحيث لا ينبغي أن يصدر من العاقل ينبغي أن يكون كالحال المعلوم الانتفاء بالضرورة فاذا نزل منزلة المحال فلي فرض كما يفرض المحال والحال ولو كان معلوم الانتفاء فليس

ان كنتم قوم مسرفين على قراءة الكسر ويرد عليه أمران أحدهما ان المجزوم به إسرافهم فيما مضى والاسراف للمستقبل بالنسبة الى العباد مشكوك فيه وان كان المراد ان تبين إسرافكم الماضي لأجل كان فالتبيين أيضا للعباد مشكوك فيه الثاني انه اذا كانت البراهين القاطعة تجعل الاسراف كالمستحيل فدخل ان عليه خلاف الاصل فان المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة والهمزة

مثلا واستعير اسم المشبه به للمشبه في النفس ثم حذف المشبه به وهو الغرائب وذكري شيء من لوازمه وهو الضرب والحال
على طريق الكنية والضرب تخيل للكنية وهي لفظ الغرائب المطوى أو لفظ الذكر المذكور أو التشبيه المضمحل على اختلاف المذاهب (قوله فيمن قرأ) أي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي فان شرط في قراءة من قرأ بالكسر أي وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله والمعنى لأن كنتم قوما مسرفين أي مستهزئين بآيات الله وكتابه ثم انه على قراءة الفتح يتعين اعراب صفحا حالا أو مفعولا مطلقا ولا يجوز أن يكون مفعولا له لانه لا يتعدى على قراءة الكسر بان الشرطية يكون جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أو ان نفس ما قبلها هو الجواب أو لا يحتاج الى جواب لوقوع الجملة الشرطية حالا فاستغنت عن الجزاء لتجردها على معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيد وان كثر ماله بخيل (قوله وتصوير ان الاسراف) أي وتبين ان الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي أورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به

(قوله والمحال وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة المحال فلا يستعمل فيه ان لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه وحينئذ فلا يستعمل فيه ان وحاصل الجواب أن المحال وان كان ليس محلا لان بحسب الأصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لارضاء العنان لتبكيك الخصم فتدخل عليه ان وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيلين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة المحال المقطوع بعدمه الثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك فأدخلت عليه ان فالتنزيل الاول وسيلة للثاني الذي هو موقع لان واعتراض بأن اعتبار التنزيلين أمر لا يتعين اذ يصح أن يكون فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده الذي هو موقع ان ولا داعي الى اعتبار التنزيلين في الآية وأجيب بجوابين الاول أن اعتبار التنزيلين أبلغ في التوبيخ اذ لو نزل ابتداء كذلك فأت اعتبار محالته وهي نكته

(٤٧)

مطلوبة لاقتضاء المقام لها لا فادتها المبالغة التامة في التوبيخ الثاني أن تنزيل المقطوع به بمنزلة المشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعدمه بمنزلة المشكوك فيه كثير فجعل التنزيل الأول واسطة ليجرى على الكثير وظهر مما ذكرناه أن الشرط هنا أعني قوله ان كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه لكن أدخلت عليه ان للتوبيخ وتبيين انه لا يصلح الا أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلة نظرا لوجود ما ينزله (قوله لقصد التبكيك) أي أسكات الخصم والزامه من حيث ان التسكلم اذا تنزل مع مدعى المحال وأظهر

والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن تنزيله بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام

مخلاف الأصل لأن ينزل كثيرا منزلة المشكوك فتدخل عليه ان لارضاء العنان لتبكيك الخصم كما تقدم ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين أي الموحدين لله تعالى النافين لذلك الولد أو من المطيعين لذلك الولد لو كان لكنهم لم يكن فأعبد ربى وحده فالشرط هنا أعني قوله ان كنتم قوما مسرفين أدخلت عليه ان للتوبيخ وتصوير أنه لا يصلح الا أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزله وانما لم يكف بتنزيل الاسراف المحقق منزلة المشكوك لاشتمال المقام على ما ينزل تحققه فتدخل عليه ان من أول وهلة من غير أن يتوصل الى ذلك بجعله كالمحال ثم جعل المحال كالمشكوك لان التوصل الى ادخال ان بتنزيله بمنزلة المحال أبلغ كما لا يخفى من التوصل بمجرد وجود ما ينزل التحقق لان الاول يدل على أن المفروض مما لا يختلف في انتفائه لكن الانصاف أن الكلام ليس فيه ما ينبغي عن تنزيله بمنزلة المحال ثم يفرض كما يفرض المحال ولو كان التنزيل أبلغ اللهم الا أن يدعى أن اشتمال المقام على ما يقع الاسراف من أصله على وجه هو غاية في الظهور هو الدليل أو يدعى أن تلك الابغية المناسبة للمقام دليل فتأمل (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) ظاهر العبارة أن الذي صدق عليه

في الآية الكريمة للانكار والفاء عاطفة على جملة محذوفة والضرب مجاز عن الصرف وصفحا مصدر من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أي صاحبين ان جوزنا وقوع المصدر حالا في القياس ويحترز بقراءة الكسر عن قراءة الفتح فمعناه ألا جل اسرافكم نضرب عنكم الذكر فلا تؤمرون ولا تنهون واما أن يؤتى بان للتغليب بأن يسند فعل الشرط الى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه وبعضهم مشكوك فيه فيغلب المشكوك في وقوعه منه على غيره (تنبيه) حيث ورد في القرآن الكريم

مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فينتد يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وكأن يقال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته لو كان العالم قديما لازم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه أو يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتمكنه في ذهنه كما في آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين بناء على أن المراد فأنا أول النافين لذلك الولد العابدين لله فإذا رتب الخصم ذلك اللازم سكت المدعى وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة أن التعليق على وجوده وفي الواقع لانه المحال لا في زعمهم اذ ليس هذا محالا وكلامنا في المحال وقيل المعنى ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة أن للرحمن ولدا موجودا خارجا فأنا أول المطيعين لذلك الولد أي فأسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لا يبيد لكنه لم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة أن له ولدا فأنا أعبد ربى وحده فكون الرحمن له ولد محال فزل ذلك الامر للمقطوع بانتفائه بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيكنا للمخاطبين (قوله أو تغليب) عطف على عدم جزم وقوله غير

ومجيء قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يحتمل أن يكون للتوبيق على الرتبة لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها المتصف به أي غير محقق الانصاف بالشرط وهو المشكوك في اتصافه به الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به أي بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه متصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلة على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار انصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب المشكوك في اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال ان في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ فلم يكن هذا الموضع مما نحن فيه وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيرورة الجميع كالمشكوك فيه أمر تقديرى فلا ينافي أن بعضهم ليس مشكوكا في اتصافه به في الواقع بل محذور وماتصافه به فلا ينافي بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل وبالنظر للمشكوك في اتصافه به جار على الاصل واعلم أن هذا التقرير الذي قيل هنا يصح باعتباره في الآية الآتية بأن يقال غلب غير المرتاب أي غير محقق الانصاف بالريب وهو المشكوك في ريبه على المرتابين (٤٨) جزما فصار الجميع كالمشكوك في اتصافهم بالريب فاستعمال ان بالنظر للمشكوك في ريبه

على الأصل وبالنسبة للمرتاب جزما على خلاف الأصل وعلى هذا لا يرد بحث أصلا كذا قيل وفيه أن هذا لا يتم الا لو كان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا في رتبته والواقع خلاف ذلك فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب يعلم أنه من عند الله ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله قطعي الحصول لزيد) أي بالفعل أو في المستقبل وقوله غير قطعي لعمر وأى بل مشكوك في اتصافه به في المستقبل (قوله فتقول ان

قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمر وفتقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل أن يكون للتوبيق

بالتحقق أنه غير متصف غلب على الذي صدق عليه أنه متصف كذلك و يحتمل أن يكون المعنى ان غير محقق الانصاف وهو المشكوك فيه غلب على المتصف فيصير الجميع كالمشكوك فيه كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي الحصول لعمر و بمعنى أن عمرا مشكوك في قيامه يغلب عمر وعلى زيد في حكم القيام فيصير قيامهما كالمشكوك فيه فتقول ان قتما كان كذا وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون استعمال ان بعد التغليب في موضعها وهو ما يشك فيه وعلى الاول يرد فيه بحث سنقرره في المثال المشار اليه بقوله (وقوله تعالى) في خطاب المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل أن يكون للتوبيق وتصور أن المقام لاشتغال على ما يقلع الريب من أصله لا يصلح الريب فيه الا أن يفرض كما يفرض المحال ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين وظاهر أن المراد بغير

ان وليست في كلام محكي عن يعقوب منه الشك استعمال ان تكون للشك لان الله تعالى منزله عنه وانما هي على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات ﴿تنبيه﴾ قال المصنف تبعا للسكاكي في قوله تعالى وان كنتم في ريب تحتملها أي تحتمل أن تكون للتوبيق كما سبق وأن تكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان منهم من يعرف الحق وينكره عنادا قلت لكن التغليب أن تجمع

قتما كان كذا) أي تغليب المن لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام فاستعملت ان في الجزم وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عديم على المتصف وهو وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفرادا من المتصف به في الواقع أو باعتبار كون عدم الانصاف هو الاصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القيامين ولا شك أنه مشكوك فيها بسبب الشك في أحد جزأيه وحينئذ فتكون ان هنا مستعملة على الاصل لا في الامر الجزم به على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه اذا كان خمسة رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خاط الجميع فلا نحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعا ولا بعدم الوضوء قطعا فكذلك اذا خاط المتصفون بالقيام قطعا وغير المتصفين به قطعا فالهيئة الاجتماعية لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أجيب بأن قوله ان قتما الخ من باب الكناية أي ان قام كل منك ولا شك أن أحدهما مقطوع بقيامه فاستعمال ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لا من باب السكل حتى يتأتى الاعتراض قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهرا على الاحتمال الاول لا على الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا أن يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سيبينه كذا قيل وفيه أن التغليب الذي سيدكره انما يقتضي جعل المخاطبين غير مرتابين فتأمل (قوله يحتمل أن يكون للتوبيق) أي يحتمل أن تكون ان هنا مستعملة في الامر الجزم به للتوبيق بناء على أن الخطاب للمرتابين لأنهم الموبخون على الريب وأن الريب نزل منزلة المستحيل لوجود الأدلة الدالة على أن الريب فيما نزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك

والتصوير

ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نبعث

المستحيل منزلة مالا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو المشكوك فيه فلذا استعمل فيه ان (قوله والتصوير المذكور) أي تبين أن الارتباب عملا ينبغي أن يثبت لهم الأعلى سبيل الفرض لاشتغال المقام على ما يزيله ويقطعه من أصله وهو الآيات الدالة على أنه من عند الله (قوله لتغليب غير المرتابين) أي من المخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقرير هو الذي يقتضيه قول المصنف أو تغليب غير المتصف به (قوله لانه كان الخ) علة لقوله على المرتابين وأشار بهذا إلى أن المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا بل يعرف الحق وينكر عنادا لا من شك في ريبه لأمري الأول ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فريقا منهم (٢٩) ليكنمون الحق وهم يعلمون والثاني على

ما قيل ان المخاطب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة إليه تعالى لاستحالة الشك عليه تعالى (قوله وههنا بحث) أي وارد على الاحتمال الثاني (قوله كان الشرط قطعي الا وقوع) أي لان المغلبين لم يحصل منهم ريب أصلا فاذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لارتياب عندهم وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا باتفاقه فلا يصلح لاستعمال ان فيه ولا اذا والحاصل أن حقيقة التغليب أن يوجد ما للكلمة وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وههنا ليس كذلك اذ البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا

والتصوير المذكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك

المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب لا من شك في ريبهم لأمري أحدهما ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فريقا منهم ليكنمون الحق وهم يعلمون والاخر أن المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلامعنى لكون غير المرتاب بالنسبة إليه تعالى هو المشكوك في ريبه وهذا المراعى في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم في ريبه على الذي علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا إليه قبل وعليه يكون المحل بعد التغليب غير موقع لانها انما تستعمل في الامور المحتملة المشكوك فيها كما أشرنا إليه في الاحتمال الثاني عند تقريرنا قول المصنف أو تغليب غير المتصف بالتغليب المؤدى الى تحقق نفي الوقوع يكون استعمال ان فيه كاستعمالها في محقق الوقوع فيمتنع في الاول كما في الثاني ولهذا يقال هنا إنه بعد التغليب وتصيير الريب منفي الوقوع جزما يفرض حينئذ كما يفرض المحال اى يقصد يفرضه

بين ما تقتضيه الكلمة وغيره وههنا جمع في فعل الشرط بين مجزوم بأن عنده ريبا وهم الكفار ومجزوم بأنه لا ريب عندهم وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقلوبهم فلم تستعمل ان في شيء من حقيقتها من الشك ثم غلب عليه غيره بل استعملت في شيئين كل منهما غير مدلولها وليس ذلك من التغليب في شيء وما هو الا كقولك ان عاد أمس وطلعت الشمس غدا أو كرمك فهو تعليق على واجب ومستحيل وكلاهما خلاف الاصل وقدم شي شارحو المفتاح والتلخيص على ما ذكره المصنف على ما فيه ولا يصح كلامه الا بتأويل وهو أن يدعى أن بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الانسان في أن عنده ريبا أولا كالمناقضين وبعضهم كان الانسان يعلم أن عنده ريبا وهم الكفار الذين يقولون لا ندري كالذين قالوا وما الرحمن حينئذ يمكن أن يقال بعض المخاطبين من شأنهم الخطاب بان لان عند الانسان

(٧ - شروح التلخيص - ثاني) فاذا غلب غير المرتاب على المرتاب صار الجميع لارتياب عندهم فلم يوجد ما يليق بان وحينئذ فلا يتم ما ذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الأمر المجزوم به للتغليب لان التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الا أني بل لا بد الخ وحاصله أنه بعد التغليب وتصيير الجمع غير مرتابين وتصيير الريب منفي الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيك الخصم والزامه وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه ففيه تصرفان كما في قوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين في قراءة الكسر على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها وهو ما يشك فيه فلم تكن الآية مانعنا بصدده وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله أن صيرورة جميع المخاطبين لارتياب عندهم بالتغليب أمر تقديرى فلا ينافي أن بعضهم في نفس الأمر مرتاب قطعا فالان بيان بالنظر لذلك البعض على خلاف الاصل

(قوله وليس المعنى الخ)
 هذا جواب عما يقال أي
 حاجة الى هذا التغليب
 المستلزم لايراد الاشكال
 للذكور المحتاج في دفعه
 الى التنزيل الا أن مع أن
 أداة الشرط وهي ان تغلب
 الماضي الواقع بعدها
 للاستقبال والامور المستقبلية
 من شأنها أن يشك فيها
 وان كان الشك بالنسبة
 اليه تعالى محال لكن يجري
 الكلام على الذوق العربي
 وعلى الوجه الذي يجري
 عليه على تقدير أن ينطق
 به مخلوق وحاصل الجواب
 أن محل كون ان الشرطية
 تغلب الفعل الماضي الواقع
 بعدها للاستقبال مالم يكن
 الفعل كان والا بقي على
 مضيه وحينئذ فليس
 الشرط هنا وقوع الارتباب
 منهم في المستقبل بل في
 الماضي وحينئذ فلا بد من
 التغليب والفرض المذكور
 أي فرض قطعي الا وقوع
 كما يفرض المحال بأن ينزل
 منزلة المشكوك فيه
 لتبكيك الخصم ليصح كونه
 موقعا لان هذا محصل كلام
 الشارح (قوله ولهذا) أي
 ولاجل كون المعنى ليس
 على حدوث الارتباب في
 المستقبل (قوله بمعنى اذ)
 أي ومعلوم أن اذ ظرف
 بمعنى الزمان الماضي وقوله
 ههنا أي في هذه الآية وما
 مثلها

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى اذ

كثير التبكيك ولو لم يكن محال لان لكن بكثرة قديم كون المحل محلا لها وقد أجيب عن كون المقام
 بعد التغليب ليس محلا الا بفرضه كفرض المحال بأنه لا يحتاج الى ذلك الفرض لان المراد الريب في
 المستقبل والامور الاستقبالية من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكن
 يجري الكلام على الذوق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وهذا
 مردود لان كان مع ان انما تستعمل للمضي غالبا لانسلاخها عن معنى الحدث وانما المراد بها الزمن
 الماضي كما تقدم ولاجل أن إن مع كان للمضي كما نص عليه الزجاج والمبرد فقالا لان إن لا تغلب كان الى
 الاستقبال زعم الكوفيون أنها بمعنى اذ التي هي للزمان الماضي وأيضا لو كان الكلام بمعنى الاستقبال
 لم يفتقر الى اعتبار التغليب أصلا لان الواقع منهم الريب مشكوك في ريبهم في المستقبل والمقدر أن في
 الكلام تغليبا على أن ذكر الشك ههنا والخطاب من الله تعالى عما يحوج الى تكلف التخريج الذي
 لا يخلو عن بحث وأما الجواب بأنه لما كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب صار الجميع كالمشكوك في
 ريبهم ضرورة صدق تردد الريب وعدمه فيما بينهم كتردد النسبة في المشكوك فهو خروج عن باب
 التغليب للنصوص عليه ولو كان هذا الاعتبار من مواقع ان أيضا فالصواب في الجواب هو ما تقدم من
 أنه بعد التغليب وتصير الجميع غير مرتابين فرض ذلك الريب كما يفرض المحال والمحال يفرض كما تقدم
 كثيرا لتبكيك الخصم أي اسكاته والزامه كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا فان الايمان
 بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكر وكقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين
 والتبكيك في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه في صورة المشكوك
 اطمان لاستماعه حينئذ يرتب عليه لازم مسلم الانتفاء كما في المثال الأول أو لازم قاطع لرجائه بتمكنه في
 ذهنه كما في الثاني بناء على أن المراد فأنا أول النافين ثم انه كان ينبغي للمصنف حيث ذكر أن إن قد تخرج
 عن أصلها أن يذكر أن اذا كذلك كما أشعر به قوله وأصل اذا الجزم بوقوع الشرط فيقول مثلا وقد
 تستعمل اذا في مقام الشك للاشعار بأن الشك في ذلك المقام مما لا ينبغي لعدم مناسبتها كقولك لمن قال
 لا أدري هل يتفضل على الأمير بهذا النوال أولا اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعارا بأن
 الأمير لكرمه لا ينبغي الشك في تفضله ونحو ذلك ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج ان عن أصله

شكافي أن عندهم ريبا أولا وبعضهم لا يشك الانسان في أن عنده ريبا فغلب المشكوك في ريبه
 بالنسبة الى السامعين على غير المشكوك في ريبه وهذا غير ما ذكره المصنف ثم ان فيه من الركائز
 ما لا يخفى ولعل القطع حاصل بأنه غير مراد وأغلب ظني أن الوهم سرى لهم من أن الريب هو الشك وأن
 الذهن زاغ عن الريب الذي يطلبه ان وهو ريب الانسان المتكلم الى الريب الذي هو فعل الشرط ثم
 لو ثبت للمصنف ما ادعاه في الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكاكي في جعله
 التغليب من النكت التي لاجلها تستعمل ان في الجزم به وذلك لان هذا العلم انما يتكلم فيه في النكت
 المعنوية لا اللفظية والتغليب أمر لفظي لا يتوقى به الا لنكتة معنوية تحمل عليه فان أراد المصنف
 أن التغليب نكتة لم يصح وان أراد أنه لا بد من اشتماله على نكتة معنوية لاجلها تستعمل ان في الجزم
 فليس في ذلك بيان لما هو بصدده من نكتة استعمال ان في الجزم ور بما كانت تلك النكتة الحاملة
 على التغليب هي إحدى النكت السابقة ثم اعلم أن السكاكي قال وأما قوله تعالى وان كنتم في
 ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث وذكرا ما سبق أراد والله أعلم بقوله وان كنتم في
 ريب من البعث قوله تعالى ان كنتم في ريب من البعث لان التلاوة ان كنتم بلاوا والواو من كلام

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أولتعبدون في ملتنا أدخل شعيب عليه السلام في تعبدون في ملتنا بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً ومثله قوله تعالى ان عدنا في ملتكم وكقوله تعالى وكانت من القاتنين عدت الأثني من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى فسجدوا إلا إبليس عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب

(قوله ونص المبرد الخ) كان الأولى تقديمه على قوله ولهذا لان هذا دليل للدعوى وهي قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالة الخ) أي لان الحدث المطلق الذي هو مدلولها مستفاد من الخبر فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي كذا في المطول وبيانه أن خبرها كون خاص كالانطلاق ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذي هو مدلولها صار مستفاداً من خبرها في ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وحينئذ فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي هذا والصحيح أن كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولي والماضي بالوضع له قرآن تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الأولى ولما ولو كانت ان لا تغلب معنى كان الى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله فمجرد الخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله بل لا بد الخ أي بل يجب وقوله بل لا بد الخ (٥١)

الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح هنا فلا ينافي أنه على تفسيره بما قلناه سابقا نقلا عن المطول لا يجب ذلك إذ لا إشكال (قوله

ونص المبرد والزجاج على أن ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة الخ على المضي فمجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القاتنين)

فانظره (والتغليب) الذي هو أن يعطى أحد المصطحبين أو المتشاكين حكم الآخر وقد تقدمت صورة منه باب واسع (يجري في فنون) أي أنواع من المعاني وأساليب من الكلام كثيرة (كقوله تعالى) في وصف مريم (وكانت من القاتنين) فمن في قوله من القاتنين للتبعيض اشعاراً بأن لها مالا لقاتنين من صلاح الدين وصلاح التقوى وليست للابتداء على أن المعنى وكانت ناشئة من أصول قاتنين لانها من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخى موسى فيكون الكلام خلوا عن التغليب وذلك

السكاكي عاطفة ولا ينكر ذلك فهو كقوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية فكان المصنف توهم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال في الايضاح وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا من البعث وهو غلط سببه ما سبق ص (ثم التغليب يجري في فنون الخ) ش لما توهم المصنف أن ما سبق محتمل للتغليب استطراداً ذكر باب التغليب وليته لم يذكره هنا لعدم ثبوت أن ما سبق من التغليب فقال ان التغليب يجري في فنون كقوله تعالى وكانت من القاتنين غلب فيه المذكور على المؤنث وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون أصله

فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير) أي بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة الشكوك فيه ففيه تنزيل لان الأول تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم والثاني تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة الشكوك فيه (قوله للتبكيك) أي لا أجل اسكات الخصم والزامه بما لا يقول به وذلك لان الخصم

إذا نزل مع خصمه الى اظهار مدعاه المحال في صورة الشكوك في وقوعه اطمأن لاستماعه منه فيرتب له على ذلك لازم مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لا يقول به كما تقدم (قوله فان آمنوا الخ) أي فان آمن الذين على غير دينكم بمماثل دينكم في الحقيقة فقد اهتدوا ولا شك أن وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعي الانتفاء منزلة الشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله وان كان للرحمن ولد الخ) أي فكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة الشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في اطلاق لفظه عليهما والقييد الأخير لاخراج المشاكاة وفي المطول جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القاتنين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والاناث اطلاقاً على غير ما وضع له وفي المعنى أنهم يغلبون الشيء على غيره لتناسب بينهما أو اختلاط والقوم وان لم ينصوا على هذه في علاقات المجاز المرسل لكنهم نصوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز اه وبالجمله فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز فتأمل (قوله في فنون) أي في تراكيب مستندة من الكلام باعتبار أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو ان في مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الأصل وليس المراد بالفنون العلوم

(قوله غلب الذ كره الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القاتين صفة لجمع مقدر أي من جمع قاتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذ كوروان كان واقعا على مؤن (٥٢) فلا تغليب حينئذ اه سم (قوله بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما) أي وهي

القنوت (قوله على طريقة اجرائها على الذ كور خاصة) أي وهي جميعها بالياء والنون أي بأن ذكرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مرادا بها الذ كور والانات على سبيل المجاز المرسل والعلاقة البضائية أو مرادا بها الذوات المتصفة بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله) فان القنوت مما يوصف به الذ كور والانات أي فيقال رجل قانت وامرأة قانتة وهذا لكون القنوت صفة مشتركة بين المذكور والمؤن (قوله) انما يجري على الذ كور فقط أي لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذ كور ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتهم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أي مريم من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم واعلم أن التغليب في الآية مبني على أن من تبعية مريم أما إذا كانت لا ابتداء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشتة من القوم القاتين لانها من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن

غلب الذ كره على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذ كور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذ كور والانات لكن لفظ قاتين انما يجري على الذ كور فقط

لان الغرض وصفها بالصالح لا وصفها بالنشأة من أهل الصلاح فاذا كانت من التبعية لزم أن المراد بالقاتين القاتات لانها بعضهن لبعض القاتين ولكن لما اشترك المذكور والمؤن في صحة الوصف بالقنوت غلب جانبه على جانبها فاستعملت صيغته المختصة به في مكان صيغتها فالتغليب هنا أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى مع الاشتراك في مادة اللفظ والمعنى خلاف ما يأتي في أبو بن ونحوه فانه أوجب استعمال اللفظ المختص بالغلب مع اشتغال المراد على المعنى الغلب لفظه من غير اشتراك في مادة

يجهلون بالياء فغلب لان قوما في معنى المخاطب * قلت وفي تسمية هذا تغليب نظر انما فيه مراعاة المعنى ومن تغايب المخاطب على غيره قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أولتعودن في ملتنا فأدخل عليه الصلاة والسلام في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب ولم يكن في ملتهم أصلا ونظيره قوله تعالى ان عدنا في ملتكم * ومن التغليب قوله تعالى اعبداوا بكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان لعلكم متعلق في المعنى بخلقكم والمراد بتقون هم والذين من قبلهم * ومن تغليب العاقل على غيره قوله تعالى ومن الأنعام أزواج يذروكم فيه * (تنبيه) للتغليب بالتثنية مواضع كثيرة فمنها قولهم أبو ان لا لب والام وفيه تغليب المذكور على المؤن ومنها الخافقان ذكره السكاكي وغيره وهما المشرق والمغرب فان الخافق حقيقة هو المغرب على أن تسمية المغرب خافقا مجاز لان المغرب ليس خافقا بل مخفوق فيه ومن التغليب العمران لابي بكر وعمر قال ابن الشجري ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر ابن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز فليس قوله بشيء لانهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبدالعزيز ويروى أنهم قالوا لعثمان رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين واليه ذهب أبو عبيدة ونقل في اصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الاولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز فلا تغليب ومنها ما نقله الحاتمي عن الأصمعي قوله

ألا من بلغ الحرين عني * مغفلة أخص بها أيبا وانما هما الحروا أي أخوان ومنها قولهم البصرتان للبصرة والكوفة وقول قيس بن زهير جزاني الزهدمان جزاء سوء * وكنت المرء يجزي بالكرامة وانما هما زهدم وقيس من بني عبس ومنه القمران للشمس والقمر قال ابن الشجري وهو المراد في قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتني القمرين في وقت معا وقال الفرزدق أخذنا بنا آفاق السماء عليكم * لنا قمرها والنجوم الطوالع وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين فقيل أراد النبي صلى الله عليه وسلم وابراهيم عليه الصلاة والسلام والنجوم الصحابة فأعجبه ذلك ورآه مناسبا لحال الفرزدق فان نسبه يتصل بهذا النسب الكريم وبهذا التفسير جزم ابن الشجري وكان الوالد يستحسنه ومنها ياليت بيني وبينك بعد المشرقين للمشرق والمغرب وكذلك المغربان ومنها المصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى وقيل مصعب بن الزبير وعبدالله أخوه وقالوا لعبدالله بن الزبير وأخيه مصعب الحبيبان وكان عبدالله يكنى أبا خبيب ومنها العمران في قول قراد بن حبش الصاردي

ذرية هرون أخى موسى فلا يتعين التغليب اذ المراد بالقاتين محض الذ كور من آباؤها والوجه الاول أعني جعل من تبعية مريم وارثك بالتغليب في الآية أحسن لفوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثاني وفوات وصفها بجهاات الفضل لان كونها من أعقاب الانبياء الكرام القاتين لا يستلزم كونها قاتنة والغرض وصفها بالحسب أي بالفضل والصلاح لا بالنسب ونحو

وكقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بناء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله ومار بك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالبناء وكذا قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون غلب المخاطبون في قوله لعلكم تتقون على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهما جميعاً لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بعبادوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى يذروكم فيه أي يشكم ويكثر كم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكرهم وناتهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة

(قوله بل أنتم قوم تجهلون) اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لأن قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه إلى الخطاب في تجهلون فقد تحقق الالتفات وأجيب بأننا لانسلم أنه من الالتفات وذلك لأن لفظ قوم له جهتان جهة غيبة وجهة خطاب ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا يكون التفاتا وذلك (٥٣) لأن قوما اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم

فصار عبارة عن المخاطبين ثم انه وصف بتجهلون اعتبار الجهة خطابه الحاصلة بحمله على أنتم وترجيحها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه لأن الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات وبهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشارح قال

(و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يتجهلون بياء الغيبة لأن الضمير عائد على قوم ولفظه لفظه الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي ومن التغليب (أبو ان) للآب والأم (ونحوه) كالعمر بن لا بى بكر وعمر

اللفظ ولا في أصل المعنى فالتسوية بينهما خطأ كما لا يخفى (و) (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) فتجهلون وصف لقوم محتمل ضميره وقوم اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الأصل في وصفه أن يؤتى بالفعل مبدؤا بآلاء الدالة على الغيبة لكن اصحبه لا يتم وكونه صادقا عليه وهو معناه ومصدوقه وهو من باب الخطاب غلب جانب ذلك المعنى المقتضى لمراعاة الخطاب في الفعل فقيل تجهلون بالبناء الدالة على الخطاب فقد غلب جانب الخطاب على الغيبة فأعطى وصف صاحبها حكم الخطاب (ومنه) أي ومما وقع فيه التغليب (أبو ان) للآب والأم (ونحوه) كالعمر بن لا بى بكر وعمر والقمر بن الشمس والقمر والحسين والحسن والحسين مما غلب فيه أحد المتشاكلين أو المتصاحبين على الآخر فقد استعمل لفظ الغلب في الآخر ثم نثني واستعمل فيهما مجازا والقاعدة في ذلك تغليب الأخف إلا أن يكون الآخر مذكرا فيغلب على المؤنث كالقمر فان الشمس أخف لتسكين الوسط فيها ولكن غلب القمر لعدم تأنيثه وهذه

إذا اجتمع العمران عمرو بن جابر * وزيد بن عمرو خلت ذبيان تبعا

ومنها الأحوصان وهما الأحوص بن جعفر بن كلاب وعمرو بن الأحوص ومنها الخنتفان وهما الخنتف وسيف ابنا أوس بن حمير ومنها البحتران وهما بحتر وفراس ابنا عبد الله بن سلمة ومنها

ابن جماعة وفي جعل هذا من التغليب نظرا ذ هذا من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليبا إذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعني ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما فتأمل وهذا الاعتراض مبنى على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التغليب أما على ما قاله غيره من أنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) أي رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظرا لقوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين) أي لانه محمول على أنتم فمدلول قوم هنا الذوات المخاطبون لأن الخبر عين البتداء في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم أن استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقة الصحبة أو الضدية أو المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشبهة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالأبو بن والعمر بن فكأنه قال ومنه ما شتهر من أبو بن ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلامهم أنه سماعي بل صرح بذلك بعضهم

(قوله والقمر ين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبي

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتى القمرين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صفاته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد (٥٤) (قوله وذلك) أي وكيفية ذلك أي التغليب والباء في قوله بأن يغلب للتصوير أي

وكيفية التغليب مصورة بتغليب أحد المتصاحبين أي كما في أبي بكر وعمر وقوله أو المتشابهين أي كالشمس والقمر وقوله بأن يجعل تفسير لتغليب أحد الأمرين المذكورين (قوله متفقاً) أي معه (قوله ثم يثنى ذلك الاسم) أي على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وإن لم يحصل اتفاق في المعنى لأعلى مذهب الجمهور القائلين لا بد فيها من الاتفاق في المعنى أيضاً واللام يكن مثني حقيقة بل ملحق به ولذلك تأولوا الزيد بن المسميين بز يدوجعوا مثل قرأين للحيض والظهر والعينين للشمس والذهب وباب التغليب ملحقاً بالمثني إلا إذا أول نحو القمرين بالمسميين بذلك * وأعلم أن شأنهم أن يغلبوا المذكور أو الأخف أو الأشرف والمذكر يغلب على غيره وإن كان غيره أخف والأخف يقدم على غيره وإن كان غيره أشرف والادعاء في سبب التغليب كاف (قوله ويقصد اللفظ) أي ويطلق اللفظ

والقمرين للشمس والقمر بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقاً في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليهما جميعاً فمثل أبو أن ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القاتنين كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القاتنين من جهة الهيئته والصفة وفي مثل أبو أن من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية

التثنية في التغليب ظاهرة أن بني على عدم اشتراط التساوي في المعنى بل في اللفظ كما يقال في عين الميزان وعين الشمس عينان وأما أن بني على الاشتراط فيجب التأويل في ذلك بالمسميين بهذا الاسم ولو كانت إحدى التسميتين وهي المقدرة بعد التغليب مجازية وإنما قلنا بذلك التأويل على هذا البناء لأن التسمية المجازية لا توجب اتحاد المعنى كما قيل لاسياً والتجوز ههنا ليس من طريق المبالغة في التشبيه بل من طريق التجوز الإرسالي بعلاقة الصحبة أو المشاكلة ثم لفظ التغليب مطلقاً مجازاً مرسل كما أشرنا إليه أما كون ما استعمل فيه لفظ الغلب في الآخر فقط كما تقدم في القاتنين من المجاز لتلك الصحبة فواضح ولكن يكون معنى التغليب فيه مراعاة المجاز والأشرف وهو المذكور حتى استعملت صيغته في المجاز الذي هو دونه ولم يجعل من المجاز المحض الذي لا تغليب فيه لوجود الاشتراك في أصل الصيغة هذا إذا قلنا أن الصيغة استعملت في الإناث فقط كما تقدم وأما أن قلنا أنها استعملت في الذكور والإناث معاً فهو كالأبوين وسياً في الآن وأما كون ما استعمل فيه لفظ الغلب في معنى الآخر مع ضمنية دخول معناه فيه بدون تثنية كقوله تعالى وما كان لئان نعود فيها فإن الإعادة في الملة لا تصدق في الرسول الذي لم يكن فيها فقط وإنما تصدق في الاتباع وقد استعملت فيها وفي غيرها مجازاً فكذلك أيضاً وأقرب أنواع المجاز إليه شبهها لفظ الجزء المستعمل في السكل وأما مع ضميمته وتثنية اللفظ كالأبوين ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل في هذا المقام وقد تحقق كما قدمنا أن التغليب في الأبوين وشبهه أوجب استعمال اسم الغلب فيه مع الآخر من غير أن يشتركا في مادة اللفظ وأصل المعنى فهذا التغليب خلافه في نحو القاتنين لأن الاختلاف في ذلك في الصيغة فقط دون المادة وأصل المعنى فالتسوية بينهما كما قيل غلط لا يخفى

الأفرعان وهما الأفرع بن حابس وأخوه مزيد ومنها الطليحتان طليحة بن خويلد الأسدي وأخوه حياح ومنها الحزيمتان والر يبتان من باهلة بن عمرو وهما خزيمه بن عدي بن الحجاب في أماليه شرطه تغليب الأدي على الأدي لان القمر دون الشمس وأبو بكر أفضل من عمرو وقدير عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وعكس ذلك غير ابن الحاجب فقال شرطه تغليب الأدي على الأدي كما نقله الطيبي في شرح التبيان وقال ابن رشيق في العمدة إن الكسائي قال إن التغليب في العمرين إنما هو لكثرة الاستعمال فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكره ابن الشجري * تنبيه * كما تستعمل في المجزوم به تستعمل في المستحيل وكلاهما خلاف الأصل كقوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد على المشهور وقيل إن في الآية المذكورة نافية معناه ما كان

(ولكنهما)

عليهما جميعاً (قوله من جهة الهيئته) أي لان هيئتي قاتنين غير هيئتي قاتنات وقوله من جهة الهيئته أي

لأن جهة المادة لان مادة القنوت تكون للذكر والأنثى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفي مثل أبو أن من جهة المادة) أي لان مادة الأب غير مادة الأم وقوله وجوهر اللفظ أي ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل أن الأبوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو وكانت من القاتنين وقوله بل أنتم قوم تجهلون فلذا فصله بمن تنبيهها على التفاوت بينه وبين السابقين فإن السابقين للأفراد المغلوب حق في

* واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره أعني الجزء بالشرط في الاستقبال امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفي أفعالهما المضى

اللفظ قبل التغليب وإنما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للفرد المغلوب حق في اللفظ قبل التغليب أصلاً ثم إن قوله وفي مثل أبوان الخ يشعر بأنه لا يجوز في أبوان من جهة الهيئة وليس كذلك لأن هيئة التثنية موضوعة للمشركين في المعنى واللفظ كالزيد بن علي مذهب الجمهور أو بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والابوان هيئتهما ليست كذلك فيكون التجوز واقعاً في الهيئة كالمادة وقد يقال إنما اقتصر على جهة المادة لأنها جهة الافتراق (٥٥) بين مثل أبوان ومثل القاتنين لكن

ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذهية التثنية لا يمكن إلا بعد تغيير مادة أحد الشيين الى مادة الآخر (قوله ولاكونهما الخ) - لانه قدمت

على معلولها وهو كان كل الخ ليقع في ذهن السامع الحكم معللاً من أول وهلة فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علمته (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي بمعنى الكلام أن إن وإذا يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال وقوله متعلق بغيره أي تعلقاً اصطلاحياً فيكون ظرفاً لغواً وفيه نظر فإن الغير اسم جامد لا يصح أن يتعلق به الظرف وأجيب بأنه إنما صح التعلق به لأن لفظ الغير واقع على الحصول

(ولكونهما) أي إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر فقد عقلت في هذه الحالة حرية على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملي كل)

(ولكونهما) أي ولكون إن وإذا في الأصل موضوعين (إ) إفادة (تعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) أي بحصول مضمون الشرط فغير حصول مضمون الجزاء هو حصول مضمون الشرط ولما كان لفظ الغير صادقا على الحصول الذي هو مصدر يصح عمله تعلق به قوله (في الاستقبال) لانه إذا صح عمل الضمير العائد على المصدر فأحرى الاسم الظاهر الصادق على المصدر فمعنى الكلام أن إذا وان تفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال بحصول الشرط في ذلك الاستقبال وإنما يصح تعلقه بالتعليق للعلم بأن التعليق حالي لا استقبالي فأنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر فصول الحرية وهو المعلق موقوف على حصول دخول الدار وحصول دخول الدار هو الذي يقع في الاستقبال معلقاً به حصول الحرية وأما التعليق وهو ربط أحدهما بالآخر فهو بالتلفظ الحاصل حال التكلم فلا يقع في الاستقبال فلم يصح تعلقه به وهو ظاهر ثم الربط بين الشرط والجزاء هنا جعل على لا عقلي لأن ترتب الحرية على الدخول بالترام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (كان) يتعلق به قوله ولكون الخ قدم عليه لإفادة الكلام بذلك التقديم حكماً مفروغاً من بيان علمته وهو أوقع في النفس من الحكم المنتظر علمته (كل) اسم كان (من جملي كل) أي ولا أجل إفادة إن وإذا ما تقدم كانت كل جملة من جملي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحدة

له ولد فأنا أول العابدين له ص (ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال الخ) ش أي لكون إن وإذا وكان ينبغي أن يقول لكون كل منهما كما قال فيما بعد لتعليق أمر وهو الجواب بغيره وهو الشرط في الاستقبال وليس قوله في الاستقبال تقييداً لقوله لتعليق أمر لأن كل تعليق لا يكون إلا على مستقبل والتعليق في لو ولما لا حقيقة له بل هو تركيب يتضمن ارتباطاً ما بل مراده أن يذكر الداعي لما سنده من كونها فعلية (قوله كان كل من جملي كل)

الذي هو مصدر فأعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر وإذا صح عمل الضمير العائد على المصدر في الظرف في قوله

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

فأولى اسم الظاهر الذي هو بمعنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير إلى ما قلنا وفيه إشارة إلى أن ترتب الجزاء على الشرط جعل على لا عادي ولا شرعي ولا عقلي فإن قلت إن دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالترام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (قوله ولا يجوز أن يتعلق الخ) نوقش هذا بأن التعليق وإن لم يكن مستقبلاً بحسب ذاته لانه جعل شئاً متعلقاً على شئ وهو حالي إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعني المعلق والمتعلق عليه فما المانع من جواز التعلق به للعلم باستقبالية من حيث متعلقه

أعني أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ولا يخالف ذلك لفظا

(قوله أي من ان واذا) بيان لكل الثانية (قوله يعني الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى وحاصل المعنى ولأجل افادة إن واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا ان تجيء أكرمك واذا تجيء أكرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله أما الشرط) أي أما اقتضاء العلة لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلا نه مفروض الحصول في الاستقبال) أي لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره (٥٦) (قوله فيمتنع نبوته) أي الذي هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه أي الذي هو مفاد الماضوية وقد يقال

اقتضاء العلة الاستقبالية جملة الشرط مسلم وأما اقتضاؤها للفعلية فلا لجواز أن تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها لكونه فعلا نحو زيد ينطلق فانها تفييد الاستمرار التجددى وأجيب بأن الجملة الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد اذ شأنها أن تدل على مجرد الثبوت والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله وأما الجزاء) أي وأما اقتضاء العلة لتكون جملة الجزاء فعلية استقبالية (قوله) ويمتنع تعليق حصول الحاصل) أي فيما مضى أو الآن على حصول ما يحصل في المستقبل هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر ان كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط اذا حصل يحصل الجزاء بعده لكن

من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلا نه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع نبوته ومضيه وأما الجزاء فلا نه حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا

من ان واذا (فعلية استقبالية) أي كل جملة من تلك الجملتين أعني جملة الشرط وجملة الجزاء لا بد أن تكون فعلية وأن تكون مع كونها فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال مثلا فيهما ان تجيء أكرمك واذا تجيء أكرمك أما اقتضاء تعليق حصول أمر هو الجزاء بحصول غيره في الاستقبال وهو الشرط لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية فظاهر لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره ودلالة الماضوية انما هي على ضد الاستقبال والاسمية من حيث انها اسمية انما تدل هي على الحصول والدوام المتناهي للحدوث في الاستقبال فكان أصل جملة الشرط كونها فعلية استقبالية لا ماضوية أو اسمية وأما اقتضاء ذلك التعليق لتكون جملة الجزاء فعلية استقبالية فلا نه مفاده أن مضمون الجزاء يترتب على حصول مضمون الشرط واذا كان مضمون الشرط استقباليا استحال كون ما يترتب عليه وهو الجزاء حاليا أو ماضويا اذ لا يترتب ما حصل قبل الاستقبال على ما يحصل فيه وهذا ظاهر ان كان معنى التعليق أن الشرط اذا حصل فينبذ يحصل الجزاء وأما ان كان معناه أن حصول الجزاء علة حصول الشرط في الجملة جاز تقديمه على الشرط اذ لا يمنع كون اللاحق علة لحصول السابق كما يقال ان كان زيد يدير أغدا فنحن نفرح من الآن ولكن أكثر استعمال الشرط على الاعتبار الأول ولذلك قلنا انه الأصل كذا ذكر وفيه شيء لانه لا يتحقق عليه لاحق لسابق ومما مثل به غير تام للدلالة على المراد فان الفرح الآن انما يترتب في الحقيقة على العلم بحصول البرء غدا وعلى العلم بإمكانه وهو استقبالي أو حالي وعلى تقدير كونه حاليا فلا تعليق في الحقيقة تأمل (ولا يخالف ذلك لفظا) أي ولا تقع المخالفة فيما ذكر بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو استقباليتين في لفظهما

فعلية استقبالية) أي يظهر بذلك موضوعها الاستقبالي ولم تكن اسمية لدلائلها على الثبوت وهو غير الاستقبال وقوله استقبالية يعني أنها بلفظ المضارع ولا يعني أنها مستقبلية المعنى لأن ذلك أمر لا يخالف أبدا لا لئلا لا لغيرها ولواجتناب اللفظ الاستقبالية لكان أحسن لأنه انما يستعمل في الفعل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا ص (ولا يخالف ذلك لفظا

لا نسلم أن هذا معنى التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء واذا كان كذلك فيقال انه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن كما اذا قلت ان كان زيد يدير أغدا فنحن نفرح الآن وقد يقال يمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن سببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولا شك أن هذا سابق على الفرح فمعنى التركيب حينئذ ان ثبت أن زيد يدير أغدا في المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما أو من جهة لفظهما لا يقال يرد عليه قوله لا أتى وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لئلا لا نكتة ولم يصح التعليق بقوله لا امتناع مخالفة الخ لأننا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

نحو ان أكرمتني أكرمتك وان أكرمتني أكرمك وان تكرمني أكرمك وان تكرمني فانت مكرم وان أكرمتني الآن فقد أكرمتك
أمس الا لنكتة ما

مرتب على قوله سابقا ولكونهما التعليق أمر بغيره في الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى
اه سم (قوله الانكته) أي الفائدة وذلك لان ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقة للذكورة
الانكته والعدول عنها بل انكته ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله أو أحدهما وقوله أو فعلية ماضوية راجع لكل
من الأمرين وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون الافعلية والجواب أن بعض النحويين كالأخفش جوز كون شرط اذا جملة اسمية
كما في اذا السماء انشقت فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك أو أراد بقوله أو أحدهما أحدهما مينا وهو جملة الجزاء (قوله فالمعنى على
الاستقبال) أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه قد يخالف انكته (٥٧) (قوله - حتى ان قلنا الخ) مبالغة في كون المعنى على
الاستقبال فكأنه قال

الاستقبال فكأنه قال
فالمعنى على الاستقبال حتى
في هذا المثال المتوهم فيه
عدم الاستقبال بسبب
التقيد بالآن والأمس
ولما كان ظاهر الجملتين
انهما ماضويتان لفظا
ومعنى احتيج فيهما لهذا
الأويل لئلا تنخرم القاعدة
(قوله ان تعتد) أي ان
تعد اكرامك إياي الآن
وتمن به على فأعتد باكرام
إياك أمس أي فأعده وأمن
به فلا اعتداد الواقع شرطا
وجزاء استقبالي والآن
والأمس طرفان للأكرام
للاعتداد وقوله فأعتد
الخ هو بصيغة المضارع
أو الأمر بناء على ما جوزه
الشارح من كون الجزاء

الانكته) لا ممتنع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة الى أن الجملتين وان جعلت
كأحدهما أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتني الآن
فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد باكرامك إياي الآن فأعتد باكرامك إياك أمس وقد تستعمل ان
في غير الاستقبال قياسا مطر ذامع كان نحو وان كنتم في ريب كما مر

(الانكته) أي فائدة وانما امتنعت المخالفة حتى في لفظ الجملتين لان الدلالة على المعنى بما يطابقه
هو مقتضى الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممتنع في باب البلاغة وأشار بقوله لفظا الى أن الكلام انما هو
في المخالفة في اللفظ وأما المعنى حيث أريد اجراء ان واذا على أصلهما فلا يتصور فيه التخالف أصلا
وانما يتصور فيه حيث أخرجنا عن أصلهما على ما يذكرون الآن فاذا كان الكلام في المخالفة اللفظية
فعلى تقدير وقوعه الانكته كأن تكون الجملتان ماضويتين أو أحدهما أو تكون الجزائية اسمية
فالمعنى على الاستقبال الذي هو الأصل فقولك مثلاً ان تكرمني اليوم فقد أكرمتك بالأمس معناه ان
تعتد على باكرامك اليوم فأعتد عليك باكرامك إياك أمس والسرف في العدول في نحو هذا المثال الى الماضي
في الجواب ذكر المعتد به الذي هو أبلغ في الرد مع ما فيه من الاغضاء عن ذكر لفظ الاعتداد الموحش ولما
قصد ذكر المعتد به وهو ماض ذكر بلفظ الماضي المناسب وكذا قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك المعنى وان يكذبوك فاصبر وذكرك تكذيب الرسل الماضي بلفظ الماضي المناسب له لفصد ذكر

الانكته) ش مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين الأول ان يقع ماضيين لفظا يشير الى أنه اذا أتى
بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معناه الاستقبال وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبلين
هو مذهب الجمهور وذهب المبرد الى ان فعل الشرط اذا كان لفظا كان بقى على حاله من الماضي لان كان
جردت عنده للدلالة على الزمان الماضي فلم تغيرها أدوات الشرط وجعل منه قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته ان كان قميصه والجمهور على المنع وتأولوا ذلك كله إما على التبيين أو غير ذلك وكذلك الجواب
لا يكون الا مستقبلا ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز ان يكون فعل الشرط ماضى المعنى بكان

(٨ - شروح التلخيص - ثانی) قد يكون انشاء بلا تأويل وذلك لانه لما كان الفرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط صح
كونه أمرا لدلالته على الحدث في الاستقبال فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
انشاء (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وهو الماضي حقيقة أي لفظا ومعنى وذلك فيما اذا قصد بها تعليق الجزاء على حصول
الشرط في الماضي ولا يقال هذا ينافي قوله سابقا أما الشرط فلا أنه مفروض الحصول في الاستقبال لانا نقول هذا فيما اذا
استعملت ان للتعليق في المستقبل كما هو الغالب واعلم أنه كما أن قد تستعمل في غير الاستقبال قد تستعمل اذا الماضي نحو حتى اذا ساوى
بين المدفين ولا استمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه انه ان كان المعلق عليه حقيقة هذا
الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضي وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا
بسورة الخ كانت ان لم تستعمل حقيقة الامع المستقبل وقد يجاب باختيار الاول الآن في الكلام حذف أي وان كنتم في ريب فيما مضى
واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة أي فأتتم مطالبون بما يزيله وهو المعارضة للفيدة للعزم للعلم بأن الأمور بطلب المعارضة

هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الريب وهو الا ن مؤمن (قوله وكذا اذا جى بها) أى بان وقوله في مقام التنا كيد أى تأ كيد الحكم (قوله بعدوا والحال) اعلم أن العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أى زيد متصف بالبخل حال كونه مفروضا كثرة ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه الكلام فيه نظر إذ لا يطر ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحوز يدوان أساء أخوك (قوله مجرد الوصل) أى وصل ما بعدها وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحبها أى ربطه به ثم ان المراد انها الوصل مع الواو لأنها مفيدة للوصل وحدها (قوله والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) أى التعليق أى وحينئذ فلا يكون لان هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا أريد بها التعليق وهناق (٥٨) انسلخت عن التعليق للوصل والربط وإذ قد علمت أن إن هذه لا تحتاج

الى جواب فهي خارجة عما نحن بصدده وهو إن الشرطية لان جملة ان هذه حالة لا شرطية (قوله زيد وان كثرة ماله بخيل) أى زيد بخيل والحال أن ماله كثير أى انه بخيل في حال كثرة ماله ولا شك أن هذا تأ كيد للبخل لانه اذا ثبت له البخل حال كثرة المال دل على ملازمة البخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) أى وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها للشرط في غير ما ذكر من الأمرين السابقين قليلا (قوله كقوله) أى قول أبى العلاء المعرى فيا وطنى الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها مغاني اللوى من شخصك اليوم أطلال وفي النوم معنى من خيالك محلال

وكذا اذا جى بها في مقام التنا كيد بعدوا والحال مجرد الوصل والربط دون الشرط نحوز يدوان كثير ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاهال الثيم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطنى ان فاتنى بك سابق * من الدهر فلينعنم لسا كنك البال

ما يتسلى به ويحمل على الصبر وأشعر تقدير الجواب في الآية الكريمة ان الجواب يجوز ان يكون انشاء بخلاف الشرط لانه مقدر الحصول فلا يكون انشاء وأما الجواب فلما كان الغرض منه بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمرا لدلالته على حصول الحدث في الاستقبال فصح ترتيبه على الشرط ولو لکن اذا بنى على مفاد الكلام الذى فيه الشرط والجزاء ربط أمر بأمر بحيث يترتب أحدهما على الآخر عند حصوله وجب تأويل جملة الجواب بالخبرية فان دلالة الأمر مثلا على الحصول في المستقبل إنما ذلك باعتبار المطلوب وأما نفس الطلب الذى هو الجواب هو حال لا ترتب له على الشرط الاستقبال أصلا فاذا قيل على هذا ان قمت فتكلم فالمعنى ان قمت فالمطلوب منك الكلام ولا يترتب انشاء طلب الكلام الذى حصل الآن على القيام وإنما يترتب عليه كونه مطلوباً بتحصيل الكلام فالمستقبل في الحقيقة إيجاد الكلام وكونه مطلوباً بامنه وذلك معنى خبرى لا طلبك أنت الآن نعم ان بنى على ان الشرط قيد في الجواب صح كونه انشاء ولكن لا يعلل حينئذ بكونه دالاً على ما يترتب إذ لا ترتب هنا بل انشاء طلب شيء مقيد بشرط فتأمل ثم ما ذكر لان من كونها لتعليق حصول الحصول في ولا غيرها ثم يجوز أن يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قميصة قد من دبر فكذبت وكيف يتصور أن يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا فيلزم حينئذ تقدم الشروط على الشرط وهو محال عقلا والصواب تأويل ذلك كانه على حذف الجواب أو غيره الا أن التأويل على حذف الجواب مشكل في نحو ان يسرق فان البصريين لا يجوزون حذف الجواب اذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما * واعلم انه قد وقع في عبارة الزمخشري في قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع الشاذة يجوز أن يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون كقول زهير وان أناه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم وفهم الشيخ أبو حيان منه انه أراد ان الجواب محذوف فرد عليه بما ذكرناه وفي رده نظر لان الزمخشري قد اعترض عن ذلك بان قال انه حمل تكونوا على كنتم فهو لا يسلم ان فعل الشرط المضارع المحمول على

وبعد البيت المذكور في الشرح فان أستطع آتيك في الحشر زائرا * وهيئات لي يوم القيامة أشغال وقوله ان فاتنى أى ان فوتنى وقوله من الدهر بيان للسابق والباء في قوله بك بمعنى في أى ان فوتنى من السكنى فيك دهر سابق على حـ قوتعالى وما كنت بجانب الغربى وقوله فلينعنم بفتح العين على صيغة المبنى للفعول لكن بمعنى المبنى للفاعل كذا ذكر بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العدوى انه بفتح الياء والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القلب والمعنى فليجعل قلبه متنعما وجواب ان محذوف أى فلا لوم على لاني قدر كنتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فلينعنم لسا كنك البال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الإقامة والسكنى في وطنى ولم يتيسر لي الإقامة فيه وتولاه غيرى فلا لوم على لاني تركته من غير عيب فيه وحينئذ فلتطرب نفس ذلك الساكن ولينعنم بالا والغرض من ذلك اظهار التحسر والتعزن على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان

ثم أشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله

الاستقبال هو الاصل فيها وعند ارادته بالحكم ما تقدم وقد تستعمل في غير ذلك الاصل فتدخل على الماضي حقيقة ويقاس دخولها على الماضي ان كان الفعل الذي دخلت عليه كان وذلك كما في قوله تعالى وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما تقدم ولا يقال ان كان المعنى ان يتبين منكم انكم مرتابون قبل فافعلوا كذا فهو تعليق على مستقبل وان كان المعنى ان حصل منكم الريب فافعلوا كذا كما هو الظاهر لزم تهليق مستقبل على ماض وهو غير صحيح لانا نقول لا مانع من تهليق مستقبل على ماض * أما على ان الجواب هو المقيد في التركيب والشرط قيد ويكون التقدير في الآية الكريمة افعلوا كذا بقيد حصول الريب منكم فيما مضى فظاهر لان التقييد بالماضي صحيح لصحة ان يقال أكرم زيدا غدا ان كان أكرمك أمس على معنى أنك مأمور بالاكرام لزيد بقيد كونه سبق منه الاكرام مع أن الفعل في الآية على تقدير الاستمرار الى وقت حصول الجواب وأما على المعتمد من أنه ربط وقوع بوقوع فليس من شرطه الا زوم الوقت بل كون أحدهما وهو الشرط ان يقع فالآخر واقع ولو في غير زمنه فالتقدير ان حصل منكم ريب فيما مضى يعني واستمر الى وقت الخطاب فأنتم مطالبون بمايزيله وهو طلبكم المعارضة المفيدة لعجزكم وانما قلنا يعني واستمر للعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الريب وهو الان مؤمن فليفهم وكذا يطرّد كون الفعل مع ان ماضيا ان أراد مجرد الربط بشئ في الجملة وذلك حيث ترد الجملة بعد واو الحال لافادة التأكيّد بحالة اغيائية كقولك زيد لثيم وان اعطى جاهوا بخيل وان أعطى مالا أي هو موصوف باللثوم ولو في حال اعطاء الجاه وبالبحل ولو في حال اعطاء كثرة المال ولكن هذه لا تحتاج الى الجواب على المختار فهي خارجة عما نحن بصددده وهي ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لا شرطية وربما ورد دخولها على غير كان وهو ماض على وجه القلة كقوله

فيا وطني ان فاتني بك سابق * من الدهر فلينعم لسا كذك البال

ومعنى البيت أنه ان سبق زمان غاب على وفوت غنى سكنى وطنى وتولاه غيرى فليطلب نفس ذلك الساكن وليتنعّم بالاوجواب الشرط محذوف أى فلا لوم على فقد تركت كركها من غير ابتياعك

الماضي لا يحذف جوابه وليس في كلام غيره تصريح بذلك ثم انه لم يذكر ان الجواب محذوف جازا ان يكون فرعه على جواز * ان يصرع أخوك تصرع * جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه والسرفى كون جملتى الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين ان الماضي محقق وجوده أو عدمه فان قلت قوله سبحانه وتعالى انا أحللتنا لك أزواجك الى ان وهبت وقع فيه أحللتنا المنطوق به أو المقدر على القولين جواب الشرط مع كون الاحلال قديما فهو ماض قلت المراد ان وهبت فقد حلت بجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الاحلال لا الاحلال نفسه وهذا كما أن الظرف من قولك قم غدا ليس هو لفعل الامر بل للقيام المفهوم منه والامر الثانى الذى يأتى على خلاف ذلك أن تأتى جملة الجواب اسمية كقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون وانما كان على خلاف الاصل لان الاسم دال على الثبوت والتحقيق والتعليق ينافى ذلك * واعلم أن كلا من فعلى الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظا أو مضارعا مثبتا أو منفيا فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كلها جازا الآن في كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا خلافا منعه جماعة وجوزه ابن مالك استدلالا بقول عائشة رضى الله عنها متى يقيم مقامك رق وأحسنها المشاكلة بينهما وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل ان فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الاول ماضيا والثانى مضارعا

فاتنى فانها مستعملة في
الماضي لفظا ومعنى بقلة
(قوله الى تفصيل النكتة)
أى الى تفصيل سبب
النكتة فهو على حذف
مضاف وذلك لانه لم يذكر
الا نكتة واحدة وذكرها
أسبابا عدة على ما ذكره
الشارح كما سيظهر لك
لا على ما ذكره الزاعم

مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل اما لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك (قوله كابرار) أي اظهار وقوله غير الحاصل وهو الأمر المستقبل (قوله في معرض الحاصل) معرض كسجد اسم لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره (٦٥) وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتباري

(كابرار غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشتريت كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء

بعب دل عليه قوله فلينع لمسا كنك البال والغرض التحسر على مفارقة الوطن ثم لما ذكر ان التعبير في جملة الشرط والجواب بصيغه المضارع حيث أريد استعمال ان معها في الاصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة وأنه لا يدل عن ذلك الا لنكتة أشار الى تفصيل النكتة في ذلك بالمثال فقال (كابرار) أي اظهار (غير الحاصل) وهو المستقبل (في معرض) كسجد اسم لما يعرض فيه الشيء و يظهر فيه أي في صورة (الحاصل) وهو الماضي ولما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله وهو أمر جملي يحتاج الى بيان سر به يطابق الحال لان تنزيل الشيء منزلة غيره فيعطى حكمه يحتاج الى بيان السبب أشار الى العلل في ذلك فقال انما يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل (لقوة الأسباب) المتأخذة في حصوله أي المجتمعة فيه بحيث أخذ بعضها بعضا بعض فان الشيء اذا تقوت أسبابه بعد حاصله فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل وذلك يطابق المقام لما فيه من تأنيس النفس بحصوله والاشعار بأن حكمه حكم الواقع ليطيب بذلك وقت الخطاب والتكلم كما يقال عند انعقاد أسباب الاشتراء من حضور سوق السلعة الذي كثرت فيه مع قلة المشترين ومع وجود الثمن ورغبة البائعين في البيع ان اشترينا كذا كان

لان فيه الانتقال من عدم التأثير الى التأثير والأقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب: الأول ان يتم زيد يتم عمرو * الثاني ان لم يتم زيد لم يتم عمرو وحسنه على ما بعده للمشاكلة ولكونه فعلا مضارعا في اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال * الثالث ان قام زيد بقام عمرو * الرابع ان لم يتم زيد يتم عمرو * الخامس ان لم يتم زيد قام عمرو * السادس ان قام زيد يتم عمرو * السابع ان قام زيد لم يتم عمرو * الثامن ان يتم زيد قام عمرو * التاسع ان يتم زيد لم يتم عمرو وأخذ المصنف في تعداد أسباب محي فعل الشرط ماضى اللفظ فذكر منها ان يجعل غير الحاصل كالحاصل وهذا الجمل مقتضى ظاهر اللفظ لاني نفس الامر فان الفرض ان الفعل مستقبل المعنى ولو قال لا يهاجم جعل غير الحاصل كالحاصل لكان أحسن ومثل ذلك بقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما * ومنها ان يقصد تفاؤل المتكلم بوقوعه فيعبر عنه بلفظ الماضي أو لاظهار المنكس رغبته في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام * قوله لان الطاب اذا عظمت رغبته في أمر يكثر تصويره اياه فر بما يخيل اليه حاصله وفيه نظر لانه يقتضي ان يكون الفعل حيثما مضى المعنى وليس كذلك ولا هو مراد * قوله وعليه ان اردن تحصنا مثال لاظهار الرغبة فالصنف لف قسمي التفاؤل واظهار الرغبة ثم نشر مثلهما و قد يقوى التخيل حتى ان الانسان يغلط حسه كقول المعري

ماسررت الا وطيف منك يصحبنى * سرى أمانى وتأويا على أثرى

الطيف الخيال والتأويب السير نهارا مشتق من الاوب وهو العود لان الغالب انهم يسبون ليلا ويأتون الى منازلهم نهارا قال السكاكي وقد يؤتى بالماضي لارادة التعريض وهو أن يخاطب واحدا ويراد غيره

لاحقيق والمعنى كاظهار المعنى الاستقبالي الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولا دلالة له على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخيل ولو قال المصنف كايها أو تخيل ابراز الخ لكان أظهر لان نكتة العدول في الحقيقة انما هو التخيل المذكور وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله لقوة الأسباب) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى سبب أشار المصنف الى بيان الأسباب والعلل في ذلك بقوله لقوة الخ فهو علة لا ابراز المذكور وأل في الأسباب للجنس فيشتمل ماله سبب واحد (قوله المتأخذة) بالمد مع تخفيف الحاء أي التي أخذ بعضها بعضا بعض والمراد المجتمعة في حصوله ومعلوم أن الشيء اذا تقوت أسبابه بعد حاصله (قوله حال

انعقاد) أي اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول المقدر أي نحو قولك ان اشتريت في حال الخ أو تقول ذلك في حال الخ والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق الساعة التي كثرت فيه مع قلة المشترين ووجود الثمن ورغبة البائعين في البيع فاذا وجدت هذه الأسباب عد الشراء الذي لم يحصل حاصله فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل

واما لان ماهو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كاسبق واماللتفاؤل وامالاظهار الرغبة في وقوعه

(قوله أو كون ماهو للوقوع) أي ماهو آثر للوقوع كالواقع في الماضي يعني انه يبرر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمرة الوقوع في الجملة على كل منهما نحو ان مت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) أي (٦١) فالعطف به يبرر ز غير الحاصل في صورة الحاصل

لقوة الاسباب أو لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع أو للتفاؤل الخ فالتسكة التي ذكرها المصنف للعدول عن المضارع الى الماضي واحدة تعددت أسبابها واعترض على ما ذكره الشارح من العطف بأنه من عطف العام على الخاص وذلك لان الآثر للوقوع أبلغ منه اما لقوة أسبابه المتأخذة فيه واما للعالم بوقوعه من جهة أخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز بأو لا أن يجاب بحمل الأول على ما يمكن تخلفه لما منع كالشراء فانه يمكن تخلفه عند اجتماع أسبابه لما منع وحمل الثاني على ما لم يمكن تخلفه كما في الموت وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله على ما أشار إليه) أي المصنف في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محصله بيان أن في اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصل

(أو كون ماهو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها علل لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا بينا (أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في وقوعه)

كذا (أو) ل(كون ماهو للوقوع كالواقع) أي يبرر بالماضي عن المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب أو لكون المعنى شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمرة الوقوع في الجملة على كل منهما فقولاه أو لكون معطوف على قوله قوة وهو من عطف العام على الخاص لان كون الشيء للوقوع اما لقوة الاسباب المتأخذة فيه واما للعالم بوقوعه من جهة أخرى فاذا كان الشيء من شأنه الوقوع نزل منزلة الواقع فيبرر في معرض الحاصل لانه أنسب بالمقام لمثل ما تقدم في القوة ان كان مرغوبا وان كان غير مرغوب فيناسب المقام لمثل أن في اظهاره كذلك ما يقتضي الاستعداد لنزوله أو يقتضي الارهاب مثلا وقد تبين مما بينا من ترتيب الابرار عليه كلقوة أنه من علل الابرار وما يلاقيه ذلك الابرار لوجه آخر مستقل حتى يعطف عليه ويكون قسيما له ويكون مثل هذا يتقرر فيما بعده من المعطوفات كما يشير اليه المصنف في بعضها فمن زعم أنه معطوف على الابرار على أن يكون وجهها آخر مستقلا عنه فقد تعسف لفظا ومعنى (أو التفاؤل) أي يبرر ز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك الابرار من التفاؤل الذي هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيئا فغير له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابراره في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابرار السرور فيكون بذلك مناسبة للمقام ويأتي الآن مثاله (أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي يبرر ز غير الحاصل في معرض الحاصل لأجل اظهار التكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الابرار الحاصل بالتعبير بالماضي في الاستقبال وذلك

نحو لئن أشركت * فان قلت أي مناسبة في ذلك للفظ الماضي قلت لان المخاطب اذا علم من نفسه أنه ليس بذلك الوصف ووجد الفعل ماضيا علم أنه تعريض لغيره بمن وقع منه في الماضي لا يقال المقصود التعريض بمن يقع منه الشرك ماضيا أم مستقبلا لانا نقول تحذير من وقع في الشرك هو أشد عناية لازالة المفسدة الحاضرة فان قلت ما الذي صرف هذا الخطاب عن أن يراد به النبي صلى الله عليه وسلم قلت لان الأصل في أن دخوله على الممكن والشرك في حقه صلى الله عليه وسلم مستحيل شرعا فجعلناه خارجا عن الأصل تنزيلا للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية ولا سيما والفعل بصيغة الماضي التي لا تستعمل غالبا الا في المتوقع فان قلت قولكم المراد غيره هل تعنون به أن ضمير المخاطب المفرد استعمل في الغائب مجازا فلا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبا الا في الصورة لا في المعنى قلت لا بل

وتحمله كذلك ولو كان العطف على ابرار لما أتى هذا البيان وقوله على ما أشار إليه متعلق بقوله لانها كلها علل الخ (قوله فقد سهوا بينا) أي من وجوه الأول انه خلاف ما أشار له المصنف في اظهار الرغبة من أنها أي المعطوفات علل للابرار الثاني أن ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيما له الثالث أن التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة بل لابد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله أو التفاؤل) أي من السامع أي انه يبرر ز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك الابرار من التفاؤل الذي هو ذكر ما يسر به السامع وذلك لان المخاطب اذا كان يتمنى شيئا فغير له بما يشعر بحصوله وهو معنى ابراره في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابرار السرور (قوله أو اظهار الرغبة) أي من المتكلم أي انه يبرر ز غير الحاصل في معرض الحاصل لأجل اظهار التكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الابرار الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل

نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تبالت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره اياه فربما يخيل اليه حاصله وعليه قوله تعالى ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء

(قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو لا ظفر أي فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا للتفاوت) أي على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واظهار الرغبة أي على جعل الضمير مضموما للمتكلم كذا ذكر بعضهم وعبرة النوبي ان ظفرت على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب الخ) هذا علة لكون اظهار الرغبة (٦٢). علة لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل وهي علة غائبة ان اقيمت على

ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابرار وعلة فاعلية ان أريد قصد اظهارها لتقديمه على الابرار المذكور (قوله في حصول أمر) أي في المستقبل (قوله يكثر تصويره) بفتح حرف المضارعة وضم ثالته وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالته ونصب تصورته على أنه مفعول أي يكثر من حصول صورته في الذهن (قوله فر بما) أي فبسبب الكثرة المذكورة بما الخ وهي هنا للتكثير (قوله يخيل اليه) أي الى ذلك الطالب الذي عظمت رغبته وقوله حاصله أي في الماضي وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ أي وهذا معنى ابرار غير الحاصل في معرض الحصول أي وقد لا يخيل

أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاوت واظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابرار غير الحاصل في معرض الحصول يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره) أي الطالب (ايه) أي ذلك الأمر (فر بما يخيل) ذلك الأمر (اليه حاصله) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء

(نحو) قولك (ان ظفرت بحسن العاقبة فهو) أي فذلك الظفر هو (المرام) أي المراد والتام في ظفرت يحتمل أن تضبط بالضم للمتكلم فيكون مثالا لاظهار الرغبة أو بالفتح للمخاطب فيكون مثالا للتفاوت ويحتمل على بعد أن يكون مثالا لهما بأحد الضبطين فقط أما كون الابرار لا أجل افادة التفاؤل فقد تقدم بيانه وان الكلام به يكون مناسبا للمقام وهو ظاهر وأما كونه لا أجل لاظهار الرغبة فيتوقف على استلزامه اياه وفيه خفاء ما ولذلك أشار الى وجه اقتضاء اظهار الرغبة لذلك الابرار فقال (فان الطالب) أي الراغب (اذا عظمت رغبته في) حصول (أمر) من الأمور (يكثر تصويره اياه) أي يكثر تصور ذلك الطالب لذلك الأمر (فر بما يخيل اليه) أي يخيل ذلك الأمر لذلك الطالب (حاصله) لما تقرر من أن الاتصال الروحاني كثير ما يتوهم كونه جسمانيا فاذا تخيل حاصله فينشد يعبر عنه بلفظ الماضي فتقرر من هذا أن من أسباب ابرار غير الحاصل في معرض الحصول اظهار الرغبة وانما فهم اظهار الرغبة من ذلك الابرار بواسطة ما تقرر أن الراغب في الشيء كثير ما يعبر عنه بلفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور الموجب لتخيل الوقوع المقتضى لذلك التعبير والغرض من اظهار الرغبة اما استدعاء الامثال أو الاعطاء أو الاعانة على المراد ونحو ذلك فتأمل في هذا الحل فان ما ذكره المصنف لا يفي بالمراد وما قررناه مبين له والله الموفق بمنه (وعليه) أي وعلى استعمال ان مع الماضي مع أن الأصل المضارع لابرار غير الحاصل في معرض الحصول لقصد اظهار الرغبة في الحصول يجري قوله تعالى ولا تكرر هوا فتياكم أي اماءكم على البغاء أي الزنا

النبى صلى الله عليه وسلم خوطب لفظا ومعنى ولكن أريد بخطابه افادة لازمه وهو أن غيره اذا أشرك حبط عمله فهو من نوع الكناية كقولنا زيد طويل النجاد فالنبى صلى الله عليه وسلم مراد في الآية الكريمة استعمالا وغير مراد افادة كما سترى تحقيقه في الكناية لا يقال فيلزم من كونه صلى الله عليه وسلم مرادا بالضمير أن يكون الشريك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو المراد لانا نقول هو من نوع

له ذلك الأمر حاصله فلا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله منزّه عن الرغبة (ان) والمراد بها هنا لازمه وهو كمال الرضا وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للابرار لا يجري في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيل الحصول خال في حقه تعالى اه أطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفري وفي ابن يعقوب أن اظهار رغبته تعالى في وقوع الشيء اظهار ايجابه وطلبه طلبا جازما (قوله ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء) الفتيات الاماء والبغاء الزنا كانت الجاهلية تكره الاماء على الزنا ويأتين لهم بالدرهم فجاء الاسلام بتحريم ذلك

ان أردن تحصنا وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة واستخرج له محملا أخرى وعليه قول
 أني العلاء المعري ماسرت الا وطيف منك يصحبنى * سري أمانى وتأنو بيا على أترى يقول لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في
 خيالي فأعدك بين يدي مغلطا للبصر بعلامة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمانى وأعدك خافي اذا لم يتيسر لي تغليظه حين لا يدركك بين يدي نهارا
 (قوله ان أردن تحصنا) أى عفة فقد جرى بلفظ الماضى وهو اردن ولم يقل يردن مع أن النهى عن الا كراه المعلق على ذلك استقبالى
 حيث قيل ولا نكرها الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في ارادتهن التحصن أى للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الامر
 طلبه المولى طلبا جازما على مامر (قوله تعليق النهى) أى وهو قوله (٦٣) لانكرها الخ والتعليق من حيث انه

الجزاء فى المعنى أو حقيقة
 على مامر من الخلاف
 (قوله يشعر بجواز الا كراه
 عند انتفائها) أى لان
 قوله ان أردن تحصنا
 يقتضى بمفهوم المخالفة
 أنهن اذا لم يردن تحصنا
 يجوز للمولى اكراههن على
 البغاء مع أنه لا يجوز أصلا
 (قوله أوجب الخ) وأوجب
 أيضا بأن التقييد بالشرط
 لموافقة الواقع لانه لا يتأتى
 الا كراه عند انتفاء ارادة
 التحصن لانهن اذا اردن
 عدم التحصن كان أمرهن
 بالزنا موافقا لغرضهن
 والطالب للشيء لا يتصور
 اكراهه عليه وان لم يردن
 تحصنا ولا عدمه بل كن
 غافلات فلا يتأتى الا كراه
 لان الا كراه انما هو للممتنع
 غاية الأمر أن فى أمرهن
 بالزنا تنبيهها لهن ان كن
 غافلات وأما ما قيل من
 أن الا كراه يتصور مع ارادة

(ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الا كراه بارادتهن التحصن يشعر
 بجواز الا كراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط
 يدل على نفي الحكم عند انتفائها انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن تكون فائدته
 فى الآية المبالغة فى النهى عن الا كراه

(ان أردن تحصنا) والاصل ان يردن فمبّر بالماضى لاظهار الرغبة فى ارادتهن التحصن وهذا ولو كان
 مقتضى لزوم بينهما الذى هو كثرة التصور وتخيل الحصول محالا فى حقه تعالى لكن يجرى الكلام
 مع المخاطبين منه تعالى على حسب ما تقتضيه بلاغة خطابهم ورغبته تعالى فى الوقوع ايجابه وطلبه
 لا تمنيه وفى هذه الآية بحث مشهور وهو أن مقتضى التركيب الذى فيه الشرط انتفاء الحكم عند
 انتفائه لان مفهوم الشرط من المفاهيم المعتبرة وعليه يكون مفهوم الشرط فى الآية الكريمة انتفاء
 النهى عن الا كراه اذا انتفى الشرط الذى هو ارادة التحصن فيكون الا كراه جائزا عند انتفاء ارادتهن
 التحصن وجواز الا كراه على البغاء منتف بالضرورة شرعا وقد أوجب بأن مفهوم الشرط انما
 يعتبر ان لم يكن لذكر الشرط فائدة سوى اخراج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم وهى فائدة ظاهرة
 يجوز أن يقال يسقط من اعتبارها مفهوم الشرط وهى المبالغة فى تأكيدهم النهى الموالى عن الا كراه
 وفى تقبيح صنيع المكروه منهم حيث تكون الأمة مريدة للتحصن وهو يكرهها وقد كان الاحق أن
 يكون أولى بارادة التحصن لا يقال فيكون التأكيدي فى هذه الحالة فقط والمقصود تأكيدهم النهى مطلقا
 لأننا نقول لما كان الا كراه لا يتحقق الا فى هذه الحالة تعرض لها بالتعبير والتوبيخ بذكر ما يظهر فيه
 فضيحة المولى وأوجب أيضا بأن مفهوم الشرط انما يراعى ان لم يعارضه الاجماع فان عارضه كما
 هنا سقط لانه ظاهر والاجماع قاطع والظاهر يدفع بقاطع وأوجب أيضا بأن المفهوم انتفاء النهى
 عند انتفاء الارادة ولا يستلزم ذلك جواز الا كراه لجواز أن يكون انتفاء النهى لعدم تصور محله
 الذى هو الا كراه لا لجوازه اذ لا يتصور الا حال الارادة وأما فى حال انتفائها بالغفلة عن التحصن
 وعدمه أو بارادة البغاء من الاماء فلا يتحقق الا كراه أما اذا اردن البغاء فظاهر وأما اذا غفلن فبنفس

الكناية التمثيلية لانك تقول زيد كثير الرماذ كناية عن كرمه وان لم يكن له رماذ ولا طبع فتسمى هذه
 كناية تمثيلية ونظير ما تقدم فى التعريض ومالى لأعبد الذى فطرنى واليه ترجعون المراد وما لكم
 لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون فان قلت قد تقدم أن واليه ترجعون التفات والمعنى

البغاء بأن تريد الامة البغاء مع شخص أو فى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو فى غير ذلك المحل فغير صحيح لان الا كراه
 حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله بأن القائلين الخ) أى وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفي الحكم)
 أى كحرمة الا كراه هنا وقوله عند انتفائها أى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون
 للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم وهنا يجوز أن تكون الفائدة فى التقييد بالمبالغة فى نهى المولى
 عن الا كراه لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم وحيث كان للتقييد بالشرط هنا فائدة أخرى غير اخراج سقط
 باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد لاخراج لا لفائدة أخرى

واما لنحو ذلك قال السكاكي أو للتعريض كافي قوله تعالى لن أشركت ليحبطن عملك وقوله تعالى ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين وقوله تعالى فان زلتم من بعد ما جاءكم اليينات

(قوله يعني انهن) أي الاماء مع خستهن وشدة ميلهن الى الزنا وقوله فالمولى أي فالملك أحق بارادتها كماله وقلة ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه متنا كذا واذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهي التعلق به عن الاكراه على الزنا قويا بمبالغة فظهر من هذا أن المقصود من القيد بالمبالغة في نهى المولى وتوبيخهم وحينئذ فلا مفهوم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج فقط لا لفائدة أخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضي أن المبالغة في النهي انما هي في هذه الحالة فقط وهي ارادتهن التحصن لا مطلقا والمقصود تأكيدهم النهي مطلقا قلت لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها لا لكون تأكيدهم النهي والمبالغة فيه مخصصا بها وحينئذ فالتعرض لتلك الحالة لا ينافي تأكيدهم النهي عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التحصن على فرض تأنيه في تلك الحالة فتأمل (قوله وأيضا دلالة الشرط) أي مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة أو المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه (٣٤) وهذا جواب ثان عن أصل الاشكال فهو عطف على قوله بأن القائلين الخ

فكانه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الخ وحاصله أن الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلالة بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر أنه اذا تعارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهري دفع الظاهر بالقاطع (قوله فقد عارضه) أي فقد عارض الاجماع الشرط أي مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالقاطع) المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض

يعني أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي أو للتعريض) أي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر وامال للتعريض بأن ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك)

التنبيه له تحصل ارادته بمقتضى العادة حيث لم تكن منهن ارادة التحصن وعند الانبعاث لا يتحقق الاكراه ولو قيل ان الشرط لموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال الارادة ما بعد لکن يرجع لما ذكر فليفهم (السكاكي) أي قال السكاكي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يكون لما ذكر (أو) يكون (للتعريض) وهو أن ينسب الفعل الى أحد حقيقة أو مجازا والمراد منه فهم الغير بالقرائن وذلك (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فقد أبرز الاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله وانما قلنا المقطوع بعدم حصوله لأن المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أنه منتف عنه حالا وما لا والفعل اذا رتب عليه وعيد في حال نسبه فرضا وتقديرا لذي شرف يستحق به توفيرا وهو لم يحصل منه فهم منه

واليه أرجع فاذا كان تعريضا لا يكون فيه التفات بل يكون عبر في الاول ببيان المتكلم عن المخاطبين فهذا مناقض لما سبق قلت ليس كذلك ولا منافاة بين الكلامين فان التعريض ليس من شرطه أن يراد به غير ظاهر اللفظ بل يراد ظاهره لا قصده بل يكون المقصود بالكلام غيره كما يخوف الملك ولده ليحذر غيره من خدمه تأسيسا من باب أولى فقوله تعالى ومالي لأعبد المراد به المتكلم ولكنه اذا قال لنفسه ذلك

هذا الجواب بأن الاجماع لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذي هو أصل له في الجملة وأجيب بأن الاجماع فالخاطب يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكانه النسخ (قوله أو التعريض) عطف على قوله اقوة الاسباب كما يفيد قول الشارح أي ابراز الخ (قوله بأن ينسب الفعل الى واحد) أي حقيقة أو مجازا (قوله والمراد غيره) أي ولا بد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء (قوله لن أشركت الخ) اعترض بأن النبي معصوم من الاشراك فكيف يسند اليه وأجيب بأن هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فلا سند على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضي للمقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فالاشراك في الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض أن ينسب الفعل لواحد وانرا د غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما في المقام أن الشراك من النبي مقطوع بعدم حصوله فنزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام ان تشرك لکن جيء بلفظ الماضي وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله ولا يضر في دخول إن كون الفعل معلوما للانتفاء لان إن تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض

(قوله فالخطاب هو النبي) الحصر اضافي أي لأئمة والافغيره من الانبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى وإلى الذين من قبلك ان قلت واذا كان كل واحد من الانبياء خطوب بهذا الخطاب فلم أفرد الضمير فالجواب أنه انما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قررره شيخنا الهدوي ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان الخطاب هو النبي وليس الخطاب عاما له وجميع الانبياء بقرينة ما قبله لا على ما فهم لان (٦٥) الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم

لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة اهـ (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من اشراك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن جىء الخ) يفهم منه أنه لو لا الابرار المذكور لاجل التعريض لجىء بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع أنه اذا كان اشراكا مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانها لا امور المشكوكه والجواب أنهم يستعملون في مثل ذلك ان تنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان (قوله بلفظ الماضي) أي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) أي من النبي صلى الله عليه وسلم لا في الماضي ولا في الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثاني والحاصل أنه نزل اشراكه الذي هو غير حاصل في جميع الازمنة منزلة اشراك فرض وقوعه منه صلى الله عليه وسلم في الماضي وانما

فالخطاب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم

المخاطبون أن الوعيد واقع بهم من باب أخرى ان صدر منهم ذلك الفعل كما اذا شتمك انسان فنقول والله ان شتمني الامير لأضر بنه ولا يضرب في دخول إن كون الفعل معلوم الانتفاء لاز إن تدخل على معلوم الانتفاء كما تقدم أنه قد يفرض الحال لفرض من الاغراض وانما اختص التعريض بمن حصل منهم الاشراك وبالتعبير بالماضي لان من لم يصدر منه اشراك ولا ظهر منه اهتمام به لا يناسب تهديده وتوعده بطريق التعريض اذ ليس أهلا لذلك والتعبير بالمستقبل جار على أصله مع إن لا يطلب وجه في دخول ان عليه حتى يكون تعريضا أو غيره بخلاف الماضي معها لعدم كونه هو الاصل معها يطلب له وجه فيوجد التعريض مناسبا فيقدر فيه ويكون مفيدا له معها وفي هذا الكلام بحث من أوجه أحدها أن كون المضارع على أصله ينتفي عن التعريض انما ذلك ان نسب لمن صح صدور منه ويشك فيه وأما ان نسب لمن علم انتفاؤه عنه قطعا طلب له وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضي بل نقول ومن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع من جانبه وثانيها أن التعريض ان كان مستفادا من عدم الوقوع ممن نسب له الفعل فلا فرق عند تحقق عدم الوقوع بين الماضي والمضارع وان كان مستفادا من نسبه لرفيع يستحق التوقيع كما اشهر به المثال فكذلك أيضا وان ادعى استفادته ممن غير الوجهين منع وثالثها أن التعريض ان كان بالماضي ومنهم لم يصدر منهم اشراك ناقض قولهم لا معنى للتعريض بمن لم يصدر منه اشراك لان المؤمن في حال الخطاب لم يصدر منه اشراك ومعلوم أن ما سبق جبه الاسلام فلا معنى للتعريض بأنه محبط العمل وان كان بالكافرين فلا يسلمون النبوة ولا أن الخطاب منه تعالى ولا امتناع الاشراك في المستقبل والماضي ولا نعظيم صاحبها عند الله تعالى حتى يكون خطابه تعريضا عندهم فلا يفهمون التعريض بهم أصلا فتنتفي فائدة الخطاب ويمكن الجواب عن هذا الأخير بأن الغرض افهام الكافرين أن أعمالهم حبطت باشرائهم بواطنة دعوى الرسول عصمته ورفعته عند الله تعالى تقر بما لهم وتوبيخا ولو كانوا لا يسلمون ولا يخافون وكأنه يقول ربني مخاطبني بهذا فكيف ترون حالكم في هذا الخطاب أو مخاطبني مع أنه لم يصدر ولا يصدر مني الاشراك فالمراد أنتم فتأمل له ولعله نسب القول بالتعريض الى السكاكي لضعفه بما ذكر وخفائه والافقد

كان فيه من التعريض بأن كل أحد ينبغي أن يكون كذلك مالا يخفى كما سبق وقوله والمراد وما لكم أي الذي سبق الكلام لاجله لأن المتكلم غير مراد وهذا الباب يسمى الكلام المنصف ومثله أنه جوه واستله بكف * فشر كما خير كما الفداء

لأن من سمعه من معاد وموال يقول أنصف قائله ومنه فان زلتم من بعد ما جاء تكم البيئات وقوله تعالى وانا أوكم لعل هدى أو في ضلال مبين قل لا تسئلون عما أجرنا ولا تسئل عما نعملون فانه لو

(٩ - شروح التلخيص - ثاني) احتيج لذلك لانه لم يحصل منه عليه الصلاة والسلام اشراك في الماضي أصلا (قوله تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم) أي لتحقيق سببه منهم وقوله تعريضا عللا لابرار ووجه التعريض المذكور أن الفعل اذا رتب عليه وعيد في حال نسبه فرضا وتقديرا الى ذى شرف وهو لم يحصل منه فهم منه الخطابون أن الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ولهذا التعريض فائدة وهي توبيخ الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات المعجم لا ثمرة فيها لان اشراك أشرف الخلق اذا كان

ونظيره في التعويض قوله ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد ومالككم لاتعبدون الذي فطركم والمنسب عليه ترجعون وقوله تعالى
 أتأخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا لقي ضلال مبين اذ المراد أتأخذون من دونه آلهة
 ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لقي ضلال مبين ولذلك قيل آمنت بربكم دون ربّي وأتبعه فاسمعون
 يحبط عمله فما بالك بأعمالهم وأنهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله ان شتمني الامير الخ) أي تعريضا بأن من شتمك
 يستحق العقوبة وأنت تضر به (قوله ولا يخفى الخ) هذا رد لاعتراض الخاخي على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض
 عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل
 بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أعني انن تشرك وحينئذ فما قاله السكاكي من أن العدول عن المستقبل الى الماضي قد يكون
 للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الاشراك لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ
 وهو انما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا باسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل
 سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا بل انما نشأ من اسناد صيغة الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع إن
 لا يبرز ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الاصل (٦٦) فلا بد من نكتة لا تركابا وهي هنا التعريض بخلاف المضارع

فانه لو عبر به مع ان كان
 على أصله فلا يحتاج لنكتة
 فلا وجه لافادته للتعريض
 قال العلامة اليعقوبي
 وفي هذا الرد بحث وهو
 أن كون المضارع على
 أصله ينتفي عنه التعريض
 انما ذلك ان نسب لمن يصح
 صدوره منه ويشك فيه
 وأما ان أسند لمن علم
 انتفاؤه عنه قطعاً طلب
 لذلك الاسناد وجه فيصح
 كونه للتعريض بمن صدر
 منه كالماضى بل نقول
 وبمن لم يصدر منه ان صح

كما اذا شتمك أحد فتقول والله ان شتمني الامير لأضر بنه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم
 الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء
 وضعف نسبه الى السكاكي والافهوق قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أي نظير انن أشركت
 (في التعريض) لاني استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالي لأعبد
 الذي فطرني أي ومالككم لاتعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لكان
 المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق

ذكر جميع ما تقدم ثم قال السكاكي (ونظيره) أي نظير جملة الشرط المستعمل فيها الماضي كان أشركت
 (في) مجرد (التعريض) لاني استعمال الماضي في الشرط موضع المضارع للتعريض قوله تعالى (ومالي لا
 أعبد الذي فطرني أي ومالككم لاتعبدون الذي فطركم) فالمراد الانكار على المخاطبين بطريق التعريض
 لانكار المتكلم على نفسه وانما قلنا ان المراد الدلالة على الانكار على المخاطبين عدم العبادة لانكار
 المتكلم على نفسه (بدليل) قوله بعد (واليه ترجعون) اذ لولا الإشارة الى المخاطبين بهذا الانكار على وجه

جرى على الظاهر لجاء لا تسئلون عما نعمل ولا نسئل عما أجرمتم ووجه حسنه اسماع المخاطبين الحق
 على وجه لا يغضبهم فانه ليس فيه التصريح بنسبتهم الى الباطل وصرفه الى المتكلم إشارة الى أنه لا يريد

الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع منه وأجاب عنه بعضهم بأن الاسناد الفرضي يكفي فيه الامكان (ووجه
 الذاتي وحينئذ فلا تعريض من جهة الاسناد فتأمل) (قوله على أصله) أي أصل الشرط المعلوم من المقام أي وانما يفهم التعريض
 بما خالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) أي وهو قوله أول التعريض كقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف)
 أما الخفاء أي الدقة فظاهر وأما الضعف فاما لتوهم أن التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخاخي وحينئذ فلا يتم ما ذكره
 السكاكي من أن العدول للماضي قد يكون للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره الزوزني من أن الاتيان بالشرط في
 الآية ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقديمه على أداة الشرط وجواب
 الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقديم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتى لها بفعل شرط ماض
 حتى لا يظهر لها أثر عمل وحاصله أن العدول عن المضارع الى الماضي ليس للتعريض بل لضعف أداة الشرط ولا يخفى أن هذا الوجه
 مدفوع بما تقرر من عدم التنافي بين مقتضيات لجواز تعددها فيمكن أن يكون العدول لضعف الاداة وللتعريض هذا محصل ما في
 الفناري (قوله نسبه للسكاكي) أي للتبري منه أولا جل أن تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء والضعف
 لعلمها بأنه مقول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) أي السكاكي (قوله أي ومالككم لاتعبدون) ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل
 فيه ومالي الخ بل هو بيان للعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض

لأنكار التسكلم على نفسه وإنما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد واليه ترجعون إذ لولا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق واعترض على المصنف بأنه قد تقدم التمثيل بهذه الآية للاتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ما تقدم في الاتفات أن المبرع عنه بالتكلم في قوله مالى هم المخاطبون على وجه المجاز لان الاتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاه المقام بطريق آخر غير ما هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة هي فيه حقيقة أو مجاز ليفهم غير ذلك المعنى بالقرآن تحقق التنافي بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه للاتفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد التسكلم ولكن لينتقل منه إلى المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الاتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة لذلك المعنى ولو بالاتقال إليه بالقرائن ولولزم التسامح في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للاتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التنافي من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح بالقرائن فافهم هذا فان فيه دقة أفاده العلامة اليعقوبي وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآية صالحة للاتفات بأن يكون قوله ومالى لأعبد الذى فطرنى مستعملاً في المخاطبين بأن يكون عبر عنهم (٦٧)

بطريق التسكلم مجازاً على سبيل الاتفات وصالح للتعريض بأن يكون المراد من قوله ومالى لأعبد الذى فطرنى حقيقة وهو المتكلم المخصوص فيصح أن يجعل التنافي وان يجعل تعريضاً فلا منافاة بين مافى الموضعين فان قلت ان احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعيناً قلت هذا دليل ظنى فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه التنافي أيضاً وأن المعنى واليه أرجع

(ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق وقد تقدم التمثيل بهذه الآية للاتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ظاهر ما يذكّر في الاتفات أن المبرع عنه بالتكلم في قوله مالى هم المخاطبون لان الاتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاه المقام بطريق آخر غير ما هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة هي فيه مجاز أو حقيقة ليفهم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التنافي بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه للاتفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المتكلم ولكن لينتقل منه إلى المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الاتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة لذلك المعنى ولو بالاتقال إليه بالقرائن ولولزم التسامح في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للاتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التنافي من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح بالقرائن وقد تقدم ما يؤخذ منه فليفهم فان فيه دقة (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض الذى هو أن ينسب المتكلم إلى نفسه الإنكار والمراد الإنكار على غيره من المخاطبين (اسماع) المتكلم أولئك (المخاطبين) الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا منه نصحاً

لهم إلا ما أراد لنفسه قلت ومن هنا يعلم أن ضمير المتكلم في ومالى لأعبد الذى فطرنى على وضعه ووجه الحسن في قوله تعالى لئن أشركت إشارة إلى النصفة التامة وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكم

ثم ان من المعلوم أن الحمل على الحقيقة أولى فيكون التعريض في الآية أرجح لان التعريض لا يكون إلا في المعنى الحقيقي وعلى الاتفات يكون المعنى مجازاً نعم ما ذهب إليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضاً باعتبار المعنى المجازى وأن التعريض هنا بناء على استعمال ومالى لأعبد الذى فطرنى في المخاطبين مجازاً فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الاتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوباً إلى أحد والمراد غيره بل يتحدد المنسوب إليه والمراد قلت أجب الاستاذ السيد عيسى الصفوى بأنه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب (قوله على ما هو الموافق للسياق) أى سياق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف أى والتعريض حسن ووجه حسنه الخ (قوله أى حسن هذا التعريض) أى الواقع في النظر أعني قوله تعالى ومالى لأعبد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقاً إذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجري في قوله لئن أشركت إذ لا يتأتى فيه قوله حيث لا يريد التسكلم لهم إلا ما يريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض إذ لا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك لان المقصود فيه نسبة الخطب إليهم على وجه أبلغ

الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في المحاضرات النصح لهم حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى قل لا تسألون عما أجرمتنا ولا نسئلكم عما تعملون فان حق النسق من حيث الظاهر قل لا تسألون عما عملنا ولا نسئلكم عما تجرمون وكذا ما قبله وانا أو اياكم لهي هدى أو في ضلال مبين قال السكاكي رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى النصف وما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى وودوا لو تكفرون عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى ان يتقفوكم يكونوا لكم أعداء ويدسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالنسوة وودوا لو تكفرون وقال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كأنه قيل وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مزار الدنيا والدين جميعاً من قتل النفس وتزيق الأعراض وديكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لأنكم بذالون لها دونها والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن في جعل وودوا (٦٨) لو تكفرون عطفاً على جواب الشرط نظر لان ودادتهم أن يرتدوا

كفاراً حاصلة وان لم يظفروا بهم فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة فالأولى أن يجعل قوله وودوا لو تكفرون عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الا دبارهم لا ينصرون * وأما الوفاء للشرط

(قوله هو المفعول الثاني) أي والمفعول الأول مخاطبين أي أن اسم المنكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحاً بحق وانما نبه الشارح على كون الحق مفعولاً ثانياً دفماً لما يتوهم من أن الحق صفة لاسماع أي اسماء المتكلم المخاطبين الاسماع الحق (قوله لا يزيد

(الحق) هو المفعول الثاني للاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي كون ذلك الوجه (أدخل في إحصاء النصح حيث لا يريد) المنكلم (لهم الا ما يريد لنفسه * ولولا الشرط) أي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً

(الحق) مفعول ثان للاسماع أي اسماءهم الحق (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم) الذي هو من شأن عداوتهم تضاعفه عند سماع الحق من عدولهم (وهو) أي ذلك الوجه هو (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل) لان الانكار على نفسه صراحة ولو فهم منه بالقرينة إرادة الغير (ويعين) معطوف على قوله لا يزيد أي ذلك الوجه لا يزيد غضبهم ومع ذلك فهو معين (على قبوله) أي قبول الحق ولكن قوله ويعين ليس في كلام السكاكي ولكن معناه من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد أنه لا يثير غضبهم وما لا يثير الغضب فمن شأنه الاعانة على قبول الحق وانما قلنا يعين على قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل) أي أنفذ (في) طريق (إحصاء النصح) وطريق إحصاء النصح أن يكون بحيث يقبل وهذا الوجه أدخل من غيره في كون النصح فيه بصدد القبول (حيث) أظهر لهم هذا المنكلم (أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه) لانه نسب انكار ترك العباداة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه * ولما فرغ مما يتعلق بان واذ انكم على لولا أنه تقدم أنه لا بد من النظر فيها كما هو فقال (ولو) أصلها أن تكون (للشرط

غيره في تحريم الاشرار عليه ص (واول الشرط

ذلك الوجه غضبهم) أي مع أن من شأن المخاطب اذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم (في) (قوله ترك التصريح بالخ) أي لان المتكلم انما أنكر على نفسه صراحة وان فهم منه بالقرينة إرادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكي) أي صراحة وان كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد أنه لا يثير غضبهم وما لا يثير الغضب فمن شأنه الاعانة على قبول الحق (قوله في إحصاء النصح) أي في إحصاء النصح ومن المعلوم أن ما كان أدخل في إحصاء النصح يكون في غاية القبول (قوله حيث لا يريد) أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وذلك لانه نسب ترك العباداة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه (قوله ولولا الشرط) أي أصلها أن تكون للشرط وانما قدرنا ذلك لانها قد تأتي غير ذلك كما يأتي (قوله بحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضاً) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالآلة ملحق لانه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول فرض أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضاً ومقدراً أو على التمييز أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المناقاة بين قول المصنف الا في مع التقاطع بانتفاء الشرط وبين كلام الشارح

في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كاتقاء الا كرام في قولك لو جئتني لا كرمتك ولذا قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره

(قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلأن التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضي بل متعلق على حصول الشرط وإن لم يمتنع بالماضي لان المعلق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي اه سم (قوله مع القطع بانتفاء الشرط) أي بانتفاء مضمونه أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وقوله مع القطع الخ حال من الشرط أي حالة كونه صاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط والمراد بالشرط الثاني الجملة الشرطية (٦٩)

المعلق عليها بخلاف الشرط الاول فإنه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا رد أن المعرفة إذا أعيدت كانت عيناً لأنه أغلبي (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لأنه لا يتفرغ على القاطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط وأجيب بأن المراد فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتيبه على ذلك الشرط وهذا لا ينافي وجوده من حيث ترتيبه على سبب آخر غير الشرط ثم إن تعبير الشارح بيلزم لا يلائم قوله الآتي بل معناه الخ وانما يناسب فهم ابن الحاجب من أنها للاستدلال بانتفاء اللازم الذي هو الثاني على انتفاء الملزوم الذي هو الاول لان تعبيره باللازم فيه ميل الى ذلك الفهم لكن فهم ابن الحاجب هذا سيرده الشارح فكان الاولى للشارح أن

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لا كرمتك معلقا لا كرام بالحجى مع القطع بانتفاءه فيلزم انتفاء الا كرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الاول أعني الشرط

في الماضي) بمعنى أنها تدل على تعليق التسكام في الحال وقوع مضمون الجزاء بوقوع مضمون الشرط على معنى أن الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط وتفيد ذلك (مع القطع بانتفاء الشرط) فإذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لأنها مع أفادتها استلزام الاول للثاني تفيد في اللغة غالباً توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجا والشرط اذا انتفى انتفى المشروط فاللازم لغة على أفادتها انتفاء الشرط انتفاء المشروط فانك اذا قلت لو جئتني لا كرمتك فهم أن الحجى مستلزم لا كرام وشرط فيه وأنه على تقدير وقوعه يقع الا كرام وفهم أن الحجى لم يقع فيلزم حيث كان الحجى شرطاً وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء ولهذا يستثنى انتفاء المقدم فيقال في المثال لا كرمك لم تجي ليفيد انتفاء الثاني وذلك بحسب ما يقصد في متفاهم اللغة ولذلك يقال أنها حرف امتناع لامتناع أي حرف يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وقد تقدم وجه أفادتها امتناع الجزاء وأن ذلك من دلالتها على امتناع الشرط وهذا المعنى أعني كونها تفيد امتناع الجزاء لاجل أفادتها امتناع الشرط يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التقدير انما تفيد ذلك بحسب متفاهم اللغة بالوجه السابق كما قررنا والثاني أن يكون التقدير انما تفيد ذلك من جهة الاستدلال العقلي بمعنى أنها تفيد بطاين الجزاء والشرط على وجه يقتضي أن انتفاء الاول يستدل به عقلاً على انتفاء الثاني وهذا المعنى الثاني يقتضي أن مدخولها وهو الشرط هو اللازم ليستدل بانتفاءه على انتفاء الملزوم الذي هو الجزاء والمقرر في القضية الشرطية عكسه وهو أن اللازم هو الجزاء وهو المسمى

في الماضي الخ) ش للاحاطة في لوالشرطية عبارات * الاولى عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن لو لما لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقفا لوقوع غيره وانما ذكر سيبويه هذه العبارة لان أدوات الشرط لكل منها مدلول منها اذا وان مثلاً للمستقبل ولو ولما للماضي وهما متنافيان فلو لامتناع ولما لا وجوب فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وهما متناعان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وهما واجبيان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا حرفان لما يقع لوقوع غيره شكاً

يقول بدل ذلك فينبى الجزاء أي ان لو اذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لأنها تفيد توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجا واذا انتفى الشرط انتفى المشروط الا أن يقال مراده بقوله فيلزم أي بالنظر لعرف اللغة أي فيلزم على أفادتها لغة توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله كما تقول الخ) حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن الحجى شرط في الا كرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الا كرام ويفهم أن الحجى لم يقع فيلزم حيث كان الحجى شرطاً وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء (قوله فهي لامتناع) أي مفيدة لامتناع الخ فلا ينافي قوله سابقاً بالتعليق حصول الخ فصرح بمعنى لو هو ذلك التعليق وما كاه امتناع الثاني لامتناع الاول

(قوله يعني أن الجزاء الخ) هذا يوافق ما يأتي للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بسبب انتفاء الشرط أي من حيث ترتبه عليه فلا ينافي أنه يوجد لسبب آخر (قوله هذا) أي كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض عليه أي على ذلك القول المشهور (قوله لجواز الخ) قال سم هذا مبني على جواز تعدد العلل لعلول واحد وأن هذا خاص بلودون بقية الشروط (قوله أسباب متعددة) أي مختلفه تامة كل واحد منها كاف في وجوده وذلك كالشمس والقمر والسراج فان كل واحد منها سبب في الضوء على البديل كاف في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) أي لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه اذ العلول لا يجوز تخلفه عن علته التامة فاتفاؤه يستلزم انتفاء جميع علله (٧٥) التامة (قوله فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني) أي فهي مفيدة لذلك

وليست مفيدة لامتناع الثاني لامتناع الأول كما قال الجمهور (قوله انما سبق ليستدل الخ) أي لان المعلوم هو امتناع الفساد واتفاؤه لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) أي لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الاله انتفاء الفساد استحالته لصحة وقوعه بارادة الواحد الاحد لحكمة والحاصل أن انتفاء الأول انما جاء من انتفاء الثاني لا بالعكس كما هو قضية كلام الجمهور (قوله على أنها لامتناع الأول) أي مفيدة لامتناع الأول (قوله إما لما ذكره) أي ابن الحاجب أي وهو أن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله واما لان

يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سبق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجتمعون على انها لامتناع الأول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء الأول لازم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز

بالتالي عند المناطقة وبانتفاؤه يستدل على انتفاء الأول دون العكس وذلك كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالتالي الذي هو الجزاء أعني الفساد يستدل بانتفاؤه على انتفاء تعدد الآلهة وهو مقصود الآية ولا يستدل بانتفاء التعدد على انتفاء الفساد أي استحالة لصحة وقوعه بارادة الواحد وهذا إذا أراد بالفساد اختلال نظام السموات والأرض لأنه لازم للتعدد عادة وهو أعم في نفسه كما يلزم من تعدد الحاكم اختلال أمر البلد واما ان أريد به التمانع فهما متلازمان ولما فهم ابن الحاجب هذا المعنى من قولهم حرف لامتناع الجزاء لامتناع الشرط اعترض بأن الواقع العكس أي كونها حرفا لامتناع الشرط لامتناع الجزاء اذ لا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء ويلزم من انتفاء الجزاء انتفاء الشرط واما الوجه الأول اذا أريد فلا اعترض عليه لان المعنى حينئذ أن انتفاء الشرط بين بلو ليبدل

في الأولى وظناني الثانية ولو بخلافهما لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقفا لوقوع غيره والسين يدل على التوقع وأتى سببويه بكان احتراز عن ان وأتى بالفعل المستقبل احتراز من لما وأتى بالسين لأنه لو أتى بالماضي مجردا عن السين احتمل أن يكون واقعا في الماضي وليس مصحوبا وكذلك فأتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله وتوقعه فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لأنه لو وقع فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع لأنه كان سيقع لأن ظاهر قوله كان سيقع أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانما هو متوقع لوقوع غيره حسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وتأمل ذلك تجده لم يأت الا في مواضع نفى المستحيل أو المنزل منزلة المستحيل فهذا تحرير عبارة سببويه وأما تحرير معناها فالذي يتندر الى الذهن أن معنى كلامه أن لو تبدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل بالالتزام على

الأول ملزوم الخ) هذا التعليل علل به الرضى وجماعة وانما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لان الأول سبب الخ الى ما قالوه لان ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كليا اذ الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو شرطا نحو لو كان لي مال لحجبت فان وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط أو غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا شرطا في طلوعها ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فلذا عدلوا الى التعبير باللازم والملزوم واعترض عليهم بأن ما قالوه لا يتم أيضا في نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة فان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعوا أن المراد اللازم ولو جعليا وادعائيا فلا بد من إيجاب أن يرد السببية ولو جعلية وادعائية الا أن يجاب بأنه يعلم من تنبع اللغة أن الشرطية اعتبر فيها اللازم ولم

يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جملة وادعائية اه ابن قاسم (قوله أن يكون اللازم أعم) أي كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا (قوله وأنا أقول) أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وحاصل ما ذكره من الرد أن لو لم يستعملان أحدهما أن تكون للاستدلال العقلي وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول أي لأجل تحصيل العلم بالمجهول فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني لا فادتهما أن العلة في العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثاني فانيهما أن تكون للترتيب الخارجي وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة فيؤتى بها لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول فهي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الأول وتكون القضية حينئذ وان كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة العلة فإذا قلت أو جئتنى لا كرمك كان المعنى على هذا الاحتمال أن الاكرام إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء المحبة ويكون هذا كلاما مع من كان (٧١) علما بانتفاء الجزء وهو طالب أو كالمطالب

لعلة انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الأول اصطلاح الناطقة والاستعمال الثاني اصطلاح أهل العربية فابن الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها حرف لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح الناطقة وهو أنها للاستدلال وحينئذ فالمعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني لامتناع الأول ولم يهتد لمرادهم من أنها للدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولو اطلع ابن الحاجب على

أن يكون اللازم أعم وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو المزموم لا يوجب انتفاء السبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء

على امتناع الجزء دلالة لغوية من جهة اشعار الربط بل وأن الأول شرط مع اشعارها بانتفاء الشرط ومن شأن الشرط أن ينتفى إذا انتفى المشروط ويحتمل حينئذ أن يكون المراعى في مفاد لو كون الجزء إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الشرط لان الشرط كما يستدل به على الانتفاء بحسب متفاهم اللغة يجوز أن يحصل سببا للانتفاء في الخارج فيراد ذلك عند علم المخاطب أو كونه كالعالم بالجزء فلا يفتقر

امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لانه إذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم المزموم * الثانية وبها عبر ألا كثرون أنها حرف امتناع الامتناع واختل في الراد بها على قولين أحدهما وهو الذي لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض لوقوع على تقدير الوقوع الا بالمفهوم الثاني أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني وسنوضح فسادها واعلم أن الذي يتدرج الى ذهن من هذه العبارة أمور أحدها أنها تدل على امتناعين وفيه نظر لان مدلولها أن لو تدل على امتناع الثاني وعلة ذلك امتناع الأول فامتناع الأول يعلم باللازم لانه لو لم يمتنع لنا امتنع الثاني لانه يلزم من عدم اللازم عدم المزموم لأن امتناعه جزء من مدلولها بل علة له وعلى القول الثاني مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني ولفظ واضح بين قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا وبين قولنا مدلولها كذا لأجل كذا الثاني أن ما دخلت عليه اللازم في قولهم لامتناع هو العلة الفاعلية وكان يحتمل أن يقال هي العلة الغائية كقولك أسلمت لأدخل الجنة ويكون معناه حرف امتنع فيه الأول ليمتنع الثاني فامتناع الثاني علة غائية وهو مترتب على امتناع الأول وحاصله أنها اقتضت امتناع فعل الشرط وأن امتناعه يستلزم امتناع الجواب وهذا وان كان بعيدا فسيأتى ما يقرر به وهذا المعنى هو الذي فسر به الشيخ أبو حيان في أول كلامه وقد تحصلنا من هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال * الثالث أن دلالة لو على الامتناعين بالمنطوق وهذا هو الذي يظهر لكن الذي يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك في تكملة

حقيقة الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وأن المراد أن لامتناع الأول سبب لامتناع الثاني لأنه دليل عليه ما اعتراض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله قلة التأمل) أي في عبارتهم الصادرة منهم وهي قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول (قوله أنه يستدل الخ) أي كما فهم ابن الحاجب (قوله أن انتفاء السبب أو المزموم) المراد به الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعليل الرضى والمراد بالسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب أي لجواز كونه أعم كما مر فقوله لو كان إنسانا كان حيوانا ولو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقيض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله أنها للدلالة) أي أنها وضعت لأجل الدلالة الخ فهي لام العلة للتعدية لان المعنى الموضوع هي له لزوم الثاني للأول (قوله إنما هو بسبب انتفاء الأول) أي لسكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج فالنفيان معلومان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب فيؤتى بلو

لأفادة تلك العلة

(قوله فمضى لو شاء الله لهداكم) فيه نمر يض ابن الحاجب بأنه لم يهتد لفهم الراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) أي لان انتفاء المشيئة علة في انتفاء الهداية في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علة انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحولوا أضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن أن يوجد المعلول بأخرى نحولوا أضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول الا ان يقال هذه (٧٢) الأمثلة وأمثالها وارادة على قاعدة المناطقة الآتية غير صحيحة بحسب اللغة اه

فترى (قوله من غير التفات الخ) أي أن الجمهور لم يلتفتوا لما ذكر في قولهم لو لا امتناع الثاني لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير لما قاله في أوأتي به لتوضيح المقام (قوله لوجود الاول) أي لان لو للنفي فلما زيدت عليها لا النافية نفت النفي ونفي النفي اثبات (قوله أن وجود على سبب) أي في الخارج (قوله لأن وجوده الخ) أي لان عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما أن وجوده على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذ المعلوم لا يستدل عليه والحاصل أن وجود على لم يقصد افادته للعلم بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله ولهذا

الاول فمضى لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحولوا على هلاك عمر معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لأن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لوجئتنا لا كرمتك لكنك لم تجبى أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجبى قال الحماسي

للاستدلال عليه وانما يفترق لبيان علة خفيته تكون الجملة ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعللة فاذا قلت لوجئتنا لا كرمتك يكون المعنى على هذا الاحتمال أن الاكرام انما انتفى في الخارج بسبب انتفاء المجبى ويكون كلامهم من كان عالما أو بصدا لم بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالتألم لعل انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم وهذا الاحتمال قيل انه هو الأكثر في قصد أهل اللغة ويصدق مع ما يحصل فيه الوجه الأول من الوجهين السابقين كما أشرنا اليه وعليه قوله أي الحماسي

شرح التسهيل انه بالمفهوم وفيما قاله نظر * العبارة الثالثة وبها عبر ابن مالك حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لناليه يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكافية أنه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالضمير في قوله واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها عنده تعرض لوقوع الجواب أو عدمه إلا أن الأكثر عدمه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيديويه والأكثرين لان عبارة سيديويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة غيره امتناع لا امتناع وعبارة تقتضي امتناع الشرط وثبوت الجواب بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة سيديويه فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت المذكور في عبارة ابن مالك فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي * الرابعة أنها ان كان بعدها موجبان فهم حرف امتناع لا امتناع أو منفيان فحرف وجود لوجود أو الأول منفي والثاني مثبت أو بالعكس فحرف امتناع لوجود أو بالعكس وهذا القائل توهم أن قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمر وحرف يقتضي وجود الأمرين فليس امتناعا وهو توهم لان المراد امتناع ما يليهما من نفي أو اثبات * الخامسة أنها حرف يقتضي ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشاويين وهذا أخذ بمنطوق عبارة سيديويه وأعرض عن مفهومها * تنبيه * أورد كثير من العلماء على قولهم ان لو حرف امتناع لا امتناع مواضع يسيرة قد يظن أن جواب لو فيها غير ممتنع وأشككت هذه الواضع على الشاويين من النجاة وعلى الحسرو شاهي من الاصوليين حتى ادعى أن لو مجرد الربط وعلى ابن عصفور حتى ادعى أنها فيها بمعنى ان وادعى جماعة أن الجواب الممتنع محذوف وأجاب القرافي بأن لو كما تأتي للربط تأتي لقطع الربط

ولو

صح) أي لكون معنى او الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء

الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء النطق لجواز أن يكون اللازم أعم فمعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الحماسي) بكسر السين نسبة للحماسة وهي في الأصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسي فمعناه منسوب للحماسة والشجاعة لتعلقه بها واذا قيل شاعر حماسي فمعناه أن شعره

مذكور في ديوان الحماسة أي الكتاب المذكور وأتى بكلام الحماسي دليلاً لقوله صح دفعتوهم أن هذا القول غير صحيح (قوله ولو طار الخ) أي فعدم طيران الفرس معلوم والفرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها (قوله ولو دامت الدولات الخ) هو بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية وقوله كانوا أي أهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا البيت قد دخله القلب والأصل ولو كانت الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهبت دولتهم وفيه نظر إذ لا داعي لارتكاب القلب بل معنى البيت ولو دامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا هؤلاء الملوك كغيرهم كذا قال الفهيم وفيه أن هذا لا يناسب مقام المدح فعمل الأولى أن يقال معنى البيت لو دام أهل الدولات أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل فنفي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له فليس الفرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج ولهذا صح استثناء نقيض المقدم (قوله كغيرهم) خبراً كان ورعايا خبر بعد خبر أو أنه خبراً كان وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل المحذوف أي وهذا أي ما ذكر من أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج بسبب انتفاء الأول قاعدة اللغويين وأما قاعدة المنطقيين الخ (قوله ان ولو) أي ونحوهما (قوله للزوم) أي للدلالة على لزوم الثاني للمقدم ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحاً

ولو طار ذو حافر قبلها * اطارت ولكنه لم يطر

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال الممرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما هن دوام

وأما المنطقيون فقد جعلوا أن ولو أداة للزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول

فلو طار ذو حافر قبلها * اطارت ولكنه لم يطر

لأن عدم طيران الفرس معلوم والفرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها وكذلك قوله أي الممرى فلو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما هن دوام

فنفي دوام الدولات الذي هو مفاد لو لأنها لا تتفاء الشرط بسبب عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ومعلوم أن بانقراضه انتفى كونهم رعايا له وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج فعلى هذا يكون معنى قولهم لو لا امتناع الجزء لا أجل امتناع الشرط أن امتناع الشرط سبب لامتناع الجزء لأنه دليل عليه كما قالوا لو لا امتناع الجزء لا أجل وجود الشرط بمعنى أن وجود الشرط سبب لامتناع الجزء في الخارج لأنه دليل عليه وبينه المثال وهو ما ورد لولا على لهلك عمر فان المراد أن وجوده على سبب في الخارج لعدم هلاك عمر لأنه دليل عليه اذ لم تقصد إفادته للعلم بعدم الهلاك وإنما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ولكن هذان الوجهان العربيان أعني الاستدلال بنفي الشرط على نفي المشروط وبيان كون نفي الشرط سبباً في الخارج لنفي المشروط وهو الجزء عند كون الفرض إفادة انتفاء المشروط للجهل به أو بيان انتفائه عند العلم

فتكون جواباً للسؤال محققاً أو متوهم وقع فيه قطع الربط فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك كما لو قال القائل لو لم يكن هذا زوجاً لم يرث فترى لو لم يكن زوجاً لم يحرم الارث أي لكونه ابن عم وادعى أن هذا الجواب خير من ادعاء أن لو بمعنى أن سلامته من ادعاء النقل ومن حذف الجواب وليس كما قال فان كون لو تستعمل لقطع الربط لم يقله أحد ولم يدل عليه دليل وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل بخلاف ادعاء أنها بمعنى أن وأن الجواب محذوف فان الأول قال به جماعة والثاني كثيرها أنا أذكر هذه المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر أن شاء الله تعالى معهم مواضع كثيرة لم ينهوا لها فمنها صحة قولك

(١٥ - شروح التلخيص - ثانی) وأخذوه مذهباً كذا في عبد الحكيم (قوله وإنما يستعملونها) أي أداة للزوم سواء كانت ان

أولو أو غيرها كذا ومتى وكما وفي بعض النسخ يستعملونها أي ان ولو وقوله لحصول العلم أي لا كمتسابه (قوله في عندهم للدلالة) أي موضوعة لأجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم أن معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وإنما المراد أن معناها لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء اللزوم المجهول كما أفاد ذلك السيرامي ثم ان قوله فهي عندهم الخ يقتضي أنها إنما تستعمل عندهم في ذلك كما إذا استثنى نقيض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة ينتج عين التالي أي فالنهار موجود فهي هنا للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني الآن يقال اقصر الشارح على ما ذكره لأنه الأغلب أو أن مقاله على سبيل التمثيل تأمل سم

(قوله ضرورة انتفاء المزوم) أي وهو الأول وقوله بانتفاء اللازم أي بسبب انتفاء اللازم أي الذي هو الثاني (قوله من غير التفات إلخ) أي كما التفّت إلى ذلك علماء اللغة قال السيرامي استعماله لو على قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب وعلى قاعدة المناطق أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقتين تظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي لجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورد وهو المحجى والاثبات أي آت على (٧٤) هذه القاعدة من اثبات الجزئي على الكلي لا من اليرد وهو الاعتراض

وإنما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لأن القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدةانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان أن علة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التمدد ثم إن ظاهر الشارح أن هذه القاعدة غير لغوية وأن الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب وفيه أن هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربي وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربيا لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب بدليل اشتغال القرآن على ألفاظ غير عربية كما تقدم وبأن هذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الأخرى في استعمال اللغويين وإنما نسبت للمناطق لاستعمالهم

ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

به لا يستقيم في نحو قولنا لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لأن الإنسانية ليست شرطا في الحيوانية حتى يكون نفيها دليلا أو سببا لنفي الحيوانية وإنما يطرد فيه الوجه الثاني من الوجهين السابقين وهو بيان لزوم بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وهذا الوجه هو الذي حمل عليه الإمام ابن الحاجب مفاد لو كما تقدم فقال إن قولهم هي لامتناع الجزء لأجل امتناع الشرط لا يستقيم لأن الشرط سبب ولا يلزم من نفيه نفي المسبب لأن الشيء قد يكون له أسباب يستقل كل منها بإفادة ذلك المسبب فلا يلزم من نفي واحد منها نفي ما سواه بخلاف نفي المسبب الذي هو التالي فهو يستلزم نفي جميع الأسباب وقبل التأخرون كلامه وزادوه بيانا بأن التالي إن كان مسببا فكما قال والافهم لازم كما في قولك لو كان هذا إنسانا كان حيوانا ولا يلزم من نفي المزوم نفي اللازم بل الأمر بالعكس والجواب أن

لما ليس بإنسان لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لأنه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الإنسانية وليس كذلك لأن عدم الاختصاص لا يلزم منه عدم الأعم وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية ولا يرد على عبارة سيبويه إلا من جهة مفهومها وجوابه أن الحيوانية توجد بأحد أمور منها الإنسانية وأن الإنسانية سبب ولا يلزم من عدمه عدم المسبب لوجود سبب آخر والسبب وإن لم يلزم من عدمه عدم المسبب فإنما ذلك لذاته فإذا كان للمسبب سبب آخر فإن المسبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر وكذلك الحيوانية إذا عدمت الإنسانية قامت بنوع آخر ومنها قوله سبحانه ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن قلنا بالعبارة الثانية لزم أن يكون النفاذ موجودا وهذا لا يرد على عبارة سيبويه منطوقا وإنما يرد عليها من جهة مفهومها وأجيب عنه بأن مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة إذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة وهنا مفهوم الموافقة يقتضي عدم النفاذ لأن كلمات الله إذا لم تنفذ مع سبعة أبحر فأولى أن لا تنفذ مع عدمها كما تقول إن أساء إلى زيد أحسنت إليه ذكر هذا الجواب جماعة وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أرفيه ما يشلج في خاطر وقد خطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب وأن ينحل به غالب ما عله يورد وأقدم عليه مقدمات أحداها أن النفاذ ليس عبارة عن مطلق الفناء وإن أطلق ذلك كثير بل عبارة عن فناء آخر

لها كثير وأجربانهم عليها وذلك لأن غرضهم تركيب الأدلة من القضايا الشرطية اللزومية والمناسب في اعتبار وإذا الشرط اللازمة بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وعلى هذا الجواب فيقال إن مراد الشارح بأهل اللغة في قوله على قاعدة أهل اللغة العربيون لأن كلا الاستعمالين لغوي لأن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيها الخضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني أو يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرنا) أي تحقيقا آتيا على ما ذكرنا ومراده بالمبحث هنا المسألة وليس المراد به الاعتراض

وإذا كانت للشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتها) إذا ثبتت ينافي التعليق

هذا المعنى ولو كان مستعملا لغة لكنه قليل باعتبار الآخرين وإنما هذا استعمال أهل العقول جروا عليه كثيرا لأن غرضهم تركيب الأدلة من القضايا الشرطية اللازمة والمناسبة في اعتبار الشرط ماذكر وعلى الاستعمال اللغوي المتقدم وهو كون المراد بالشرطية افادة معنى الحلية المعلة بعلة لبيان تلك العلة وانها سبب ذلك الحكم المعلوم في الخارج ورد قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم لأن عدم اسماعهم معلوم وبين أن علة نفي علم الخير فيهم فكانه قيل لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وقوله تعالى ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون استعملت فيه لولا فادة معنى آخر قد تستعمل فيه لولا أيضا وهو أن هذا الشرط يلزمه الجزاء على تقدير وقوعه لتلايتهم أنه لما يلزم نقيضه فقط فالمعنى أنهم متولون عن الإيمان معرضون عنه بمعنى أنهم موصوفون بدوامهم على كفرهم أن لم يسمعوا وكذا لو سمعوا كما يقال لو لم يخف فلان الله تعالى لم يعصه بمعنى أنه لو اتقى الخوف لما عصى للحجة كما أنه من باب أخرى لا يعصيه عند نقيضه وهو الخوف وعلى هذا لا يرد أن يقال أن هنا قضيتين شرطيتين لزوميتين كائيتين صادقتين وهما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون وكل قضيتين كذلك يصح ضم أحدهما للآخرى تنتجان نتيجة صحيحة ومعلوم أن ضم أحدهما إلى الأخرى هنا ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو غير صحيح وإنما قلنا كائيتين لأن المعنى ليس على أن المراد قد يكون أو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم وقد يكون لو أسمعهم لتولوا لأن فيه بقاء بعض المدح لهم وإنما لم يرد هذا لأننا نقول القضية الأولى حلية في المعنى معلة وكانه يقال لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وهي لا تنتج مع الثانية التي الغرض منها بيان أن دوامهم على الكفر لازم لهم أسمعوهم أولا لعدم اشتغالها على شرط الانتاج كما لا يخفى فتأمل * ثم أشار إلى ما يترتب على ما تقدم ليرتب عليه بيان موجب خروجهما عن الأصل فقال وإذا كانت للشرط في الماضي (فيلزم) حينئذ (عدم الثبوت) أي عدم الحصول في الخارج (و) يلزم (المضي في جملتها) أي في جملة الشرط وجملة الجزاء المنسوبتين لها أما كون الجملتين ماضويتين فلا نكونهما استقبالييتين ينافي ما قرر من كونها التعليقية شيء بشيء فيما مضى وأما كونهما منفييتين أي غير

جزء من الشيء فإذا قلت نفد مال زيد فمناها أنه خرج شيئا فشيئا إلى أن فرغ هذا هو الذي يبتدر منه إلى الذهن ويشهد له النقل قال القاضي عياض في المشارق نفد أي فرغ وفنى قال تعالى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ومثله الحديث حتى نفد ما عنده ونقل ابن الأثير عن أبي حاتم في حديث القيامة ينفدهم البصر أنه بالمهمة وإن معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم اهـ ويقال استنفد وسعه أي استفرغه وقال الصاغاني الانتفاد الاستيفاء وفي المحكم عن الزجاج ما نفدت كلمات الله معناه ما انقطعت والمنافذ الذي يحاج صاحبه حتى تنقطع حجته فتنفذ وكذلك قال الأزهرى وقال تعالى إن هذا الزرقنا ماله من نفاد أي فراغ * الثانية إذا كان جواب لوقضيتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة فانها تدل على امتناع مجموع النفي والاثبات فإذا قلت لوجاء زيد لا كرمته وما صحبته دل على أنه بتقدير ثبوت المجبى يثبت مجموع الأمرين ودل على امتناع المجبى وإن امتناعه أوجب امتناع المجموع من ثبوت الأكرام ونفى الصحبة فلا يدل ذلك على أن الأكرام لم يقع والصحبة قد وقعت بل صدق امتناع وقوع الأكرام ونفى الصحبة يحصل بذلك ويحصل بأن لا يقع واحد منهما ويحصل بأن يقعاهما وهذه قضية قطعية لأن الإثبات الكلى إنما يناقضه السلب الجزئى وحاصله أن لو تقتضى امتناع مجموع ما دخلت عليه ومجموع جوابها الامتناع كل فرد من أفراد كل منهما ألا ترى إلى قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولو شاء لهداكم أجمعين ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فإن الممتنع في كل ذلك

ويلزم كون جملتيها فعليتين
وكون الفعل ماضيا

(قوله وإذا كانت للشرط في الماضي الخ) أشار بذلك إلى أن الفاء في قول المصنف فيلزم فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيلزم أي غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله عدم الثبوت) أي عدم الحصول في الخارج والمقصود به نفي اسمية شيء من جملتها (قوله والمضي) بالرفع عطف على عدم وقوله في جملتها أي جملة الشرط وجملة الجزاء المنسوبتين إليها تنازعه عدم الثبوت والمضي (قوله إذا الثبوت) أي الحصول في الخارج ينافي التعليق أي المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وإنما كان الثبوت منافيا للتعليق لأن الحصول الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع بالانقفاء والقطع بالانقفاء يلزمه عدم الثبوت قاله السيد في حواشى المطول

(قوله والاستقبال ينافي المضي) أي ان كونهما استقباليين ينافي مانقرر من كونها تعليق شيء بشيء في المضي وأشار الشارح بهذا الى أن التفريع في المنع على طريق اللف والنشر المرتب فقوله فيلزم عدم الثبوت في جملتيها مفرع على قوله ولو للشرط أي التعليق وقوله ويلزم المضي في جملتيها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لفظا ومعنى أي الى المضارعية في اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال (٧٦) ان) أي في المستقبل فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) أي استعمالها في المستقبل

(قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) قد يقال ان اوهذه الاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكلامنا في لو الشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بأن كلامه مبني على القول بأن اوهذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطالب بالصين فاطلبوه ولو تكون المباهاة بالسقط فاني أباهي به فالشرط في هذين المثالين مستقبل بدليل أنه في حين اطلبوا وأباهي بكم الاثم يوم القيامة الذي هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر :

ولو تلتقي أصدؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من
الأرض سبب

اطل عدى صوتي وان كنت
رمة

اصوت صدى ليلى يهش
ويطرب

كان أحسن فلم عما تقدم كما
أن لو أربع استعمالات
أحدها أن تكون للترتيب
الخارجي والشماني كونها

والاستقبال ينافي المضي فلا يبدل في جملتيها عن الفعلية الماضية الا لنكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين

وافقت النسبة فلان ثبوتها أي كون نسبتيهما حاصلتين ينافي التعليق الذي هو أن الشيء يحصل على تقدير حصول غيره لان معنى ذلك ان هذا كان بصدد الحصول لو حصل غيره ومقتضاه عدم حصولها معا والا كان المقام مقام الاخبار بوقوعها لا مقام بيان أن احدها كانت بحيث تحصل او حصلت الاخرى وهذا معنى قولهم الحصول الفرضي ينافي الثبوت لا يقال وقوع النسبتين معا لا ينافي التعليق الفرضي لان القضية الشرطية بأي أداة وقعت ليس فيها دلالة على نفي وقوع الطرفين ولهذا صح استثناء وقوع المقدم ليثبت التالي كما يصح استثناء نفي التالي ليتحقق نفي المقدم لا نأقول هذا على الاستعمال المنطقي وأما على الاستعمال اللغوي الكثير فالدلالة انما هي على فرض الربط بين ما لم يحصل وذلك هو المتبادر من استعمال لو فلذلك قلنا ان اللازم هو عدم الثبوت في جملتيها وقيل ان المعنى أن لو كانت للشرط في الماضي مع الجزم بانتفاء الشرط لزم عدم الثبوت في جملتيها لان الفرض دلالتها على الانتفاء مع الربط فيما مضى وفي هذا التقدير ولو كان هو المتبادر شيء لان قوله لما أفادت الجزم بالانتفاء مع الربط أفادت عدم الثبوت في الجملتين فيه ضرب من استلزام الشيء نفسه باعتبار نفي جملة الشرط ولا يتم باعتبار الجملة الجزائية لا بتقدير افادتها التوقف كما تقدم والوجه المتقدم في الفرض هو معنى افادتها التوقف مع الانتفاء فهو أولى أن يقرر به سلامته من اتهام استلزام الشيء نفسه وهو القريب لكلام من حقق في هذا المكان ويحتمل أن يراد بالثبوت المنفي الثبوت المفاد بالجملة الاسمية ويستترجح ذلك من كون

هو المجموع لا كل فرد * الثالثة مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر في موضعه والقول بالمفهوم في اوعلى الخصوص كالماتفق عليه أعني مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه فاذا قلت لم يعجبني قيام زيد اقتضى أن له قياما غير معجب وان كانت هذه سالبة محصلة لاستدعي حصول موضوعها كما تقرر في المنطق لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا اشكال فيه فاذا قلت لو قام زيد لما أعجبني قيامه فقولا لما أعجبني قيامه يدل لفظا على ان له قياما وان غير معجب بتقدير الشرط أما انه غير معجب فلا نه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلا نك جعلت عدم اعجاب قيامه مرتبا على قيامه فصار ثبوت الموضوع وهو القيام قيما فيه فليس كقولك ما أعجبني قيام زيد حتى لا يكون بالوضع تفيد وقوع القيام بل هو كقولك ما أعجبني القيام الذي وقع من زيد فالجواب حينئذ سالبة تستدعي حصول موضوعها في تحقق صدقها بالفعل وكذلك ان قام زيد لم يعجبني قيامه ولو تدل على امتناع الجواب وامتناع ما أعجبني قيام زيد مرتب على امتناع القيام الذي هو شرط لو فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي اعجاب قيامه ونفي اعجاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق فصار نفي اعجاب القيام يستدعي القيام لانه شرطه ودلت لو على امتناع القيام وعلى أن امتناعه شرط لامتناع

للاستدلال واثنالث أن تكون وصلة للربط في الجملة الحالية والرابع أن تكون بمعنى ان للشرط في المستقبل وقد تكون فاني للدلالة على استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام أو قول عمر على ما قيل نعم العبد صهيب اولم يخف الله لم يصبه فالخوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعاق عدم العصيان على الابد اشارة الى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهيب أصلا وقد تكون للتمني ومصدرية أخذ انما يأتي ومثل لها بقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين

فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخلوها على المضارع في نحو) واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) أي لو قمتم في جهنم وهلك

التعليق انما حصل بين شيتين منفيتين من شأنهما أن يقعوا ويتحددا لا بين ثابتين دائمين وهذا ولو كان خفي للزوم عموما تقدم هو المناسب لقولهم فاذا كانت لامضي وعدم الثبوت فلا يعدل في جملة ما عن كونها ما فعليتين ماضويتين الا لئلا تكن ثم قولهم لا يعدل عن كونها ماضويتين انما ذلك على سبيل الكثرة والافهسي واقعة للاستقبال موقع ان كما في قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالاصين لان الطلب استقبالي وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط غير أنه يمكن أن يقال هذه الاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في إن والـكلام في الشرطية ولكن وردت فيما ظهر في الاستقبال الشرطي كقوله * ولونلتقي أصدائنا بعد موتنا * الى أن قال لظل صدى صوتي وان كنت رمة * اصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فاذا تحقق أن أصل جملة ما مضى (فدخلوها) أي فالـدول عن المضى الى دخولها (على المضارع في نحو) قوله تعالى (لو يطيعكم في كثير من الامر) أي في كثير من الوقائع (لعنتم) أي

ما أعجبني قيامه وما أعجبني قيامه دال على وقوع القيام وعدم اعجابه فامتناعه يصدق بان لا يقع قيام بالكلية فيمتنع حينئذ ان يقال لم يعجبني القيام لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام وبان يقع قيام معجب لئلا يمتنع عند الشرط وهو لو قام على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام فتعين أن يكون المراد بمادل عليه الجواب من امتناع ما أعجبني قيامه هو امتناع القيام الذي دل عليه مفهوم قولك ما أعجبني قيامه لأنه وقع قيام معجب اذ لا يمكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام وحينئذ ينحل الكلام الى قولنا امتنع وقوع القيام وكونه غير معجب وذلك صادق بان لا يقع قيام بالكلية اذ انقرر ذلك فالنفاد عبارة عن استيفاء العبد بعد الشروع فيه وكلمات الله سبحانه وهي علمه وحكمته لم يحصل الشروع في عداها واستمداد العباد لذلك وحينئذ فعدم النفاد المستلزم للعدم يقع وذلك صادق بان تكون كلمات الله سبحانه وتعالى ما شرع في عداها فامتنع عند امتناع كون ما في الارض من شجرة أقلاما أن يقال ما نفدت لأنها انفتحت بل لأنها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهوا لذلك قصدا وحاصله أن جواب لو مجموع أمرين اثبات وهو العدم وهو أنها لم تنفذ وامتناع الاول يقتضي امتناع مجموع القضية ولولم يكن لفظ النفاد يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بان نقول المعنى لو كان الامر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاد لكنه لم يقع ذلك لانهم ما استمدوا البهار لعدم وجودها وهذا جواب لا غبار عليه ولا مزيد على حسنه واذا ثبت ذلك فانقلبه الى كل موضع كان فيه جواب الشرط معه قيد مثل لو أساء الى زيد لما قابلته أو لما أكرمتها كراما كثيرا وغير ذلك فانه ينحل به كثير من الاشكالات * ومنها قوله تعالى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الوحي وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا يؤمنوا إلا أن يشاء الله فلو امتنع الجواب كان التقدير لكنهم آمنوا وان لم يشأ الله وهو محال وجوابه ما تقدم أي ما كانوا ليؤمنوا بهذه الأمور إلا أن يشأ الله فامتناع انهم لا يؤمنون بهذه الأمور إلا أن يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الأمور والأمر كذلك اذا المراد لامتنع ايمانهم بهذا التقدير * ومنها قوله سبحانه وتعالى ان تدعوهم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم فان انتفاء الاجابة ليس بامتناع هذه الآية الكريمة لا ترد لان الظاهر ان لو فيها بمعنى ان لان التقدير ولو سمعوا الدعاء المذكور والدعاء المذكور مستقبل لأنه دخلت عليه ان الاستقبالية ولو سلمنا انها امتناعية فامتناع ما استجابوا يكون اما بالاستجابة أو تقدم الدعاء والمقصود الثاني * ومنها قوله تعالى

فدخلوها على المضارع في نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم (قوله فاني أباهي بكم الامم) هذا ليس من تنه ما قبله بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا افاني الخ فمراد الشارح تعداد الأمثلة والحديث الأول وهو اطلبوا العلم ولو بالاصين قال ابن حبان لا أصل له كما في الفهارز (قوله فدخلوها على المضارع الخ) هذا مفرع على قوله فيلزم المضى في جملة ما أي وحيث كان ذلك لازما فدخلوها على المضارع الخ (قوله في جهد) هو بفتح الجيم المشقة والطاقة والمراد هنا الأول وأما بالضم فهو بمعنى الطاقة ليس الا وقوله وهلاك الواو بمعنى أو اذ لا يجوز ارادة معنيين من لفظ واحد

(لقصداستمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

لوقعتهم في بلاء وجهد وهلاك (لقصداستمرار الفعل) أي استعمالها في ذلك مع المضارع لنكتة اقتضاها المقام وهي افادة أن الفعل الذي دخلت عليه استمر (فيما مضى وقتا فوقتا) أي وقتا بعد وقت وانما قلنا ان النكتة ما ذكر لان نفي استمراره على طاعتهم التي هي المراد بالفعل هو الذي كان سببا لنفي عنهم بمعنى انه لو استمر صلى الله عليه وسلم على طاعتهم أي موافقتهم في كل ما يعرض لهم ترجيحه بحسب رأيهم لهلكوا لذلك ولما انتفت الموافقة في كل شيء التي هي استمرار الطاعة انتفى هلاكهم وانما قلنا ان نفي الاستمرار على الطاعة موجب لنفي الهلاك دون استمرار نفي الطاعة بحيث لا يوافقهم في شيء أصلا ولو كان هو المتبادر في إيجاب نفي الهلاك لان موافقتهم في بعض الأمور التي لا تضر لا توجب هلاكهم بل فيها جاب خواطرهم فنفي استمرار الطاعة كاف ولو كانت معه بعض الموافقة وانما يوجب الهلاك ويوجب اختلال حكمة الرياسة وانتقاض نظام السيادة الاستمرار على الطاعة أبدا بخلاف الموافقة في بعض الأحيان لان من شأن الملك موافقة الرعية في بعض الأمور لجلب قلوبهم مع أن لفظ المضارع يدل على استمرار الفعل فتدخل عليه لودالة على نفي ذلك الاستمرار وأما الوجه الآخر وهو أن المستمر نفس النفي المفاد بلو بمعنى ان استمرار نفي

ولو نزلناه على بعض الاعجميين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين فان امتناع الجواب يستلزم انهم مؤمنون وجوابه ما سبق ايمانهم بكتاب ينزل على بعض الاعجميين صادق بعدم انزاله * ومنها قوله تعالى ولو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا فان امتناع الجواب بان يكونوا زادوهم غير الخبال وجوابه بان امتناع كونهم ما زادوهم بالخروج الا الخبال صادق بعدم الخروج ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر وهو أنه يصدق الامتناع أن لا يزيدوهم شيئا لا خبالا ولا غيره والأمر كذلك لان ما زادوكم الا خبالا يقتضي اثبات زيادة الخبال بتقدير الخروج وهو ممتنع عند عدم الخروج * ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم وجوابه ما سبق لان امتناع صدق عدم القبول يحصل بان لا يكون لهم ذلك ونظيرها قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو اوفتدي به ويحتمل أن تكون لوفيهما بمعنى إن وهو واضح في الثانية لاجل فلن يقبل * ومنها قوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ان لم تكن فيه لو بمعنى ان فالتقدير لو كانوا آباءهم لم تجدهم يوادونهم موادة الاولاد الموالدين فامتناع ذلك بان لا يكونوا آباءهم غير أن المعنى في الآية على أنها بمعنى ان لقرينة قوله لا تجدولان الذين يحادون منهم من هو أب للؤمنين كالحطاب وعبد الله بن أبي ابن سلول والوليد * ومنها قوله سبحانه وتعالى وان تدع مثقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى الا أن الظاهر ان لو هنا بمعنى ان لانه في حيز وان تدع وهو مستقبل بان ولو جعلته امتناعية كان التقدير ولو كان ذا قربى ودعت لم يحمل ذو القربى حملا ينشأ عن قدرته اذ ذاك عن الحمل عن غيره ونظير الآية الكريمة قوله سبحانه في قسمان بالله ان ارتبتم لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى واذ اقمتم فاعدوا ولو كان ذا قربى * ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو انا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم وجوابه ما سبق فان المعنى لما امتثل الأمر الا قليل وامتناع ذلك يصدق بان لا أمرؤا يصدق ذلك بان المخاطبين لم يقتل أحدا منهم نفسه فيصدق الامتناع لما دل عليه الاستثناء من قتل الا قليل نفسه اذا كتب عليه القتل * ومنها قوله تعالى ولو كانوا فيكم ما قاتلوا الا قليلا وجوابها كما قبلها * ومنها قوله عز وجل ان الذين حققت عليهم كلمة ربك

(قوله لقصداستمرار الفعل) أي للاشارة الى قصداستمرار الفعل والمراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث والمراد باستمراره الاستمرار التجديدي وحاصله ان دخول لو على المضارع في الآية على خلاف الاصل لنكتة اقتضاها المقام وهي الاشارة الى أن الفعل الذي دخلت عليه يقصداستمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مرة بعد أخرى ولو نفت ذلك الاستمرار واستمرار الفعل على وجه التجديدا لما يحصل بالمضارع لا بالماضي الذي شأنه ان تدخل عليه لوقا العدول عن الماضي للمضارع لهذه النكتة التي اقتضاها المقام (قوله فيما مضى وقتا فوقتا) أشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وأن المضارع الواقع موقع الماضي أفاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في أن الاستفادة منه تجديدي لا يثبت في فترى

(قوله والفعل) أى الذى قصد استمراره فى الآية هو الاطاعة وعليه فى كلام الصنف حذف، مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام الصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج

(٧٩)

لتقدير المضاف المتقدم

وحاصل ما ذكره الشارح

أن الكلام مشتمل على نفى

وهو لو وقيد وهو الاستمرار

المفاد بالمضارع فيجوز

أن يعتبر نفى القيد وأن

يعتبر تقييد النفى فالنص

على الاول انتهى عنكم

بسبب امتناع الاستمرار

على الاطاعة فى الكثير

وعلى الثانى انتهى عنكم

بسبب الامتناع المستمر

على اطاعتكم فى الكثير

(قوله بسبب امتناع

استمراره الخ) هذا يفيد

ثبوت أصل اطاعته عليه

الصلاة والسلام لهم فى

بعض الامور وهو كذلك

فموافقته لهم فى بعض

الامور التى لا تضر لا توجب

الهلاك بل فيها تطيب

لخواطرهم ولذا أمر عليه

السلام بمشاورتهم والا فهو

غنى عنها والذى يوجب

وقوعهم فى المشقة والهلاك

انما هو استمراره عليه

الصلاة والسلام على

اطاعتهم فيما يستصوبون

حتى كأنه مستتبع فيما

بينهم ويستعملونه فيما

يعن لهم وفى ذلك من

اختلال الرسالة والرياسة

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار

طاعتهم أوجب نفى هلاكهم ولو كان أخص من الاول ومقتضى الأعم مقتضى الأخص فهو مرجوح من وجهين أحدهما أن المعنى السابق كاف مع موافقته مقتضى الرياسة لان المساعدة فى بعض الاحيان لجلب القلوب كما أشرنا اليه أقرب لصالح الرعية من نفى الطاعة أصلا والثانى انه محوج لاعتبار أن التركيب ولو كان أصله الدلالة على نفى القيد يراعى فيه المنفى المقيّد بمعنى أن أصل الفعل الدلالة على الفعل المستمر فاذا أدخلت عليه أوله دل على النفى تسلط النفى على قيد الاستمرار فيراعى فى هذا المعنى معنى آخر وهو أن هذا النفى مقيّد بالاستمرار بمعنى أن نفى الطاعة مقيّد باستمراره وهذا المعنى وهو اعتبار النفى مقيدا بقيد فى تركيب كان الأصل فيه نفى ذلك القيد وورد فى كلام العرب ومنه قوله تعالى وما هم

لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وظاهر أنها بمعنى أن لان التقدير لو جاءتهم كل آية لم يؤمنوا وكونهم لم يؤمنوا لم يمنع وجوبه كالذى قبله لأن امتناع لا يؤمنون بكل آية يصدق بأن لا تأتى جميع الآيات الا أن الظاهر أن التقدير الجواب لا يؤمنون كما نطوق به قبله وحينئذ فالظاهر أنها بمعنى أن وقريب مما نحن فيه قوله تعالى أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون وقوله عز وجل أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا وأما نحو ولو حرصت ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو كنا صادقين ولو كره المجرمون ولو كره الكافرون ولو كره المشركون وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فقد صرحوا أن لو فى ذلك كاه بمعنى أن * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى معناه أن انتفاء الحل الواقع لكونها غير ربيبتهم يمنع لما يفهمه من أن حلها يحصل بغير ذلك * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذنك فخذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح المعنى لكنت فاعلا فلا صورته ما فيه جناح ولا جناح * ومنها حديث أبى برزة الاسلمى لو أن أهل عمان أتيت ماسبوك ولا ضربوك والواقع أنهم ماسبوه ولا ضربوه ويقع نظير هذا فى الكلام كثيرا نقول لو أتيت فلانا لما أساء الى * ويجوز الجواب بأن يكون دفعا لما عليه يتوهم وأن هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستهوائهم فى الإنسانية * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم فى الحج لوقات نعم لوجبت ولما استطعتم وعدم الاستطاعة ثابت ويمكن الجواب بأنه جعلت استطاعتهم المتوهمه كأنها واقعة أو بأن التقدير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه وذلك ينتفى بعدم الوجوب كما سبق فى النقاد * ومنها قول أبى بكر رضى الله عنه لو طلعت ما وجدتنا غافلين وجوابه بما سبق أن المراد لو طلعت ما وجدتنا غير غافلين وامتناع ذلك بانها لم تطلع لم تجدهم بالسكينة * ومنها قول عمر رضى الله عنه على ما نقله عنه ابن مالك وغيره نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص عنه ووجه السؤال أن صهيبا لم يعص الله تعالى فيلزم أن لا يكون جوابا لومتنا وجوابه بما تقدم فى ولو أن ما فى الارض من شجرة

ما لا يخفى وأورد على الوجه الاول أنه اذا كان المنفى استمرارا لاطاعة فى كثير من الأمر كان أصل الاطاعة فى الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافة لانه انما أطاعهم فى القليل وأجيب بأن المفهوم معطل بالنظر للقيد أو يقال يكفي كون ما أطاعهم فيه كثيرا فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى مقابله * واعلم أن هذا الايراد انما يتوجه على الوجه الاول فى كلام الشارح لا على الوجه الثانى لان محصله أن العلة فى انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم فى الكثير فيكون أصل الفعل وهو الاطاعة فى الكثير منفيا

(قوله ويجوز أن يكون الفعل) أي الذي قد قصد استمراره امتناع الاطاعة أي أن لوحظت لو قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جزء منه والاستمرار به لاحظ بمعد النفي فهو حينئذ من تقييد النفي بخلافه على الوجه الاول فان الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي فهو من نفي القيد وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره في جانبه بالجواز إشارة لرجحان الوجه الاول ولذلك قال في المطول انه الظاهر ووجه ذلك بأمريين * الاول أن القياس اعتبار الامتناع واردا على الاستمرار حسب ورود كلمة الوفاء المفيدة للامتناع على صيغة المضارع المفيدة للاستمرار لان استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها وأما اعتبار الاستمرار واردا على النفي فهو خلاف القياس فلا يصار اليه الا عند (٨٥) تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم بك أحدا أولم يكن فيه

مزية كما في قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث حمل على استمرار نفي الحزن عنهم اذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة * الثاني أن العلة في نفي عنهم نفي الاستمرار على اطاعتهم لا استمرار نفي الاطاعة الذي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لان استمرار نفي الاطاعة يقتضي أن أصل الفعل وهو الاطاعة منفي بخلاف نفي الاستمرار على الاطاعة فانه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الاطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة استجلابهم واستمالة قلوبهم اه سم (قوله لانه كما أن الخ) علة لقوله ويجوز الخ ودفع بهذا ما يقال معنى قولهم ان المضارع يفيد الاستمرار أي استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه لانه يلزم عليه أن المضارع انما أفاد

و يجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيده الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيده النفي ودوامه

بمؤمنين فالجملة الاسمية لتأكيده الاثبات وكان أصل النفي حيث ورد على نسبتها أن يدل على نفي التأكيده لكن اعتبر أن النفي فيها مقيد بالتأكيده بتقدير وروده مؤكدا على أصل الاثبات لاعلى الاثبات المؤكدة وذلك ليسكون ردا لقولهم آمنا على أبلغ وجه والحاصل أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت والنفي يجوز أن يفيد مع أداة النفي نفي استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد استمرار النفي والذي دخلت عليه لوم منفي في المعنى فيجوز أن يفيد استمرار النفي بتقدير وروده على أصل الفعل معتبرا في

أفلام من أن مفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة وبأن المنفي يكون معصية لا تنشأ عن خوف المعنى لو لم يخف الله لما عصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من اثبات للمعصية الناشئة عن عدم الخوف كما سبق * ومنها قول على كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما زددت يقينا وجوابه ما سبق أي لرأيت ما لم أره ولم أزدد يقينا وامتناع ذلك لعدم رؤية ما خلف الغطاء * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا فيلزم أن يكونوا خرجوا لانهم ما دخلوا وجوابه بما سبق لانه امتنع بمجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منفيًا وما بعدها وقع الجواب فيها مثبتا * ومنها قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم أتولوا وأهم معرضون واردة على العبارات أما على عبارة سيئويه فلانها تقتضي انه لو حصل الاسماع لحصل التولي فيلزم أن لا يكون التولي حالا الآن والغرض أنه حاصل وأما على العبارة المشهورة فلانها تقتضي امتناع التولي وهو حاصل لان صدرها يقتضي أنه لم يعلم فيهم خيرا وأخرها يقتضي عدم التولي المستلزم لانه علم فيهم خيرا ولا يصير التقدير لو علم فيهم خيرا لتولوا وليس المراد فان علم الخير فيهم مناسب لا قباهم لا لتوليهم ولا يصلح الجواب السابق بأنهم إذ تولوا بتقدير السماع فدونه أولى لان المراد الاسماع النافع بدليل انه منفي لقوله تعالى لأسمعهم والاسماع النافع لا يقع معه التولي واختلاف في الجواب عنها فقال الامام فخر الدين وهو ظاهر عبارة الزمخشري المنفي لو علم فيهم خيرا لأسمعهم الحجج اسماع تفهيم وتعليم ولو أسمعهم بعد أن علم أن لا خير فيهم لم ينتفعوا وقيل لأسمعهم اسماعا يحصل به الهدى ولو أسمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى اسماعا مجرد التولوا وهي قرينة من الاولى وفيهما

استمرار معنى لو وهذا خلاف القاعدة وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار النفي كما أن المثبت لا يفيد استمرار الثبوت وذلك اذ لوحظ النفي قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) هذا نظير للفعلين المثبت والنفي وهذا بالنسبة للوجه الثاني لان المعبر فيه تأكيده النفي وكذا هنا المعتبر تأكيده الثبوت (قوله والمنفية تفيد تأكيده النفي) أي استمرار الانتفاء ومن هذا يتخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفي الظلم فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغاه فبالجملة مفيدة لتأكيده النفي والمبالغة فيه لالنفي التأكيده والمبالغة والا لاقتضت أن النفي انما هو للمبالغة في الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل

لأننى التأ كيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم آمنا

ذلك النفي تأ كيد بالاستمرار وهو الأرجح في هذا المقام لما تقدم والمراد بالنفي ههنا الامتناع * ثم شبه المضارع في أفادته الاستمرار فيما تقدم بمضارع آخر ولولم يكن مع لوفقال

نظر لان مطلق التولى قد حصل وهو خلاف ما دللت عليه لو من الامتناع وحاصله أن تكون لوجعات مجاز المجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع * قلت وأقرب ما فيه وأشار اليه الزمخشري أن يجعل التولى هو الارتداد بعد الاسلام وهو غير حاصل حال الاخبار فان الحاصل عند الاخبار هو الكفر الأصلي المعنى لو علم فيهم خيرا لسمعهم اسماء يفيد حصول الايمان ولو أسمعهم ذلك لما استمروا عليه فان قلت يلزم أن لا يكون فيهم خير قلت لا يلزم لان خيرا انكرة فهم بتقدير أن يكون فيهم خيرا ما يحمل على الاسلام لا يستمرون عليه لعدم الخير الكثير الذى يستمر أثره الى الموت وقد يقال ان الاسلام الذى لا يستمر الى الموت ليس بخير لان الله يحبطه والوجه تخريج هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبى الحسن الأشعري وغيره في أن من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التى ختم له بها أولا والأول مذهب الأشعري * ومنها قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا ان هذا الاسحر مبين وجوابه واضح لانهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذى لم ينزل ذلك انما قالوه عن القرآن * ومنها قوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لمستم يلزم أن يكون الامساك متمنعا وجوابه بما سبق أى لا مسمكتكم مع انكم ما لكون ما لا يتطرق اليه النفاذ فالامساك مع هذه الحالة ليس واقعا فجواب كل فامتناعه صادق بالجزئى لان نقيض الاثبات الكلى سلب جزئى الا أن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا أوضح لان دلالاته على الأمرين بالوضع ودلالة الجواب المنفى على الكلى انما هو بالمنطوق فى بعضه وباللفظ فى بعض * ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وقوله تعالى فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم والصدق خير فعلاؤه أم لم يفعلوه وجوابه أن المعنى لو وقع منهم فعل هو خير وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل ونظيره قوله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم ونظيره قوله تعالى لمثوبة من عند الله خير (١) ان لم يكن الجواب محذوفا * ومنها قوله تعالى يكاد زيتها يضىء ولولم تمسه نار التقدير ولولم تمسه نار لكان يضىء ولا يصح الجواب بأنه اذا لمسه لا يكاد يضىء بل يضىء كقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان الواو فى ولولم تمسه يقتضى أنه كان يضىء مسته نار أم لم تمسه ولعله مجاز وكناية عن شدة الصفاء نعم ببقى السؤال عن كونه يكاد يضىء اذا لمسه النار وما يفهمه كاد من أنه لم يضىء مع مس النار له أما عند من قال ان اثباتها نفي فواضح وأما على القول الصحيح فلا أنه لا يقال كاد زيد يفعل اذا فعل ولا يصح الجواب بما أجيب به فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون من أنهم ذبحوا بعد أن لم يقاربوا لانهم كانوا بعيدين من ذلك لانه لا يخبر بأن من فعل الشئ قارب أن يفعله ثم فعله بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعل فانه مستغرب والذي يظهر فى الجواب أن المراد بمقاربة الزيت للاضاءة فى الحالين والاضاءة من الزيت غير واقعة فى شئ من الحالين انما الواقع مقاربتها لان النار هى المضيئة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف أربعين خيرا من أن يمر بين يديه فان ذلك خير علم أم لم يعلم وجوابه اما بأن المراد لم يعلم أن الأمر كذلك واما لانه اذا لم يعلم لاثم عليه فليس وقوعه حينئذ خيرا له * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فيلزم أن يمتنع القليل من ضحكهم وجوابه أن ضحكهم بقيد القلة ممتنع لان ضحكهم كان كثيرا * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى كراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع لقبلت فانه يلزم أنه لم يجب ولم يقبل هدية لكنه صلى الله

نفى التأ كيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا على النفي وأما اذا اعتبر سبق النفي كانت مفيدة لتأ كيد النفي والحاصل أنه اذا اعتبر القيد سابقا على النفي أفادت نفي القيد غالبا وتارة تفيد نفي القيد وتارة تفيد نفيها معا عند الشارح خلافا للشيخ عبد القاهر حيث أوجب نفي القيد وأما اذا اعتبر تقدم النفي فأنما تفيد تأ كيد النفي أو يقال ان هذا أى أداة تأ كيد النفي استعمال آخر للنفي كما قاله سم (قوله ردا لقولهم آمنا) بيان ذلك أن قولهم آمنا يفيد حدوث الايمان منهم وصدوره فى الماضى ولو مرة لان الماضى يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى سبحانه عليهم بقوله ما هم بمؤمنين مؤ كيد النفي بالباء الزائدة فى الخبر فالنفي ملحوظ أولا قبل التأ كيد فهى مفيدة لتأ كيد النفي والمعنى حينئذ ايمانهم منفى نفيا مؤ كيدا وعلى هذا فقوله وما هم بمؤمنين سالبة كلية منافضة للوجبة الجزئية حكما التى هى قولهم آمنا وليس التأ كيد ملحوظا أولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفى التأ كيد والالم يكن

كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم بعد قوله انما نحن (٨٢) مستهزون وفي قوله تعالى فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون

(قوله على أبلغ وجه وآكده)
متعلق بقوله ردا (قوله
وآكده) مرادف لما قبله
وهو بالمدلابهم زتين لقول
الخلاصة

ومد ابدال ثاني الهمزين من
كلمة أن يسكن كآثروا تهم
(قوله الله يستهزي بهم)
الاستهزاء هو السخرية
والاستخفاف والمراد به
انزال الحقارة والهوان
بهم فهو من باب اطلاق
الشيء على غايته لملاقة
السببية لان غرض
المستهزي من استهزائه
ادخال الهوان على المستهزأ
به فيستهزي به يحاز مرسل
ويصح أن يكون استعارة
تبعية بأن شبه الهوان
بالاستهزاء واستعير اسم
المشبه به للمشبه واشتق منه
يستهزي بمعنى ينزل الهوان
بهم ويحتمل أن يكون
من باب المشاكلة بأن سمي
جزاء الاستهزاء باسمه
لوقوعه في صحبته كما سمي
جزاء السيئة سيئة لوقوعه
في صحبتها وحينئذ فهو محاز
مرسل علاقته المجاورة
أو المصاحبة (قوله حيث
لم يقل الخ) أشار بذلك الى
أن التنظير من حيث مطلق
العدول الى المضارع وان
كان العدول هنا عن اسم
الفاعل الى المضارع وفيما
سبق العدول عن الماضي الى

على أبلغ وجه وآكده (كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم) حيث لم يقل الله يستهزي بهم قصدا الى
استمرار الاستهزاء

(كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم) فالتعبير بالمضارع في هذه الآية حيث قال يستهزي ولم يقل
مستهزي لقصد استمرار الاستهزاء منه تعالى بالمنافقين وتجده وقتنا فوقتنا كما هو عادته تعالى مع أهل
اللغة في انزال الذل بهم والخسارة والخذلان عليهم فلما راد بالاستهزاء الذي هو السخرية لازمه الذي هو
انزال الهوان والحقارة بهم لان غرض المستهزي هو ادخال الهوان على المستهزأ به فيكون من الحجاز
المرسل من باب اطلاق اسم السبب على المسبب واستمرار التجدد في اثار اللعنة والطرده هو الواقع في

عليه وسلم دعي وأجاب وأهدى اليه وقبل وليس المراد بالذراع حقيقة بل هو للتمثيل وهذا السؤال انما
يحتاج الى جوابه لو كان صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعدما أهدى اليه ودعي ومن أين لنا ذلك * ومنها
قوله صلى الله عليه وسلم لو كان الايمان معلقا عندنا لثريا لناله رجال من هؤلاء أي من فارس وقد وقع
ذلك وجوابه أن المعنى لنالوه من عندنا لثريا وقد امتنع ذلك لان من ناله منهم لم ينله بهذا القيد ولا يصح
الجواب بأن النكرة في سياق الشرط للعموم فيكون من سلب العموم لان هذه نكرة في سياق الجواب
لا الشرط ولان تحقيق العموم في النكرة في الشرط وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية فيه
بحسب يطول ذكره * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا يتغنى لهما ثالثا يلزم
أن الانسان لم يتغنى واديان ثانيا من المال وجوابه أن الممتنع ابتغاء واد بعد تحصيل اثنين والاثر كذلك فان
هذا لم يقع فلا يصدق أنه يتغنى الثالث حتى يحصل الواديان * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل
أحد ذهب السرى أن لا يمر على ثلاث ليال وعندي منه شيء الا شيء أرصده لدين والواقع أنه صلى الله عليه
وسلم كان يسره أن لا يمر عليه ثلاث ليال وعنده ذهب وجوابه أن معنى أن لا يكون عندي منه أن يفرغ
فمعناه لو كان لي لسرى أن أصرفه وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف * ومنها قوله صلى الله
عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم فيلزم أن يمتنع ذلك والواقع أن ناسا
ادعوا ذلك وجوابه أن المعنى لفسدت أحوال الناس وضاعت غالب دماهم وأموالهم المدلول عليه بقوله
صلى الله عليه وسلم لادعى ناس ولا يصح الجواب بأن النكرة في سياق الشرط للعموم لما سبق قلت قال
الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ان لو تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني بعكس ما ذكره النحاة قال وهذا
أولى لان الأول سبب للثاني وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر وانتفاء
المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح أن يقال امتنع الأول لامتناع الثاني ألا ترى الى قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا كيف سيق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد لأن امتناع الفساد لامتناع
التعدد لانه خلاف المفهوم ولان نفي الآلهة غير الله لا يلزم منه نفي فساد هذا العالم ورد عليه الخطيبي بأننا
لا نسلم أن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب اذا لم يكن للمسبب سبب سواه ومانحن فيه كذلك لان
لوفي كلام العرب انما تستعمل في الشرط الذي لم يبق للمسبب سواه فاذا حصل حصل واذا انتفى انتفى
وذلك علم بالاستقراء والنقل فانتفاء السبب بعد لو يدل على انتفاء المسبب وأيضا لان سلم أن انتفاء المسبب
يدل على انتفاء السبب وانما يلزم ذلك أن لو كان النقص قادحا وليس كذلك مطلقا قلت * الكلامان
ضعيفان أما كلام ابن الحاجب فله مخالف لاجماع الناس تصريحاً وتلويحاً والجواب عما ذكره أن
الشروط اللغوية وان كانت أسبابا والسبب يقتضي المسبب لذاته فيلزم من عدم السبب عدم
المسبب غير أن ذلك قد يتخلف لفوات شرط أو وجود مانع وعدم سبب آخر شرط في انتفاء المسبب
لانتفاء سببه لكن السبب الآخر موجود كما سيأتي ويرد عليه أنه لو دلت على امتناع الأول لامتناع

المضارع وانما كان الأصل العدول عنه هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام اياه لمشاكلة ما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزون وتجده

ودخولها عليه في نحو قوله
تعالى ولوترى اذ المجرمون
ناكسور وسهم عند ربهم
وقوله تعالى ولوترى اذ
الظالمون موقوفون عند ربهم

(قوله وتجده وقتنا فوقنا)
هذا تفسير لما قبله وهو محط
القصد والا فلا استمرار
مفاد بالاسمية المعدول عنها
أيضا بمعونة المقام لكن
فرق بين الاستمرارين لان
الاستمرار في الاسمية في
الثبوت والاستمرار في
وضع المضارع موضع
الماضي في التجديد وقتنا
فوقنا والثاني أبلغ (قوله
ولوترى اذ وقفوا على النار
الخ) نزل ترى منزلة اللازم
مبالغة في أمرهم الفطيع
بحيث اذا انصف الراى
بالرؤية مطلقا حين وقوفهم
على النار رأى أمرا فظيما
كذا قاله يس وفي عبيد
الحكيم أن المفعول محذوف
أى ولوترى الكفار في وقت
وقوفهم ولا يجوز أن يكون
اذ مفعولا لانه اخراج لاذ
والرؤية عن الاستعمال
الشائع أعنى الظرفية
والادراك البصرى من غير
ضرورة اه كلامه (قوله
أو لكل من تنأت منه الرؤية)
أى بناء على أن الخطاب
موجه لغير معين ففي
التخصيص تسلية الرسول
عليه السلام وفي التعميم
تفويض لهم لظهور بشاعة
حالهم لكل أحد

وتجده وقتنا فوقنا (و) دخولها على المضارع (في نحو ولوترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام
أو لكل من تنأت منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها

الدنيا لا ابتداء والامتحان والاستدراج فناسب التعبير بمفيدة وهو الفعل (ودخولها) أى لو (على
المضارع في نحو) قوله تعالى (ولوترى) يا محمد صلى الله عليه وسلم أو يامن تمكن منه الرؤية بناء على
أن الخطاب حول لغير معين (اذ وقفوا) أى أطلعوا (على النار) وأروها ولتضمن وقفوا معنى
اطلعوا عدى بعل وقيل ان الوقف يستعمل بمعنى الاطلاع حقيقة فلا يحتاج للتضمن واطلاعهم
عليها أن يروها تحتهم وهم بمد السقوط فيها مبالسون من الانفكاك عنها ويحتمل أن يكون المراد
بالوقوف عليها دخولهم اياها وجواب لو محذوف أى ولوترى اذ وقفوا عليها فعر فوامقدار عذابها لرأيت

الثاني لا نقبل المسبب سببا وعكسه لان الثاني جواب الشرط قطعا وهو المسبب والشرط السبب فلو
امتنع الاول لامتنع الثاني لكان امتناع المسبب علة في امتناع السبب وهو باطل واللازم وان لم
من عدمه عدم الملزوم لكننا نقول عدمه علة في عدم الملزوم بل عدمه معرف أن الملزوم ليس
موجودا وقوله لان الاول سبب للثاني ان عنى لفظا فمسلم وان عنى معنى فانما يتأتى على عبارة سببويه
أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره أما على عبارة غيره فعدم الاول سبب لعدم الثاني وقوله وانتفاء
السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن يخلفه سبب آخر ممنوع بل السبب بوضعه يقتضى ذلك الا
لما منع من وجود سبب آخر أو غيره وقوله وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم لكن لا يصح
أن نقول انتفاء السبب سبب لا انتفاء كل سبب بل هو كاشف عن عدم السبب ثم يقال له لان سلم ذلك بعين
ما سبق لان انتفاء السبب اذا كان سببا في انتفاء كل سبب لا يلزم من عدم السبب عدم كل سبب اذ
لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره وأما قوله ولان نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه
نفى الفساد فجوابه أن لنفى الفساد أسبابا أخر منها عدم ارادة الله فسادها وكما وقع التعليق على هذا
الشرط وقع على غيره في قوله تعالى ولواتبع الحق أهواءهم ففسدت السموات والارض ومن فيهن ثم
ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضى عدم المسبب انما يكون لو كان معنى قولهم حرف امتناع لامتناع
أن امتناع الثاني لامتناع الاول انما كان لكون الثاني مسببا عنه وليس في كلامهم ما يقتضى ذلك
بل هم يفسرون موضوعها لغة وجاز أن تكون العرب وضعها لتدل على أن الثاني امتنع وأن ذلك
نشأ إما بجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الاول من غير نظر الى المناسبة المعنوية قبل التعليق والحق
أن يقال موضوع لو امتناع الثاني لاجل امتناع الاول ويلزم من ذلك العلم بامتناع الاول لاجل العلم
بامتناع الثاني فامتناع الاول علة في امتناع الثاني والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الاول
فدلالة امتناع الثاني على امتناع الاول وضعية ودلالة العلم بامتناع الاول على العلم بامتناع الثاني عقلية
ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقع الالتباس ﷺ واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع في كلامه
في تكملة شرح تسهيل والده على سبيل الاستطراد ما يقتضى موافقة ابن الجاجب حيث قال في
الكلام على استعمال لو بمعنى ان انه امتنع الاول لامتناع الثاني لكنه سبق قلم يدل عليه أنه قبيل
ذلك قرر المسئلة صريحا على ما ذكره الجمهور و بعد أن اتضح الكلام على معنى لوفلترجع لعبارة
المصنف فقوله لو للشرط في الماضى أى في الزمن الماضى وقوله مع القطع بانتفاء الشرط يعنى اذا
كان المطلوب من استعمال لو تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن عام أنه لا بد أن يكون ماضيا معنى
لان القطع غالبا لا يكون الا في الماضى وينبغى أن يقول أو الظن وما المانع من اخبار الانسان بانتفاء
ما غاب على ظنه انتفاؤه وقوله بانتفاء الشرط لم يتعرض لانتفاء المشروط فظاهره أنه وافق ابن مالك

(قوله حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله أو أطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الأول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين
أونياً بحرف عن حرف بخلاف الأول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي بعض النسخ وأطلعوا بالواو والأولى أولى
من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح (قوله هي تحتهم) الجملة
حال من ضمير عليها أي حال كونها تحتهم بحيث أنهم كالأيلين للسقوط فيها كذا قرر شيخنا العدوي ويؤيده ما في ابن يعقوب أن المراد
بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد بطلعوا عليها أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله أو أدخلوها) يعني أن وقوفهم
على النار إما أن يفسر بآرائها أو بالاطلاع عليها كما تقدم أو يفسر بالادخال فيها (قوله فعرّفوا مقدار عذابها) راجع للتفسير
الثلاثة وهي الآراء والاطلاع والادخال وكان الأحسن أن يقول أو عرفوا الخ للإشارة الى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار
ويوضح لك ذلك قول الزجاج أن قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثاً وجه الأول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها
فهم وقوفون الى أن يدخلوها الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم أي أنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين
وقفوا من وقفت الدابة الثالث أنهم عرفوها

(٨٤) من وقفت على كلام فلان علمت معناه (قوله وجواب او محذوف

أنى الشارح بهذا دفعا لما
يقال ان لو للتمنى وهى
تدخل على المضارع
وحينئذ فلا يصح الاستشهاد
بهذه الآية على دخول
لو الشرطية على المضارع
وحاصل الجواب أنا لان سلم
أنها هنا للتمنى بل هى شرطية
وجوابها محذوف (قوله
أى لرأيت أمرا فظيعا) أى
شنيعا تفصر العبارة عن
تصويره قال الفنارى ولا
ينحى أن الاولى أن يقدر
الجزء مستقبلا مناسبا
للشرط أى لترى أمرا
فظيعا والنسكتة التنزيل

حتى يبينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم أو أدخلوها فعر فوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف
أى لرأيت أمرا فظيحا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أى المضارع أو الكلام

أمراء عظميا (لتزيله) أى دخولها على المضارع فى الآتية لتزيل ذلك المضارع (منزلة) الفعل
(الماضى) والماضى تناسبه لو كما تقدم وإنما نزل منزلة الماضى حتى دخلت عليه لواتى هى فى الاصل
لماضى (لصدوره) أى صدور الاختيار بذلك الفعل

على أنها تقتضي امتناع الشرط ولا تقتضي بوضعها انتفاء الجواب. لكنه قال في الإيضاح يلزم امتناع
المعلق لامتناع المعلق به وكأنه يريد أن دلالتها على امتناع فعل الشرط بالوضع وعلى امتناع المشروط
باللزام وظاهر هذا أن لو تدل على امتناع فعل الشرط فقط وأما امتناع المشروط لعدم الشرط فهو
عقلى وهذا هو عين القول بأنها حرف امتناع لامتناع على ما يظهر بالتأمل وعلى ما حررناه فيما سبق من
معنى هذه العبارة ويبقى الجمع بينهما وبين عبارته في التناخيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط
لا بالوضع لكن يلزم عليه أن يكون هذا الحدائس فيه بيان لمداول لو وضعاً بل إنما يكون فيه بيان
لما يلزم مدلولها الوضعى لأن معنى قولهم حرف امتناع لامتناع امتناع الثانى لامتناع الأول وامتناع
الثانى على عبارة المصنف عقلى وامتناع الأول هو المدلول وقوله فيلزم عدم الثبوت أى فى كل من الجملتين
لأن الثابت يمتنع أن يكون منفياً حالة الثبوت والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفياً كان

والاستحضار المذكوران (قوله أى المصارع) أى المعنى المصارع

والاستحضار المذكوران (قوله أى المضارع) أى المعنى المضارع
بمعنى المستقبل (قوله منزلة الماضى) أى والماضى تناسبه لو كما تقدم (قوله لصدوره الخ) يحتمل أن يكون عملة للتنزيل أى
وأنما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى حتى دخلت عليه لوالتي هى فى الأصل للماضى لصدوره أى صدور الاخبار عن ذلك المعنى
الاستقبالى بالفعل المضارع عمن لا خلف فى أخباره فكأنه وقع لـكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول
الشارح لكنه عدل الى المضارع الخ أنه عملة لمحدوف أى وإنما يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله منزلة الماضى بصيغة الماضى
ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عمن لا تخلف فى أخباره والمستقبل والماضى
عنده سواء فلا يحتاج الى التحويل لصيغة الماضى الا لو كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من التخلف فى أخباره لانه اذا كان
كذلك يحتاج الى التعبير بالماضى زيادة فى تأكيد تحقق الوقوع نفيًا لذلك الامكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قررته شيخنا العدوى
فان قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينافى دخول لوالدالة على الامتناع قلت لا منافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى
المخاطب والتحقيق باعتبار أصل الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو أصل الرؤية والذي فرض وقوعه وأدخل عليه لو هو الرؤية
بالنسبة للمخاطب فذكر لو يدل على أن الرؤية بمثابة من الفضاءة يمتنع معها رؤية المخاطب كذا أجاب عبد الحكيم

عمن لاخلاف في اخباره

(قوله ممن لاخلاف) أى

لا تخلف في اخباره وهو الله

الذى يعلم غيب السموات

والارض (قوله فهذه

الحالة) أى رؤيتهم واقفين

على النار (قوله لكنها

جعلت بمنزلة الماضى

المتحقق) أى بجامع

التحقق فى كل لان تلك الحالة

الحاصلة فى يوم القيامة لما

أخبر بوقوعها المولى

صارت محققة (قوله لكن

عدل الخ) فى الكلام

حذف والأصل وكان

المناسب أن يعبر عن ذلك

المعنى بالماضى بحيث

نزل منزلة الماضى ليكون

هناك مناسبة بين الدال

والمدلول لكن عدل الخ

(قوله والمستقبل عنده

بمنزلة الماضى) أى فى مستوى

عنده التعبير بالماضى

والمستقبل فالتعبير بأيهما

كان التعبير بالآخر وقوله

والمستقبل الخ عطف لازم

على ما زوم وهذا محط العلة

والفائدة (قوله فهذا) أى

ما ذكر من رؤيتهم واقفين

على النار (قوله مستقبل فى

التحقق) أى لانه يوم القيامة

(١) لم يتم الخ كذا فى

الأصل وأصل وجه الكلام

فاذا قلت لو لم يتم دل على

نفي عدم القيام الخ فتأمل كتبه مصححه

(عمن لاخلاف في اخباره) فهذه الحالة انما هي في اقامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذا المختصان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لاخلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى في تحقق الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقق

(عمن لاخلاف في اخباره) فكأنه وقع بهذه الحالة ولو كانت استقبالية لكونها في يوم القيامة لكن هي في تأويل الوقوع لكون الخبر بها لاخلاف في اخباره فكأنه يقال هذه الحالة مضت ومارأيتها ولورأيتها رأيت أمراً فظيماً ثم ان هذا الكلام يحتمل ما ذكر وهو أن لو أدخلت على المضارع معنى واقظاً لانه بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه لصدوره ممن لاخلاف في اخباره لتحقق مناسبتها له بذلك التنزيل وهذا القدر كاف في وجه موالاتها المضارع ويحتمل أن يكون المعنى أن دخولها على المضارع مع أن مقتضى تنزيله بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه حتى دخلت عليه لواناسبة للماضى تحوله لصيغة الماضى صححه كون ذلك المضارع صدر ممن لاخلاف في اخباره والمستقبل والماضى عنده سواء فلا يحتاج الى ذلك التحويل الا لو كان صادراً ممن يمكن منه الخلاف في اخباره فيعبر بالماضى زيادة في تأكيده لتحقق الوقوع نفياً لذلك الامكان وأما حيث صدر ممن لاخلاف في اخباره فلا يحتاج الى زيادة التأكيده بترويح بصيغة

أم اثباتاً فان لو تقلب الاثبات نفياً وبالعكس فاذا قلت (١) لم يتم دل على ثبوت عدم القيام وذلك بثبوت القيام هذا مضمون كلامهم وقوله يلزم عدم الثبوت يعنى بالنسبة الى الزمن الماضى اذ لا يمتنع أن تقول لو قام زيد أمس لقام عمرو وان كانا قائمين الآن ومراده أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه الالئكة كما سيأتى ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يمتنع أن تكون واحدة من جملتها اسمية بل يجب أن تكون فعلية فاذا وقع اسم بعد لو كان على اضمار فعل يفسره ما بعده كقوله لو ذات سوار لطمعتنى وقوله

أخلى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

وهل ذلك كثيراً ونادر اختلف فيه فقيل يجوز كثيراً وجعل منه قل أو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى وقيل قليلاً والآية محمولة على تقدير كان الأصل لو كنتم فعلى كل تقدير لا يليها الافعل وهذا الذى قلناه هو اذا كان خبر الاسم فعلاً فان جاء بعدها جملة من اسمين جوزها الكوفيين واختاره ابن مالك وجعلوا منه * لو بغير الماء حلقى شرق * ومنعه غيرهم * وأعلم أنه يستثنى من ذلك أن لوتليها أن كقوله تعالى ولو أنهم صبروا فان مذهب سيديويه أن التقدير ولو صبرهم على أنه مبتدأ فقد وليها الاسم ومذهب المبرد أن الجملة فى محل رفع بفعل مضمر يفسره ما بعده وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة وذلك شائع سواء كان خبراً أن فعلاً أم اسماً فالاسم كقوله سبحانه وتعالى ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام وقوله تعالى وان يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب * قوله والماضى فى جملتها لاخلاف أن جملتى لو ماضيان معنى ومن قال انه يجوز أن يكونا مستقبلين معنى فانه يجعلها بمعنى ان فليست امتناعية وأما الماضى فى اللفظ فهو الغالب ليطابق اللفظ المعنى وقديماً فى مضارع ايراده الماضى كقول كعب

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به * أرى وأسمع مالم يسمع الفيل

وجعل المصنف ذلك إرادة أن ذلك الأمر استمر وقوعه فيما مضى وقتاً بعد وقت هذه عبارته أى استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتاً بعد وقت ولذلك قال بعضهم معنى قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الأمر أن عدم طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم مستمر فى الأزمنة الماضية فان الفعل المضارع يدل على ذلك كما فى قوله تعالى الله يستهزى بهم وقوله تعالى وويل لهم عما يكسبون قال الخطيبى والفعل وان دل على التجدد وقتاً بعد وقت أيضاً لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضى فانه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل فان زمنه لا ينتهى (قلت) الفعل الماضى يدل

ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكونك ما رأيت ولورأيت رأيت أمرا عظيما (كما)
عدل عن الماضي الى المضارع (فير بما يود الذين كفروا) لتزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف
في اخباره وإنما كان الأصل هنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح أن الفعل
الواقع بعد رب

الماضي وهذا ليس هو نفس الوجه الأول لان الوجه الأول حاصله أن لوللماضي فلا تدخل على المضارع الا
لنكتة كتزيله منزلة الماضي وهذا المعنى خلاف الثاني لكن الأول هو المناسب ويجرى
الاحتمالان في المشبه به وهو المشار اليه بقوله (كما فير بما يود الذين كفروا) أي عدل بلو عن الماضي الى
المضارع في لو ترى كما عدل عن الماضي بر بما الى المضارع في قوله تعالى ر بما يود الذين كفروا لتزيله ذلك
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلف في اخباره وحمل الكلام على الوجه الثاني هنا أيضا ظاهر
مما تقدم وإنما كان الأصل في هذا التركيب التعبير بالماضي لالتزام ابن السراج وأبي علي أن الفعل
الواقع بعد رب بما يجب أن يكون ماضيا لان مدلولها التقليل وهو انما يكون فيما عرف حده كذا قيل
وفيه بحث لا مكان العلم بالمستقبل كما في الآية نعم ان كان الاستعمال على التقليل يفيد المعنى
حينئذ تكون التقليل في المستقبل لتزيله منزلة الماضي كما في الآية فمعناها فيها حينئذ أن الكفار
تدهشهم أحوال يوم القيامة فلا يفيقون الا قليلا فاذا أفاقوا آمنوا أن يكونوا مسلمين وقيل هي هنا استعارة

على التجدد بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن وأما انه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف المضارع
فانه يدل على التكرار والاستمرار فلا بل الدال على التكرار هو المضارع فقط كما سبق والماضي لا يدل
على تكرار منقطع ولا مستمر في بقى هنا سؤال وهو أن الفعل المضارع اذا كان مدلوله الاستمرار
والتكرار لزم أن تكون لو تدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع لا على امتناع أصل الفعل
والأمر بخلافه وقد تقدم عند قول المصنف وأما كونه اسما ما يمكن أن يجاب به وقد يجاب بأن
الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل أما المراد به الماضي فلا ولا يمتنع مع هذا أن يعبر
بالمضارع وان لم يفد حينئذ الاستمرار رعاية لما تدل عليه صورته من الاستمرار وينبغي أيضا أن يفيد
دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال (قوله في نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار) يعني انما أتى
هنا بالمضارع لتزيله منزلة الماضي لكونه ممن لا خلف في خبره مقصود المصنف وان كانت العبارة
قلقة أن المعنى لو رأيت في الماضي وانما أخبر عنه ماضيا وان كان مستقبلا لان من خبره لا يخلف يجعل
الخبر به كالذي وقع فذلك أتى برأيت ثم عبر بترى رعاية للأصل فالعلة المذكورة في كلام المصنف
لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع بل هي علة لجعل الرؤية المستقبلية ماضية (قلت) يجوز
أن لو في هذه الآية ونحوها بمعنى الشرط المستقبل ان ثبت أن استعمالها بمعنى ان وانما لم أقل بمعنى
ان لان ان للشكوك فيه والرؤية المستقبلية في هذه الآية محققة وانما لم أقل بمعنى اذا جريا على
عبارتهم في قولهم تستعمل لو بمعنى ان ولان اذا تدل على ظرفية لا تدل عليها ان ولولا ذلك لقلت بمعنى
اذا فان رؤيته لهم محققة ولا شك أن قولهم لو أتى بمعنى ان لا يعنون به الا أنها تكون للشرط في المستقبل
سواء كان مشكوكا فيه أم محققا لا يقال لو كانت بمعنى ان لما حذف الجواب لان الفعل للمضارع
بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين لانا نقول ذلك في الشرط الجازم مثل أكرمك ان
تقم لانهم عللوا ذلك بأن ظهور تأثير الجزم في أداة الشرط وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع بين القوة
والضعف وهما متنافيان فعملنا بذلك أنه لا يمتنع حذف جواب شرط فعله مضارع اذا لم يكن جازما سواء
كان الشرط في الماضي مثل ولو ترى أم في المستقبل مثل اذا (قوله كما فير بما يود الذين كفروا) يشير الى
أن رب لا يليها الا الماضي سواء كانت مامعها كافة أم نكرة موصوفة فقوله تعالى ر بما يود استعمل فيه

كما نزل يود منزلة ود
في قوله تعالى ر بما يود
الذين كفروا ويجوز أن
يرد الغرض من لفظ ترى

(قوله ماض بحسب
التأويل) أي التزيل
(قوله قد انقضى) أي قد
مضى هذا الأمر وهو
رؤيتهم واقفين على النار
(قوله لكونك ما رأيت)
إشارة لمعنى لو (قوله
لتزيله) أي المعنى المضارع
بمعنى المستقبل منزلة
الماضي أي والماضي تناسبه
رب المكفوفة بما وقوله
لصدوره يحتمل أن يكون
علة للتزيل أو المحذوف
على ما مر في الآية السابقة
(قوله لانه قد التزم الخ)
الضمير للحال والشأن وأشار
الشارح بهذا الى أن
التمثيل بهذه الآية مبني
على هذا المذهب فقط وأما
الجمهور فأجازوا وقوع الفعل
المستقبل بعدها كقوله
ر بما تسكره النفوس من الأم
سر له فرجة كحل العقال
والجملة الاسمية كقوله
ر بما الجامل الأو بل فيهم
وعنا جيج (١) فوقهن المهار

(١) فوقهن هكذا في
الأصل والمحفوظ بينهما
وهو الانسب بالمعنى كتبه
مصححه

(قوله المكفوفة بما) أي عن عمل الجر (قوله لأنها) أي رب المكفوفة للتقليل في الماضي أي أنها للتقليل وهو إنما يظهر في الماضي لان التقليل إنما يكون فيما عرف حده والمعروف حده إنما هو الواقع في الماضي والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه أبو علي وابن السراج وفيه بحث لا مكان العلم بالمستقبل كما في الآية لان المنكاه هو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافتادها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل في المستقبل أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان واداتهم للاسلام وتمنيهم له يحصل منهم كثيرا وحينئذ فما معنى التقليل (قوله فيهم تون) أي يتحيرون (قوله فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك) أي ففلة التمني لذلك باعتبار قلة الزمان الذي يقع فيه وهذا لا ينافي كثرة في نفسه (قوله وقيل هي مستعارة) أي منقولة والمراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجاوز لا المصطلح عليها والعلاقة في استعمالها في التكثير الضدية وفي التحقيق اللازمة لان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول أن رب مطلقا مكفوفة أو لا موضوعا للتقليل وهي هنا مستعملة في التكثير أو التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذي في المعنى أن التكثير في رب أن تكون للتكثير وحينئذ (٨٧) فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان استعارتها للتكثير بالنسبة

المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل هنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيهم تون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير أو لا تحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولولوا التمني حكاية لودادتهم

للتكثير أو لا تحقيق أو هما معا فيكون المعنى أن واداتهم للاسلام تكثير منهم وتتحقق يوم القيامة لمافاتهم بترك الاسلام في الدنيا ومفعول يود يحتمل أن يكون محذوفاً تكون جملة لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم والتقدير يود الذين كفروا الاسلام ويقولون لو كنا مسلمين وعبر بالغيبة في حكاية واداتهم والأصل لو كانوا لو كانوا هو جائز اذا كان المحكي عنه غائبا كما تقول تمنى فلان النبوة وقال لو كان نائبا

الفعل المضارع رعاية للأصل وأريد به الماضي لأنه لما كان محققا صار كأنه قد وقع وهذا بناء على أن الفعل يقدر بما لا يكون الا ماضى المعنى وفي المسألة خلاف مشهور وقوله أو لا استحضر معطوف على قوله لتزيله أي قد يوثق بالفعل المضارع ماضى المعنى وان لم يكن بعد لو لقصد استحضر الصورة لان الاستحضر من شأنه أن يكون لا حال الذي من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع فائارة الريح السحاب الذي قد أرسل وان كانت ماضية إنما عبر عنها بالمضارع في قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لافادة ذلك والمقصود استحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ﴿ قات ﴾ ويمكن أن يجعل ذلك لافادة الاستمرار فان قلت لو أريد الاستمرار لآتى بالفعل المضارع في الجميع قلت وكذلك اذا أريد الاستحضر الا أن يقال آتى بالفعل الماضى أولا لانه لو آتى بالمضارع لم يبق ما يدل على أن المراد الاخبار عن الماضي وأما قوله تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا بالآية فلهذا قصد بها المستقبل ليحصل من مجموع

لأصل الوضع وان شاع استعمالها في التكثير حتى التحق بالحقيقة كما في عبد الحكيم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم أنه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون في الآية شاهد لتزيل المضارع منزلة الماضى على ذلك القول وليس كذلك بل على أنها للتكثير تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على لان التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده والتكثير

باعتبار أن الكفار في حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمني في نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الدهشة والافات التي يفيقون فيها ويتمنون الاسلام قليلة (قوله ومفعول يود محذوف) أي على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل أو التكثير أو التحقيق وقوله محذوف أي تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا مسلمين لا هم لم يودوا ذلك اذا لمعنى لودادة التمني ولان لوالتى للتمني للانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده (قوله ولولوا التمني) أي فلا جواب لها (قوله حكاية لودادتهم) أي بناء على أن الجملة معهولة لمحذوف حالا أي قائلين لو كانوا مسلمين واعترض هذا بأنه كيف يكون هذا حكاية لودادتهم مع أنهم لا يقولون هذا اللفظ أعني لو كانوا مسلمين وإنما يقولون لو كنا مسلمين وأجيب بأنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة في الودادة حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل وددتم جاز أن يعبر في حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما في المقام أن المحكي عنه اذا كان غائبا كما في الآية فإنه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فتقول حلف زيد بالله لا فعلن وحلف بالله لا فعلن وان كان الواقع منه لا فعلن وكذا يقال قول تمنى فلان التوبة وقال لو كنت نائبا ولو قلت لو كان نائبا لكان حسنا وكما تقول حكاية لوصف زيد بك بالكرم قال زيد فلان كرم مصر حبا سمك ولو قلت قال زيد انى كرم لكان حسنا فقول الشارح حكاية لودادتهم أي بالمعنى

ويؤدالى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات
وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا

(قوله وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدريا الخ) فيه أن من لا يجعلها للتمنى لا يجعلها حرفا مصدرا يابل هو قول آخر يجاب بأن
معنى كلام الشارح وأما من جعل لوالتي نجعلها للتمنى وهي الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله هو قوله لو كانوا مسلمين)
أى المصدر المنسبك من تلك الجملة أى كونهم مسلمين بقى احتمال ثالث فى لو المذكورة فى الآية وهى كونها شرطية جوابها محذوف
كما أن مفعول يود كذلك أى ربما يود الذين كفروا الايمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم
(قوله أولا استحضار الصورة) السين والتاء زائدتان أى أولا حضار المتكلم للسامع الصورة أى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار
وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى أن العدول الخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الأمثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى
المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء لحق ما دخل عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع
مثله وعدل عن التعبير بالماضى للمضارع لصدوره (٨٨) عمن لا تختلف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل ما ذكره هنا

بقوله يعنى الخ أنه نزل أولا
ذلك المعنى الاستقبالى منزلة
الماضى لتحقق وقوعه فصح
استعمال لو ورب فيه
لصيرورته ماضيا بالتأويل
ثم نزل ذلك الماضى تأويلا
منزلة الواقع الآن وعدل
عن لفظ الماضى للفظ
المضارع استحضار الصورة
العجيبة تفخما لشأنها
فهو حكاية للحال الماضى
تأويلا وانما احتجنا فى
حكاية الحال هنا لتنزيل
الحالة المستقبلية منزلة
الماضى ولم نزلها منزلة
الحاصلة الآن من أول

وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدرا ياف مفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أولا استحضار
الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى امالمذاذ كرواما لاستحضار
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن
يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع

و يحتمل أن يكون هو لو ومَدْخولها بناء على أن او مصدرية فان لوالتي قيل فيها انها للتمنى قال فيها غير
ذلك القائل انها مصدرية (أولا استحضار الصورة) هو معطوف على قوله لتنزيله أى العدول بلو الى
المضارع فى نحو لو ترى مع ان الأصل دخولها على الماضى إمالمذاذ كرواما لاستحضار صورة رؤية
الكافرين موقوفين على النار لان المضارع يدل على الحال المشاهد فقد يستعمل للاشعار بالحضور الذى
هو الأصل والتنبيه بالعبارة على الشهود فكأنه يقال عند التعبير به اشهدوا هذا الأمر الذى نحضره

الايتين الاخبار عن حالتى الماضى والاستقبال ﴿قائدة﴾ ذكر الوالد رحمه الله فى تفسيره فصلا يتعلق
بما نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ما نصه فان قلت هل من فرق
بين دخول لو الامتناعية على الماضى ودخولها على المضارع قلت قد تنبعت مواقعها فوجدتها اذا
دخلت على مضارع كان ممكنا متوقعا أو كالمتوقع ويكون المقصود اثبات الجواب مثال المتوقع هذه
الآية فان مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة الا ان عنى زمن الخطاب والمقصود اثبات الانتقام على ذلك

الأمر لانه لم يثبت فى كلامه حكاية الحال المستقبلية والواقع فى استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية تلك

كما فى قوله تعالى ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال فظهر لك من هذا أن قوله أولا استحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح
عطف على تنزيله فيه شىء لانه يلزم على عطفه على التنزيل عطف الخاص على العام وذلك لان التنزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون
معه استحضار للصورة أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأوالهم الا أن يقال انه مشى على القول بالجواز (قوله لان
المضارع مما يدل على الحال) أى على الشأن والأمر وقوله الحاضر أى الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشىء الماضى والمستقبل
هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لأجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها بالمضارع
لدلالته على الأمر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلية وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية فلا بد من جعل
ذلك من حكاية الحال الماضية تقديرا كما قلنا سابقا هذا محصل ما فى الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى أيضا وذكر المولى عبد الحكيم
أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتنزيل وهما انما يكونان لما وقع بالفعل واحضار
الصورة يكون فيما لم يقع وحينئذ فلا ينافى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كما ثبت حكاية الحال الماضية اه كلامه
مع بعض زيادة وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعناية بظاهر

كما في قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحييناه الارض بعد موتها اذ قال فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخرا بين السماء والارض تبدوا في الاول كأنها قطع فطن مندوف ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركابا وكقول تأبط شرا : ألا من مبلغ فتیان فهم * بمالقيت عند رحابطان

بأنى قد لقيت الغول تهوى * بسهب كالصحيفة صححان (٨٩) فقلت لها كلاً نأضو أراض

أخو سفر فخلى لى مكاني
فشدت شدة نحوى فأهوت
* لها كفى بمصقول يمانى
فأضربها بلا دهش فخرت
* صريعا للدين وللجيران
اذ قال فأضربها ليصور
لقومه الحالة التي تشجع
فيها على ضرب الغول كأنه
يبصرهم أياها ويتطلب
منهم مشاهدتها تعجيبا من
جرائئه على كل هول وثباته
عند كل شدة ومنه قوله
تعالى ان مثل عيسى عند
الله كمثل آدم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون
اذ قال كن فيكون دون
كن فكان وكذا قوله
تعالى ومن يشرك بالله
فكأنما خر من السماء
فتخطفه الطير أو تهوى به
الريح في مكان سحيق

(قوله تلك الصورة) أى
صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار وقوله
السامعون أى لفظ المضارع
(قوله لغرابية) أى ندرة
وقوله أو نحو ذلك أى
كاطافة (قوله فتثير سحابا)
اسناد الاشارة الى الرياح

تلك الصورة ليسأهدا السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابية أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة اثاره السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة

بالتعبير بما يدل على الحضور وإنما يفعل ذلك في الامر الغريب أو الفظيع أو نحو ذلك كاللطيف والعجيب والاحضار بالمضارع حينئذ في هذه الآية (كما قال الله تعالى) في الآية الاخرى والله الذي أرسل الرياح (فتثير سحابا) فقد عبر بتثير في موضع فأثارت المناسب لارسل (استحضارا لتلك الصورة البديعة) وهى اثاره السحاب (الدالة على القدرة الباهرة) أى الغالبة لكل شىء فان اثاره السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة وعلى الانقلابات أى التبدلات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعها متراكما أو غير متراكم بطيئا أو سريعاً بلون السواد أو البياض أو الحمرة من بدائع القدرة فقصد الى احضار تلك الصورة بالمضارع الدال في الجملة على الحضور لان ذلك أوكد في العمل بمقتضى الخطاب أولان النفس تتسارع الى احضار العجيب بما أمكن وقد استفيد من التمثيل بالآيتين

التقدير لاننى المشيئة وكذلك قوله تعالى ولوترى الذين ظلموا ولوترى اذ وقفوا أن لو يشاء الله لهدى الناس لو نشاء أصبناهم ولو نشاء لطمسنا ولو نشاء لمسحناهم ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة لو أنتم تملكون لو نشاء لأريناكم لو يعلم الذين كفروا لو نشاء لجعلناهم حطاما لو نشاء جلناهم أجاجا وكذلك اذ جاء بعدها أن واسمها كقوله تعالى لو أن ما فى الارض ولو أنهم فعلوا ولو أنهم اذ ظلموا ولو أن للذين ظلموا ولو أن قرآن سيرت به الجبال ومثال ما هو كالتوقع * لو يسمعون كما سمعت كلامها * أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل * اظلم يرعد فهذا صورته بصورة التوقع وان لم يكن متوقعا والذي قبله محتمل والمقصود في هذه المواضع كلها اثبات الثانى على تقدير الاول والاول ممكن وان لم يكن واقعا وحيث دخلت على الماضى تارة يكون المقصود امتناعه كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة ولو شئنا لبعثنا فى كل قرية نذيرا ولو شئنا لا تبنا كل نفس هداها ولو شاء ربك ما فعلوه لو أراد الله أن يتخذن ولدا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو علم الله فيهم خيرا لو كان لنا من الامر شىء ولو كنت فظا لو استطعنا ولو اتبع الحق أهواءهم المقصود في هذا كله الحكم بانتفاء الاول بممكننا كان أم بمتنا وتارة يكون المقصود اثبات الثانى كقوله لو خرجوا فيكم مازادوكم الاخبالا لو كنتم فى بيوتكم ولو ردوا لعادوا المقصود في هذه المواضع اثبات الثانى على تقدير الاول مع العلم بأن الاول غير واقع ومتى كان الفعل ماضيا يراد به حقيقة من المضى في الزمان إما حقيقة كقوله لو خرجوا فيكم وإما فرضا كقوله ولو ردوا الاحسن في هذا أنه لا يراد به الزمان الماضى بل الملازمة بين الرد متى كان والعود مثل قوله ولو أن يسئلى الاحياء سألتم * على ودونى جندل وصفائح

(١٢ - شروح التلخيص - ثانى)

محاز عطفى من الاسناد الى السبب والشاهد في قوله فتثير سحابا حيث عبر بتثير في موضع أثارت المناسب لقوله أو لأرسل ولقوله بعد فسقناه وأحييناه قصدا لاحضار تلك الصورة البديعة وهى اثاره السحاب مسخرا بين السماء والارض لدلالة المضارع على الحضور في الجملة وإنما قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما أمكن ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع ليكون اثاره الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التسكاهم (قوله الباهرة) أى الغالبة لكل قدرة

والانقلابات المتفاوتة

ان الاستحضار بالمضارع يكون في الماضي والمستقبل لكن قيل ان استحضار المستقبل لم يوجد في كلامهم وعليه يكون الاستحضار في الآتية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحضار على

الانحاة بعدونه قليلا لكونه مستقبلا وحسنه ما أشرنا اليه من الغرض الذي يجعله كالواقع ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضار عاظا هركلام النحاة أنها تقبله ماضيا وما ذكرناه من مواقعه يفهم منه أنه باق على حقيقته فالوجه أن يقال انه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وان كان ماضيا فهو دائم غير منقطع بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضي فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا ولا يعرض عن لفظه بالكناية اه كلام الوالد رحمه الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ قال في المفتاح (١) مثل ر بما في أحد قولي أصحابنا البصريين قال بعض الحشيين على كلامه يريد أن ما كافة والقول الآخر ان ما ليست كافة بل نكرة موصوفة بيود والعائد محذوف أبدا منه لو كانوا مسلمين قلت الظاهر أن من شرط مضي الفعل بعد ر بما يقول به سواء كانت مانكرة موصوفة أم كافة والظاهر أنه يشير بالقولين الى الخلاف في ان الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أولا ﴿ تنبيه ﴾ أنعرض فيه ان شاء الله تعالى لاكثر أدوات الشرط اللفظية والمعنوية وما يتعلق بها من علم المعاني * فمنها اذا وما هي حرف في مذهب سيبويه خلافا للبردي في أحد قولي وابن السراج والفارسي في زعمهم ان اذا ما اسم ظرف زمان وهي كاذبا في الدلالة على المستقبل فالسكاكي سلبت الدلالة على معناها الاصل وهو المضي بادخال ما للدلالة على الاستقبال قلت يريد ان ما كافة عن الاضافة أورثتها ابهاما فقوى شبهها بان في الاستقبال * ومنها متى وهي لتعميم الاوقات في الاستقبال أي تدل على وقت من الاوقات المبهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما أعم منها لانها للدلالة على كل وقت من الاوقات المستقبلية كذا قال الخطيب وما قاله غير موافق لكلام الاصوليين ولا للفقهاء أما الاصوليون فانهم جعلوا أسماء الشرط كلها عامة من غير فرق بين متى ومتى ما وغيرهما وأما الفقهاء فالصحيح عندنا أن متى لا تقتضي التكرار وكذا الصحيح في متى ما ونقله أبو البقاء عن ابن جني ولا يشترط في متى توافق زمن الفعلين بل يصح متى زررتني اليوم زررتك غدا ولا يصح ذلك في اذا ما قوله ان متى ما أعم من متى مخالف لبقية كلامه فإنه جمل عموم متى باعتبار الصلاحية وعموم متى ما باعتبار الاستغراق وحينئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراق * ومنها أيان لتعميم الاوقات كمتى * ومنها أين لتعميم الامكنة والاحياز والحيز عند المتكلمين أعم من المكان فإنه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم فقط وأينما أعم منها وكالتفصيل السابق بين متى ومتى ما وأين وأينما فصل السكاكي والخطيب بين اذا واذا ما فقالا ان معنى أجبئك اذا طلعت الشمس المحيى في طلوعها في غير ذلك اليوم وأجبئك اذا ما طلعت الشمس معناها المحيى عند طلوعها في أي يوم كان * ومنها حينما وهي نظير أينما * ومنها من لتعميم أولى العلم مطلقا والصحيح أنها نعم المؤنث وقد حققنا هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب وسيأتي بقية الكلام على من في باب الاستفهام * ومنها ما لتعميم الاشياء كقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقولنا لتعميم الاشياء جرى على عبارتهم والاولى أن يقال لتعميم ولا يقيد بالاشياء فإنه يخرج عنه نحو قولنا ما ليس الله لم يكن فان المعلوم لا يسمى شيئا * ومنها مهابا قال تعالى وقالوا مهابا تأتينا به من آية * ومنها أي لتعميم ما تضاف اليه على بحث في كيفية الاستغراق فيهما والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه وقد حققناه في شرح المختصر * ومنها كيفية على قول و بقيت أدوات يحصل بها التعليق وليست شرطانها أما ولما ولولا فغنى أمامهما يكن من

(قوله والانقلابات) أي التبدلات والاختلافات للتفاوتة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعهما مترا كما أو غير مترا كم بطيئا أو سريعا بلون السواد أو البياض أو الحمرة

(١) قوله مثل ر بما الخ هكذا في الاصل وعبارة المفتاح على نحو تنزيل يود منزلة ود في قوله تعالى ر بما يود الذين كفروا في أحد قولي أصحابنا البصريين اه وبهذا تعلم ما هنا من سقم الاصل الذي بيدنا كتبه مصححه

وأما تنكيره فإرادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر وأما التنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في السند إليه كقوله تعالى هدى للتقين أي هدى لا يكتنه كنهه

(قوله فلا إرادة الخ) أي فلا إرادة إفادة عدم الحصر أي فلا إرادة التسكيم إفادة السامع عدم حصر السند في السند إليه وعدم العهد والتعيين في السند حيث يقتضي المقام ذلك وإنما لم يقل فلعدم إرادة الحصر الخ لأن عدم الإرادة ليس مقتضيا لشيء فإن غير البليغ يورد التنكير لأداء أصل المعنى مع عدم إرادته لشيء منهما ثم إن الإرادة عدمهما فقط فلا يرد أن تلك الإرادة متحققة إذا ورد السند مضمرا أو اسم إشارة أو علما أو وصولا لأن المراد عند إيراد السند واحد ما ذكرته زائد على (٩١) إرادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتراك فإن قلت

إن إرادة إفادة عدم الحصر وعدم العهد فقط يمكن مع تعريف السند باللام كافي

قوله * رأيت بكاءك الحسن الجميلا * وحينئذ فهذه النكتة لا تختص بالتنكير بل كما تستفاد من التنكير تستفاد بالتعريف باللام قلت هذا لا يضر لأن النكتة لا يجب انعكاسها بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم لجواز أن يجعل ما ذكر من إرادة عدم الأمرين مسببا عن التنكير وإن أمكن حصوله بغيره على أن التعريف وإن أفاد ما ذكر من إرادة عدم الحصر والعهد إلا أنه خلاف الأصل (قوله الدال عليهما التعريف) أي لأنه إذا أريد العهد عرف بال العهدية أو الإضافة وإن أريد الحصر عرف بال الجنسية لماسيا في من أن تعريف السند بال الجنسية يفيد حصره في السند إليه

(وأما تنكيره) أي تنكير السند (فلا إرادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر أو للتفخيم نحن هدى للتقين)

ما تحقق من كونه مختصا بالمضي ثم أشار إلى سر تنكير السند فقال (وأما تنكيره) أي وأما الاتيان بالسند منكرا (ف) يكون (لإرادة) إفادة (عدم الحصر والعهد) حيث يقتضي المقام ذلك لعدم ذلك لأن الحصر والعهد يستفادان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما والتعريف ولو كان قديما جامع عدم الحصر والعهد كما في قوله * رأيت بكاءك الحسن الجميلا * إذ لا يراد هنا به أحدهما لا يساق لإفادة عدمهما بل يتفق لعدم معهما فإن إفادته في الأصل بالتنكير وذلك (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر) حيث يراد إفادة الاخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهودا (أو للتفخيم) أي يكون تنكير السند للإرادة المذكورة ويكون للتفخيم أي التعظيم (نحو) قوله تعالى (هدى للتقين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى للتقين فالتنكير للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكما لها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه صدر مخبر به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه

شيء وهو حرف بسيط وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف اخبار تتضمن معنى الشرط ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى أماري قد ذهب الاخبار بأنه سيذهب في المستقبل لأن زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه إلا مستقبلا ولما التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ويسمى حرف وجوب لوجوب ويقال حرف وجود لوجود وقيل هي ظرف زمان بمعنى حين وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى أو منفي بما أو مضارع منفي بلم أو جملة اسمية مقرونة بأذا الفجائية وزعم ابن مالك أن جوابها الماضي قديقرن بالفاء ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وبمضارع مثبت وأما لولا فحرف امتناع لوجود وما بعدهما مبتدأ عند البصريين فاعل عند الكسائي ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان وأما لو فقد تقدم الكلام عليها وقد عدها التنوخي هي ولولا من المنتظم في سلك الشرط ص (وأما تنكيره الخ) ثم ذكر الخطيب الشارح هنا أن هذه الأحوال التي يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنها موجبة لهذه الأمور بل إنها أمور مناسبة ولهذا فسروا مقتضى الحال بالاعتبار

(قوله زيد كاتب الخ) أي حيث يراد مجرد الاخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود ومقابلة الكتابة بالشعر تشعر بأن المراد بالكتابة كاتب من يلقي الكلام نثرا لأن المراد بالشاعر من يلقي الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) أي التعظيم على وجه مخصوص وهو الإشارة إلى أن السند بلغ من العظمة إلى حيث يجمل ولا يدرك كنهه والافتخيم يمكن حصوله بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للتقين) أي فالتنكير في هدى للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكما لها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبر به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغة

وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كإم

(قوله بناء على أنه خبر) أي والتمثيل بالآية (٩٢) المذكورة للتكثير المسند للتفخيم بناء على أن أعرب حالاً فهو خارج عن الباب وإن كان

التكثير فيه للتعظيم أيضاً (قوله نحو ما زيد شيئاً) أي أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون شيئاً عظيماً قال بعضهم والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التكثير بل من نفي الشيئية فالأولى التمثيل بقولك الحاد إلى من هذا المال شيء أي حقير (قوله وأما تخصيصه)

أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً بالاضافة أو الوصف (قوله نحو ما زيد رجل عالم) كان الأولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لالتامها إلا أن يقال قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أو أن الرجولية بل صبي أو أنه اسم امرأة (قوله وأعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم في الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتمييز وأما تقييده وقال في الاتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيان الأول تقييداً والثاني تخصيصاً مع أن تسمية مجموع المضاف

بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو ما زيد شيئاً (وأما تخصيصه) أي المسند (بالاضافة) نحو ما زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو ما زيد رجل عالم (فالتكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة به وأعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح

للتفخيم أيضاً (أو للتحقير) أي يكون التكثير لما ذكرنا للتحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التكثير بل من نفي الشيئية (وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً (بالاضافة) نحو ما زيد غلام رجل أي لا غلام امرأة وهذا ثوب امرأة أي لا ثوب رجل (أو بالوصف) نحو ما زيد كاتب بخيل وقد مثل بزيد رجل عالم ورد بأن الوصف للإفادة لازمة الفائدة المرادة هنا وأجيب بأنه قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيدا صبي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف (فالتكون الفائدة أتم) أي تخصيص

المناسب أعم من أن يكون المناسب موجباً أولاً قال والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين إيمان التكثير المسند وهو الغالب أو تعريفه بالاضمار أو اسم الإشارة لأن غيرهما من المعارف يندرج تحت الأمرين فنفيهما يستلزم نفيه والحمل على الغالب أولى فتكثير المسند عند انتفاء الأمرين أولى **قلت** قوله أن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر لأن المضمر واسم الإشارة كغيرهما فيما ذكره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد أو الحصر صريحاً وعموم ما ذكره المصنف ووجهه أن التعريف أن كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة فهو معهود وإن كان بأداة عهدية أو جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة وبين غيرهما وحاصل ما ذكره المصنف أن تكثير المسند يكون لأرادة عدم الحصر وأرادة عدم العهد **قلت** وفيما قاله نظر لأنه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتكثير حسن فينبغي أن يقول لعدم أرادة الحصر والعهد فإن عدم الأرادة أعم من أرادة عدم ثم عدم أرادتهما أعم من عدم أرادة أحدهما فينبغي أن يقول لعدم أرادة واحد منهما وقد ينكر للتفخيم نحو هدي للمتقين إن قلنا أنه خبر مبتدأ محذوف أو للتحقير مثل ما زيد شيئاً لا يقال قولنا ليس شيئاً إن كان معناه حقيراً يصلح للدح والذم لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقير وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف ولا ينبغي الاقتصار عليه بل ينبغي أن يكون تكثيره لأحد أسباب تكثير المسند إليه هذا ما ذكره المصنف ويريد أنه قد يكون للتكثير المسند إليه كقولك رجل في الدار قائم لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة كذا قالوه لكن المعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحوكم مالك وأقصد رجلاً خيراً منه أبوه وقال ابن مالك وغيره أنه يخبر في بابي كان وإن بمعرفة عن نكرة اختياراً ومن منع ذلك يتأول قوله كأن سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء

أوله السكاكي والزحشرى على القلب يعنيان أن الأصل يكون مزاجها غسل وماء لكن لا يلزم من عدم جواز الاخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة ص (وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فالتكون الفائدة أتم) ش مثال الاضافة زيد غلام رجل لأن الكلام إنما هو في الاضافة مع التكثير ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم زيد كاتب مجيد

والمضاف إليه ومجموع الموصوف والصفة مركبة تقييداً يقتضي جعلهما من المقيدات وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة للداع ولا مقتضى ولو اطلقت على عكسه بأن جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحاً

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق وأما تعريفه فلا فائدة السامع إما حكما على أمر

(قوله وقيل الخ) أي وقيل إن ما تركبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبة لأن التخصيص الخ (قوله عن نقص الشيوخ) أي العموم (قوله على مجرد الفهوم) أي على الماهية المطلقة وهو الحدث والطلق لا يكون فيه التخصيص وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات (قوله وفيه نظر) لأنه إن أراد ذلك القائل بالشيوخ في الاسم الشيوخ (٩٣) باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن

النكرة في سياق الإثبات ليست كذلك إذ لا عموم لها عمومها شموليا بل بدليا فلا يكون وصفها في رجل عالم مختصا وإن أراد به الشيوخ باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل أيضا شيوخ لأن قولك جاءني زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص والحاصل أنه إن أراد بالشيوخ العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مختصا وإن أراد به العموم البدلي فهو موجود في الفعل وأجيب باختيار الشق الأول وإن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة - ألا ترى إلى النكرة واقعة في سياق النفي - ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعل

وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوخ ولا شيوخ للفعل لأنه إنما يدل على مجرد الفهوم والحال تقيده والوصف يحىء في الاسم الذي فيه الشيوخ فيخصصه وفيه نظر (وأما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف (فظاهر مما سبق) في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر

المسند بالاضافة والوصف يكون لتكون الفائدة في التركيب أكمل وأتم لأن المعنى كلما ازداد فيه الخصوص ازداد تمامه وكما تقدم ثم إن المصنف قد قال فيما تقدم في الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول والتمييز وأما تقييده وقال في الاتيان مع المسند بالمضاف أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيان الأول تقييدا والثاني تخصيصا وذلك مجرد اصطلاح ليس له وجه مناسبة وأما ما يقال من أن التخصيص عبارة عن نفي الشيوخ ولا شيوخ للفعل وإنما يدل على الماهية المطلقة فلا يكون فيه التخصيص وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات والاسم فيه شيوخ فيكون فيه التخصيص ففيه نظر لأنه إن أراد بالشيوخ البدلي فهو موجود في الفعل لأن ضرب مثلا شائع شيوعا بدليا باعتبار الضرب الشديد والخفيف وإن أراد بالعموم فالنكرة في سياق الإثبات لا عموم لها فلا فرق على هذا الوجه على أن هذا التفريق إنما يتم على تقدير تساميه بين معمولات الفعل وضافة الاسم ووصفه ويبقى الفرق بين معمولات المشتق والاضافة والوصف ثم ينبغي أن يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحا لا ينافي أن يبنى على مناسبة ما هو أن جنس الاسم في الجملة فيه العموم فناسب تخصيصه باسم التخصيص المناسب للعموم وكنس الفعل لا عموم فيه بل فيه إطلاق فناسب تخصيصه بالتقييد فألحق به المشتق في المعمولات التي يشاركه فيها فإن أراد ذلك القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر تأمله (وأما تركه) أي وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو أن ذلك السبب هو وجود مانع من تربية الفائدة كعدم العلم بما يخص به من وصف وضافة وكقصد الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور اماره كون المشار اليه غلاما من غير أن تقول غلام فلان أو غلام لبني فلان لعدم العلم بمن ينسب اليه أولا اخفاء على السامعين لئلا يهان بتلك النسبة أو يكرم مثلا (وأما تعريفه) أي وأما الاتيان بالمسند معرفا بطريق من طرق التعريف (ف) يكون (لا فائدة السامع حكما على أمر

وأما تمثيل السكاكي بقولك زيد رجل فاضل فلا يصح لأن الصفة هنا الحصول الفائدة لالاتمامها لأن الرجولية لا يدل على قصد الاخبار بها وإنما كانت فائدة الخبر في صفته لا في نفسه وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف لأنه يظهر مما سبق من أسباب التقييد فإذا زالت لم تخصص ص (وأما تعريفه فلا فائدة السامع الخ) ش تعريف المسند يكون لا فائدة السامع حكما على شيء معلوم له بأحدى طرق التعريف بأخر مثله أي إذا كان السامع يعلم للحكوم عليه إحدى صفتين وأردت أن تقيده الأخرى فاجعل المعلوم للسامع مبتدأ والمجهول له خبرا كما إذا كان السامع يعرف

فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم وإنما يدل على معنى مطابق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) أي فظاهر تعليله مما سبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يخص به من وصف أو اضافة وكقصد الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور اماره كون المشار اليه غلاما من غير

معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك

أن تقول غلام فلان أو غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب إليه أو للاخفاء على السامعين لتلايهان بتلك النسبة أو يكرم مثلاً (قوله معلوم له) أي للسامع وقوله بأحدى طرق التعريف أي من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعاق بمعلوم له (قوله يعني الخ) وجه أخذه هذا من المتن أنه جعل آلة تعريف المسند الافادة المذكورة وتعريف المسند اليه مأخوذ منها فدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفا الا اذا عرف المسند اليه والواضح أن بطل الشارح بذلك ثم ان الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه النكتة أعني الافادة المذكورة ومن العلوم أن الاقتصار في مقام (٩٤) البيان يقتضى الحصر (قوله اذ ليس في كلامهم) أي العرب وأورد عليه

قول القطامي

قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولايك موقف منك الوداعا
وأجيب بان هذا من باب
القلب وكلام الشارح فيما
لا قاب فيه واحترز بالجملة
الخبرية عن الانشائية نحو
من أبوك وكم درهم مالك
فان الاستفهام وهو من
وكم مبتدأ عند سيبويه مع
كونه نكرة وخبره معرفة ولا
بدمن تقييد الجملة الخبرية
أيضا بالمستقلة بالافادة
ليخرج نحو مررت برجل
أفضل منه أبوه فان أفضل
منه أبوه وان كان جملة
خبرية الا أنها ليست
مستقلة بالافادة اذ ليست
مقصودة لذاتها بل للوصف
بها فلا يضر جعل المبتدأ
وهو أفضل نكرة وخبره
وهو أبوه معرفة هذا
مذهب سيبويه وجعل
بعضهم أبوه مبتدأ خبره
أفضل حينئذ فلا اشكال

معلوم له بأحدى طرق التعريف) يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (بآخر مثله) أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو اختلفا نحو زيد هو المنطلق

معلوم له بأحدى طرق التعريف) من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم (بآخر) متعلق بقوله حكما أي لافادة الحكم على أمر معلوم بأمر آخر (مثله) (١) أي مثل الامر المحكوم عليه في مجرد كونه معرفة سواء اتحد طريق التعريف فيه ما نحو الراكب هو المنطلق أو اختلف نحو القائم هو زيد وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والافلاوضح الحكم به معرفا على منكر كان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكم بأمر معلوم على آخر وهذا الذي اشعر به اللفظ يجب ان يكون مراداه لانه هو المطابق لما في الخارج اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وان كان في الانشائية كما في قولنا من زيد ومن القائم وأما نحو قوله * ولايك موقف منك الوداعا * وقولهم مررت برجل أفضل منه أبوه فلا يدل كما قيل على جواز الحكم بمعرف على منكر لان الاول وما أشبهه من باب القلب والثاني الخبرية هو اسم التفضيل المقدم وأشعر قوله أيضا بآخر أن السند والمسند اليه لا بد في الافادة من أن يختلفا في المفهوم ولو اتحدا في المصدق الخارجى وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة فان قيل غاية ما أفاده هذا الكلام أنا اذا عرفنا المسند ومعلوم في النحو انه لا بد حينئذ من تعريف المسند اليه أفاد الكلام حكما على معرف بمعرف

زيد باسمه ووصفه ويجعل كونه أخاه فتقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا أم لم يعرف أن له أخا وان عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد أما اذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك فان قلت المصنف قال انك تقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا أم لا ثم قال ان عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد وهذا القسم حاصل اذا علم أن له أخا الذي قال فيه آتفا انك تقول زيد أخوك قلت يمكن الجواب بأنه اذا علم أن له أخا فان كان يعلم زيد اقل زيد أخوك لان أخوك وان كان معلوما من وجه فزيد أولى أن يكون مبتدأ لانه معلوم باسمه وشخصه أوصفته فهو كدعاهما من أخوك وان لم يكن يعلم زيد اقل أخوك زيد لان أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالاسناد اليه من المجهول من

(أولاً)

(قوله بآخر مثله) أشعر قوله بآخر أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم وان اتحدا في

المصدق الخارجى ليكون الكلام مفيدا وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فتؤول بحذف المضاف اليه باعتبار الحالين أي شعري الآن مثل شعري القديم أي أنه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله أي حكما على أمر معلوم الخ) أعاد ذلك لاجل ربط العبارة بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف

(١) قوله مثله سقط هنا من نسخ شرح ابن يعقوب التي بيدنا بقية عبارة المتن وهي «اولاً حكم كذلك» اه كتبه مصححه

علما باتصافه باحداها
دون الأخرى فاذا أردت أن
تخبره بأنه متصف بالأخرى
فتعتمد الى اللفظ الدال على
الأولى وتجعله مبتدأ
وتعتمد الى اللفظ الدال
على الثانية وتجعله خبرا
فتفيد السامع ما كان
يجمله من اتصافه بالثانية
كما اذا كان للسامع أخ يسمى
زيدا وهو يعرفه بعينه
واسمه ولكن لا يعرف
أنه أخوه وأردت أن تعرفه
أنه أخوه

(قوله أول لازم حكم) المراد
به لازم فائدة الخبر وذلك اذا
كان المخاطب علما بالحكم
كأن تقول لمن مدحك
أمس في غيبتك أنت المادح
لى أمس فالقصد بهذا
اخباره بأنك عالم بمدحك
أمس (قوله وفي هذا) أى
كلام المصنف أعنى قوله
وأما تعريفه الخ ودفع
الشارح بهذا شبهة انه
لا فائدة في الحكم على الشيء
بالمعرفة لانه من قبيل افادة
المعلوم (قوله فائدة مجهولة)
أى وهى الحكم أولازمه
(قوله لا يستلزم العلم باسناد
أحدهما الى الآخر) أى
لأنك قد تعلم أن الشخص
الفلاني يسمى زيدا وأن ثم
رجلا موصوفا بالانطلاق
فقد تحققت مدلول زيد

(أول لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون البتدا والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس البتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر

وهو اخبار بمعلوم فأى نكتة أفادها هذا الكلام تحصل بها عند تعريف المسند مطابقة لمقتضى الحال بل نقول الاخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلا قلنا العلم بالمسندين بمعنى تحقق حصول مدلولهما في الخارج الذى هو المراد هنا لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما الى الآخر فانك تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد فالكلام المعروف الجزأين مفيد أى فائدة وهذه الفائدة المحصلة عند تعريف الجزأين اذا اقتضاها المقام لكونها هي التي يرتقبها السامع أو كالمترقب لها صارت نكتة يطابق بها مقتضى الحال فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتى به عند مناسبة المقام ولا يعدل عنه الى غيره والحاصل أن هذا الكلام من حيث كونه يؤتى به لمناسبة مدلوله للحال يكون من علم المعاني ومن حيث كون الجزأين فيه عرفا وأخبار جوازا بأحدهما عن الآخر يكون من علم النحو وقد تقدم مثل هذا فليفهم ثم مثل تعريف الجزأين

كل وجه وكذلك الالف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فمن عرف زيدا باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلق تقول له زيد المنطلق أى هو ذلك المنطق المعهود في ذهنك وان أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذى في ذهنه هو زيد قلت المنطلق زيد وقد أورد على المصنف أنه اذا لم يعرف في المثال الأول أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده باحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب وكذا عكسه وهو أخوك زيد اذا قلته لمن يعتقد أن له أخا ثم الالف واللام في هذين المثالين عهدية وقد تكون جنسية كما اذا عرف السامع انسانا بعينه ووصفه وهو يعلم جنس المنطق وأردت أن تعرفه انطلق زيد فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعين عنده جنس المنطق قلت المنطق زيد وهذا مضمون كلام المصنف وقوله باحدى طرق التعريف الباء فيه يتعلق بمعلوم وقوله بآخر يتعلق بقوله حكما أو بقوله افادة وقوله مثله يريد فى أنه معرفة لافى اتحاد جهة تعريفهما فان جهة التعريف فى المثالين السابقين فى أحد الاسمين العلمية وفى الآخر التعريف بالاضافة الى الضمر ويرد عليه فى قوله باحدى طرق التعريف أن علم احدى صفتي الشيء لا ملازمة بينهما وبين احدى طرق التعريف فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظي كقولك رجل فى الدار عندنا وقد تكون فيه احدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك الرجل خير من المرأة فينبغى أن يكون الرعى هنا التعريف المعنوي المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظي المقابل للتنكير وقوله أول لازم حكم أى اذا كان السامع غير جاهل بهما ولكن قصد المنكح اعلامه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر كقولك الذى أثنى على أنت لمن يعلم أن الثناء نقل اليك ولا يدري هل تعلم أنه الثنى أو لا تقديره علمت أن اثنى أنت وتقول أنت المثنى على فى عكسه وقوله وعكسهما هو بالخفض معطوف على المثالين وهما أخوك زيد والمنطلق عمرو وقوله والثانى قديفيد قصر الجنس يريد بالثانى مافيه الالف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند اليه فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميل

وقديفيد قصر الجنس كقول المصنف على شيء أنما يقل على المسند لانه تارة يفيد قصر المسند وتارة قصر المسند اليه وذلك فى زيد المنطق والمنطلق زيد وفى كلامه نظر لان ذلك لا تختص به الالف واللام بل الاضافة كذلك فلاحاجة لقوله كذلك فان قولك زيد صدق قديقال بافادته لا حصرا على قول من جهة ما دل عليه من استغراق الاضافة لا بالمعنى الذى حصل به القصر فى قولنا زيد المنطلق فان المدرك

ومدلول المنطلق فى الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد الا بالكلام المعروف الجزأين المفيد لذلك

فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه أولم يعرف أن له أخا أصلا وان عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد وكذا إذا عرف السامع انسانا يسمى زيد ابنيه واسمه وعرف أنه كان من انسان انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد وكذا إذا عرف السامع انسانا يسمى زيد ابنيه واسمه وهو يعرف معنى الجنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد

(قوله نحوز زيد أخوك وعمر والمنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مفيدا للحكم وللأزمة فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى زيد وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلته زيد المنطلق فقد أفدته الحكم وان كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو (٩٦) ذلك الشخص المسمى زيد وقلته هذا اللفظ فقد أفدته أنك عالم بذلك

(نحوز زيد أخوك وعمر والمنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد والجنس)

فقال (نحو) قولك (زيد أخوك) لمن يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيد ويعلم أن له أخا ولا يعلم ثبوت تلك الأخوة لذلك الشخص بعينه (و) قولك (عمر والمنطلق) لمن يعلم عمرا باسمه وشخصه ويعلم أن ثم منطلقا ولا يعلم أن ذلك المنطلق العهد هو وعمر وهذا ان أخذ المنطلق في التركيب (باعتبار تعريف العهد) لان الانطلاق على هذا معهود خارجا فالمنطلق يحتمل أن يؤخذ بذلك الاعتبار فيكون معنى الكلام ماذكر (أو) يؤخذ باعتبار تعريف (الجنس) فيكون معناه أن الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبت له حقيقة المنطلق المألومة في الأذهان وسيأتى أن هذا الاعتبار قد يفيد الحصر واعتبار المعنى الجنسي يتحقق في المضاف الذي هو أخوك أيضا كما تحقق فيه الاعتبار العهدي كما قررنا لان الاضافة يصح أن يشار بها الى الحقيقة كما يقال ماء الورد أشرف من ماء الريحان وعليه فيكون التقدير ان زيدا ثبت له جنس الأخوة المألومة في الأذهان المنسوبة إليك لان اضافتها الى الشخص لا يتعين تشخيصها بها

فيه الاخبار بالجنس كما تنبئ عنه الالف واللام أما الاضافة فانها لا تنبئ عن الجنس ولذلك تقول ان قولنا زيد المنطلق لا فرق في افادته الاستغراق بين أن تكون الاداة فيه جنسية أو استغراقية الا أن المدرك

وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد أخوك (قوله حال كونه المنطلق معرفا الخ) أشار بهذا الى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وانما خص الكلام بالمثال الأخير ولم يجعله حالا من أخوك أيضا لما سيذكره من أن تعريف الاضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجى ولا يقال ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من كل من العهد

وظاهر

والجنس وحينئذ فلا وجه للتخصيص لان الاضافة وان أتت لما تأتي له اللام لكن الأصل فيها

اعتبار العهد الخارجى بخلاف اللام فان آتيانها لكل من الأمرين أصل فيها وجوز في الأطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهدها العهد الذهني وهو الاشارة الى حصة معلومة للتخاطبين لانه لا يوافقهم التقرير الا في بل المراد به العهد الخارجى وهو الاشارة الى شخص معين في الخارج وان لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمر والمنطلق اذا أخذ باعتبار العهد الخارجى كانت ال اشارة الى شخص معين في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معلوما عند المخاطب بأن كان يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثبت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو وعمر وكذلك نحوز وعمر وأخوك ان أخذ أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون اشارة الى شخص معين في الخارج متصف بأنه أخوه وان لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم أن له أخا ولا يعلم أن ذلك الأخ هو زيد (قوله أو الجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير اشارة الى معين في الخارج فإذا قيل عمر والمنطلق لمن يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمر وأولا كانت ال مشاربها للحقيقة التي يعرفها السامع وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبت له حقيقة المنطلق المألومة في الأذهان والحاصل أنك تقول عمر والمنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن انسانا يسمى بعمره ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم أنه عمره وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسماة بزيدا أم لا ويقال زيد أخوك اذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم أن شخصا ثبت له الأخوة ولا يعلم أنه هو زيد

(قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي التين أي قوله بأخوه مثله ووجهه أنه مثل بالمثالين للذكورين لتعريف للسند لاجل إفادة الحكم بعلوم على معلوم لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط والثاني باعتبار التعريفين فيلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف أن له أخا) أي على الإجمال أي ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف أن تلك الذات المسماة بزيد هي المتصفة بالآخوة (قوله سواء كان يعرف أن له أخا) أي كما في المتن وقوله أم لم يعرف هذه الصورة هي محل الخلاف وعلى هذا فمضى زيد أخوك زيد ثبت له جنس الآخوة المنسوبة إليك (قوله ووجه التوفيق) أي بين كلام المتن والإيضاح (قوله ما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو العلامة رضي الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) أي الخارجي فأصل وضع أخوك للذات المشخصة العينة خارجا التي ثبت لها الآخوة (قوله والا لم يبق فرق) أي والانتقال أن أصل وضعها مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وإن لم يبق زيد ثبت له جنس الآخوة المنسوبة إليك فلا يصح لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد أي لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام مامن غلمان زيد والافالفرق من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي أي وإذا اتفق الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج ثبتت له الغلامية لزيد والمراد من الثاني غلام مامن غلمان زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدراك على قوله أن أصل وضع تعريف الإضافة الخ دفع به توهم أنهم لم يخرج عن أصل وضعها (قوله من غير إشارة إلى معين) أي من غلمانته بأن يراد الحقيقة من حيث تحققها في ضمن فرد

(٩٧)

(قوله كالعرف باللام) تشبيه في الطرفين الأصل وخلافه أي كما أن للعرف باللام أصل وضعه لواحد معين وقد يستعمل الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما في * ولقد أمر على التميم بسبني * وهو مخالف لما تقدم من أن اتيان الـ لكل من الأمرين أصل

وظاهر لفظ الكتاب أن نحوز بدأخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاء في غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة

لاحتمال التعدد فيهما مع تلك الإضافة فيؤخذ القدر المشترك المعقول وبهذا المعنى يصح أن يكون المضاف كالنكرة كما يصح في المحلى بال حيث يشار بكل منهما إلى حصة من تلك الحقيقة في ضمن فرد ما كقوله في التميم * ولقد أمر على التميم بسبني * وكقولك في الإضافة خذ ماء الورد وامزجه بالدواء الفلاني فإن فيهما مختلف وذلك تارة يكون تحقيقا مثل زيد الأمير والامير زيد إذا لم يكن أمير سواء وتارة مباغلة كماله في ذلك الوصف نحو عمر والشجاع والشجاع عمرو وقد يقال إن بيت الجنساء من ذلك * واعلم أن زيد

(١٣ - شروح التلخيص ثاني)

فيها لكن ما تقدم مبني على الطريقة التي مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف السند إليه باللام وما هنا مبني على طريقة أخرى ذكرناها هناك * واعلم أن الأقسام الأربعة الجارية في العرف باللام تجري في العرف بالإضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجي كما في غلام زيد إذا لم يكن له الأغلام واحد أوله غلمان لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانته وأشدهم نسبة إليه وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهندباء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك العرف بالإضافة لفظه مفردا أو جمعا نحو ضرب زيد قائما وعبيدي أحرار فالإضافة حينئذ للاستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشيرا إلى واحد غير معين وكقولك خذ ماء الورد واخذه بالدواء الفلاني فإن المراد شخص غير معين وتكون الإضافة حينئذ للعهد الذهني وإنما كان العرف بالإضافة كالعرف باللام في صحة اعتبار الأحوال المذكورة فيه لأن الإضافة إلى العرف إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع كما أن اللام إشارة إلى حضور ما دخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن فرد غير معين كما أن مدخول الـ الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم إن المضاف للعرف إذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث أن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره في ذهنه ونكرة من حيث أن جنسه تحقق في ضمن فرد غير معين كما تحققت الجهتان في العرف باللام العهد الذهني فإذا قات غلام زيد تريد الحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بلا إضافة في

الغنى وان اختلفا في اللفظ (قوله فمافى الكتاب) وهو أن زيد أخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار اليه بعهد الاضافة وقوله ناظر لاصل الوضع أى من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله ومافى الايضاح) من أن نحوز زيد أخوك يقال لمن يعرف زيد أولا يعرف أن له أخا أصلا وقوله الى خلافه أى ناظر الى خلاف الاصل من التنكير العارض ثم اعلم أن الكلام مفروض في المعرف بالاضافة اذا كان مسندا أما اذا كان مسندا اليه فلا بد أن يكون معلوما فلا تقول أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لا امتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله ومافى الايضاح الى خلافه) أى مافى الايضاح من صورة الخلاف ناظر فيها لخلاف الاصل فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جملة مافى الايضاح صورة التثنية على الاصل لا على خلافه (قوله والضابط في التقديم) أى في جعل أحدهما مبتدأ والآخر (٩/٨) خبرا عند تعريف الجزأين وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزأين

معرفة هل يجوز جعل أيهما مبتدأ والآخر خبرا ومن هذا الضابط يعلم سرقول النحويين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله انه) أى الحال والشأن وقوله اذا كان أى اذا كان للشئ في الواقع وقوله صفتان من صفات التعريف أى صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف قاضاة صفات الى التعريف لادنى ملازمة ككون الذات مسماة بزيد وكونها أخا لعمرو وكونها مشارا اليها وأمثال ذلك (قوله دون الاخرى) أى دون اتصافه بالآخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له (قوله فأيهما) أى الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقول فأيتهما وأى شرطية

فمافى الكتاب ناظر الى أصل الوضع ومافى الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب أن تحكم بثبوتها للذات أو انتفاء عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاه

المراد في المثالين شخص غير معين وبهذا الاعتبار قيل ان الاضافة قد لا تفيد تعريفا كالحلى بأل ولو كان أصل وضعهما التعريف العهدى الخارجى أو الجنس فقولنا فى المضاف غلام زيد أصله الاشارة الى غلام معين بينك وبين المخاطب وقدير ادغلام مامن غلامان زيد فيكون مرادنا لقولنا غلام زيد فمافى هذا الكتاب وهو أن أخوك معرفة وأن قولنا زيد أخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار اليه بعهد الاضافة ناظر للاصل ومافى غيره كالايضاح من أن نحوز زيد أخوك يقال لمن يعرف زيد ولا يعرف أن له أخا أصلا ناظر للتنكير الوارد فمعناه على هذا أن زيد اثبت له الاخوة المنسوبة اليك التي لو أطلقت عليه بذلك الاعتبار ابتداء لم تفد الا أن مصدوقها فرد ما من جنس الاخوة المنسوبة اليك على أن التحقيق أن الاضافة حيث ألحقت بأل لا تخلو عن عهد ذهني وانما استفيد التنكير فيهما من القرينة الدالة على ارادة الحقيقة المعهودة في ضمن فرد ما كما تقدم فليفهم (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين فعكس الأول وهو زيد أخوك أخوك زيد وعكس الثانى وهو عمرو المنطلق المنطلق عمرو ومما ينبغي أن يتنبه له في تعريف الجزأين ادراك السرفى جعل أحدهما على التعيين مبتدأ والآخر الخبر والعكس ليدرك معنى قول النحويين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما فان تحقق المبتدأ منهما انما يتحقق بذلك السرفى ذلك أن الجزء الذى عرف عند المخاطب ثبوته للحكوم عليه أو كان من شأنه أن يعرف هو المجهول مبتدأ والذى جهل ثبوته له أو كالمجهول هو الذى يجعل خبرا فاذا كان السامع المنطلق ليس موضوعا للحصر بخلاف المنطلق زيد كما تقرر فى الاصول فحينئذ حالة ارادة القصر فى المنطلق زيد بوضع اللفظ وحالة ارادته فى زيد المنطلق تحتاج لقرينة والسكاكى قال زيد المنطلق

وجوابها قوله يجب أن يقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصة * وبعد ما مضى رفعك الجزأ حسن * ولا وقوله كان أى وجد وقوله بحيث أى ملتبسا بحالة هى أن يعرف السامع اتصاف الذات به أى بذلك الوصف أى أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك . واعلم أن حيث فى هذا التركيب وأمثلة خارجة عن أصلها من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيهها لها بالمكان بجامع الاحاطة والثانى جرهما بالباء مع أنها ملازمة للنصب على الظرفية محلا ولا تخرج عنها الا لاجز من الآن يكون روعى قول من يقول بتصرفها (قوله زعمك) أى ظنك أو فهمك (قوله الدال عليه) أى على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به) أى بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الاتصاف وان كان طرفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف اتصافه بأنه أخوة) أى سواء عرف أن له أخا لم يعرفه فالضابط جار على مافى التثنية والايضاح

(قوله ولا يعرفه على التعيين) أى من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وأردت أن تعينه عنده) أى بالعلم ثم ان مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافبيان سبب تقديم أحدهما المقادير قوله فأيهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيدا أخوك) أى لا يصح بالنظر للبلاغة لان المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة أن الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم انضاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل انضافها بالاخوة وتارة بالعكس ففي الاول يجب أن يقال له زيدا أخوك ويجب أن يقال له في الثاني أخوك زيدا لانه انما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالتباس لانه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيه ما لأوهم قلب المعنى المقصود (٩٩) (قوله ويظهر ذلك) أى الضابط في قولنا رأيت

ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيدا ولا يصح زيدا أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قديفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيدا الامير)

أسودا غابها الرماح وذلك لان المعلوم للأسود هو الغاب لانه مبتدأ ودون الرماح فالجزء الذى من شأنه أن يعلم عند ذكر الاسود انما هو الغاب فيقدم ويحمل مبتدأ والمراد بالاسود هنا المعنى المجازى وهو الشجمان وفيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة وقوله ولا يصح الخ أى اعدم العلم الرماح للأسود (قوله يعنى اعتبار تعريف الجنس) أى المحلى بأل سواء كان في المسند أو المسند اليه وقوله قد يفيد قصر الجنس أى جنس معنى الخبر كالانطلاق في المثال المذكور أو جنس معنى المسند اليه في عكسه وقوله على شيء أى مسند اليه أو مسند وبهذا تعلم أن كلام المصنف هنا أعم مما قبله ولا يرد

يعرف أن الشخص الفلانى يسمى بزيد أو كان من شأنه أن يعرف ذلك لوجود ما يلوح به وهو جاهل باتصافه بكونه هو المنطلق سائلا عن ذلك أو كالسائل لكون ذلك هو الذى ينبغي له في زعمك قلت زيدا هو المنطلق وان سبق اليه أن الشخص الفلانى منطلق أو يكون كمن سبق اليه لتقدم ما يلوح بذلك وهو طالب أو كالتطالب لكونه هو الذى يصدق عليه لفظ زيدا ولا يصدق عليه قلت المنطلق زيدا ولا يصح أن تقول العكس فيهما ولو كان يلزم من صدق القضية صدق عكسها المستوى لان رعاية تقديم المعلوم أو كالمعلوم في باب البلاغة وتأخير المجهول أو كالمجهول فيها واجب ويوضح لك كون أحد الجزأين كالمعلوم الثبوت فيقدم والاخر كالمجهول له فيؤخر قولك مثلاً رأيت أسودا غابها الرماح فان المناسب لذكر الاسود الغاب لا الرماح فالجزء الذى من شأنه أن يعلم هو الغاب فيقدم فلا يقال الرماح غابها الا على اطراح ما ينبغي أن يراعى في باب البلاغة وذلك ظاهر (والثاني) وهو اعتبار تعريف الجنس المحلى مثلا بأل (قديفيد قصر الجنس) أى الجنس المدلول عليه بذلك المعرف بتعريف الجنس (على شيء) ولم يقل على المعرف المحكوم به أو عليه للاشارة الى أن القصر قد يكون على السند المتكرر ان كان المعرف مبتدأ على ما يأتى تمثيله وبرتدأ يعلم أن الكلام أعم مما قبله (تحقيقا) أى يفيد التعريف المذكور قصر الجنس حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه (نحو) قولك (زيد) هو (الامير) اذا لم يكن

والمنطق زيدا في المقام الخطابي يلزم من كل منهما أن لا يكون غير زيدا منطلقا والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بطرف أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار تقييده كقولك هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا وحيث أريد القصر لا يعطف عليه فلا يقال زيدا المنطلق وعمر ولا يلزم اجتماع القصر وعدمه وسيأتى ذلك في باب القصر وقوله وقيل الاسم متعين لا يخفى أن الكلام في هذا

ما ذكره من المثال لان المثال لا يخص ثم ان كلام المصنف يفيد أن الاول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك وذلك لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الافراد والمعهود الخارجى لا عموم فيه بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وحيث لا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا فيقل لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمر والمنطلق زيدا أى لا عمر وكما تعتقده (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة لقصر أى يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقة أى حقيقة أى على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه أو مبالغة أى على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا أحسن من قول بعضهم أى قصرا محققا أى مطابقا للواقع أو مبالغة فيه لان المبالغة ليست في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ولانه لا يلزم في القصر الحقيقي أن يكون مطابقا للواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقاد ظنا أو جهلا أو يقينا

(قوله اذا لم يكن الخ) بيان لسكون القصر حقيقة (قوله لكاه فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراد مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه (قوله أو بالعكس) أي لكاه ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال أمر نسبي فلك أن تعتبره في كل أي وإذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فيعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل المرف الخ) أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازائد عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) أي بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم في المصنف وما ذكره من عدم التفاوت انما يصح (١٠٠) على مذهبه من أن الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل وأما على

اذا لم يكن أمير سواد (أو مبالغة لكاه فيه) أي لكاه ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكمال في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المرف بلام الجنس مبتدأ بنحو الأمير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو

أمير سواه (أو) يفيد قصره عليه (مبالغة) لاحقيقة لوجود المعنى في غير المقصور عليه أيضا ولكن (لكاه فيه) أي لكاه ذلك الجنس في المقصور عليه أو لكاه المقصور عليه في الجنس والمعنى واحد بعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال وذلك (نحو) قولك (عمرو والشجاع) أي عمرو والكامل في الشجاعة حتى ان شجاعة غيره كالعدم لقصورها فيه عن رتبة الكمال فتكون الشجاعة مقصورة على عمرو ثم ان المصنف مثل بالمعرف تعريف الجنس مسندا وقد تقدم حمل كلامه على ما هو أعم من ذلك لان المعروف تعريف الجنس يفيد القصر اذا كان مسندا كما مثل وكذا يفيد اذا كان مسندا اليه كقولك الأمير زيد والشجاع عمرو ولا فرق بين تقديم المرف بال على أنه مبتدأ وتأخيره على أنه خبر في افادة التركيب قصر الجنس المذكور له على معنى الاسم الآخر ففاد التركيبين الاخيرين قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ثم ما ذكرنا هو حيث تعرف أحدهما فقط باللام فان كانا معا معرفين باللام كقولك القائم هو التكلم فهل يدل على حصر الثاني في الاول أو بالعكس قيل ان الاقرب حصر الاول في الثاني لدلالته على متعدد في الاصل لكونه محكوما عليه فهو محصر في المحمول الذي الاصل فيه الاتحاد والحاصل مما تقر بأن المحلى بال الجنسية ان حكمه فانه يفيد الحصر ويلزم حينئذ تعريف المحكوم عليه كما تقدم وان حكمه عليه أفاد الحصر ولو كان ما حكم به عليه نكرة كما أشار اليه بقوله يفيد قصر الجنس على شيء ما تقدم أنه عبر به ليعم النكرة والمعرفة ومثال المعرفين تقدم ومثال ما اذا كان الخبر نكرة قولنا التوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيرهم ثم افادة الحصر بمادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر لان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد شيء منها في غيره فاذا قيل الأمير زيد فكأنه قيل جميع أفراد الأمير محصورة في زيد فقد

الفصل مبني على أصل وهو أن المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالاول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وهذا هو المشهور وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ والا فالسابق وقيل أنت بالخيار أيهما شئت اجمله مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خير وقيل الاعم هو الخبر وقيل الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر قاله الامام فخر

ظهر الحصر بهذا الاعتبار وأما اذا أريد بالجنس الحقيقة فكأنه قيل حقيقة الجنس متحدة والحاصل بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتحد به في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد في غيرها وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في المرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما اعتبر في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متحدا به ولذلك لم يفد الحصر

ما ذهب اليه السيد من أنه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أي الأمير المسمى بزيد لان موضوع الأول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا كلي وموضوع الثاني ومحموله كلاهما كلي ولا شك أن ذلك يوجب التباين فيلزم التفاوت فالمقصود عليه الامارة على الاول الذات المشخصة المبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد واعلم أن افادة الحصر بمادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر لان المعنى حينئذ أن جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شيء في غيره فاذا قيل الأمير زيد فكأنه قيل جميع أفراد الأمير محصورة في زيد فقد

(قوله والحاصل الخ) خلاصته أن الم عرف بلام الجنس هو المقصود وسواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله - واء) كان الخبر معرفة (أي كالمثل وقوله أو نكرة أي نحو النوكل على الله أي لا على غيره) والكرم في العرب أي لا في غيرهم وهذا التعميم أخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شيء فإنه يعلم المعرفة والنكرة وقد نظم العلامة أبو الارشاد سيدي علي الأجهوري هذا الحاصل بقوله

مبتدأ بلام جنس عرفاً * منحصر في خبر به وفا وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقاً فبالعكس استقر وقوله مطلقاً حال من الضمير في خلا العائد على المبتدأ أي سواء كان معرفاً بالعلمية أو الإشارة أو الموصولية أو الإضافة يجوز يد أو هذا أو الذي قام أبوه أو غلام زيد الكريم (قوله وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ) (١٠١) ظاهره كان المبتدأ معرفاً بلام الجنس نحو

الكرم التقوى والقائم هو المتكلم أو غيرها نحو زيد أو هذا أو غلام زيد الكريم وبه صرح الشارح

في الطول والذي قاله العلامة السيد أنه إذا كان كل منهما معرفاً بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ ولكن لا يظهر قصر المبتدأ على الخبر لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصد فيه إلى الذات وفي الخبر إلى الصفة وذكر

عبد الحكيم أنه يقصر الأعم على الأخص سواء قدم الأعم وجعل مبتدأ أو آخر وجعل خبراً نحو العلماء الناس أو الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيحال إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون إذ قد يقصد تارة قصر العلماء

والحاصل أن الم عرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والخبر على إطلاقه كما مر وقد قيد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم

أفراد الأمير محصورة في زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار وأما إذا أريد به الحقيقة فكأنه يقال حقيقة الجنس متحدة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع العرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتحد بها في فرد آخر فإذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الأول ولم يعتبره الواضع عند الاستعمال إلا في الم عرف دون المنكر ولو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وإنما اعتبر في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متحداً به ولذلك لم يفد الحصر ثم الجنس المذكور إماماً مطلقاً كما في الأمثلة وإماماً قيدياً لان تقييده لا يخرج به إلى الشخصية فيكون حصره باعتبار ذلك القيد من وصف أو حال أو ظرف أو نحو قولك هو الرجل الكريم أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية وقولك هو السائر كما أي انحصر فيه السير بحال الركوب دون مطلق السير وهو الأمير في البلاد أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضاً وهو الوهاب ألف قنطار أي اختص بالهبة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضاً وكل ذلك مما دلت عليه تراكيب البلغاء وأشار بقوله قد يفيد إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

إذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلاً

لأن هذا الكلام لارد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرنى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه من القبح إلى كونه حسناً وليس هذا الكلام وارد في مقام من يسلم حسن البكاء عليه لأنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضاً حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك فإنه ليس بحسن فليس المعنى على الحصر كما توهم إذ لا يلائمه إذا قبح البكاء الخ وإنما الملائمة له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ إن بكاءك فقط هو الحسن الجميل فليست فائدة التعريف هنا الحصر وان

الدين في نهاية الإيجاز وقال المصنف لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين لا ابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو الخبر أبداً لا نأقول المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف وقد يقال إن الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما

على الخاشعين وتارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فلا تظهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور عموم في القصر تحقيقاً قلت يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهومهما وان تساوى ما صدقاً (قوله والجنس) أي المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبراً وقوله كما مر أي في الأمثلة المذكورة نحو الأمير زيد وعكسه وعمر والشجاع وعكسه (قوله وقد قيد الخ) أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المقصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله ونحو ذلك) أي كالمفعول به ولا جله ومعه

لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر

(قوله وهو السائر راكبا) أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضا (قوله وهو الواهب ألف قنطار) أي هو مختص الهبة لألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا وفي تفسير القنطار خلاف قيل ملء جلد ثور ذهباً وقيل القنطار المائ الكثير وقيل مائة ألف دينار وهل هو فملال أو فعمال خلاف (قوله وجميع ذلك) أي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله إشارة الخ) أي لان قد سور القضية الجزئية وقوله إلى أنه قد لا يفيد أي على خلاف الأصل (قوله كما في قول الخنساء) أي في مرثية أخيها صخر (قوله اذا قبح البكاء على قتيل) أي على أي قتيل كان بقرينة المقام وان كانت النكرة في سياق الانبات لانهم وقبل هذا البيت

ألا يصخران أبكى عيني * فقد أضحك تني دهر اطويلا
بكيتك في نساء معولات * وكنت أحق من أبدى العويلا
دفعت بك الجليل وأنت حي * (١٠٢) فمن ذا يدفع الخطب الجديلا
اذا قبح البكاء البيت

(قوله رأيت بكاءك) أي بكائي عليك (قوله ان ليس المعنى هنا على القصر) أي قصر الجنس على البكاء وذلك لان هذا الكلام لارد عن من يتوهم أن البكاء على هذا المرفق قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه عن القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أي أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلزمه قوله اذا قبح البكاء الخ وانما الملازم له

وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميل فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحوزيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الأمر نسبي) يمكن تكلفه وادعاؤه باعتبار أنه أخص من معنى التنكير اذ لا يخفى برودته وعدم مناسبة تامة وانما فائدته الإشارة الى معلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لان الالجنسية يشار بها الى معهود معلوم وهنا أشير بها الى معهود معلوم ادعاء كما يقال والدي الحر ووالدك العبد أي حرية أبيك معلومتان فليفهم وقوله والثاني قد يفيد الخ ففهم منه أن الأول وهو العهد لا يفيد الحصر وذلك لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الافراد وأما المعهود الخارجي فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمر والمنطلق زيد أي لا عمرو كما تعتقد وهو ظاهر (وقيل) في نحو التركيبين السابقين مما كان فيه أحد الجزأين المعرفين صفة والآخر اسما جامدا كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم) منهما يتعين (للا ابتداء) سواء تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات) الشخصية خارجا ومن شأنها أن يحكم عليها لابلها (والصفة) منهما تتعين (للخبرية) سواء تقدمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما تعينت للخبرية (لدلالته على أمر نسبي) المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع

اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وان أمكن لان ذلك) أي بتكلف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجميل لا يؤولي به بدلا عن التنكير الالفائدة وهي هنا القصر وأنت خير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم فالمدول عن التنكير للتعريف انما هو للإشارة لمعلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لان الالجنسية يشار بها الى معهود معلوم وهنا أشير بها الى معهود معلوم ادعاء كما يقال والدي الحر ووالدك العبد أي ان حرية أبي وعبودية أبيك معلومتان فليفهم اه يعقوب (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فالفائدة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان أو صفة فكانه قيل هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والسكان والآلة قاله عبد الحكيم (قوله للابتداء) الأولى للاسناد ليشمل معمولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) أي ومن شأنها أن يحكم عليها لابلها (قوله على أمر نسبي) أي وهو المعنى القائم بالذات

لأننا نقول المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ * ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء إذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره إما تحقيقا كقولك زيد الامير اذا لم يكن أمير سواه وإما مبالغة كمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمرو والشجاع أى الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال * ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خبرا فان المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا وكقول الأعشى

هو الواهب المائة المصطفا * ة إما مخاضا وإما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الابل في احدى الحالتين لاهبتها مطلقا ولا الهبة مطلقا (١٠٣) وهذه الوجوه الثلاثة أعني العهد والجنس

للقصر تحقيقا والجنس للقصر مبالغة تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف بخلاف النكر فلا يقال زيد المنطلق وعمرو ولا زيد الامير وعمرو ولا زيد الشجاع وعمرو * وأما كونه جملة

(قوله لان معنى الخ) علة للعلل مع علة أو علة لعلية (قوله ورد الخ) حاصله أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفعول به المشتعل على أمر نسي أى ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته أى ماصدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتعل على معنى نسي وهو التسمية

لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الامام الرازى رحمه الله (ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسند اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسي ومسندا (وأما كونه) أى المسند (جملة

أى غير مستقل بل يضاف الى الغير في وجوده وانما قلنا يتعين كل منهما لما ذكر لان معنى المبتدأ المحل المنسوب اليه ومعنى الخبر الحال المنسوب الى الغير والناسب لان ينسب اليه هو الذات لاستقلالها والناسب لان ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فتنسب وتضاف الى غيرهما فقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد لا فرق بينهما فى أن المنطلق خبر وزيد مبتدأ وهذا رأى الامام الرازى وهو تصرف عقلى مؤد لحالفة ظاهر ما تقررى في النحو (ورد) هذا التوجيه المفضى الى اسقاط الابتداء بما دل على الصفة مع الاسم (ب) تأويل ترجع فيه الصفة فى مدلولها منسوب اليها والاسم منسوب وهو (أن المعنى) فى قولنا المنطلق زيد (الشخص) الخارجى (الذى) ثبتت (له) تلك (الصفة) هو (صاحب الاسم) الذى هو زيد فقد جعل الاسم بهذا التقدير دالا على أمر نسي أى من شأنه أن لا يستقل وهو صفة الاسم أى التسمية به وجعلت الصفة دالة على مستقل وهو الذات فالتركيب على هذا كلام مع من يعلم أو يصدد أن يعلم ذلك الشخص وأن له تلك الصفة وينازع أو يكون صدد النزاع فى تسميته زيدا ويقال له ذلك الشخص الذى تسلم أن له تلك الصفة هو المسمى بزيد لا شخص آخر ثم الشخص الموصوف ان كان معهودا خارجيا لم يصح فيه الا قصر قلب وان أريد به الجنس أفاد قصر افراد أو قصر قلب على ما تقدم (وأما كونه) أى وأما كون المسند (جملة) (ف) يكون (ا) افادة (التقوى) أى تقوى ثبوت

المنطلق وغيره من الموصولات موصوف فامباشر الاعوامل غير محتاج لجر يانه على موصوف قبله بقى النظر فى أنا اذا قلنا المنطلق زيد فعمل نقول المبتدأ الف واللام خاصة كما أن الذى هو المبتدأ دون صلته أو نقول المبتدأ الف واللام وما اتصل بهافيه نظر وقد يقال بمثله فى الذى الآن اتصال الف واللام بصاتها أشد ص (وأما كونه جملة الخ) ش كون المسند جملة املا لتقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب

به فى كون الوصف مسندا للذات دون العكس وهذا الرد جواب بالمنع فحصله لا نسلم أن الوصف يلاحظ منه الامر النسبى دائما ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر وكذا يقال فى الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الخبر لا يكون الاشتقاقا فوقع جامدا وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم حمل الجزئى الحقيقى على شيء ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد ويكفى تأويله بالذات المشخصة السماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة السماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذى الخ) قدره لان الصفة المبتدأ بها لها موصوف مقدر لا محالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف ولم يؤول العلم بمسمى به كما هو المشتهر اثلا يصير نسكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اه اطول

فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق واما لكونه سببيا وقد تقدم بيان ذلك

(قوله فالتقوى) أى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للسند اليه أو سلبه عنه كز يدقام وماز يدقام وقوله فالتقوى أى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فدخل صور التخصيص نحو أناسيت في حاجتك ورجل جاء في حصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص كما سيزكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للفرض كذا في عبد الحكيم (قوله أو لكونه سببيا) نسبة للسبب وهو في الأصل الجبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالسند السببي كما تقدم كل جملة علمت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا اليه كما في زيد أبوه قائم وز يدقام أبوه وز يد مرت به (قوله للمامر) آلة للعلية وقوله من أن (١٠٤) افراده يكون الخ أى وحينئذ فكونه جملة يكون للتقوى أو لكونه سببيا

(قوله يستدعى أن يسند اليه شىء) أى لان المبتدأ هو الاسم المتهتم به المجهول أو لثان ليخبر به عنه وقوله فاذا جاء بعده ما يصلح أى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه أى من حيث اقتضاؤه ما يسند اليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله أو متضمنا له) أى أو مشتملا عليه وهذا صادق بز يدقام وز يد قام (قوله فينعتقد بينهما) أى بين المبتدأ والصالح لأن يسند اليه حكم هو ثبوت الثانى للاول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير) أى ثم اذا كان الثانى متضمنا للضمير الاول (قوله بأن لا يكون أى وذلك مصورا بأن لا يكون مشابها للخالى أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلا لصحة الاسناد بدونه فالباء

فالتقوى) نحو ز يدقام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (لما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شىء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعتقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا للضمير المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما في زيد قام صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا

المسند للسند اليه أو تقوى سلبه عنه وسيرد عليك وجه الافادة وذلك كقولك زيد قام وز يدقام (أو لكونه) أى كون المسند جملة اما لما ذكر واما لكونه (سببيا) والسببى هو المنسوب للسبب والسبب في الأصل هو الجبل وما يوجب ارتباط الشىء بالشىء والمراد به هنا ما أخبر به من الاحوال عن غير صاحبها لاشتغالها على ما بينه وبين ما أخبر عنه علاقة وسبب بذلك يصح أن يضاف اليه وأن يتعاقب به بوجه ما ولا يكن هذا يشمل الحال الذى يطلق عليه في الاصطلاح أنه مفرد كقولك زيد قام أبوه وقد تقدم أن السكاكى اصطلاح على تخصيص اسم السبب بالجملة كقولك زيد أبوه قائم فقد أخبر في هذا التركيب عن زيد بضمون هذه الجملة وهو ثبوت القيام لأبيه وقد اشتمل على الأب الذى بينه وبين زيد علاقة وسبب ولذلك أضيف للضمير وقد تقدم ما يفهم منه هذا وهو أن كونه مفردا لعدم افادة التقوى وعدم النسبة أما كون التقوى نكتة بيانية فظاهر ولا يقدح في ذلك صحة وجود التقوى في الجملة بغير ما ذكر كقولك قام قام زيد لان النكتة يجوز تعدد محالها على أن افادة التقوى حيث يقتضيه المقام اذا اعتبر من حيث تحقيقه في تجدد الفعل مع الاختصار اختص بهذا الوجه وأما كون المعنى السببى نكتة بيانية فلما أشرنا اليه غير مأمرة من أن المعنى المدلول عليه ولو استفيدت الدلالة عليه من جهة النحو واللغة يكون بيانها من جهة أن مقام ايراده لا يطلب فيه غيره فلا يعدل عنه الى غيره فمن حيث رعاية تلك المناسبة التى لا يتفطن لها الا البليغ يكون بيانها فليفهم ثم سبب التقوى في الجملة الخبرية التى هى غير السببية كقولك زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ أى جىء به ليخبر عنه بمنسوب اليه يستدعى أن ينسب اليه شىء واللام يمكن مسوقا ليخبر عنه فلا يكون مبتدأ فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه من حيث اقتضاؤه ما يسند اليه سواء كان ذلك الصالح خاليا من الضمير كقولك التماسح حيوان أو متضمنا له كقولك زيد ضارب فينعتقد بينهما أى بين المبتدأ والصالح لان ينسب اليه حكم أى ثبوت الثانى للاول واتصاف الاول بالثانى اتصافا معنويا ثم اذا كان الثانى متضمنا

نحو أنا قت واما قلنا بنفس التركيب لان التقوى قد يكون بالتركير وبالحرف مثل ان واللام وعلمنا

فيكتسب

للتصوير (قوله كما في زيد قام) هذا مشابها للخالى وانما كان مشابها له لانه لا يتغير في تكام ولا خطاب ولا غيبة

فهو مثل أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وأما الذى لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) أى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد أسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فتكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ثم أسند بعد ذلك الى الضمير وائس كذلك بل قام مسندا الى الضمير أولا ثم أسند الى المبتدأ وكأنه نظر الى القصد بالحكم وهو القيام

(قوله فيكتسى الحكم) الذي هو ثبوت الفعل قوة أي لتكرار الاسناد وهذا واضح في الاثبات وأما في النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد نفي الفعل مرتين فيلزم التقوى (قوله بما يكون) أي بمسند يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ يعني اسناداً تاماً ولا بد من هذا دليل قوله بعد ويخرج زيد ضربته تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضمير عنه للتقوى أي يخرج عن التقوى المسند في زيد ضربته لأنه لم يسند الى ضمير المبتدأ بل أسند الى غيره وهو ضمير التكلم ووجه خروجه أن التقوى سببه صرف الضمير المسند الى ذلك المبتدأ فيتكرر الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور لانه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولا يقال أن المبتدأ الذي هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ضربت صرفه (١٥٥) لنفسه فاذا جاء بعده ضمير المفعول الذي هو الهاء في ضربته صار

الفعل مسنداً اليه أيضاً بالوقوع عليه واذا صار مسنداً اليه صرفه للمبتدأ لانه عينه في المعنى فيتكرر الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجاً لأننا نقول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولاً اسناد غير تام والتقوى عند السكاكي يختص بالمسند الذي يكون اسناده لضمير المبتدأ اسناداً تاماً كما علمت فلا اعتراض (قوله ويجب أن يجعل) أي نحو زيد ضربته سبباً وذلك لان الاتيان بالمسند جملة إما للتقوى أو لكونه سبباً فاذا اتى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الحديث) أي المحكوم به واعتراض بأن هذا شامل

فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سبباً وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذه توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول الأتوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة

لضمير الأول المعتد به وكون ضميره معتد به يحصل بأن لا يكون الثاني شبهها بالحالي عن الضمير لكونه مشتقاً كما تقدم من أنه يشبه الحالي في عدم تغيره في الخطاب والغيبة والتكلم كقولك زيد قائم وأنت قائم وأنا قائم كما تقول زيد انسان وأنا انسان وأنت انسان بخلاف الفعل صرفه أي اذا كان الثاني متضمناً للضمير على الوجه المذكور صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فيكتسى الحكم الذي هو ثبوت الفعل حيث اشتمل التركيب على تحقيقه مرتين قوة وهذا في الاثبات واضح وأما في النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلب المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيصير الاسناد الى المنفي فيحصل اسناد نفي الفعل مرتين فيلزم التقوى المذكور ولكن ما ذكر يقتضي أن المسند الى المبتدأ هو نفس الفعل مثبتاً أو منقياً لا مضمون تركيبه مع الضمير وهو نسبتته له اذ لو كانت تلك النسبة هي المسندة الى المبتدأ لم يحقق فيها الاسناد مرتين على أنه يمكن أن يقال فيها يتحقق ذلك فيهما من حيث كون الضمير لذلك المبتدأ لكن ظاهر العبارة أن المسند الفعل خاصة وعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان صرف الضمير اياه للمبتدأ ليس كما صرفه للمبتدأ الى نفسه لان المبتدأ صرفه على أنه عمدة والضمير على أنه فضلة ولكن يرد أن يقال مرادهم بالصرف هنا اقتضاء كل منهما النسبة له نسبة ما ولذلك استثنوا الصرف الذي هو بمنزلة العدم وهو الصرف الذي هو نسبته لضمير المشتق وإنما كانت كالعدم لشبهه بالحالي وأيضاً نسبة الضرب في قولنا زيد ضربته الى زيد نسبة المفعول الى من جهة المعنى وهي بعينها نسبته لضميره فيدخل فيما ذكره فليتأمل وأما وجه التقوى على ما ذكر في دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده له فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذه توطئة وتقدمة للاعلام ان المفيد للتقوى في زيد قام ليس مجرد تكرار الاسناد فان ذلك موجود في المفرد نحو زيد قائم ولا تقوى

(١٤ - شروح التلخيص - ثانی) لما اذا كان الخبر مفرداً فيفيد أن التقوى مشترك بين أخبار المبتدأ المتأخرة سواء كانت جملاً أو مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتمويل على ما في المفتاح وكأنه لظهور فساد ما ذكره الشيخ سكت الشارح عن رده وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث الجملة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطاق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضي أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله أشعرت) أي أعلمت (قوله فهذا) أي الاتيان به معرى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير لما قبله (قوله دخل) أي هذا الاسناد كما في عبد الحكيم (قوله وهذا) أي الدخول على هذه الحالة (قوله أشد للثبوت) أي لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله وأمنع من الشبهة) أي شبهة احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشيء بغتة) أي الذي هو مقتضى

تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) أى الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) أى الاعلام به بعد التنبيه عليه وكان الأولى أن يقول لان هذا لكنه راعى أن الألفاظ أعراض تنقضى بمجرد التلفظ بها (قوله تأ كيد الاعلام) أى التأ كيد الصريح فهو بمنزلة قولك زيد قام زيد قام فلاعلام بكسر الهمزة بمعنى الاخبار و يصح فتحها والأنسب الأول وقوله في التقوى أى التثبت وقوله والاحكام بكسر الهمزة أى الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب أما من قوله وأما على ما ذكره وضمير فيه للتقوى (قوله وزيد مررت به) أى وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على مامر (قوله وما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض وارد على المصنف وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الاتيان بالسند جملة إنما يكون للتقوى أو لكونه سبباً لان الافتصاف في مقام البيان يفيد الجهر مع أنه قد يكون جملة لغير ذلك ككونه خبراً عن ضمير الشأن نحو هو (١٠٦) زيد عالم فان الخبر هنا جملة ولا يفيد التقوى وليس سبباً وذلك

لكونه في حكم المنفرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى أى تمكن الخبر في ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الإبهام قلت المراد أنه لا يفيد التقوى المراد هنا الذى هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل ان ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوى مغاير للتقوى الذى نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) أى لكون السند يوثق به جملة لكونه خبراً عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الايراد المذكور (قوله لشهرة أمره) أى من أنه لا يخبر عنه الا بجملة (قوله وكونه معلوماً مما سبق) أى في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخرج على

مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأ كيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما يكون السند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوماً مما سبق وأما صورة التخصيص نحو أناسيت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على مامر

به فاذا قلت في الاخبار عنه قام دخل في قلبه دخول المأثوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بشئ بغة الذى هو مقتضى تقديم المحكوم به اذا كان فعلاً مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك الاعلام بعد التنبيه يجري مجرى تأ كيد نفس الاعلام صراحة بتكراره في التقوى والاحكام أى التثبت والاتقان فيدخل فيه على ظاهر ما قرر نحو زيد ضربته وزيد مررت به مما عدا سبباً فيما مضى وهذا الذى ذكر في دلائل الإعجاز في بيان سبب التقوى ولو كانت العبارة عنه في غاية الحسن والسلاسة ضعيف لانه يقتضى وجود التقوى في كل جملة اسمية سواء كان الخبر اسماً مفرداً أو جملة سببية كانت أم لا غير أن الفرد يمكن اخراجه بأن الجامد نفس المبتدأ وإنما يطلب التقوى فيما هو بعد أن يعرض له الثبوت والانتفاء والمشتق شبهه بالجامد فألحق به في عدم الحاجة الى التقوى لكن بعد اخراج المفرد يبقى السبب المحض ولم يذكر أن فيه التقوى ولذلك علموا كونه جملة بالسببية لا بالتقوى وأما الجملة الخبر بها عن ضمير الشأن كقولك هو زيد عالم فقد تقدم أن الضمير في ذلك أقيم مقام المظهر للبيان بعد الإبهام ليمكن الخبر في ذهن السامع ومعلوم أن التقوى الذى نحن بصدده لم يوجد فيها لان الغرض من تمكنه حفظه في نفسه واستقراره في القلب والتقوى المراد هنا هو تحقيق ثبوت المحمول للموضوع المغايرة وضمير الشأن ليس فيه مع جملة ذلك لانه نفسها فليتأمل فان فيه دقة ما وأما صورة التخصيص نحو أناسيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوى لانه ولو قصد به التخصيص فيه تكرار الاسناد مرتين فالتقوى موجود فيه لأجل ذلك التكرار تبعاً للتخصيص المقصود بالذات على مامر ثم أشار الى أن السند بعد كونه جملة تكون تلك فيه وأما أن يوثق بالجملة لكون السند سبباً وقد تقدم مثل زيد أبوه قائم اذا القيام غير حاصل للسند اليه أولاً

(واسميتها)

خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا

أن خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة ولو كان مفرداً لمثل به لانه أخصر اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوماً مما سبق أى بطريق الإشارة لا بطريق الصراحة (قوله وأما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله أن حصر الاتيان بالسند جملة في التقوى وكونه سبباً لا يصح لانه يوثق به جملة لقصد التخصيص نحو أناسيت في حاجتك ورجل جاءني وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصل الا أنه غير مقصود فصورة التخصيص داخلة في التقوى (قوله على مامر) أى من أن التقوى أعم من أن يكون مقصوداً أو حاصل من غير قصد فصورة التخصيص يتحقق فيها تكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن مقصوداً فقول المصنف وأما كونه جملة فالتقوى أى فلا فائدة التقوى سواء كان مقصوداً أم لا ولو قال المصنف وأما كونه جملة

وفعليتها الافادة التجدد واسميتها الافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعليهما قول رب العزة واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وقوله تعالى وقالوا اسلاما قال سلام اذا اول نسلم عليك سلاما وتقدير الثاني سلام عليكم كان ابراهيم عليه السلام قصداً يحبيهم بأحسن مما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق وكال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لان حصوله بالفعل مقارن لوجودهم فناسب أن يحيا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكال الانسان متجدد لانه بالقوة وخروجه الى الفعل بالندرج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت وفيه نظر وقوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون أي أحدتم دعاءهم أم استمرصتمكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم فقليل لم يفترق الحال بين احداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى قالوا أجبنا بالحق أم أنت من الالعين أي أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمة (١٠٧) منك أم الالعاب أي أحوال الصبي بعدمستمرة

عليك وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين في جواب آمنا بالله وباليوم الآخر فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين وأكذفيه بالباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وشرطيتها لما مر

فللتقوى أول كونه سبباً أول كونه اضمير الشأن أو للتخصيص كان أوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله أن المقتضى لا يراد الجملة مطلقاً إما التقوى أو كونه سبباً والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد

(واسميتها وفعليتها وشرطيتها المامر) يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه وكونها شرطية

الجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية لأغراض تفيدها فقال (واسميتها) أي اسمية الجملة المخبر بها بمعنى أن كونها اسمية لا فعلية يكون لافادة الدوام والثبوت كما مر كقولك زيد أبوه مشغول بوظائف حرفته عند اقتضاء المقام للاخبار عنه بدوام شغل أبيه بالحرف وثبوت لا بتجدد الشغل بتلك الحرف (وفعليتها) أي كون الجملة المخبر بها فعلية يكون كما مر لافادة التجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه كقولك زيد يشتغل أبوه بما أهمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المحاطب ومثلاً بالسببية لافادة نكتتي الاسمية والفعلية لانها هي التي يمكن فيها ذلك وأما التي للتقوى فيتميز كما مر كونها فعلية (وشرطيتها) أي كون الجملة المخبر بها شرطية يكون لاعتبارات تعرف بمعرفة ما بين أدوات الشرط (لما مر) كقولك زيدان تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عن زيد بالا كرام الذي يحصل على تقدير الاتي المشكوك فيه وزيد اذا لقيته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير وقوع الاتي المحقق وعلى

ص (واسميتها الخ) ش ينبغي أن يكون هذا استطراداً أي اسمية الجملة أو فعليتها مسندة كانت أم لا لان أمثلتهم ليس فيها تقييد الكلام بجملة هي مسندة فتكون الجملة اسمية لافادة الثبوت والاستقرار لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من افادة التجدد الذي يقتضيه الفعل ومن رعاية ذلك قوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام لأن ابراهيم صلى الله عليه وسلم قصد أن يحبيهم بأحسن مما حيوه به رعاية لمعنى قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقد ذكر المصنف في

ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط اه فقول المصنف واسميتها أي والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله واسميتها مثل زيد أبوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيدان تكرمه بكرمك واهم أن الجملة في الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية مختصر الفعلية والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جملة فعلية أو اسمية مثل ان جئتني أكرمك أو فأتتك بكرم والجملة الظرفية تفيد التقوى لانها فعلية فيتكرر فيها الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد بكرمك ان أكرمه أو زيدان تكرمه بكرمك وأما الجملة الاسمية فلا تفيد التقوى لعدم تكرر الاسناد فيها (قوله للسببية) خبر أن (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم نحو زيد أبوه منطلق لافعل نحو زيد أبوه انطلق والام تفيد الدوام والثبوت بل التجدد والحدوث اذ زيد انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق كما صرح به الشارح في المطول (قوله للدوام) أي فنحوز زيد أبوه منطلق يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبوت على الدوام مرادف (قوله وكونها فعلية) نحو زيد يقرأ العلم أي يجدد قراءة العلم وقتاً بعد وقت (قوله على أخصر وجه) أي لان قولنا يقرأ العلم أخصر من قولنا حصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل

* وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي مقدرة بالفعل على الاصح

(قوله للاعتبارات المختلفة) أى التى لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا زيدان تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عن زيد بالا كرام الذى يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه وزيد اذا لقيته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير اللقي المحقق وقس على هذا (قوله وظرفيتها) أى الجملة أى كونها ظرفا وقوله لاختصار الفعلية أى لان زيد فى الدار أخصر من زيد استقر فى الدار فاذا اقتضى المقام افادة التجدد مع الاختصار أى بالمسند ظرفا لانه أخصر من الجملة الفعلية وينيد معناها وهو التجدد وقوله اذهى أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون رفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل فى كلام المصنف استخدام ولا يصح أن (١٠٨) يكون المراد من الظرفية فى الاول الجملة الظرفية لئلا يلزم من اضافتها للضمير اضافة

الشيء الى نفسه المتنعة
الا بتكاف ومع التكتاب
فهو مخالف لما قبله من
قوله واسميتها الخ لان المراد
الكون اسما فيختل نظام
الكلام (قوله مقدرة
بالفعل) لم يقل مقدرة
بالجملة الفعلية اشارة الى
الصحيح من أن المحذوف
الفعل وحده وانتقل ضميره
للظرف (قوله لأن الفعل
هو الاصل فى العمل) وذلك
لان العامل انما يعمل
لافتقاره الى غيره والفعل
أشد افتقارا لأنه حدث
يقتضى صاحباً ومحلّاً وزماناً
وعلة فيكون افتقاره من
جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وليس فى الاسم الا
الثانى اه فترى (قوله
وقيل باسم الفاعل) هذا
مقابل الاصح (قوله ورجح
الاول الخ) حاصله أنه قد
يتعين تقدير الفعل وذلك
فيما اذا وقع الظرف صلة

للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي) أى الظرفية
(مقدرة بالفعل على الاصح) لأن الفعل هو الاصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر أن
يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بأن الصلة
هذا فقس فقوله لما مر يعود للمساائل الثلاث كما ذكرناه فى الأولين (وظرفيتها) أى كون الجملة المخبر
بها ظرفية يكون (١) قصد (اختصار الفعلية) عند اقتضاء المقام افادة التجدد مع الاختصار (اذ هي)
أى وانما قلنا ان الظرفية يتحقق بها اختصار الفعلية لأنها أى الجملة الظرفية (مقدرة بالفعل على)
القول (الاصح) أى يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل فى الظرف بمعنى أن الظرف فى قولنا زيد عندك
مقدر بالفعل على الاصح فصار فى تأويل الجملة أى حضر عندك لا بالاسم حتى يكون الظرف فى
تأويل المفرد ورجح الأول بأن الاصل فى العمل الفعل وبأن التقدير فى الخبر الذى هو الظرف المشكوك
فيما يقدر به يحمل على الظرف الذى تعين فيه تقدير الفعل وهو الذى وقع صلة لوجوب كون الصلة
الايضاح وجها آخر وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة وقد قصدت تطهير هذا الكتاب منه * قلت *
والوجهان بناء على أن سلاما محكى منصوب بفعل وفى الآية قول انه مفعول بقالوا أو مطلقا والمعنى
قولا سلاما قلت والمسند هنا ليس جملة فلذلك قلنا ان المراد تعليل اتيان الجملة فعلية مطلقا وعلى التفصيل
بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون أى تجدد دعائكم
أم صمتكم المستمر لان الصمت عندهم هو الذى كان عادة مستمرة وكذلك قالوا أجبنا بالحق أم أنت
من اللاعبين أى هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على اللعب الذى كان مستمرا من الصغر على
زعمهم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين بعد من يقول آمنّا فالمراد اخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة
فى تكذيبهم ولهذا أطلق مؤمنين وأكذبا للباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها
وقد يقال عليه ان الاسم اذا كان دالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفي كل منهما ونفى
الاخص أعم من نفي الاعم * وأما شرطية الجملة فلها امر وقوله وظرفيتها لاختصار الفعلية مثاله زيد عندك
أبوه أو زيد عندى أو فى الدار وان التقدير استقر فى الدار فهو لا اختصار ذلك وقد بناء المصنف على رأيه من
أنها مقدرة بفعل والجمهور أنها مقدرة باسم وقول المصنف ظرفية الجملة على هذا الشرح لا يصح لان الظرف
ليس بجملة الا اذا قلنا فى زيد عندك أبوه ان العمل للظرف نفسه بل الظرف على هذا ليس بجملة انما هو

من
فيحمل غير الصلة الذى ترددنا فى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك
على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى فقوله لوقوع الظرف صلة للموصول أى فانه متى وقع صلة لابد من تقدير الفعل أى واذا
وجد تيقن شيء حمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله وأجيب الخ) حاصله أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق
ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلى وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو اما
فى الدار فزيد اذ اهتم مكر فى آياتنا لان أمانا تفصل من الفاء الاسم مفردا وجملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح
واذا تعين تقدير الاسم فى موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة

* وأما تأخير فلا نذكر المسند أهم كما سبق * وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقولك قائم هو لمن يقول زيد أما قائم أوقاعه فيرده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما

(قوله من مظان الجملة) أي من المحال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير وإنما عبر بالمظان لان صلة آل تكون غير جملة ظاهرا وان كانت جملة في المعنى (قوله بخلاف الخبر) أي فليس من مظان الجملة اذا الأصل فيه الافراد (١٠٩) وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصلة مع

وجود الفارق (قوله لكان أصوب) إنما لم يقل لكان صوابا لكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذ هي أي كلمة الظرف أو الجملة من حيث اشتغالها على الظرف أو يراد بالظرفية الراجع لها ضمير هي الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة المتحققة والباء في قوله بالفعل للسببية وقوله على الأصح راجع لقوله مقدرة أي لان الجملة الظرفية متحققة على الأصح بسبب تقدير الفعل عاملا في الظرف ومقابل الأصح أنها غير متحققة أصلا فتأمل (قوله أن الجملة الظرفية) أي التي هي معنى قوله اذ هي (قوله ولا يخفى فساد) أي لان الظرف على ذلك المذهب مفرد لاجملة لان الظرف لا يقال له جملة أو مفرد الا باعتبار متعلقه حيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته أولا والحاصل أنه جزم بجملية الظرف حيث قال اذ هي أي الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم وهو

من مظان بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساد (وأما تأخير) أي المسند (فلا نذكر المسند إليه أهم كما مر) في تقديم المسند إليه (وأما تقديمه) أي المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه)

جملة وأجيب بالفرق بأن الخبر من مظان الافراد بخلاف الصلة وبالمعارضة بما يتعين فيه الاسم كقوله أما في الدار فزيد فان أما لا يليها الا الاسم مع أن ما بعدها من جنس الخبر فيحمل عليه دون الصلة وقد تبين بما قررنا أن في عبارة المصنف تعسفا من أوجه أحدها أن الضمير في قوله اذ هي فعلية عائد على لفظ الظرفية لا بالمعنى المراد به أولا لان المراد به أولا المصدر كما أريد بما قبله أي كونها ظرفية اذ لا يصح أن يراد بالجملة الظرفية اذ يلزم حينئذ من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح الابتكاف ومع ذلك فهو يخالف ما قبله فيختل نظام الكلام بل المراد به المصدر المأخوذ من الاسم بواسطة زيادة ياء النسبة وقد حذف ياء النسبة الكائنة قبل ياء النسبة التي للمصدر في هذه الالفاظ واذا كان المراد أولا كون الجملة ظرفا لم يصح أن يعود الضمير على الظرفية بذلك المعنى اذ يصير التقدير اذ كونها ظرفية مقدرة بالفعل ولا يخفى فساد فالكلام على هذا من باب عندي درهم ونصفه وارتكابه عند قصد البيان مع وجود الخفاء تعسف ولو كان من البديع والآخر أن الجملة الظرفية لا معنى لتقديرها بالفعل لانها نفس الفعل ولذلك تأولناه على معنى التحقق والتصور بالفعل ولذلك كان الصواب أن يقول اذ الظرف مقدر بالفعل كما أثرنا اليه والآخر أنه يوهم بمفهومه أن الجملة الظرفية مقدرة بالاسم على القول غير الأصح فليفهم والله الموفق للصواب (وأما تأخير) أي وأما الاتيان بالمسند مؤخرا (ف) يكون لان ذكر المسند اليه أهم من ذكر المسند فيقدم المسند اليه ويلزمه تأخير المسند حينئذ لان ذكر الاسم أنسب بالتقديم من غيره وأهمية المسند اليه (كما مر) في تقديم المسند اليه من أنه يكون أهم لاصالته ولا مقتضى للعدول أولان فيه تشويقا للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أولان في ذكره أولا تعجيلا للسرة كقوله سعد في دارك أو المساءة كقوله السفاح في دار صديقك ونحو ذلك وهذا الكلام ولولزم علمه بما تقدم نبه عليه هنا لئلا يتوهم أنه أغفله في بابه ليدكر معه مقابله وهو التقديم لان الأوجه الموجبة لتأخير المسند اليه أحال هناك عليها هنا والموجب في الحقيقة شيء واحد وما ذكره المصنف تفصيل له والى ذلك أشار بقوله (وأما تقديمه) أي وأما الاتيان بالمسند مقدما (ف) لكونه أهم وهم بتقديم الأهم أعنى وعلى بيانه أولا أحرص ثم أشار الى أوجه ما يقتضى الأهمية فقال اما (ا) قصد (تخصيصه) أي المسند (بالمسند اليه) أي جعله مختصا بالمسند اليه دون سائر المسندات فالمسند اليه عند

جزء الجملة وكأنه يعني بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها ص (وأما تأخير) فلا نذكر المسند اليه أهم كما مر) ثم هذا واضح وقد تقدم ذكره لان كل ما يقتضى تقدم المسند اليه من كونه الأصل وغيره اقتضى تأخير المسند ص (وأما تقديمه الخ) ثم تقديم المسند اما لتخصيص المسند بالمسند اليه

فاسد اذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله أهم كما مر) يعني أن الأهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفت قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند اليه لان أسباب الأهمية المتقدمة التي هي أصالته ولا مقتضى للعدول عنه أو كون تقديمه فيه تشويقا للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أو تعجيلا للسرة كقوله سعد في دارك أو تعجيل المساءة كقوله السفاح في دار صديقك الى آخر ما مر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم بما تقدم لكنه نبه عليه هنا

ومنه قولهم تيمى أنا وعليه قوله تعالى لافيه اغول ولاهم عنها يزفون أى بخلاف حمور الدنيا فانها تقتال العقول

لتلايهم أنه أغفل في بابه ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم (قوله أى لقصر الخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور وقوله على ما حققناه في ضمير الفصل أى من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله لا يتجاوزها إلى القيسية) أى فقط وان تجاوز التسمية إلى غيرها فهو من قصر الموصوف (١١٠) على الصفة قصرًا إضافيًا (قوله نحو لافيه) أى ليس في حمور الجنة غول

فعدم الغول مقصور على الكون في حمور الجنة لا يتعداه للكون في حمور الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء يقال غاله الشيء واغتاله إذا أخذه من حيث لا يدري كذا في الصحاح ثم ان جعل التقديم في الآية للتخصيص يقتضى أن هنا مسوغا للابتداء بالنكرة غير التقديم لان افادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنسب حيث جعل للمدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالنكرة حينئذ فالمسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدا مصدرا لان ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو دعاء فاذا جعل المسوغ التنويع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واردا للحصر وهذا ظاهر اذا اعتبر المدول في المحمول وان اعتبر بالنسبة للموضوع كان المسوغ كونه في تأويل المضاف أى عدم الغول (قوله فان

أى قصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا تيمى أنا هو أنه مقصور على التسمية لا يتجاوزها إلى القيسية (نحو لافيه اغول أى بخلاف حمور الدنيا) فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف أعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه

تقديم المسند هو المقصور والمسند هو المقصور عليه لانك اذا قلت تيمى هو كان معناه قصر المسند اليه وهو مدلول الضمير على التسمية وأنه لا يتجاوزها إلى القيسية مثلا وافادة العبارة هذا المعنى تقدم تحقيقه في باب ضمير الفصل وأنت تقول خصت زيدا بالذكور اذا جعلته مختصا بذكر من دون سائر الرجال فتدخل الباء المتعلقة بالتخصيص على المقصور كما في هذا المثال وهو كثير ولو كان الاصل دخولها على المقصور عليه كما في قولك خصت محبتي واحسانى بزيد بمعنى أنى جعلت محبتي واحسانى مقصورين على زيد فقد أدخلتها على المقصور عليه وعبارة المصنف هنا واردة على الاول كما تقدم فان قلت أهمية الذكر التي جعلوها سببا للتقديم هنا وهناك وجعلوا الاوجه المذكورة للتقديم تفصيلا لها إما أن يراد بها كون ذكر الشيء سابقا لهم وأولى عند التكلم أو يراد بها كون الشيء مطلقا لهم وأولى من غير تقييد بالاسبقية فان أريد الاول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه وهذا أمر جملى معلوم اذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم وإنما المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل وأكثر عباراتهم على ذكرها وان أريد الثانى كان المعنى أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر في الافادة والتركيب وأيضا معنى كون تلك الاسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله لا بد أن يبين لكون الشيء أهم سببا به كان أهم وهم به أعني ولا معنى لكون الاسباب المذكورة أسبابا للأهمية الذكورية جميعا فان التخصيص مثلا سبب للتقديم للأهمية قلت يصح أن يراد المعنى الاول ويكون ذكر الأهمية كذكر القانون الجامع الجملى السوق لتفصيله ليسكون التفصيل أو وقع في النفس فلذلك الأهمية فائدة ويصح أن يراد الثانى ولا يلزم من استواء الجزأين في الافادة والحاجة في التركيب استواءهما في خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر وأما كون التخصيص مثلا سببا للتقديم فلا ينافى كونه سببا للأهمية لان الأهمية أعم وسبب الاختصاص سبب الأعم ولصحة الوجهين تجد كلامهم تارة في بيان مطلق الأهمية ككون الشيء أشرف وأجل وأنسب بالمقام وتارة في بيان الأهمية التقديمية ككون التقديم يفيد التخصيص والله الموفق بمنه وذلك (نحو) قوله تعالى (لافيه اغول) أى ليس في حمور الجنة غول وهو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء والمعنى على قصر المسند اليه في المسند (أى) الغول مقصور على كونه لا يكون في حمور الجنة (بخلاف حمور الدنيا) فيكون فيها ثم ان نسبة الغول أونفيه عن الخمر نسبة كقولك تيمى أنا فى جواب من قال أنت حجازى وشاعرو كقوله تعالى لافيه اغول المعنى اختصاصها بذلك دون حمور الدنيا

بل

فيها غولا) المناسب لما يأتي من الجواب أن يقول فان الكون فيها غول لكنه جارى كلام

المصنف (قوله فان قلت الخ) هذا وارده على قول المصنف بخلاف حمور الدنيا المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذى هو الضمير الطائد على حمور الجنة وخلافه حمور الدنيا

(قوله بل على جزء منه) أي وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب بمنع قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) أي مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف بنفي خمر الجنة) أي مقصور على الكون والحصول في خمر الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف إشارة إلى أنه من قصر الموصوف على الصفة فقدم الغول موصوف والصفة التي قصر عليها هي الكون في خمر الجنة ووجه الإشارة أن قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف إشارة لذلك (قوله لا يتجاوز به إلى الاتصاف الخ) أي لا يتجاوز به إلى الكون في خمر الدنيا أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كالابن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز به الخ إلى أنه قصر اضافي لاحق بقى (١١١) (قوله وإن اعتبرت الخ) عطف على مقدر أي وهذا إن اعتبرت النفي

في جانب المسند اليه وجملته جزءا منه وإن اعتبرت الخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمر الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خمر الدنيا إن اعتبرت النفي الذي هو لا في جانب المسند اليه المؤخر أي إن اعتبرت جزءا منه وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم أي جزءا منه فالمعنى الخ وإحصال أن القضية موجبة معدولة الموضوع على الأول ومعدولة المحمول على الثاني وليست سالبة واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءا من المسند في ما أنا قلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين أنا ما قلت هذا وقد تقدم أن

بل على جزء منه أعني الضمير المحرور الراجع إلى خمر الجنة قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفي خمر الجنة لا يتجاوز به إلى الاتصاف بنفي خمر الدنيا وإن اعتبرت النفي في جانب المسند الوصف من الموصوف لأن الخمر توصف بانها موجعة للرأس مشقة للبدن ويمكن أن يعتبر أن نسبته منه نسبة المطروف من الظرف لأن الظرفية المجازية يصح أن تعتبر في الموصوف لا وصف بل الحقيقة فيقال كانت هذه الصفة في هذا الموصوف فنفي الغول هنا يعتبر فيه كونه في خمر الجنة على وجه القصر وبالأعتبار الأول توهم أن قصر نفي الغول على كونه في خمر الجنة من قصر الوصف على الموصوف وبالأعتبار الثاني قيل إنه من قصر الموصوف على الصفة والأول ناظر إلى أن الحاصل من لافيهما غول أن عدم الغول وهو صفة مقصور على خمر الجنة بحيث لا توصف به خمر الدنيا ورد بأن تقديم المسند لم يرد لقصر المسند الذي هو بمثابة الصفة على المسند اليه الذي هو بمثابة الموصوف بل الوارد العكس ولو سلم وروده فهذا ليس منه أذهو من قصر المسند اليه على جزء من المسند وهو الضمير والمعهود في إفادة التقديم للقصر إفادته قصر أحد المقدمين على نفس الآخر لا على جزئه وإن أراد هذا القائل أنه من قصر المسند اليه على السند وهو الظرف ولكن لما آل الكلام بالآخرة إلى اتصاف خمر الجنة فقط بعدم الغول سميناه قصر الصفة فلا اعتراض عليه إذ لا يخالف ما يقوله الغير ولا مشاحة في التعبير نعم إن أراد هذا القائل أن نفي الحصول في خمر الجنة وصف مقصور على الغول لا يتعداه إلى أن يكون وصفا للصحة والراحة مثلا كان من قصر المسند على المسند اليه ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف لأن الظاهر كما لا يخفى أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خمر الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خمر الجنة محقق للغول ونعبره من الراحة مثلا أيضا أو لغيره فقط وأما من قال إنه من قصر الموصوف على الصفة فيقول كما تقدم أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمر الجنة فلا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خمر الدنيا هذا إذا اعتبرنا القضية معدولة الموضوع وقررنا أن حرف النفي في جانب المسند اليه ومعناه هو المحكوم عليه وإن قررنا حرف الساب في جانب المحمول ومعناه هو المحكوم به لتكون القضية معدولة المحمول كان المعنى أن الغول مقصور على عدم الكون في خمر الجنة لا يتعداه إلى عدم الكون في خمر الدنيا لتحقق كونه فيها وإرتكاب هذا العدول في القضية ولم تجعل سالبة محضة لئلا يرد أن النفي ورد على تقديم يفيد القصر في تسلط على

الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف الساب والموضوع وإنما ارتكب هذا العدول في القضية ولم تجعل سالبة محضة لئلا يرد أنه إذا كان تقديم المسند في الآية للحصر كان معناها نفي حصر الغول في خمر الجنة لا نفي الغول عنها وذلك لأن النفي إذا أورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد وعلى هذا يفيد النفي نفي القصر المفاد بقيد التقديم لا ثبوته وقد يقال لاداعي لذلك لأن النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لأصل الظلم مقيد لذلك النفي بالمبالغة في تحقيقه وليس النفي مساطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى وما هم بمؤمنين فهولئلا كيد نفي ثبوت الإيمان لا نفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول في الآية ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لا نفي القصر أفاده العلامة اليعقوبي

فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتجاوز به إلى عدم الحصول في خمر الدنيا
فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيق وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين

نفي ذلك القيد على قاعدة أن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي نفي القصر
المفاد بقيد التقديم لا ثبوته وإلكن هذا يرد بأن النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع عود القيد إلى النفي
كما تقدم وذلك كما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لأصل الظلم مقيدا ذلك النفي بالمبالغة في
تحقيقه وليس النفي متساطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى أيضا وما هم بمؤمنين فهو لتأكيد نفي
ثبوت الإيمان لا لنفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة الاسمى فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول
ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لأن نفي القصر واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف
السلب بأنه لو جاز إجاز أن يكون جزءا من المسند في ما ناقلت هذا فلا يتحقق فرق بينهما وبين أنما قلت هذا
وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل
به أو أن الاستعمال جاز بالفرق بين نحو ما ناقلت هذا مع أنما قلت هذا بخلاف لا فيها لا يذو فيها لا يذو
الاعتبار السابق يناسب هنا أيضا بأن يقرر النفي كأنه لقول القائل مثلا في خمر الجنة غول فقيل لا فيها
غول أي ليس الغول فيها مع أنه كائن في غيرها على حد ما ناقلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول ويكون هذا
المعنى مطابقا لما تقدم من أن الغرض إفادة النفي المقصور لإفادة نفي القصر ثم إن في الكلام بحثا من
وجهين أحدهما أن الانسليم أن تقديم الظرف لإفادة القصر هنا لأن إفادة القصر في نحوه مقيد بأن يصح
الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالكرة
والجواب أن التنوين في غول للتنوين فيفيد صحة الابتداء ويرد التقديم حينئذ للحصر وإن جعل في
جانب المسند إليه فهو في تأويل المضاف فيفيد أيضا وأما الجواب بأن المسند إليه مصدر يصح الابتداء
به فمردود بأن المصدر الذي يصح به الابتداء مخصوص بالدال على الدعاء كسلام على آل فلان أو التمجيد
* وثانيهما أن القصر فيما إذا جعل الكلام من باب العدول إما أن يكون قصر أفراد أو قصر قلب وفي
معناه قصر التعيين فإذا جعل قصر أفراد والفرض أنه من قصر الموصوف على الصفة وجعل السلب من
جانب الموضوع كان المعنى كما تقدم أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمر الجنة لا يتعداه
إلى الاتصاف بكونه في خمر الدنيا كما عليه المخاطب فيكون كلاما مع من اعتقد أن نفي الغول كان في
خمر الجنة إلا أنه يعتد بمشاركة خمر الدنيا لها في عدم الغول ولا يخفى كما تقدم أن الظاهر أنه كلام مع
من يعتد الغول في الحرمين لا مع من يعتد نفيه فيهما ولو لم يزل من نفيه عن أحدهما دون الآخر نفي
ثبوته لهما معا كما يعتد المخاطب لكن الدلالة على ذلك لزومية خفية فلا ترتكب لأن المتبادر من
العبارة أن القصد خلافها وإذا جعل قصر قلب كان المعنى أن نفي الغول مقصور على وصفه بكونه في
خمر الجنة فقط لا يتعدى ذلك إلى وصفه بكونه في خمر الدنيا فقط ولا يخفى أيضا أن الكلام حينئذ
مع من يعتد نفي الغول على خمر الدنيا وليس كذلك وإن جعل السلب من جانب المحمول كان المعنى
كما تقدم أيضا أن الغول مقصور على الاتصاف بعدم الكون في خمر الجنة لا يتعدى ذلك إلى أن يتصف
أيضا بعدم الكون في خمر الدنيا أو يتصف فقط بذلك لعدم بناء على أنه قصر أفراد أو قلب ويكون
كلاما مع من يعتد أن الغول منفى عن الحرمين معا فأريد اثبات نفيه في أحدهما فقط أو منفى عن
أحدهما دون الآخر فأريد اثبات نفيه عن الآخر فقط ولا يخفى ما فيه أيضا لأن الكلام مع من يعتد
الثبوت لا مع من يعتد النفي فالأولى أن يجعل من باب ما ورد فيه النفي مقيدا بالقصر الذي يفيد أصل
تركيب الثبوت ولو لم يوجد ذلك الأصل إذ ليس كلاما مع من يعتد أن فيها فقط غولا بل مع من ثبت

(قوله فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة) أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خمر الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خمر الجنة (قوله لا يتجاوز به إلى عدم الحصول في خمر الدنيا) أي لا يتجاوز به إلى اتصافه بعدم حصوله في خمر الدنيا أي وإن تجاوز به إلى الاتصاف بكونه مذمومًا مثلاً بكونه حاصلًا في خمر الدنيا (قوله فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيق) أي على كلا الاحتمالين أعني اعتبار النفي جزءًا من المسند إليه أو من المسند (قوله لكم دينكم الخ) أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز به إلى الاتصاف بكونه لي ودينني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوز به إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي أنه يتصف به أئمة المؤمنون فهو قصر اضافي

ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى لا ريب فيه

(قوله ونظيره) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم لان المسند فيه مؤخر على الاصل والحصر جاء من النفي والالامن التقديم (قوله حسابهم مقصور على الانصاف) أي على انصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز به الى الانصاف بعلى) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع أن غيره مثله لانه هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله وللجهاد وفي نسخة لا يتجاوز به الى الانصاف بعلى غير ربي وهي واضحة لان الانصاف بعلى غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله فجميع ذلك) أي جميع الامثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو والفعول ودينكم ودينى وحسابهم وقوله على الصفة وهي السكون في خمرة الجنة والسكون لكمولى والسكون على ربي (قوله دون العكس) أي لان الحمل على العكس يستدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والفانون انه لقصر المسند اليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخاضعة الى فتوهم أن القصر في قوله تعالى لا فيها غول من قصر الصفة على الموصوف

(١١٣)

والغنى أن السكون في خمرة الجنة وصف مقصور على عدم الفول لا يتعداه الى الفول وهذا القصر اضافي لاحقى حتى يلزم أنه ليس

خمرها صفة الاعداء الفول مع أن له صفات أخر كالسلامة والراحة قال وقد ورد ذلك القصر في قول على رضى الله عنه :

رضينا قسمة الجبار فينا لنا علم ولا اعداء مال فانه قصر الصفة على الموصوف أي أن الحال

الذى لنا مقصور على العلم لا يتجاوز به للمال والحال الذى لا اعداء مقصور على المال لا يتجاوز به الى العلم ويرد عليه أن الكلام مع من

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الى على ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الانصاف بعلى ربي لا يتجاوز به الى الانصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب

فيهما فكأنه قيل في خمرة الجنة غول ففي نفيها مقصورا فادقصر ان المسند اليه على الظرف ونظيره في الاثبات قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي أي حسابهم مقصور على الانصاف بكونه على ربي لا يتعداه الى الانصاف بكونه على وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولى دين أى دينكم مقصور على الانصاف بكونه لكم لا يتعداه الى الانصاف بكونه لى كما أن دينى مقصور على الانصاف بكونه لى لا يتعداه الى الانصاف بكونه لكم أيضا وكل ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهم وقد أطلنا في هذا المقام للحاجة الى تحقيق مفاد هذا الكلام والله الموفق بمنه وكرمه (ولهذا) أي ولان التقديم يفيد الاختصاص غالبا (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى) قوله تعالى (لا ريب فيه) فلم يقل لا فيه ريب

ولذلك لم يقدم الظرف فى لا ريب فيه لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله سبحانه وتعالى نعم هنا سؤال وهو ان مدلول فيها غول ما للفول الا فيها فانه فيه ما اختصت بالفول وهذا غير المراد لان معنى ما اختصت بالفول أعم من أنها اشتركت هى وغيرها فيه وليس هو مراد اوجوابه يطول ذكره وسنتكلم عليه فى الاختصاص بتقديم المفعول

(١٥ - شروح التلخيص ثانى)

يعتقد أن الفول فى خمرة الجنة كخمرة الدنيا لامع من يعتقد أن الانصاف

بعدم الحصول فى خمرة الجنة محقق للفول وغيره من الراحة والصحة أو غيره فقط وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند اليه على المسند لا لقصر المسند على المسند اليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا بيت على فان قصر المسند فيه على المسند اليه لم يستفد من تقديم المسند وإنما استفيد من معونة المقام والنزاع بين الشارح وغيره انما هو فى أن قصر المسند على المسند اليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع أو من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من أن قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد من التقديم لان التقديم ليس موضوعا لذلك وإنما استفاد من معونة المقام فان أراد ذلك البعض ان التقديم فى الآية مفيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان أراد أنه مفيد لذلك وضعه كان غير صحيح ثم ان قول الشارح كما توهمه بعضهم ظاهره ان ذلك البعض توهم ذلك العكس فى جميع الامثلة السابقة وليس كذلك اذ هو لا يظهر فى قوله تعالى ان حسابهم إلا على ربي اذ لا يصح قصر السكون على ربي فى حسابهم

لثلايفيد الريب في سائر كتب الله تعالى وإمالة التنبيه من أول الامر على أنه خبر لانت

(قوله لثلايفيد الخ) فيه نظر لانه يقتضى أن التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم يفيد الحصر مع انه لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتى في كلام المصنف فالأولى لثلايتوهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر وأجيب بأن المراد لثلايتوهم الافادة المذكورة أولثلا يفيد توهم ذلك الامر فالكلام على حذف المضاف أو المراد لثلا يفيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص وقوله لثلايفيد الخ علة للنفى أى انتفى التقديم للظرف لاجل انتفاء الافادة المبنية على افهام اختصاص عدم الريب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله في سائر) أى باقى من السور وهو البقية أى مع ان الريب منتف عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف السكون مظنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لمافيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله يفيد ثبوت الريب وفي الكلام حذف مضاف أى بناء على افهام اختصاص الخ أى لو قدم الظرف وافهامه (١١٤) ذلك بالنظر للغالب والافقد يقدم ولا يفيد القصر بأن كان التقديم هو

المسوغ لا ابتداء بالنكرة حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) أى ولم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) أى دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فيه المشاركة فالحصر اضافى (قوله كما أن المعتبر الخ) أى ولذلك قال الشارح في مفاد لافيها غول ان عدم الغول

(الثلايفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أى المسند (خبر لانت) اذا النعت لا يتقدم على النعوت

(الثلايفيد) تقديمه عليه اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص (ثبوت الريب في سائر) أى باقى (كتب الله تعالى) مما سوى القرآن لان الكلام حينئذ لو قدم فيه الظرف أفاد بناء على أن التقديم يفيد التخصيص أن القرآن يختص بعدم الريب وتحقق اختصاص الشيء بوصف انما يعتبر بالنسبة الى ما تتوهم مشاركته فيه والكتب السماوية هي التي تتوهم فيها مشاركة القرآن في أوصافه فاذا خص القرآن بوصف وهو هنا على هذا التقدير عدم الريب لزم ثبوت ضد هذا عدم وهو الريب في سائر الكتب السماوية وهو باطل ولذلك لم يقدم الظرف لثلا يقتضى بناء على الغالب ذلك ولاجل ما قلناه من أن التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة فلنا في مفاد لافيها غول ان عدم الغول مخصوص بخمور الجنة دون خمور الدنيا فانه فيها ولم نقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (أو التنبيه) هو معطوف على تخصيصه أى تقديم المسند ليكون للتخصيص وللتنبيه (من أول الامر) أى أول زمان اراد الكلام (على أنه) أى المسند (خبر لانت) وانما وقع التفرقة بين الخبر والنعت بالتقديم لما لم من أن النعت لا يتقدم على النعوت بخلاف الخبر مع المبتدأ وانما قال من أول الامر لانه قد علم أنه خبر ولومع التأخر بعد التأمل والنظر الى أنه لم يرد خبر بعده فيفهم أن غرض المتكلم به الاخبار لا النعت فالتسكتة في التقديم افهام الخبرية أولا وذلك عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لاجل خوف فوات الفرصة مثلاً وأطلب تحققة فرار من الدهول للاعتناء أو اما أن يقدم المسند ليفيد التنبيه من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضى الله عنه يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأما بخصوص بخمور الجنة دون خمور الدنيا فانه فيها ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من أول الامر) أى في أول أزمان اراد الكلام (قوله لانت) أى بخلاف لو أخر فانه بما يظن أنه نعت وأن الخبر سيذكر (قوله اذا النعت لا يتقدم على النعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلو أخر ذلك المسند لم بما ظن أنه نعت واعتراض بانهم لم يقدموا المسند في نحوزيد القائم للعالم من أول الامر بأنه خبر وأجيب بان مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريف واجب فالمسند انما يقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكباهم ذلك في المنكر دون المعرف يحتاج الى نكتة قلت قد يقال ان حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطالب النعت طلبا حثيثا فاذا أخر المسند بعدها توهم أنه نعت بخلاف ما لو تقدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على النعوت وبالجملة فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة في أن كلاما من مامعين للخبرية (قوله لا يتقدم على النعوت) أى بوصف كونه نعتا والافنعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما أن نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا

كقوله له هم لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجل من الدهر وقوله تعالى والكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين وإمالة تفاؤل

(قوله لانه ربما يعلم انه خبر) أى مع التأخير (قوله بالتأمل فى المعنى) أى ويعلم بغير ذلك أيضا ككون المذكور لا يصاح للنعتية لكونه نكرة والجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر) أى بعده فيفهم السامع أن غرض التكلم به الاخبار لا النعت (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى مدح النبي صلى الله عليه وسلم وبعد البيت المذكور

له راحة لو أن معشار جودها * على البركان البرأندى من البحر
والهمم جمع همته وهى الارادة المتعلقة بمرادما
على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالى الامور كانت علينية وان كان من سفاسفها فهى دنيئة وقوله لا منتهى لكبارها أى لا آخر
لكبارها بمعنى أنه لا يحاط بكبارها ولا يحصى عدد والصغرى منها أجل (١١٥) باعتبار متعلقها من الدهر والحاصل أن هممه

عليه الصلاة والسلام كلها
عليه لکن بعضها أعلى من
بعض باعتبار متعلقها
فهتمته المتعلقة بفتح مكة
أو غزوة بدر أو أحد مثلا
أعظم من همته المتعلقة
بغزوة هوزان وهمته
الصغرى أجل باعتبار
متعلقها من الدهر الذى
كانت العرب تضرب بهممه
المثل لانه لوقوع العظام
فيه كأن له همما تتعلق
بتلك العظام فالصغرى
أجل من الدهر نفسه
فضلا عن هممه أو
فى الكلام حذف مضاف
أى أجل باعتبار متعلقها
من همم الدهر أى باعتبار
متعلقها أو الكلام على
حذف مضافين أى أجل
من همم أهل الدهر غيره
عليه السلام وإنما قلنا

وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر
للمبتدا (كقوله) له همم لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجل من الدهر
حيث لم يقل همم له (أو التفاؤل) نحو * سعدت بغرة وجهك الأيام *

بالمدح والتعظيم (كقوله) أى قول مولانا حسان رضى الله تعالى عنه فى مدح بينا ومولانا محمد صلى الله
عليه وسلم (له همم لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجل من الدهر) الهمته وهى الارادة المتعلقة
على وجه العزم بمرادما ويمدح بتلك الارادة ان تعلقت بمعالى الامور فالمدح يقول ان الكبار من هممه
صلى الله عليه وسلم تتعلق بمعالى لا يحاط بها تصور اولادرا كما والصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من
الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظام فيه كأن له همما تتعلق بتلك العظام
فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه فلم يقل همم له لئلا يتوهم أن المجرور نعت فينتظر الخبر
فيفوت الغرض من تمكين مدحه وتعظيمه فى القلوب بأن له همما موصوفة لان انتظار الخبر ربما يخل
بامتلاء القلب من أول وهلة بتعظيم المدح وذلك الامتلاء الأولي مقصود للمدح لانه أنسب بمقام
المدح من غيره وهذا المعنى مثل له بالخبر المنكر مع أن هذا التوهم موجود فى الخبر المعروف كقوله
زيد القائم لکن حاجة النكرة الى النعت أكد من حاجة المعرفة اليه فلم يعتبر فيها ذلك التوهم (أو
التفاؤل) أى يكون التقديم للتفاؤل الذى هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر كقوله * سعدت بغرة
وجهك الأيام * ولا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاؤل لانه يجوز تأخيره فى
تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت فالتقديم فى هذا التركيب المؤدى الى كون المسند اليه فاعلا عدل (١)
يسر عما يصح من العكس لما ذكر من التفاؤل وهو ظاهر

له همم لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها * على البركان البرأندى من البحر
يعنى لو أخر فقال همم له لتوهم أنه صفة وقد يقال كان توهم يزول بأن يقال همم لا منتهى لكبارها له فان
له حينئذ يتعين لا خبرية الا أن يقال يحتمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة ولا مانع من
الوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور وان كان قليلا مرجوحا قلت ويمكن أن يقال التقديم هنا

باعتبار متعلقها لأن الهمته وهى الارادة ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل همم له) أى لحوف توهم ان له صفة لهممهم وقوله
لا منتهى لكبارها خبر لها أو صفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهواثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لا اثبات
الصفة المذكورة لهممهم ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة لانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه السلام لالمدحه عليه
السلام قاله عبد الحكيم فقدم له للتنبيه من أول الامر على أنه خبر لا نعت (قوله أو التفاؤل) هو سماع المخاطب من أول وهلة ما يسر
(قوله سعدت الخ) تمامه * وتزيت ببقائك الأعوام * لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل اذ
لا يقال فى المسند قدم لغرض كذا الا اذا كان جائز التأخير على المسند اليه لانا نقول التمثيل مبنى على مذهب الكوفيين المجوزين
لتقديم الفاعل على الفعل أو يقال ان الفعل هنا يجوز تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت بغرة وجهك على أنه من باب الاخبار
بالجملة لا على أن يكون فعلا فاعله تقدم عليه فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى الى كون المسند اليه فاعلا مع صحة تأخيره باعتبار

(١) قوله يسر هكذا فى النسخ ولعله محرف أو من زيادة الناسخ كتبه مصححه

واما للتشويق الى ذكر المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها** * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر وقوله **وكالدار الحياة فمن رماذ** * أو آخرها وأولها دخان قال السكاكي رحمه الله وحز هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند والالم يحسن ذلك الحسن * **تنبيه** * كثير ما في هذا الباب والذي قبله

تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل لما علمته من معنى التفاؤل وقول سم ان التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر (قوله أو التشويق) أي للسامعين (قوله طول) أي بسبب اشتغاله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند اليه (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله (قوله هذا هو المسند) انما يمكن هو المسند اليه مع انه مخصص بالوصف لما يلزم عليه من (١١٦) الابتداء بنكرة والاخبار بمعرفة وقد مر أنه لم يوجد في كلامهم الاخبار بمعرفة عن

نكرة في غير الانشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل منه لكنه تكلف اهـ يس (قوله من أشرق الخ) أشار بذلك الى بيان معنى الفعل والى ضبطه بضم أوله احترازا عن كونه من شرق بمعنى طالع فيكون مفتوح الاول (قوله بمعنى صار مضيا) انما عبر بمعنى اشارة الى أن المراد بأشرق المأخوذ منه صار مضيا لأنه من أشرق بمعنى دخل في وقت الشروق وانما لم يقل بمعنى أضاء للبالغة أي أن الدنيا كانت مظلمة ثم صارت مضيئة عند وجود من ذكر بخلاف التعبير بأضاء فانه وان أفاد التجرد الا أنه يحتمل المفارقة ويحتمل عدمها بخلاف صار فانها مفيدة للانتقال والدوام بعده كذا قرره شيخنا العدوي (قوله فاعل تشرق) أي لا ظرف

(أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون لا وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيا (الدنيا) فاعل تشرق والمائد الى الموصوف هو الضمير المحرور في (ببهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهاؤها والمسند اليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر) * **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب (يعني باب المسند) والذي قبله (يعني باب المسند اليه)

(أو التشويق) أي يكون تقديم المسند لتشويق السامعين الى ذكر المسند اليه ووجود التشويق في المسند يكون بسبب اشتغاله على طول بذكر وصف أو أوصاف تشوق الى صاحب ذلك الوصف أو الاوصاف والغرض من التشويق أن يكون المشوق اليه يقع في النفوس ويكون له فيها محل من قبوله وتمكنه وذلك لان الحاصل بعد الطلب أعز وأمكن من المناسق بلا تعب وانما يرتكب ذلك اذا كان مناسبا للمقام كما اذا كان الكلام في مدح أو عذارة أو غزارة وتعظيمه بأن لا يزول عن الخواطر هو وأوصافه اللازمة فيشوق اليه بالتقديم (كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها** * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر) فقوله ثلاثة خبر مقدم وصفه بالاشراق الذي هو أن يصير الشيء مضيئا وأسند ذلك الاشراق الى الدنيا وجعل (١) سبب اشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة فاشتات النفوس الى معرفة من بهجته تشرق الدنيا وهو المسند اليه الذي هو قوله شمس الضحى وأبو اسحق والقمر لتمكن هذه الثلاثة في النفوس وتمكنها آكد في مدحها ثم الغرض من الثلاثة أبو اسحق وعظم تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو اهما ما لعمد العلم بأن الشمس أقوى من أي اسحق في الاشراق * (تنبيه) كثير مما ذكر (أي الكثير من الاحوال المذكورة (في هذا الباب) يعني باب المسند (و) في الباب (الذي قبله) يعني باب المسند اليه

اما للاختصاص واما للتفاوت ومسرة السامع مثل به عليه من الرحمن ما يستحقه * أو عكسه كما تقدم في المسند اليه وان كان المصنف أهمل هذا القسم هنا ولا وجه لاهائه واما لارادة التشويق اذا ذكر المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها** * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

ولك أن تقول انما حصل التشويق من صفة المسند لأمته ومن الناس من قال ان ثلاثة مبتدأ أسوغ الابتداء به الافادة على رأي الجرجاني أو التعيين كقوله لم في عمر رضى الله عنه رجل اختار لنفسه وتشرق خبره وفي هذا البيت من البديع الجمع والتفريق ص * (تنبيه الخ) ش التنبيه يذكر فيه ما له تعلق

لأشرق كما قال بعضهم لأن جعله فاعلا أبلغ (قوله والمائد الى الموصوف) أي والرابط للموصوف النكرة (غير بالجملة الواقعة صفة هو الضمير الخ) (قوله وبهاؤها) عطف على البهجة مفسر لها (قوله شمس الضحى) أضاف شمس الى الضحى لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة ايائها (قوله وأبو اسحق) كنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو أنه خير منهما لان خير الامور أوسطها وانما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر عنه ولما فيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر) أي كثير من الاحوال المذكورة (في هذا الباب)

(١) قوله سبب اشراق الدنيا بسبب كذا في النسخ بتكرير لفظ سبب ولعل أحدهما من زيادة الناسخ كما لا يخفى كتبه مصححه

غير مختص بالمسنداليه والمسند كالد كرو الحذف وغيرهما بما تقدمت أمثاله

(قوله غير مختص بهما) بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتميز والمضاف اليه (قوله كالد كراخ) مثال لا كثير (قوله وغير ذلك) أي كالأبدال والتأكيذ والعطف (قوله وإنما قال كثير) أي ولم يقل جميع (قوله لأن بعضها) أي بعض الأحوال وهو غير الكثير مختص بالباين فلو قال جميع ماذا غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لأن نقيض السالبة السالبة موجبة جزئية (قوله كضمير الفصل) أي فانه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسنداليه فقول الشارح المختص بما بين الخ أي بالحكم الذي بين الخ أو بالمكان الذي بينهما وفي بعض النسخ المختص ببابي تثنية باب (قوله فانه) أي السكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) أي ما لم يكن مكفوقا بما كلفا وطالما وكثيرا فانهما انسلخت عن معنى الفعلية وصار معنى الأول النفي والآخرين التأكيد وما لم يكن زائدا كان الزائدة أومؤكدا لفعل قبله (قوله وقيل الخ) قاله الشارح الزوزني وحاصل كلامه أنه إنما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال وجميع ماذا غير مختص بالباين بل يجري في غيرهما (١١٧) لا يقتضي أن كلاما ماضى أي أن كل فرد من أفراد

الأحوال المذكورة يجري في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير المسند والمسنداليه وهذا غير صحيح لانتقاضه بالتعريف والتقديم لأن كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير اذ من أفراد الحال والتميز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتميز وان جرى في المفعول والتقديم وان جرى في المفعول لا يجري في المضاف اليه فقوله هو أي لفظ كثير إشارة وقوله الى أن جميعها أي كل فرد منها وقوله لا يجري في غير الباين أي في كل فرد من أفراد الغير وقوله فانه لا يجري في الحال الخ أي وان جرى في المفعول وكذا يقال في التقديم (قوله

غير مختص بهما كالد كرو الحذف وغيرهما) من التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وإنما قال كثير لأن بعضها مختص بالباين كضمير الفصل المختص بما بين المسنداليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتميز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لأن قولنا جميع ماذا في الباين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسنداليه والمسند

(غير مختص بهما) أي لا يختص بالباين بل ذلك الكثير يوجد في غيرهما أيضا وإنما يختص بالباين البعض مما ذكر فاما ما لا يختص بالباين (كالد كرو الحذف وغيرهما) مثل التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كالأبدال والتأكيذ والعطف وأما ما يختص بضمير الفصل لانه لا يؤثر به الا بين المسندين وكون الشيء فعلا فانه لا يتصور في غير المسند فلاجل أن بعض المذكورات تختص كما ذكرنا قال كثير مما ذكر ولم يقل جميع ماذا كقولنا ان التعبير بالكثير للإشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين والذي لا يجري في غير الباين مما ذكر كالتعريف فانه لا يجري في الغير الذي هو الحال والتميز ولو جرى في غيرهما مما سوى الباين كالمفعول به ومعه وكالتقديم فانه لا يجري في الغير الذي هو المضاف والمضاف اليه ولو جرى في المفاعيل وهذا يقتضي أن التعريف والتقديم يختصان بالباين لانهم ما مثال لما لا يجري في غير الباين فالاختصاص بالباين حينئذ يحققه الجريان في بعض غير الباين وعدم جريانه في بعض آخر كما تحقق ذلك في التعريف الذي يجري في المفعول دون الحال والتميز والتقديم الذي يجري في المفعول دون المضاف والمضاف اليه وعلى هذا يكون عدم الاختصاص

بالكلام السابق ويدخل فيه دخولا خفيا ومضمون هذا التنبيه أن ما ذكره في هذا الباب والذي قبله وهما بابا المسند والمسنداليه من المذكور والحذف وغيرهما أي من التقديم والتأخير والتعريف والتأكيد

وفيه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله أن ما ذكره إنما يصح لو كان معنى قولنا جميع ماذا غير مختص بالباين أي بل يجري في غيرهما أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في الباين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلاما من الأحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين لانه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضي أن فردا واحدا من الأحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فضلا عن جريان كل واحد من الأحوال في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين غاية الأمر أنه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل أن الزوزني حمل غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فردا الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكرته أنا بقولي وإنما قال كثير لأن بعضها مختص بالباين الخ

والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرها

(قوله فضلا عن أن يجري كل منها) أي من الأحوال وقوله فيه أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير البابين قال السيرامي وفضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدرهم فضلا عن الدنيا أي أن عدم إعطائه الدرهم أمر زائد على عدم إعطائه الدينار لانه يمنع أولا عن إعطاء الدينار ثم عن إعطاء (١١٨) الدرهم فمن الواقعة بعدها أما بمعنى على أو للتجاوز وتستهمل

بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى قال سم في قوله فضلا الخ إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا فاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص كل فرد من أفراد الأحوال المقدمة بالبابين وقوله ثبوته أي ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله في شيء مما يغيرها أي مما يغير المسند إليه والمسدول كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا اتقن اعتبار ذلك) أي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتباره الخ) أي فاذا علم ما تقدم مثلا أن تعريف المسند إليه بالعلمية لا حضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح فأريد أفراده لتلايخاج قلب السامع غير المدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالشئاء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الإبدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ونحو ذلك والتوابع والأفراد والجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية أو ظرفية يجرى كثير منه في غير المسند والمسد إليه وأن من أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والله تعالى أعلم

فضلا عن أن يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغيرها فافهم (والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه

بالبابين هو الجريان في كل فرد فرد من أفراد غير البابين ولا يخفى أن هذا المعنى لا نفيسده العبارة المذكورة أصلا لا لغة ولا عرفا ولا حاجة إليه قصدا لأن المصنف لو عدل إلى العبارة المحترز عنها فقال جميعها غير مختص بالبابين لم تفد إلا أن كل فرد مما ذكر يجري فيما يصدق عليه أنه من غير البابين في الجملة لأن ذلك يكفي في تحقق عدم الاختصاص ولا نفيد أن ثم فردا مما ذكر يجري في كل غير فضلا عن أن نفيد جريان كل فرد مما ذكر في كل غير حتى يحتاج إلى الاحتراز عن تلك العبارة لتلافي هذا المعنى مع أن الكثير المحكوم عليه بعدم الاختصاص اذا كان معنى عدم الاختصاص هو جريان كل فرد من ذلك الكثير في كل فرد من أفراد غير البابين على ما أشار إليه هذا القائل بالمثال لم يتضح في نفس الأمر صدقه إلا بالدليل اذ لا يتحقق جريان كل فرد من الكثير في كل فرد من أفراد الغير بالضرورة كما لا يخفى فيكون كلام المصنف يحتمل أن يكون غير مطابق اذا اعتبر هذا المعنى ثم لو سلم فالعبارة الأولى المعدول إليها لا تفيد هذا المعنى كما لا نفيد المعدول عنها لأن عدم الاختصاص يكفي فيه الجريان في مطلق غير البابين لا في كل الغير كما بينا وأيضاً ذلك الأحوال في البابين بما يتوهم منه اختصاصها بما فلا يجري شيء منها فيما يصدق عليه أنه غير البابين فيحتاج إلى أن ينبذ على أن البعض مما ذكر يوجد فيما يصدق عليه أنه من غير البابين من غير حاجة إلى التعرض لكونه يجري في كل غير أو في بعضه وإنما يحتاج إلى ذلك لو كان الكلام مفيداً للجريان في الغير ويبقى النظر في كون الجارية في الغير هل يجري في كل ذلك الغير أو في بعضه فيقال حينئذ الكثير يجري في كل غير والبعض يجري في بعض الغير دون بعض بنحو هذا التعبير وأما العبارة المذكورة فلا تفيد هذا المعنى فكيف يحترز عنها فقد تبين أن ذلك المعنى لا يقصد للاحتراز ولا تفيد تلك العبارة المحترز عنها على تقدير وجودها فليفهم (والفطن) أي اللبيب (اذا أتقن) علمها (اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها كالجور والحال والتميز والمضاف إليه فاذا علم ما تقدم مثلاً أن تعريف المسند إليه بالعلمية لا حضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام المدح فأريد أفراده لتلايخاج قلب السامع غير المدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالشئاء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الإبدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ونحو ذلك والتوابع والأفراد والجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية أو ظرفية يجرى كثير منه في غير المسند والمسد إليه وأن من أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والله تعالى أعلم

(أحوال)

غير المدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك

كقولك خصصت زيدا بالشئاء لشرفه على أهل وقته واذا عرف ما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسأمة عرف أن حذف المفعول به كذلك واذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الإبدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وقس على ذلك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به، والثاني نكات تقديم على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للمطالب الأول بقوله الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف الخ فقوله ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمة وقوله متعلقات بكسر اللام أى أحوال الامور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر أى متشبه وهذا هو الاحسن وان صح العكس لان كلام متعلق بالآخر ووجه أولوية الكسر أن المفاعيل وما ألحق بها معمولة وكون معمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب لان المتعلق هو المتشبه وهو أضعف من المتشبه به تأمل (قوله قد أشير الخ) انما لم يقل صرح لانه لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بهما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل وانما لم يكن هذا صريحا لان هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما جريانه في تلك المتعلقات اصدق الغير (١١٩) بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل بعض

من ذلك) أى من ذلك الكثير وهو صدوق ذلك البعض حذف المفعول وتقديم على الفعل وتقديم بعض معمولات على بعض ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدم في البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على ما يتوهم أن ما ذكر في هذا الباب مكرر مع ما سبق ثم ان قضية هذا الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم انحصار الفن في الابواب الثمانية فالوجه أن المراد الجميع الا أنه اقتصر على البعض

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

قد أشير في التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفاعل مع الفاعل

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

اللام في متعلقات يحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن لأن المفاعيل وما ألحق بها معمولة وكون معمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب لان المتعلق هو المتشبه بالشئ وهو أضعف من المتشبه به ويصح الفتح ثم انه قد أشير في التنبيه الى أن الكثير مما ذكر في البابين لا يختص بهما بل يوجد في غيرهما من متعلقات الفعل وبين أن الفطن لا يخفاه اعتبار ذلك في غيرهما ولما كان بعض ما يعتبر في غيرهما لوضوحه قد لا يحتاج الى التنبيه اليه كما أشيرنا اليه آنفا اكتفى في الإشارة اليه بذلك الاجمال ولما كان بعض ذلك فيه مزيد بحث وذلك كأحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير أراد أن يشير الى ذلك فمهده مقدمة فقال (الفعل مع المفعول) يعنى المفعول به بدليل ما يأتي وانما خصه بالذكر لانه

ص ﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

* الفعل مع المفعول كالفاعل الخ) ش هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها

استغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذى فصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لاختصاصه) أى ذلك البعض (قوله بمزيد بحث) أى يبحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ولا شك أنه ذكر الحذف وللتقديم هنالك نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتى (قوله ومهد لذلك) أى لذلك البعض أى لبعض ذلك البعض لان قوله الفعل مع المفعول الى قوله لا افادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال في ضمير الخبر الذى هو قوله كالفاعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل في الحالين حرف التشبيه أى الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظيره قولك زيد قائما كقولنا جالسا وفى الفنارى أن الظرف معمول لمضاف مقدر أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لفرقه عن الفاعل والى كثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه

فكما أنك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لأن تفيد وجوده في نفسه فقط كذلك اذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في ان عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه أما اذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع فالعبارة عنه ان يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد

(قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذ كر لفظاً أو تقدير (قوله أي ذكر كل الخ) أي فالضمير الاول على الاحتمال الاول عائد على كل من الفاعل والمفعول وأفراد الضمير باعتبار كل (١٢٠) واحد والضمير الثاني للفعل وعلى الاحتمال الثاني بالعكس ويؤيد

في أن الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه

أكثر شيوعاً فيما يأتي من الحذف مثلاً وغيره من الفاعيل والمتعلقات يعرف حكمه بالقياس عليه هو (كالفعل مع الفاعل في) أمر وهو (أن الغرض من ذكره معه) أفرد الضمير في ذكره وفي معه باعتبار ما ذكر فيحتمل أن يعود الضمير الاول الى ما ذكر من الفاعل والمفعول ويعود الثاني الى الفعل فيكون المعنى في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ويحتمل العكس فيكون التقدير في أن الغرض من ذكر الفعل مع كل من الفاعل والمفعول والمعنى واحد (افادة) خبر قوله أن الغرض أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما هو أن يفيد التسكك السامع حصول (تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل من الفاعل والمفعول لأن التلبس مختلف فأما تلبسه بالفاعل فمن جهة وقوعه وصدوره منه وأما التلبس بالمفعول فمن جهة تعلقه به ووقوعه عليه

المصنف بل ذكر منها الفاعل والمفعول وذكر الفاعل فيه نظر لانه مسند اليه فكان ذكر أحواله بباب المسند اليه أليق ثم الاحوال التي يريد هاهي الذكر والترك والتقديم والتأخير فقط والترك لا يأتي في الفاعل لانه لا يحذف ثم ينبغي أن يقول الفعل وما في معناه ما يعمل عمله ولا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما افادة التلبس به لافادة وجوده فقط فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه فالتمكك تارة يريد الاخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه ليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب وظاهر عبارة المصنف أنه مع ارادة غير الحدث لا يؤتى بالفعل فلا تقول حضر شيء ونحوه وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبداً عند البصر بين الاثني موضع مستثناة ويجوز الحذف عند الكسائي ثم ان كان متمدياً فإشارة بقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبني للمفعول تقول ضرب زيد وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذ كر مفعوله فهو على ضرب بين أحدهما ان يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص ولا تماق من وقع عليه فالتمكك كالألزام فلا يذ كر مفعوله لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر حينئذ لان المقدر كالمذكور وهذا لا يتلخ في الفاعل بل متى

الاحتمال الثاني أمران الأول قول المصنف الفعل مع الفاعل فان الحدث عنه في هذه العبارة الفعل وحينئذ فهو أولى بعود الضمير الأول عليه الثاني قوله افادة تلبسه به فان الضمير الاول عائد على الفعل والثاني على كل من الفاعل والمفعول والأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد الاحتمال الأول أمران أيضاً الأول أن الترجمة لاحوال متعلقات الفعل الثاني أن كلمة مع تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لانه عامل والعامل أقوى من المفعول وانما قلنا غالباً لانها قد تدخل على التسابع ومنه قول المصنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد أدخلها على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل

مرادها مجرد المصاحبة لامر خطائي وهو أن الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق (لا فادة) المضاف اليه أنه يقدم في الذ كر التفصيلي (قوله افادة تلبسه به) أي افادة التسكك السامع تلبسه أي تعلقه وارتباطه به (قوله أما بالفاعل) أشار بذلك الى أن تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى وقوله من جهة وقوعه منه لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل كمن رب زيد عمر او الى ما يقوم به كمن رب زيد ومات عمر ولان الكلام في الفعل المتمدي للمفعول به ولا يكون الا واقعاً من الفاعل بالاختيار

وإذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يدكر له مفعول فهو على ضربين الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك وقولنا على الإطلاق أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

(قوله لا افادة وقوعه) أي نفيًا أو إثباتًا وقوله مطلقًا أي حالة كونه مطلقًا عن ارادة العلم بمن وقع منه أو عليه (قوله أي ليس الغرض من ذكره معه) أي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة أن يعلم بمن وقع) أي من غير ارادة أن يعلم جواب بمن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) أي فاعل الضرب وقوله أو المفعول أي الذي وقع عليه (قوله لكونه عبثًا) علة لقوله من غير ذكر أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثًا أي غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء وان أفاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون عبثًا مع أنه أفاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله فإذا لم يذكر) مفرع على قوله للفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعًا للمفعول به لا الواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ (قوله (١٢١) المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه

اللا المتعدي (قوله فالغرض) أي من ذلك التركيب الذي يسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول وقوله ان كان أي ذلك الغرض وقوله اثباته لفاعله أي في الكلام المثبت وقوله أو نفيه عنه أي في الكلام المنفي (قوله من غير اعتبار عموم أو خصوص الخ) الأولى اسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الإطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل لان التنزيل المذكور إنما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص بل يجوز أن يقصد التعميم

(لا افادة وقوعه مطلقًا) أي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوت في نفسه من غير ارادة أن يعلم بمن وقع وعلى من وقع اذ لو أر يد ذلك لقل وقع الضرب أو وجد أثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثًا (فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أي اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه

(لا افادة وقوعه مطلقًا) أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع في الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أر يد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض يعد عبثًا في باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والوقوع فعلة فيقال مثلاً وقع الضرب أو وجد أثبت من غير أن يذكر الفاعل أو المفعول أصلاً (فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي بل ذكر معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذي أسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أي اثبات الفعل (لفاعله) في الكلام المثبت (أو نفيه عنه) في الكلام المنفي (مطلقًا) أي ان كان الغرض اثباته للفاعل على الإطلاق أي من غير اعتبار قيد عموم في الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه بمن وقع عليه بخصوصه وإذا لم يعتبر تعلقه بمن وقع عليه لزم أن لا يعتبر عموم في ذلك المتعلق بأن

ذكر الفعل الصناعي وجب الاثبات بالفاعل أو نائبه قلت وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة قال المصنف وهذا قسماً أحدهما أن يحمل إطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص دل عليه القرينة والثاني أن لا يكون كذلك كقوله تعالى قل هل

(١٢١ - شروح التلخيص - ثانی)

و ينزل منزلة اللازم وأجاب الشيخ يس بما حاصله أنه إنما أتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان كان المقام خطايا أفاد ذلك مع التعميم لالكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل و بيان ذلك أن المصنف أفاد فيما أتى أنه إذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة وإذا كان خطايا أفاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطابي فتفصيله الفعل فيما أتى إلى افادة العموم أو الخصوص بدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الإطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفي ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بأن يراد جميع الخ) تصوير لا اعتبار العموم وقوله بأن يراد بعضها تصوير لا اعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عمومه) أي عموم من وقع عليه الفعل الذي هو المفعول وكذا يقال في خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان أفراد الفعل كالأعطآت

فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم فلا يذكره مفعول لتلايتهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر أيضا
لان المقدر في حكم المذكور

وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله نزل منزلة اللازم) أي الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يذره مفعول) من
عطف اللازم على المزموم وأما لم يقدره مفعول لان الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث
قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبه للفاعل الذي هو المطلوب وحينئذ
فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما في (١٢٢) ذلك من انتقاض غرض التكامل (قوله يفهم منهما) أي من المذكور

(نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدره مفعول لان المقدر كالمذكور) في أن السامع يفهم
منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قوائنا فلان يعطى
الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناولها الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء
غير الدنانير

والمقدر (قوله فان قولنا
الح) مثال لفهم السامع من
المذكور أن الغرض ماذكر
وحاصل ماذكره الاشارة
للفرق بين اعتبار تعلق الفعل
بالمفعول وعدم اعتباره
وتوضيحه أنك اذا قلت فلان
يعطى الدنانير كان معناه
الاخبار بالاعطاء المتعلق
بالدنانير ويكون كلاما مع
من سلم وجود الاعطاء وجهل
تعلقه بالدنانير فتردد فيه أو
غفل أو اعتقد خلافه واذا
قلت فلان يعطى كان كلاما
مع من جهل وجود الاعطاء
أو أنكره أصالة فقول الشارح
لبيان جنس ما يتناولها
الاعطاء أي لبيان جنس
الشيء الذي يتعلق به الاعطاء
وهو الشيء المعطى كاللدنانير
في المثال وقوله ما يتناولها
الاعطاء أي اعطاء فلان
هذا هو المراد فسقط قول
سم قد يقال اذا

يقدر ذلك المفعول عاما ولا خصوص بأن يقدر خاصا (نزل) أي اذا قصد مجرد اثبات الفعل للفاعل من
غير مراعاة عموم أو خصوص فيه أو في مفعوله فانه حينئذ ينزل (منزلة اللازم) الذي وضع في أصله غير
طالب للمفعول (ولم يقدره) حينئذ (مفعول) لان الغرض مجرد اثباته للفاعل وأما لم يقدره مفعول
(لان المقدر كالمذكور) في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك
التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل
من الفاعل على مفعوله وأن القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبه
للفاعل والفرق بين اعتبار تعلقه بالمفعول وعدم اعتباره أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه
الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهل تعلقه بالدنانير
فتردد فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء أو أنكره
أصالة ولا يقل اذا كان قد يكون كلاما مع المنكر أو المتردد فيجب التأكيد في التركيبين معا حينئذ كما
تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو يجب الاتيان بصيغة التخصيص ولأن كيد
ولا تخصيص هنا فيجب أن يقال فيهما انه كلام مع خالي الذهن عن اعطاء الدنانير في الأول وعن الاعطاء
مطلقا في الثاني لانا نقول يكفي في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها للفعل تقوية أو تخصيصا كما
تقدم فصيح التمثيل بما ذكره لاسكل ذلك وانما زاد قوله مطلقا المفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي
متعلقه ولو كان التنزيل انما يترتب على ارادة مجرد ثبوتها للفاعل ليلزم قوله بعد ثم ان كان المقام خطايا
أفاد الفعل ذلك مع التعميم لان تفصيله الى افادة العموم أو الخصوص انما يتأتى في الفعل المطابق عن
التقييد بكل منهما كذا قيل والحق أن اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتي

يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من له صفة العلم ومن ليس له ثم نقل عن السكاكي أنه قال
ثم ان كان المقام خطايا يعني بالخطابي ما يقع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فانه عام وعموما خطايا كقوام

لامع
كان لبيان ماذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركني
الاسناد لا مفر منه (قوله لبيان كونه معطيا) أي والا لا يقتصر في التعبير على قولنا فلان معط (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير
الدنانير) أي أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يردد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ماذكر كلاما مع المنكر
لا اعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده لما تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو الاتيان بصيغة التخصيص
ولأن كيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له اعطاء والحال أنه خالي الذهن عن كون المعطى دنانير أو غيرها
لانا نقول ان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يقال يكفي في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة
خبرها الفعلي التقوية أو التخصيص

• وهذا الضرب قسمان لانه اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث • قال السكاكى

(قوله لامع من نفي أن يوجد منه اعطاء) أى والا لاقتصر على قوله فلان يعطى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولان كيد فى قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله لانه) أى الحال والشأن (قوله كناية عنه) أى مبعرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزل منزلة الا لازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح أن يجعل باعتبار أحدهما مازوما (١٢٣) وباعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله منزلة

الا لازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكناية اطلاق المازوم واردة الا لازم والمقيد ليس لازما لاطلاق الا أن يقال ان الا لازم ولو بحسب الادعاء كاف فى الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيدعى أن المطلق مازوم للمقيد والحاصل أن جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من المازوم الى الا لازم بناء على أن مطلق الا لازم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دلت عليه) أى على ذلك المفعول المخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الأصل ها، يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة الا لازم بحيث عار المراد من الفعل

لامع من نفي أن يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة الا لازم (ضربان لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما تقدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق أنه

تحقيقه ان شاء الله تعالى فليتأمل (وهو) أى وهذا القسم من الفعل وهو الذى نزل منزلة الا لازم (ضربان) أى قسمان (لانه) أى وجه التقسيم أن الشأن (اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى لم يعتبر فيه عموم ولا خصوص ولا تعلقه بالمفعول العام أو الخاص كما تقدم (كناية عن نفسه) أى عن نفس ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه) أى على ذلك المفعول (قرينة) وصح أن يجعل الفعل المنزل منزلة الا لازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح أن يجعل باعتبار أحدهما مازوما وباعتبار الآخر لازما كما يتحقق ذلك فى معنى الكناية (أولا) أى اما أن يجعل كناية أولا يجعل كناية القسم (الثانى) وهو الفعل المعدل الذى لم يجعل كناية (كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصا والذين لا يعلمون ذلك الشيء بل المراد الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم ايماء الى أن من لا يفهم حقيقة الدين يعد ممن لا عقل له ولا علم أصلا كالجادات أو كالبهائم بدليل انما يتذكر أولو الأبواب ثم (السكاكى) ذكر كلاما فى مبحث افادة اللام للاستغراق ثم أحال عليه مفاد الفعل المجهول لازما فوجب أن يساق أولا كلامه فى اللام ثم أحالته ليتبين بذلك المراد ويكون شرحا لكلام المصنف وذلك أنه قال اذا كان المقام الذى أورد فيه الحلى بأل خطايا أى يكتفى فيه بمدلول القضايا الخطايا وهى الجارية فى المحاورات المفيدة للظن لاستدلالها بأن يكون لا يكتفى فيه الا اليقين والكلام الخطابى كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم أى معه غرة من عدم صرفه العقل الى جل أمور الدنيا شغلا بأموال الآخرة فيلين وينقاد لما يراى منه لكرم طبع وحسن خلق والقاء لأموال الدنيا لاجل جهل والغبوة والمنافق خب أى خادع ما كثر لخبث سريره وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم حمل المعرفة على

المدح والذم والتخويف والانذار والبشارة ونحوها بمعنى أن المخاطب اذا لم يرد مفيد احملة على جميع أفرادها على البديل بخلاف الاستدلال فإنه لا بد فيه من برهان فان كان المقام خطايا أفاد ذلك أى تنزيله منزلة

الماهية الكلية أى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص مبالغة فى الذم اشارة الى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كأنهم لا علم عندهم أصلا وأن حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم والحاصل أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة الا لازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة (قوله) ذكر فى بحث افادة اللام الخ الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر فى بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحوالة عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور

(قوله اذا كان المقام) أي الذي أورد فيه المحلى بأل (قوله خطايا) بفتح الحاء أي يكتفى فيه بالقضايا الخطابية وهي المفيدة للظن كالواقعة في المحاورات أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك كل من يمشي في الليل بالسلاح فهو سارق فان هذا غير مقطوع به وإنما يفيد الظن وإنما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بأل استدلاليا أي لا يكتفى فيه الا بالقضايا المفيدة لليقين كما لو أردت اقامة دليل على عدم تعدد الاله فان المعروف حينئذ إنما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند الناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قونه كقوله المؤمن) أي قول النبي عليه الصلاة والسلام كما في بعض النسخ وهذا مثال للخطابي (قوله غر كريم) الغر بكسر الغين أي غافل عن الحيل لصرفه العقل عن أمور الدنيا واشتغاله بأمور الآخرة لالجهله بالأمور وغباوته وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فينخدع وينقاد لما يرا دمنه لسكر طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا (قوله خب الخ) الحب بفتح الحاء الخداع بتشديد الدال أي

(١٢٤)

كثير الخداعة وأما بكسرهما فالخداعة لكن الرواية بالفتح وحينئذ فالمعنى انه مخادع ما كره لخبث سريره وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم والليثيم ضد الكريم فالنبي عليه الصلاة والسلام انما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لالدليل قطعي قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المنكر والخداع وحينئذ فالمقام خطابي لاستدلال (قوله حمل المرف) أي حمل السامع المرف باللام المورد في ذلك المقام الخطابي وقوله حمل جواب اذا (قوله مفردا)

اذا كان المقام خطايا لاستدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم حمل المرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعله ايها أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما

الاستغراق أي اذا كان المقام خطايا حمل المرف الوارد فيه باللام على العموم سواء كان مفردا كالحديث الشريف أو جمعا كأن يقال المؤمنون احقوا بكل احسان وخاق كريم وإنما يحمل على العموم بعله ايها أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة في كل منهما ترجيح بلام مرجح أي أن العلة التي اقتضت حمله على العموم أن التسكلم للماعرف بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الأفراد فقد أتى بما يوههم أن قصده أو قصد السامع الى فرد دون آخر تحكمت فيشكل في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فيحمل على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكم ومقتضاه العموم الظني ولذلك قال ايها لانه لا يتيقن أن قصده هو العموم بالوجه المذكور لاحتمال وجود قرينة على البعض حقيقة ولكن ظاهر سقوطها العموم فقصد التسكلم انما هو افادة العموم الظني فيحمل المخاطب عليه لظاهر ما أتى به ولا ينافي ذلك امكان خروج بعض الافراد في نفس الأمر كما في الحديث الشريف فان اعتقاد كون كل مؤمن بالصفة المذكورة وكون كل منافق بعكسها لا يضر فيه صحة خروج البعض عن ذلك في نفس الأمر وإنما قيد بالخطابي لان الاستدلال وهو الذي يطلب فيه اليقين يؤخذ في القضية الواردة فيه بالمحقق كما عند الناطقة لان القضية المهمة عندهم اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض ويجب أن يعلم أن التعليل المذكور في افادة العموم بيان لما يناسب أن تنضبط به القاعدة والافصل افادة العموم الاستعمال ثم ذكر السكاكي في مبحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بشئيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء أي يصدر منه ذلك ويوجد هذه الحقيقة يعني فينشأ عن ايجاد الحقيقة نظر آخر وهو

اللازم مع التعميم في أفراد الفعل لا يقال كيف يكون لازما ويفيد التعميم لانا نقول مراده التعميم في أفراد الفعل لاني المفاعيل فانك اذا قلت قام زيد قد تريد به أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البديل

أي كما في الحديث فان المراد كل مؤمن غر أي متغافل عن الحيلة (قوله أوجما) كقولك المؤمنون أحق بالاحسان أي كل ترجيح

جماعة من المؤمنين أحق به (قوله على الاستغراق) أي استغراق الآحاد في المفرد والجموع في الجمع (قوله بعله ايها) الباء للسببية متعلقة بحمل وازافة علة لما بعده بيانية أي بسبب علة هي ايها السامع أي الإيقاع في وهمه وفي ذهنه وقوله أن القصد أي قصد السامع أي التفاته الى فرد دون آخر ترجيح لأحد الأمرين المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوي وذكّر بعض الحواشي أن المراد ايها المتكلم السامع أن قصده والتفاته الى فرد الخ وهو ظاهر أيضا وحاصله أن التسكلم للماعرف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الأفراد فقد أتى بما يوههم أن قصده الى فرد دون آخر تحكمت فيشكل السامع في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فيحمل على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكم قال سم وإنما أقحم لفظ الايها الى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الافراد في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه

ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلاليا أفاد العموم في أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة

(قوله ترجيح لأحد المتساويين الخ) أى فدلّل العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظني أى يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضى الحمل على البعض ولذا عبر بالإيهام كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لان التساوى إنما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله أنه قد يكون الخ) الضمير للحال والشأن وقوله القصد أى الالتفات والملاحظة من التكلم الى نفس الفعل وقوله بتنزيل أى بسبب تنزيل التكلم الفعل المتعدى منزلة اللازم (قوله ذهابا) حال من فاعل تنزيل وإن كان متروكا أى حال كون التكلم ذاهبا الى أن المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله إيهاماً علة للذهاب أى وإنما ذهب التكلم لذلك لاجل أن يوقع في وهم السامع أن قصده المبالغة أى التعميم وهذه المبالغة المذكورة تتحصل بالطريق المذكور وهى قوله أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقيق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد الأمرين المتساويين من غير مرجح وذلك لانه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التى أرادها التكلم توجد في جميع أفرادها فالتفات السامع فيه الى فرد (١٢٥) دون آخر تحكم فلا بد من الحمل على العموم لاجل أن

ينبغي ذلك (قوله لجعل المصنف قوله) أى قول السكاكى (قوله اشارة الى قوله) أى قول السكاكى (قوله واليه) أى الى الجملة المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الطريق المذكور (قوله ثم اذا كان المقام خطابيا الخ) أى ثم اذا كان المقام الذى أورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذى لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخصوص خطابيا وثم هنا للتراخي فى الرتبة لان اثبات العموم أعظم من اثبات أصل الفعل (قوله يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابى لصفة

ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق لجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استداليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل

إيجادها فى كل فرد لانه يصلح الكلام حينئذ لإيهام تلك المبالغة وهى افادة التعميم بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وذلك لان الفعل لما تضمن الدلالة على الحقيقة المعروفة باللام صح فيها اعتبار العموم لما فيه بحسب الظاهر من إيهام أن الحمل على فرد دون آخر تحكم وكون مفاد الفعل هو الحقيقة المعروفة لا يمنع كونه فعلا لا يقبل الالان متضمنه يقبل ما فصح اعتباره فيه فعلى هذا يكون قول السكاكى فى دلالة الفعل الجمول لازما بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلاليا حمل المعرف على الاستغراق كما فهم من كلام المصنف والى ذلك أشار بقوله (ثم) هذا القسم وهو الذى كان الغرض منه ثبوت أصل الفعل لتنزيله منزلة اللازم من غير قصد الى كونه كناية عن نفسه متعديا (اذا كان المقام) الذى أورد فيه (خطابيا) وهو الذى يكتفى فيه بمجرد الظن كما تقدم (لا استداليا) وهو الذى يطلب فيه اليقين البرهانى كما مر (أفاد) أى اذا كان المقام خطابيا أفاد الفعل فيه أو أفاد المقام فى الفعل (ذلك) أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عند كونه غرضا كما تقدم (مع التعميم) ولا مفعول دفعا للعموم لان حمله على أحد الأفعال دون غيره عين التحكم بغير دليل فيحمل على الجميع ثم

كاشف له كما هو ظاهره وحينئذ فالأولى الانيان بأى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن أى يكتفى فيه بالكلام الاقناعى الذى يورث الظن وذلك كالأضاياء المقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعى (قوله لا استداليا) أى لانه اذا كان استداليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهانى) أى اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالي لانه صفة كاشف له فكان الاولى الانيان بأى التفسيرية (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك أى كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين * الاول أن المقام الخطابى لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا وإنما يفيد التعميم والفعل بالعكس أى يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحينئذ فلا يصح أن يستقل أحدهما بافادة الجميع بل المقام والفعل متعاونان فى افادة الجميع * الثانى أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للشارح أن يقول افادة الفعل بمعونة المقام الخطابى ذلك أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بأن أو بمعنى الواو وعن الثانى بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وإن لم يستعمل فيها

ففيهما تحكم ثم جعل قولهم في المبالغة فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي وعنده الشيخ عبد القاهر
ما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير اشعار بشئ من ذلك

(قوله دفعا للتحكم) وذلك لان جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله وتحقيقه)
أي بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسري في الاثبات بهذا البيان أنه لما كان في افادة الفعل العموم في المصدر غموض
ودقة من جهة أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة (١٣٦) أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله يفعل الاعطاء والحقيقة

توجد في جميع الافراد
فالجملة على بعضها تحكم
حتى ذهب علماء الأصول
من الحنفية الى أن المصدر
المدلول عليه بالفعل
لا يحتمل العموم حتى لو نواه
التكلم لا يصدق لانهم
لا يعتبرون كون القصد
الى نفس الفعل ولا كون
للقام خطايا احتاج الى
تحقيقه (قوله حينئذ) أي
حين اذ كان القصد ثبوت
الفعل الى فاعله (قوله
يفعل الاعطاء) أي
الذي هو مصدر يعطى أي
يوجد هذه الحقيقة وانما
كان معناه ما ذكر لان الفرق
بين المعرفة والنكرة بعد
اشتراكهما في أن معناه
معلوم للمخاطب والتكلم
أن الحضور في ذهن
والقصد الى الحاضر فيه
معتبر في المعرفة دون
النكرة واذا كان القصد
الى نفس الفعل يكون
المصدر معرفة واللام فيه
لام الحقيقة واعلم أن
كون الفعل مفاده الحقيقة

(دفعا للتحكم) الا لازم من جملة على فرد دون آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء
فلا يعطى المعروف بلام الحقيقة يحمل في اللقائى الخطابي على استغراق الاعطآت وشمولها مبالغة لئلا
يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض
الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لا نأقول لان لم ذلك

أي مع افادته التعميم في أفراد ذلك الفعل وانما قلنا بافادة الفعل للعموم مع ذلك (دفعا للتحكم)
وذلك لان جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في الكل يلزم منه التحكم المذكور فيقصد
التكلم افادة ذلك العموم انك لا على أن السامع يفهم حيث لم تنصب له قرينة على معين وقد اشتمل
الفعل على الحقيقة الموجودة في الكل فالعموم من لزوم التحكم المذكور في غيره اكن هذا العموم ظني كما
تقدم في المرف باللام وتحقيق ذلك في الفعل على ما مر أن معنى قول القائل حينئذ فلان يعطى أن
فلا يابو جده هذه الحقيقة أعني حقيقة الاعطاء والاعطاء المعروف بلام الحقيقة وقد تقدم أنه لا استحالة في
قبوله معنى اللام واعتبار هافيه في ضمن الفعل كالعرف باللام صراحة فيحمل في ضمن الفعل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطآت وشمولها لقصد المبالغة وتوصل اليها بواسطة إيهام أن قصد غيره يلزم
فيه ترجيح أحد المتساويين على الآخر ويردهمنا أن يقال قد تقدم أن هذا الفعل انما قصد فيه مجرد الثبوت
من غير اعتبار عموم أو خصوص واذا لم يعتبر فيه العموم فكيف يفيد أنه لو قيل فيما تقدم ان القصد الى
مطلق الثبوت من غير تقييد بقصد عموم أو خصوص أمكن أن يقال مطلق الثبوت لمقصود قد يقصد
معه عموم وانما حيث قيل من غير اعتبار عموم فكيف يفيد الفعل مانفي اعتباره فيه وقد أجيب بأنه
لا يلزم من نفي اعتبار الشئ نفي وجوده لان عدم اعتبار الشئ ليس هو باعتبار ادمه فيصح أن لا يعتبر
الشئ ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم من أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا زيد
يعطى ولو لم يقصد لان موجه من تكرار الاسناد موجود ولكن هذا الجواب لا يخلو من ضعف مادام
محمولا على ظاهره لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شئ والغرض هنا ما أن يكون
من باب الاعتبار المناسب والاعتبار المناسب هو ما قصد ولا أجل هذا يقال ان ما يستفاد من التركيب
الصادر من غير البليغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام به لعدم صحة قصده اياه فليس من الاعتبار المناسب في
شئ ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس

جعل معنى السكاكي قولهم فلان يعطى ويمنع محتملا لذلك ولا فادة تعميم الفعل كما سيأتي يعني بتعميم
المفعول العموم الشمولي في المفاعيل وبتعميم الفعل العموم البدلي في الأفعال وانما لم يقل فيه عموم
المفعول لأن الغرض أن الامل جاء قاصرا فلا مفعول له وقد نازعة الخطيبي الشارح في النقل عن
السكاكي بما يعرفه من وقف على كلامه فلاحجة للإطالة بذكره وقول المصنف وان لم يكن خطايا فلا

المعرفة لا يمنع منه كونه فعلا لا يقبل ال لان مضمونه يقبله اقلنا صاح اعتبار هافيه ثم ان المراد
بالفعل في قول الشارح يفعل الاعطاء المعنى المصدري وبلا اعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال ان الاعطاء فعل فكيف
يتعلق الفعل بالفعل (قوله على استغراق الخ) أي بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الافراد (قول مبالغة) أي لقصد المبالغة (قوله لئلا
الخ) أي وارتكبت المبالغة لئلا فهو علة للعلة (قوله الثبوت) أي ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولا خصوص أي في الفعل
(قوله لان لم ذلك) أي ما ذكر من المناقاة

(قوله فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض) أي كالمعلوم في الفعل فان عدمه غير معتبر في الغرض وقوله لا يستلزم الخ أي لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدمه فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا زيد يعطى ولولم يقصد لان موجبته وهو نكر الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبر وان كان ذلك العموم مفاد من الفعل بواسطة المزام الخطابي حذر من التحكم واعترض العلامة السيد هذا الجواب بأن التعميم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا يمد من خواص التراكيب في عرف أهل هذا الفن لان ما يستفاد من التراكيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء اذ البلاغ لا يقولون في الافادة الاعلى ما يتصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من التراكيب الصادرة من غير البليغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام به لعدم صحة قصده اياه فالاولى في الجواب أن يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا وأما التعميم في أفراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطابي وحينئذ فلا ينافي اه وحاصله كما قال السيد الصفوي أنه يقصد أولا الفعل مطلقا ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع أفرادها على سبيل الكناية فمطلق (١٢٧) ليس مقصود الذات بل لينقل منه بمعونة المقام الى جميع الأفراد على سبيل الكناية فكما يصح أن يجعل الفعل الذي قصد ثبوته لفاعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن نفسه عما من غير تعلقه بمفعول ثم قال السيد عيسى الصفوي وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأن يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض أي أولا وبالذات وقوله فالتعميم غير مقصود أي أولا فلا ينافي أنه مقصود ثانيا والمقصود

فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاد من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقوله البحتري في المعتز بالله)

فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عمومته في نفسه من غير تقدير مفعول فلي هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الاعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره وهو واضح وأما ما قيل من أن المعنى تنحصر فيه جميع الاعطاءات وينحصر فيها بحيث لا يوجد الا الاعطاء كما لا يوجد لغيره وأن ذلك هو مراد السكاكي بقوله بالطريق المذكور لانه اشارة الى ما قرر في الحصر فتخييل فاسد لان قولنا فلان يعطى لا يدل على أنه لا يفعل الا الاعطاء قطعا ولودل بالازوم على أن الاعطاءات له دون غيره فليتأمل (و) القسم (الاول) وهو الفعل المحمول مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص بعد تنزيله منزلة اللازم هو (كقوله البحتري) من شعراء الدولة العباسية (في) مدح (المعتز بالله)

يفيد ذلك قال الخطيبى اشارة في قول المصنف ذلك غير ما ذكره مما لا يخفى ضفه وأما القسم الاول وهو أن يكون الفعل المطلق الذي جعل لازما كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص دلت عليه قرينة فكقول البحتري يمدح المعتز بالله

أولا مطلق الثبوت الذي لا عموم فيه ثم يقصد التعميم ثانيا وان كان التعميم هو المقصود بالذات وعلى هذا فمعنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الاعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم من أنه لا يعتبر فيه الكناية لانا نقول ذلك في الكناية في المفعول وهذا كناية في أفراد الفعل فقول المصنف سابقا أولا يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص لا ينافي كونه كناية عن نفسه عاما (قوله كقول البحتري) بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة (١) وفتح الناء المثناة كما وجدته بخط بعض الفضلاء وهو أبو عباد الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى بخت بضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أبو حى من طي (قوله في المعتز بالله) أي في مدحه وهو ما اسم فاعل يقال اعترف فلان اذا عد نفسه عزيزة أو اسم مفعول أي المزز باعزاز الله له وهذا أحسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزة أن يكون عزيزا في نفس الامر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسية الذين كانوا ببغداد وهو ابن التوكل على الله

ويعرض بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعى
 أى أن يكون ذورؤية وذو سماع يقول محاسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصير لكثيرتها واشتهارها ويكفي في معرفة أنها سبب
 لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصير ويعيها سماع لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد حساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون
 في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا

(قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو أخوال المعتز المدوح كان منازعا للمعتز في الامامة فمراد الشاعر بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن
 ضاهاه وقوله تعريضا حال من البحتري أى حال كونه (١٢٨) معرضا بالمستعين بالله (قراه شجو) أى حزن حساده وقوله وغيظ

عداه مرادف لما قبله
 (قوله أن يرى الخ) خبر
 عن شجو حساده وأنت
 خير بأن رؤية البصر
 وسماع الواعى ليس نفس
 الشجو والغيظ حتى يخبر
 بهما عنه لكن لما كانا
 سببا في الحزن والغيظ
 جعلهما خبرا عنه فهو
 من اقامة السبب مقام
 السبب فكأنهما كمالهما
 في السببية خرجا عنها وصارا
 عين السبب (قوله واعى)
 هو حافظ لما يسمع (قوله
 أى أن يكون الخ) تفسير
 للجملة بتقديره مضاف أى
 أن يوجد في الدنيا رؤية
 ذى رؤية وسمع ذى سماع
 وليس تفسيرا للفعل فقط
 بدليل قوله ذو ولو قال أن
 تكون رؤية مبصر
 ويكون سماع واع كان
 أوضح ليكون تفسير للفعل
 فقط الذى الكلام فيه
 تأمل (قوله فيدرك) أى
 لانهما اذا وجدا تعلقا

تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعى
 أى أن يكون ذورؤية وذو سماع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (اخباره الظاهرة الدالة على
 استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب

تعريضا بالمستعين بالله (شجو) أى حزن (حساده) يعنى المستعين ومن ضاهاه (وغيظ عداه *
 أن يرى مبصر ويسمع واعى) فأسند الرؤية الى لفظ المبصر والسمع الى لفظ الواعى أى الحافظ لما يسمع
 ايدانا بلزوم كل منهما لجريان العرف بأن قول القائل رؤية المبصر وسماع السامع انما يستعملان
 عند قصد اللزوم وعدم تعلق الغرض بالفعل ولذلك فسرهما المصنف بما يقتضى اللزوم فقال
 (أى) شجو حساده وغيظ عداه هو (أن يكون) أى أن يوجد في الدنيا (ذورؤية وذو سماع) أى أن توجد
 رؤية قراء ويوجد سماع سامع وأطلق على الرؤية والسمع الشجو والغيظ مبالغة والمراد أنهما موجدان
 للشجو والغيظ ثم بين وجه ايجاب الرؤية للشجو والسمع للغيظ وأن ذلك مما يلزم وجودهما من كونهما
 اذا وجدا تعلقا بمحاسن المدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن فعبر
 بهما لازمين لينتقل من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمقتضى مخصوص فيكونان كنايةتين
 عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدي وقد تقدم أن ذلك صحيح وأنه ليس فيه استلزام الشئ لنفسه
 فقال لانهما اذا وجدا في الدنيا تعلقا بمحاسنه (فيدرك) المبصر بالبصر (محاسنه و) بدرك السامع
 بالسمع (اخباره) وما آثره (الظاهرة الدالة) عند كل أحد (على استحقاقه الامامة دون غيره) من
 المنازعين (فلا يجدوا) هو معطوف على فيدرك لانه منصوب بعطفه على أن يوجدوا انما عطف عليه
 لان ادراك المحاسن يترتب عليه أن أعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة لا يجدون

شجو حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعى
 أى ليس في الوجود ما يرى ويسمع الا آثاره الحمود فاذا أبصر مبصر لا يرى الا محاسنه واذا سمع سامع
 كذلك فغيظ عداه أن يقع ابصار أو سماع فانه كيف وقع لا يقع الا على محاسنه بخلاف ما لو قال أن يرى
 مبصر محاسنه فانه ليس فيه حينئذ ما يقتضى أنه ليس في الوجود ما يبصر غير محاسنه فان قلت المصنف
 قد جعل هذا قسما من جعل التعدي لازما فكيف يقول بعد ذلك انه كناية عن مفعول وان التقدير
 أن يرى آثاره قلت لا منافاة بين الكلامين بأن يجعله قاصرا وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص
 وخصوصيته باعتبار أنه نوع خاص من الابصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكنى به عن متعد لا يصلح

عطف

بمحاسنه فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل وحاصله أنه

جعل السبب في شجو الحساد وغيظهم وجود رؤية قراء وسمع سامع في الدنيا ثم بين المصنف وجه ايجاب الرؤية للشجو والسمع للغيظ بأنه
 يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن المدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن فعبر بالفعلين لازمين لينتقل
 من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كنايةتين عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدي وليس فيه
 استلزام الشئ لنفسه وهو واضح (قوله على استحقاقه الامامة) أى عند

بذلك سبيلا الى منازعته اياه فاجعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره وكقول عمرو بن معديكرب
فلو أن قومي أنطقني رماحهم * نطق ولكن الرماح أجرت

لان غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وحبس لللسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرتة وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب
جزى الله عنا جعفر حين أزلقت * بنا نعلنا في الواطنين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنا * تلاقى الذي لاقوه منالمت
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا * الى حجرات أدفات وأظلت

فان الاصل للمتناو أدفاتنا وأظلتنا الا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية فان قلت لاشك أن قوله ألجأوا أصله ألجأونا فلا معنى حذف المفعول منه قلت الظاهر أن حذفه لجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا

كل أحد من غير المنازعين (قوله عطف على يدرك (١٣٩) أي المطفوف على يكون وانما عطفه

عليه لأن ادراك المحاسن يترتب عليه أن أعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة العظمى لا يجدون سبيلا الى منازعته فيها لان نزاعهم اياه فيها فرع عن وجود مساعد لهم ولا مساعد لهم لا طباق الرائيين والسماعين على أنه الاحق بهالأنه ذو المحاسن والاخبار الظاهرة دون غيره (قوله الامامة) مفعول ثان للنزاعة منصوب بنزع الخافض أي في الامامة وسبيلا مفعول ليجدوا (قوله أي من يصدر الخ) أي ان يوجد من يصدر الخ ولو حذف الشارح لفظة من وقال أي صدور سماع ورؤية لكان أحسن لانه تفسير للآزم المذكور على قياس فلان

عطف على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا) فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايةتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء اللازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للارالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار

(الى منازعته) تلك الامامة (سبيلا) لان نزاعهم اياه فيها فرع وجود مساعد ولا مساعد لا طباق الرائيين والسماعين على أنه الاحق بها فقد تبين بهذا ان البحتري نزل يرى ويسمع منزلة اللازم بمعنى أن الرائي والسماع تصدر عنهما الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايةتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هما محاسنه وأخباره وذلك بادعاء اللزوم بين مطلق الرؤية والسماع وبين الرؤية والسماع المتعلقين بالمحاسن والاخبار اشارة الى أن ما أثره وأخباره ومحاسنه بلغت من الشهرة والانتشار بحيث لا تخفى على أحد في كل وقت مادام الرائي رائيا والسماع سامعا بل ادعى اللزوم بين مطلق الرؤية والسماع وكون الرائي والسماع لا يرى الا تلك المحاسن ولا يسمع الا تلك الاخبار لانه لو رؤيت غير محاسنه أو سمعت غير أخبار ما أثره تأتي ادعاء المشاركة في الاستحقاق فلا يكون وجود الرؤية والسماع شجوا حساده فالمقصود انما يحصل في الانفراد فيه وعلى هذا لا يرد أن يقال لا يلزم من استلزام مطلق الفعلين لهما متعديين حصرهما في محاسنه وأخباره لان قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لان ذلك أنسب بجعله منفردا ففحوى الكلام يدل على أن القصد جعل الفعلين لازمين يستلزمان أنفسهما متعديين مع حصرهما فيما تمديا له وذلك نهاية المبالغة فساق الكلام على طريق الكناية وهو انه عـبر باللزوم وهو الرؤية والسماع اللازمين عن اللازم الذي هو الرؤية والسماع

للمفعول واحد نعم لك أن تقول المتعدى لمفعول واحد كيف يكنى عنه بالقاصر والقاصر ليس لازما للمتعدى للواحد بل ولا يجتمع معه

(١٧ - شروح التلخيص - ثانی)

يعطى فان معناه يوجد الاعطاء (قوله ثم جعلهما) أي الشاعر وقوله بمفعول مخصوص أي لانه هو الذي يغيظ العدو لا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كنايةتين أي جعلهما كنايةتين بواسطة ادعاء اللازمة المذكور عوانما احتيج للادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والا فالمقيد ليس لازما لمطلق والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجوا والغيظ (قوله للارالة الخ) علة لجعلهما كنايةتين أي جعلهما كنايةتين ولم يصرح بالمفعول الخصوص من أول الامر أو يلاحظ تقديره للارالة الخ وهذا جواب عما يقال لاحاجة الى اعتبار الاطلاق أولا ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص وهل هذا الا تلاعب ولم يجعل من أول الامر متعلقا بمفعول مخصوص وحاصل الجواب انه لو جعل كذلك لفانت المبالغة في المدح لأنها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ انه متى وجد فرد من أفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هي امتناع الخفاء كما قال الشارح

في الضرب الثاني أن يكون الفرض افادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن

(قوله الى حيث يمتنع خفاؤها) أي الى حالة هي امتناع الحفاء أي انها صارت لا تخفى على أحد في كل وقت مادام الرائي رايا والسامع سامعا (قوله بل لا يبصر الرائي) أي من المحاسن الاتلك الآثار أي محاسنه ولا يسمع الواعي أي لاخبار أحد الاتلك الاخبار أي أخبار ما ثره لأنه لورؤيته غير محاسنه أو سمعت غير أخبار ما ثره لتأني ادعاء المشاركة في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسمع شجوا حساده فالقصد انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسمع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لا تنافي رؤية آثار غيره وكذلك سماع أخباره لا ينافي سماع أخبار غيره فيجوز حصول الامرين معا جيب بأن قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لأن ذلك أنسب بالمقام الذي هو مقام المدح باستحقاق الامامة دون غيره اذ لا شك أن هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره ولان أعداءه لا يقهرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان كذلك (قوله قد ذكر الملزوم) يعني مطلق الرؤية والسمع وأراد اللزوم يعني

رؤية آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طريق الكناية) أي عند المصنف من اطلاق الملزوم وارادة اللزوم كما في زيد طويل النجاد فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد وأريد اللزوم وهو طول القامة (قوله ففي ترك الخ) الظاهر أن هذا نفس قوله للدلالة الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا أن يقال أعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى الخ قررره شيخنا المدوي (قوله ففي ترك المفعول) أي في اللفظ وقوله والاعراض عنه أي في النية والتقدير

الى حيث يمتنع خفاؤها فأبصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الاتلك الآثار ولا يسمع الواعي الاتلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد اللزوم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو بصيرة حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أي وان لم يكن الفرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام

المتعديين المنحصرين وذلك معنى الكناية على ما يأتي ففي تركه المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي في ادراكها دون غيرها مجرد أن يكون سماع في الدنيا وابصار مبصر فيها فيعلم انه المنفرد بالفضائل وقد علم أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره معهما أولا (والا) أي وان لم يكن الفرض اثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول مخصوص لان الفرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدي لمفعول (وجب التقدير) حينئذ لتلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ويكون تقديره (بحسب القرائن) الدالة على تعيين ذلك المفعول فان كان المدلول عليه عاما قدرت اللفظ الدال عليه عاما وان كان خاصا قدر اللفظ خاصا وجمع

(قوله والا) أي وان لم يكن قطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فانه يقدر بحسب القرائن (تنبيه) كما ذكرنا يعلم انه لا بد في الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة فلا تقول قام قائم وضربت مضروبا وما أوهم ذلك فليؤول كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا وقوله تعالى وفعلت فعلتك التي فعلت وقوله تعالى سأل سائل وليس منه اذا وقعت الواقعة فليتنافس المتنافسون

والعطف مغاير ويصح أن يكون تفسيره باوآتي به للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل والاول أنسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكفي فيها) أي الى حالة هي أن يكفي في ادراكها مجرد أن يكون في الدنيا ذو سماع (قوله حتى يعلم) أي فيعلم ذو السمع وذو البصر أن المدوح هو المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) أي من غير قصد الى تعلقه بمفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بمفعول) أي مخصوص لان الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدي الى مفعول وآتي بهذا الاضراب لاجل صحة ترتيب قوله وجب التقدير على قوله والا اذ هو بحسب الظاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له أو نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى ما نسر به الاطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص وحينئذ فلا يصح الترتيب والحاصل انه انما آتي بهذا الاضراب للاشارة الى أن الصور الداخلة تحت الاطلاق يصح ارادة جميعها اذ من جملة ما اذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وهو لا يضر رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع للقرائن نظرا لالما كن وللواد والا فقد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فعام) أي ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وذلك نحو

ثم حذفه من اللفظ اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة اذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة

والله يدعوا الى دار السلام أى كل واحد (قوله وان خاصا لخاص) أى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ للتقدير خاص نحو
أهدنا الذى بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى أن يكون في صلاته ما يرجع اليه وكقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى
(قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) أى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله
ثم الحذف) أى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة وقوله اما للبيان الخ أى الإظهار بعد الاخفاء والحاصل أن حذف المفعول فيما
وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعيين (١٣١) ذلك المحذوف الثاني الغرض الموجب

للحذف ولما ذكر

المصنف الشرط الأول

شرع في تفصيل الثاني

بقوله اما للبيان الخ (قوله

اما للبيان الخ) أى المفيد

لوقوع ذلك المبين في النفس

ورسوخه فيها بخلاف

البيان ابتداء لما مر من أن

الحاصل بعد الطلب أعز

من المنساق بالاتم (قوله

كما في فعل الخ) أى كحذف

مفعول فعل المشيئة أى

الدال عليها (قوله ونحوهما)

كالهبة كما في لو أحبكم

لأعطاكم أى لو أحب

اعطاءكم لأعطاكم (قوله

اذا وقع) أى فعل المشيئة

شرطا للتقييد بذلك نظرا

للفعال والا فقد يكون

فعل المشيئة المحذوف مفعوله

لتلك النسكته غير بشرط كما

في قولك بمشيئة الله تهتدون

اذ التقدير بمشيئة الله

هدايتكم تهتدون كذا

قيل وفيه أنه ليس هنا فعل

وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى
تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول
(غريبا

القرائن باعتبار الاماكن والافقد يكون الدال قرينة واحدة ثم المفعول حيث أريد ولو حذف للقرينة
لا بد له من سر موجب للحذف كما تقدم ان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى
غرض موجب لحذفه فأشار الى تفصيل الغرض في ذلك فقال (ثم الحذف) للمفعول المدلول عايه
بالقرينة (اما للبيان بعد الابهام) حيث يتعلق الغرض به لمافية من كون المبين بعد ابهامه يقع في
النفس لان النفس تنتظره حيث أشعر به اجمالا فاذا أتى به كان أوقع في النفس وذلك (كما في فعل
المشيئة) والارادة ونحوهما كالحبة وأظهر ما يكون فيه ذلك اذا وقع ذلك الفعل شرطا فيأتى جوابه
مبيناً للمحذوف ودالا عليه ولكن حذفه مع فعل المشيئة انما يرتكب (ما) أى مدة كونه (لم يكن
تعلقه) أى تعلق فعل المشيئة وشبهه (به) أى بذلك المفعول (غريبا) فان كان تعلقه به غريبا لم

فان الألف واللام تفيد زيادة ولا نحو قال قائل منهم لان الفاعل مقيد بالصفة ولعل الجواب عما ورد من
ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة التقدير رسولا عظيما وسأل سائل شفيع أو يكون التنكير الواقع في مثله
لمعنى من المعانى السابقة وفعلت فعلتك المعهودة التى عرف انك فعلت ورأيت بخط الوالد رحمه الله في
بعض التعليل ما نصه : يقال جاء شىء ولا يقال جاء جاء وان كان الجائى أخص من شىء لان جاء مسند
والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف الجائى عرف الجبىء فلا يبقى
في الاسناد فائدة والشىء قد يعرف ولا يعرف مجيئه وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو أنانى آت ونحو
هريرة ودعها وان لام لا ثم فان التنكير في مثل ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من
غير ارادة شىء خاص ثم أخذ في تفصيلها ص (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام الخ) ش حذف المفعول
مع تقديره لأحد أمور منها أن يقصد البيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة مالم يكن تعلقه بها غريبا
فانه لا يذكر كما ذكرنا نحو فلو شاء لهذاكم أجمعين أى فلو شاء هديتكم لهذاكم فانه اذا سمع السامع
فلو شاء تعلق نفسه بشىء أبرم عليه لا يدري ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد ابهامه وأكثر ما يقع
ذلك بعد لو لان مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرهما من أدوات الشروط وقد يكون مع
غيرها استدلالا بغير الجواب كقوله تعالى ولا يحيطون بشىء من علمه الا بما شاء وقد يذكر اذا كان فيه

والكلام في متعلقات الفعل الا أن يقال المراد بالفعل مطابق العامل على سبيل عموم المجاز أو الفعل حقيقة أو حكما على طريق استئمان السكامة
في حقيقتها ومجازها تأمل (قوله يدل عليه) أى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسير لما قبله (قوله مالم يكن الخ) كلام المصنف يوهم أن
كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف
ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) أى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما يحذف مدة انتفاء كون
تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا

كقولك لو شئت جئت أولم أجيء أي لو شئت المجبيء أو عدم المجبيء فانك مني قلت لو شئت علم السامع انك علققت المشيئة بشيء فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون فاذا قلت جئت أولم أجيء عرف ذلك الشيء ومنه قوله تعالى فلو شاء لهداكم أجمعين وقوله تعالى فان يشأ الله يختم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضله وقول طرفة

فان شئت لم ترفل وان شئت أرفلت * مخافة ملوى من القصد محمد

لو شئت عدت بلاد نجد عودة * خللت بين عقود وزروده

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم * كرما ولم تهدم ما أثر خالد

فان كان في تعاق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرر في نفس السامع وتؤنس به يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وان شئت أن ألقى الخليفة (١٣٢) كل يوم لقيته وعليه قول الشاعر

وقول البحري

وقوله

(قوله نحو فلو شاء الخ) هنا

مثال للنفي أي أن المفعول

الذي لم يكن تعاق فعل

المشيئة به غير يماثل المفعول

في قوله تعالى فلو شاء الخ

(قوله علققت المشيئة عليه)

ظاهرة أن فعل الشرط

معلق على المفعول به مع أنه

ليس كذلك وأجيب بأن

على بمعنى الباء وعلقبت بمعنى

تعلقت أي تعلقت المشيئة

به تعلق العامل بالمفعول

(قوله صار) أي ذلك الشيء

وهو المفعول وقوله مبيناً بفتح

الياء اسم مفعول ويصح أن

يكون اسم صار للجواب

وحينئذ فيكون مبيناً

بصيغة اسم الفاعل والحاصل

أن ذلك المفعول دل عليه

كل من الشرط والجواب

لكن الشرط دل عليه

نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أي لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك

شيئاً علققت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبيناً وهذا أوقع في النفس (بخلاف)

ماذا كان تعاق فعل المشيئة به غير يماثل فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

بحذف (نحو) أي والمفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غير يماثل هو مثل المحذوف في (قوله) تعالى

(فلو شاء لهداكم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين ووجه وجود الاجمال ثم البيان فيه انه

لما قال لو شاء علم ان ثم مفعولاً تعلقت به المشيئة ولم يتعين ما هو وما أتى بالجواب تبين به المفعول المحذوف

وذلك لان سوق المشيئة شرطاً انما يترتب عليها غالباً المشاء (١) والمراد فكأن الشرط دل عليه فحذف

أولاً مع الاشعار به اجمالاً ثم ذكر في الجواب مفصلاً فيكون أوقع في النفس وقلنا فكأن الشرط دل عليه

فحذف ثم ذكر اشارة الى أنه لم يبين لفظاً والام يحذف وانما ذكر معنى و اشارة الى أن الدال عليه في الحقيقة

هو الجواب ولكن لما أشعر به الشرط اجمالاً لعدد الاعلى والذي تعلق به الغرض هنا هو جعل معناه

الذي هو مضمون الجواب واقعا في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فيها تأكيداً كيداً لا لزماً في ذهن

السامع وتقريره فيه حتى يعلم ان الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرها فالجواب قرينة الحذف

ومبين للحذف بالوجه السابق فليتأمل حتى لا يرد ان يقال اذا بين الشيء بعد ابهامه فلم يحذف ولا أن

يقال الدليل على الحذف هو الجواب والبيان انما يطلب بعد الحذف الموقوف على الدليل ووجه دفع

الايراد الثاني كما أشرنا اليه أننا نقول البيان للاجمال الذي أشعر به فعل المشيئة لا يتوقف على تقرير

دليل الحذف فيصح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو المبين للاجمال الكائن في ذلك الشرط وانما قلنا

وأظهر ما يكون فيه ذلك اذا وقع ذلك الفعل شرطاً ايما الى أنه قد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة

الله تكون هدايته اذا التقدير بمشيئة الله هدايتكم تكون هدايته اياكم فاذا كان فعل المشيئة متعلقاً

بما ليس غريباً يحذف كما في المثال للغرض السابق (بخلاف) ماذا كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريباً

فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كما في نحو قوله

غرابة لتأنيس السامع به كقوله

اجمالاً والجواب دل عليه تفصيلاً لجهة الدلالة مختلفة وانما دل الجواب عليه لان سوق المشيئة شرطاً يدل غالباً على أن (ولو

الترتب عليها هو (٢) المشاء والمراد الذي هو المفعول الذي وقعت عليه الاشاءة والارادة (قوله وهذا) أي البيان بعد الابهام أوقع في النفس

أي لما قلناه سابقاً (قوله بخلاف الخ) الظاهر أنه مرتبط بالمثال أي أن عدم غرابة التعاق نحو فلو شاء لهداكم أجمعين بخلاف الخ فانه غريب الخ

هذا هو المناسب للتميز والمناسب لقول الشارح بخلاف ماذا كان الخ ان يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله غريباً) أي نادراً (قوله فانه

لا يحذف) أي لا يستحسن حذفه (قوله كما في نحو قوله) أي قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام ومطلع القصيدة التي منها ذلك البيت

قضى وطرامنك الحبيب المودع * (٣) ومثل الذي لا استطاع فيدفع

(١) قول ابن يعقوب المشاء الصواب المشيء بوزن مبيع لان الفعل ثلاثي كما لا يخفى اهـ (٢) قوله المشاء وكذا قوله وقعت عليه الاشاءة هكذا

في النسخ ولا يخفى أن الفعل ثلاثي فاسم المفعول منه مشيء كبيع والمصدر شيء كبيع اهـ (٣) قوله ومثل الذي هكذا في النسخ ولا يظهر له

معنى فله محرف عن وحل أو نحوه وليحرر كتبه مصححه

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء أصحاب بن عباد

فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء فمررت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير

وأعدته ذخرا لكل مامة * وسهم الرازي بالذخائر مولع

إلى أن قال ولو شئت الخ وبعده

وإني وإن أظهرت مني جلادة * وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله لبكيتي) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بأبكى والضمير عائدة على ولده (١٣٣) الهدام وقوله ولكن ساحة الصبر أوسع أي من

ساحة البكاء ولا يخفى ما في

قوله ساحة الصبر من

الاستعارة بالكناية والمعنى

أن ما في من الأحران يوجب

بكاء الدم عليه لكن أعاني

على ترك ذلك الصبر (قوله

غريب) أي لقلة ذكره

كذلك في كلام البلغاء

(قوله فذكره) أي بكاء

الدم الذي هو المفعول وإن

كان الجواب دالا عليه

(قوله ليتقرر) أي ذلك

المفعول في نفس السامع

لأنه صار مذكورا مرتين

المرّة الثانية بإعادة الضمير

عليه (قوله ويأنس به)

أي لتكرره عليه بخلاف

لو حذف أولا ثم ذكر مرة

واحدة فلا تأنس به

النفس (قوله وأما قوله)

أي قول أبي الحسن علي بن

أحمد الجوهري (قوله

فليس منه) أي ولا من

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي) * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر

الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول

المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فلما كان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريبا لقلة ذكره كذلك لم يحذفه بل ذكره لتأنس به النفس

فيتقرر الجواب في ذهن السامع لأن الغرض تقرير الجواب ولزومه للشرط ويحتمل أن يكون الغرض

تقرير مفعول الشرط ببيان ترتبه في الجواب على المشيئة لتلاين كحصوله عن الفعل والمآل واحد ولما

كان هنا فعل فيه اشكال لاحتمال أن يكون تعلق بالغريب فذكره أود كر لهدم الدليل على الحذف أشار

إلى بيان ذلك فقال (وأما قوله

فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أي ليس مما تعلق فيه فعل المشيئة بغريب لوجهين أحدهما أنه لو كان منه لوجب ذكر

مفعول أبكى بأن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيتي لان غرابة المفعول هنا بمفعوله فيجب ذكر

ما صار به غريبا لتأنس به النفس وقد يجاب عن هذا بأنه مذكور على النزاع فإن أعملنا فيه فعل

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وقال التنوخي أنه إنما ذكر في البيت لاحتياجه في الوزن إلى ضمير بكيتي فاحتاج لما يفسره ولتعظيم

بكاء الدم أيضا أود كر لان المذكور في جواب لو خلافه كقول ابن عباد

فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فانه ليس المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ولكن لو شئت أن أبكى

الحذف للبيان بعد الإبهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقي (قوله أي مما ترك فيه حذف

مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها الخ) أي وإنما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل أن مفعول المشيئة هنا

مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل وإنما الخلاف بينهما في علة ذكره فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف وصدر

الأفاضل يعلله بغرابة تعلق الفعل به إذا علمت هذا تعلم أن النفي بليس مسلط على القيد الذي هو قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى أن

ترك الحذف الذي هو عبارة عن الذكر لا أجل الغرابة كما يقول صدر الأفاضل منفي بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم

أن قوله على ما ذهب الخ متعلق بالنفي الذي هو ترك الحذف لا أجل الغرابة (قوله صدر الأفاضل) هو الامام أبو المكارم المظفر ذي النعمين

الامام محمود جار الله الزمخشري وضرام السقط بكسر الصاد المعجمة وبكسر السين المهملة شرح له على ديوان أبي العلاء المعري المسمى

بسقط الزند وسقط الزند في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فشبّه ألقاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعارة المسكنية

فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول

وأثبت الزند تخييل والضرام في الأصل معناه التأجيج فضرام سقط الزند تأجيج ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للفرابة مع أن غرابية مفعول المشيئة أعني أن أبكى انما هي بمفعوله أعني تفكراً وهو لم يذكر إذ لم يقل فلوشئت أن أبكى تفكراً بكيته وقد يجاب بأنه مذكور على طريق التنازع فإن أعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره وإن أعملنا الثاني وقدرنا للأول ضمير التنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور واعتراض على الأول بأنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني لان في حذف الضمير تهية العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع وأجيب بأن النع ليس متفقا عليه فقد أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالأول واستدل بنحو قوله بمكاظ يعشى الناظر * ين اذا هم لمحو اشعاعه

فعلى الاحتمال الأول يمكن التصحيح بالجري على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكير) أي وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الأفاضل من أن الأصل لو شئت أن أبكى تفكراً بكيته تفكراً وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابيته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريباً حينئذ وتعين القول بأن مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف وما يحقق أن المراد بالبكاء الأول الحقيقي أن الكلام مع ارادته يكون أنسب (١٣٤) بمقصود الشاعر وهو المبالغة في فنائه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى

التفكر لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده بل أجسد التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكراً بكيته لم يفد أنه لم يبق فيه الا التفكير لصحة بكاء التفكير الذي هو الحزن والسكمد عند كثرته مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى اه يعقوبى (قوله فلم يبق) بضم الياء وضميره للنحول وقوله تجول أى تردد تذهب وتأتى

لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالأول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكيرى لانه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمررت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير الهية والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير

الشرط فظاهر وان أعملنا الثاني وقدرنا للأول ضمير التنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور مع أن النفس تأنت بذكر العامل فيه فعلى هذا يتجه ما قيل وقائله صدر الأفاضل في كتابه المسمى بضرار السقط أن هذا الكلام مما ذكر فيه المفعول لغرابية تعلق المشيئة به فلذلك قال * فلوشئت أن أبكى بكيته تفكراً * ولم يقل فلوشئت بكيته تفكراً لان تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكير غريب وحينئذ يتوجه الوجه الثانى واليه أشار بقوله وانما لم يكن من هذا القبيل أى مما تعلق به فعل المشيئة بغريب (لان المراد بالبكاء الأول) وهو متعلق المشيئة (البكاء الحقيقي) وهو بكاء الدمع لا البكاء التفكيرى وانما قلنا كذلك لان الشاعر أراد أن يبين أنه أفناه من طول الاشتياق النحول فلم يبق فيه غير خواطر تجول حتى لو شاء البكاء

البكاء الحقيقي فالمراد بالبكاء في الأول البكاء الحقيقي وفي الثانى المجازى إشارة الى أنه من النحول لم يبق فيه محل لدمعه ولا شئ من الفضلات فلو عصر

فلا

(قوله حتى لو شئت البكاء) أى الحقيقي (قوله فمررت جفونى) بتخفيف الراء

أى مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله وخرج منها) أى من العين وقوله بدل الدمع أى المطلوب وقوله التفكير أى الذى ليس بمطلوب وكان الأولى للشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق مبهم) الثانى تفسير للأول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان بها لعدم مادة منى وحينئذ فأبكى منزل منزلة اللازم كذا قال بعضهم ولكن الإتيان بقول المصنف أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكيرى أن يقال ان المعنى فلوشئت أن أبكى دمعاً بكيته فحذف المفعول للاختصار لأن هذا الاتى بكلام المصنف بعده قول الشارح مطلق مبهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا أن يقال المراد بقوله مطلق مبهم أنه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى الخ تفسير لما قبله أو يقال المراد أنه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى أن المراد بالبكاء الحقيقي والمفعول محذوف اختصاراً (قوله معدى الى التفكير) تفسير لقوله مقيد

(قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه بباين له أى وحيد نثفد كرمفعول المشيئة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لا لكون تعلق الفعل به غريبا (قوله كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين) أى ولو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما مع أن هذا ليس مراداً وكذلك قوله لو شئت الخ لو حذف قوله أن أبكى بأن قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه بل توهم أن المراد بكاء التفكر مع أن المراد بالبكاء الحقيقى فظهر لك أن قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثانى للاول لكن كان الانسب فى التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطى عطايا أعطيت درهمين وذلك لان البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول بل مطلق فالاولى أن لا يقيد العطايا فى التنظير أيضا تأمل قرره شيخنا العدوى (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قيل الخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف وأما قوله راجعا لقوله (١٣٥) كما فى فعل المشيئة لالى قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف

فلا يصلح تفسير الاول وبياناه كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا أى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر

فمرى جفونه بمعنى عصر عينه طلبا لسيلان الدمع لم يجد ذلك الدمع وانما يخرج من عينه بدل ذلك الدمع المطلوب التفكير فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا مبهما لفظا حيث لم يتعين بالاضافة ولذلك تعين بان ينصرف عند الاطلاق لبكاء الدمع ولم يرد البكاء العدوى للتفكر قطعا والبكاء الثانى هو البكاء العدوى للتفكر ولما كان البكاء الاول غير الثانى لم يصلح الثانى تفسيراً له لانا لو قلنا انه يحذف اذا لم يكن غريبا نشترط فيه مع ذلك أن يكون الجواب مبيناه بأن يكون معناه والالم يصلح للحذف لان البين فى هذا الباب كما تقدم وهو الدليل على الحذف واذا لم يصح أن يسند لكونه ليس نفسه لم يصح الحذف أصلا لعدم الدليل كما فى قوله ولو شئت أن أعطى شاة أعطيت درهمين ولو حذف لم يفهم إلا أن المراد لو شئت أن أعطى درهمين أعطيتهما ويحقق أن المراد بالبكاء الحقيقى ان الكلام فى تقدير ارادته أنسب بمقصود الشاعر وهو المبالغة فى فنائه حتى لم تبق منه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده بل أجد التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيته لم يفد انه لم يبق منه الا التفكير لصحة بكاء التفكير الذى هو الحزن والكمد عند كثرة مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فتقرر بهذا اندفاع ما ذكره صدر الافاضل واندفاع ما ذكره غيره فى ان المراد لم يبق فى مادة دمع فصرت أقدر على بكاء التفكير لان كلام هذا الفائل واو كان

عينه لخرج منهما التفكير بدل الدمع وأورد انه لا يكون المراد لو شئت أن أبكى تفكرا لبكيت تفكرا معناه انه فنى حتى صار قادرا على البكاء التفكيرى فيكون كالبيت قبله وأجيب بأنه ليس التفكير مذكورا فى الشرط ورد بأن قوله غير تفكرى يعنى عنه قلت وأيضاً يكون محذوفاً ويتنازع فى تفكر المذكور فعلا الشرط وجوابه ﴿نفيه﴾ قديقال ما الحكمة فى اطراد أو كثرة حذف مفعول المشيئة دون غيره من

الخ انا ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقى وليس لارد على من زعم أن الحذف فى البيت للبيان بعد الابهام والافعال لان الحذف للاختصار بدل قوله لان المراد بالبكاء الاول الحقيقى (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا ومقالة صدر الافاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقريضة قول الشارح يحتمل فما أوجبه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله أن هذا القول يغير قول صدر الافاضل من جهة أن صدر الافاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكى تفكرا لبكيت ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر أن المعنى لم يبق فى الشوق مادة دمع وصرت أقدر على بكاء التفكير فلو شئت أن أبكى تفكرا لبكيت تفكرا وعلى كل حال فيرد عليهم بما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرر شيخنا العدوى أن هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما أعاده الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه

واما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر ارادة شئ غير المراد

(قوله لان ترتب هذا الكلام) أعني قوله فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهومة أن ما بعدها مرتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب في الثاني (قوله لان الفـدر قالح) حاصله أن بكاء التفكير عبارة عن الحزن وأسف النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكيرى لبكيت لما ترتبه على عدم ابقاء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبكاء التفكير أعني حصول الأسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره أيضا وهو من يقدر على البكاء بالدفع والناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير وقد يقال المراد لم يبق مني الشوق غير تفكرى فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط دون بكاء (١٣٦) الدمع والدم ونحوهما فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا وردي أن هذا يتوقف على أنه لم

يبقى فيه غير التفكير وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره وقال الشيخ بس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم ابقاء الشوق غير الخواطر بل كما تجامهه تجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفي ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك وهذا هو الذي اراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله أي لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ ولأجل امكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح فافهم (قوله متعلق بتوهم) أي أن توهم الخاطب في ابتداء الكلام

لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكرى يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبق في غير التفكير فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اماليبيان (ابتداء) متعلق بتوهم

فيه بيان أنه لم يبق فيه مادة الدمع زيادة على ما ذكر صدر الأفاضل يرجع الى كلامه لأن صدر الأفاضل يمكن حمل كلامه أيضا على أن المراد لم يبق فيه مادة الدمع ولو لم يصرح بذلك فصار يقدر على بكاء التفكير بل ذلك مراده قطعا لتقديمه في كلام الشاعر ووجه الرد عليهما واحد وهو أن المبالغة المناسبة لقوله فلم يبق مني الشوق غير تفكرى لا يفيد ما بيانه أنه قادر على بكاء التفكير لصحة هذه القدرة مع بقاء المادة التي نفي هذا القائل وجودها وانما يناسب نفي وجودها كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير لكن على هذا كان ينبغي ان يراد بالبكاء مطلق البكاء الصادق ببكاء الدمع والدم وغير ذلك وأنه لو طلب أي بكاء لم يجد إلا بكاء التفكير لأن يراد بكاء الدمع بالخصوص الذي هو الحقيقي فليتنامل وما ذكرنا من أن الكلام من باب ما ذكر فيه مفعول المشيئة لعدم وجود دليل الحذف للتخالف بين الجواب ومفعول الشرط هو الذي يجب أن يحمل عليه الكلام لا ما قيل من أن الكلام في مفعول أبكى والمراد أن هذا الكلام حذف فيه المفعول لغرض آخر لا لبيان بعد الابهام لأنه لو اراد المصنف ذلك لكان يجب أن يقول حينئذ لان المحذوف فعل أبكى لا فعل المشيئة حتى يكون من البيان بعد الابهام وأيضا الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله لا في مفعول آخر وأيضا المراد الرد على من زعم أنه ذكر للفرابة ولذلك قال لان المراد بالأول البكاء الحقيقي وليس المراد الرد على من زعم أنه لبيان بعد الابهام والالقال الحذف للاختصار مثلا وبه يعلم أن هذا نشأ عن غفلة والله الموفق بمنه وكرمه (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) أي يكون حذف المفعول المقدر اماليبيان بعد الابهام واما لدفع توهم الخاطب أن المتكلم أراد شيئا آخر غير مراد ابتداء فقوله اما لدفع معطوف على قوله اماليبيان وقوله ابتداء يتعلق بتوهم أي يحذف لدفع أن يتوهم في الابتداء غير المراد ويحتمل أن يتعلق بدفع أي يدفع في الابتداء توهم غير المراد وقيل التوهم أو الدفع بالابتداء لأن توهم غير المراد ينبغي بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح

الأفعال فالجواب أن المشيئة يلزم من وجودها وجود المشيئة وإذا كان كذلك فالمشيئة المستلزمة مضمون الجواب لا يمكن أن تكون المشيئة الجواب ولذلك كانت الإرادة كالمشيئة في جواب اطراد حذف مفعولها صرح به ابن خطيب زملكان في البرهان وصاحب الأقصى القريب وهو واضح وبعد أن خطر

أن المتكلم أراد غير المراد من دفع يحذف المفعول ويجوز أيضا تعاقبه بدفع أي يحذف المفعول لأجل أن يدفع

في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شيء اقتصر الشارح على الأول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الأول لانه هو الذي يدل عليه قول المصنف اذ لو ذكر اللحم لم يتوهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك أن تمنع تعاقبه بالدفع لان التعليق به توهم أن الدفع لا في الابتداء غير حاصل يحذف المفعول كما أن التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم في الانتهاء أعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع أن النكتة هي الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن النكتة هي الدفع المطلق بل الدفع في الابتداء وأما في الانتهاء فالدفع حاصل بخلاف الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبق بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا

اذ لو قال حزن اللحم لجاز ان يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته الى العظم فترك ذكر اللحم ليبرى السامع من هذا الوهم و يصور في نفسه من أول الأمر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يردده الا العظم

(قوله كقوله) أي قول القائل وهو البحتري في مدح أبي الصقر (قوله من تحامل حادث) التحامل هو الظلم واضافته للحادث اما حقيقة أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على أو أن الاضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الزمان وعلى هذا جعل حادث الزمان ظاهرا مبالغة كرجل عدل (قوله وكم خبرية) ويحتمل أن تكون استفهامية (١٣٧) محذوفة الميز أي كم مرة أو زمانا

و يكون زيادة من في المفعول

لان الكلام غير موجب

لتقدم الاستفهام الذي

يزاد بعده من وهذا الاستفهام

لادعاء الجهل بالعدل ككثرة

مبالغة في الكثرة (قوله

وجب الاتيان بمن) كقوله

تعالى كم تركوا من جنات

وعيون وكم أهلكتنا من

قرية (قوله لثلاثا يلبس)

أي المميز بالمفعول لذلك

الفعل التعدى لانه اذا

فصل بين كم الخبرية ومميزها

وجب نصبه حلا لها على

الاستفهامية خلافا للفراء

فانه يجره بتقدير من وخلافا

ليونس فانه يجوز الاضافة

مع الفصل وبهذا الذي

قاله الشارح تعلم أن الضابط

لزيادة من ليس هو مجرد

عدم الإيجاب بل هو أو

كون الزيد فيه تمييزا لكم

الخبرية الذي فصل بينها

وبينه بفعل متعد (قوله

(كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لثلاثا يلبس بالمفعول ومحل كم نصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصواتها (حزن) أي قطع اللحم (الى العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم) بما توهم قبل ذكر ما بعده (أي ما بعد اللحم يعني الى العظم) (أن الحزن لم ينته الى العظم) وانما كان في بعض اللحم حذف

توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا فلا يرد أن يقال المراد دفع توهم خلاف المراد مطلقا لا بقيد الابتداء وتقييده بالابتداء يوهم أن الواقع ثانيا لم يدفع لانه انما يجب ذلك لو صح وجود الوهم ثانيا (كقوله) أي ومثال الحذف للدفع المذكور قوله (وكم ذدت) أي وكثيرا ما دفعت (عني من تحامل) بيان لكم الخبرية (حادث) أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على (وسورة) أي شدة (أيام) وهو عطف على تحامل وهو كالتفسير له (حزن) في محل النعت لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن أي قطع (الى العظم) ويحتمل أن يعود الضمير في حزن الى السورة لان لكل يوم سورة فهو في معنى الجمع ولذلك عبر بضمير الجمع فقد حذف مفعول حزن وهو اللحم والأصل حزن اللحم الى العظم لدفع توهم خلاف المراد (اذ) أي لانه (لو ذكر اللحم) الذي هو المفعول فقال حزن اللحم (لتوهم قبل ذكر ما بعده) وهو قوله الى العظم أي لو ذكره لتوهم أولا (أن الحزن لم ينته الى العظم) وانما كان في بعض اللحم

لى هذا الجواب بسنين كثيرة رأيت التنوخي قد وقع عليه فقال في الاقصى علة ذلك أن مادة المشيئة والشيء واحد فالمشيئة جعل مالمس بشيء شيئا فمعمولها لا يتأخر عنها وهو بدل من في لا تتفاته في الجواب فاتقاء المشيئة لازم لا تتفاته فانتفاء بالوضع وانتفاء المشيئة بالزوم حذف مفعول المشيئة لينصرف الانتفاء الى المشيئة فيكون انتفاء مفعولها تابعا لها اه (تنبيه) واذا حذفته بعد لو فهو المذكور في جوابها أبدا كذا قالوه وقد يرد عليهم قوله تعالى قالوا لو شاء ربنا لآلأ نزل ملائكة فأن الغنى لو شاء ربنا ارسال الرسل لا نزل ملائكة لان المعنى يعين ذلك وبذلك فسر الوالد رضي الله عنه في تفسيره واما أن يحذف المفعول كي لا يتدر ذهن السامع ابتداء الارادة غير المقصود كقول الشاعر

وكم ذدت عني من تحامل حادث * وسورة أيام حزن الى العظم

فانه لم يفهم أن الحزن وصل الى العظم فلو قال حزن اللحم بما توهم السامع أولا وان

(١٨ - شروح التلخيص - ثاني) وقيل المميز محذوف) أي وكم خبرية عني حالها وقوله زائدة أي في الاثبات على مذهب

الأنفخس وتحامل مفعول لذدت على هذا والجملة خبر عن كم والرابط لذلك الجملة بالمبتدأ ضمير محذوف والمعنى مرات كثيرة ذدت عني تحامل

الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) أي حذف المميز وقوله والزيادة أي زيادة من الذين هما خلاف الأصل وقوله بما ذكرناه أي من

الوجه الأول فانه غنى عن التقدير والزيادة فيكون أرجح (قوله وسورة أيام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله حزن الى

العظم) الجملة في محل جر صفة لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن الخ ويحتمل أن يكون ضمير حزن للسورة فتكون الجملة صفة لها

وأتى بضمير الجمع نظرا الى أن لكل يوم سورة أو أن المضافا كتسبب الجمعية من المضاف اليه كما في قوله

فما حب الديار شفقن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

وامالانه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه

(قوله دفعا لهذا التوهم) أى من السامع ابتداء الذى هو محذور فى هذا المقام لان الشاعر حرىص على بيان كون مادفعه المدوح من سورة الأيام بلغ الى العظم لا بغيته فى الشدة بحيث لا يحتاج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو فى الابتداء لان ذلك أوكد فى تحقق احسان المدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى (١٣٨) العظم بأن يقال حزن الى العظم اللحم قلت ليس فى الكلام ما يدل على أن

النسبة لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على أن ذكره بعد قوله الى العظم لا يحسن للعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله وامالانه أريد الخ) أى يحذف المفعول اما للبيان بعد الابهام وامالان المفعول المحذوف أريد ذكره ثانيا أى فى محل ثان مع فعل آخر وليس المراد أنه أريد ذكره ذكر اثنان لانه لم يذكر أولا الا أن يقال المقدر كالمذكور (قوله يتضمن ايقاع الفعل) الاول اولى ايقاع فعل والمراد بالايقاع هنا الاعمال أى على وجه يتضمن اعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان أو نفيا فلو ذكر المفعول أولا لذكر فى الجملة الثانية

دفعا لهذا التوهم (وامالانه أريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول

حذف دفعا لهذا التوهم المحذور فى المقام لان الشاعر حرىص على بيان كون مادفعه المدوح من سورة الأيام بلغ الى العظم لا بغيته فى الشدة بحيث لا يحتاج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو فى الابتداء لان ذلك أوكد فى تحقق احسان المدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فاي فهم فانه به يتم كون ما ذكر من الاعتبار المناسب وكثير ما يعنى المصنف هذا المعنى فى قاعدة أو مثال مع خفائه وكونه هو المقصود بالذات وقد نبهنا على ذلك حينما ظهرت الحاجة اليه لا يقال لا يتعين الحذف لدفع ما ذكر لا مكانه بتأخير المفعول بأن يقال حزن الى العظم اللحم أو بذكره عاما بأن يقال حزن كل شيء أى من عصب ولحم الى العظم فلم الحذف لهذا العموم لانا نقول ليس فى الكلام ما يدل على أن النسبة لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على أن التقدير الاول فيه تقديم المجرور على المفعول مع امكان حصول الغرض بدونه والتقدير الثانى لا ينافى كون الحذف لما ذكر بل افادته لدفع ذلك التوهم أصرح من الذكر لا مكان كون العموم لو صرح به باعتبار عموم الفردية بأن يكون المعنى أوقعن القطع فى كل شيء من لحم وجلد وعصب فبقى البعض من كل فلم يصل الحز الى العظم فليتأمل وجملة قوله وكم ذدت الخ تحتل وجهين أحدهما أن يكون من تحامل بيانا لكم كما أشرنا اليه ودخلت من على مبرزها للفصل بينها وبين المميز بالفعل لانهم ذكروا أنه حينئذ يجب الاتيان بمن معه لئلا يتوهم أنه مفعول الفعل فلو أسقط هنا توهم ان تحامل مفعول ذدت وكم حينئذ نصب على المفعولية لذدت وثانيهما أن مبرزها محذوف أى وكم مرة ومن فى قوله من تحامل زائدة وتحامل مفعول ذدت وهذا الوجه فيه تقدير المميز وزيادة من والوجه الاول غنى عن التقدير والزيادة فهو أرجح (وامالانه) أى حذف المفعول اما للبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف أولا (أريد ذكره ثانيا على وجه) آخر وهو كونه فى جملة أخرى مفعولا لفعل آخر من وصف ذلك الوجه أنه (يتضمن ايقاع الفعل) فى تلك الجملة (على صريح لفظه) أى لفظ ذلك المفعول لانه لو ذكر أولا ناسب ذكره ثانيا بالاضمار فيقع الفعل على الضمير العائد عليه والغرض ايقاعه على صريح لفظه (اظهارا) أى لأجل اظهار (لكمال العناية) أى الاعتناء (بوقوعه) أى وقوع ذلك الفعل الثانى (عليه) أى على ذلك المفعول

المقصود الاخبار بحز اللحم من غير نظر الى انتهائه الى العظم وقولنا ابتداء هو كقولنا انه يتعين التقديم فى نحو فى الدار رجل ويؤتى بالفصل فى نحو زيد هو الفاضل غير أنهم أوجبوا التقديم فى المثال الاول ولم

بالاضمار فيقع الفعل فى تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور أولا والغرض ايقاعه على صريح لفظه حتى واعتراض على المصنف بأن ذكر المفعول أولا لا ينافى ذكره ثانيا غايته أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولا فى البيت لا توهم تعدد المثل وأن المثل الثانى خلاف الاول لان تكرار النسبة ظاهر فى افادة التغاير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للطلب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهارا الخ) علة لارادة الاتيان بصريح اسمه ثانيا وأما نسكتة الحذف أولا فلا نه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار اه سم

كقول البحرى أيضا
 أى طلبنا لك مثلاً فى السوء * دد والمجد والمكارم مثلاً
 أى طلبنا لك مثلاً فى السوء والمجد والمكارم حذف المثل اذ كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل ولاجل هذا المعنى بعينه
 عكس ذو الرمة فى قوله
 ولم أمدح لأرضيه بشعرى * لئلا أن يكون أصاب مالا
 فانه أعمل الفعل الاول الذى هو أمدح فى صريح لفظ اللثيم والثانى الذى هو أرضى فى ضميره اذ كان غرضه إيقاع نفي المدح على اللثيم
 صريحاً دون الارضاء

(قوله حتى كأنه الخ) كأن للتحقيق أى حتى لا يرضى المتكلم تحقيقاً بوقوع الفعل (١٣٩) على ضمير المفعول وان كان ضميره العائد

عليه كناية عنه وانما لم
 يرض المتكلم بذلك لان
 الضمير يحتمل أن يعود
 على شخص آخر غير الاول
 والمعنى حينئذ قد طلبنا
 لك مثلاً فلم نجد لك مثلاً
 آخر مخالفاً للمطلوب وانما
 وجدنا المطلوب وهذا فاسد
 (قوله كقوله) أى قول
 البحرى فى مدح المعتز
 بالله وبعد البيت المذكور
 لم يزل حقلك المقدم بمحو
 باطل المستعار حتى اضمحلا
 (قوله حذف مثلاً) فيه
 ان المحذوف انما هو ضميره
 وذلك لانه من باب التنازع
 فأعمل الثانى وحذف
 ما أضر فى الاول لانه فضلة
 فالمثل حينئذ مؤخر فقط
 لا محذوف والمحذوف انما
 هو ضميره الا أن يقال المراد
 حذف مثلاً أى الذى كان
 الاصل ذكره أولاً ليعود
 عليه الضمير فينتفى التنازع
 فلما حذف أتى التنازع

حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله :
 قد طلبنا فلم نجد لك فى السوء * دد والمجد والمكارم مثلاً)
 أى قد طلبنا لك مثلاً لحذف مثلاً اذ لو ذكره كان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى إيقاع عدم
 الوجدان على صريح لفظ المثل

صريحاً حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه وذلك عند كون المقام يناسب ذلك
 على ما تبين فى الشاهد (كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السوء * دد والمجد والمكارم مثلاً)
 حذف مفعول طلبنا والاصل قد طلبنا لك مثلاً وانما حذفه لانه لو ذكره أولاً مناسب أن يتسلط الفعل
 بعده وهو قوله فلم نجد على ضميره لانه تقدم معاده فناسب لو قدمه فقال قد طلبنا لك مثلاً أن يقول فلم
 نجده والشاعر فى غاية الاعتناء بتسليط نفي الوجدان على لفظ المثل لان الآ كد فى كمال مدح المدوح
 نفي وجدان المثل على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل والضمير من حيث
 هو يحتمل ذلك ولو تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة فى المدح لا يناسبها الا ما لا يأتى الباطل بوجه
 ولو تخيلاً وورد على هذا أنه لو قال قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد لك مثلاً أفاد تسليط نفي الوجدان على لفظ المثل
 فلا يتعين الحذف للتسليط وأجيب بانه لو قيل كذلك لزم فيه إقامة الظاهر مقام الضمر والحذف الفيد
 لهذا المعنى أسهل من تلك الإقامة لعدم الحاجة اليها مع أنه لو قيل كذلك لتوهم أن المثل الثانى خلاف
 الاول لان تكرار النكرة ظاهرة فى افادة التغير فيكون التقدير قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد لك مثلاً آخر
 مخالفاً للمطلوب وانما وجدنا المطلوب وهذا فاسد ولهذا ارتكب الحذف على وجه التنازع بأن أعمل
 الثانى وأهمل الاول وحذف معه ما يستحق من الضمير ولا يصح العكس هنا والالقال فلم نجده اذ لا يجوز
 حذف الضمير عند اعمال الاول على المشهور فان قيل فالمحذوف حينئذ ضمير المثل وأما المثل فهو مؤخر
 فقط لا محذوف والكلام السابق يدل على أن المحذوف لفظ المثل قلت المراد أنه كان الاصل ذكره
 بوجبه فى زيد وهو الفاضل وإما لارادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه
 إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف ومراده أن يراد ذكره ثانياً على وجه يتضمن
 إيقاع الفعل الثانى على صريح لفظه اظهاراً لكمال العناية كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السوء * دد والمجد والمكارم مثلاً

وأعمل الثانى وحذف ضميره من الاول كما حذف هو على أنه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الاول لدلالة الثانى (قوله لكان المناسب
 الخ) أى نظراً للكثير وهو عدم الاظهار موضع الاضمار (قوله فيفوت الغرض الخ) أى لأن الفعل الثانى وهو نجد ليس واقعاً على صريح
 لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الاول إيقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل وانما كان الغرض هو ما ذكر لان الآ كد
 فى كمال مدح المدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل ولا شك أن الضمير من
 حيث هو يحتمل ذلك أى نفي وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل وان تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة
 فى المدح لا يناسبها الا ما لا يأتى الباطل بوجه ولو تخيلاً

ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحتري قصد المبالغة في التأدب مع المدح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجوز أن يكون له مثل فان العاقل لا يطلب الامايحوز وجوده واما المقصد الى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يدكر معه دون غيره مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان وعليه قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام أي يدعو كل أحد وإما الرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى أي وما قلاك وإما الاستهجان ذكره كإروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ما رأيت منه ولا رأي مني تعني العورة

(قوله ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ) أي ويجوز أن يكون السبب أيضا في حذفه البيان بعد الإيهام لانه أهم المطالب أولاهم بين أنه المثل (قوله بطاب (١٤٠) مثل له) متعلق بالمواجهة (قوله قصدا) علة للترك أي انما ترك الشاعر

مواجهة المدح بطلب مثل له لقصد المبالغة في التأدب معه تعظيما له (قوله حتى كأنه لا يحوز وجود المثل) أي ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجوز وجود المثل لان العاقل لا يطلب الامايحوز وجوده والفرض الذي يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التمني وهو طلب متعلق بالحال فلا يتم قولكم ان العاقل لا يطلب الامايحوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبي المقرون بالسعى وأما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب فمن ثم تعلق بالحال (قوله وإما للتعميم في المفعول) أي المحذوف

(ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة المدح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يحوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الامايحوز وجوده (وإما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أي جميع عباد الله فالتمثال الاول يفيد العموم بمبالغة والثاني تحقيقا

أولا فيتنفي التنازع ليعود الضمير عليه من الثاني فلما ان أخوا عمل فيه الثاني صار كالمحذوف حكما لحذف ضميره وقد وقع عكس هذا البيت وهو ايهال الثاني واعمال الاول لنفس هذه العناية لبعض الشعراء في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري * لئلا أن يكون أفاد مالا

كره تسليط لفظ أرضيه على لفظ اللثيم واعتنى بإيقاع نفي المدح على لفظه لان ذلك أشد في ايهاله وتحقيق لآمنه بنفي مدحه فاعمل الاول وأهمل الثاني (ويجوز أن يكون السبب) أي سبب حذف مفعول طلبنا في البيت (ترك مواجهة المدح بطلب مثل له) تعظيما له أن يكون له مثل وذلك لان الطلب بالفعل انما يكون فيما يمكن وجوده فاذا وجد بطلب المثل كان في الكلام اقرار بأن له مثلا لان العاقل لا يطلب المحال والفرض الذي يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده وانما قيدنا الطلب بالفعل الذي هو المراد هنا لأن الطلب القلبي يكون مع التمني الذي يتعلق بالمحال بخلاف الطلب الحقيقي فهو يشمر بالامكان والغرض الاحالة (وإما للتعميم) أي الحذف إما لما تقدم وإما للتعميم في المفعول المحذوف (مع الاختصار) وذلك (كقوله قد كان منك ما يؤلم أي) ما يوجع (كل أحد) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالايلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عاما لكن يفوت مع الذكر الاختصار الموجود في الحذف (وعليه) أي وعلى ما ذكر وهو حذف المفعول للاختصار مع العموم ورد قوله تبارك وتعالى (والله يدعو الى دار السلام) أي يدعو جميع عباد الله لما علم أن الدعوة بالتكليف فأراد إيقاع نفي الوجدان على المثل صريحا بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلا في السوء فلم نجد هذا

(قوله ما يؤلم أي ما يوجع) قوله بقرينة أن المقام مقام المبالغة أي في الوصف بالايلام فيكون

(واما

ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورد بمعنى الانيان لامن الاراد بمعنى الاعتراض (قوله الى دار السلام) أي السلامة من الآفات (قوله أي جميع عباد الله) يعني الكافرين وانما قدر المفعول هنا عاما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد الكافرين الا أنهم يجب منهم الا السوء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصولة فانها خاصة ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهداية في قوله بعد ذلك ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم (قوله بمبالغة) أي حالة كون العموم بمبالغة وذلك لان ايلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقا) أي والتمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة

واما مجرد الاختصار كقولك أصغيت اليه أي أذني وأغضيت عليه أي بصري ومنه قوله تعالى أرني أنظر اليك أي ذاك وقوله تعالى أهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون أي انه لا يماثل أو ما يئنه وبينها من التفاوت

(قوله واما مجرد الاختصار) أي للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه (قوله تذكرة) أي مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والاوجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله فلاحاجة اليه) أي ليس له فائدة أصلية غير التذكرة (قوله وما يقال) أي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار) أي وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المحذوف التي لا بد منها أيضا (قوله لان هذا المعنى) أي وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم أي فلاحاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم وان كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج والا لورد أن جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج فلاحاجة لذكرها فيه فكان الأولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني (١٤١) أعني قوله جار في سائر الأقسام ويمكن أن يقال المراد أنه

(واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ (عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولاحاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام فلاوجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (رب أرني أنظر اليك أي ذاك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار

عمت جميع العباد وانما المخصوص الهداية كما قال تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالتعميم في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن ايلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة (واما مجرد الاختصار) أي يكون الحذف اما لما تقدم واما لمجرد الاختصار من غير مراعاة فائدة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك ووجد بعد هذا في بعض النسخ (عند قيام قرينة) وهو معلوم مما سبق وهو أن النكتة في الكلام لا تكون الا بدليل دل على تلك النكتة بخصوصها والا كان افادة الكلام اياها ادعائية فهو تذكرة لما تقدم فعلى هذا يكون ما يقال من أن المراد أن الحذف يكون عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا القول يشعر بأن النكتة الموجودة في الكلام لم تعلم من تتبع ما سبق أنه لا بد فيها من دليل يدل على خصوصها وهو فاسد كما قررنا ثم لو سلم أن المفهوم مما تقدم هو مجرد وجود النكتة في الكلام من غير دليل على خصوصها فلا تختص الحاجة الى التنبيه على ذلك بالحذف بل يجب حينئذ ذكر ذلك في جميعها والحذف للاختصار (نحو) قول القائل (أصغيت اليه أي) أملت اليه (أذني) لان الاصغاء مخصوص بالأذن (وعليه) أي وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (رب أرني أنظر اليك أي) أرني (ذاك) فان قلت أرني من أراه كذا أي جعله يراه فكأنه

انما يكون لو تعذر ذكر مفعولي الفعلين فان هذا المعنى يحصل بذكرهما والا حسن ما ذكره المصنف ثانيا وهو أن تقول انه قصد التأديب مع الممدوح بأن لا يصرح له بأنه طلبه مثلا وفي البيت نقد وهو

ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك ما مر في ذكر السند اليه حيث علل بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للدول عنه (قوله أصغيت اليه) أي أملت اليه (قوله أي أذني) انما قدر المفعول هكذا لان الاصغاء مخصوص بالأذن (قوله وعليه) انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتي المثالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل وهو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب (قوله أرني أنظر اليك) ان قلت أرني من أراه كذا اذا جعله يراه فكأنه قال اجعاني أرى ذاك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتيب أنظر على أرني قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤية مسببة عنه فيترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه يقول ربا كشف الحجاب عن ذاك بكشفه عني لاني المحجوب حقيقة أنظر اليك أفاده اليعقوبي (قوله وههنا بحث) أي في قول المصنف واما للتعميم مع الاختصار وحينئذ فالأولى تقديمه عنده

أو أنها لا تفعل كقوله تعالى قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه في أمر دياتكم من جعل الأصنام لله أنداداً غاية الجهل ومما عد السكاكي الحذف فيه لجرد الاختصار قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد (١٤٢) عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرائين يذودان قال

ما خطبكما قالتا لنسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقي لهما والأولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مر وهو ظاهر قول

(قوله ان لم يكن الخ) أي وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل أن يذكر في الكلام كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله) فالحذف لا يكون الا لجرد الاختصار) أي ولا يفيد التعميم وأجاب الشارح في شرح المفتاح عن هذا باختصار الشق الأول من الترديد وهو انه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام وقوله فلا تعميم أصلاً ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحتمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذراً من ترجيح خاص على خاص آخر بلامرجح فللحذف مدخل في تقديره عام لانه توصل به الى تقديره عام في ذلك المقام وفي هذا الجواب نظر لان العموم حينئذ

ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لجرد الاختصار

قال اجعلني أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه فيترب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني هو المحجوب حقيقة أنظر اليك ولما عبر بالاراءة عن الكشف تعدت بنفسها لان الفعل يجوز أن يتعدى بنفسه ولو كان عبارة عن المتعدي بالآلة فافهم وأورد ههنا بحث وهو أن الحذف لا يقتضي بمجرد تعميماً ولا تخصيصاً لان المحذوف يجوز أن يكون خاصاً وعاماً فلا يقتضي الحذف عمومه ولا خصوصه والا لم يوجد مع الآخر فاذا صح وجود الحذف مع العموم والخصوص ولا يتعين به أحدهما فلا بد من قرينة أخرى تدل على تعيين المحذوف فاذا عين كان عاماً أو خاصاً فعمومه وخصوصه من تعيين ذاته المستفاد من قرينة أخرى غير الحذف فالعموم ليس الامن ذاته قدر أود كر فالحذف لا يستفاد منه الا لجرد الاختصار فلا يستفاد منه العموم الذي انما يتحقق بتعيين المحذوف المستفاد من قرينة أخرى وأجيب بأن هذا انما هو عند وجود قرينة تعيين المحذوف كما لو ذكر كل أحد ثم قيل لقد كان منك ما يؤلم وحذف كل أحد انكالا على ذكرها فيكون عمومه مستفاداً من ذاته المعينة بتلك القرينة وأما اذا لم تذكر قرينة تعيينه ولا قرينة تخصه وقد قام الدليل ان ثم محذوفاً حذفه بنفسه يتوصل به الى تقديره عاماً من حيث أن تقدير فردما يحتمل دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر فصح أن الحذف قد يكون مفيداً للتعميم مع الاختصار لا لجرد الاختصار دائماً ولا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلاً لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازماً لانا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه وعلى أن استفادتها عند تقدير الفعل لازماً بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعدياً يحجب العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاماً

أن عدم وجدان مثل في هذه الصفات الثلاث لا ينفى وجدان واحد منها فهذا موضع أن يقول ولا في الفضل ولا المكارم وتركه على وجه يتزن به البيت واما أن يكون الحذف للتعميم مع الاختصار مثل قد كان منك ما يؤلم أي يؤلم كل أحد وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام أي كل أحد ولو صرح به لافتاد التعميم دون الاختصار لا يقال المعنى يدعو من يشاء بقرينة قوله تعالى ويهدي من يشاء لان الواقع أن كل أحد دعاه الله الى دار السلام فان قلت اذا قدرت يدعو من يشاء وقد شاء دعاء كل أحد طابق ما بعده وحصل العموم لان المعنى من يشاء أن يدعو قلت انما يحذف في الأول اما في الثاني والذي في الثاني تقديره من شاء أن يهديه فلو قدرنا مثله في الأول لكان تقديره يدعو من يشاء هدايته وهو غير المراد ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هدايته يدل على تقدير من يشاء دعوته لان قرينة كل مفعول محذوف فعله فالجواب حينئذ أنا لو قدرنا يدعو من يشاء لا وهم انقسام الناس الى مدعو وغيره

مستفاد من المقام الخطابي لامن الحذف بدليل أن المفعول اذا ذكر حمل على العموم أيضاً بواسطة المقام المذكور ما لم يدل (وأما دليل على الخصوص فيكون العموم مستفاداً من المقام المذكور مطلقاً حذف المفعول أود كر لامن الحذف وأجيب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعاً وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة

الزخشي فانه قال ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى أنه انما رحمهما لانهما كانتا على الزيادوهم على السقي ولم يرحمهما لان مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلاً وكذلك قولها لانسق حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي * واعلم انه قد يشتهر الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعو فله الأسماء الحسنى فانه يظن ان الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لانه لو كان بمعناه لزم اما الاشراك أو عطف الشيء على نفسه لانه ان كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الاول وان كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين أي سموه الله أو الرحمن أياما تسموه فله الأسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الأمير أي يسمى الأمير وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود عزير ابن الله بغير تنوين على انقول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين كما في قولنا زيد بن عمرو قائم فانه قد يظن ان فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله فقليل تقدير الكلام عزير ابن الله معبودنا وهذا باطل لان التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع من الكلام (١٤٣) موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان

انه قال زيد بن عمرو سيدهم كذبت فيه لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ولكن أن يكون زيد سيدا فلو كان التقدير ما ذكر لكان الانكار راجعا

(قوله واما للرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تتمدى بنفسها الا أن يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعدها بعلى أي المحافظة على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله فان التزم فيه الحتم بحرف فهو سجعة أيضا فهي أخص من الفاصلة والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف

(واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سجي (ماودعك ربك وما قل) أي مافلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر

وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا (واما للرعاية على الفاصلة) أي حذف المفعول اما لما تقدم واما للرعاية على الفاصلة وهي في النثر ما أتى به من الكلام ليقابل مثله فان التزم فيه الحتم بحرف فهو سجعة وذلك (نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سجي (ماودعك ربك وما قل) ولم يقل وما فلاك رعاية لحتم هذه الفاصلة بالالف كما قبلها وما بعدها وعدى الرعاية بعلى لتضمنها معنى المحافظة وأورد هنا ان رعاية الفواصل من البديع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجب بان عدم اعتبار توافق الفواصل كان الأصل جواز دلان اعتبار التوافق من البديع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجاً عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده تأمل وقيل ان الحذف هنا لترك مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بإيقاع لفظ القلى على ضميره ولو كان منفيًا واستبعد من جهة إيقاع ودع على ضميره والحق ان

كانقسامهم الى مهدي وغيره ولك أن تقول الحذف للاختصار وأما التعميم فمن أين استفدناه وإفادة التعميم من هذه الآية انما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي واما للاختصار عند قيام قرينة دالة على ارادة الاختصار نحو أصغيت اليه أي أذني وهو من الأفعال التي أميت ذكر مفعولها ومنه فاذا أفضتم من عرفات أي أنفسكم وبنى على امرأته أي قبة ورجع عن الفواية أي نفسه ومنه قوله تعالى أرني أنظر اليك أي ذاك * (قلت) * وعندى ان ترك المفعول هنا للتعظيم وعلى ما سبق صحح الزخشي قول أبي نواس

الاخير من ذلك الكلام وهو الروي وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بأن رعاية الفواصل من البديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجب بان عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الأصل جوازه لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما أورد بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجاً عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده أفاده اليعقوبي (قوله أي مافلاك) أي حذف المفعول ولم يقل وما فلاك للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها وما بعدها (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراحم في النكات فيجوز اجتماع عدة من الأغراض في مثال واحد ذكر السيد الصفوي وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بإيقاع قلى الذي معناه أبغض على ضميره وان كان منفيًا لأن النفي فرع الانبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل أوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لأن لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض

الى أنه معبودهم وفيه تقرير أن عزير ابن الله تعالى الله عن ذلك فالقول في الآية بمعنى الذي ذكر لان الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في
الرسوخ في الجهل والشرك الى أنهم كانوا يزعمون عزير هذا الذي ذكر كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتعظيمه اني
أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا لا يبدأون بغيره تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكره ﴿ واعلم ان الحذف التنوين من عزير
في الآية وجهين أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كما زر والثاني أن يكون لانقاء الساكنين كقراءة من قرأ
قل هو الله أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد وكما حكى عن عمار بن عقيل انه قرأ ولا الليل سابق النهار بحذف التنوين من سابق
ونصب النهار فقل له وما تريد فقال سابق النهار فالمعنى (١٤٤) على هذين الوجهين كالمعنى على اثبات التنوين فعزير مبتدأ وابن الله
خبره وقال على أصله والله أعلم

(واما لاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أى من النبي
صلى الله عليه وسلم (ولأراى منى أى العورة واما النسكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست
اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء

لفظ ودع ليس كلفظ قى فتدبر (واما لاستهجان) أى استقباح (ذكره) أى ذكر المفعول
(كقول) السيدة (عائشة رضي الله تعالى عنها) كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم من انا، واحد (ما رأيت منه ولا رأى منى أى) ما رأيت منه (العورة) ولا رأها منى ولا يخفى استئصال
التمشيق بذكر العورة والاستهجان هنا فلو مثل بغيره كان أحسن على انه يجوز أن يراد ما رأيت
منه شيئا من الجسد المستور ولا رآه منى مبالغة في الاحتشام المانع من ملاحظة جهة كل منهما من الآخر
صلى الله وسلم على نبينا ورضي عن سيدتنا عائشة وقيل يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا للمبالغة
في التستر اللفظي موافقة للتستر الحسي وهذا غير الاستهجان قطعاً لان الشيء قد يناسبه السر من غير
أن يكون في ذكره استهجان (واما النسكتة أخرى) أى الحذف للمفعول اما لما تقدم واما لنسكتة أخرى
غير ذلك كاخفائه على السامعين خوفاً عليه أو منه كما يقال الأمير يحب ويبغض عند قيام قرينة عند
المخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحبني ويبغض ذلك الحاضر في قوله المتكلم خوفاً على نفسه
أن يؤذى حينئذ على نسبة محبة الأمير اليه أو خوفاً من السامعين أن يؤذى منهم بنسبة بغض
الأمير اليهم والتمكن من انكاره ان مست الحاجة الى الانكار كما يقال لعن الله وأخزى ويراد زيد عند
قيام القرينة عليه ليتمكن الانكار للتكلم ان نسب اليه لعن زيد وطولب بموجبه لان الانكار مع
القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح وكتعينه كما يقال نحمد ونشكر أى الله تعالى لتعين
انه هو المحمود أو ادعاء التعين كما يقال نخدم ونعظم والمراد الأمير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد
غيره أو نحو ذلك كايهام صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الاول نمدح ونعظم وتريد النبي

(قوله واما لاستهجان)
أى استقباح ذكره (قوله)
ما رأيت منه الخ) صدر
الحديث كنت أغتسل أنا
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم من انا، واحد فما رأيت
منه ولا رأى منى أى ما رأيت
منه العورة ولا رأها منى
ويمكن ان الحذف هنا إشارة
لتأكيد الأمر بستر العورة
حسام من حيث انه قد ستر
لفظها على السامع ليكون
الستر اللفظي موافقاً للستر
الحسي (قوله كاخفائه)
أى خوفاً عليه كأن يقال
الأمير يحب ويبغض عند
قيام قرينة عند المخاطب
دون بعض السامعين على
ان المراد يحبني ويبغض
ذلك الحاضر في حذف
المتكلم المفعول خوفاً على
نفسه أن يؤذى بنسبة
محبة الأمير اليه أو خوفاً
على ذلك الحاضر بسبب

واذا نزلت عن الغواية فليكن * لله ذاك النزاع لا للناس

قال لان الفعل متعد في أصله فلا عليه اذ نظر الى الأصل واما لرعاية الفاصلة وعبارة المصنف للرعاية على
الفاصلة وفيها نظر ولعله ضمنه معنى المحافظة ومثاله قوله تعالى ما وعدك ربك وما قلى أى ما فلاك فانه
روعى قوله تعالى سجدى واما لاستهجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأى
منى (قوله واما النسكتة أخرى) أى المعنى آخر يقتضى الحذف كخوف ذكره وادعاء الانكار لى الحاجة
وجعل السكاكى من الحذف للاختصار قوله تعالى ووجد من دونهم امراةين تزدودان وقال الزنجشري

ونحو

نسبة بغض الأمير اليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله أو التمكن من انكاره) أى كان يقال

لعن الله وأخزى ويراد زيد عند قيام القرينة في حذف التكلم ذلك المفعول ليتمكن من الانكار ان نسب اليه من زيد وطولب بموجبه
لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) أى الى ما ذكر من الاخفاء والانكار (قوله أو)
تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر أى الله تعالى لتعين أنه المحمود المشكور حقيقة (قوله أو ادعاء) أى كما يقال نخدم ونعظم والمراد الأمير
لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً وأنه غير زيد وأصاب في الاول دون الثاني وتقول لنا كيداً وتقريره زيدا عرفت

(قوله ونحو ذلك) أي كإيهام صوته عن اللسان كقولك نمدح ونعظم وتريد محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة وكإيهام صون اللسان عنه كقولك لعن الله وأخزى الشيطان عند قيام القرينة واعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الواجهة سواء قصد أولم يقصد وحينئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكره والنكات لا تنزاحم (قوله وتقديم مفعوله الخ) (١٤٥)

هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالمفعول له ومعه وفيه وإنما زاد المصنف ونحوه لأن المراد بالمفعول عند الإطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لإدخال المجرور والحال وباقي الفاعيل وإنما لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن قوله ونحوه لأن الكلام السابق مفروض في المفعول لأنه الأصل في العمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه

ليوضح ضمير عليه المتعلق بتقديم (قوله من الجار والمجرور الخ) نحو في الدار صليت وعند زيد جلست وراكبا جئت (قوله وما أشبه ذلك) أي من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز على ما فيه وخرج بقولنا التي

ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيداً) أي تأ كيداً هذا الرد زيدا عرفت

محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة فلا يذ كر تعظيماً له من أن يجري على اللسان وفي الثاني نستعينون لنعم أي الشيطان فيحذف لصون اللسان عنه إهانة له ولا يخفى أن الاختصار لازم للحذف لهذه الواجهة قصد أولاً (وتقديم مفعوله ونحوه) أي ومن أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل وتقديم نحو المفعول به وذلك كالجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك كالمفعول به ومعه وفيه وإنما زاد ونحوه لأن المفعول يراد به عند الإطلاق المفعول به فلا يدخل في الكلام سائر الفاعيل فتدخل في قوله ونحوه وعلى تقدير دخولها فلم يذ كر فيما تقدم إلا المفعول به فيحتاج لزيادة نحوه لإدخال نحو المجرور والحال (عليه) متعلق بتقديم أي وتقديم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (لرد الخطأ في التعيين) أي يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه كالجرور هو شيء معين وأخطأ وذلك (كقولك زيدا عرفت) بضم التاء (لمن اعتقد أنك عرفت انساناً) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أي أن ذلك الانسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الانسان المعروف وأنه هو غير زيد فترد عليه بمفاد التركيب وهو أن معروفك زيد لا غيره كما يزعم المخاطب ويسمى رداً الخطأ في تعيين المفعول قصر قلب كما يأتي (وتقول لنا كيداً) أي لنا كيداً هذا الرد المسمى قصر قلب بعد قولك زيدا عرفت

ترك المفعول لأن الغرض الفعل لا المفعول قال المصنف في الإيضاح قد يشبه الحال في الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن قد يتوهم أن معناه نادوا فلا حذف ولا يصح لأنه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعدداً أو عطف الشيء على نفسه إن كان واحداً بل هو بمعنى سموه فالحذف واقع والله تعالى أعلم ص (وتقديم مفعوله ونحوه عليه الخ) ش تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ في التعيين والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين والغرض أنه واقع على غيره كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً غير زيد وتو كيداً بقولك لا غيره كذا قاله المصنف وينبغي أن يقيده كونه تأ كيداً بما إذا كان مراد به الاختصاص فإن لم يرد فيكون قولك لا غيره تأسيساً لتأ كيداً إلا أن يريد أنه تأ كيداً لتعلق الفعل بالمفعول السابق وإن أفاد أني غيره قال المصنف ولذلك لا يقال مازيد اضربت ولا غيره لمتناقض دلالة الاول والثاني لأن مازيد اضربت خاطبت به من يعلم أن انساناً يضربته وليسكنه غلط في تعيينه وأصاب في معرفة انسان في الجملة وقولك

(١٩ - شروح التلخيص - ثانياً) يجوز إلحاح الفاعل فإنه لا كلام لتأنيده لأنه عند تقديمه لا يكون معمولاً للفعل بل مبتدأ (قوله لرد الخطأ) من إضافة المصدر لمفعوله أي لرد الخطأ كما خاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد الخ وليس المراد لرد الخطأ في قصر التعيين وذلك لأن قصر التعيين إنما يليق لمن لا حكم عنده لأنه إنما يليق بالتردد كما يأتي ومن لا حكم عنده لا ينسب إليه الخطأ لأنه من أوصاف الحكم (قوله وأصاب في ذلك) أي في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد أي مع ذلك الاعتقاد الاول (قوله وتقول لنا كيداً) أي إذا لم يكف المخاطب بالرد الاول (قوله أي تأ كيداً هذا الرد) أي المسمى بقصر القلب

(قوله لاغيره) انما كان تأكيده لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وفي الاطول وتقول في تأكيده أي تأكيده هذا التقديم لانا كيد ردا لخطأ لان المؤكد في المتعارف هو المفيد للاول لامفاده ألا ترى أنك تجعل في جاء زيد الثاني تأكيده للاول فلا يفرنك قول الشارح المحقق أي تأكيده هذا الرد (قوله وقد يكون) أي تقديم المفعول على الفعل وقد هنا للتحقيق لا للتقليل أي أن التقديم يكون لرد الخطأ في الاشتراك تحقيقا وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ان التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع أنه قد يفيد والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لرد الخطأ في الاشتراك) أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في (١٤٦) مفعول الفعل ويسمى ذلك الرد بقصر الافراد (قوله وتقول لانا كيد) أي لانا كيد

ذلك الرد ان لم يكتف بالمخاطب بالرد المذكور (قوله زيدا عرفت وحده) أي لا مشاركا بفتح الراء كما تعتقد وانما كان وحده مؤكدا لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وترك المصنف والشارح بيان افادة التقديم قصر التعيين مع أنه يفيد كما استفاد من المطول كأن تقول زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا ولكنه جاهل بعينه وشاك في ذلك (قوله وكذا في نحو زيدا أكرم الخ) أشار بذلك الى أن ردا لخطأ في قصرى القلب والافراد كما يكون في الاخبار يكون في الانشاء فنحوز زيدا أكرم وعمرا لا تكرم يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الاكرام مختص بغير عمرو أو الامر به مختص

(لاغيره) وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لانا كيد زيدا عرفت وحده وكذا في نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا فكان الاحسن أن يقول لا فائدة الاختصاص (ولذلك) أي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول

(لاغيره) وانما كان تأكيده لان قولك زيدا عرفت مفاده كما مر أنك عرفت زيدا فقط ولم تعرف غيره كما يعتقد المخاطب فقولك لاغيره تأكيده لما تضمنه التركيب وكما يكون التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول يكون أيضا لرد الخطأ في اعتقاد الاشتراك فإذا اعتقد المخاطب أنك عرفت زيدا وعمرا معا وأصاب في اعتقاده معرفتك لزيد وأخطأ في اعتقاده أن عمرا يشارك زيدا في معرفتك قلت للرد عليه زيدا عرفت أي لامع عمرو كما تزعم وإذا أردت تأكيده قلت بعد قولك زيدا عرفت وحده أي لا مشاركا كما تعتقد ويسمى هذا القصر قصر افراد كما يأتي ولورد المخاطب معرفتك بين زيد وعمرو على وجه الشك وقلت زيدا عرفت أي لا عمرا كان قصر تعيين وكان الاحسن أن يقول المصنف بدل قوله لرد الخطأ الخ لا فائدة الاختصاص ليشمل هذه الأنواع الثلاثة من قصر القلب والافراد والتعيين وليدخل فيه الانشاء على وجه الوضوح نحو زيدا أكرم وزيدا لا نهى فان تخصيص الامر والنهي بزيد ظاهر وورد الخطأ في الانشاء فيه تكاف لانه لا اعتقاد فيه الا أن يتأول على أن المعنى زيد مأمور أو منهي أو نحو ذلك ويتأول أن المخاطب اعتقد خلاف ذلك وورد على هذا أن التخصيص هو أيضا يستدعي الثبوت لشيء والنفي عن الغير فهو مخصوص بالخبر كذا قيل والحق أن التخصيص بالنسبة الى شيء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فمواقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فمواقع به خبر وهذه الاحسنية لا يدفعها كون المصنف انكسر على مقايضة ما ذكر كما لا يخفى ومثال التخصيص في غير المفعول أن يقال بزيد مررت أي لا بغيره في قصر القلب أو وحده في قصر الافراد ورا كبا جئت أي لا في حال غير ذلك ولا مع حال غير ذلك وعلى هذا القياس (ولذلك) أي ولان التقديم قد يكون لرد الخطأ في تعيين المفعول

ما زيد اضرب ولاغيره يخالف ذلك ولك أن تقول لم لا يقدم المفعول اذا كان الخطاب مع من يعتقد أنك ضربت زيدا وهو مخطئ في أصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحدا ويصح حينئذ ما زيد اضرب ولاغيره قال وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي بآيات ضده كقولك ما زيد ضربت ولاكن أكرمه لان التقديم انما يكون لرد الخطأ في تعيين المفعول فيرد اليه بالتقديم لا لرفع الخطأ

بغير زيد في قصر القلب وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الاكرام أو الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمرو مع في قصر الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) أي لاجل أن يدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة ويدخل فيه نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم وأورد على الشارح أن افادة الاختصاص لا تجرى في الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وأجيب بأن التخصيص وان لم يجز في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجري فيه باعتبار ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمور باكرامه أو مستحق للاكرام قال اليعقوبي بعد ذكر هذا والحق أن التخصيص بالنسبة الى شيء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فمواقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فمواقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لا مكان الاعتذار عن المصنف بأنه لم يذكر ردا لخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده بوحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ولم يعمم بحيث يتناول الانشاء لانه في مبحث الخبر

أن يقال ما زيد اضربت ولا أحدا من الناس لئلا ينافى دلالة الأولى والثاني ولا أن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فترده إلى الصواب أن تقول ولكن عمرا

(قوله مع الإصابة) أي مع إصابة المخاطب (قوله لا يقال) أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيقا لمعنى الاختصاص) الإضافة بيانية أي تحقيقا لمعنى هو اختصاص زيد بنفي الضرب عنه فإن معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله ينفي ذلك) أي ينفي وقوع الضرب على غير زيد (قوله مناقضا لمنطوق الخ) أي والجمع بين المتناقضين باطل والأولى للشارح إسناد المناقضة لآخر أعني منطوق لا غيره فيقول فيكون منطوق لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم لأن الأولى وقعت في مركزه والثاني هو

(١٤٧)

الطرفين يصح إسنادها لكل منهما (قوله نعم ولو كان التقديم لغرض آخر) أي كالأهتمام به في نفي الفعل عنه أو استلذا إذا بدكره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيد اضربت ولا غيره وذلك لأنه ليس في التقديم ما ينفي النفي عن الغير لأن المعنى المقاد بالتقديم وهو الإهتمام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوته وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص بل ذلك هو الغالب وقد يكون لأغراض أخرى كما يأتي ذلك للمصنف في قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا وكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله نعم بعد قوله لا ما زيد اضربت

مع الإصابة في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت وغيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع أن المخاطب أصاب في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال) عند إرادة ذلك الرد (ما زيد اضربت ولا غيره) لأن مفاد ما زيد اضربت حينئذ اختصاص بنفي الضرب بزيد بحيث لا يتعدى ذلك النفي إلى غيره كما يعتقده المخاطب وذلك يفيد أن الغير مضر وبفاد أقل ولا غيره كان مناقضا لذلك الذي أفاده ذلك التقديم لأن مفهوم التقديم كما قرر الثبوت للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص وصرح مفاد لا غيره النفي عنه فتناقض مفهوم التقديم وصرح لا غيره وكذلك لا يقال زيد اضربت وغيره لأن التقديم يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض ولكن هذا حيث يراد الاختصاص بالتقديم كما ذكرناه وأما لو كان التقديم لغير اختصاص كما جرد الإهتمام جاز أن يقال ما زيد اضربت ولا غيره وأن يقال زيد اضربت وغيره أليس في التقديم ما ينفي نفي الغير أو عطفه لأن المعنى المقاد بالتقديم وهو الإهتمام يصح معه نفي الغير وثبوته (و) لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص (لا) يقال أيضا عند إرادته (ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأنه إذا أريد بالتقديم الاختصاص كان هذا التركيب كلاما مع من اعتقد ثبوت الضرب وأصاب لكن اعتقد أنه لزيد وأخطأ فيقال ردا عليه اعتقادك ضرب زيد باطل وإنما ضربت عمرا فيقال على هذا لإفادة ذلك ما زيد اضربت ولكن عمرا وليس كلاما مع من اعتقد ثبوت أصل الضرب لزيد وأخطأ فيه لأن الثابت هو الإكرام فلا يقال بعد قوله ما زيد اضربت ولكن أكرمه بل يقال ولكن عمرا كما تقدم ثم أشار إلى التقديم في الاشتغال فقال

في المسند بل إنما يحسن الرد هنا بأن يقال ما زيد اضربت ولكن عمرا

ولكن أكرمه لأنه يجري فيه أيضا (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) أي أنه مثل ما زيد اضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فإن جعل التقديم للإهتمام أو الاستلذا جاز ذلك أليس في التقديم ما ينفي مقتضى العطف لأن المعنى المقاد بالتقديم وهو الإهتمام يجمع المقاد بالعطف (قوله لأن مبنى الكلام) أي لأن الذي بنى وذكر لاجله هذا الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيد اضربت (قوله ليس على أن الخطأ واقع في الفعل) أي والاستدراك بل يمكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب فيكون في الكلام تدافع إذ أوله يقتضى عدم الخطأ في الفعل وآخره يقتضى الخطأ فيه (قوله ليس على أن الخطأ الخ) أي لأنه لو أريد بذلك لقبيل ما ضربت زيد أو لكن أكرمه بل التقديم للمفعول (قوله بأنه الضرب) الباء بمعنى في وهو بدل من في الفعل أو أن الباء للتصوير

وأما نحو قولك زيدا عرفته فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وان قدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص

(قوله وأما نحو الخ) أى أن ما تقدم من أن زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعا محله ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل الفعل بالعمل فيه وأما إذا كان هناك اشتغال فتأ كيدان قدر الخ وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بأن زيدا عرفته للتخصيص (قوله فتأ كيد) أى فدوتأ كيد لأنه نفس التأ كيدا وأن قوله فتأ كيد خبر المحذوف أى مفاده تأ كيد للفعل المحذوف والمراد فتأ كيد فقط فلا ينافى أنه حالة التخصيص (١٤٨) فيه تأ كيدا أيضا للمقابلة الأهره أو يقال قوله الآتى والافتحخصيص

(وأما نحو زيدا عرفته فتأ كيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والافتحخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين

(وأما نحو) قولك (زيدا عرفته) مفاده باعتبار الفعل العامل في ضمير الاسم المتقدم (تأ كيد) للفعل المحذوف (ان قدر) ذلك الفعل المحذوف (المفسر) بذلك الفعل المذكور العامل في ضمير زيد (قبل المنصوب) متعلق بقدر أى ان قدر ذلك المفسر بفتح السين قبل الاسم المنصوب فكان الاصل هكذا عرفت زيدا عرفته كان مفاد عرفت الثانى تو كيدا لذلك المقدر وافادته التوكيد تبعلا لافادته تفسير المحذوف لانها حينئذ بمعنى واحد فالتوكيد لازم للتفسير الذى هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأ كيد مع أن المفسر لم يفهم له معنى تقرر بعد حتى يكون تأ كيدا قلت أما عند ذكر المفسر بفتح السين كما في غير هذا المحل فلا أن ذلك الجهول يشعر بالمعنى اجمالا لانه من الموضوعات فذكر تفسيره يقرر ذلك المجمل بتعيينه وتحقيقه وأما في هذا المحل فلا أن ذكر المنصوب يشعر بأن له عاملا بذكر ما ليس عاملا لشغله بضمير مقدر لما يشعر به المفعول ولك أن تقول بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدر بعينه والمقدر كالمذكور فصار مذكورا مرتين وتسميته نفسير من جهة دلالة على المحذوف فالتأ كيد لازم له بتحقيق ذكره ضمنونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديرية فليس حينئذ تفسير حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأ كيدا فان قلت فأى فائدة لهذا التأ كيد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعاق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلا بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيد المناسب لانكار الى ما يفيد التأ كيد مع حذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفته عرفته (ف) مفاد التركيب حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذكور فكما أن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك

وأما نحو قولك زيدا عرفته فان قدر العامل قبل قولك زيدا فليس مما نحن فيه لأن المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه الا تأ كيد باعادة الجملة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأ كيد حاصل على التقديرين

أى مقصود فلا ينافى أن هناك تأ كيدا لأنه غير مقصود فان قلت أى فائدة لهذا التأ كيد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعاق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيد المناسب لانكار الى ما يفيد التأ كيد مع حذف المناسب للاختصار (قوله أى عرفت زيدا عرفته) أى ففيه تكرار الاسناد وهو يفيد تأ كيد الفعل لا يقال كيف يكون مفاده تأ كيد الفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير لا أنا نقول افادته التوكيد بالتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذى هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأ كيد

مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأ كيدا قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدر بعينه والمقدر كالمذكور فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسير من جهة دلالة على المحذوف فالتأ كيد لازم له بتحقيق ذكره ضمنونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديرية فليس حينئذ تفسير حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأ كيدا فان قلت فأى فائدة لهذا التأ كيد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعاق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلا بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيد المناسب لانكار الى ما يفيد التأ كيد مع حذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفته عرفته (ف) مفاد التركيب حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذكور فكما أن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك

والرجوع

مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأ كيدا قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدر بعينه والمقدر كالمذكور فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسير من جهة دلالة على المحذوف فالتأ كيد لازم له بتحقيق ذكره ضمنونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديرية فليس حينئذ تفسير حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأ كيدا فان قلت فأى فائدة لهذا التأ كيد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعاق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلا بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيد المناسب لانكار الى ما يفيد التأ كيد مع حذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفته عرفته (ف) مفاد التركيب حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذكور فكما أن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك

أعادوه وان كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع الخ (قوله محتمل للمعنيين) هما التأ كيد والتخصيص فعلى احتمال التأ كيد يكون الكلام اخبارا بمجرد معرفة متعلقة بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام اخبارا بمعرفة مختصة بزيد وعلى من زعم تعلقها بعمر ومثلا دون زيد أو زعم تعلقها بهما

وأما نحو قوله تعالى وأما نوح وفهديناهم فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا نوح

(قوله والرجوع في التعيين) أي تعيين كون التقديم للتأكيد أو التخصيص (قوله وعند قيام القرينة على أنه) أي زيدا عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أي زيدا عرفته (قوله آكد) أي زائدا في التأكيد من قولنا زيدا عرفته هذا يقتضي أن زيدا عرفته فيه تأكيد وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كما تقدم فالأولى أن يقول يكون مفيدا للتأكيد أيضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بأن التخصيص يستلزم التأكيد بخلاف العكس إذ ليس التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) أي تكرار الاسناد المفيد لتأكيد الجملة ومعلوم أن التخصيص ليس إلا تأكيدا على تأكيد فيتقوى زيدا عرفته بزيادة التأكيد كذا قرر رسم وقرر غيره أن قوله آكد بمعنى أبلغ في الاختصاص وقوله لما فيه من التكرار أي من (١٤٩) تكرار الاختصاص أما الاختصاص الأول

فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر وأما التخصيص الثاني فهو استفاد من عود الضمير في الاسناد الثاني على المفعول المتقدم فكان المفعول متقدما في الاسناد التكرار (قوله وأما نحو وأما نوح الخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه واليا لأما التي هي بمعنى مهما يكن وهذا تخصيص للسئلة السابقة التي هي من باب الاشتغال وحاصله أنه لما ذكر أن نحو زيدا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى وأما نوح فهديناهم بنصب نوح على القراءة الشاذة يحتملها دفع ذلك التوهم بأنه متعين للتخصيص لتعيين التقدير مؤخرا كذا وأما نوح فهديناهم

والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو وأما نوح فهديناهم فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا نوح لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما نوح فهديناهم بتقديم المفعول

تقديمه على المقدر كما في قولنا باسم الله فإنه يفيد التخصيص بتقدير الفعل مؤخرا أي باسم الله ابتداء لا غيره فاذا قيل زيدا عرفته احتمل أن يكون اخبارا بمجرد وجود معرفة متعلقة بزيدا إذا قدر المفسر قبلها وأن يكون اخبارا بمعرفة مختصة بزيدا على من زعم تعلقها بعمرودون زيدا أو بهما معا إذا قدر بعديا فنحو هذا التركيب يحتمل التخصيص وعدمه بالتقديرين والقرينة هي المفعول عليها في إفادة أحدهما وإذا دل على التخصيص كان التخصيص في هذا التركيب أو كدمنه في نحو زيدا عرفته بمالم يشغل فيه الفعل بالضمير وذلك لأن الفعل المشغول أن أما التخصيص أيضا بنحو المفسر ولو تأخر هو معموله فتأكد التخصيص فيه واضح وإن أفاد مجرد تعلق الفعل بالمفعول فقد أفاد ثانيا جزءا مما أفاده التخصيص الحاصل بالفعل المقدر لأن التخصيص يفيد تعلق الفعل بالمفعول وكون ذلك التعلق خاصا بالمفعول وتأكد الجزاء من تأكيد الكل فكأنه هو والأقرب الأول ويوجد في بعض النسخ (وأما نحو) قوله تعالى (وأما نوح فهديناهم) فيمن قرأ بالنصب ونحو هذا التركيب هو ما تقدم فيه المشغول عنه مواليا لأما التي هي بمعنى مهما يكن من شيء (فلا يفيد إلا التخصيص) أي وأما نحو ذلك التركيب فلا يفيد إلا التخصيص وذلك لأن سبب عدم التخصيص تقدير المحذوف قبل المنصوب وسبب التخصيص تقديره بعده ولا يمكن هنا تقديره لأن المفسر بكسر السين لكونه بعدا ما يجب أن يتصل بالفاء والمفسر بفتحها كذلك وموالة مدخول الفاء لأما امتنع صراحة إذ لا يقال أما فهدينا نوح والمقدر كالمذكور فيمتنع أيضا وإذا امتنع التقدير قبل المنصوب وجب بعده والتقدير البعدي يفيد الاختصاص وعلى هذا يكون معنى قولنا أما زيدا فضر به بمعنى أن زيدا اختص بكونه مضروبا أي لا عمرا مثلا على وجه التأكد لأن أما تفيد التأكد وهذا في قصر القلب أو لامعه في قصر الأفراد وهذا بما تقرر من أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب كما في جملة أما والافلا يكون للاختصاص

وقوله تعالى وأما نوح فهديناهم للتخصيص لأن عامل نوح على قراءة النصب مؤخرا لأن أما بمعنى مهما يكن من شيء فهو بمعنى فعل فلا يليها فعل لأنه يجتمع فعلا كذا قالوه وفيه نظر سيأتي قريبا

فقوله وأما نحو وأما نوح أي بالنصب وأما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بتكرار الاسناد ويتأكد بما في أما من الدلالة على اللزوم والتحقيق لكن كون التقديم في الآية على قراءة الرفع مفيدا لتقوى الحكم ببناء على مذهب غير السكاكي لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببيا وقوله وأما نحو الخ مقابل لقوله وأما زيدا عرفته (قوله فلا يفيد إلا التخصيص) أي دون مجرد التأكد فالحصر بالنسبة لمجرد التأكد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيد (قوله لامتناع أن يقدر الخ) فيه بحث وهو أنه لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا أما فهدينا نوح فهديناهم فيحصل الفصل بين أما والفعل ويكون التركيب حينئذ مفيدا للتأكيد وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور إنما هو مفسر له وجواب أما لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز أن يقدر بدونها والالزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز

وكذلك اذا قلت بز يدمرت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزات عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم

(قوله وفي كون هذا التقديم) أي الحاصل مع أماللتخصيص نظر أي بل هو لا صلاح اللفظ (قوله لانه) أي التقديم قديكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أي ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص لانه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل وأيضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتخصيص كما قال المصنف لا يقتضى أنه ليس أحد من الكفار هدى أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير محمود وليس كذلك وفي قول الشارح لانه قديكون مع الجهل اشعار بأنه قديكون مع العلم أيضا وحينئذ فمنازعة الشارح للمصنف إنما هي في كاية كون التقديم الحاصل مع أماللتخصيص (قوله ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أي سألك سائل عن الفعل الذي تعلق بهما الصادر منك ماهو (قوله فتقول أما زيدا الخ) أي فالسائل جاهل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما تعلق بهذين الرجلين فالغرض من التركيب (١٥٥) المذكور أعنى قولك أما زيدا الخ افادة أصل الفعل المتعلق بهما

والتقديم فيه لا صلاح اللفظ بالفعل بين أما والفاء (قوله فتأمل) أي فتأمل في هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن محمودا وافاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم كما قال المصنف لان من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك وإنما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم والاعخبار بسوء صنيعهم ليعلم أن اهلاكم إنما كان بعد اقامة الحججة عليهم (قوله وكذلك يوم الجمعة سرت) أي في الظرف وهذا يقال ردا لمن اعتقد أن سبرك

وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قديكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيدا فضررت به وأما عمرا فأكرمته فتأمل (وكذلك) أي ومثل زيدا عرفت في افادة التخصيص (قولك بز يدمرت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنه ممرت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضررت به وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء

لانه يكون غالبا خطا با عند الجهل بأصل الفعل لافادة مجرد تعلقه لا خطا با مع من عرف أصل الفعل ونسبه لغير من هوله افرادا أو مشاركة حتى يكون للتخصيص فانه يقال مثلا عند مجيء زيد وعمرو اليك ما فعلت بهما سؤالا عن أصل الفعل المتعلق بهما ماهو فتقول أما زيدا فأكرمته وأما عمرا فأهنته وكذا الآية الكريمة لظهور أن ليس الغرض منها بيان أن محمودا وافاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم فان من المعلوم أن الكافرين كلهم كذلك وإنما الغرض اثبات أصل الهداية أي الدعوة الى الحق المتعلقة بهم ثم الاخبار بسوء صنيعهم لبيان أن اهلاكم بعد اقامة الحججة عليهم (وكذلك) أي مثل زيدا عرفت في افادة التخصيص قولك (بز يدمرت) مما ليس مفعولا أصليا بل مفعولا بواسطة الحرف فانه يفيد التخصيص رداعلى من زعم أنك ممرت بانسان وأنه غير زيد أو معه فمناه بز يدمرت لا بغيره وكذلك نحو يوم الجمعة سرت أي لاني يوم آخر وفي المسجد صليت أي لاني غيره وتأديبا ضررت أي لاعداء أو ظلم أو ماشيا حججت أي لارا كبا وعلى هذا القياس وأشار بقوله (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) الى أن التخصيص لا ينفك في غالب الأحوال

وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك بز يدمرت وهو المراد بقوله ونحوه على ما قيل والمراد به نحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما فيكون تقديم المفعول مطلقا مفيدا للاختصاص (قوله والتخصيص لازم الخ) أي التخصيص لازم للتقديم ويدخل في قوله سائر المفعولات مع عواملها فالظاهر أن ذلك لا اختصاص له بالمفعول وقد صرح ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم

في غير يوم الجمعة (قوله وتأديبا الخ) أي في المفعول لأجله وهذا يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة أي ان علة الضرب مقصورة على التأديب وليس علته العداوة (قوله وماشيا الخ) أي في الحال وهذا يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا (قوله لازم للتقديم) أي لتقديم ما حقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المفعولات على بعض كما في وان عليكم لحاظين كما يفيد كلام الشارح في المطول واحترز بقوله ما حقه التأخير عما هو مقدم وضا كما سم الاستفهام المتقدم على عامله وكما مبتدا المتقدم على خبره عند من يجعله مفعولا لا خبر فلا يفيد تقديم ماذ كر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكي والافتقار للمسند اليه عند المصنف يفيد التخصيص اذا كان المسند جملة نحو أنا سمعت في حاجتك وقوله لازم للتقديم أي لزوما جزئيا فلا ينافي قوله غالبا واعلم أن اللزوم اما كلي وهو ما لا ينفك أصلا كالزوم الزوجية للأربعة أو جزئي وهو ما ينفك في بعض الأوقات كالزوم الحسوف للقمر وقت الخيلولة وما هنا من الثاني وفي عبد الحكيم أن الغالبية ليست باعتبار الأوقات والأحوال حتى تنافي اللزوم بل بالنسبة للمواد ويشير الى ذلك الشارح بقوله في أكثر الصور

(قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة للنفس تدرك بسببها الطائفة الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحسنه فاعلمنى بشهادة الاستقراء والعقل (قوله غير متحقق) أى غير ثابت (قوله آخر) أى (١٥١) غير التخصيص (قوله كمجرد الاهتمام)

أى كالاتهام المجرى عن التخصيص نحو العلم لزم فان الأهم تعلق اللزوم بالعلم (قوله والتبرك) أى تعجيل التبرك نحو محمدا عليه الصلاة والسلام أحيت (قوله والاستلذاذ) أى تعجيله نحو ليلى أحيت وانما قدرنا التعجيل فى هذا وما قبله لان التبرك والاستلذاذ يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيدا كرمتم فى جواب من أكرمتم فتقديم زيدا موافقة لتقديم السائل من الاستفهامية التى هى المفعول (قوله وضرورة الشعر) كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه

وليس الى داعى النداء سريع (قوله ورعاية السجع) أى السجع من الشعر غير القرآن (قوله والفاصلة) أى من القرآن لان ما يسمى فى غير القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للأدب لان السجع فى الأصل هدير الحمام ولا يقال ان رعاية الفاصلة من المحسنات البدعية فلا يحسن ايرادها هنا لانا نقول عدم رعاية توافق الفواصل وان كان الأصل جوازه لان

وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم السكلى غير متحقق اذ التقدم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة

عن تقديم ما حقه التأخير ولو لم يكن من متعلقات الفعل كما تقدم فى أحوال المسندين وإفادة التقديم للحصر بشهادة الذوق المستفاد من تتبع التراكيب وانما قال غالبا إشارة الى عدم لزومه دائما لصحة أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام كما تقول العلم لزم لان الأهم تعلق اللزوم بالعلم أول للتبرك كما تقول النبى محمدا صلى الله عليه وسلم تبعنا أو للاستلذاذ كما لى أحيت أو لموافقة كلام السامع كما اذا قال من أكرمتم فتقول زيدا أكرمتم موافقة لتقديمه من التى هى المفعول لكونها استفهاما وهذه الوجوه فى الحقيقة يشملها الاهتمام لانها أسباب له أو لضرورة الشعر وهو كثير كقوله * وليس الى داعى النداء سريع *

الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص وقال صاحب الفلك الدائر ان هذا لم يقل به أحد وزاد ابن الأثير فقال تقدم الظرف فى الكلام المثبت يفيد الاختصاص نحو ان الى مصير هذا الأمر وقوله تعالى ان الينا اياهم وكذلك تقديم الحال على صاحبها مثل جاء را كبا زيد (قلت) هذا الذى قبله ليس من تقديم المفعول على عامله بل من تقديم بعض المفعولات على بعض وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص وقوله (لازم للتقديم غالبا) يعنى أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص وقد يخرج عن ذلك لغرض غيره كما تقدم فى تقديم المسند على المسند اليه فان قات قوله غالبا كيف يجتمع مع قوله لازم قلت لا يعنى بقوله لازم للتقديم أنه لا يفارق قبل يعنى أنه لازم الامكان والكون التقديم مفيدا للاختصاص تقول اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لالى غيره وكذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخرت الصلة فى الشهادة الأولى وقدمت فى الثانية لان الغرض فى الأولى اثبات شهادتهم والغرض فى الثانية اثبات اختصاصهم بشهادة النبى صلى الله عليه وسلم عليهم ثم ذكر أنه يفيد وراء التخصيص شيئا آخر وهو الاهتمام بالمفعول المقدم ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى باسم الله متأخرا فيقدر باسم الله أقرأ وأورد أنه يتعين أن يكون مقدما ليوافق قوله سبحانه وتعالى أقرأ باسم ربك وأجيب بأن الأهم ثم ذكر القراءة لانها أول سورة نزلت وبأن باسم ربك يتعلق بأقرأ المذكور ثانيا ومعنى أقرأ الأولى أوجد القراءة تنزىل الفعل المتعدي منزلة اللازم وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد لان أقرأ الثانى تأكيد كيد لأقرأ الأول وفصل بينهما باسم ربك وقد يجاب بأمور منها أن هذا ليس بتأكيد فان أقرأ الأول نزل منزلة اللازم كما سبق وان جعل أقرأ تأكيد كيد الأول لم يصح لان الثانى أخص ولا يكون الأخص تأكيد كيد الأول بخلاف العكس ومنها أن الممتنع الفصل فى التأكيد الاصطلاحى وهذان كيد لغوى يبانى لا يمتنع معه الفصل ومنها التزام جواز الفصل فى مثله كقوله سبحانه ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن فقد فصل بين يرضين وكلهن بالجاء والحجور وهذا هو ليس معمولا للمؤكد فما كان معمولا لأولى وادعى الزمخشري أن الاختصاص فى اياى فارهبون أبلغ منه فى اياك نعبد والظاهر أنه يريد لما فيه من تكرير المفعول المستدعى لتكرير الجملة وفيما ذكره نظر الذى يظهر العكس فان اياى فارهبون لادلالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص لان عامل اياى جاز أن يكون متأخرا عن اياى وأن يكون متقدما عليه فلا يكون المفعول مقدما فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فانه لو تقدم العامل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبو حيان فى تفسير هذه الآية رادا على من زعم ذلك لانا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك وأما

اعتبار التوافق من البديع لىكن لما أورد المتكلم بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام فى الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجا عما يناسب المقام الذى أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده

ولذلك يقال في قوله تعالى اياك نعبدواياك نستعين معناه نخصك بالعبادة لانعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لانستعين غيرك وفي قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون معناه ان كنتم تخصونه بالعبادة وفي قوله تعالى لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني لان الغرض في الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم (قوله ونحو ذلك) أي كتعجيل المسرة نحو خيرا تلقى وتعجيل المساة نحو شرا يلقي صديقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قول خذوه الخ) أي يقول الله لحزنة النار خذوه فقلوه أي اجمعوا يده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه أي أدخلوه في النار (١٥٢) كذا في الكواشي (قوله ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم لمجرد رعاية

الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد أيضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم أحد الممولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله فأما اليتيم فلا تقهر) التقديم هنا لتصحيح اللفظ لان أمالاتيها الفاء ورعاية الفاصلة أيضا وذلك لان المراد النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعا سابعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبدواياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الوجودات مخصوصا بذلك

والسجع والفاصلة ونحو ذلك كتعجيل المسرة كما يقال سعدنا نقي قال تعالى خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعا سابعون ذراعا فاسلكوه فقدم الجحيم والسلسلة للفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يعتقد أنه يصلي غير الجحيم أو يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم فيها للتخصيص وقال تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين فقدم ماحقه التأخير وهو عليكم على حافظين وليس من متعلقات الفعل للفاصلة لان المراد الاخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم وقال تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر فالمراد النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل وقد تقدم أن مثل هذا التركيب لا يفيد الحصر وقال تعالى ولكن أنفسهم يظلمون فان المراد الاخبار بظلمهم أنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم الى غير هذا مما يعلم أن التقديم فيه ليس للحصر وكل ما ذكر من الافا للتقديم فيه لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا تناسب ارادة الحصر عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام كما أشرنا الى ذلك ولو كانت رعاية الفواصل لاتنافى الحصر عند صحته في المقام ولما ذكر أن التخصيص لازم للتقديم غالبا وذلك يقدر بالذوق الحاصل بتتبع الاستعمال أشار الى ما يؤيد ذلك من كلام أئمة التفسير فقال (ولهذا) أي ولأجل أن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال) أي ولأجل ذلك يقول أئمة التفسير (في) قوله تعالى حكاية ما أمر أن يخاطبه به العباد (اياك نعبدواياك نستعين) أي يقال في هذا الخطاب (معناه نخصك) أي نجعلك دون كل موجود مخصوصا (بالعبادة والاستعانة) على جميع المهمات أو على أداء العبادة بمعنى أن لانعبد ولا نستعين غيرك

اياك نعبد فلا ضرورة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك ومفعول نعبد بل اياك معمول نعبد المذكور فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص * واعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم الممول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبدوه واستدل ضعيف لان مخلصا له الدين أغنى عن ارادة الحصر في الآية

لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل (قوله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) التقديم لانعبد هنا أيضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم أنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم فظهر لك أن التقديم فيما ذكر من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا يناسب ارادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام أي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي ثم لاتصلوه الا الجحيم وهي النار العظيمة لانه كان متعظما على الناس (قوله ولهذا) يقال في اياك نعبد الخ) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة أيضا (قوله نخصك بالعبادة) أي نجعلك دون كل موجود مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات أو على أداء العبادة وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى

وفي قوله تعالى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره وفي قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق لا لبعضهم المعين على أنه للعهد أى للعرب ولا للمسمى الناس على أنه لا لجنس انما يلزم من الاول اختصاصه بالعرب دون العجم لا تحصر الناس فى الصنفين ومن الثانى اختصاصه بالناس دون الجن لا تحصر من يتصور الارسال اليهم من أهل الارض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك لان التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم الناس على رسولا مفيدا لنفى كونه رسولا لبعضهم خاصة لانه هو المقابل لجميع الناس لا لبعضهم مطلقا ولا غير جنس الناس وكذلك يذهب فى معنى قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وانه لا تحسم النار فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة الا بالنسيم والارواح العبيقة والسمع اللذيذ ليست بالآخرة وإيقانهم بمثلها ليس من الايقان بالنسبة الى الآخرة عند الله فى شىء أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب ويفيد التقديم فى جميع ذلك

ان الباء داخلة على المقصور وقوله بذلك أى المذكور من العبادة والاستعانة (قوله لا نعبد ولا نستعين غيرك) يشير الى أن القصر فى هذه الآية قصر حقيقى خارج عن قصر القلب (١٥٣) والافراد والتعيين لانها أقسام للاضافى

كما يأتى (قوله معناه اليه لا الى غيره) أى فالتقديم للاختصاص وانما كان كلام الأئمة فى تفسير الآيتين دليلا على أن التقديم مفيد للاختصاص لانه لم يوجد فى الآيتين من آلات الحصر الا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم لمجرد الاهتمام كما قيل لم يخرج أن لا عبادة ولا استعانة بغيره وأن لا حشر الى غيره فليتأمل (و يفيد التقديم فى الجميع) أى

لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفى لالى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره و يفيد) التقديم (فى الجميع) أى جميع صور التخصيص

(و) لهذا أيضا يقال (فى) قوله تعالى (لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره) وانما كان كلام الأئمة فى تفسير الآيتين دليلا على أن التقديم افاد الاختصاص لانه لم يوجد فى الآيتين من آلات الحصر الا التقديم كما لا يخفى وقد قالوا معنى الآيتين كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم لمجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال معنى الآيتين كذا بل يقال استفيد مما تقرر من خارج أن لا عبادة ولا استعانة بغيره وأن لا حشر الى غيره فليتأمل (و يفيد التقديم فى الجميع) أى

الاولى ولو لم يكن فما الذى يمنع من ذكر المحصور فى محل بغير صيغة الحصر كما تقول عبادت الله وتقول ما عبادت الا الله كل سائغ قال سبحانه وتعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وقال تعالى أمر أن لا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة الاختصاص فان قبلها آتى أشركت فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها أعبد الله لما حصل الاضراب الذى هو معنى بل وقد رد الشيخ أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى أفغير الله تأمرونى أعبد وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وجوابه أنا لا ندعى لازم بل الغلبة وقد يخرج الشىء عن الحقيقة وكذلك الجواب عن قوله تعالى أفى الله شك ان جعلنا

(٢٠ - شروح التاخير - ثانى) لغيره وأن لا حشر لغيره أفاده اليه قوبى واعلم أن الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعانى وذلك لانهم نصوا على أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقابلوه بالاهتمام فدل على أنه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى فى بعض المواضع مما لا ينكره القوم لانهم قالوا بأفادته ذلك غالبا وأما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فمخالف لما عليه أهل المعانى وحاصل الفرق الذى ذكره أن التخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شىء من غير تعرض لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشىء وتقدمه له فى كلامه فاذا قلت ضربت زيد فاقتضت خبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب الخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعانى الثلاثة أعنى مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثها على السواء وقد يرجح قصد بعضه على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشىء يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح فى غرض المتكلم فاذا قلت زيد اضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا افادة حصول الضرب منك واذا قلت ضربت زيد أعلم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك ان كل مركب من خاص وعام له جهتان فقديقه قصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص وأما الحصر فمعناه نفي الحكم عن غير المذكور وإثباته للمذكور بطريق مخصوصة وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله أى جميع صور التخصيص) أى فى جميع الصور التى أفاد فيها التقديم التخصيص

(قوله أى بعده) أى بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وإنما لم يقل أى غيره مع أنه المراد إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) أى سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل على قوله لأنهم يقدمون الخ على المدعى انتهى فنرى (قوله هم ببيانهم) أى يذكر ما يدل عليه أى أشد عناية وفي الغنيمي أن أى يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغا من (١٥٤) قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغة المبني للفعل أى اعتنى به فيكون

مبنيًا للفعل في الصورة ولكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبني للفعل شاذ ويحجب بأنه جار على مذهب من يجوز صوغه من المبني للفعل إذا كان ملازما لذلك البناء وبأن ذلك ورد في كلام العرب والمعنى هم أشد مشغوفية ببيان الأهم ويصح أن يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح العين على صيغة المبني للفاعل أى أردته والمعنى هم أشد ارادة ببيان الأهم وظاهر من هذا أن عنى ورد في كلامهم تارة مبنيًا للمفعول وتارة مبنيًا للفاعل فليس من الأفعال الملازمة للبناء للفعل واعلم أن الاهتمام له معنيان أحدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا

(وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانهم أى

في جميع ما أفاد فيه التقديم تخصيصا (وراء) أى بعد ذلك (التخصيص) المفاد للتقديم (اهتماما) مفعول يفيد أى يفيد التقديم اهتماما (بذلك) (المقدم) بعد التخصيص وبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع لسر التخصيص وقد تقدم أن الاهتمام يكون بمعنيين أحدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه مثلا بالتقديم وهذا المعنى يناسب بحسب الظاهر أن يقال لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانهم أى ذكر ما يدل عليه أى بنفس الاهتمام في هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخرة كونه مما فى تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لفائدة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وإنما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية هنا معللة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعلة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يعم كل ما يجب فيه التقديم فان قيل كيف يصح على هذا المعنى الأخير الذى هو المراد هنا قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص الاهتمام لأنه يصير المعنى أن التقديم يفيد الاهتمام بالتقديم وهو كاف فائدة الشئ نفسه قلت ليس هو من

ما بعد الظرف مبتدأ وقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون و بما يستدل به بقوله تعالى وان كذبوك فقل لى عملى واكم عملكم فان المقصود منه انما يحصل بادعاء الاختصاص ويشهد له أنتم بريئون مما عمل وأنابرىء مما عملون وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا وقوله تعالى ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ﴿تنبيه﴾ يشترط في كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول به أن لا يكون المعمول مقدسا وضعا فان ذلك لا يسمى تقدما حقيقة وذلك كاسماء الاستفهام وكالمبتدأ عند من يجعله معمولا خيره وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم على قراءة النصب خلافا لما في الايضاح في الثانى من افادة الاختصاص ﴿تنبيه﴾ وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى أفغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل آياه تدعون فان التقديم في الاول قطعا ليس للاختصاص وفي آياه قطعا للاختصاص كما يظهر بالتأمل (تنبيه) سلك الوالد رضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع اما بتقديم الفاعل المعنوى أو بتقديم المعمول مسلكا غير ما هو ظاهر كلام البيانين وهما أنا ذكر تصنيف الطيفاله في ذلك سماء الاقتصاص وهو قد اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من يذكر ذلك ويقول إنما

المعنى هو المناسب بحسب الظاهر لأن يقال لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانهم أى ونفس الاهتمام في هذا هو الموجب (ولهذا) للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخرة كونه مما فى تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فان المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لفائدة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وإنما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية هنا معللة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعلة هي الحاجة والأهمية والتقديم متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يعم كل ما يجب فيه التقديم

ولهذا قدر المحذوف في قوله بسم الله مؤخرا ﴿١٥٥﴾ (قوله ولهذا) أى ولا أجل أن التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع

(ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصم الموحدين تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

أفادته الشيء نفسه كما لا يخفى إذا ما منع من أن يقال إذا وقع التقديم لغرض آخر من الأغراض أفاد ذلك أن
المتكلم كان اهتماً بذلك التقديم لذلك الغرض فالكلام على ظاهره صحيح لكن على هذا ليس في هذا المعنى
كبير فائدة لأنه من المعلوم أن التقديم حيث يتعلق به الغرض لفائدة من الفوائد فمن شأن مراد مراد تلك
الفائدة أن يعتنى بالتقديم لذلك المراد فتأمل فإن تحقق كون الاهتمام على هذا من أغراض التقديم من
السهل الممتنع إذا لا يصح على ظاهره والله أعلم (ولهذا) أي ولأجل أن التقديم يفيد الاختصاص ويفيد
بعد ذلك الاهتمام (يقدر) المحذوف (في) قولنا (بسم الله مؤخرًا) أي يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور
مؤخرًا حيث يكون ذلك المجرور ماله متعلق ويناسب المقام إرادة التخصيص كما في بسم الله فإذا قدر
مؤخرًا أفاد الاختصاص والاهتمام معاً ومعنى الاهتمام بين موجوده هنا لأن الجلالة يهتم بها الشرف ذاتها
ويهتم بتقديمها مع الجار لفائدة الاختصاص رد على المشركين في ابتدائهم بأسماء آلهتهم لأنهم يقولون
باسم الآلات باسم المزمى مثلاً والقصر هنا قصر أفراد لان المشركين الردود عليهم بالتخصيص لا يمتنعون من
الابتداء باسم الله تعالى إذ هم يعترفون بألوهيته وأنه أعظم الآلهة كذا قيل ويرد عليه أن تقديمهم المجرور في
قولهم لعنة الله عليهم باسم الآلات مثلاً لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم ألوهية الله تعالى وابتدائهم
باسمه في بعض الأوقات من غير إنكار عليهم ولا للاهتمام لأنه أعظم الآلهة على هذا وهم بلغاء فصحاء الأهم
الأن يقال يكون للاهتمام لأن المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهة فإن قيل الاختصاص حيث يقصد به الرد
انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشاركته في الحكم فإذا قيل باسم الله وقصد الاختصاص كان
المعنى أني أبتدىء باسم الله لا بغيره فقط أولاً بغيره معه كما تعتقدون أيها المخاطبون والمشركون لا يعتقدون أن
المؤمنين يبتدئون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى أو بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين
قلت الرد عليهم في اعتقادهم أن الآلهة ينبغي أن يبتدأ بأسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم
منه أنه لا ينبغي لي أن أبتدىء مع الله تعالى باسم آلهتك أيها المشركون لبطالانها وعدم نفعها فلا يلتفت إلى
الابتداء بها فالحصر بالنظر إلى نفي إمكان الابتداء بأسماء الآلهة وانبعائه كما عليه المخاطب لا بالنظر

يفيد الاهتمام وقد قال سيبويه في كتابه وهم يقدمون ما هم به أعنى والبيانون على افادته الاختصاص
ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر فإذا قلت زيد اضرب يقول معناه ماضرب الا زيدا
وليس كذلك وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضل لم يذكروا في ذلك لفظه الحصر وإنما
قالوا الاختصاص قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وتقديم المفعول لقصد
الاختصاص كقوله تعالى قل أغير الله تأمروني أعبد قل أغير الله أبغى ربا والمعنى نخصك بالعبادة
ونخصك بطلب المعونة وقال في قوله تعالى قل أغير الله تأمروني أعبد معناه أغير الله أعبد بأمركم
وقال في قوله تعالى قل أغير الله أبغى ربا الهمزة لانكار أى منكرا أن أبغى ربا غيره وقال في قوله تعالى
قل الله أعبد مخلصاله ديني أنه أمر بالاخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصاله دينه وقال في
قوله تعالى أغير دين الله يبغون قدم المفعول الذى هو غير دين الله على فعله لانه أهم من حيث ان
الانكار الذى هو معنى الهمزة متوجه الى المعبود بالباطل وقال في قوله تعالى أنفكا آلهة دون الله تريدون
أنما قدم المفعول على الفعل للعناية وقدم المفعول به على المفعول لانه كان الأهم عنده أن يكافهم بأنهم
على افك وباطل في شركهم ويجوز أن يكون افكا مفعولا به يعنى أتر يدون افكا ثم فسر الأول بقوله

ذلك الاهتمام (قوله يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا) أي انه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور المحذوف مؤخرا حيث كان ذلك عماله شريف وكان المقام يناسبه ارادة الاختصاص كما في بسم الله فاذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام مما والاهتمام هنا ظاهر لان الجلالة يهتم بها لشرف ذاتها (قوله لان المشركين الخ) علة للمعلل مع علته (قوله فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الأولى فقصد الموحّد بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء أي قصر الابتداء عليه والاهتمام به لرد عليهم ليناسب ما قدمه ولانه أوفق بالواقع وذلك لان هؤلاء الاشقياء حيث كانوا يبدأون بغير اسم الله ويهتمون بذلك الغير فقصد الموحّد الرد عليهم يكون بتخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام به كذا قرر شيخنا العدوي وتخصيص الموحّد اسم الله بالابتداء للرد عليهم من باب قصر القلب لانه لرد الخطأ في التعيين ان كان الكفار قاصدين بقولهم باسم الالات والعزى التقديم في بسم الله لرد الخطأ

وأورد قوله تعالى اقرأ باسم ربك فإن الفعل فيه مقدم

في الشراكة وهو قصر أفراد اه لكن العلامة يعقوب استشكل كون التقديم في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم المجرور في قولهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم ألوهية الله ولا ابتدائهم باسمه في بعض الأوقات من غير انكار عليهم ولا يصح أن يكون للاهتمام لانه أعظم الآلهة لانهم قبحهم الله انما يبدون غيره ليقر بهم اليه وهم بلغاء فصحاء فمافاد هذا التقديم اللهم الا أن يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهة فان قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشاركتة في الحكم فاذا قيل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني أبتدى بسم الله لا بغيره فقط أولا بغيره معه كما تعتقد أيها المخاطب (١٥٦) والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يتبدون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى

ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين قلت الرد عليهم في اعتقادهم ان الآلهة ينبغي أن يتبدأ بأسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغي لي أن أبتدى مع الله تعالى باسم آلهتك أيها المشرک لابطالها وعدم نفعها فلا يلتفت الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء بأسماء الآلهة وانبعثه كما عليه المخاطب لا بالنظر الى نفي الوقوع اه كلامه واعلم أن قصد الموحدين الرد عليهم ظاهر على جعل جملة البسملة خبرية أما على جعلها انشائية فيرد أن الانشاء لا حكم فيه فكيف يتأتى الرد الا أن يجاب بأن هذا الانشاء تضمن خبرا وهو أنه لا ينبغي الابتداء باسم غير الله وهذا الحكم

(وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق

الى نفي الوقوع فافهم والله أعلم (وأورد) على مقتضى ما ذكر (اقرأ باسم ربك) لان قوله تعالى باسم ربك يناسب تقديمه على متعلقه لافادة الاختصاص والاهتمام كما في البسملة للرد على المشركين مع زيادة الاهتمام فاذا ظهر فيه مناسبة التقديم كما في البسملة فرعاية ذلك فيه أحق لان رعاية مقتضى البلاغة في كلام الله تعالى أولى وأوجب فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب تقديم باسم ربك على اقرأ فان لم يتعلق الغرض بالتخصيص بالاهتمام لابد من مراعاته لاشرفية اسم

آلهة دون الله على أنها افك في أنفسها ويجوز أن يكون حالا فهذه الآيات كلها لم يذكر الزمخشري لفظ الحصر في شيء منها ولا يصح الا في الآية الأولى فقط والقدر المشترك في الآيات الاهتمام ويأتي الاختصاص في أكثرها ومثل قوله تعالى أنفكا آلهة قوله تعالى أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون وما أشبهها لا يأتي فيه الا الاهتمام لان ذلك منكر من غير اختصاص وقديت كلف لمعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات وأما الحصر فلا فان قلت فما الفرق بين الاختصاص والحصر قلت الاختصاص افتعال من الخصوص والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء والثاني معنى منضم اليه يفصله عن غيره كضرب زيد فانه أخص من مطلق الضرب فاذا قلت ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب الخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثها على السواء وقد يترجح قصد ابعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتداء به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأثر جرح في غرض المتكلم فاذا قلت زيد اضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان فقد يقصد من جهة عمومه وقديت قصد من جهة خصوصه فقصد من جهة اختصاصه وأنه هو الأعم عند المتكلم وهو الذي قصد افادته للسامع من غير تعرض ولا قصد لغيره باثبات ولانني وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور واثبات المذكور يعبر عنه بما والا أو بانما فاذا قلت ما ضربت الا زيدا كنت نفيت الضرب عن غير زيد وأثبتته لزيد وهذا المعنى زائد على الاختصاص وانما جاء هذا في إياك نعبد وإياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فان

برعاية

ينسكه المشركون على أن كلام الشارح فيما مر يفيد أن التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر

فيه رد الخطأ بل يعتبر فيه الثبوت للمذكور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه رد الخطأ نحو عمرا أكرم أولادك كرم لكن ظاهر ما يأتي في أقسام الفصول الثلاثة أنه ينظر فيها لا اعتقاد المخاطب مطلقا في الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم الخ) هذا يدل على أنه أراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما فقوله ويرد عليه أي على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص في الغالب ويرد عليه بأن كون كلام الله أحق برعاية ما تجبر رعايته مسلم لكن اذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يكون واردا على قوله ولهذا يقدر المحذوف مؤخرا كما قررته في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجبر رعايته

برعاية ما يجب عايتها (وأجيب بأن الأهم فيه القراءة)

ربك (وأجيب) عن إيراد هذا القول (ر) جوابين أحدهما وهو لصاحب الكشف (أن الأهم فيه) أي في ذلك القول (القراءة) وإنما كانت القراءة أهم لأن هذه الآية أول آية نزلت من سورة ابتداء كما أن أول سورة نزلت آية الفاتحة وأول آية نزلت بعد فترة الوحي يأتيها المدثر هذا حاصل ما تقر في الاختلاف في أول ما نزل بحيث كان أول آية نزلت كان الأهم فيها الأمر بالقراءة لأن بها إعادة حفظ المقروء الذي هو المقصود من الانزال ولو كان ذكر اسم الرب أهم لذاته لأن تأخيرها لا يفيت الشرف مقتضى للاهمية في الجملة ولأن الأهمية الذاتية انما يفيد التقديم وتكون ذاتية لذلك ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به اعجاز القرآن وأورد على هذا أن قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى في غاية البشاعة وأجيب بأن المراد ان الأمر بالقراءة أهم من الأمر بخصوص القراءة لا من اسم الرب وفيه نظر لأن مقتضى الإيراد الأول أن تقديم اسم الرب للاهتمام أنسب فلا رد بأن يقال تقديم الأمر بالقراءة أنسب من الأمر بالاختصاص لأن الكلام في الاهتمام فلا معنى لدفعه بأن الأمر بالقراءة أهم من الأمر بالخصوص كما لا يخفى فلا يراد باقي الأهم إلا أن يجاب بأن المراد قراءة اسم الرب فلا بشاعة في أهمية قراءة اسم الرب على نفس الاسم لأن الأهمية بوصف

قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل غير دين الله يبغون في معنى ما يبغون إلا غير دين الله وهمزة الانكار داخله عليه لزم أن يكون المنكر المحصر لا مجرد بغيم غير دين الله ولا شك أن مجرد بغيمهم غير دين الله منكر وكذلك بقية الآيات اذا تأملتها ألا ترى أن أفغير الله تأمر وفي أع. بوقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وان أبغى ربا غيره منكر من غير حصر ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك اياكم كانوا يعبدون وعبادتهم اياهم منكرة من غير حصر وكذلك قوله آلهة دون الله تريدون المنكر ارادتهم آلهة دون الله من غير حصر فمن هذا كما يعلم أن الحضرة في اياك نعبد واياك نستعين من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ بل أقول ان المصلي قد يكون مقبلا على الله وحده لا يعرض له استحضر غيره بوجه من الوجوه وغيره أحقر في عينه من أن يشتغل به في ذلك الوقت يبغي عبادته وانما قصد الاخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمة من هو واقف بين يديه فقال إياك نعبد وإياك نستعين ليطابق اللفظ المعنى ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فمعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالاخبار بعبادته وغيره من الاكوان لم يخبر عنه بشيء بل هو معرض عنها واذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة واشعار العرب تجده كذلك ألا ترى قول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

لو قدرت فيه المحصر بما والا هل يصح المعنى الذي أراده وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من اثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وان قولهم ليس بصادر عن ايقان وان اليقين ما عليه من آمن بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن وقد اعترض بعض الناس عليه فقال تقديم الآخرة أفاد أن ايقانهم مقصور على أنها ايقان بالآخرة لا بغيرها وهذا الذي قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر وليس كذلك لما بيناه ثم قال هذا القائل وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم فيكون ايقان غيرهم بالآخرة ايمانا بغيرها حيث قالوا لن

فيه) أي في ذلك القول وهو اقرأ باسم ربك وفي نسخة الأهم فيها أي في آية اقرأ باسم ربك (قوله لأنها أول الخ) أي وإنما كانت القراءة في تلك الآية أهم لأنها أول آية نزلت من سورة فلما كانت أول آية نزلت كان الأمر بالقراءة فيها أهم من ذكر اسم الله فلذلك قدم وإنما كان الأمر بالقراءة أهم لما ذكر لان المقصود بالذات من الانزال حفظ المنزل وهو متوقف على القراءة وكون الأمر بالقراءة في هذه الآية أهم لما ذكر لا ينبغي كون ذكر اسم الرب أهم لذاته فتأخيره لا يفيد الشرف المقتضى للاهمية في الجملة والحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي والاهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث ان المقصود من الانزال الحفظ المتوقف عليها فقدم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتي ففاضلة القراءة على ذكر اسم الله بحسب العرض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب الذات فاعتبرت المفاضلة التي سببها العروض وفيه أن مقتضى هذا أن يكون ذكر الله مقدما لانه بالذات ويمكن أن يقال

ان المفاضلة التي موجبها العروض كالنسخة التي موجبها أمر ذاتي لاقتضاء المقام اياها فعلم من هذا أن الأهمية الذاتية انما يفيد التقديم ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به اعجاز القرآن كذا قرر شيخنا العلامة العدوي

لأنها أول سورة نزلت وأجاب السكاكي

(قوله لأنها أول سورة نزلت) وقيل أول ما نزل أول سورة المدثر والتحقيق أن الخلاف لفظي لأن أول سورة نزلت بتامها سورة الفاتحة وأول آية نزلت على الإطلاق اقرأ باسم ربك إلى قوله علم الإنسان ما لم يعلم وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول المدثر فمن قال أول سورة نزلت الفاتحة مراده أول سورة نزلت بتامها ومن قال أول ما نزل اقرأ باسم

(١٥٨)

ربك مراده أول ما نزل على الإطلاق ومن قال أول ما نزل أول المدثر مراده أول ما نزل بعد فترة الوحي إذا علمت هذا فقول الشارح لأنها أول سورة نزلت فيه مسأحة والاولى أن يقول أول آية نزلت من سورة (قوله فكان الأمر بالقراءة أهم) أي فلذا قدم وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها أول ما نزل أي والمقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذكر الله) أي باسمه والاول للحال وان وصلية وقوله في نفسه أي باعتبار ذاته واعترض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان أسماء تعالى لا يساويها شيء في الأهمية ولا يقاربها فلا يقال القراءة أهم من اسم الله ولا الأمر بها أيضا لما في ذلك من البشاعة الظاهرة وأجيب بأن المراد الأمر بمطلق القراءة أهم من الأمر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهي التي قدم فيها اسمه تعالى وان كان اسم الله أهم بالنظر إلى ذاته

لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب جار الله العلامة في الكشف

الشيء هي أهمية في الحقيقة بذلك الشيء لأنها من جهة الوصف أو يقال المعنى ان مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وانما المجهول تعلقها بمخصوص

يدخل ولن تمسنا وهذا من هذا القائل استمرار على ما في ذهنه من الحصر أي ان المسلمين لا يوقنون الا بالآخرة وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها وهذا فهم عجيب ثم قال هذا القائل ثم ان التعريض في قوله يا أهل الكتاب وبما كانوا وان قولهم ظاهر معنى قول المخشري قال هذا القائل وأما في قوله وان اليقين مشكل لانه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن بل تصريح قلت مراد المخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا ثم قال هذا القائل فالوجه أن يقال وان اليقين عطف على قوله تعريض لا على معمولاته من يا أهل الكتاب الخ وكأنه قال وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض وان اليقين قلت مراد المخشري أنه تعريض بنفي اليقين عن أهل الكتاب فكأنه قال دون غير من آمن فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل وهو اما أن يقدر دون غيرهم أولا فان قدر فهو تعريض لا تصريح وان لم يقدر فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم فحمل كلام المخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه وهذا القائل فاضل وانما الجأء إلى ذلك فهمه الحصر وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام أحدها بما والا كقولك ما قام الا بصدق في نفي القيام عن غير زيد ويقتضي اثبات القيام لزيد قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم وهذا هو الصحيح لكنه أقوى المفاهيم لان الاموضوعة للاستثناء وهو الاخراج فدلالته على الاخراج بالمنطوق لا بالمفهوم ولكن الاخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم والنسب على بعض الناس لذلك فقال انه بالمنطوق والثاني الحصر بانما هو قريب من الاول فيما نحن فيه وان كان جانب الاثبات فيه أظهر فكأنه يفيد اثبات قيام زيد اذا قلت انما قام زيد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم القسم الثالث الحصر الذي قد يفيد التقديم وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصر بين الاولين بل هو في قوة جملتين احدهما ماصدر به الحكم نفيا كان أو اثباتا وهو المنطوق والاخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم لان المفهوم لا مفهوم له فاذا قلت أنا لا أكرم الاياك أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره ولا يلزم أنك لا تكرمه وقد قال سبحانه وتعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية وهو ساكت عن نكاحه الزانية فقال سبحانه وتعالى بعده والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك بيانا لما سكت عنه في الاولى فلو قال بالآخرة هم يوقنون أفاد بمنطوقه اية انهم بها ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها وليس ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات قوة ايقانهم بالآخرة حتى صار غير هاعندهم كالمحسوس فهو حصر مجازي وهو دون قولنا يوقنون بالآخرة لا بغيرها فاضبط هذا وإياك أن تجعل تقديره لا يوقنون الا بالآخرة اذا عرفت هذا فتقديمهم أفاد

(وبأنه)

فاسمه تعالى بالنظر إلى ذاته أهم من القراءة ومن الأمر بما بالنظر إلى القراءة المشتملة عن تقديمه فمطلق

القراءة أهم نظرا إلى ذلك العارض وهو السبق في النزول وانما اعتبرت تلك الأهمية لان الأمر بالقراءة لم يكن معلوما للمخاطب في حال الخطاب فذكر الفعل أولا ليعلم حال القراءة ولو قدم اسمه تعالى لاقتضى أن الأمر بالقراءة معلوم للمخاطب والمجهول انما هو ما تلبست به القراءة من اسمه تعالى فقدم لبيانها وليس كذلك ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والا قرب إليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي

بأن باسم بك متعلق باقرا الثاني ومعنى الأول افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع يعنى اذا لم يحمل على العموم وهو بعيد

(قوله متعلق باقرا الثاني) أى على أنه مفعول والباء زائدة لتأ كيد الملاسة لافادة الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرا اسم بك أى اذكره على وجه التكرار دائما وهذا بخلاف ما لوقيل اقرا اسم بك فان معناه اقراء أى اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم بك هو المقروء وهو المناسب لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بقارى اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ويحتمل أن يكون متعلقا باقرا الثاني على أن الباء للمصاحبة النبركية أو الاستعانة ويكون اقرا الثاني اما لازما باعتبار المقروء أى أوجد القراءة متبركا أو مستعينا باسم بك وامام متعديا أى اقرا القرآن متبركا أو مستعينا (١٥٩) باسم بك فهذه احتمالات ثلاثة

وحاصلها أن اقرا الثاني متعد ومفعوله باسم بك بزيادة الباء أو متعد ومفعوله محذوف أو لازم وأما الأول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرا الثاني لازما لا يناسب كلام المصنف بل المناسب له أنه متعد بجعل الباء زائدة للدوام أو بحذف المفعول وهو القرآن لان تفسير المصنف للأول بما يقتضى لزومه انما هو لافادة مخالفته للثاني وانما يخالفه بجعل الثاني متعديا والالم يكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثاني بحذف المفعول وهو القرآن معترض بأن القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا أول ما نزل فلا قرينة على المحذوف حينئذ على أن احتمال التنزيل وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقروء

(و بأنه) أى باسم بك (متعلق باقرا الثاني) أى هو مفعول اقرا الذى بعده (ومعنى) اقرا (الأول أوجد القراءة)

والمقام ينابى ذلك لسكونها أول ما نزل وأشار بقوله (و) أجيب أيضا (بأنه) وهذا الجواب للسكاكى أى باسم بك (متعلق باقرا الثاني) على أنه مفعول بزيادة الباء كما يقال خذ بالحطام وخذ الحطام لقصد تأ كيد الملاسة لافادة الدوام والتكرار وعلى هذا يكون اسم بك هو المقروء أى اذكر اسم بك وهو المناسب لما ورد وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارى اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ أو على أن الباء للملاسة أو التبرك فيكون اسم بك مقروءا به أى يستعان به على القراءة أو متبركا به وعلى هذا يكون اقرا الثاني اما لازما باعتبار المقروء أى أوجد القراءة متبركا باسم بك ومستعينا به وتعليم المقروء حينئذ بذكر السور بعدواما متعديا أى اقرا القرآن وتعديه بجعل الباء زائدة للدوام أو لحذف المفعول وهو القرآن هو المناسب لقوله (ومعنى) اقرا (الأول أوجد القراءة) لان هذا المعنى هو مفاد اللزوم اذ ليس فيه الا مجرد الأمر بوجود القراءة المدلولة لأصل الفعل من غير مراعاة مفعول ما وذلك كما تقدم في قولهم فلان يعطى حيث جعل لازما بأن المعنى يوجد الاعطاء وانما قلنا هو المناسب لان تفسير الأول بها يقتضى لزومه لافادة مخالفته للثاني وانما يخالفه بتعدى الثاني والا فلا فائدة لهذا

أن غيرهم ليس كذلك فلو جعلنا التقدير لا يوقنون الا بالآخرة كان المقصود المهم الذى فيتسلط المفهوم عليه فيكون المعنى افادة أن غيرهم يوقن بغيرها كما زعم هذا القائل وي طرح افهام أنه لا يوقن بالآخرة ولا شك أن هذا ليس بمراد بل المراد افهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم اثبات الايقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر ولم يدل عليه بجملة واحدة مثل ما والا ومثل انما وانما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق وليس أحدهما متقيدا بالآخر حتى نقول ان المفهوم أفادنى الايقان المحصور بل أفادنى الايقان مطلقا عن غيرهم وهذا كما انما احتجنا اليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر وقد سبق الى فهم كثير من الناس ونحن قد منعنا ذلك أولا وبيننا أنه لا حصر في ذلك وانما هو اختصاص وفرقنا بين الاختصاص والحصر وقول هذا القائل تقديمهم من أين له ان هذا تقديم فانك اذا قلت هو يفعل احتمل أن يكون مبتدأ خبره يفعل واحتمل أن يكون أصله يفعل هو ثم قدمت وأخرت والزخشرى لم يصرح بالتقديم وانما قال بناء يوقنون على هم ولكننا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه وكل ذلك أوجبه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر

وهذا محال فاما أن يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو مذهب بعض الأشاعرة أو تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه طلب للقراءة فى الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارى ثلاث مرات فالوجه جعل اقرا الثاني متعديا بزيادة الباء لافادة التكرار والدوام (قوله ومعنى الأول الخ) أى فقد نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرا الثاني تأ كيد الأول بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله كيف اقرا وذلك لان الثاني أخص ولان كيد بين أخص وأعم وحينئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الأول لازما والثاني متعديا عاملا فى الجار والمجرور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأ كيد بعمول التأ كيد سلمنا أن الأخص يؤكدا الأعم فلا سلم امتناع الفصل بين التأ كيد والمؤكدا بعمول التأ كيد كالفصل بين الموصوف والصفة بعمولها كقولك مررت برجل عمر اضارب

* وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه

(قوله من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه) أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه والواضح حذف به أي وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء وهو اسم ربك (١٣٠) وإنما كان الواضح ما ذكر لان التعبير المذكور إنما يناسب احتمال

كون اقرأ الأول لازماً أو متعدياً لمفعول محذوف والياء للاستعانة وحينئذ فينحل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه أي بخلافه على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته لمقروءه فاسم ربك على الجواب الأول مقروء به لأنه مستعان أو متبرك به في القراءة لا مقروء لان المراد اقرأ القرآن أو أوجد القراءة مستعيناً أو متبركاً باسم ربك وقد علمت ما يرد على كل من الاحتمالين بالنسبة لاقرأ الثاني ويقال مثل ذلك بالنسبة لاقرأ الأول تأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وتقدم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للسند إليه وان كان الباب معقوداً للمتعلقات التي هي ماعدا السند إليه والقرينة على هذه الإرادة قوله كالفاعل الخ (قوله

من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في فلان يعطى كذا في المفتاح) (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن الأصل

التفسير ويحتمل مع كون باسم ربك متعلقاً باقرأ الثاني أن يكون الأول متعدياً للقرآن أي اقرأ القرآن الذي ينزل عليك كذا قيل وفيه أن القرآن لم يعد حتى يحذف لان هذا أول ما نزل ومثل هذا يقال في الثاني على تقدير كون معموله القرآن على ما تقدم فإذا كان باسم ربك متعلقاً بالثاني جرى الكلام على ما ينبغي لانه قدم عليه لافادة الاهتمام وليس قوله اقرأ باسم ربك تأكيدياً للأول حتى يقال يلزم على هذا الفصل بين التأكيدي والموثوق به معمول التأكيدي لان الثاني أخص ولاناً كيد بين أخص وأعم ولو سلم فالفصل بين التأكيدي والموثوق به معمول التأكيدي لا يسلم من بشاعة كالفصل بين الموصوف والصفة بمعمولها كقوله كمررت برجل عمر اضارب (وتقديم بعض معمولاته) أي بعض معمولات الفعل (على بعض) يكون ذلك التقديم (إما لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (و) الحال أن كان ذلك الأصل (لامقتضى) أي لا موجب (للاعدول عنه) أي عن

والله عز وجل أعلم ص (وتقديم بعض معمولاته على بعض الخ) ش تقديم بعض معمولات على بعض يكون لأحد أمور إما لان ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فان أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة وكذلك المفعول الأول في باب أعطيت زيداً درهما لانه في الأصل الفاعل المعنوي وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لاصدوره من الفاعل كقوله قتل الخارجي فلان فان الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير وإزاحة شره لا لقائه من هو وإما لأن في تأخير خيفة أن يلبس المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فانه لو قيل يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيخجل المقصود قلت فيه نظر من وجهين أحدهما أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجاء والمجرور فهذا ما ش على الأصل فلا حاجة لتعليقه وما كان بالوضع والذات لا يعمل بالغير ثم لا يسمى ذلك تقديماً فان التقديم يكون لشيء ينقل عن محله إلى ما قبله كذا صرح به الزمخشري وهو القياس الثاني أن هذا التوهم إنما كان يصح أن لو كان يكتم يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فهذا الوهم ليس له مجال وما يقع في كلام الناس من تعدية يكتم بمن الظاهر أنه ليس له أصل وإما أن يقدم وان كان أصله التأخير رعاية لتناسب فواصل الآي نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى قال السكاكي الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضه على بعض ككون العناية بما تقدم أتم وذلك نوعان أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم ولا يكون مقتضى للعدول عنه وذكر من ذلك أمثلة كالمفعول الأول من باب علمت وباب أعطيت وكسوت فانه من الأول في حكم المبتدأ ومن الأخيرين في حكم الفاعل ولا يكون وكقديم المبتدأ المعرف والفاعل على المفعول وإحال والتمييز وكقديم المفعول الذي وصل إليه الفعل بلا واسطة على التعدى بالحرف الثاني أن تكون العناية بتقديمه لالتفات الخاطر إليه وأن كان مؤخراً في الأصل وجعل منه وجعلوا لله شركاء الجن على القول

لان أصله التقديم) علة لحذف أي يكون ذلك التقديم إما لان الخ وقوله أي أصل ذلك البعض

أي التقديم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول لانه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم ان اللام في قوله للعدول وان كانت صلة المقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيهه بالمتضاف وان لم تكن صلة فالفتحة بنائية والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار للوجهين في المعنى

(كالفاعل

كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا وتقديم المفعول الاول على الثاني نحو أعطيت زيدا درهما واما لان ذكره أهم والعناية به أنهم فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الفرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الاذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله

(قوله لانه عمدة الخ) أي انما كان أصل الفاعل التقديم لانه عمدة في الكلام أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد ونص ما في الحفيد ان التعليل بالعمدية لاصالة التقديم غير صحيح لان المفعول عمدة أيضا بالنسبة للفعل المتعدي لان تعقله يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فالاولى تعليل أصالة التقديم في الفاعل بكونه مقدما على المفعول في تعلق الفعل لان الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ورد هذا الاعتراض بأن المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي انما يتوقف تعقله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر (قوله وحقه أن يلي الفعل) (١٦١) أي لانه لشدة طلب الفعل له صار كالجزء

منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) أي وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول اذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فان أصله) أي أصل المفعول الاول وهو زيد في المثال (قوله أنه عاط من عطوت الشيء تناواته وقوله أي أخذ للعطاء أي الشيء المعطى وهو الدراهم فقولك أعطيت زيدا درهما في معنى أخذ زيد مني درهما (قوله أولان ذكره أهم) أي كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيد اغلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء (أولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الاهمية هنا

ذلك الاصل وذلك البعض الذي كان أصله التقديم (كالفاعل في نحو) قولك (ضرب زيد عمرا) بتقديم الفاعل الذي هو زيد على عمرو لان الفاعل عمدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل الا به بخلاف المفعول فكان حقه أن يلي ما لا يتم الا به وأيضا لشدة طلب الفعل للفاعل يصير كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال وقد فهم من هذا الكلام أن المراد بالعمولات ما يرتبط بالفعل في الجملة الشامل للسند اليه ولو كان الباب معقودا للتعلاقات التي هي السند اليه وانما قال في نحو ضرب زيد عمر اليخرج نحو ضرب غلاما زيدا على أن زيدا مفعول فانه ولو كان الاصل تقديم الفاعل فيه على المفعول يقدم فيه المفعول بوجود المقتضى للعدول عن ذلك الاصل وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول فلو قدم فيه الفاعل لزم عود الضمير على ما بعده لفظا ورتبة فيقدم المفعول بأن يقال ضرب زيد غلامه ليعود الضمير على ما قبله لفظا (وكالمفعول الاول في نحو) قولك (أعطيت زيدا درهما) فان أصل زيد الذي هو المفعول الاول التقديم لانه فاعل من جهة المعنى اذ هو عاط أي أخذ للعطاء الذي هو الدرهم (أولان ذكره) أي وتقديم بعض المعمولات اما لان أصل ذلك البعض التقديم أولان ذكر ذلك البعض المقدم (أهم) كما لو كان تعلق الفعل به هو المقصود بالذات بغرض من الاغراض فيقدم على

بأن لله مفعول ثان ومثل قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قدم فيه الجور ولاشتمال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل فكانت مظنة أن السامع يصبر مفكرا كانت القرية كلها كذلك أم قطر دان أم قاص بخلاف ما في سورة القصص ومثل قوله تعالى في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا لان ما قبله انذا كننا ترابا وآباؤنا فالحجة المطور اليها كون أنفسهم وآباؤهم ترابا وهو

(٢١ - شروح التلخيص - ثانی) المقصود بالذات لغرض من الاغراض فيقدم على المعمول الآخر وذلك كما في المثال الا أن فان تعلق القتل بالحارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاء دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لكونه أهم (قوله جعل الاهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في باب السند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل الاهمية أمرا شاملا لكون الاصل التقديم واغبره حيث قال وأما تقديمه فليكون ذكره أهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع واما لتعجيل المسرة أو المساءة الخ وهنا جعل الاهمية قسما لكون الاصل التقديم فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بأو وهو لا يجوز وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فمراد المصنف بالاهمية فيما تقدم مطلق الاهمية ومراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء التكلم وتوضيح ذلك الجواب أن الاهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب منها أصالة التقديم وتمكين الخبر في ذهن السامع وتعجيل المسرة أو المساءة الى غير ذلك مما تقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع

فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره . و يقدم الفاعل على للمفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان فالاهمية عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف أراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية الذاتية وأراد بالاهمية السابقة في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ فعطف الاهمية في كلامه على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصح جعله هنا الاهمية قسما لكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره هنا بعد الاهمية من كون التأخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جملة أسباب الاهمية العرضية فيكون مندرجا فيها فكيف يجعله قسما لها وحاصل ما أجيب به أن اريد بالاهمية العرضية هنا ما كان سببها غير ما ذكر بعد وغير اصاله التقديم فلا حترار عن الاخلال ببيان المعنى والتناسب ليسا داخلين عنده في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله جعل الخ) أي لان العطف يقتضي المغايرة (قوله قسما لكون الاصل التقديم الخ) أخذ الشارح الكونية من قول المصنف لان أصله التقديم لان أن وما دخلت عليه في تأويل الشكون لجود خبرها (قوله شاملا) أي أمرا شاملا له أي الشكون الاصل التقديم ولغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها فيما تقدم مقسما حيث قال وأما تقديمه فليسكون ذكره أهم امالانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع الى آخر مامر (قوله من الامور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) أي جعل الاهمية أمرا شاملا لاصالة التقديم وغيره من شمول الشيء لاسبابه الموافقة للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعني في دلائل الاعجاز (قوله حيث قال) أي الشيخ عبد القاهر وهذه حيثية تعليل (قوله في التقديم) أي (١٦٢) في الاغراض الموجبة له (قوله يجري مجرى الاصل) أي يجري القاعدة

قسما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فمراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقوله قتل الخارجي فلان)

الآخر (كقوله قتل الخارجي فلان) فان العلم بتعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون العلم بتعلقه بالقائل ولو كان فاعلا فيكون ذكره معه أولا أهم وقد جعل المصنف الموعود به فلذلك قدم وفي سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآبائنا هذا لان قبلها أنذا كنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور اليها كونهم ترابا وعظاما وجعل من ذلك كون التقديم بمنع اختلال المعنى كقوله تعالى

الكلية الشاملة لجميع أغراضه (قوله والاهتمام) عطف تفسيرا فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول وذلك لان الاهتمام بالشيء صادق بأن يكون من جهة أصالة تقديمه أو من جهة تمكنه في ذهن السامع أو من جهة تعجيل المسرة أو المساءة الخ وجعله كالقاعدة حيث

قال يجري مجرى الاصل ولم يجعله قاعدة بحيث يقول شيئا هو الاصل لان شمول القاعدة لان جزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشيء معنى أي مزية واعتبار مثل أصالة التقديم وتمكين الخبر في ذهن السامع ولا يقال ان الشيء نفس المعنى لانك اذا قلت قدم هذا لانه أهم لكون الاصل تقديمه فقوله لكون الاصل تقديمه لا بد من معرفة معناه أي وجهه وسببه بأن يقال لانه مسند اليه والاصل فيه أن يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفي أن يقال قدم هذا الشيء للاهتمام به بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال اهتم به لكون الاصل تقديمه ولا مقتضى للعدول عن تلك الاصاله أولا جل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع الخ (قوله ولكونه أهم) تفسير لما قبله (قوله من غير أن يذكر من أين كانت) أي من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها وجهها وقوله وبم كان أي وبأي سبب كان تفسير لما قبله (قوله فمراد المصنف) أي وحين اذ كان كلام المصنف هنا مخالفا لما في المسند اليه الموافق لما في الفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر فيتعين أن مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) أي لا مطلق الاهمية أي بخلاف ما في المسند اليه فان مرادها الاهمية المطلقة الصادقة بالذاتية والعارضة والدليل على أن مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة ما تقرر من أن العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص (قوله بحسب اعتناء المتكلم) أي سواء وافق نفس الامر أولا (قوله بشأنه) أي بشأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) أي غير أصالة التقديم كما تقدم (قوله قتل الخارجي فلان) الخارجي هو الخارج على السلطان فالنسبة اليه من نسبة الجزئي للكل

رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لان الذي يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره و بعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا من وقع منه وعليه قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم وايهاهم وقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وايهاكم قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية لان الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون بما لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم واما لان في التأخير اخلا لا ببيان المعنى لقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون

(١٦٣)

يكنم ايمانه فانه لو آخر من آل فرعون عن يكنم ايمانه لتوهم ان من متعلقة بكنم

(قوله لان الا هم الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل على من فلان (قوله أولان فى التأخير) أى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلا لا ببيان المعنى أى المراد وذلك بأن يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد فيقدم لأجل التحرز والتباعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة يكنم) أى لتوهم أنه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل أنه على تقدير تأخير الجار والمجرور لا تكون صلة يكنم منحصرة فيه اذ من صلاته

لان الأهم فى تعاقب القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أولان فى التأخير اخلا لا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه فانه لو آخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) أى يكنم ايمانه من آل فرعون

الأهمية فيما تقدم شاملة للأصل وجعلها هنا مقابلة له وكأنه قصد بها هنا الأهمية العارضة لغرض من الأغراض كفى المثال لا مطلقها الشاملة للأصل ولكن هذا يعكس عليه عطفه قوله بعد أولان فى التأخير الخ فان فيه الأهمية العارضة فيكون من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع اللهم الا أن يتكلف عطفه على قوله ايمانه الأصل ومع ذلك لا يخلو الكلام من تدخل باعتبار الاهتمام والمعنى الأول وهو شمول الأهمية للأصل كما بين المصنف فيما تقدم هو الموافق لصاحب المفتاح وللكلام الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث قال انا لم نجدهم اعتبروا فى التقديم شيئا مجرى مجرى الأصل أى القاعدة الكلية الشاملة لجميع صور التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولا يكون أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فقوله شيئا مجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ظاهر فى عموم الأهمية بصورة الأصل لانه يقتضى أنه لا يخلو صورة من صور التقديم وسبب من أسبابه عن الاهتمام حتى يكون الشيء أصلا اذ لم يختص كلامه بالأهمية العارضة بحسب اعتناء التسكيم والسمع بشأن المقدم واهتمامهما بحاله لغرض من الأغراض مع كون خلافه هو الأصل (أولان فى التأخير) أى يقدم بعض العمولات على بعض امالان أصله التقديم أولان فى تأخير ذلك المفعول المقدم (اخلا لا ببيان المعنى) المراد لان فى ذلك التأخير ايهام معنى آخر غير مراد فيقدم احترازا من ذلك الابهام (نحو) قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه) فقوله تعالى رجل موصوف بثلاثة أوصاف كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكنم ايمانه فقدم مؤمنا على غيره لافراده وقدم المجرور على الجملة الفعلية وقد أشار الى علة تقديمه بقوله (فانه) أى لانه (لو آخر) قوله من آل فرعون الذى هو المجرور المذكور عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) فيفيد معنى آخر وهو كونه يكنم ايمانه من آل

فى سورة المؤمنين وقال الملائكة من قومه الذين كفروا بتقديم المجرور على الوصف لانه لو أخر لاخر عن الصلة وما عطف عليها فقل من قومه بعد وأترفناهم فى الحياة الدنيا فلا يدري حينئذ أنهم من قومه أولا بخلاف قوله تعالى فقال الذين كفروا من قومه جاء على الأصل لعدم المانع وجعل منه أيضا مراعاة

حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر فى تعبير المصنف بمن التبعية وقوله لتوهم أى توهمها قويا فلا ينافى أن هذا التوهم حاصل فى حال تقديمه أيضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير لا يوهم كونه من صلة يكنم الا لو كان يكنم يتعدى بمن ومن المعلوم أنه انما يتعدى بنفسه اذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتُمون الله حديثا أجيب بأنه سمع أيضا تعديته بمن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الأصل اذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيها التقديم على الأصل لانه لا يمكن تقديم آخر يحجب بأن النكات لا تنزاحم فيجوز تعدادها ويرجع بعضها على بعض اعتبارا بالتسكيم فيجوز أن يقال قدم الجار والمجرور لانه الأصل لقربه من المفرد لان الأصل تقديره بالمفرد وأن يقال قدم لان فى تأخيره اخلا لا بالمراد

فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون أو بالتناسب كراية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى وأما الاعتبار آخر مناسب وقسم السكا كي التقديم للعناية مطلقا قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدل عنه كالمبتدأ المعروف فان أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فان أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فان أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف وكالفاعل فان أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتميز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرر بأشديدا تأديباله مملثا من الغضب وامتلا الاناء ماء وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا أو في حكم الفاعل من مفعولي باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة وكالمفعول المتعدي اليه بغير واسطة فان أصله التقديم على المتعدي اليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فان أصلها أن تذكر بعد التبعوعات وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك والتفات خاطر ك اليه في التزايد كما تجدك (١٦٤) قد منيت بهجر حبيبك وقيل لك ماتتني تقول وجهه الحبيب أتمنى

وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء أي على القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا أولعارض يورثه ذلك كما اذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه ينتظر أن تذكره فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضى ساعة فساعة فتجد له مجالا لذلك صالحا أو رده نحو قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا في فكره ا كانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص مننت خير

(فلم يفهم أنه) أي ذلك الرجل كان (منهم) أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني لثلاثتهم خلاف المقصود (أو) لان في التأخير اخلالا (بالتناسب كراية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى)

فرعون ويخفيه عليهم (فلم يفهم أنه) أي أن ذلك الرجل (منهم) والغرض بيان أنه منهم والتقديم ولو كان لا يمنع من تعلقه بكم أبعدي فائدة هذا المعنى من التأخير وفي هذا الكلام بحث من وجهين أحدهما أن تأخيره لا يوهم كونه من صلة يكتم الا لو كان يكتم يتعدي بمن ومن المعلوم أنه يتعدي بنفسه اذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتمون الله حديثا وأجيب عنه بأنه سمع أيضا تعديه بمن فيعرض الابهام بسبب ذلك ثانيهما أن تقديم المجرور اذا كان نعتا على الجملة النعتية هو الأصل فهذا مما جرى فيه التقديم على الأصل لا مما قدم اعرض آخر وقد يجاب عنه بجواز تعدد النكت للتقديم فيجوز أن يقال قدم لانه الأصل لقرب المجرور من المفرد لان الأصل تقديره بالمفرد وقدم لان في تأخيره اخلالا بالمراد فافهم (أو) لان في التأخير اخلالا (بالتناسب) المطالب في المقام وذلك (ك) ما في (رعاية الفاصلة) وقد تقدم تفسيرها فتراعى مناسبتها لفاصلة أخرى فيقدم فيها بعض المفعولات ليختم بحرف يناسب به خاتمة لاخرى (نحو) قوله تعالى (فأوجس) أي أخفى (في نفسه خيفة موسى) فقدم خيفة على موسى ولو كان فاعلا لرعاية ما بعده وما قبله من الفواصل المختومة

الفاصلة كقوله تعالى آمناب هرون وموسى وفي الاخرى رب موسى وهرون قال المصنف وفيه نظر من وجوه الاول أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك لان الآية مسوقة للانكار النوبي يخفى فيمتنع أن يكون بعده وجعلوا الله منكرامن غير اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر أن يكون مجرد الجمل متعلقا به فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وعكسه فلا فرق وعلم من هذا أن كل متعد لمفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت الصواب مع السكا كي وكون كل واحد من

منتظر الامام الحديث به بخلاف ما في سورة القصص أو كما اذا وعدت ما بعد وقوعه من جهتين احدهما بتقديم أدخل في تبعيده من الاخرى فانك حال التفات خاطر ك الي وقوعه باعتبارها تجد تفاوتا في انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ولا امتناع

(قوله فلم يفهم أنه منهم) أي والغرض بيان أنه منهم لا فائدة ذلك مزيد عناية الله به فتأخيره فيه اخلالا بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة أوصاف) أي كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتم ايمانه وهذه الأوصاف معمولات للفعل لان العامل في الموصوف عامل في الوصف وقوله قدم الاول أعني مؤمن أي على الجميع (قوله لكونه أشرف) أي ولا فراده اذ النعت المفرد يقدم على غيره (قوله ثم الثاني) أي على الثالث وقوله لثلاثتهم الخ أي ولقربه من المفرد بحسب المتعلق اذ الأصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث لانه وقع في محله فلا يسأل عنه (قوله كراية الفاصلة) أي كالتقديم الذي لرعاية الفاصلة فان قلت ان رعاية الفواصل من البديع قلت قد سبق بيان امكان انحراطه في سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بهارعاية كونها جميعا على نمط واحد اولها كآخرها

انكاره يدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء بذكره فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول في الأول شيء حاله في البعد عن الوقوع هذه أنى يكون لقد وعدت هذا أنا وأنى وجدى هذا فتقدم المنكر على المرفوع وفى الثانى لقد وعدت أنا وأنى وجدى هذا فتؤخره وعليه قوله تعالى فى سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا وقوله تعالى فى سورة المؤمنى لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فان ما قبل الأولى أنذا كنا تراباً وآباؤنا أننا لمخرجون وما قبل الثانية أنذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أننا لمبعوثون فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم تراباً والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ولا شبهة ان الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث أو كما اذا عرفت فى التأخير ما نأما كما فى قوله تعالى فى سورة المؤمنى وقال الملائم من قومه (١٦٥) الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة

وأثر فنامهم بتقديم المجرور

على الوصف لانه لو أخر عنه

وأنت تعلم أن تمام الوصف

بتمام ما يدخل فى صلة

الموصول وتامه وأثر فنامهم

فى الحياة الدنيا لا حتمل

أن يكون من صلة الدنيا

واشبهه الامر فى القائلين

اتهم من قومه أم لا بخلاف

قوله تعالى فى موضع آخر

منها فقال الملائم الذين

كفروا من قومه فانه جاء

على الاصل لعدم المانع

وكما فى قوله تعالى فى سورة

طه آمناب رب هرون وموسى

للمحافظة على الفاصلة

بخلاف قوله تعالى فى

سورة الشعراء رب موسى

وهارون وفيما ذكره نظر

من وجوه أحدها انه جعل

تقديم لله على شركاء للعناية

والاهتمام وليس كذلك

فان الآية مسوقة للانكار

التوبيخى فيمتنع أن يكون

تعلق جعلوا بالله منكراً

من غير اعتبار تعلقه بشركاء

منكر باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا

باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى

والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى وليسامنه وثالثها أن تعاق من قومه بالدينا على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعيد

(قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لأن تقديمه

يفهم حصر الخيفة فى نفسه وهو غير مراد (قوله على الألف) أى مبنية عليها

بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف

بالألف اذ لو أخر خيفة فات ذلك وهذا الوجه وهو رعاية الفواصل من البديع لكن يمكن أن ينخرط فى سلك المعانى من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بهارعاية كونها جميعاً على نمط أولها كآخرها وقدمت الاشارة الى هذا المعنى فليفهم والله أعلم

المفعولين متعلقاً بالآخر والخطاب توبيخى لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد ولا شك أن مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ومجرد جعل أمر الله يتندر الذهن منه الى الاحجام عنه لعظم المقام فلا شك أن العناية قد تشدد بأحدهما فيقدم وهو لم يعلل بمطلق العناية بل بعناية خاصة وليعلم أن هذا الكلام يخالف قوله فى حد السند وفائدة التقديم أى تقديم لله على شركاء استعظام أن يتخذ له شريك ملكاً كان أم جنياً أم غيرها وذلك لأن هذه الفائدة لا تحصل الا بالتقديم فتشأ من ذلك عناية ذكر اسم الله تعالى أولاً وان تساوى فى العناية الناشئة من الانكار التوبيخى ثم قال وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى أى فى قوله تعالى قال الملائم من قومه الذين كفروا والتقديم لرعاية الفاصلة أى فى قوله تعالى رب هرون وموسى من القسم الثانى وليسامنه يريد بقوله وليسامنه ان من قومه اذا قدم على الذين كفروا كان حالاً من الملائم والذين كفروا واصفة لقومه لا الملائم حتى يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكى أن القسم الثانى هو أن يتقدم ماحقه التأخير فلا جرم أنه لا يكون من قومه من القسم الثانى وكذا تقديم هرون على موسى لأن أحدهما معطوف على الآخر بالواو وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكى هو ظاهر عبارته وأجيب بأن القسم الأول وهو أن يكون المقدم ما عرف له فى اللغة تقدم بالاصالة كالمبتدأ المعروف اذا لم يعرض ما يقتضى العدول عنه فيكون التقديم لمجرد الاصالة والقسم الثانى أن يكون للعناية ببيان ما تقدم اما لكونه نصب عينك أو لغير ذلك سواء كان حق ما تقدم لغير التأخير أم لا واذا تقرر هذا فالتقديم المذكور ان داخلاً فى القسم الثانى لأن رعاية الفاصلة والاحتراز عن الاخلال أورثا كون المتقدم نصب عينك ولا يمتنع اجتماع الاسباب فى مثل ما نحن فيه على مسبب واحد وفيما قاله نظر لان كلامهم سبب للعناية ثم قال ان تعلق من قومه بالدينا على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعيد ورد عليه بمنع ذلك لان الدينا ليست اسما بل صفة والألف واللام فيها موصولة التقدير التى دنت من قومه ولا شك أن فيه تعسفا وبقى من اسباب تقديم بعض المفعولات على بعض افادة الاختصاص كما تقدم عن ابن الاثير فى نحو ان الينا اياهم وجاء راكباز يدل كنهه مخالف لكلام الجمهور والله تعالى أعلم

من غير اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلق به فيتمتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك

منكر باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا

باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى

والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى وليسامنه وثالثها أن تعاق من قومه بالدينا على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعيد

(قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لأن تقديمه

يفهم حصر الخيفة فى نفسه وهو غير مراد (قوله على الألف) أى مبنية عليها

﴿ القصر ﴾

(قوله في اللغة الحبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لا من قصرت الشيء بحسبه بدليل التعبير بـ (قوله تخصيص شيء بشيء) أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف فالباء داخل على المقصور والشيء الأول أن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة والعكس وذلك لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الآخر بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم النفي والاثبات (قوله بطريق مخصوص) (١٦٦) أي معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع الطرق

﴿ القصر ﴾

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي)

﴿ القصر ﴾

هو في اللغة الحبس قال تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسة فيها وأما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من النفي والاستثناء وغير ذلك وهو في الاصطلاح مأخوذ من ذلك ولا ينافي ذلك تعديه بـ (قوله) كما قيل واحترازنا بقولنا بطريق الخ من نحو خصت زيداً بالعلم فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً وإنما قلنا إن أحد الشئيين موصوف والآخرة لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف (وهو) أي القصر (حقيقي وغير حقيقي) أي ينقسم القصر إلى ما يسمى حقيقياً وإلى ما يسمى غير حقيقي وهو الإضافي وذلك

﴿ القصر حقيقي الخ ﴾

ش هذا هو الباب الخامس والقصر هو الحصر وهو تخصيص أمر بأخر بأحدى الطرق الأربع كذا قالوه وسيأتي أنها أكثر من أربع وهو يجري بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما إلا ما سيأتي وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقي وقصر غير حقيقي أي مجازي وأعلم أن القصر الحقيقي ينظم حكمين اثبات الحكم للذكور ونفيه عما عداه وكلاهما حقيقة والقصر المجازي ينظم حكمين اثبات الحكم للذكور ونفيه عن غيره وهو مجاز كما سنبينه وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا النعت الذي يتكلم عليه النحوي قيل المراد لا النعت فقط فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتاً أو غيره وليس كذلك بل المراد إخراج النعت فإن النعت لا يكون

الآتية في كلامه وهي العطف وما والا وإنما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس على مامر واحتراز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصر اصطلاحاً وأعلم أن الباء الأولى للاتصاف والتعدية والثانية بـ الاستعانة فلا يقال إن في كلامه تعلق حر في جر متجدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله) وهو حقيقي الخ) أي الشارح بالضمير لطول الفصل أو للإشارة إلى أن قوله القصر ترجمة وقوله حقيقي خبر لمبتدأ محذوف وحيثئذ فيكون في كلام المصنف

لان

استخدام لان الضمير عائد على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمة

(قوله وغير حقيقي) أي وهو الإضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصر إن كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقي نحو ما خانم الأنبياء والرسول لا محمد والا فهو الإضافي نحو ما زيد الأشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر لان عدم تجاوز المقصور للمقصود عليه فيه بحسب نفس الأمر وأن الإضافي نسبة للإضافة لان عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص وفيه نظر فإن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر والا كان كاذباً وحيثئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر لان عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضاً كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة السيد في حواشي المطول أن الحقيقي نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وأن المراد بالإضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له وفيه نظر لان كلام المعنيين حقيقي للقصر وليس الفرض من سوق الكلام إفادة أن

بعض المعنيين معنى حقيقي للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازي له كما فهمه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره أيضا والأولى كما قال الحفيد أن المراد بالحقيقي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة والاضافي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي لانه هو الذي يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر الى هذه الأقسام انما هو باعتبار حال المخاطب ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه أن الاضافي لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما في نفس الأمر حيث عطف قوله أو بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأنه لما روعي في الاضافي أمر زائد على ما اعتبر في الحقيقي وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما في نفس الأمر مع أن المطابقة المذكورة معتبرة فيه أيضا (قوله لان تخصيص الشيء بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه أي لان جعل الشيء خاصا بشيء ونحصر افيه (قوله اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر) العطف تفسيري أي اما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقي والادعائي (قوله بأن لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر في (١٦٧) يتجاوز راجع للشيء الأول والبارز فيه وفي غيره راجع للشيء الثاني

غيره راجع للشيء الثاني
أي بأن لا يتجاوز الشيء
الأول المقصور الشيء الثاني

المقصود عليه الى غير هذا
الشيء الثاني كقولك
ما خاتم الانبياء والرسول
الا محمد صلى الله عليه
وسلم فقد قصرت ختمهما
على محمد ونفيته عن كل
ماعداه فلم يتجاوز الختم
الى غيره أصلا (قوله
وهو الحقيقي) قال ابن
يعقوب سمي هذا حقيقيا
لان التخصص ضد
المشاركة وهذا المعنى
هو الذي ينافي المشاركة
فهو الأول أن يتخذ
حقيقة للتخصص فناسب

لان تخصيص الشيء بالشيء اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان أمكن أن يتجاوز الى شيء آخر

لان تخصيص شيء بشيء اما أن يكون بحسب الحقيقة أي بحسب تقرير كمال معنى هذه الحقيقة في نفس الأمر وذلك اضا في لا يتجاوز التخصص به الى كل ما هو غيره أصلا وذلك كقولنا ما نبي خاتم الامم صلى الله عليه وسلم فلا يثبت ختم النبوة لغيره وانما قلنا كذلك لان التخصص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذي ينافي المشاركة مطلقا فهو الأول أن يتخذ حقيقة للتخصص فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا واما أن يكون بالنسبة الى بعض ما هو غير التخصص بذلك الشيء كقولك ما زيد الا شاعر فزيد مخصوص بالشعر دون الكتابة لانه لا يتجاوز الشعر الى صفة أخرى أصلا فهذا ولو كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة الكتابة للشعر في زيد هو تخصيص بالاضافة الى معين فلصحة وجود مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصص لكونه ليس بأكمل ولو شمله مطابق التخصص فناسب أن يسمى قصرا اضا في لان التخصص فيه اضا في فالمسمى بالقصر الحقيقي والاضافي كلاهما حقيقة اصطلاحا وكما الحقيقة في أحدهما دون الآخر أو جب مناسبة تسمية الاول حقيقيا والثاني اضا في

مقصودا على معنوية أبدا ولا عكسه لان أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة لا يقال بل تقع بينهما على رأي الزحشرى وسيأتى في كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره لانا نقول ان سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور فلا الوقعة بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتفريغ ولا بخلافه فليتأمل لا يقال يقع القصر بين الموصوف والصفة في نحو رأيت رجلا انما هو قائم فان جملة انما نعمت لان القصر هنا انما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها

أن يسمى قصرا حقيقيا (قوله بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء) أي بأن لا يتجاوز الشيء الأول وهو المقصور الشيء الثاني وهو المقصور عليه الى ذلك الشيء الآخر (قوله وان أمكن أن يتجاوز الى شيء آخر) الواو للحال وان وصلية أي والحال أنه أمكن مجاوزته الى شيء آخر وفيه نظر لان القصر الاضافي لا بد فيه من مجاوزة الشيء بالشيء آخر فقولك ما زيد الا قائم معناه أن زيدا لا يتجاوز القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيره من العلم أو الشعر أو الكتابة فالأولى أن يقول وان تجاوز لماعلمت أن الذي ينافي الحقيقي انما هو المجاوزة بالفعل وأما الامكان فلا ينافي فيه وأجيب بأن المراد بالامكان الامكان الوقوعي لا مطلق الامكان فأمكن في كلام الشارح بمعنى وقع كذا قرر السيد الصفوى لكن الذي ذكره العلامة الحفيد أن الشرط في الاضافي عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود في المثال المذكور وأما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفي فيه امكان التجاوز وان لم يوجد كما أشار اليه الشارح بخلاف الحقيقي فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ماعداد المقصور عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله أن الحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعبر فان اعتبر التخصص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه وان اعتبر التخصص بالنسبة الى بعضها فهو اضا في وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض

(قوله في الجملة) أى في بعض أمثلة القصر لاني كلها اذ قد لا يتجاوزها الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لاله الا الله بالنسبة لآلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوزا شيء آخر أصلا (قوله بل اضافي) دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي كما قال السيد (قوله لا بمعنى أنه لا يتجاوزها الى صفة أخرى أصلا) أى والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذي ذكره وان كان فيه تخصيص مضافا لمشاركة القيام للعود في زيد فلصحة وجود صفة مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس بأكمل وان شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافي قاله ابن بعقوب (قوله وانقسامه) أى القصر وهذا جواب عما يقال ان

(١٦٨)

والقصور عليه حينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقي وتقسيمه الى الحقيقي والاضافي من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس الى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة الى جميع ما يغير فهو حينئذ نوع من الاضافي بمعنى ما يكون تعقله بالقياس الى الغير كما أن الاضافي هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالاضافة الى بعض ما يغير والحاصل أنه ليس المراد بالحقيقي ما ليس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كما أن المراد بالاضافي ما كان بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وحينئذ فشكل منهما قسم من مطلق اضافي (قوله

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزها الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة)

فليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي لان التسمية في كليهما حقيقة اصطلاحا وعلى تقدير تكلف التوجيه لذلك يجعلها في الاضافي مجازا لغويا لا يتم لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليفهم لا يقال الاختصاص من حيث هو لا بجامع الاشتراك فكيف كانت الحقيقة في الأول أكل مع أن التحقيق أن الحقيقة لا تفاوت فيها لانا نقول السكال بعروض نفي كل مشترك ولا يقال حينئذ يكون الحاصل أن هنا تخصيصين اضافيين معا اذ لا يتحقق ثبوت تخصيص الا بالنسبة الى ساب الغير الا أن أحدهما أكل فكيف يسمى أحدهما اضافيا دون الآخر مع أن كلا منهما اضافي لانا نقول هب أن كلا منهما اضافي لكن خص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين فروع ذلك التفريق بينه وبين الآخر على أنه لا حرج في الاصطلاح فانقسام القصر الذي هو اضافي مطلقا كما قرر الى اضافي وغيره صحيح لان الاضافة المنقسم اليها خلاف مطلق الاضافة الموجودة في كليهما وهو ظاهر (وكل منهما) أى من الحقيقي وغيره (نوعان) أى ينقسم الى نوعين أحدهما كل منهما (قصر الموصوف على الصفة) وتحقيقه باعتبار الحقيقي أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى غيرها وأما الصفة فتتجاوزها الى غيره وسيأتي أن هذا المعنى وهو كون الموصوف ليس له الاضافة واحدة متعذر بل محال وأما باعتبار غير الحقيقي فهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى صفة أخرى واحدة أو صفات أخرى معينة كما اذا اعتقد المخاطب أن زيدا يتصف بالكتابة فقط أو بالكتابة مع الشعر فتقول ما زيد الا شاعرة صره على الشعر فقط بحيث لا يتعداه الى الكتابة وان كان الشعر وهو

فالأول من الحقيقي قصر الموصوف على الصفة كقولك ما زيد الا كاتب فانك قصرت فيه الموصوف وهو زيد على الصفة وهي الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لانه كيف يكون للذات صفة واحدة أم كيف يمكن احاطة العلم بذلك أن لو كان الثاني من الحقيقي قصر الصفة على الموصوف وهو يجري كثيرا بين المبتدأ والخبر كقولك ما كاتب الا زيد والفعل وفاعله نحو ما قام الا أنا وما ضرب عمرا الا زيد والحال كقولك ما جاء زيد الا راكبا لانك قصرت المحيى على صفة الركوب معناه ما جاء في حال الا في حال الركوب

وهو

بهذا المعنى) تنازعه الحقيقي والاضافي والباء للابسة من ملابسة الدال للدلول المشار اليه فيما سبق

وهو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه الى غيره أصلا بالنسبة للحقيقي أو عدم مجاوزة المقصور للمقصود عليه الى شيء آخر يعني وان أمكن أن يتجاوزها الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافي (قوله لا ينافي كون التخصيص) أى الذي هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا كان أو اضافيا وقوله من قبيل الاضافات أى النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه أولان في كل من الحقيقي والاضافي اضافة الى الغير لكن في الحقيقي الى الجميع وفي الاضافي الى البعض وخص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة فالحقيقة موجودة في كل منهما لكنها في الحقيقي أكل لنفي كل مشترك

(قوله وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما زيد الا قائم فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوز له للعود وبصح أن تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة أخرى) ان أراد أى صفة كان القصر حقيقيا وان أراد الى صفة معينة من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتي (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كما في انما الله الواحد وأما في قصر الصفة على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ما قائم الا زيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز له الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات أخرى كالاكل والشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبهذه معين (قوله والمراد بالصفة) أي التي تقصر أو يقصر عليها (قوله هنا) أي في باب القصر (قوله المني القائم بالغير) أي سواء دل عليه بلفظ النعت النحوي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا أو عدميا كالحال وأشار الشارح بالعناية الى أنه ليس المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعاني وهي الحال اللازمة لصفة أخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشمات

(١٦٩)

وهو أن يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي

الوصف يتعدى هوزيدا الى عمرو (و) ثاني نوعي كل منهما (قصر الصفة على الموصوف) وتحقيقه بالنسبة الى الاول وهو الحقيقي أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر مطلقا وان كان الموصوف هو يتجاوزها الى غيرها كقولنا لا اله الا الله فان الألوهية حكمنا بأنها لا تتجاوز مصدوق الجلالة الى غيره كما أنها كذلك في نفس الامر وهذا موجود كثيرا كما تقدم في قولنا ما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم فقد حكمنا بقصر ختم النبوة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يقتضي ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز ختم النبوة الى غيره من الاوصاف لتجاوز له الى غيره كالشفاعة وأما بالنسبة الى الثاني وهو الاضافي فهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر معين متحد أو متعدد وان كانت هي تتجاوز الى غير ذلك المعين كأن يعتد بالمخاطب أن الشعر وصف لعمرو فقط أوله ولزيد فقط قول ما شاء الا زيد فقط قصر الشعر على زيد بحيث لا يتعداه الى عمرو فقط وان كان يتعدى الى غير عمرو ومعلوم أن هذا أيضا لا يقتضي كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر بل يجوز أن يتعداه الى الكتابة وغيره وهذا كله ظاهر بسطناه لان هذا أول الباب (والمراد) بالصفة في هذا الباب الصفة (المعنوية) وعنى بالمعنوية المعنى القائم بالغير وهو ما يتقابل الذات عند المتكلمين ولا يعنى المعنوية التي هي الحال فقط فشمات الوجودية والعدمية (لا النعت) أي ليس المراد بالصفة هنا النعت النحوي وفسر بأنه هو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول كالعالم كقولك جاءني زيد العالم فقد دل العالم على معنى هو العلم في متبوعه وهو زيد واحترز بغير الشمول عن نحو كلهم من قولك جاء القوم كلهم وهو التام كيدخرج بالدلالة على المعنى في المتبوع البدل وعطف البيان والتأكيذ الذي ليس للشمول لأنها لا تدل على المعنى في المتبوع لأنها نفسة وورد عليه نحو علمه في قولك أعجبنى زيد علمه فهو تابع دل على معنى هو العلم في المتبوع وأجيب بأن المعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع لان الحيثية تراعى في الحدود فالمراد أنه أشعر بالمتبوع في دلالة

فهو بمعنى ما زيد الاراكب كذا قاله وفيه نظر لان هذا يقتدر مثل ما قبله ثم التحقيق في ما جاء زيد الا راكبا أن القصر بين محي عزيد وحال الركوب لا بين زيد والمحيى وانما كثر هذا القسم لانه لا يتمدح مثلا العلم بأنه ليس في الدار الا زيد وقد يقصد بالقصر الحقيقي المباشرة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه ويكون قصرا حقيقيا على سبيل الادعاء

(٢٢ - شروح التلخيص ثانی) الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بما ذكر اصطلاح المتكلمين والمناسب هنا ذكر المعنى اللغوي لانه المتبادر لانا نقول هذا المعنى لغوي أيضا فقد قال في الصحاح الصفة كالعالم والسواد (قوله لا النعت النحوي) ليس المراد لا النعت النحوي فقط بل ما هو أعم منه لان هذا لا يصح لان النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر فلا يطف ولا يقع بعد الاول ابداً ولا يتقدم ولا يتوسط بينه وبين منعه ضمير الفصل وایس مستندا ولا مستندا اليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر وحينئذ فالمراد نفيه بالكلية أي أنه لا يصح ارادته في باب القصر ادلائاً في قصره بطريق من طرقه ولا يعكر على هذا قول الشارح وبينهما الخ لان المراد بيان النسبة بينهما في حد ذاتها ونفس الامر لان هذا الباب تأمل

(قوله أعني التابع) أي اللفظ التابع وهذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذي يدل على معنى في متبوعه فصل خرج به البديل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للشمول لأنها كلها لا تدل على معنى في المتبوع لأنها أنفسه وأورد عليه أنه غير مانع لشموله نحو علمه في أعجبنى زيد علمه فإنه تابع دل على معنى وهو العلم في المتبوع وأجيب بأن قيد الحيثية معتبر في التعريف فالمعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع بمعنى أنه يشعر بالمتبوع في حال دلالة على المعنى ويشعر بأن هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم في قولك جاء زيد العالم فإنه يشعر بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم في أعجبنى زيد علمه فإنه لا يدل على المعنى ولا اشعاره بالمتبوع إلا بإضافته للضمير العائد إليه وأورد أيضا نحو أخوك من قولك جاءني زيد أخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوة وأجيب بأن المراد الدلالة قصدا والعرض من البديل تكرير النسبة لا الاشعار بالأخوة (قوله غير الشمول) فصل ثان أخرجه التأكيد بكل وأخواتها واعترض بأن هذا القيد يخرج نحو الشاملون في قولك جاء الناس الشاملون زيدا فإنه دال على معنى في متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوي فالتعريف غير

(١٧٠)

جامع وأجيب بأن المراد

أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو أعجبنى هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن

وان هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم لا شمار به بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بخلاف نفس العلم في قوله نفعتني زيد علمه فلم يشعر بالذات المتبوع إلا بالضمير المضاف إليه وورد أيضا نحو أخوك من قوله جاءني زيد أخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها هو الأخوة وأجيب بأن الغرض من البديل نفس النسبة لا الاشعار بالأخوة وفيه نظر لأن الغرض من كل اسم إفادة معناه وورد أيضا خروج نحو الشاملون في قولك جاء الناس الشاملون زيدا وهو نعت مع خروجه بقول الحد غير الشمول وأجيب بأن المراد الشمول الممهور في التوكيد وهو الذي يستفاد بالالفاظ المعلومة وفيه ضعف وورد أيضا نحو العلم والرجل في قولك أعجبنى هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الإشارة نصوا على أنه نعت ولم يدل على معنى كائن في المتبوع لأنه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يحجب بأن اسم الإشارة يراعى مدلوله من حيث أنه شيء يشار إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لأن ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت وإنما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لأنه ليس مشتقا وعلى تقدير الاشعار يرد عليه نحو النفس في قولك جاء زيد نفسه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هي الفاعلة للجيء وليس موصوفا بكونه ملابسه هو الفاعل للجيء فالأولى أن التعريف يغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود وقد أطلت هنا للاحتياج إلى تحقيق ما يرد على هذا الحد لأن الظاهر من حذبه الارتضاء على

كقولك ما حاتم الأجواد فان قلت الخطاب الادعائي ما الذي يتميز به عن المجازي وعن الكذب قلت إنما يتميز عن المجازي الأفرادي وهو مشتمل على المجاز التركيبي فقولاك ما زيد الأقدم دل على سبب جميع الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام وان كانت مفردات هذا التركيب

بالشمول المنفي الشمول للمهور في التوكيد وهو الذي يستفاد بالالفاظ المعلومة وفيه ضعف إذ لا قرينة على ذلك وأجيب عبد الحكيم بجواب غير هذا بأن الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذي في القوم فإنه مطلق والمطلق غير المقيد وأورد أيضا نحو العلم والرجل في قولك أعجبنى هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الإشارة نصوا على أنه نعت مع أنه لم يدل على معنى كائن في المتبوع لأنه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يحجب بأن اسم الإشارة يراعى معه مدلوله من حيث أنه

شيء يشار إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لأن ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد ومرت لكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت لأنه ليس مشتقا وعلى تقدير الاشعار يرد عليه التوكيد بالنفس والعين في قولك جاء زيد نفسه أو عينه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكونه نفسه هي الفاعلة للجيء وليس موصوفا بكونه ملابسه هو الفاعل للجيء فالأولى أن التعريف يغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله وبينهما) أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها أو بين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها أو الالف النحوية لفظ وهو مبين للمعنى (قوله لتصادقهما) أي تصادق النعت النحوي والصفة المعنوية وفيه نظر إذ الصفة المعنوية معنى والنعت النحوي لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما وأجيب بجوابين الأول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الأمران فان العلم نعت لاسم الإشارة على قول وصفة معنوية لأنه معنى قائم بالغير الجواب الثاني أن الكلام مبني على المسامحة وذلك لأن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي ولكن لشدة الارتباط الذي بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التمسح والتجاوز (قوله العلم حسن) مثال لافتراق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لأنحوية لأنه مبتدأ

(قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الإشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لاصله فليس صفة معنى فان قيل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفا بالرجولية ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية قلنا هو من أصله لم يوضع الالذات بخلاف العلم (١٧١) ولوعرض له في الحين ماذ كرم من التأويل

فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعتبر في كون الشيء صفة

معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك

وما الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد

صرحوا بأنه من حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه أخا الخ

فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أولا يجعل الكل

من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لأن الرجل حيث أعرب نعتا يقصد فيه هذا

المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقا من النعت النحوي

وهو الاقرب اه يعقوب (قوله وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ) قصد بهذا

دفع ما يرد على قوله وكل منها نوعان فان القصر في الامثلة المذكورة ليس من

النوعين وحاصل الجواب انها من باب قصر الموصوف

ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقدير اذ المعنى أنه متصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو وزيدا (والأول) أي قصر الموصوف على الصفة

أنا لم ننزل له كل التنزيل ثم الصفة المعنوية حيث يراد بها المعنى القائم بالذات كما تقدم لا تصادق النعت أصلا لان مدلول النعت لفظ واللفظ والمعنى متباينان الا أن يراد بالتصادق تحقق أحدهما مع الآخر في الجملة فيصح لان مدلول لفظ النعت عند تحققه يتحقق مداوله ومدلوله قد يكون صفة معنوية وأما حيث يراد بمدلول الصفة المعنوية اللفظ الدال على ذلك المعنى فيكون بينها وبين لفظ النعت باعتبار المصدق عموم من وجه لتصادقهما في لفظ العلم من قولك أعجبنى هذا العلم فالعلم نعت لاسم الإشارة على قول وصفة معنوية أي دالة على معنى هو العلم وانفراد الصفة المعنوية في لفظ العلم من قولك العلم علم حسن لدلالته على المعنى وليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل في قولك أعجبنى هذا الرجل لأنه نعت اسم الإشارة ولم يدل على المعنى القائم بالغير في أصله فليس صفة معنى فان قيل هو في هذا التركيب دل على المعنى وهو كون المشار اليه موصوفا بالرجولية ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية قلنا هو في أصله لم يوضع الالذات بخلاف العلم ولوعرض له في الحين ماذ كرم فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب أنه ان كان المعتبر في كون الشيء صفة معنوية ما كان في الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه من حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه مسحى بزيد فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أولا يجعل الكل باعتبار الاصل فالرجل حيث أعرب نعتا يتقرر فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقا من النعت وهو أقرب هذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بمدلول على معنى يقوم بالغير أو بمعنى يقوم بالغير وان فسرناها بمدلول على ذات معنى قائم بها كالمعنى فيبينها أيضا وبين النعت ماذ كرم لتصادقهما في لفظ عالم من قولك جاءني رجل عالم فهو نعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى وانفراد الصفة في العلم في العالم من قولك العالم بكرم اذ ليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل من قولك جاءني هذا الرجل ويراد أيضا فيه ما تقدم قبل والتفسير الأول أقرب أي لانه أكثر استعمالا ولان المنظور اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الذي هو

حقائق قوله والاول أي اذا كان القصر غير حقيقي فهو قسمان أحدهما تخصيص أمر بصفة دون صفة أو مكان صفة فالاول كقولك لمن يعتقد أن زيد شاعر منجم مازيد الاشاعر والثاني كقولك لمن يعتقد أن زيد مازيد الاشاعر الثاني تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر كقولك لمن يعتقد أن زيد وعمرا شاعران مازيد وخصيص صفة بأمر مكان آخر كقولك لمن يعتقد أن الشاعر عمر ولا زيد مازيد فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقي ضربان فالاقسام

على الصفة المعنوية تأويل او قد يقال كان ينبغي ترك المنال الأول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقدير) حال في الصفة أي حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كلام المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على أن التأويل في جانب المقصور عليه كما هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر السكون زيد على أخيك والبابية على الساج والهاذية على زيد فينبغي ان يكون من قصر الصفة على الموصوف لا يخلو عن تكاف

من الحقيقي كقولك ما زيد الا كاتب اذا اردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من متصور الا وتكون له صفات تتعذر الاحاطة بها أو تتعسر

(قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو من الخبر على القول بجوازه منهما وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر اما حقيقي أو اضافي والحقيقي اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما اما حقيقي غير ادعائي أو ادعائي فهذه أربعة والا اضافي اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما اما قصر افراد أو قلب أو تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا ار يدالح) هذا قيد في المثال أي أن هذا المثال انما يكون من الحقيقي اذا ار يد أن زيدا لا يتصف بغيرها أي بكل مغاير لها من الصفات وأما اذا ار يد أنه يتصف بها لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الاضافي (١٧٢) (قوله وهو) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا لا يكاد يوجد أي من البليغ

المتحرى للصدق وهذا لا ينافي أنه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله (لتعذر) أي لعدم إمكان الاحاطة بصفات الشيء عادة لانه اذا تعذر في العادة احاطة المخلوق بصفات الشيء لم يتأت للمحترز عن نقيصة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة الخ) أي لتعذر احاطة المتكلم بهائم أن ذلك التعذر لا لكثرة حاجتي

(من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا ار يد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال

(من الحقيقي) هو (نحو) قول القائل (ما زيد الا كاتب) ولكن انما يكون هذا المثال من الحقيقي (اذا ار يد أنه) أي زيدا (لا يتصف بغيرها) أي بغير الكتابة من الصفات أيضا (وهو) أي قصر الموصوف على الصفة الحقيقي (لا يكاد) معناه (يوجد) حقيقة بأن لا يوجد للشيء الا صفة واحدة نعم يوجد ادعاء بتزويل غير الصفة المثبتة كالعدم ولذلك لا تصدر حقيقة من يتحرز عن نقيصة الكذب ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر بمنزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله (لتعذر) أي لعدم إمكان (الاحاطة) عادة (بصفات الشيء) فاذا تعذر في المادة احاطة المخلوق بصفات الشيء لم يتأت للمحترز عن نقيصة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي وان فسر التعذر بالتعسر غالبا مناسب الأول وعلى كل فليس هذا استحالة عقلية وانما تعذرت الاحاطة بالأوصاف لما علم أن العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لاسما الباطنية والاعتبارية فكيف بأوصاف غيره وقيل ان وجود معناه محال لا اذا أثبتنا بطريق من طرق الحصر صفة ونفيها مساويا من الأوصاف فتلك الأوصاف المنفية لها نقيض ثبوتها ولا بد من تحقق ذلك النفي الذي هو النقيض بأن يتقرر مع الصفة المثبتة اذ لو رفع ذلك النفي مع رفع نقيضه وهو نفس الأوصاف المنفية لزم ارتفاع المقيضين وهو محال فان قلنا مثلا ما زيد الا كاتب فمعناه على أن القصر حقيقي أن زيدا لم يتصف بوصف آخر غير الكتابة من شعر وقيام وقعود وغير ذلك فهذه الأوصاف المنفية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة والالزم ارتفاعها وارتفاع نقيضها وهو محال ولا يدفع هذا كون المحال لا يقصد نفيه ولا قصد الأوصاف الوجودية فقط لان الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت ثم قصد الأوصاف الوجودية فقط لوسا معنا كونه عذرا لم يندفع به ما ذكر فانما لو قصدنا هالم يتأت الدفع أيضا من جملة المنفيات الحركة مثلا فيلزم ثبوت السكون بانتفاءها حينئذ أربعة والمخاطب بالاول من ضربين كل وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر من يعتقد الشركة أي مشاركة الصفة لغيرها أو مشاركة الامر لغيره وهذا يسمى قصر افراد لقطعة للشركة بين الصفتين في موصوف واحد وبين الموصوفين في صفة واحدة بخلاف من

بتوجه عليه إمكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في ايس في الدار الا لا زيد بل لأن من الصفات ما هو حقيقي خصوصا لأن النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا فإله الفري (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة أي أن الاحاطة بصفات الشيء التي يتفرع عليها إمكان اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية متعذرة وضمير منها الصفات الشيء (قوله ونفي ما عداها) الأولى ونفي ما عداها أي الشيء المثبت الا أن يقال انه أثبت الضمير نظرا الى أن الشيء المذكور صفة (قوله بل هذا) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال وهذا اضراب على قول المصنف وهو لا يكاد يوجد وفيه أنه لا حاجة لذلك الاضراب لأن قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد الحالية خصوصا وقد علل بذلك بالتعذر وقد يقال ان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالا ولا دلالة للتعذر على الحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أن كثير ما يراد به التعسر

والثاني منه كثيرا كقولنا ما في الدار الا زيد والفرق بينهما ظاهر فان الموصوف في الأول لا يمنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمنع

(قوله لان الصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الأوصاف المنفية نقيضا وهو ثبوتها ألبتة لكان أوضح (قوله وهو) أي النقيض من الصفات التي لا يمكن نفيها (قوله ولا بنقيضه) أعني عدم القيام بالجلوس والاضطجاع أي ولزم أن لا يتصف بالحركة ولا بنقيضها ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب نفي انصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية والنقيض أمر عدمي وحينئذ فلا يكون اثبات صفة ونفي ما عداها محالا لانا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت فعلى فرض (١٧٣) لو أريد نفي الصفات الوجودية انما يلزم

عدم ارتفاع النقيضين
لا صحة القصر الحقيقي على
أن قصد الأوصاف
الوجودية فقط لو سلمنا
كونه عذرا لم يندفع به ما ذكر
اذ من الصفات الوجودية
ما يستلزم نقيض احدهما
عين الاخرى كحركة الجسم
وسكونه فيلزم ذلك المحال
قطعا اذ من جملة المنفيات
الحركة فيلزم ثبوت السكون
عند انتفاءها ولا يتأتى
نفيهما مع المساواة كل منهما
لنقيض الآخر كذا قال
الفري ورد هذا بأن غايته
الامتناع في بعض الأحيان
وهو ما اذا كان الموصوف
الجسم والوصف غير
الحركة والسكون وهو
ظاهر (قوله كثير) أي
لعدم التعذر بالاحاطة
فلا محالة بالاولى (قوله
ما في الدار الا زيد) أورد
على هذا المثال بأن السكون

لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد

ولا يتأتى نفيهما مع المساواة كل منهما لنقيض الآخر ولكن يردها بأن غايته الامتناع في بعض الأحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة والسكون وهو ظاهر فليفهم هذا اذا أثبتنا وجودية وسلبنا مساوئها كما في المثال فيتعذر معها سلب نقائص المنفيات واذا أثبتنا سلبية فان كانت سلب كل صفة كأن يقال ما زيد الا ليس موصوفا بشيء من الصفات فهذا الكلام فاسد ضرورة انصافه بنفس السلب وبالوجود أو العدم وبالإمكان والاستحالة وان كانت سلب بعض الصفة كأن يقال ما زيد الا ليس بكاتب فكل ما لا يناقض نقيض نقيض الكاتب كالقيام والقعود وجميع الأوصاف ليس بكتابة لا يقتضي هذا الحصر نفيه فلم يتحقق الحصر الحقيقي أيضا وقد يقال في بيان الاستحالة المحصورة ان يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا فنفي وجوده ووجوبه وامكانه وغيره لانه لما سواه محال وان كان معدوما فنفي عدمه وامكانه واستحالته وغيره لما سواه محال وهذا أقرب في بيان الاستحالة ادرا كامن الوجه الاول تدبره (والثاني) من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف (كثير) معناه فلا يتصور وجوده وذلك (كقولك ما في الدار الا زيد) فان لفظ الدار اذا أريد به دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهو السكون فيها في زيد بحيث لا يكون فيها غيره أصلا وانما قلنا معينة لانه لو أريد مطلق الدار لم يتأتى عادة حصر السكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما وورد على هذا المثال أن السكون في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان أريد نفي السكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحد الا زيدا ليقع الاستثناء متصلا قريب الجنس لزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا أبيض بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الألوان غير البياض فالاولى التمثيل

يعتقد صفة مكان صفة أو أمر إمكان أمر فانه يسمى قصر قلب لانه قلب لما عند المتكلم وان كانت الصفتان أو الأمران متساويين عنده بمعنى أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا باحدى الصفتين بعينها فانه يسمى قصر تعيين قال المصنف فالحاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم

في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان أجيب بأن المراد نفي السكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحد الا زيد ليقع الاستثناء متصلا قلنا صار القصر اضافيا ولزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا أبيض بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشيء من الألوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات الا الله وما خاتم الأنبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم انتهى يعقوب (قوله المعينة) أخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للعدم ولا بد من هذا القيد وذلك لانه اذا أريد دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهي السكون فيها في زيد فلا يكون فيها غيره أصلا وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر السكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما

(قوله أي بالثاني) أي وهو قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال الفناري وأرجاع الضمير إلى الحقيقي مطلقا بل إلى مطلق القصر أصح وأشمل إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافة اللهم إلا أن يقال أنه يقع مثله في كلام البلغاء وإن جاز وأفاد عقلا (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وإن كانت في نفس الأمر ثابتة لذلك الغير أيضا (قوله لعدم الاعتماد الخ) أي وإنما يفعل ذلك لعدم الاعتماد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك إذا كان المقام مقام مذمة لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه ويقال لا عالم في البلد إلا زيد (قوله قصر حقيقة ادعائيا) انظر هل إطلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجاز واستظهر السيد الصفوي الثاني ويدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر انتهى سم وفي العروس أنه من مجاز التركيب لأنه إذا قيل لا عالم في البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير ففي العلم عن غير زيد الذي تضمنه (١٧٤) هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وإنما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة

المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هوله مجاز تركيبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) أي وهو الإضافة فلا يجعل الخ وهذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافة والقصر الحقيقي الادعائي وحاصله أن الإضافة يعتبر بالاضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتنزيل فإذا قلت ما في الدار إلا زيد وأردت لا غيره وكان فيه غيره ونزلته منزلة المعدوم كان القصر حقيقيا ادعائيا وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا

(وقد يقصد به) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم فيكون قصر حقيقة ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة المعدوم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو وإن كان حاصلًا لبكر وخالد

بنحو ما تقدم وهو قولنا ما خاتم الأنبياء إلا محمد صلى الله عليه وسلم (وقد يقصد به) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر لا غير أيضا وإنما يفعل ذلك (لعدم الاعتماد) في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور لتلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه فيقال لا عالم في البلد إلا زيد حصر العلم فيه ونفيه عنه عن غير ذلك لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقة بالادعاء وذلك لأن نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وإنما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هوله مجاز تركيبي والفرق بين القصر الحقيقي بالادعاء والإضافة أن المثال الصادق مثلا وهو ما في الدار إلا زيد إذا أردت به الحقيقي الادعائي فأنك تنزل غير زيد كالمعدوم بالنسبة إلى الكون في الدار بمعنى أن زيد السكاه يصير من حضر عنده في حكم المعدوم فليس الكون في الدار إلا هو وبه يعلم أن سبب التنزيل أمال السكاه في تلك الصفة فينزل غيره كالمعدوم بالنسبة إليها كالألم إلا زيد أو في صفة أخرى كما في الدار إلا زيد وإذا أريد به الإضافة فلا ينزل غيره كالمعدوم بل تثبت لزيد تلك الصفة وتنتفي عن معين آخر غيره ولا ينفي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم بأيهما اتصف بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أنه قائم

كان إضافيا وقد اعتبر في الإضافة تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالاضافة إليه منزلة المعدوم (والأول) فإذا قلت ما في الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وإن كان حاصلًا لبكر وخالد فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة فإذا جعل ما يكون القصر بالاضافة إليه وهو عمرو ومنزلة المعدوم كان قصرًا إضافيًا على وجه المبالغة والحاصل أن أقسام القصر أربعة قصر حقيقي على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المبالغة وقصر إضافي على وجه الحقيقة ولذا على وجه المبالغة والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الإضافي الادعائي أن الحقيقي يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزلة المعدوم كقولنا ما في الدار إلا زيد إذا كان في الدار غير زيد وجعل منزلة المعدوم والإضافي يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة إليه منزلة المعدوم كالمثال المذكور إذا قصد أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وجعل عمرو ومنزلة المعدوم فالأول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة المعدوم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالاضافة إليه منزلة المعدوم وأما الفرق بين الإضافي على وجه الحقيقة والإضافي على وجه المبالغة فقد علم بأمم كالفرق بين الحقيقي الادعائي والإضافي على وجه الحقيقة (قوله بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو) أي الذي هو ليس موجودا فيها وقوله وإن كان حاصلًا لبكر وخالد أي الذين هما فيهما ولم ينزل بمنزلة المعدوم

(قوله والأول الخ) لما فرغ من أقسام الحقيقي الأثر بتمهيد في أقسام الإضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المبتدأ أو الخبر أو صفة للمبتدأ أي الكائن من غير الحقيقي ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام إلى الأفراد والتعيين والقلب في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الإضافي ولا يرد على هذا إلا الله فانه من قصر (١٧٥) الصفة على الموصوف قصر حقيقة أي لا غيره

قصر أفراد للرد على معتقد الشركة لأننا نقول انها من قصر الصفة أي الألوهية على الموصوف أي الله قصر إضافيا أي بالنسبة إلى المعبودات الباطلة وهي الأصنام والأوثان قصر أفراد ردا على من اعتقد شركتها مع الله في الألوهية لأن العبرة في الأفراد وأخويه بحال الخطاب واعتباره والمخاطبون بآله الله لا يعتقدون شركة كل ما عدا الله تعالى معه في الألوهية حتى يكون القصر في كامة التوحيد قصرا حقيقيا بل إنما يعتقدون شركة الأوثان والأصنام فإلزامي أن الألوهية مقصورة على الله لا تتجاوز إلى الأوثان والأصنام ولا ينظر إلى الواقع كذا قرر بعض الأفاضل وعلى في المطول عدم جريان الانقسام في الحقيقي بأنه لا يتصور من السامع العاقل أن يعتقد ثبوت جميع الصفات لأمر أو جميعها إلا واحدة

(والأول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى

المعين كما إذا اعتقد المخاطب أن في الدار زيد وعمرا فتقول ما في الدار إلا زيد أي دون عمرو ولو كان فيها غير عمرو أيضا كخالد فقد افترقا في أنك نفيت في الادعائي غير زيد مطلقا بتزويل كل غير كالعدم وفي الإضافي إنما نفيت بعينها وعمرو فلا تنزله كالعدم دون خالد وبكر مثلا وإن اشتركا في أن كلامهم ثابت فيه الصفة لغير المذكور في نفس الأمر في الجملة ولهذا الاشتراك قيل إن التفريق بينهما دقيق وقد بين بما ذكرنا أن القصر الادعائي بالمبالغة لا يختص بقصر الصفة على الموصوف ولا بالحقوقي بل يجري في قصر الموصوف على الصفة وفي الإضافي مطلقا فإذا كانت صفات في شخص وكان مشهورا بواحدة لسماها فيه وأريد أن يبين أن غير تلك الصفة في ذلك الموصوف ضعيف بالنسبة إليها حتى كأنه لم يتصف ابتداء الصفة حصرا الموصوف فيها فيقال مثلا ما حاتم الأجواد أي لا يتصف بغير الجود من الصفات مبالغة في كمال الجود فيه فكأن غيره فيه عدم وتقول مثلا في قصر الصفة على الموصوف الإضافي مبالغة ما عالم إلا زيد أي لا عمرو ولو كان عمرو عالما أيضا ولكن تنزل علمه كالعدم بالنسبة لعلم زيد وفي قصر الموصوف الإضافي مبالغة ما زيد إلا كاتب أي لا شاعر ولو كان شاعرا وكاتب معا تنزله كالعدم بالنظر لكتابته وذلك ظاهر ثم أشار إلى تعريف خصه بالإضافي ليرتب عليه تسمية وتفصيلا فيه فقال (والأول) أي قصر الموصوف على الصفة الكائن (من غير الحقيقي) هو (تخصيص أمر) بثبوت (صفة) ثبوتنا كائنا (دون) ثبوت صفة (أخرى) فهم منه أن ثم صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الأمر بهما لكن جعلت له أحدهما في مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه وعلى هذا يكون استعمال دون في المكان المجازي وهو كون الموصوف لم تشارك فيه الصفة المثبتة وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذاك إذا كان في مكان قريب من ذلك وبما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخف مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وبما للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن على ما قررنا ونقلها للمكان المعنوي أما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي بجامع مطلق المنسوبة لمتقرر في الجملة أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية التي هي الأصل فهو من استعمال اسم الشخص في الأعم في الجملة وقيل نقل إلى مطلق تخطى حكم إلى آخر وتجاوز حد إلى حد بعد نقله إلى المكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المكان بالتجاوز بجامع ملابسة المتقررات في الجملة والأولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شيء إلى شيء أن يكون مجازا مرسل من إطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له في الجملة لأن تخطى أحد الشيين لا آخر متحقق بتقرر المكان الأدنى وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم وقاعد كما سبق قال وبقولنا ما قائم إلا زيد من يعتقد أن عمرا قائم لا زيد أو يعلم أن القائم أحدهما

أو يتردد فيه كيف وفيها ما هي متقابلة حتى بقصر بعضها وينفي الباقي أفرادا أو قلبا أو تعيينا وكذا قصر الصفة على هذا النوال (قوله تخصيص أمر) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخلية على المقصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف أي بثبوت صفة وإضافة صفة لما بعده من إضافة المصدر لمعموله أي تخصيص المتكلم أمرا بثبوت صفة وقوله دون أخرى حال من فاعل المصدر أي حال كون المتكلم متجاوزا وتارة بالصيغة الأخرى وفهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الأمر بها لكن جعلت له أحدهما في مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه

أو مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر

(قوله أو مكانها) أي أو تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فهو داخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف (١٧٦) وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل

حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل انه منصرب على الظرفية أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر (قوله والثاني) أي من غير الحقيقي الذي هو الاضافي (قوله بأمر) هو الموصوف أي تخصيص المتكلم صفة بأمر -الة كون المتكلم متجاوزا وتاركا أمرا آخر أو حال كون الصفة متجاوزة أمرا آخر (قوله أو مكانها) أي أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره ليعين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاؤها مع أنه ليس مرادا اذ المراد التعرض لانتفاؤها (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) أشار به الى أن دون وقع -الاودو الحال اما المفعول المذكور وهو الأمر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملفوظ كذا في الفري لكن جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول

أو مكانها والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانها) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الأخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز الأخرى

أمر بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة ويسمى هذا قصر افراد كليا في فهذا الشق من التعريف انما يصدق في قصر المصنف على القصر الذي فيه نفي الاشتراك ثم أشار الى ما يصدق على غيره عاطفا بأوال النوعية التي يجوز ادخالها في التعريف لادخال نوعين بقوله (أو مكانها) أي قصر الموصوف على الصفة اذا كان اضافيا أما تخصيص موصوف بصفة دون أخرى أو تخصيصه بها مكان أخرى ففهم منه أن الأخرى لها مكان وتقرر في الموصوف وحدها في اعتقاد المخاطب يخص الموصوف بهذه وجعلت في مكان تلك الأخرى فتتفي تلك الصفة الأخرى فان حقق المخاطب تقرر هاوا ثباتها كان القصر قلبا والا كان تعيينا كما سيأتي على ما فيه ولا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظ مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظ دون أمكن تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقرر مستقلة في مكان مشاركة الأخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الأخرى في الانفراد والتعيين فالتفسير بكل منهما ولو مع التكلف السابق لا يخفى تصحيحه من مراعاة ما هو كالا صلا ح تأمل (والثاني) من غير الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف هو (تخصيص صفة بأمر) هو الموصوف (دون) أمر (آخر أو) تخصيصها به (مكانها) أي مكان آخر وما تقرر في تعريف القسم الأول يتقرر في ألفاظ هذا أيضا ثم ان المصنف خصص بقسم الاضافي هذا التعريف وذلك يقتضي عدم صدقه على الحقيقي و يقتضي أيضا أن لا يخرج عنه شيء من افراد الاضافي وأحد الأمرين أعني صدقه على الحقيقي أو خروج بعض افراد الاضافي لازم له لانه ان أراد بأمر آخر وبصفة أخرى في قوله دون آخر ودون أخرى وفي قوله مكان آخر ومكان أخرى صفة واحدة وأمر واحد خرج عنه بعض افراد القصر الاضافي وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو واحد كقولك في الأول ما زيد الا كاتب ردائي من زعم أنه كاتب وشاعر ومنجم أو اعتقد أنه شاعر أو منجم فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا وفي الثاني ما كاتب الا زيد ردائي من زعم أن الكتابة لزيد وعمرو وخالدا وعمرو وخالدا فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا أيضا فانه من الاضافي قطعا على أن ارادة صفة واحدة وأمر واحد تقييد في التعريف والاتكال في التعريف على زيادة قيد لاسيما بلا دليل مما يفسده وان لم يقيد الأمر ولا الصفة بالوحدة وهو مقتضى أصل التعريف صدق حيث يكون النفي صفة واحدة أو أمرا واحدا فقط وحيث يكون أكثر بما لا ينحصر فيدخل فيه القصر الحقيقي لانه يصدق في قصر الصفة فيه على الموصوف أنه تخصيص صفة بأمر دون آخر لصحة كون ذلك الآخر النفي مع نفي كل ماسوى المذكور وفي قصر الموصوف على الصفة فيه أنه تخصيص أمر بصفة دون أخرى لصحة كون تلك الأخرى المنفية مع نفي كل ماسوى المذكورة فيفسد طرد التعريف ان لم يراع القيد بالوحدة ويفسد عكسه ان روعي لا يقال المراد بتخصيص صفة بموصوف دون آخر وبتخصيص موصوف بصفة دون دون كل منهما لكن لا يعلم من هو بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أيضا أنهما قائمان كما سبق

الشارح والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اعتقد اشتراكه) أي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والأصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال أي شركة صفتين في موصوف ولو قيل أي اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتج للتأويل (قوله ويتجاوز الأخرى) أي يتباعد عن ثبوت الأخرى الى نفيها

(قوله ومعنى دون الخ) حاصله أن أصل دون أن يستعمل في المكان المحسوس المنحط أي المنخفض بالنسبة لمكان آخر انحطاطا يسيرا فهي في الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلاً دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعملت في المكان المعنوي من الأحوال والرتب مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقلها للمكان المعنوي المرامي فيه شرف غير صاحبه ثم أريد بالمصدر الذي هو التجاوز اسم الفاعل كافي كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص التسكيم أمراً بصفة حال كونه متجاوزاً لصفة أخرى اعتقد فيها الشركة (قوله أدنى مكان من الشيء) أي أخفض مكان أي مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر (١٧٧) كذا قرر شيخنا العدوي والمراد المكان المحسوس وقوله من الشيء

متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنأ منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافة ومن قاله الفري (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحس (قوله ثم استعير) أي نقل أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت الخ الأولى للرتبة المنحطة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوي بالنقل أو بالاستعارة من المكان الحسي بعد تشبيه المكان المعنوي به وقد يقال إن في الكلام حذف مضاف وفي معنى من البيانبة لذلك المحذوف أي لذي التفاوت من الرتب والأحوال (قوله ثم اتسع فيه) أي بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق لأن المراد فاستعمل في تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت

ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين

أخرى تخصيص عند اعتقاد المخاطب الشركة ولا يصدق في الحقيقي أبداً مشاركة كل موصوف في صفة ولا مشاركة كل صفة في موصوف لعدم إمكانه وكذا المراد بالتخصيص مكان صفة وموصوف تخصيص عند اعتقاد المخاطب انفراد الصفة بالموصوف أو انفراد الموصوف بالصفة فكأنه قال تخصيص موصوف أو صفة عند الاعتقاد ولا يصدق في الحقيقي أن المخاطب اعتقد انفراد الموصوف بكل صفة غير المثبتة ولا انفراد الصفة بكل موصوف غير الذي أثبت له فعلى أن مصدق التعريف ما ذكر يختص بالاضافي لعدم صدقه والتقييد بالوحدة ما لم يصدق بجميع أفراد الاضافي فتم الحد على ظاهره لأننا نقول تخصيص مدلول ما فيه دون بما وقع فيه اعتقاد المشاركة وما فيه مكان بما وقع فيه اعتقاد الانفراد جعلي باعتبار القصد من الناطق بهذا التعريف وبهذا الاعتبار فرع ما سيأتي في القصر الاضافي على هذا التعريف لعدم الوقوع في الخارج لعدم صدق التعريف الا على ما فيه الاعتقاد والا فلا يخفى أن أصل دون ومكان عدم الدلالة على خصوص ما وقع فيه الاعتقاد وقد تقدم أنه لو عبر بدون موضع مكان وبالعكس صح التعريف باعتبار ما دل عليه كل منهما في أصل الوضع والنقل الاصطلاحي لم يقرر بعد فصدق التعريف على كل من القصرين بهذا الاعتبار فيفسد ثم لو سلم فلان سلم أن وقوع الاعتقادين في الحقيقي حتى لا يصدق عليه التعريف أما في قصر الصفة على الموصوف فلا مانع من أن يعتد بالمخاطب حقيقة أو ادعاء انصاف كل شيء بصفة من الصفات أو انصاف غير من أثبت له بها فيؤتى بالقصر فيهما نفي الاشتراك أو الاختصاص وأما في قصر الموصوف على الصفة فيمكن ادعاء ومباغة وهو ظاهر نعم وجود الاعتقاد في الاضافي أكثر وأظهر وصدق التعريف بهذا المعنى في الاضافي خصص التعريف به مقصوداً به ما ذكر من نفي الاشتراك والانفراد لأن ذلك في الاضافي أظهر ولاجل أن الحقيقي في الغالب لا يقصده نفي الاعتقاد صح أن يخاطب به الجانب الأعظم إذ لا يصح في صفة الاعتقاد ولا التردد مما يقال في إياك نعبد أنه قصر ولا يقال إن فيه نفي الاعتقاد أو التردد أصلاً فتدبر وقول من قال خصص ما ذكر بالاضافي ولو صدق على القصرين لا ببناء التفريع الآتي عليه باعتبار الاضافي

فقول المصنف أو تساوي عنده يحتمل أن يكون التقدير من يعتد بالعكس أو تساوي عنده وهو

(٣٣ - شروح التلخيص ثاني)

كافي القيام دون القعود أو من استعمال اسم الملزوم في اللازم لأن التفاوت يلزمه التجاوز أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى حد وذو تخطي الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد إلى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف في قوله تخطى حكم إلى حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله أنه إن اختار الشق الأول من شق التردد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الاضافي وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد وإن اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدق على القصر الحقيقي لانه تخصيص أمر

فكل واحد منها ضربان والمخاطب بالاول من ضربى كل أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر

بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) أى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد أى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين أى اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفة أو اشتراك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفة وأجيب باختيار الشق الثانى لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلاً بخلاف القصر الحقيقي فإنه يلاحظ النفي عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل أن النظر فى غير الحقيقي الى كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلاً ضرورة الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غير المقصور حتى يكون بالنظر اليه اجمالاً بخلاف الحقيقي مثلاً اذا قيل لا قائم الا زيدان لوحظ لا غيره كان القصر حقيقياً وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافياً وأجيب أيضاً بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي فى التعريف والفرينة على ذلك المراد المقابلة وأجاب فى المطول باختيار الشق الثانى وهذا المعنى وان كان مشتركاً بين الحقيقي وغيره لكنه خصه بغير الحقيقي لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقي لأن ذلك قد علم من قوله وهو نوعان بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد انصاف أمر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضاً بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور انتهى (١٧٨) (قوله وكذا الكلام الخ) أى من أنه ان أراد مكان صفة واحدة أخرى أو مكان أمر

واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وان أراد أعم دخل القصر الحقيقي لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور (قوله فكل منهما) أى من الاول والثانى من غير الحقيقي وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع فلا ضرب أربعة الاول منها تخصيص أمر بصفة دون أخرى الثانى

كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجهاً وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقده الكاتب زيدا وعمراً وبكراً وان أراد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشىء دون شىء والثانى التخصيص بشىء مكان شىء (والمخاطب بالاول من ضربى كل)

دون الحقيقي برده عليه أن التعريف المذكور ان استلزم وجود معناه صحة نفى الاعتقاد أو التردد فان لم يقبل القصر الحقيقي تلك الصحة فلا يصدق عليه فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكر وان قبله لم يختص التفريع بالاضافى وان لم يستلزم تلك الصحة صدق على القصرين ولم يشعر بالتفريع فكيف ينبنى عليه اللهم الا أن يقال يستلزمها فيهما الا أنها فى الاضافى أظهر وأكثر وقوعاً ولذلك خصصه به كما قدمنا فتأمل والله أعلم (فكل منهما) أى يفهم من استعمال أو النوعية فى هذا التعريف الذى خصصناه كما تقدم بالاضافى أن كل قسم من قسمى الاضافى وهما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فيه (ضربان) أى نوعان فالقسم الذى هو قصر الصفة فيه قصر لها على موصوف دون آخر وقصرها عليه مكان آخر (والمخاطب ب) القصر (الاول) الكائن (من ضربى كل) من ظاهر كلامه فى الايضاح ويحتمل أن يكون تساويها عنده يعود الى قصرى الافراد والقلب أى من يعتقد

تخصيص أمر بصفة مكان أخرى الثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر

من الرابع تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ أوفيه) أى ومن لفظ أو التنويعية المستعملة فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد وقال الشيخ يس الظاهر أنه عطف سبب على مسبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أوفيه كما لا يخفى وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعم له فائدة وهو الدلالة على أن أوفى كلام المصنف للتنويع لا لشك واللام يفد كلامه هذا المعنى (قوله الاول) أى من كل منهما وكذا يقال فى قوله والثانى وذلك لان قوله التخصيص بشىء أعم من كونه أمراً أو صفة وقوله دون شىء أى صفة أو أمر على التوزيع وكذا قوله بشىء أى صفة أو أمر وقوله مكان شىء أى صفة أو أمر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح قوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالاول الخ أى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثانى والحاصل أن المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان بل بدون سواء

من يعتقد الشركة أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعا فى الأول واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعا بتلك الصفة فى الثانى فال مخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعى أن عمرا أيضا شاعر وهذا يسمى قصر افراد لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت للموصوف أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة والمخاطب بالثانى من ضربى كل أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر

كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس والمراد بالثانى ما كان فيه لفظ مكان وإنما كان ذاك أولا وهذا ثانيا لوقوعه كذلك فى التعريف أو التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله ويعنى بالأول) أى من الضربين وإنما أتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثنى لبقاء المراد من الأول والثانى لانه لم يبين الأول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينة على المراد أفاده سم (قوله دون شيء) أى لا التخصيص بشيء مكان شيء فانه الثانى كما يأتى (قوله من يعتقد الشركة) أى غالبا وقد (١٧٩) مخاطب به من يعتقد أن التكلم يعتقد

الشركة ولو كان هذا
المخاطب معتقدا لافراد
كان يعتقد مخاطب اتصاف
زيد بالشعر فقط ويعتقد
أنك تعتقد انصافه بالشعر
والكتابة أو التنجيم مثلا
فتقول له ما زيد الا شاعر
لتعلمه أنك لا تعتقد
ما يعتقد فيك (قوله أى
شركة صفتين) يعنى فأكثر
وكذا يقال فى قوله شركة
موصوفين وفى الأطول
قوله من يعتقد الشركة
هكذا اتفقت كلهم وينبغى
أن يصح لمخاطب من يعتقد
انصاف المسد اليه
بالمقصود عليه ويجوز
انصافه بالغير فيقصر قطعا
لتجويز الشركة (قوله
فالمخاطب بقولنا الخ)

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعنى الاول التخصيص بشيء دون شيء (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد انصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين

القصرين أعنى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فالضربان الكائنان لقصر الموصوف هما قصره على صفة دون أخرى وقصره عليه مكان أخرى والكائنان لقصر الصفة كما تقدم هما قصرها على موصوف دون آخر وقصرها عليه مكان آخر فأول النوعين فيهما ما فيه دون وثانيهما ما فيه مكان (من يعتقد الشركة) أى المخاطب بالقصر الاول من نوعى كل من قصر الصفة وقصر الموصوف هو معتقد الشركة لما تقدم أن دون أرادوا به هنا تجاوز صفة اشتركت مع أخرى الى تلك الأخرى أو تجاوز موصوف اشترك مع آخر الى ذلك الآخر وسواء اعتقد شركة صفتين وموصوفين أو أكثر فاذا اعتقد المخاطب أن زيدا منجم وشاعر وكاتب مثلا قلت ما زيد الا شاعر هذا فى قصر الموصوف وكذا اذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا فى صفة الشعر فانك تقول فى نفى ذلك الاعتقاد ما شاعر الا زيد فالاول قصر فيه الموصوف الذى هو زيد على صفة هى الشعر دون غيرها والثانى قصرت فيه الصفة على موصوف واحد هو زيد دون غيره (ويسمى هذا القصر) فى الاصطلاح (قصر افراد لقطع الشركة) أى لانك نفيت به الشركة المعتقدة وأفردت موصوفا بصفة أو صفة بموصوف (والمخاطب) القصر (الثانى) وقد تقدم أن الثانى فيهما هو ما فيه مكان ففى قصر الموصوف هو الشركة أو تساوى باعتد العكس أو تساوى باعتد وسيا فى ما يدل عليه

اعلم أن المقصور عليه أبدا ما بعد الا والمقصود ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح انه اذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا قلت فى نفى ذلك الاعتقاد ما زيد الا شاعر هذا فى قصر الموصوف واذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا فى صفة الشعر فانك تقول فى نفى ذلك الاعتقاد ما شاعر الا زيد وهذا فى قصر الصفة اذ المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمرو ومثلا وجاز أن زيدا يتصف به أيضا (قوله لقطع الشركة) أى لقطع ذلك القصر أو ذلك التكلم الشركة التى اعتقدها المخاطب وابطاله اياها ووصف الشركة بكون المخاطب اعتقدها احتراز عن الشركة فى نفس الأمر فلا يصح ارادتها عدم تحققها (قوله بالثانى) عطف على قوله بالاول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق وعاملهما واحد ذانا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والمجرور من حيث انه مشتق وفى من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالحينية كالاختلاف الذاتى قدرنا للثنى عاملا أى والمخاطب بالثانى الخ ويجعل من عطف الجمل لافردات والا كان من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالحينية ليس كالاختلاف الذاتى فلا يحتاج الى تقدير عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان ذانا حقيقة لان المبتدأى الحقيقة أل وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله من ضربى كل من القصرين) أى قصر الموصوف على الصفة والعكس

إمام من يعتقد العكس أي انصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضا عنها في الأول وانصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضا عنه في الثاني وهذا يسمى قصر قلب لقلبه حكم السامع وإمام من تساوى الأمران عنده أي انصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وانصافه بغيرها في الأول وانصافه بها وانصاف غيره بها في الثاني

(قوله من يعتقد العكس) أي عكس الحكم هذا بالنظر للغالب والافقدي مخاطب به من يعتقد أن التكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة ببيان التكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه ثم إن المراد بعكس الحكم (١٨٠) الثبت ما ينفي ذلك الحكم في قصر الصفة إذ اعتقد المخاطب أن القائم عمر ولا يزيد تقول

نفيا لذلك الاعتقاد ما قام
الازيد حصرا للقيام في
زيد ونفيا له عن عمرو وفي
قصر الموصوف اذا اعتقد
أن زيدا قاعد لا قائم تقول
ما زيدا لا قائم أي لا قاعد
قال الشيخ يس انظر هل
المراد بالاعتقاد في هذا
المقام حقيقته الأصولية
أو المراد به ما يشمل التجويز
فيدخل فيه الظن بل والوهم
وأما شمول الاعتقاد هنا
لليقين فلا كلام فيه اذ هو
أولى اه وقد يقال ان
ظاهر قوله أو تساويا عنده
أن الظن كالاعتقاد حينئذ
فالمراد بالاعتقاد ما يشمل
التجويز فتأمل (قوله
فالمخاطب) مبتدأ خبره
من اعتقد وفيه ضمير مستتر
هو نائب الفاعل يرجع
إلى آل (قوله اعتقد انصافه
بالعمود) أي سواء اعتقد
انصافه بشيء آخر أم لا (قوله
لقلب حكم المخاطب) أي
لان فيه قلبا وتبيلا لحكم

(من يعتقد العكس) أي عكس الحكم الذي أثبتته التكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد انصافه بالعمود دون القيام وبقولنا ما شاعر الازيد من اعتقد أن الشاعر عمرو ولا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أي المخاطب بالثاني إمام من يعتقد العكس أو من تساوى عنده

تخصيصه بصفة مكان أخرى وفي قصر الصفة هو تخصيصها بموصوف مكان آخر (من يعتقد العكس) أي المخاطب بالثاني من ضرب كل من القصرين هو معتقد عكس الحكم الثبت والمراد بالعكس ما ينفي ذلك الحكم في قصر الصفة اذا اعتقد المخاطب أن القائم عمر ولا يزيد تقول ما قائم الازيد حصرا للقائم في زيد ونفيا له عن عمرو وفي قصر الموصوف اذا اعتقد أن زيدا قاعد لا قائم تقول ما زيد الا قائم أي لا قاعد ثم ذكر من كون المخاطب بالاول من يعتقد الشركة وبالثاني من يعتقد العكس هو أغلب والافقدي مخاطب بالاول من يعتقد أن التكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا معتقدا للانفراد وبالثاني من يعتقد أن التكلم يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة فيبين التكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه كما تقدم في صدر الكتاب (ويسمى) هذا القصر الذي يخاطب به من يعتقد العكس (قصر قلب) وإنما يسمى قصر قلب (لقلب) أي لان فيه قلب أي تبديل (حكم المخاطب) كاه بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كاه بل فيه اثبات البعض ونفي البعض (أو تساويا عنده) يحتمل أن يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه فيكون معنى الكلام ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده أي تساوى عنده الانصاف بالصفة والانصاف بغيرها في قصر الصفة وانصاف موصوف بصفة وانصاف غيره بها في قصر الموصوف والمخاطب بالثاني من يعتقد العكس أو تساويا عنده أي تساوى الانصافان في القصرين أعني قصر الموصوف وقصر الصفة فيفهم على هذا من الكلام أن حد الاول صادق على من تساوى فيه الانصافان وهو المسمى بقصر التعيين كما سبق له وحد الثاني صادق عليه أيضا فيكون قصر التعيين مشتركا بينهما فاذا تردد المخاطب في انصاف زيد بقيام أو بغيره قلت ما زيد الا قائم أو تردد في انصاف زيد بقيام أو انصاف غيره به قلت ما قائم الازيد الاول قصر موصوف والثاني قصر صفة ويحتمل أن يكون مختصا بالعكس أي المخاطب بالثاني من يعتقد العكس أو تساوى عنده الانصافان فيصدق عليه انه تخصيص صفة بموصوف أو موصوف بصفة مكان غيرها وهذا هو المطابق لما في الايضاح وعليه يجب أن يحمل الكلام ليتطابق كلامه ما قرر في غير هذا الكتاب وإنما يسمى هذا قصر تعيين لان المخاطب لما تردد في أي الانصافين كان في نفس الأمر افاده التكلم تعيين أحدهما فهذا

المخاطب كاه بغيره بخلاف قصر الافراد فانه وإن كان فيه قلب وتبديل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه الأمر أن اثبات البعض ونفي البعض (قوله أو تساويا عنده) ينبغي كما قال الصفوي أن يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين وكذا اذا شك في ثبوت واحدة وانتفاءها بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين فإن القصر حينئذ يكون بالنسبة إليها قصر قلب وبالنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أي فالاولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وإن احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركة أي ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الانصافان أي الانصاف بالصفة والانصاف بغيرها في قصر

وهذا يسمى قصر تعيين فالخاطب في قولنا ما زيد الاقام من يعتقد أن زيدا قاعد لاقام أو يعلم أنه اقام قاعد اوقام ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه وبقولنا ما قام الا زيد من يعتقد أن عمر اقام لازيدا أو يعلم أن القام أحد هما دون كل واحد منهما لكن لا يعلم من هو منهما بعينه

الموصوف وانصاف الموصوف بصفة وانصاف غيره بها في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الاول والحاصل انه لو لمافي الايضاح لا يمكن عطف تساويا عنده على يعتقد الشركة فيكون قصر التعيين داخلا في الاول وهو التخصيص بشيء دون شيء فيوافق مافي المفتاح وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامر ان عنده فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح (قوله الامر ان) أشار بذلك الى أن ضمير تساويا راجع لمعلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان للامرين في قصر الصفة وللصفتين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) أى على سبيل البدلية فالواو بمعنى أو ويدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله وانصاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا حتى تفرعية بمعنى الفاء (قوله ما زيد الاقام) أى في قصر الموصوف وقوله وبقولنا

(١٨١)

ما شعر الا زيد أى في قصر الصفة (قوله لتعيينه) أى القصر أو المتكلم وقوله ما أى حكما وقوله غير معين أى مبهم عند المخاطب شاك في ثبوته (قوله فالحاصل) أى حاصل ما سبق من قوله والاول من غير الحقيقى الى هنا وقوله ان التخصيص أى تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذى هو الشيء ان كان واقعا على الصفة كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف أى جعلها مقصورة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف كان المراد بقوله بشيء الصفة فيتحقق

الامر ان أعني الانصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف وانصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الاقام من يعتقد انصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمر ومن غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لا نالو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فان قولنا ما زيد الاقام لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشيء دون شيء مشتركين قصر الافراد

الحصر يسمى قصر تعيين واليه أشار بقوله (ويسمى) هذا القصر الذى قصد به تعيين بعض ما تردد فيه المخاطب (قصر تعيين) ولا يشترط فيه التردد بين شيئين بل لو تردد بين أشياء وعين بعضها كان قصر تعيين وهذا الاحتمال الثانى وهو تخصيصه بالثاني يقتضى ان الانصاف بالمعين جعل مكان غيره وأن ذلك الغير جعل له المخاطب مكانا كما تقدم في قصر القلب وفيه بحث لان المتردد بين الانصاف وغيره لم يجعل لاحد الانصافين أو الانصافات مكانا فالاولى أن يجعل قصر التعيين داخلا في تعريف حد قصر الافراد لان تخصيص شيء بشيء دون غيره معناه كما تقدم تجاوز أحد الشبثين أو الأشياء الى غيره فالانصافان المتردد بينهما أو الانصافات تجوز غير المعين من ذلك الى ذلك المعين وهذا هو الذى قاله صاحب المفتاح وأجيب بان المتردد قرر أحد الامرين أو الامور في نفس الامر فجعل المثبت مكانه ورد بان الاحد لا عينه وهو الذى قرره المتردد يصدق على المثبت فلم ينف حتى يجعل المثبت مكانه وأجيب أيضا بأن المتردد جعل لكل من المتردد فيهما أوفيهما مكانا التحوز ثبوته فجعل الثابت مكان ذلك المجوز ورد بان لم يجعل الجواز بل الجواز ان بقيا كما هما وانما قرر ثبوت أحد المجوزين ووقوعه لا جوازه حتى يكون مكان جواز الآخر وعلى تقدير مراعاة انتفاء جواز الآخر لوقوع الثابت

قصر الموصوف على الصفة أى جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة فالباء في شيء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله والتخصيص الخ) يجوز أن يكون بالنصب عطف على اسم ان فيكون من عطف معمولين على معمولي أن ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل وقوله بشيء أى صفة كان أو موصوفا (قوله وان تساويا عنده قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر) أى في هذا الحاصل نظر (قوله لا نالو سلمنا) فيه إشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان آخر وحاصل ذلك النظر أنا لانسلم أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما عينه بل هو متردد بينهما ما سلمنا أن فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر ولو احتمل ألا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر فيكون داخلا في الاول وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحك (قوله ولهذا) أى ولاجل ان قصر التعيين فيه تخصيص شيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل الخ وهذا اعتراض ثان غير التحكم أى أنه يلزمه التحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بلا موجب

وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الصفتين حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتبا أو منجما أو نحو ذلك لا كونه مفحما لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما

(قوله والقصر الذي سماه المصنف الخ) تبرا الشارح من هذه التسمية اشارة الى أن السكاكي لا يقول بها اذ للقصر الاضافي عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد شيئا فادرج ما يسميه المصنف تعيينا في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم للسكاكي ولا يختص به المصنف اذ كما انه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كما عند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضا صدق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) أي لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب اظهور أن لا عكس فيه أصلا وأما عند السكاكي فالعنيين من أفراد الافراد لا قسم له لان الافراد عنده عبارة عن قطع (١٨٢) الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة

الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا اشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كلا منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسما لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد ان قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو تصريح بما

والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين)

فلا يمنع ذلك كون التخصيص فيه انما هو بشيء دون شيء لانه تجوز أحد المجوزين الى الآخر فلا وجه لتخصيصه بالثاني بل يصدق على قصر التعيين التعريفان معا حينئذ ولكن على هذا يلزم البحث في كلام السكاكي والمصنف معا فلا يختص به المصنف كما قيل اذ كما أنه لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف فلا وجه لتخصيصه فيه بالذي فيه دون كما عند السكاكي بل الصواب على هذا جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين كما في الاحتمال الاول وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضا صدق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر والله أعلم (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد) أي قصر افراد (عدم تنافي الوصفين) في اعتقاد المخاطب ولو كانا متنافيين في أنفسهما وانما شرط في قصر الافراد ما ذكر ليتأتى للمخاطب اعتقاد اجتماعهما في الموصوف فاذا قلنا في قصر الافراد ما زيد الاشاعر كان المبنى عن زيدا ما يمكن مجامعته الشعر كالكتابة والتنجيم لا كونه مفحما أي غير

ص (وشرط قصر الموصوف الخ) ش يريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة افراد أن تكون الصفتان غير متنافيتين فالمنفي في قولنا ما زيد الاشاعر هو كونه كاتبا مثلا وليس المنفي كونه مفحما عاجزا عن الشعر لان ذلك ينفيه قولنا هو شاعر من غير قصر والسامع لا يمكنه أن يتخيل اجتماعهما في ذهنه بخلاف ما لا ينافي الشعر فانه قد يعتقد اجتماعه معه فينفيه بالقصر وقول المصنف ان ذلك شرط في قصر

علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون ليصح الامتنافية قاله السيرامي وفي يس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراد وفيه نظر فانه يشترط في قصر الصفة على الموصوف عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو قولك لأب لزبدا لا عمرو ونحو ما أفضل البلد الا زيدا لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الابوة ولا في وصف الفضلية فلا يتأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد الاحاتم في قصر الافراد فيصح لان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرتها لان تنافي اتصاف الموصوفين بالصفة نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلا معنى لاشتراطه واما للتعميل على ظهوره بالمقايضة انتهى (قوله افراد) حال من قصر وشرط محي الحال من المضاف اليه موجود أي حال كونه افرادا أي اذا افراد أو فاعول لاجله أي لاجل الافراد (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد الاماش لا أبيض أو لا ضاحك قاله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين ان لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر وذلك كالمفحمة والشاعرية ولا ملازوما لنفي الآخر لزوما بينا يحصل في الذهن بحصوله كالفعول والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع

وشرط قصره قلبا تحقق تنافيهما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو جالسا أو نحو ذلك لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها

اجتماع النفي والاثبات من أجل البديهيات فلا يتحقق قصر الافراد لاثباته على اعتقاد الشركة وبهذا تعلم أنه لا يرد ما قيل أن صحة اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافي لجواز أن يعتقد خلاف الواقع إذ الاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم في القصر ولا حاجة للجواب عنه بأن المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لاني الواقع انتهى (قوله ليصح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى تكون الخ) حتى تفرعية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كاتباً لكونه شاعراً مبنى على أن المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا يصح إذ لا يمكن اجتماعهما لأن المراد بالكتابة القاء الكلام ثرا بقرينة مقابلهما بالشعر الذي هو القاء الكلام نظماً كذا ذكر بعضهم (قوله وقلبا الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لأن قلبا عطف على افرادا والعامل (١٨٣) فيه قصر وتحقيق عطف على عدم

والعامل فيه شرط وفيه خلاف والراجع النع اذا لم يكن أحد الممولين جاراً ومجروراً متقدماً كما في قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وأجاب الشارح بأنه من عطف الجمل حيث قال وشرط الخ ان قلت انما جاء هذا من جعل قوله افرادا وقلبا مفعولاً لا جله ونحن نجعلهما حالا فيكون العامل فيهما شرط وحينئذ فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز قلت مازال البحث واردا لان اختلاف جهة العمل ينزل منزلة اختلاف العامل بناء على ما حققه العلامة الرضي وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا الخ سكت عن شرط قصر الصفة على

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الوصف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً أي غير شاعر لأن الاخام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون النفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو مضطجماً أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح في اعمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد لا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب

شاعر اللهم الا أن يعتقد المخاطب امكان اجتماع كونه مفحماً وشاعراً جهلاً فيكون في الكلام قصر افراد أيضاً والاخام وجدان الرجل غير شاعر يقال أخمته وجدته غير شاعر واذا كان المراد عدم التنافي في الاعتقاد كيلا يخرج عن قصر الافراد ما اعتقد فيه المخاطب اجتماع الوصفين في ووصوف خطأ مع تنافيهما في أنفسهما مع أنه قصر افراد قطعاً كان هذا الشرط لا فائدة فيه لأنه تقدم أن قصر الافراد انما هو عند اعتقاد اشتراك الوصفين ثم لو روعي عدم التنافي في نفس الأمر ليتأتى مطابقة اعتقاد المشارك لزم أن يشترط أيضاً عدم تلازمهما كالضحك والنطق ليتأتى مطابقة نفي الاشتراك وهو فاسد لأن نفي الاشتراك قصر افراد طابق النفي والاعتقاد ما في نفس الأمر أم لم يطابقه وانما شرط ما ذكر في قصر الموصوف فقط لأن تنافي الانصاف بالنسبة لموصوف متعدد في قصر الصفة نادر فلم يشترط نفيه وذلك كقولك ما أبو عمرو والازيد فقصر الأبوة فيه على زيد يكون قصر قلب لعدم تأتى انصاف زيد وغيره بأبوة عمرو ولا يكون قصر افراد الا ان ادعيت المشاركة بتأويل الأبوة بالشفقة مثلاً أو بجمل وهذا الذي حمنا عليه كلامه من أن المراد بالتنافي التنافي في الاعتقاد لا يلائم قوله (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا) أي قصر قلب (تحقق تنافيهما) ففي الكلام بحث على كل تقدير وانما قلنا لا يلائمه لأن

الموصوف افراد اظهروه أنه ليس شرطاً في قصر الصفة افرادا وفيه نظر لأن قولك لا جواد الا حاتم في قصر الافراد انما يصح اذا كان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان فان لم يمكن كقولك لا أب لزيد الا عمرو فلا يتأتى فيه قصر افراد لان اشتراك اثنين في أبوة زيد اذا لم يرد به الأب الأعلى لا يمكن قوله (و قلبا) أي وشرط قصر الموصوف قلبا (تحقق تنافيهما) حتى يكون النفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً لا كونه أسوداً أو أبيضاً

الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو ولا زيد ولا يخفى عليك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الوصفين فيه وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافي بل تارة لا يتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة زيد (قوله تحقق تنافيهما) أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لأجل أن يكون اثبات التكامل احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلب بيقين بخلاف ما اذا لم تكن احداهما متنافية للأخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادئ الرأي فيحتمل أن يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى أمر خارجي يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون النفي الخ) حتى تفرعية بمعنى الفاء (قوله أو نحو ذلك مما ينافي القيام) أي كونه مستلقياً أي وليس النفي بما ذكره من القصر كونه كاتباً أو شاعراً لعدم منافاهما للقيام (قوله ولقد أحسن الخ) هذا تعريض بالمصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقيق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له امله كما أهمل السكاكي

(قوله على ما صرح به في المفتاح) أي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يدكره للتكلم سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا فقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة أي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهوما متهما مختلفا (قوله ومثل هذا) أي ومثل هذا القول وهو ما زيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب (قوله خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عنه هذه الأقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن أقسام القصر) أي القصر الاضافي أما خروجه عن قصر الافراد فلا اعتقاد المخاطب انصافه بصفة وفي قصر الافراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما وانصافه بهما * وأما خروجه عن قصر التعيين فليكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنامعتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر * وأما خروجه عن قصر القلب فلنعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه لا بد منه على ما قال المصنف وقوله على ما ذكره المصنف أي من اشتراط هذا الشرط في قصر القلب وأما على صنيع السكاكي من اهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن (١٨٤) الأقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله هذا شرط للحسن) أي

لحسن قصر القلب لا لصحته
وحينئذ فلا يخرج ما زيد
الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب
عن أقسام القصر الثلاثة
بل هو من قبيل قصر القلب
وان كان غير حسن (قوله
أو المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب) أي سواء تنافيا
في الواقع أولا كما في المثال
الذكر ثم انه ليس المراد
بتنافيهما في اعتقاد المخاطب
اعتقاد تنافيهما في نفس
الامر بأن يعتقد أنه لا يمكن
اجتماعهما في نفس الامر
بل المراد اعتقاده ثبوت
أحدهما وانتفاء الأخرى
فصح رد الشارح الآتي (قوله
أما الأول) أي وهو كونه
شرطا في حسن قصر القلب
وحاصل هذا الرد أن لا نسلم

على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول أما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أن لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتب غير شاعر وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

المراد بالتنافي هنا التنافي في نفس الامر فإذا قلت في قصر القلب ما زيد الا قائم فالمنفي عن زيد هو القعود أو نحوه مما ينافي القيام لا الكتابة أو الشعر مثلا اذ لو أريد به التنافي في الاعتقاد لم يطابق ما عند المصنف في الايضاح الذي جعله كالشرح لهذا الكتاب وذلك أنه ذكر فيه أن السكاكي أغفل ذكر التنافي ومعلوم أن التنافي الذي أغفله هو التنافي في نفس الامر لا التنافي في الاعتقاد لانه ذكر أن قصر القلب إنما هو عند اعتقاد المخاطب العكس ويبعد غلط المصنف بأن يكون مراده التنافي في الاعتقاد مع ممارسته لكتاب السكاكي وعلمه بما فيه فلم يعترض عليه الا بما تحقق اهماله له وهو التنافي في نفس الامر ولكن الصواب مع السكاكي لان اشتراط التنافي الذي ذكر المصنف يقتضي أن قولنا ما زيد الا شاعر ردائي من زعم أنه كاتب لا شاعر ليس قصر قلب لعدم تنافي الشعر والكتابة كما أنه ليس افرادا ولا تعيينا لعدم اعتقاد المشاركة وعدم التردد ولا شبهة في أنه قصر قلب وقد نص عليه السكاكي وهو حق لا شك فيه ثم لو حمل على التنافي في الاعتقاد كان خاليا عن الفائدة للعلم بأن قصر القلب إنما هو عند اعتقاد ما ينافي حكم القصر المذكور كما تقدم في قصر الافراد وأيضا يكون هذا الكلام منافيا حينئذ لقوله وقصر التعيين أعم منهما لانه اذا أريد المناقاة في الاعتقاد صدق قصر القلب في الوصفين المتنافيين وفي غيرهما فلا يز يد عليه قصر التعيين بغير المتنافيين وهذا أعني كون قصر التعيين غير أعم يلزم أيضا بالنسبة لقصر الافراد على ما حملناه عليه لأجل ما تقدم اذ لا يختص قصر الافراد حينئذ بما لا تنافي فيه فلا يز يد عليه قصر التعيين فقد ظهر ما في كلام المصنف من الخطب فالصواب ما عند

أن هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذا أصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن بل كلامه في الايضاح وأيضا الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن لانه قال ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها فان قضيته أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب مشعر بأنه شرط في الحسن فلا نسلم عدم حسن الخ فبطل حينئذ كونه شرطا في الحسن فقول الشارح فلا دلالة للفظ أي للفظ الكتاب أعني التنافي عليه (قوله وأما الثاني) أي كون المصنف اراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله بما ذكره في تفسيره) أي بما ذكره في التفريع على تفسيره أي تعريفه وذلك لانه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ثم فرع على ذلك قوله والمخاطب بالتنافي من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) يرد مثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف افراد عدم تنافي الوصفين لان عدم تنافي الوصفين وامكان اجتماعهما معلوم من قوله في التفريع على تعريفه والمخاطب بالأول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب

وقصر التعيين أعم لان اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي جواز انصافه بهما معا ولا امتناعه وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس وقد أهمل السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في الموصوف افراد عدم تنافي الصفتين ولا في قصره قلبا تحقق تنافيهما

(قوله وأيضا لم يصح) أي على ارادة هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصح قول المصنف) أي في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح أنه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب اعتقاد المخاطب لم يصح قول المصنف في الايضاح معترضا على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد شرط فيه كون المخاطب معتقدا للعكس وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب اذ بعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به

(١٨٥)

وأما يعترض عليه بما تحقق اهماله له وهو التنافي في نفس الأمر (قوله وعلى المصنف) أي في الايضاح وأشار الشارح بهذا الى بطلان دليل المصنف بعد ما أبطل مدعاه من اشتراط الشرط المذكور (قوله ليسكون الخ) أي انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لأجل أن يكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء الاخرى انتهى فاذا قيل ما زيد الاقام كان اثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الاشعار الا اذا كان الوصفان متنافيين في نفس الأمر (قوله وفيه نظر بين في الشرح) أي وحينئذ فالحق مع السكاكي في اهمال ذلك

وأيا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلى المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا

السكاكي من اسقاط هذين الشرطين ولا يقال لعله أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما شرط الحسن في القصرين لانا لا نسلم أن احسن فيما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الافراد وأيضا ليس في الكلام ما يدل على الحسن وخص المصنف أيضا هذا الشرط بقصر الموصوف لانه أكثر في المشاركة فاحتجج الى الشرط فيه بخلاف قصر الصفة فالتنافي في الانصاف فيها نادر كما تقدم في قولك ما أبوز يد الا عمرو فكان قصر الصفة لضعف التنافي فيه مخصوص بقصر الافراد أو التعيين فلم يذكره ولو كان على ما ذهب اليه المصنف لابد من التنافي باعتبارها أيضا ويحتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر الموصوف لعدم اشتراطه في قصر الصفة للدور التنافي فيه وهو مما يؤيد بطلان الشرط تأمل والله أعلم وأما تعليل المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها فهو مما يؤكده ارادة التنافي في نفس الامر وفيه بحث لانه ان أراد أن اثبات المنكلم هو المشعر بنفي غيرها فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقال ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الاشاعر فما ذكره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم الا ان ثبت بالاستقراء أن البلغاء لا يستعملون أحد القصرين الا بالشرط المذكور ولم يثبت ثم بين أن قصر التعيين لا يشترط فيه أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو اثبات المنكلم أحد المتردد فيهما أو المتردد فيهما (أعم) محلا من كل من قصرى الافراد والقلب لان الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله

ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها قوله (وقصر التعيين أعم) يعني لان اعتقاد الانصاف بأحد الأمرين أعم من جواز اجتماعهما وامتناعه فكل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا يعلم أن قوله أو تساويا عائد الى كل من قصرى

(٢٤ - شروح التلخيص - ثاني) الشرط وحاصل النظر أنه ان أراد ليكون اثبات المتكلم الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب ففيه أن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات المخاطب الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه أن اثبات المخاطب لا اشعار له بانتفاء شيء أصلا اذ غاية ما يفهم منه الاثبات فقط وانتفاء الغير ان فهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا قاعد فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الاشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما أم لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي وهو اثبات المتكلم أحد الأمرين المتردد فيهما أو أحد الأمور المتردد فيهما وقوله أعم أي من كل واحد منهما على انفراده وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لأن الوصفين فيه اما متباينان أولا ولا واسطة بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الافراد وان كانا غير متباينين تحقق الافراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مباينة لكل من حقيقة القصرين اذ لا يصدق

قصر الافراد لا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين الا عند عدم الاعتقاد بن
وانما كان قصر التعيين أعم محلا من كل قصرى الافراد والقلب لان الأول على مامر عليه للصنف محله مالتان في والثاني محله
ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الأول لشموله ما فيه التنافي وأعم من الثاني وهو قصر القلب
لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل أن عمومه بالنسبة للأول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة للثاني لوجوده في محل الأول وليس
عمومه بالنسبة لهما ما بأن يتحقق بدون هذا المجموع والالزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا فاسد
كما لا يخفى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) اشارة الى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق

أو التحقق بالفعل (قوله بن
غير عكس) أى لانه بما
صلح للتعين مالا يصلح
للافراد وهو القلب ورمما
صلح له مالا يصلح للقلب وهو
الافراد (قوله وللقصر)
أى سواء كان حقيقيا أو غيره
وقوله طرق أى أسباب
تفيدة (قوله والمذكور
أى والطرق المذكور)
ففيه تذكير الطرق نظرا
لفظ آل أو يقال أراد
بالمذكور الشئ وهو مذكور
وقوله ههنا أى في باب
القصر (قوله وغيرها) أى
كضمير الفصل وتعريف
المسند أو المسند اليه بال
الجنسية وتقديم ماحقه
التأخير من العمولات وأما
التصريح بلفظ الاختصاص
وما في حكمه فلا بعد من
طرق ائمه اصطلاحا وكذا
التأكيد غير الشمولى

فكل مثال يصلح لقصر الافراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق)
والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالأربعة المذكورة ههنا (منها العطف

ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الأول بما فيه التنافي ومن الثاني
وهو قصر القلب بما ليس فيه وبه يعلم أن الراد وقصر التعيين أعم من الأول بخصوصه لوجوده في محل
الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الأول لأنه أعم منهما معا حتى يلزم وجود محل يصدق فيه
وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا عدمه فان هذا فاسد كما لا يخفى وقيدنا العموم بالحل للاشارة الى أن
العموم باعتبار التحقق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مباينة لكل من القصرين اذ
لا يصدق قصر الافراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في
عدم الاعتقادين فليفهم (وللقصر طرق) أى أسباب لفظية تفيدة وهي كثيرة منها تعريف الجزأين
وفصل المبتدأ بضمير الفصل وقولك مثلا جاء زيد بنفسه أى لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام دون
عمرو والمذكور للصنف هذا أربعة وانما لم يذكر غيرها لان الغير اما أنه ليس معدودا من الطرق
اصطلاحا كالتأكيد المعنوي كقولك جاء زيد نفسه كما تقدم وأما أنه مخصوص بالمسندين كضمير
الفصل والافيد ذكر ما يعم واما لانه عائد الى هذه الأربعة كبل التي هي للاضراب والكن التي للاستدراك
لا للعطف لانها يرجعان الى معنى العطف ولزيادة الطرق على الأربعة لم يقل في عدها وهي كذا وكذا
بل أتى في عدها بمن المقتضية للتبويض والى ذلك أشار بقوله (منها) أى من طرق القصر (العطف)
بحرف يقتضى ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده والحكم الذى يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده

الافراد والقلب قل المصنف وأهل السكاكى القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم
يشترط في قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الصفتين ولا في قصره قلبا تحقيق تنافيهما قبل لا يحتاج الى
اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الافراد لأن العقل لا يتقبل بالحكم بعدم اجتماع المتنافيين وكذلك
التنافي بين الأمرين ظاهر في القلب فلم يحتج لذكره وقيل انما لم يشترط السكاكى التنافي في القلب لأنه
لادليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز أن يكون انتفاء غيرها يحصل من اثباتها بطريق
من طرق القصر مع عدم التنافي اذ لا مانع من أن يعتقد المخاطب صفة مكان صفة وهما لا يتنافيان
ص (وللقصر طرق منها العطف) ش القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر

نحو جاء زيد نفسه أى لا غيره وانما اقتصر المصنف على ذكر هذه الأربعة في هذا الباب اما لان القصر اصطلاحى هو ما كان كقولك
بهذه الأربعة وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصر بابا معنى
اللغوى أو أن القصر بضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند اليه داخل في القصر اصطلاحى بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق
السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمسند اليه وقد تقدم ذكرهما على كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل
بصريح لفظ الخصوص والتأكد ليس داخلا في القصر اصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم (قوله منها العطف) أى
بلاوبل ولكن وانما قدم العطف على بقية الطرق لانه أقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفى بخلاف غيره فان النفي هنا ضمنى ثم
النفي والاستثناء أصريح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي
والاضافى وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمر وفالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد از يد شاعر لا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر

(قوله ز يد شاعر لا كاتب) أي لمن اعتقده كاتباً وشاعراً (قوله والثاني بالعكس) (١٨٧) وهو أن الوصف للنفي فيه معطوف

كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد از يد شاعر لا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والنفي معطوف والثاني بالعكس

أما اثبات فيكون الثابت لما بعده نفياً (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد) أي قصر افراد (زيد شاعر لا كاتب) فقد أثبت الشعر لز يد قبل حرف العطف ونفى به عنه الكتابة التي لا تنافي الشعر فكان قصر افراد (و) أما نفي فيكون الثابت بالحرف لما بعده اثباتاً كقولك في قصره افراد أيضاً (مازيد كاتب بل شاعر) فقد نفي الكتابة أولاً وأثبت الشعر فكان قصر افراد فهذان مثالان أولهما عطف فيه النفي على المثبت وثانيهما بالعكس أي عطف فيه المثبت على النفي ولكن كون ثانيهما معطوف فيه على النفي المنصوب بما محل نظراً لأنه ان عطف على لفظ المنصوب لم يلزم عمل ما في المثبت وهي إنما تعمل في النفي وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ وأما رفعه بتقدير المبتدأ فيخرج فيه عن كونه معطوفاً وكلامنا في إفادة الحصر بالعطف ويمكن أن يحجب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين والمثال جار عليه أو الرفع بتقدير المبتدأ ويجعل الكلام من عطف الجمل ويراد بالعطف ما هو أعم من عطف الجمل

ان شاء الله ما ذكره ثم ندكر ما أهمله في آخر الكلام فمن طرق العطف كقوله في قصر الموصوف على الصفة افراد از يد شاعر لا كاتب ومازيد شاعراً بل كاتب وقلباً ز يد قائم لاقاعد ومازيد قاعداً بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمر ووما عمر وشاعراً بل زيد قلت أما العطف بلا فأي قصر فيه إنما فيه نفي واثبات فقولك زيد شاعر لا كاتب لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثاً والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبتة أما حقيقة أو مجازاً وليس هو خاص بنفي الصفة التي يعتقدونها المخاطب وأما العطف ببل فأبعد فان قولك مازيد قائماً بل قاعداً لا قصر فيه وهو أبعد من القصر عما قبله لان في الإجماع بين نفي واثبات وذلك لا يستمر في بل اذا جاوزنا عطفها على المثبت مثل زيد شاعر بل كاتب ثم اطلاق أن بل العاطفة لا قصر لا يصح لانه يقتضي أن قولك ليس زيد قائماً بل قاعداً لا قصر فيه فانها ليست عاطفة لان بل لا تعطف الا المفرد كما صرح به النحاة * فائدة تتعلق بالعطف بلا وتحقيقه ما خصا من كلام الوالد رضي الله عنه وقع السؤال عن قام رجل لازيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ أبا حيان منعه وشرط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر وقال لان شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي ما بعدها فقال السائل ان في ذلك نظر الأمور منها ان قام رجل لازيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيذاً فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصبر على هذا التقدير مثله قام رجل لازيد في صحة التركيب وان كان معناها متعاضدين بل قد يقال قام رجل لازيد أولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان أردت بالرجل زيدا كان تأكيذاً وان أردت غيره كان فيه اللباس على السامع وأيهام أنه عينه وأتينا كيدواً واللباس منتفیان في قام رجل لازيد وأي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجامر رجل لازيد وبين رجل وزيد وعموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جاور رجل لازيد كما قالوه فهل يتأتى ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله

عليه والمثبت معطوف
لكن كون ثاني الاسمين
معطوفاً على النفي محل
نظراً لأنه ان عطف بالنصب
على لفظ المنصوب للنفي
لزم عمل ما في المثبت وهي
انما تعمل في النفي وان
عطف بالرفع على محل
المنصوب فالعطف على
محل المنصوب هنا ممنوع
لزوال رعاية المحلية بوجود
الناسخ وأما رفعه بتقدير
المبتدأ فيخرج به عن كونه
معطوفاً لان بل اذا دخلت
على جملة كانت ابتدائية
واضرباً لا عاطفة لانها
انما تعطف بالمفردات
وكلامنا في إفادة الحصر
بالعطف ويمكن أن يحجب
بأن العطف على المحل
لا يمنع على مذهب البصريين
الذين لا يشترطون وجود
المحرز أي الطالب لذلك
المحل والمثال جار عليه على
أن المحل وان كان لا يبقى
مع العامل للغير لكنه
اعتبر هنا للضرورة ولكون
ما ضعيفة العمل وإنما
ذكر بل بعد النفي دون
الاثبات لانها بعد النفي
تفيد الاثبات للتابع فتفيد
القصر وبعد الاثبات
لا ترفعه عن للتبوع بل

تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو مازيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع المسكوت عن نفي الكتابة واثباتها لز يد اه سبرامى واعلم أن إفادة بل للقصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي متقرر نفياً كما عليه الجمهور وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيد القصر فالصنف مشى على مقاله الجمهور

(قوله وقلبا الخ) اقتصره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فلاقتصر لما سيصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيد قائم لاقاعد) أي لمن اعتقد أنه قاعد والشرط وهو تنافي الوصفين موجود (قوله وما زيد قائما بل قاعد) أي لمن اعتقد أنه قائم ومثل بمثالين لما سبق (قوله فان قلت الخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لافائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك لأنه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين وإذا تحقق أي ثبت تنافيهما كما في المثالين علم من نفى أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر وحينئذ لافائدة عطف الميث على المنفى أو عطف المنفى على الميث وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي فقد علمت أن هذا الإراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافي وأما إذا لم يتحقق التنافي فلا مر ظاهر وقول الشارح فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير أي وكذا نفى أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى ليشمل المثال والجواب الذي ذكره شامل له أيضا لأن حاصله أن الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم أو تأخر (قوله قلت الخ) حاصله أن فائدة التعرض للنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق الحصر الأشعار (١٨٨) بأن المخاطب اعتقد العكس لان القيد الزائد من البليغ حيث

لا يحتاج اليه تطاب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالدوق السليم الرد على المخاطب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالدوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا فقول الشارح الفائدة فيه أي في نفى الغير وقوله التنبيه أي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أي الواقع من المخاطب وقوله وأن المخاطب الخ عطف على رد عطف لازم

(وقلبا زيد قائم لاقاعد أو مازيد قائما بل قاعد) فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فافائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفى القعود

ولكن إنما يتم هذا الأخير ان سلم أن بل للعطف ولا ينافية الاضراب وهو محل نظر (و) كقولك في قصره (قلبا) أي قصر قلب في صورة تقديم الاثبات (زيد قائم لاقاعد) فقد أثبت القيام ونفى القعود المتنافي له فكان قصر قاب على مذهب المصنف (أو) في صورة تقديم المنفى (ما زيد قائما بل قاعد) فقد نفى القعود وأثبت القيام والبحث الوارد فيما تقدم فيه المنفى واردة هنا أيضا ليقال قصر القلب بطريق العطف أو بغيره لافائدة له على مذهب المصنف مطلقا لأنه شرط تحقق تنافي الوصفين وإذا تحقق تنافيهما كما في المثال علم من ثبوت أحدهما أو نفيه نفى الآخر أو ثبوته فأى فائدة لعطف الميث أو المنفى وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي لأننا نقول الحكم المقدر هنا منكر لا اعتقاد

على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله الآية نظرا لأن جبريل امام معطوف على الجلالة المنكرية أو على رساله على القولين إذا قلنا ان المعطوف الأخير معطوف على متوسط بل اما على الاول واما على ما قبله قولان سمعتهما من الشيخ أبي حيان والمراد بالرسول الأنبياء لأن الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة يصرف هذا ولاي شيء يمنع العطف بل في نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليقهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك ولا سيما والنفي

لكنه

على ملزوم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من

أنه إذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلب له فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه لأن كلام البليغ يحمل على المناسب وإنما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لأن كلامه في قصر القلب ولأن الإراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فانه فائدة يصح الحمل عليها وحينئذ فيكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور بطريق الحصر تأكيدها للحكم المنكر المناسب للمقام وبيانه أن الحكم المقرر هنا منكر لا اعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده في اثبات ضدا وخلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات تقرير ما تقرر أو لا فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة إلى التأكيده المناسب للمقام ولا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وينت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيده وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداة تأكيده فلم يستقم فيه أن العطف فيه لئلا كيدولا جرى على قاعدة الخطاب الانكاري لأننا نقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو النشر يك والعطف فيه يفيد الوحدة

وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا أو قلبا بحسب القام زيد قائم لا عمرو أو ما عمرو قائما بل زيد

بالازوم ويفيد بالمطابقة نفى غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لا عمرو فمعناه جاء زيد وحده لا عمرو وفيه تأكيد الوحدة المنافية للنسبة كدعي الا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذلك تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه اياها ففي الكلام مع العطف تأكيد كيد هذا الاعتبار اه يعقوب (قوله لسكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد) (١٨٩) أي فاذا جىء بالعطف دل بالدوق

السليم على أنه معتقد لذلك خطأ فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب (قوله بحسب القام)

أي حال الخطاب فإن اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو في الشاعرية أو في اتفائها كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولا تفعل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكك عليك كون زيد شاعرا لا عمرو وقصر قلب ومثل المصنف بمثلين لما سبق (قوله بتقديم الخبر) أي على الاسم كما هو السياق (قوله لبطلان العمل) أي

عمل ما لان شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر لان شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ان قلت ان ما بعد بل مثبت فعلي

تقدير لوجعل عمرو فاعلا بالصيغة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذ التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو وقلت العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً وقوله لبطلان العمل أي مطلقا عند الجمهور أو اذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول لبطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما في الرضى يقول الشارح في المطول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل أي أجمع أكثرهم

لكنه خال عن الدلالة عن أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف افرادا أو قلبا بحسب القام (زيد شاعرا لا عمرو أو ما عمرو وشاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد

المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده في اثبات ضدا وخلاف المعتقد نفى الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات تقرير ما تقر رأيا لا فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة الى التأكيد المناسب للمقام ثم لو سلم عدم الحاجة الى التأكيد في المقام ففي التعرض للنفي اشارة بأن المخاطب اعتقد العكس لان التأكيد الزائد حيث لا يحتاج اليه تطيب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالدوق السليم الرد على المخاطب فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالدوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا وأيضا في العطف في المتنافيين نفى توهم أن وقتها مختلف فلا يكون فيه نقض اعتقاد الخطاب فليتأمل لا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيئت أن العطف فيه يفيد التأكيد ومعلوم أن قصر الافراد انما بردي مقام الانكار أيضا ولأن كيد فيه أصلا لان الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى للتأكيد فيه والمنفى وهو المنكر لم يشتمل على أداة تأكيد فلم يستقم فيه أن العطف للتأكيد ولا جرى على قاعدة الخطاب الانكاري لانا نقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو النشريك والعطف فيه يفيد الوحدة بالازوم ويفيد بالمطابقة نفى غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لا عمرو فمعناه جاء زيد وحده لا عمرو وفيه تأكيد كيد الوحدة المنافية للنسبة كدعي الا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذلك تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه اياها ففي الكلام مع العطف تأكيد كيد هذا الاعتبار فليتأمل (و) كقولك (وقصرها) أي في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم الاثبات (زيد شاعرا لا عمرو) هذا يصلح صر القلب اذا اعتقد المخاطب أن الشاعر عمرو ولا زيد ومثالا لقصر الافراد اذا اعتقد مشاركة زيد في الاتصاف بالشعر (و) كقولك أيضا في قصرها في صورة تقديم النفي (ما عمرو وشاعرا بل زيد) هذا أيضا يصلح مثالا لقصر القلب حيث يعتقد المخاطب أن عمرا

الاول عام والثاني خاص فأسوأ درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولاز يدوهذا جملة السؤال فأجاب ما ذكره السهيلي وأبو حيان ذكره أيضا لا بد في شرح الجزواية قال لا يعطف بلا الا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفى الفعل فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امرأة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل الا التأكيد الذي أردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الأول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت أنها لا تدخل إلا لانا كيد النفي انضح الشرط المذكور لان نفى الخطاب اقضى في قام رجل نفى المرأة فدخلت لا لتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو أو ما قام رجل لازيد فلم يقتض المفهوم نفى زيد فلم يوجد نفى يؤكد له لا وقوله تأكيد كيد النفي

تقدير لوجعل عمرو فاعلا بالصيغة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذ التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو وقلت العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً وقوله لبطلان العمل أي مطلقا عند الجمهور أو اذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول لبطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما في الرضى يقول الشارح في المطول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل أي أجمع أكثرهم

(قوله وتحقق التنافي في القلب) أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه أي لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما (قوله أورد للقلب مثالا) أي غير مثال الافراد وقوله أورد جواب لما وقوله مثالا أي واحدا في الاثبات وآخر في النفي وعدهما واحدا نظرا لمتعلقهما (قوله يصلح لهما) أي لان ما ذكر من اشتراط التنافي وعدهما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصرين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب فقولا ماقائم الا زيد صالح لهما اه سبرامى (قوله كل ما يصلح مثالا لهما) أي للافراد والقلب في قصرى الموصوف والصفة (قوله لم يتعرض لذكره) أي لاني قصر الموصوف ولا في قصر الصفة (قوله وهكذا في سائر الطرق) أي باقى طرق القصر وهى انما والاستثناء والتقديم

وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق هو الشاعر دون زيد ومثالا لقصر الافراد حيث يعتقد نفى الشعر عنهما معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيرها الا أنه عند تقديمه يجب رفعه لبطان عمل ما بتقديم الخبر أو يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر ببل فيما ذكر بناء على أنها لا افادة ثبوت ضد حكم ما قبلها لما بعدها مع تقرير النفي لما قبلها وأما اذا بنى على أنها لنقل الحكم لما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد النفي كما قيل فلا تفيد قصر ثم الظاهر أن تمثيل المصنف من غير تعيين قلب ولا افراد في قصر الصفة بمثالين هما في حكم الواحد باعتبار صحة انصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيهما وانما افتراق في مجرد تقديم الاثبات وتأخيرها ولم يمثل لقصر القلب بما لا يصح فيه انصاف الموصوفين معا بتلك الصفة كما تقدم في قولك ما أبوزيد عمرو

لعله يريد النفي المؤكد أوله مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام الاللفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفي مثل لا أقسم وقد دخل في ذلك أمران غير ما قاله الابدى أحدهما أن العطف يقتضى المغايرة والمغايرة في اطلاق أكثر الناس تقتضى البايضة وان كان التحقيق أن بين الأعم والأخص وبين العام والخاص وبين الجزء والكل مغايرة فينبغي منع العطف في جاءني رجل وزيد لعدم المغايرة أعني البايضة فاذا قال أردت غير زيد جاز وليس مما نحن فيه ولو قلت جاء زيد ورجل فمعناه ورجل آخر لوجوب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد لرجل فتقدير لرجل آخر لانا نحافظ على مدلول اللفظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام على الفائدة وقام رجل لازيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا فائدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لانك ان أردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فتناقض وان أردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك أن تقول غير زيد وبهذا بين أنه لا فرق بين قام رجل لازيد وقام زيد لرجل في الامتناع الا أن يراد بالرجل غير زيد فيصح فيهما ان صح وضع لاني هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل والفرق بين العطف بلا ومعنى غير أن العطف يقتضى النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض فيه للاول بتأكيده النفي بالمفهوم ان لم وغير تقييد الاول ولا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم ان كانت صفة وان كانت استثناء ففي كونه بالمنطوق أو المفهوم بحث وهذا الوجهان أحسن مما ذكره السهيلي والابدى لانهما ببناء على صحة مفهوم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كأنه تبع فيه الشيخ شهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم العقلية وكذلك مثل الزنا والاحسان وتلك كلها ألفاظ متباينة المعنى والتباين أعم من التنافي وقد أشار اليه البيضاوى في الفصيح والناطق بقوله والزنا والاحسان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض ويظهر أن يقال يصح قام كاتب لاشاعر لان كاتب لا يصدق على شاعر اذ معنى الكتابة ليس فيه شئ من معنى الشعر فالفقيه والنحوي العرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق وأما قام الناس لازيد ونحوه من عطف الخاص على العام فإن أراد بالناس غير زيد جاز وان أراد العموم واخراج زيد بقولك لازيد على جهة الاستثناء فكان يخطر لي جوازه لكنني لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء وأما لو أراد بالناس غير زيد فخاز بقربة العطف ويحتمل أن يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يأتى احتمال الاستثناء للثاني وأظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا وأما قام الناس وزيد فخوازه

ومنها النفي والاستثناء

(قوله ومنها النفي والاستثناء)
 أي النفي بأي أداة من أدواته
 كليس وما وان وغيرها من
 أدوات النفي والاستثناء
 بالا واحد أي أخواتها ولم
 يقل للصنف ومنها
 الاستثناء لان الاستثناء من
 الاثبات كقولك جاء القوم
 الازيد الا يفيد القصر لان
 الغرض منه الاثبات
 والاستثناء قيد صحيح له
 فكأنك قلت جاء القوم
 المغايرون لزيد ولو كان
 الاستثناء المذكور من طرق
 القصر لكان من طريقه
 الصفة أيضا نحو جاء الناس
 الصالحون بخلاف ما تقدم
 فيه النفي ثم أتى فيه بالاستثناء
 سواء ذكر المستثنى منه
 أم لا نحو ما جاءني الازيد
 فان الغرض منه النفي ثم
 الاثبات المحققان للقصر
 وليس الغرض منه تحصيل
 الحكم فقط والا فبيل
 جاءني زيد والحكم في ذلك
 الاستعمال والذوق السليم
 ولذلك يستعمل النفي ثم
 الاستثناء عند الانكار دون
 الاثبات ثم الاستثناء اه
 يعقوب

بل خالدا عما هو لكونه يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اتصاف الموصوفين بالصفة معا وقد
 تقدمت الإشارة الى هذا والاوجب أن يأتي بمثال التنافي لقصر القلب زيادة على مثال قصر الأفراد كما
 فعل في قصر الموصوف فيما تقدم وأما قصر التعيين فلم يمثله لان كل مثال يصلح للأفراد والقلب صالح
 له ويؤيد اعادة مذكر ارتكابه في سائر الطرق ترك مثال التنافي في قصر الصفة كما ترك مثال قصر
 التعيين فليقهم ثم انشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الا اضافيا لان الاثبات انما هو
 باعتبار ما نفي بالعطف والحق أنه أكثرى لا كلى اصحة كونه من الحقيقى اذا كان النفي هو جميع ما سوى
 المذكور كقولك زبد عالم البلد لا غيره اذا فرض أن لا عالم في البلد سواء وكقوله اناسيدنا محمد صلى الله عليه
 وسلم خاتم الانبياء لا غيره (ومنها) أي ومن طرق القصر (النفي والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لان
 الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الازيد ليس من طرق القصر اذا فرض منه الاثبات والاستثناء
 قيد فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان من طريقه لكان أيضا من طريقه نحو قولك جاء الناس
 الصالحون بخلاف ما قدم النفي فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فان الغرض منه النفي
 ثم الاثبات المحققان للقصر والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم المتقرر بتبعه ولذلك يستعمل النفي

واضح وانما جوزت العطف ههنا مع عدم الغيرة ومنعته فيما سبق لعدم الغيرة لان العطف
 يستدعى مفايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان أريد عموميه يحصل به فائدة التقوية
 فلذلك سلكته هنا ومنعته في النفي وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى بعطف
 جبريل فعله يريد أنه مذكور بعده لان هذا القدر هو المحتاج اليه في أنه يقتضى تخصيصا أولا وأما قول
 السائل لا شيء يمتنع العطف في نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن
 لا يعطف بهما ما يقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا وتأكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول
 الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على النفي وقوله
 أسوأ درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولازيد ممنوع لان العطف في ولازيد بالواو وليس فيه أكثر
 من خاص بعد عام وللعطف بلا حكم يخصه ليس لاواو ص (ومنها النفي والاستثناء) ش من أدوات
 الحصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما زيد الاشاعر سواء كان قصر قلب أو افراد وفي قصر
 الصفة على الموصوف ما شاعر الازيد قلت والاستثناء قصر سواء كان مع النفي أم الايجاب كقولك
 قام الناس الازيد فانك قصرت عدم القيام على زيد لا يقال لو قصرت عدم القيام على زيد لكان
 في قولك قام الناس الازيد نفي لقيام غير الناس لانا نقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة الى الناس على
 زيد كما أنك اذا قلت ما قام الناس الازيد لم تقصر القيام على زيد مطلقا انما قصرت عليه القيام بالنسبة
 الى الناس فقولهم من طرق الحصر النفي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للعرض للنفي ومنها انما
 كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما زيد كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف انما قائم زيد واعلم
 أن النحاة يقولون ان الاخير هو المحصور فاذا قلت انما زيد قائم فالقائم هو المحصور ومقتضاه أن تكون
 هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف وعبرة البيانين هي الحررة فان الاول هو المحصور والثاني
 محصور فيه وعبرة النحاة فيها تجوز والصواب أن الاخير محصور فيه لا محصور غير أنهم تساهلوا في ذلك كما
 تساهل الاصوليون في قولهم المشترك وانما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بانما فأنبته الجمهور
 ونفاه كثير والمثبتون قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم واستدل الداهيون الى أنها لا تحصر بأمر منها اطلاق
 العلماء في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب على أن معناه ما حرم عليكم الميتة لانه المطابق في
 المعنى لقراءة الرفع فانها القصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءتين واعتراض على هذا

كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا مازيدا لاشاعر وقلبا مازيدا للاقائم وتعيينا كقوله تعالى وما أنزل الرحمن من شيء ما أنتم
 الاتكذبون أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائم أو ما من قائم أولا قائم الازيد وتحقيق وجه القصر في الاول انه متى قيل مازيد
 توجه النفي الى صفته لادانته لان نفس الذات يمنع نفيا وانما تنفي صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوله وقصره
 وما شا كل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا أو كاتبنا ولها النفي فاذا قيل الاشاعر جاء القصر وفي الثاني أنه متى قيل ماشاعر فأدخل
 النفي على الوصف المسلم ثبوته أعني الشعر اغير من الكلام فيهما كزيد وعمر ومثلا توجه النفي اليهما فاذا قيل الازيد جاء القصر

(قوله مازيدا لاشاعر) أي لمن يعتقد (١٩٢) اتصافه بالشعر وغيره (قوله مازيدا للاقائم) أي لمن يعتقد أنه قاعد

كقولك في قصره) أفرادا (مازيدا لاشاعرو) قلبا (مازيدا للاقائم وفي قصرها) أفرادا وقلبا (ماشاعر
 الازيد) والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب

ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء ولو كان الاستثناء من الاثبات نفيا على الصحيح
 كالعكس لافادة السكوت عن المستثنى ثم مثل بهذا الطريق على نمط ما تقدم في العطف من الاتيان
 بمثالين لا أفرادا والقلب في قصر الموصوف وبواحد لهما في قصر الصفة واهمال مثال قصر التعيين فقال
 وذلك (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة أفرادا (مازيدا لاشاعر) أي لا كاتب فهو
 لقصر الأفراد لعدم تنافي الشعر والكتابة (و) قلبا (مازيدا للاقائم) كقولك (في قصرها) أي في قصر
 الصفة على الموصوف أفرادا وقلبا (ماشاعر الازيد) ولم يورد لقصرها بمثالين لصلاحية هذا المثال
 لقصر القلب والأفراد فيه لأنه لم يشترط في قصر الصفة عدم صحة اتصاف الموصوفين بها في قصر القلب
 بخلاف قصر الموصوف ولكن لو اقتصر هنا في قصر الموصوف على مثال واحد كفناه لان النفي هنا غير
 مصرح به فان قدر منافيا كان للقلب والا كان للأفراد فقولك مثلا مازيدا لاشاعر ان قدرت لا مفحم
 كان للقلب أولا كاتب كان للأفراد بخلاف العطف فقد صرح فيه بالنفي ويستحيل أن يكون منافيا
 وغير مناف فلا بد فيه من المثالين وأهمل مثلا لقصر التعيين لصلاحية الكل له كذا قيل وفيه نظر لان
 ذلك باعتبار ما حمل عليه كلام المصنف والا فكلامه ليس فيه تصريح بأفراد ولا قلب حتى تكون الامثلة

بأننا منع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو العالم زيد لا يفيد الحصر وقد تقدم في باب السند
 نحو العالم زيد وزيد العالم عند السكاكي يفيد أن الحصر في بعض المواضع ثم فيه نظر لان الحصر ليس
 مستفادا هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك كل محرم الميتة لا يقال لو كانت للحصر لزمن أن
 لا يكون غير انذ كورات محرمان المعنى تحريم الاكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا أن غير هذه
 المذ كورات في الآية من المأكولات كان محرما ذلك الوقت ومنها أن ان لا اثبات ومال للنفي فلا بد أن
 يكون للقصر ليحصل بالقصر الجمع بين النفي والاثبات ورد عليه بأن ما كافة لنافية قال الشيخ أبو
 حيان والذي قال ذلك لم يشعر رائحة النحوق قلت نقل القرافي أن الفارسي قال في الشيرازيات ان ما في انما
 نافية لكن رأيت في الشيرازيات ما لعله أخذه منه وهو أنه قال بعد أن ذكر أن انما للحصر أن الحصر
 أيضا في شرأهر ذاتاب وشيء جاء بك ثم قال والاول أسهل من هذا لان معه حرف قد دل عندهم على النفي
 فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا لقيام حرف آخر معه مقامه وليس في المثالين الاولين شيء من
 ذلك انتهى وليس صريح في أنها باقية في النفي لان قوله لان معه حرف قد دل على النفي يريد حرفا يدل

وانظر لم كرر المثال في قصره
 دون قصرها وهلا اقتصر
 على مثال واحد لكل منهما
 ولا يقال انه لم يكرر المثال في
 قصرها لصلاحية المثال
 الذي ذكره لقصر القلب
 والأفراد لانه لم يشترط في
 قصر الصفة عدم صحة
 اتصاف الموصوفين بها في
 قصر القلب بخلاف قصر
 الموصوف فانه شرط فيه
 اذا كان أفرادا عدم تنافي
 الوصفين وقلبا تنافيهما فمثل
 بمثال فيه عدم التنافي
 ومثال فيه التنافي لانا
 نقول هذا الغرض يحصل
 بمثال واحد لان النفي هنا
 غير مصرح به فان قدر
 منافيا كان للقلب والا كان
 للأفراد فقولك مثلا مازيدا
 لاشاعر ان قدرت لا مفحم
 كان للقلب أولا كاتب كان
 للأفراد وكذلك قولك
 مازيدا للاقائم ان قدرت لا قاعد
 كان للقلب وان قدرت
 لاشاعر كان للأفراد وهذا
 بخلاف العطف فانه لا بد

فيه من التصريح بالنفي ويستحيل أن يكون منافيا وغير مناف فلا بد فيه من المثالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما حمل
 عليه الشارح كلام المصنف والاف كلام المصنف في حد ذاته ليس فيه تصريح بأفراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ماشاعر
 الازيد) أي لمن يعتقد أن زيدا وعمر اشاعر أو عمررا فقط (قوله والكل) أي من الامثلة المذ كورة لقصره ولقصرها يصلح الخ وهذا
 مكرر مع قوله سابقا وهكذا في سائر الطرق (قوله والتفاوت) أي التباين بين ما تقدم والتعيين وانما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاولى أن يقول بحسب حال المخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب
 اعتقاد المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقاد المخاطب الاشتراك فهو أفراد وان اعتقاد العكس فقلب وان لم يعتقد شيئا فتعيين

ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين انما قائم زيد والدليل على انها تفيد القصر كونها

(قوله كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب) أى لمن اعتقد انه كاتب وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) أى لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال مامر من أن المثال الواحد يصلح للأفراد والقلب لان القائمة (١٩٣) قد تضاف لما ينافيها كالقاعدية

فيكون القصر قلبا والى مالا ينافيها كالشعرية فيكون افرادا فلا وجه لتعدد المثال (قوله وفي قصرها افرادا وقلبا) أى بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا أن القائم زيد وعمر وفا فردا وان اعتقد انه عمر وقلب ولا تغفل عما تقدم من أن الأمثلة المذكورة لقصره أو لقصرها تصلح للتعين (قوله وفي دلائل الاعجاز الخ) هذا شروع في الاعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف جعل انما لقصر القلب وقصر الافراد وكذلك جعل فيما تقدم لهما مع أن الذي في دلائل الاعجاز أى انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرح به كلامه لكن يمكن أن لا يرد عليه الاعتراض بالنسبة لهما لأن أمثلته لهما يمكن أن تخص بقصر القلب (قوله انما

(ومنها انما كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفي دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام

لها فقط (ومنها) أى ومن طرق القصر (انما) المركبة من ان التي هي لتأ كيد النسبة وما الكافة ثم مثل لها على غلط ما تقدم بقوله وذلك (كقولك في قصره) أى قصر الموصوف افرادا (انما زيد كاتب) أى لا شاعر (و) كقولك في قصره قلبا (انما زيد قائم) أى لا قاعد (و) كقولك (في قصرها) أى الصفة افرادا أو قلبا (انما قائم زيد) فان اعتقد المخاطب قيامه مع عمرو ومثلا كان افرادا وان اعتقد قيام عمرو ودونه كان قلبا والمراد بنمط ما تقدم انه أهمل مثال قصر التعيين لصلاحية الكل له وأتى بمثالين لقصر الموصوف لانه شرط في قصره قلبا تنافي الوصفين وافرادا عدم تنافيهما واقتصر في قصر الصفة على مثال واحد لعدم اشتراط امتناع اتصاف الموصوفين بتلك الصفة في قصر القلب ويرد على ما ذكر كما تقدم أن المثال الواحد كاف أيضا في قصر الموصوف اذ لم يصرح بالمنفى فيمكن تقديره منافي وغير منافي وأن قصر التعيين لا يتعين اهمال مثاله لعدم التصريح بالافراد والقلب كما تقدم كل ذلك في ما والا ثم ما ذكره المصنف من كون انما والعطف بلا يستعملان لقصر الافراد كقصر القلب

على النفي والاثبات وهو انما وانما لم يقل يدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا عن انما ولو أراد بالحرف الدال على النفي مامر انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه أسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا والحق في ذلك أن الامام لم يرد الا أن ما أصلها اذالم تكن شيئا من الاقسام المعروفة للنفي وان وضعها الاثبات والغالب أن الحرفين اذا ركبوا صارا للمنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبى معنى كل واحد منفردا فلما كانت ما التي ليست شئ من الاقسام المعروفة في الاصل للنفي وان لا اثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما فلم يمكن تواردهما على شئ واحد ولم يمكن صرف النفي للذكور فتعين عكسه وقول النحاة ان ما كافة لا ينافي هذا لأن الكف حكم لفظي لا ينافي أن يقارنه حكم معنوي ثم ان المصنف نقل عن النحاة أنها الاثبات المذكورة ونفى ما سواه وهو قول بعضهم لا كلهم ومنها أن لا تأ كيدوما كذلك فاجتمع تأ كيدان فأفاد الحصر قاله السكاكي ويرد عليه انه لو كان اجتماع تأ كيدين للحصر كان قولك ان زيدا لقائم يفيد الحصر وقد يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفان كيد متواليان الا للحصر ثم هو ممنوع والتأ كيد اللفظي والمعنوي كل منهما يتكرر ولا حصر ومنها قوله تعالى قل انما العلم عند الله قل انما يأتيكم به الله ان شاء قل انما علمها عند ربى فانه انما يحصل مطابقة الجواب اذا كانت انما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به انما يأتي به الله ولا أعلمها انما يعلمها الله وأصرحها انما يأتيكم به الله لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر اخذ من تعريف المبتدأ لكن الظاهر أن من منع الحصر بانما فهو للحصر المبتدأ في الخبر أمتع وكذلك قوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس وفي الآية نكتة وهو التنبيه على أن المجازى لا يكون فعلة ظلمة على الحقيقة وهذا المعنى أحسن من قول

(٢٥ - شروح التلخيص - ثانی) يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله أن انما ولا انما يستعملان الخ رد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افراد فافهم منه وقع فيه الا أن يقال ان الشارح ليس ماترما للحقبة كلام صاحب الدلائل فيجوز أن يكون مرجحا لما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل ليبين المذهبين لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فر منه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فلا اعتراض المذكور وارد على صاحبها

(قوله المعتد به) أى وهو البليغ (قوله دون الافراد) أى والمصنف قد استعمل لا فى الافراد فى بحث العطف السابق وإنما ليس فى كلامه تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن الشارح شرحه على أنها تستعمل له (قوله وأشار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقوله وفى قصرها فقط دون ما قبله أيضا وإنما تعرض المصنف لبيان سبب افادة انما القصر لخالفه بعضهم فى ذلك حيث قال السبب فى افادتها القصر تركها من ان التى هى لتوكيد الاثبات وما التى لتوكيد النفي ولا يجوز أن يتوجه الاثبات والنفي لما بعده لظهور التناقض فأحد هما راجع لما بعده والآخر لما عداه وكون ما راجعا لما بعده خلاف الاجماع فتعين أن الاثبات للذكر والنفي لما سواء فجاء القصر ورد هذا التوجيه بأنه مبنى على مقدمتين فاسدتين لان ان لنا كيد النسبة ايجابا أو سلبا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا (١٩٤) لالتأ كيد الاثبات فقط وما كافة لنافية وبما علمت من الخلاف فى سبب

المعتد به اقصر القاب دون الافراد وأشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن

يخالف ما فى دلائل الاعجاز لأنه ذكر أنهما انما يستعملان فى الكلام المعتد به يعنى فى باب البلاغة فى قصر القلب دون قصر الافراد فيقال انما زيد قائم أو هو قائم لاقاعد عند اعتقاد المخاطب كونه قاعدا لا قائما ولا يقال زيد كاتب لا شاعر ولا انما زيد كاتب عند اعتقاد المخاطب المشاركة والحكم فى ذلك الذوق وقولنا انما يستعملان فى الكلام الخ هو من استعمال انما فى قصر الافراد كما لا يخفى ولا يضر استعمالها كذلك فى بيان كونها القصر القلب لان الاستعمال كذلك على غير مذهب صاحب دلائل الاعجاز ثم بين وجه افادة انما القصر بقوله (لتضمنه) أى انما (معنى ما والا) اللتين هما فى افادة الحصر أبين وانما ذكر هذا التضمن فيه دون التقديم مع تضمنه ماذ كرا أيضا ليشير ببيان أن سبب كونها موضوعا لمعنى الحصر تضمنها ماذ كرا لان المعنى المتضمن داخل فى الوضع الى الرد على من زعم أن سبب افادة القصر بانما أن ان فيها الاثبات وما للنفي وتوجه الاثبات والنفي لشيء واحد فاسد فتعين كون الاثبات للذكر والنفي لغيره فجاء القصر ووجه الاشارة الى الرد أنها لو كانت كذلك لم تزد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا لان ان الاثبات على هذا وما للنفي فلا يحسن ذكر التضمن على ما سبب كره من انه لا يقتضى كون الشيء نفس الشيء بل يقال هى بمعنى ما والا وما يدل على فساد هذا أن ما ان

الزخشرى ان المعنى انما السبيل على الذين يبتدون الناس بالظلم ومنها قوله تعالى واذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتميتهم اقل انما أتبع ما يوحى الى من ربي لا يستقيم المعنى الا بالحصر ومنها قوله تعالى وان تولوا فانما عليك البلاغ ادلوم تمكن للحصر كانت بمنزلة ان تولوا فعليك البلاغ وهو عليه السلام عليه البلاغ تولوا أم لا وانما ترتب على توليهم نفي غير البلاغ مما قد يتوهم نسبتة له عليه السلام ومنها انفصال الضمير بهدها فى قول الفرزدق أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فانه متمكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى واعلم أن انفصال الضمير بعد انما فيه ثلاثة أقوال أحدها انه ضرورة لا يجوز الا فى الشعر وهو المنقول عن

افادة انما القصر اندفع ما يقال ان سبب افادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذى ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب فى انما واعلم أن الواجب للحصر فى انما بالكسر موجود فى انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك فى انما المفتوحة لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفى توكيد قال به فى انما أيضا لذلك ومن هنا صح لاز زخشرى دعواه أن انما بالفتح تفيد الحصر كما انما وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف

والثانية بالعكس وقول أى حيان هذا شىء انفرد به الزخشرى مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا الى باطلة لاقتضاها أنه لم يوح اليه غير التوحيد مردود أيضا بأنه حصر اضافى أو أن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كان للمشركين فالمعنى ما أوحى الى فى أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك اه فنرى (قوله لتضمنه معنى ما والا) فى ذكر التضمن اشارة الى أن ما فى انما ليست هى النافية والى أن ان ليست للاثبات على ما توهمه بعض الاصوليين لأن المناسب على ذلك التقدير أن يقال لكونه بمعنى ما والا وبيان ذلك أن انما لو كانت مركبة من ان التى للاثبات وما النافية لم تزد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال لكونه بمعنى ما والا (قوله لتضمنه معنى ما والا) أى لاشتراكه على معنى ما والا اللتين هما فى افادة الحصر أبين ومعناها هو الاثبات والنفي وقد يقال ان النفي والاثبات الذى هو معناهما هو عين الحصر فكانه قال انما افادت انما الحصر لتضمنها الحصر الذى هو معنى ما والا وهذا تعليل لشيء بنفسه وان أراد بمعنى ما والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد أن انما تفيد

الحصر اللهم الآن يلاحظ أن معنى ما والا يحمل وإن كان في الواقع هو الحصر قرر شيخنا العدوي (قوله إلى أنه) أي إنما ليس ملتبسا بمعنى ما والا أي أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى إنما ليس هو معنى ما والا بعينه حتى كأنها مرادفة لها ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال إن إنما ولو شاركت ما والا في إفادة القصر تختلف معهما في أن إنما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما والا بالعكس (١٩٥) كما يأتي ولو كانت إنما معناها هو معنى ما والا

كما في المترادفين لم تخصص عنهما بإفادة غير مفادها هذا محض كلامه (قوله حتى كأنهما) أي إنما وما والا لفظان مترادفان هذا تفرع على المنفى وهو كون إنما ملتبسة بمعنى ما والا وإنما عبر بكان ولا يقل حتى أنهما لأن إنما إذا كانت بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وافراد في اللفظ وهما ليس كذلك لأن إنما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الإنسان مرادف للحيوان الناطق (قوله اذ فرق الخ) علة للنفي وقوله بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وذلك كما في النضمن كتضمن إنما معنى ما والا وقوله وأن يكون الشيء معنى الشيء على الإطلاق أي من كل وجه وذلك كما في المترادفين فالأول لا يقتضي كونه كهو من كل وجه والثاني يقتضي (قوله فليس كل كلام الخ) تفرع على قوله أنه ليس بمعنى ما والا وذلك كالأمر الذي شأنه أن ينكر

إلى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كما أنهما لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء معنى الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه إنما صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما والا بعينه بثلاثة أوجه فقال

جعلت كافة فلا إشكال لأن الكاف جزء للكفوف وإن جعلت نافية فهي مستقلة والجمع بين حرفين مقتضين للتصديق متنافيين معنى لا وجه له ولا معنى لكون المنفى على تقدير كون ما نافية هو غير المذكور لأن المنفى هو الموالى للحرف نعم إن ذكر ذلك لمجرد المناسبة باعتبار الأصل وهي حالة التركيب كافة أمكنت صحته وبهذا يعلم أنه لم يذكر وجه إفادتها الحصر لارد على المخالف كما قيل بل لما ذكر والاطواب بذكره في التقديم لرد لوجود المخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن اشعار بأنها ليست بمعنى ما والا حتى كأنها مرادفة لها وذلك لأن تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضي كونه هو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال إن إنما ولو شاركت ما والا في إفادة القصر تختلف عنهما في أن إنما تستعمل مثلا فيما من شأنه أنه لا ينكر وما والا بالعكس كما سيأتي ولو كانت نفس ما والا كما في المترادفين لم تختلف عنهما بإفادة غير مفادها وإنما قلنا حتى كأنها مرادفة لها إشارة إلى أن الترادف الحقيقي لا يكون بينهما وبينهما لأن الترادف اصطلاحا إنما يكون في المفردين لا بين مفرد كأنما هنا ومركب كما والأفلي ففهم ولما احتاج إلى بيان إفادة إنما القصر لأن من الناس من أنكر ذلك استدلالا عليه بثلاثة

سببويه والثاني أنه يجوز الفصل والوصل واليه ذهب الزجاج والثالث أنه يجب الفصل قاله ابن مالك وقال الشيخ أبو حيان أنه غلط فاحش وجهل بلسان العرب وقول لم يقله أحد ثم رده بقوله تعالى إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وقوله تعالى إنما أعظمكم بواحدة وقوله تعالى إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة وقوله تعالى وإنما توفون أجوركم يوم القيامة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب إنما يشكو بثي وحزني أنا وإنما أعظمكم بواحدة أنا وكذلك الجميع قلت لسان حال ابن مالك يتلو إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منفردا به وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين أحدهما أن إنما للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس والثاني أن المحصور بها هو الأخير لفظا وهذا الذي أجمع عليه البيانون وعليه غالب الاستعمالات وإذا ثبت له هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لأنك لو وصلت لما فهم والتلبس قولك إنما قلت موضوعا للم يقع الالقيام فلوأردت به ما قام إلا أن لم يفهم ذلك ولا سبيل إلى فهمه إلا بان تقول إنما قام أنا كما تقول ما قام إلا أنا وبهذا علم أنه لا يرد ما ذكره الشيخ من الآيات لأن كلامها لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الأخير ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه من سلم هاتين القاعدتين وهم أكثر الناس وقول سببويه أن الفصل ضروري لا يرد عليه لأنه بناء على أن إنما ليست للحصر كما هو المنقول عنه وقول الزجاج يجوز الأمر أن لا يرد عليه لأنه بناء على أن إنما وإن كانت للحصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الأخير بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل وإن يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف

فانه صالح لا يستعمل فيه ما والا لا يصلح لأنها إنما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر ولكن الرائدة فانه يصلح معهما ما والا دون إنما نحو ما من إليه إلا الله ولا يصح أن يقال إنما من إليه الله لأن من لا تزداد في الاثبات وكذلك أحد وعرب يصلح معهما ما والا دون إنما فيقال ما أحد الا وهو يقول ذلك ولا يقال إنما أحد يقول ذلك لانهما لا يقعان في حيز الاثبات فلو كان إنما بمعناها كان كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه إنما (قوله ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر) أي وفي عدم الإفادة فقال بعضهم إنها لا تنفيده وقيل عرفا وقيل عرفا واستعمالا (قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على سبب (قوله بينه) أي المذكور من إفادة إنما القصر ومن تضمنها معنى ما والا

أقول المفسرين في قوله تعالى إنما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع

(قوله أقول المفسرين الخ) أن قلت دلالة إنما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان أن الواضع إنما جعلها دليلا على القصر بواسطة جملة متضمنة معنى ما والاولى لما كان في تضمينه إياه خفاء حتى تردد فيه جماعة استشهد عليه بقول النحاة وأئمة التفسير وأيده بالمناسبة المحسنة للتضمنين لا المتضمنة لتركيب اه سيراى وفي الغنيمي في هذا الاستدلال نظرا فيه من الدور لأن المفسرين يستدلون بقول أهل المعاني فإذا استدلل أهل المعاني بقول المفسرين جاء الدور فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب وأجيب بأن المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين استدلل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفون بموضوعات الألفاظ نحو ابن عباس وابن مسعود ومجاهد من فسر القرآن من أكابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني فالتمسك بقولهم من حيث أنهم علماء اللغة (١٩٦) فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل أن المفسرين

حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا إلا ما تقر عندهم لغة وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لأنه إنما ثبت بالنقل اه (قوله) إنما حرم عليكم الميتة بالنصب (مبتدأ ومعناه خبره أي هذا الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) أي المذكور لا بما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) أي الموافق لها في إفادة القصر وان اختلف طريق القصر في القراءتين فالطريق في القراءة الأولى إنما وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله أي رفع الميتة) أي مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) أي

(أقول المفسرين إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أي رفع الميتة ونقير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراآت حرم مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة ورفعهما وحرم مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الأولى ما في إنما كافة إذ لو كانت موصولة لبقى أن بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية

أوجه فقال وإنما قلنا أن إنما تتضمن معنى ما والاولى المقيدتين للقصر (أقول المفسرين) الموثوق بتفسيرهم لكونهم من أئمة اللغة والبيان (في) قوله تعالى (إنما حرم عليكم الميتة معناه ما حرم عليكم إلا الميتة) وهذا من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة لأن المفسرين حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموثوق بهم ما قالوا إلا ما تقر عندهم لغة وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لأنه إنما ثبت بالنقل ولأن المفسرين إنما يستمدون من فنون العربية في تفسيرهم فكيف يستدل بتفسيرهم على فنون العربية لأن في ذلك توقف الشيء على ما يتوقف عليه وإنما لم يرد لأن تقييد المفسرين بكونهم من علماء العربية القائلين بما تقر عندهم تقلايدفع ذلك (و) هذا المعنى المذكور لأنما في هذه الآية (هو) المعنى (المطابق) (ل) معنى الآية في (قراءة الرفع) في الميتة مع بناء حرم للفاعل لأن ما حين رفع الميتة يجب أن تكون موصولة فيكون التقدير أن الذي حرم عليكم هو الميتة ولا يجوز

ابن مالك في المسئلة لم يخالفه في هذا الحكم إنما خالفه فيما بنى عليه من افتاعتين أما في الأولى وأما في الثانية فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر إلى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير أن حصر بانما فانك أن تأملت لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه فإنه لم يقل يتعين انفصاله بعد إنما بل قال أن حصر بانما وسيبويه لا يقول أن حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد وأوقيل لسيبويه ما تقول لو وقع الحصر بانما في انفصال الضمير لما علمنا ما يقول والظاهر أنه يقول بالفصل ﴿تنبيه﴾ قوله تعالى حكاية عن يعقوب صلى الله عليه وسلم إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا أعلمون ينبغي أن يعتقد أن وأعلم جملة مستأنفة أو معطوفة على إنما أشكو ولا يست معطوفة على أشكو إذ لو كان لازم أن المراد لا أعلم من الله ما لا أعلمون وليس كذلك ومنها التقديم

موصولة

على أنه مفعول حرم وقوله ورفعهما أي خبر أن أي وهي

قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة أي على أنه نائب فاعل وهي شاذة أيضا (قوله الكواشي) بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة إلى كواشة حصن من أعمال الموصل وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من أكابر ينفق من الغيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الأولى) أي وهو حرم مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبقى أن بلا خبر) أي وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذي والخبر محذوف والتقدير وان الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح لأن الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وإيقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير للمفعول محذوف والميتة بدلا منه أو مفعولا محذوف تقديره أعني والخبر محذوف والتقدير أن الذي حرمه الله الميتة أو أعني الميتة ثابت تحريره تكاف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على أن في هذا عكس المعنى المقصود لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحرمة حاصلة وثابتة

(قوله موصولة) أي والعائد محذوف لأنه منصوب بحرم (قوله لتكون الميته خبرا) أي لان لافاعل بحرم والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميته (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع الميته على لنها فاعل حرم البني للعلوم لان المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر في حرم فاسناد حرم البني للفاعل الى الميته لا يعقل فتعين أن يكون خبرا نعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كامة ورفع الميته على أنه خبر لمحذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميته لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين (قوله والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميته) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) أي وهذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميته وما عطف (١٩٧) عليها لأن الذي حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيدوزيد المنطلق لان الموصول في قوة المعرفة باللام فيفيد القصر لما مر اه سيرا مي (قوله من أن نحو المنطلق زيد) أي سواء جمعت اللام موصولة أو حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معرفه الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اذ المقصود به انما هو الأول وهو المنطلق زيد لان الميته معرف بلام الجنس فيفيد قصر الميته على المحرم أيضا كما في زيد المنطاني كذا في عبد الحكيم وفي حاشية الشيخ يس تبعا للفناري أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الأول واعتراض بأن تعريف المسند اليه الجنسي ليس بلام أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا

موصولة لتكون الميته خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم البني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله تعالى عليكم هو الميته وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الأولى ما حرم الله عليكم الا الميته كانت مطابقة للقراءة الثانية والالم تكن مطابقة لافادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النص والرفع هو القراءة الأولى والثانية

أن تكون ما كامة كافي القراءة الأولى الاعلى وجه بعيد وهو أن يكون المعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميته وهذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين فيفيد الكلام الحصر (لما مر) في تعريف المسند من أن تعريف الجزئين كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق تقدم أو تأخر في زيد وعلى وزانه يفيد الكلام حصر التحريم في الميته لان المعنى ان المحرم عليكم هو الميته فاذا جعلت انما في الأولى للحصر طابقت هذه التي فيها تعريف الجزئين والا لم تطابقها كما لا يخفى وانما جعلنا ما في انما كامة في قراءة النص فصح تقوية افادة انما الحصر بطابقها قراءة الرفع التي فيها تعريف الجزئين ولم نجعلها موصولة حتى لا يصح ذلك لاننا لو جعلنا موصولة بقي الموصول بلا عائد ان أطلقت ما على غير الله سبحانه وتعالى وان أطلقت عليه تعالى كان فيه سوء أدب حيث أطلق ما هو لغير العالم في الاصل على العالم ومع ذلك فيبقى الموصول بلا خير فان قدر أن المعنى الذي حرم عليكم الميته هو الله تعالى فحذف الخبر لم يصح هذا المعنى في هذا المقام لانه يفيد الحصر في المحرم بكسر الراء وأنه الله تعالى لا غيره وهو معلوم وانما المراد الحصر في المحرم بفتحها وأنه الميته لا غيره ها وقد تقدم انما نجعل ما في قراءة الرفع كامة حتى لا تصح التقوية بالمطابقة لان الشيء لا يطابق نفسه لانها لو جعلت كذلك لم يصح كما لا يخفى الا أن قدر أن الميته خبر لمحذوف

أي تقديم ما هو متأخر رتبة مثل تيمى أنا وأنا كفيت مهمك والمثال الثاني يعلم حكمه مما سبق في انما قلت (نبيه) بقى للقصر طرق بعضها باتفاق وبعضها باختلاف منها الفصل وقد تقدم الكلام عليه ومنها ذكر المسند اليه كما تقدم نقله عن السكاكي وتقدم البحث فيه ومنها تعريف المبتدأ في نحو المنطاني زيد على قول ومنها تعريف الخبر في نحو زيد المنطاني قال الامام فخر الدين في نهاية الايجاز اذ اقلت زيد المنطاني فاللام تفيد انحصار الخبر به في الخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا وأخص منه ثم انما ان تكون لتعريف المجهود السابق كما اذا عرف وجود انطلاق ماو بقولك زيد المنطاني عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق المجهود هو زيد فقد افاد حصر الانطلاق في زيد وما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه

ظهرت له فائدة أخرى وهنالم تظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله كانت مطابقة) أي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لأن القصر في قراءة النص من انما وفي الرفع من التعريف الجنسي لما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة أي كما هو الواجب في القراءات من التطابق لا التناهي اه يس وتأمل (قوله والالم تسكن مطابقة لها) أي والانسكن انما متضمنة معنى ما والا لم تسكن القراءة الأولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لافادتها) أي القراءة الثانية القصر بخلاف الأولى فانها لا تفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الأولى والثانية) أي وليس مرادها بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت أن المراد بالقراءة الأولى قراءة النص والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما

(قوله ولهذا) أى لكون مرادها بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم يتعرض للاختلاف فى لفظ حرم) أى لعدمه حين كان مرادها ماسبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين وقوله بل فى لفظ أى بل تعرضا للاختلاف فى لفظ الميتة لوجود الاختلاف فيه (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيها حال من حرم وفى نسخة حرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) أى وعلى كل فالتصريح حاصل بانما على الأول أو التعريف الجنى على الثانى وقوله وأن تكون موصولة أى فى محل نصب على أنها اسم ان والميتة خبرها (قوله ويرجح هذا) أى الاحتمال الثانى وهو كون موصولة وقوله على ما هو أصلها أى على ما هو الاصل فيها من العمل (قوله بقراءة) (١٩٨)

بالسبب فى اختيار كونها موصولة (ان قلت من أين أتى له ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر لانه لا يصح الاحالة على ما مر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند فى افادة القصر الى ما مر فى تعريف المسند بل لتضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب وقديقال السبب فى اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو أصلها من العمل (قوله مع أن الزجاج اختار أنها كافة) أى نظرا لكونها مرسومة فى المصحف متصلة بان اذ رسم كتابة ما الموصولية الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لايجرى على القياس المقرر فى الكتابة بل هو سنة

ولهذا لم يتعرض للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيها لمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الميتة وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ببقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما لاثبات مايدكر بعدهونفى ماسواه)

والمفعول محذوف وهو بعيد كما ينذ فلا يرتكب فى القرآن العظيم مع وجود ما هو أسهل منه وهذا كما على أن حرم مبنى للفاعل ويدل على أرادته أن المصنف لم يغير بين القراءة الأولى وهذه الا بالرفع واما حرم فهو مبنى للفاعل وبعضهم فهم أن المراد بقراءة الرفع القراءة التى بنى فيها حرم للجوهول مع رفع الميتة على النيابة فطالب المصنف فيما قاله تبعا للسكاكى بوجه كون ما فيها موصولة يحصل بها تعريف الجزأين فتطابق الموصولة كافة فى افادة القصر فيحصل تقوية احدى القراءتين بالآخرى فانها تحتمل أن تكون كافة كما اختاره الزجاج فلا تقوى احدى القراءتين بالآخرى لان ما كافة فيها معنى فعلى أنها كافة يكون المعنى بناء على أنها تفيد القصر ما حرم عليكم الميتة وعلى أنها موصولة يكون المعنى أن الذى حرم عليكم هو الميتة بالرفع فيهما والتحقق أن مراد المصنف ما تقدم كما بينا فلا يرد هذا عليه ولا على السكاكى وعلى تقديره فيترجح احتمال الموصولية ببقاء ان عاملة فيصح التقوية بهائم أشار الى الوجه الثانى من أدلة افادة انما للقصر كما والا بقوله (ولقول النحاة) وهم انما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة (انما) يكون (لاثبات ما بعده) أى لاثبات الحكم المتضمن لما بعده (و) (نفى ماسواه) أى ماسوى ذلك الحكم وهذا الكلام منهم يقتضى تضمنها لاثبات ونفى كما والا أعم من أن يكون المغاير المنفى مغايرا لما فيه من المشاركة كما فى قصر الافراد بناء على أنها تستعمل له أو مغايرا لكونه مفيدا للقصر فاذا قلت زيد المنطلق وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخيصها وعمومها أفاد القصر ثم ان أمكن الانحصار فذلك على حقيقته والافهوعلى سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر فى البتدا بلوغ المبتدا فى استحقاقه لما أخبر به عنه حدايصير معرفا بحقيقته وأما كون اللام فى الخبر هل تفيد العموم فالاشبه أنه غير جائز الا على تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجمان وهو تأويل غير حسن فاصله أنك اذا قلت زيد المنطلق أفاد قصر انطلاق معين أو

مفيد للقصر فاذا قلت زيد المنطلق وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخيصها وعمومها أفاد القصر ثم ان أمكن الانحصار فذلك على حقيقته والافهوعلى سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر فى البتدا بلوغ المبتدا فى استحقاقه لما أخبر به عنه حدايصير معرفا بحقيقته وأما كون اللام فى الخبر هل تفيد العموم فالاشبه أنه غير جائز الا على تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجمان وهو تأويل غير حسن فاصله أنك اذا قلت زيد المنطلق أفاد قصر انطلاق معين أو

تتبعوكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما اشار له القاضى فى تفسيره وأخر آل عمران (قوله ولقول النحاة) أى أى الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النحاة غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم والمراد أيضا بالنحاة بعضهم لا كما هم لما تقدم من الخلاف فى افادتها للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لاثبات مايدكر بعدهونفى ماسواه) أى فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التى هى للنفى وعلى معنى الا التى هى للاثبات والحاصل أنه لما كان مفاد انما ومفاد ما والا واحدا دل على أنها بمعنى ما فاندفع ما يقال ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما لا على خصوص تضمنها معنى ما والا فالدليل لا ينتج المدعى ثم لا يخفى أن سائر طرق القصر فيها لاثبات والنفى وانما صرح النحاة بذلك فى انما لحقها ما فيها بخلاف العطف وما والا أما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة

ولصحة انفصال الضمير معها كقولك انما يضرب أنا كما تقول ما يضرب الا أنا

(قوله أي سوى ما يدكر بعده) أي بما يقابله لان الكلام في القصر الاضافي (قوله ونحوه) أي كالاضطجاع (قوله ونبي ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) أي فماسوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينبغي كل حكم سواء ولا ينافي هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا يكون باعتبار عموم النفي عنه وان كان الحكم النفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) أي الاتيان به منفصلا مع انما والحال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب ولا يعدل عن وصله لفصله الا لموجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في موضع انما الا ما والافتعين كونها للحصر كما والاهذا حاصله واعترض هذا الدليل بأن فيه دورا وذلك لان صحة الانفصال متوقفة

(١٩٩)

على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف

التضمن الا بصحة الانفصال

لا استدلال بها عليه وأجاب

بعضهم بأن التوقف الأول

وهو توقف صحة الانفصال

على التضمن توقف حصول

والتوقف الثاني وهو توقف

معرفة التضمن على صحة

الانفصال توقف معرفة

وحينئذ فالجهة منفكة هذا

وكان المناسب أن يقول

ولوجوب انفصال الضمير

معه كما قال ابن مالك لان

انفصال الضمير عنده مع

انما واجب الا أن يقال

أن المصنف راعى قول أبي

حيان القائل بعدم الوجوب

مستدلا بأن الضمير قد جاء

متصلا في قوله تعالى انما

أشكوا بني وحزني الى الله فلم

يقول انما أشكوا أنا وأجاب

صاحب عروس الأفراح بأن

محمل كلام ابن مالك اذا كان

أي سوى ما يدكر بعده أما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيامه ونبي ماسواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونبي ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أي مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تذمرهنا الا بأن يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببیت من يستشهد بشعره

نقيض الحكم كما في قصر القلب والتعيين واذا كانت لنفي غير المذكور من حيث اثبات المذكور في الجملة صح فيها قصر الموصوف فيكون النفي بها في قصر الموصوف هو اتصاف الموصوف بصفة أخرى غير المثبتة فاذا قلت في قصره انما زيد قائم أفاد ثبوت اتصاف زيد بالقيام ونفي اتصافه بغير من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف الذي هو زيد على الانصاف بالقيام فقط ولا يتعداه الى غير من القعود مثلا كما يعتقد المخاطب وصح فيها قصر الصفة فيكون النفي بها في قصرها في قولنا مثلا انما قائم زيد هو اتصاف غير زيد بالقيام والمثبت هو المذكور وهو اتصاف زيد به ثم أشار الى الوجه الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير معها) أي مع انما يعني في حال امكان وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب فلا يعدل عن وصله الا لموجب وموجبات الفصل اما تقديمه واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في مواقع انما الا ما والافتعين كونها للحصر كما والا وفي هذا الاستدلال نوع من المصادرة لتوقفه على عدم صلاح غير ما والا في محل انما وهو الدعوى تأمل وانما

حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا واما مبالغة انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات الحصر قولك جاء زيد بنفسه على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم ومنها ان زيدا لقائم على ما نقله المشار اليه أيضا ومنها قلب بعض حروف الكلمة فانه يفيد الحصر على ما نقله الزمخشري في الكشف عند الكلام على قوله تعالى والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها فان القلب للاختصاص بالنسبة الى لفظ الطاغوت لان وزنه على قول فعلاوت من الطغيان كلكوت ورحموت قلب بتقديم

الضمير محصورا فيه والمحصور فيه في الآية الجار والمجرور لا الضمير وفي ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب مجازاة لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها حتى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر في الفعل نحو انما قلت أو غيره كالأية وفي شرح المفتاح للسيدان قات اذا أريد حصر الفعل في الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله أولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب فصله وتأخير دفعه الى اللباس وان لم يذكر احتمال الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظرا للمعنى والاتصال نظرا للفظ اذ لا فاصل لفظيا فقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه أراد بالصحة ما يعم الوجوب وغيره كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تذمرهنا الا بأن يكون الخ) أي ولا يتعذر الاتصال هنا لا بسبب كون المعنى الخ أي وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم بفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوي لا لفظي وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم وانظره مع أن يقوم للغائب وأنا للنكاحم الا أن يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحد الا أنا وقوله فصل أي بالأ المقدره وقوله لغرض هو الحصر

قال الفرزدق

كما قال عمرو بن معديكرب

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أومثلي

قد علمت سلمى وجاراتها * ما قطر الفارس إلا أنا

قال السكاكي ويذكر لذلك وجه لطيف يسند إلى علي بن عيسى الرعي وهو أنه لما كانت كلمة إن لتأ كيداً ثبات المسند للمسد إليه ثم اتصلت بهما المؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو ناسب أن يضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا أنا كيداً على تأ كيداً فنقولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد الجبيء الواقع بينهما يفيد اثباته لزيد في الابتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً

(قوله ولهذا صرح الخ) أي لسكون البيت المذكور بيت من يستشهد بشعره صرح باسمه تقوية للاستشهاد إذا لا موجب للسكران (قوله وهو الطرد) أي بسيف أو غيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا الطارد لمن يعد ولا غيره الأمن كان على وصفي (قوله الحامي) أي الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجر على الإضافة كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان حمى ذماره أي وفي بعهدده ومعناه عرفاً هو ما ذكره الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحرمة مأخوذ من الذم وهو الحث لأن ما يجب حمايته كانوا يتذامرون أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب قاله اليعقوبي وقال بعضهم إنما سمي (٢٠٥) ما ذكر ذماراً لأنه يجب على أهله التذمير أي التشمير لدفع العار عنه

(قوله من حماه) بيان لما والحامي ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره فمطف الحریم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوي وقوله ليم بالبناء للمفعول من الملامة وقوله عنف بالتشديد أي شدد عليه (قوله وإنما يدافع الخ) الواو ليست بماطفة لأن الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامي لأنني شجاع وطاعن قال السيرامي والقصر في إنما يدافع محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) أي العهد وفي الأساس هو الحامي الذمار إذا حمى ماله لم يحمه ليم وعنفة من حماه وحرمة (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخراً ذل لوقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود

قال لصحة ولم يقل لوجوب فصل الضمير مجازاً لظاهر ما قيل من أن إنما لا يجب فصل الضمير معاً ولو كان التحقيق أن الضمير معها يجب فصله عنها متى قصد الحصر فيه وإنما يتصل إذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يستشهد بكلامه من فصحاء العرب وسماه ليم أنه مما تقوى الحجة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيف وغيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا هو الذائد الحقيقي لا غيره أي من كان على وصفي (الحامي) أي الحافظ والمحصن (الذمار) بالذال المعجمة وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحرمة مأخوذ من الذم وهو الحث لأن ما يجب حمايته يتذامرون أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أومثلي) أي إنما وصفت نفسي بأنني أنا الذائد لا غيره لأنه لا يدافع عن الأحساب

اللام على العين فوزنه فلعوت ففيه مبالغت كتسميته بالمصدر والتاء تاء مبالغة والقلب وهو للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان ومنه نحو قولك قائم في جواب زيد أما قائم أوقاعد على ما ذكره الطيبي في شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفرداً فعلياً وعد بعضهم من ترا كيب القصر أيضاً يرد قام ولم يقم غيره أولم يقم أحد غير زيد وفيه نظر لأن هذين تركيبان حصل القصر

المخاطب وهو مبني على أن إنما تستعمل في قصر الأفراد في الكلام المعقده (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو ولا

ما يمدد المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمراد به هنا الأعراض وأما النسب فهو الانتساب للآب قاله السيرامي (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله أنه إذا أخر الضمير عن الأحساب بعد فصله كان الضمير محصوراً فيه لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيره وهذا لا ينافي مدافعتهم عن أحساب غيرهم أيضاً ولو أخر الأحساب لكانت محصوراً فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأول المفيد له وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح (قوله أن يخص المدافع) أي بالمدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو الأحساب (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله وأخره أي عن الأحساب لوجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله إذ لوقال) علة لمحذوف أي ولو أخر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض إذ لوقال الخ (قوله لصار المعنى الخ) أي فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفاخر وعدالاً أثر على أن المدافعة عن أحساب معينة تنافي من هو مكره لا بطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو لا ممنوع إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلى لانكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل التكامل لوجوب استئثار الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع إنما في البيت انضمامه معنى ما والافلم يتم الاستدلال (قوله لأنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو أن يوثى بفعل للتكامل ثم يوثى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلاً وإنما أدافع عن أحسابهم أنا والوزن واحد فلم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصوداً لأنى بالتركيب هكذا فينتج أنه لا يدعى أنه لا فصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب إنما يتم بناء على قول ابن مالك أن الضرورة هي ما لا مندوحة ولا مخلص للشاعر عنه وأما أن يبنى على أنها ما وقع في الشعر مطلقاً كان للشاعر عنه مندوحة أم لا لم يتم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح الغنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه

(٢٠١)

أوغالب الان الشعراء قادرون

على تغيير التراكيب

والانيمان بالاساليب المختلفة

فلا يتحقق تركيب مفيد

لا مندوحة له عنه بقي شيء

آخر وهو أن ما جعل دافعا

للضرورة يلزم عليه عطف

مثلى على فاعل أدافع مع

أنه لا يصح أن يقال أدافع

مثلى لان المضارع البدوء

بالمهزة لا يرفع الظاهر الا

أن يقال يفتقر في التابع

مالا يفتقر في التبوع كما

قيل في قوله تعالى اسكن

أنت وزوجك الجنة أو أن

مثلى فاعل فعل محذوف

أى أو يدافع مثلى وهو من

عطف الجمل (قوله وليست

ماموصولة) هذا جواب

عن منع وارد على استشهاد

الثنين بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا أنا كيداً وليست ماموصولة اسم ان وأنا خبرها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما

الأننا ومن كان على أخص وصفي فالواو الاستئناف البياني لا للعطف وهي في ذلك في معنى التعليل ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير الواو هي إنما تكون بعد ما فيكون معنى الكلام لا يدافع عن الاحساب الا أنا لا غيري وإنما أخره عن الاحساب بعد فصله لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيفيد المعنى المذكور ولو أخر الاحساب أفادت أنها حيث تضمنت معنى ما والا أنه إنما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ويجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة التكامل فيكون التقدير هكذا وإنما أدافع عن أحسابهم وقصد الفرزدق الحصر الأول المقادير هذا التعبير دون هذا لأنه أبلغ وأنسب إذ هو في مقام الافتخار وافتخاره بأنه لا يدافع عن الاحساب مطلقاً الا هو ومثله أقوى من افتخاره بأنه لا يدافع الا عن أحساب هؤلاء دون غيرهم لأن ذلك لا ينافي صديقه وكونه ليس من الدافعين مطلقاً لصحة عرض الدفع عن أحساب معينة لمن هو مكره لا بطل أول من هو عاجز عن الدفع عن أحساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير دليلاً على معنى الحصر إذ لو كان بتقدير فاصل والفرض أن لا فاصل يصلح غير الافتقار للحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل التكامل لوجوب استئثار الضمير فيه لأننا نقول ههنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفصل غيبة وهو أن يوثى بفعل للتكامل ثم يوثى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلاً وإنما أدافع عن أحسابهم أنا فلم لم يقصد الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل لأنى بالتركيب هكذا فينتج أنه لا يدعى أن لا فصل للفاعل فلا حصر ولكن إنما يتم هذا

من مجموعها ومنها تقديم المفعول في نحو زيد اضربت كما سبق ومنها أنها بالفتح قال الزمخشري في قوله تعالى قل إنما يوحى إلي أنها إلهكم إله واحد أنها اقصر الحكم على شيء أو اقصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد قائم وإنما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن إنما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة

(٢٢٦ - شروح التلخيص - ثانياً)

عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون إنما بمعنى ما والا وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن تجعل ماموصولة وأنا خبرها وجملة يدافع عن أحسابهم صلتها والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول ان الذي ضرب زيداً أنا فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين كما في قراءة أنها محرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه خبراً وليس مرفوعاً بالفعل حتى يكون مفصولاً عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما التي هي غير العاقل مع إمكان التعبير بمن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من وأيضاً لو كانت موصولة لكعبت مفصلة عن ان وأيضاً الموافق لما قبله أعني قوله أنا الذي لا يكون أنا في قوله وإنما يدافع الخ خبراً فإن أنا في الأول مسند إليه لأنه مبتدأ مقدم (قوله إذ لا ضرورة الخ) أي وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وإنما قصد ما يدافع إلا أنا فقد أفادت أنها اقصر لتضمنها معنى ما والا وهو المدعى قال العلامة الفري وقد يوجه ذلك العدول بأن المزداد من ما الموصولة الوصف أي ان قواي يدافع عن أحسابهم أنا وحينئذ فهو من قصر الوصف لأنه الأهم في المقام وتأمل

ومنها التقديم كقولك في قصر الوصف على الصفة افراد شاعر هولن يعتقد شاعرا او كاتبا قلبا قائم هولن يعتقد قاعدا

(قوله أي تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير عما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير أي سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيد اضرب أم لا كافي أنا كفيت مهمك وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل توكيذا لما مر من أن تقديم المسند اليه عنده قد يفيد القصر اذا قدر أنه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو أنا سميت في حاجتك ثم ان تقييد التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد الفاهر لان تقديم المسند اليه عندهما يفيد القصر وان كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو الله يسط الرزق الا أن يبنى التقييد على الغالب (قوله كتقديم (٢٠٣) الخبر على المبتدا) هذا يشمل أقائم زيد بناء على أن قائم خبر مقدم أما على أنه مبتدأ

وزيد فاعل فلا يشمله ومحل كون تقديم الخبر على المبتدا يفيد القصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر والا فلا يفيد كما صرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تميمي أنا) أي فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر التسكام على التيمية لا يتعداها للقيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله أن الانسب بصنيعه الاتيان بمثالين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه والتيمية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد

(ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الوصف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التيمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الافراد واللام يصلح لقصر القلب بل للافراد

الجواب ان بني على أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه وأما ان بني على أنها ما حضر للشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة يلزم فيه عطف مثلي على فاعل أدفع ولا يصح أدفع مثلي ولكن يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الاوائل كما قيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولا يقال أيضا ههنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل ما موصولة وأنا خبرها ليفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس يدافع رافعا حتى يكون منفصلا عنه لا نأخذ بقول المقام مقام الافتخار فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغير العاقل مع امكان التعبير بمن ويستقيم الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن أن يوجه بقصد الوصف لانه أهم في المقام فيكون الموقع موقع ما أي أن الدافع أنا فانظره (ومنها) أي من طرق القصر (التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المبتدأ على الخبر والمعمولات مثل المفعول والمجرور والحال على العامل (كقولك في قصره) أي قصر الوصف على الصفة (تميمي أنا) بتقديم الخبر على المبتدأ يفيد قصر التسكام على التيمية لا يتعداها الى القيسية مثلا وانما اقتصر على مثال واحد مع أن الانسب لصنيعه الاتيان بمثالين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه لان التيمية يصح أن يكون المنفى باثباتها القيسية التي

انما يقوم زيد وانما الحكم بمنزلة انها زيد قائم وفائدة اجتماعها الدلالة على أن الوحي الى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح في أن أنها بالفتح للحصر وبه صرح التنوخي في كتاب الاقصى القريب ونفله الطيبي أيضا وأنه يقال ان كل ما أوجب أن انما بالكسر للحصر أوجب أن أنها بالفتح للحصر وفيه نظر والشيخ أبو حيان رد على الزمخشري ما زعمه من أن أن المفتوحة للحصر وقال يلزم انحصار الوحي في الوحدانية وأجيب عنه بأنه حصر مجازي باعتبار المقام قلت وجواب آخر وهو أن هذا لازم سواء كانت أنها المفتوحة للحصر أم لا لان هذا الالزام جاء من انها ولو قلت انها

وان لم يتنافيا كان القصر للافراد ولا يصلح للقلب وقد يجاب بأن التيمية يصح أن يكون المنفى باثباتها القيسية التي تنافيا وهي الحقيقة فيكون لقصر القلب باعتقاد الخطاب تلك القيسية ويصح أن يكون المنفى القيسية الجامعة للتيمية وهي القيسية الخلفية أي المنسوبة للحالف والنصرة فيكون لقصر الافراد حيث كان الخطاب يعتقد الاتصاف بهما معا وما تقدم من أنه اذا تعين المنفى كافي العطف فلا بد من مثالين انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافي باحدهما دون الاخرى كافي هذا المثال والحاصل أن قول المصنف تميمي أنا قصر تعين اذا كان الخطاب يرددك بين قيس وتيم وقصر قلب اذا كان الخطاب ينفك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان الخطاب معتقدا أنك تميمي وقيسى من جهتين وأشار الشارح لا مكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب وأما قول بعضهم في الجواب ان التيمية قد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى ما لا ينافيها كالعالمية فالقصر للافراد ففيه شيء وذلك لان التيمية انما تقابل في العرف بالقيسية

وفي قصر الصفة على الوصف افرادا أنا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتا مهمه وقلبا أنا كفيت مهمك بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كفي مهمه دونك كما تقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولا يحسن في العرف مقابلتها بغيرها ثم ان ترديد الشارح بقوله لان التسمية

(٢٠٣)

والقبسية الخ بقطع النظر عن

الواقع والافهما متنافيان قطعا تأمل كذا ذكر بعضهم وذكر غيره أن قوله ان تنافيا أي يجعل الاعتبار في النسب طرف الأب فقط كما هو المعروف وقوله والا أي وان لم يتنافيا أي بأن جعل الاعتبار في النسب طرف الأم (قوله أنا كفيت مهمك) أي فتقديم أنا عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في التكلم بحيث لا تتعداه الى غيره كان افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون التكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الا بمثال واحد الواحد يكفي في قصرها وأما قصر التعيين فيصح في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ولكن انما يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كما تقدم في أحوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييد التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير أغليا لا كايا (وهذه الطرق) الأربعة المفيدة للقصر بعد تحقق اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالفحوى) أي بمفهوم

(وفي قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الأربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالفحوى)

تنافيا وهي الحقيقة فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القبسية و يصح أن يكون المنفى القبسية الجامعة لها وهي القبسية الحلفية مثلا فيكون لقصر الافراد حيث يعتقد الانصاف بهما معا وعلى هذا لا يرد أن يقال ان كانت القبسية منافية كان لقصر القلب وان لم تكن منافية كان لقصر الافراد فالأنسب الاتيان بمثالين لانا نقول يصلح لهما معا كما تقدم أن مثالا واحدا يكفي حيث يمكن تقدير الوصف منافيا وغير منافي وماتقدم من أنه حيث تعين المنفى كما في العطف فلا بد من مثالين أنما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافي باحدها دون الأخرى كما في هذا المثال فليفهم (و) كقولك (في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كفيت مهمك) فتقديم أنا عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في التكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية التكلم مع غيره كان افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون التكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الا بمثال واحد لقصرها كما تقدم أن المثال الواحد يكفي في قصرها وأما قصر التعيين فيصح في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ولكن انما يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كما تقدم في أحوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييد التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير أغليا لا كايا (وهذه الطرق) الأربعة المفيدة للقصر بعد تحقق اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالفحوى) أي بمفهوم

يوحى وحدانية الله تعالى لزم ذلك وانما الذي أوقع الشيخ في هذا السؤال قول الزمخشري وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي مقصور على الوحدانية فأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معا للحصر وليس كما قال فلي تأمل ومنها حذف المسند لادعاء التعيين أو للتعين نحو يعطى بدرة ويفعل ما يشاء كما سبق ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول الا الحق ولا يهدي الا سبيل الحق قال الطيبي أما دلالة وهو يهدي السبيل فظاهر لانه على منوال أنا عرفت وأما والله يقول الحق فلانه مثل الله بسيط وهو عنده يفيد الحصر اه قلت هذا عجيب فان أنا عرفت والله بسيط حصر فيه الفاعل ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق الا الله والزمخشري لم يتعرض لذلك بالكلية فانه وجه المعنى هنا ليس على الحصر وانما أراد حصر المفعول ألا تراه صرح بذلك وقال لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل فلم يقع الطيبي على مراده مع وضوحه فان قلت من أين أخذ الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة قلت أما أن يكون من مفهوم الصفة عند القائل به وأما من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية ولذلك قال في سورة غافر والله يقضى بالحق معناه من هذه صفاته لا يقضى الا بالحق وحيث وجدت العلة وجد المفعول وحيث انتفى المفعول ثبت ضده فعلى هذا يستفاد الحصر ص (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وان اشتركت في افادة القصر فانها تختلف من وجوه منها أن دلالة الرابع وهو التقديم بالفحوى ودلالة ما قبله بالوضع ونعني

المعنوي وهو التأكيد للاختصاص كما تقدم في أحوال المسند اليه والمصنف لم ير تضا فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص من جهة تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الحصر دائما عنده كما مر وانما مثل به لكونه من باب التقديم لما حقه التأخير في الجملة لانه فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الأولى بحسب ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاده بل هو شاك (قوله فدلالة الخ) أي فالوجه الأول أن دلالة الخ

(قوله أي بمفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لأن حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوي أن قوله بمفهوم الكلام أي بما يفهم منه في عرف البلغاء من الأسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخ إلى أن في كلام المصنف حذفاً والمعنى أن دلالة التقديم على القصر بالتأمل في الفحوى أي فيما يفهم منه ويدل عليه في عرف البلغاء وهو سر التقديم فإذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذي فيه لا يجد بالنظر للقرآن الحالية ما يناسب الحمل عليه سوى الحصر فقول الشارح أي بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالمعنى الحقيقي وقوله بمعنى الخ إشارة إلى أن في الكلام حذفاً وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٣٠٤) من الأسرار لا مفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أي في الكلام الذي فيه التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر أي من القرآن وقوله وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك أي في التقديم من أنه يفيد الحصر والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل في الكلام الذي فيه التقديم فهم بسبب القرآن الحالية الحصر وإن لم يعرف أن التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله والباقية) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) أي وهي العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يحزم العقل عند

أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهو القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر

الكلام والفحوى عند الأصوليين مفهوم الموافقة والمفهوم هنا هو أن غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنه أطلق الفحوى على مفهوم المخالفة (و) دلالة الثلاثة (الباقية) وهي ماسوى هذا الرابع وهي ما والا وانما والعطف بلا وشبهها (بالوضع) ومعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف فيه على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم بل إذا تأمل المتأمل الذي له ذوق سليم في التقديم أدرك أن فائدته الحصر من غير أن يحتاج إلى أن التقديم موضوع عند البلغاء للحصر بخلاف ماسواه فانها ألفاظ لا يفهم مفادها إلا بمعرفة الوضع بدليل أن التقديم يفيد ما ذكر في كل لغة ولا يختص بوضع دون وضع ولا العاطفة مثلاً وكذا انما وما والا تصلح أن تكون في لغة معنى دون مفادها في لغة العربية فلو لا الوضع ما فهم ما ذكر منها وأيضاً التقديم معنى عقلى لا لفظى استعمل في التركيب لإفادة الحصر ولكن قوله التقديم يفيد بالفحوى وقد فسر الفحوى بالمفهوم كما تقدم فيه تسامح لأنه يقتضى أن ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الفحوى وإفادة التقديم للحصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب في إفادة التقديم للحصر سوى التأمل في سر التقديم في فهم بالقرآن الحالية أنه للاختصاص ونفى الحكم عن غير المذكور فلو فسر الفحوى بطلب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر إلى القرآن ما يناسب سوى الحصر فيحمل عليه كأن قرى بالمكن على هذا لا يراد بالفحوى مفهوم المخالفة بل سببه ويحتمل أن يراد بالمفهوم الذي هو الفحوى نفس الاختصاص فيكون التقدير دلالة التقديم بواسطة كون الحصر فحوى أي

بالفحوى المفهوم وهو مخالف لاصطلاح الأصوليين فإن الفحوى عندهم مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة وما نحن فيه مفهوم مخالفة وليعلم أن القصر يتضمن قضيتين اثباتاً ونفياً فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقاً ولا مفهوماً بل تارة يكون كالمفهوم منطوقاً مثل زيد قائم لا قاعد وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فإن كان بالماضي واثباتاً للمذكور بالمنطوق ونفى لغيره بالمفهوم نحو انما زيد قائم فاثبات القيام لزبد منطوق ونفيه عن غيره مفهوم وإن كان بالا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفياً نحو ما قام أحد الا زيد أم اثباتاً نحو قام الناس

ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد أنها موضوعة للقصر كما أشار لذلك الشارح بقوله لأن الواضع الخ وبما (والأصل)

ذكره الشارح من أنها موضوعة لمعان تفيد القصر اندفع ما يقال أنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لأنه يبحث عن الخصوصيات والمزايا زائدة على المعاني الوضعية أو يقال إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له إلا أن أحواله من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الأول الذي أشار إليه الشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى وعلى هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح لمعان لأن الواضع وضعها للقصر لمعان تفيد (قوله وضعها لمعان) وهي اثبات المذكور ونفى ماسواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تفيد القصر والاختصاص فخر النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء وضع لإخراج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر

الثاني ان الاصل في الاول أن يدل على الثبوت والمنفى جميعا بالنص فلا يترك ذلك الا كراهة الاطناب في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصرف والعروض والقوافي أوزيد يعلم النحو وعمرو و بكر و خالد فتقول فيها زيد يعلم النحو ولا غيره في معناه ليس الا في لا غير النحو ولا غير زيد

(قوله أي طريق العطف) الاضافة للبيان والمراد بالاصل الكثير (قوله النص على الثبوت) أي على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والمنفى) أي والنص على المنفى أي الذي نفى عنه الحكم في قصر الصفة أو نفى عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الاول جريا على الكثير قام زيد لا عمرو وقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفى عنه وهو عمرو وتقول في قصره زيد قائم لاقاعد فقد نصت على الثبوت لزيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود وقوله كما مر أي في الامثلة التي ذكرت عند ذكر تلك الطريق في طرق الحصر فانه ذكر هناك أن المعطوف عليه في تلك الامثلة بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أي التصريح بهما (٢٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الح اشارة الى أن الذي ذكر الاجمالي لا بد منه فان في قولك لا غير ذكر المنفى اجمالا لا نصا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها (قوله الا كراهة الاطناب) أي الا لاجل كراهة التطويل لغرض من الاغراض كضيق المقام أو لقصد الابهام أو تأتي الانكار لدى الحاجة اليه عند عدم التنصيص أو استهجان ذكر المتروك (قوله كما اذا قيل) أي عند ارادة اثبات صفات لموصوف واحد (قوله أوزيد يعلم النحو) أي أوقيل عند ارادة اثبات صفة واحدة لمتصفين زيد يعلم النحو وعمرو الح (قوله أي في هذين المقامين) أي مقام قصر

(والاصل) أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الاصل (في الاول) أي طريق العطف (النص على الثبوت والمنفى كما مر فلا يترك) النص عليهما (الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصرف والعروض أوزيد يعلم النحو وعمرو و بكر و خالد فتقول فيها) أي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو ولا غير)

مفهوم مخالفة وفيه تكاف تأمل (و) الوجه الثاني من أوجه الخلاف بين الطرق ما تضمنه قوله (الاصل) أي الكثير (في الاول) وهو طريق العطف (النص على الثبوت) أي في جملة ما تختلف فيه تلك الطرق أن الكثير في استعمال الاول منها التنصيص على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (و) النص على (المنفى) أي الذي نفى عنه في الاول أو نفى عن غيره في الثاني (كما مر) عند ذكره في طرق الحصر فتقول في قصرها جريا على الاول الكثير قام زيد لا عمرو وقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفى عنه وهو عمرو وفي قصره زيد قائم لاقاعد فقد نصت على الثبوت لزيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود (فلا يترك) ذلك الاصل بالعطف وهو النص على الثبوت والمنفى معا (الا كراهة) أي الا لاجل كراهة (الاطناب) أي التطويل لغرض من الاغراض كضيق المقام أو لتأتى الانكار عند عدم التنصيص لدى الحاجة وشبه ذلك (كما اذا قيل) أي مثال ما يترك فيه التنصيص لغرض أن يقال في اثبات صفات لموصوف واحد (زيد يعلم النحو والتصرف والعروض أو) يقال في اثبات صفة واحدة لمتصفين (زيد يعلم النحو والنحو و بكر و عمرو و خالد فتقول فيها) أي الاثباتين (زيد يعلم النحو ولا غير) فعلى الاول يكون المعنى

الازيدا وان كان الاستثناء مفرغا نحو مقام لازيد فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق وسيأتي في كلام المصنف أن النص فيه على الثبوت فقط ولا نفى ما نحن فيه بل نفى عدم العطف عليه أي لا تقول مقام لازيد لا عمرو ولكن تقدم في كلام الوالد أنه بالمفهوم في المفرغ وان كان بالتقديم نحو تميمي أنا فالحكم للذكور منطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم واذا تأملت ما قلنا علمت أن قول المصنف غير ما ش على التحقيق ص (والاصل في الاول الح) ش هذا وجه ثان وهو أن الاصل في الصيغة الاولى وهي العطف ذكر

الموصوف ومقام قصر الصفة أي تقول في رد الاثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حكي في القاموس عن السيرافي أن حذف ما تضاف له غيرا عما يستعمل اذا كانت غير بعل ليس وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المعنى بأن قولهم لا غير لحن والمختار أنه يجوز فقد حكي ابن الحاجب لا غير وتبعه في ذلك شارحو كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير وأنشد الأمام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم مشتقها على جوازه قوله

جوابا به تنجوا عتد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي اه فترى واعلم أن كلمة غير في ايس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أي معلومه غير النحو وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير معلومه وأما غير في لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو في الاول في محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع

(قوله أما في الأول) أي أما لا غير في الأول فعناه الخ أي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما ثبتت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لأصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض (قوله وأما في الثاني) أي وأما لا غير في الثاني فعناه الخ فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين وقوله أي لا عمرو والخ بيان لأصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) أي لقطعه عن الإضافة (قوله بالغايات) أي قبل وبعد وسميت بذلك لان الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المضاف إليه المحذوف لكن لما حذف ونوى معناه وأدى بذلك الطرف سمي غاية (قوله وذكر بعض النحاة) هو نجم الأئمة الرضى وهذا إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لان العاطفة ينص معها على المثبت والمنفى جميعا وهذا ليس كذلك (قوله بل المنفى الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظر للمعنى لان معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الشاعر (٢٠٦) فيعود الى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح

وحينئذ لما في كلام بعض الناظرين من أن نحو لا غير طريق آخر لقصر على هذا القول وهم كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم ان غير على هذا القول في محل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أي لا غير عالم في قصر الصفة أو لا غير معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي يبنى ما بعدها عند القطع عن الإضافة هل هي لا العاطفة أو التي لنفى الجنس خلاف وكلاهما يفيد القصر فلو جعل الطريق الأول

أما في الأول فعناه لا غير النحو أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعناه لا غير زيد أي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الأصل (في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط)

لا غير النحو فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات والأصل لا التصريف والعروض فترك التنصيص لما تقدم الى الإيهام لغرض من الأغراض وعلى الثاني يكون المعنى لا غير زيد فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين والأصل لا عمرو ولا بكر فترك التنصيص لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا بد فيه من ذكر المنفى لكن الأصل فيه تفصيله وقد يدل عنه الى ذكره اجمالا وليس معنى مخالفة الأصل أن لا يذكر أصلا وهذا القصر الإضافي وهو الذي اختص به العطف على ما تقدم فيه من البحث وعلى أنه يصح فيه الحقيقي وهو نفي ما سوى المذكور فالأصل ارتكاب الإيهام لتعذر التنصيص والتفصيل غالباً فيقال مثلاً نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا غير فلي تأمل ولفظ غير في هذا التركيب يبنى على الضم لقطعه عن الإضافة تشبيهاً بالغايات وهي قبل وبعد فإذا جعلت لامعه عاطفة كما هو مقتضى كلام المصنف وغيره فمحله محل العطف عليه وان جعلتها لنفى الجنس كما قال بعض النحويين فهو في محل نصب على أنه اسم لا وأما ليس غير في نحو هذه التراكيب فيحتمل النصب على الخبرية أي ليس معلوم زيد غير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلومه (أو) تقول (نحوه) أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه في قصر الصفة أي لا ما سوى النحو (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا وانما والتقديم فالأصل فيها (النص على المثبت فقط) أي المثبت له الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر

الطرفين فانها مصرحة بالمثبت والمنفى كقولك زيد قائم لا قاعد وما هو قائم بل قاعد أو لا غير كذا قاله وفيه نظر لان لفظ لا غير لا يستعمل مقطوعاً عن الإضافة ولا يترك ذلك الالتماع يقتضى كراهة الاطناب وأما

النفي بلا مطلقاً أي سواء كانت عاطفة أو تبهية كان أولى (قوله أي نحو لا غير) حيث رجع الشارح الضمير لا غير دون علم أن نحوه منصوب لعطفه على المنصوب بناء على أن جزء المقول له محل أو يقدر لنحوه عامل أي أو تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولورجع الشارح الضمير لجملة زيد يعلم النحو لا غير لكان عطفاً على جملة المقول بتمامها التي هي في محل نصب ويكون نحوه يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا ما سواه وانما اقتصر الشارح على الاحتمال الأول لكون الغرض الأهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا لانه قد يتوهم الاختصاص قرره شيخنا العدوي (قوله مثل لا ما سواه) راجع للأول أي لا ما سوى النحو فلذا أتى بما الموضوعه لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع لثاني أي لا من عدا زيد اولذا أتى بمن الموضوعه للعاقل (قوله وما أشبه ذلك) نحوه ليس غير وليس الا (قوله والأصل في الثلاثة الباقية) وهي ما والا وانما والتقديم (قوله النص على المثبت فقط) أي المثبت له الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم الا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو مثلاً وتقول في قصر الموصوف ما زيد الا قائم فقد نصت على الذي

أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشيء الذي اتفق عن ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول في أنما في قصر الصفة أنما قائم زيد وفي قصر الموصوف أنما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها أنا كفيت مهمك أي لا عمرو وفي قصر الوصوف زيد ضربت أي لا عمرا بمعنى أني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو وقد ظهر لك أن الطرق الثلاثة لا ينص فيها إلا على المثلث وإذا نص في شيء منها على المنفى كان خروجاً عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لأن المعنى لم أقله لأنه مقول لغيري والأول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيد ضربت فان المعنى لم أضربه وضربه غيري قال الفري وكما يترك الأصل الأول لكرهه الاطناب يترك هنا أيضا في مثل ما زيد ضربت وما أنا قلت هذا لأن القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت انتهى واعترض على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على المثلث فقط دون المنفى يقتضي أن نحو مقام القوم الازيدا خارج عن الأصل لأن الأصل النص على المثلث فقط وقد نص في هذا على المثلث والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جار على الأصل باتفاق ولم يقل أحد بخروجه عنه وأجاب بعضهم بأن الكلام في الاستثناء

(٢٠٧)

القصر وأما هذا فليس من طرق الحصر اصطلاحاً ولا يخفى ضعف هذا الجواب لأن معنى الحصر موجود فيه قطعاً فلا حرج في الجواب أن يقال أنا منع أنه نص فيه على المنفى لأن المراد بالنص التفصيل والمنفى وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه على الأفراد واحداً واحداً (قوله دون المنفى) أي أنه لا يصرح فيها بالمنفى وإنما تدل عليه ضمناً كما تقول في قصر الموصوف ما أنا الاتيممي وتيممي أنا فانك قد أثبت كونك تميمياً صريحاً ولم تنف كونك

دون المنفى وهو ظاهر (والمنفى) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن المنفى بلا العاطفة (لا يجامع الثاني) أعني المنفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لافاعد وقيد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين

الموصوف فتقول في ما والا في قصرها ما قائم الا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفى عنه وهو عمرو ومثلاً وفي قصره ما زيد الا قائم فقد نصت على الشيء الذي أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشيء المنفى عن ذلك الغير وهو القعود مثلاً وكذا أنما قائم زيد وأنما زيد قائم وكذا أنا كفيت مهمك أي لا عمرو وفهم من قصر الصفة وزيد ضربت أي لا عمرو بمعنى أني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو فيكون من قصر الموصوف وعلى هذه لا مثالة فقس فقد ظهر أن طريق العطف ينص فيه على المثلث والمنفى معاً وقد علمت معنى المثلث والمنفى ولا يتركب غير ذلك الا خروجاً عن الأصل والطرق الثلاثة الباقية لا تنص فيها إلا على المثلث ولم يذكر أنه قد ينص على المنفى في بعضها خروجاً عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لأن المعنى لم أقله لأنه مقول والأول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقرر أن نحو مقام القوم الازيدا نص فيه على المثلث والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل لأن الأصل النص على المثلث فقط وهو جار على الأصل اتفاقاً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المفرغ وهذا ليس من طرق الحصر اصطلاحاً ولا يخفى ضعفه لأن معنى الحصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص كما تقدم التفصيل ما يعم الاجمال والقوم في المثال اجمال فلم ينص على المثلث بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما تضمنه قوله (والمنفى لا يجامع الثاني) أي من جملة

بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثلث فقط هكذا قال المصنف ولا يعني أن المنفى غير مستفاد نصاباً بمعنى أنه لا يذكر بعده التصريح بالمنفى وقد يترك النص على المنفى في الأول رغبة في الإيجاز وقوله (والمنفى لا يجامع الثاني) أي المنفى بلا لا يجامع المنفى والاستثناء

قيسياً صريحاً وإنما نفى عنه ضمناً ولا منافاة بين كون المنفى مذكوراً ضمناً وكون المنفى قديماً منطوقاً بلطفه (قوله أن المنفى بلا) أنما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاحتراز عن المنفى بغيرها كليس اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وإنما قيد لا بالعاطفة أخذاً من قول المصنف لأن شرط المنفى بلا الخ (قوله لا قاعد) فلو قيل لا عمرو وبدل لا قاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لأنه وإن لم يكن المعطوف بهامناً قبلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لا في كلام الله بل ولا في كلام البغاة الذين يستشهد بكلامهم ومراده بهذا التعريض بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله أي لأن الأصل لك لا يعلمه إلا الله لأنك أنت وبالحريري حيث قال

لعمرك ما الإنسان الا ابن يومه * على ما تجلى يومه لابن أمسه

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لانا نقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به

لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها

(قوله لان شرط المنفى بلا) أي شرط صحة نفيها (قوله أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) أي بغير شخصها وهذا صادق بما اذا كان غير منفي أصلاً وبما اذا كان منفيًا بغير أدوات النفي كالفحوى أو علم التسكام أو السامع فالمنطوق تحته صورتان والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما اذا كان المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها من أدوات النفي كما وليس ولا التي لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى بمائلة للالتى وقع النفي بها لانها غير شخصها وان كانت من نوعها ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لانهن لان هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفيتها فان قلت ان المنطوق صادق بصورة ثالثة وهو ما اذا كان المنفى بها منفيًا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكن هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحالة النفي بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله من أدوات النفي) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفي به (قوله فانها موضوعة لان تنفى بها) أي عن التابع ما أوجبهه للتبوع هذا ظاهر في قصر الصفة على

(٢٠٨)

ظاهر في قصر الصفة على

لزيد وهو المجبى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لاقاعد فان المنفى بها القعود ولم يثبت للتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر وأجيب بأن المراد بما أوجب للتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففي المثال المذكور التبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمستند اليه وهو زيد وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لاقاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفي عنه وقوله لان تنفى بها أى أولا بقرينة قوله لان تعيد بها النفي فلا يرد ما قيل ان وضعها لان تنفى

(لان شرط المنفى بلا) الماطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيًا قبلها بغيرها) من أدوات النفي فانها موضوعة لان تنفى بها ما أوجبهه للتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيتها وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع

ما اختلفت فيه الطرق المتقدمة بلا العاطفة لانه دليل على امتناع قولنا ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد كما نصوا عليه ولان المصنف انما بين المنع في لا ووقوع مثل هذا الكلام في كلام المصنفين لا يدل على الجواز في أصل العربية والى علة المنع أشار بقوله (لان شرط) صحة (المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى بها (منفيًا قبلها بغيرها) شخص (ها) ودخل في غير شخصها جميع أدوات النفي دون غيرها وأدوات النفي التي هي غيرها كما وليس ولا التي لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى لانها غير شخصها ولو كانت من نوعها ولذلك لا يصح أن يقال قام القوم لا النساء لانهن لان هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفيتها أو ما نفى مدخولها بشخصها قبلها فلا يتصور لامتناع النفي بها قبل ورودها ونظير قصد الشخص في نفي ما يتعلق بغيره قولنا دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المراد أن لا يؤذى غير شخصه لا غير نوعه حتى يصح أن يؤذى كريما مثله فان هذا المعنى لا يراد قطعا وانما المعنى أن الاداية المتعلقة بغيره تنفى عن شخصه فيتناول كريما آخر وغير الكريم وأما شخصه فمعلوم أنه لا يؤذيه فافهم وانما شرط فيها هذا لانها موضوعة لان ينفى بها ما أوجبهه للتبوع لانها بعد بها شيء قد نفي أولا أو ينفي بها نفي فتعود ايجابا وحيث كان هذا أصل وضعها تندر أن ينفي بها بعد النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فالغرض منه نفي كل صفة غير القيام عن زيد من الصفات التي يقع فيها النزاع والصفة

(لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) وفيه نظر ان أحدهما أن هذا اذا عطف على المستثنى منه أما اذا عطف على المستثنى بالا فما المانع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا اذا وقع خبرها بعد الا وامتناع دخول الباء ويكون حكم المنفى بلا مستفادا مرتين أحدهما بالخصوص والأخرى بالعموم الثاني أن قوله بغيرها قيد ليس صحيحا فان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها سواء

بها ما أوجبهه للتبوع لا يقتضى الا كونها بعد الايجاب للتبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاءني حتى الازيد لا عمرو فمقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن المراد بقوله انها موضوعة لان تنفى بها أى أولا ما أوجبهه للتبوع وما أوجب للتبوع وهو المجبى هنا ليس منفيًا بلا أولا في المثال بل بما لان المعنى ما جاءني أحد الازيد لا عمرو وعمرو من جملة أفراد الاحد فيكون منفيًا بما غاية الأمر أنه تكرار النفي بقوله لا عمرو وتأمل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله لان تعيد الخ) أى والا كان تكرارا وهو ممنوع فان قلت نجعل لاني نحو ما زيد الا قائم لاقاعد لتأكيده نفي القعود الحاصل بما قلت هو خلاف أصل وضع لا وان لاني النفي أقوى من غير فلا يؤكده بغيره كما لا يؤكده كنع بأجمع (قوله وهذا الشرط) أعني عدم كون المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه) أى بلفظ ما التي هي أداة نفي صراحة وان كان المنفى محملا (قوله وقع فيها التنازع) أى والصفة التي تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون بما وقع فيها النزاع والا خرجت عما يراعى في خطاب العطف بها من افادة الحصر أو تأكيده

(قوله حتى كأنك الخ) أتى بالكأنية لكون ذلك القول ليس بمحقق والآن في قوله والأصل في الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كالمستأنق (قوله فقد نفيت بلا العاطفة شيئا الخ) أي فلزم النكرار وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قيل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما إذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت فاذا قلت ما قام القوم إلا زيد لا عمرو صح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن القوم وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عمرو ولعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو تفصيلا كما نفى عنه في ضمن القوم أجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من أن منفيها لا بد (٢٠٩) أن يكون غير منفي بغيرها قبلها سواء

كان نفيه على جهة الإجمال أو التفصيل وليس الشرط أن لا يكون منفيًا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو ما مر وقصر الصفة على الموصوف وهو ما هنا في هذا المثال فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكرو غيرهما من كل ما هو مغاير لزيد فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا زيد لا عمرو (قوله يعني الخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي كفحوى الكلام وكان غير مراد أتى بالناية (قوله وفائدته) أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي (قوله) عما إذا كان النفي مدلولًا عليه بفحوى الكلام (أي التقديم كما في قولنا زيد ضربت فلا مانع أن يقال لا عمرا) (قوله أو علم التكلم) أي والحال أن السامع يعلم خلافه كما إذا كنت

حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا زئيم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيًا بفحوى الكلام أو علم التكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجيء في انمالاتقال هذا يقتضي جواز أن يكون منفيًا قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هذا لا نقول الضمير لذلك الشخص أي بغيرها العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي

التي تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون ما وقع فيه النزاع والآخر جرت عما راعى في خطاب العطف بها من إفادة الحصر أو تأكيد كيد فاذا قلت مثلا لا قاعد فالقعود المنفي بها إنما وقع فيه النزاع وقد نفيت كل ما وقع فيه النزاع قبل الاتيان بها فلزم نفيك بها ما قد نفى بغيرها وقد عرفت أن وضعها لنفي ما لم ينف بغيرها فلم يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قيل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما أن عطف على المستثنى فهو جائز لأنه معطوف على المثبت فاذا قلت ما قام القوم إلا زيد لا عمرو صح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن غير زيد وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عمرو ولعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو وتفصيلا كما نفى عنه في ضمن القوم أجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من اشتراط أن لا ينفي منفيها قبلها وليس من شرطها أن لا ينفي تفصيلا فقط وهذا في نحو هذا المثال لما فيه تفصيل منفيها وأما نحو ما قام القوم إلا زيد لا غيره فلا يصح سواء عطف على المستثنى منه أو على المستثنى لأن عطفه على المستثنى منه أن كان مع بقاء النفي في مدخولها فهو محض تأكيد بالإجمال وإن لم يبق النفي بأن كان نفي النفي فهو إثبات مناقض لانفي الكائن قبل الاستثناء وليست لا بطلان النفي فأصل وضعها أن ينفي بها ما أوجبه وأما عطفه على المستثنى فهو للتأكيد الإجمالي فلأفائدة فيه ثم قولهم أصل وضعها أن ينفي بها ما أوجبه للتبوع لا يظهر إطراده في قولنا زيد قائم لا قاعد لأن النفي فيها خلاف المثبت للتبوع وأجيب بأن التبوع قائم وقد أوجب له الثبوت ثم نفي الثبوت بها عن القعود وهو ظاهر

أ كان نفيه بها أم بغيرها نحو قولك لا رجل في الدار لازيد وهو ممتنع وقد يجاب بان مقصوده لا العاطفة وهذا المثال النفي فيه ليس منفيًا قبلها بلا العاطفة بل بلا التي لنفي الجنس لا يتال يجوز لا رجل في الدار لازيد ولا عمرو فهذا منفي بلا وقد نفى قبله بلا فاحتز عنه لأن لازيد ولا عمرو بدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار الامل فهو جملة أخرى والكلام في لا التي هي حرف تعطف المفرد وإذا تقرر أن النص على المنفي أصل في الوجه الأول فهو لا يجوز أن يجامع الثاني فلا نقول ما أنا الا قائم لا قاعد وقد تقدم في كلام الوالد رحمه الله التعرض لهذه المسألة وتجوزها وأما الأخيران وهما انما والتقديم فيجوز فيهما التصريح وعدمه فتقول انما أنا تميمي لا قيسي وتيممي أنا لا قيسي لان النفي فيهما غير مصرح به بل مستفاد بالمفهوم فجاز العطف على تيممي وإن كان معناه ما أنا لا تميمي لان النفي غير المصرح به لا يمتنع أن

(٢٧ - شروح التلخيص ثاني) تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك ذلك إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول

ضربت زيد لا عمرا (قوله أو نحو ذلك) أي من الأفعال التضمنة للنفي وليس هو معناها صريحا كأي وامتنع وكف فان معناها الصريح ثبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما سيجيء) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله لا يقال هذا) أي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيًا قبلها بغيرها لا بها والتبادر أن المراد بغير نوعها من أدوات النفي وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا لأن هذا ليس منفيًا قبلها بغير نوعها بل منفي بها (قوله لا نقول الخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها وحينئذ فلا يصح المثال لأن هذا منفي بغير شخص لا الداخلة عليها قبل التصريح بها (قوله الضمير) أي في قوله بغيرها

ويجاءم الأخيرين فيقال أنما زيد كاتب لاشاعرو وهو يأتيني لاعمر وولان النفي فيهما

(قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان ما ذكر من الجواب وهو أن شرط النفي بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع أنه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة صادقة به وإذا كان محالا لا يتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لامتناع أن ينفي شيء) أي كالنساء بلا أي الداخلة على هند في المثال قبل الاثنيان بها بل انما ينفي بلا أخرى مماثلة لها (قوله وهذا) أي قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال الخ فهو تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤدي غيره أي غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كريما أو بخيلا بخلاف لو جعل الضمير راجعا للنوع فان المعنى حينئذ أن لا يؤدي غير نوعه وغير نوعه هم البخلاء فيقتضي بمفهومه أنه يؤدي الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه أن لا يؤدي غيره) أي فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على جنس الكريم أي شأنه أن لا يؤدي غير شخصه لا يقال انه يقتضي بمفهومه أنه يؤدي شخصه وهو غير مراد لانا نقول هذا (٢١٠) المفهوم معطل لما هو معلوم بالبدهة أن الانسان لا يؤدي نفسه كذا

قرر بعضهم وفيه تأمل اذ لا ضرر في أن يراد أن الكريم يؤدي نفسه لأجل نفع غيره بل هذا حاصل بقي شيء آخر وهو أن جعل الضمير عائدا على الشخص ينافي ما ذكره الشارح في شرح انفتاح في قولهم دأب الكريم أن لا يعادي غيره من أن الضمير عائدا على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بأن الكرم ينافي الإيذاء لا غير مطلقا كريما كان الغير أو غيره فلذلك جعل الضمير في المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداة الكريم عند ضرورة المعادة لغير

ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بما لامتناع أن ينفي شيء بلا قبل الاثنيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤدي غيره فان المفهوم منه أن لا يؤدي غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجاءم) النفي بلا العاطفة (الأخيرين) أي انما والتقديم (فيقال انما أنا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لاعمر وولان النفي فيهما) أي في الأخيرين

وقيدنا الداخل في غيرها من موجبات النفي بكونها جميع أدوات النفي لا غيرها ليخرج ما أوجب نفيا من غير أدوات النفي كالفحوى كما في قولنا زيد اضربت فلا يمتنع أن يقال لاعمر وولكم السامع فلا يمتنع اذا علم السامع أن عمرالم يتم أن يقال قام زيد لاعمر وولكم السامع أن يقال انما قام زيد لاعمر وولتضمنت النفي لعدم كونها من أدواته (ويجاءم) أي النفي بلا العاطفة (الأخيرين) وهما انما والتقديم (فيقال) في مجامعته للأول (انما أنا تميمي لا قيسي و) يقال في مجامعته التقديم (هو يأتيني لاعمر و) ويكون الحصر مستفادا منها والعطف بلا تأكيده ولا ينسب له الحصر لتبعيته والتقديم في قوله هو الخ ولو كان قد يكون للتقوى لكن الغرض منه هنا الحصر بدليل العطف المؤكد له نعم قد يقال لا تقديم فيه لانه مسند اليه فهو في محله لاسيما على مذهب غير السكاكي وأما على مذهبه فيمكن أن يتخيل أنه بمنزلة أنما فت لذلك كان الأولى أن يمثل بنحو زيد اضربت وانما جاز مجامعة النفي بلا هذين (لان النفي) المعتبر لافادة الحصر (فيهما) أي في هذين الأخيرين وهما يعطف عليه بلا كما تقول امتنع زيد عن المجيء لاعمر وولان كان معناه النفي ولو صرحت بالنفي لما صح العطف بلا وشرط السكاكي لجواز مجامعته للاثالث أي القصر بانها أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل أحد يعلم أن الذي لا يسمع لا يستجيب

جنسه وهم البخلاء تنقصه فاذلك جعل الضمير في هذا المثال للجنس لا للشخص (قوله ويجاءم الأخيرين) (غير) أي ويكون الحصر حينئذ مسندا لهما والعطف بلا تأكيده ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح واليدوا ما مجامعة التقديم لانما فاختلف في الذي يسند له القصر منهما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى فالخلاف بينهما اللفظي لانه خلاف في حال (قوله وهو يأتيني الخ) هو فاعل معنى قدم لافادة الحصر والأصل يأتيني هو على أن هو تأكيده مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ وظهر لك أن التمثيل للذكور مبني على مذهب السكاكي لا على خلافه والاورد أنه لا تقديم فيه لان هو مسند اليه فهو واقع في محله نعم كان الأولى أن يمثل بزيد اضربت لاحتمال أن يقال التقديم في هو يأتيني للتقوى دون التخصيص مثل أنما فت والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال والحاصل أن التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا تأكيده وأما على خلاف مذهبه فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) على لجواز مجامعة النفي بلا الأخيرين أي لان النفي المعتبر فيهما لافادة الحصر غير مصرح به أي وانما صرح فيهما بالاثبات والنفي ضمنى فلم يفتح حينئذ النفي بلا وقولهم لا العاطفة لا تقع بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل ضمنى

غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو

(قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للنفي أي فانه صرح فيهما بالنفي وان لم يكن النفي مصرحاً به فصدق أنه نفي بلا معهما مانفي بأداة أخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) أي وإذا كان غير مصرح به فيهما فلا يكون الخ فعلم من هذا أن النفي المصرح ليس كالضمني لان الضمني يجامعه النفي بلا بخلاف المصرح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) أي قولنا امتنع زيد عن المجيء وكذا يقال في مرجع الضمير (٢١١) في قوله وإنما معناه (قوله فانه يدل)

على نفي المجيء) أي على انتفائه (قوله إيجاب) أراد بالإيجاب الوجوب أي الثبوت لان معنى الجملة على التحقيق النسبة لالحكم وقوله امتناع المجيء عن زيد في العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجيء كما في المتن ولا شك أن امتناعه عن المجيء يتضمن ويستلزم انتفاء المجيء عنه (قوله فتكون لا) أي لفظة لاني قولنا لا عمرو وقوله نفي ذلك الإيجاب أي عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفي وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو لانه نفي للنفي فيكون اثباتاً ووضع للنفي لاللاثبات وإنما قلنا نفي للنفي لانه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لامؤكدة (قوله من جهة أن النفي الخ) فيه أن المشبه به لا والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني

(غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون النفي بلا العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي وهذا كما يقال (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء عن زيد فتكون لانفيًا لذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لامن جهة أن النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما أنا تميمي لا قبسي اذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي امتناع مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحاً

انما والتقديم (غير مصرح به) وانما صرح فيهما بالاثبات فلم يفتح تأكيدهما ضمنا والنفي بلا بخلاف ما لو افقد صرح فيهما بالنفي فصدق أنه نفي بلا معهما مانفي بأداة أخرى مستقلة قبلها فصدق في انما والتقديم انه نفي بهما مانفي بأداة قبلها فصدق بهذا أن النفي الصريح ليس كالضمني وكونه ضمنياً في انما واضح دائماً وأما في التقديم فقد يكون صريحاً كما في قولك ما أنا قلت هذا فلا يقال لا غيري (كما يقال) أي وما يدل على أن النفي الضمني ليس كالصريح أنه يقال (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فيعطف على فاعل امتنع بلا فيفيد الكلام حصر الامتناع في زيد دون عمرو بواسطة العطف بلا وضح ذلك لأن صريح امتنع زيد إيجاب الامتناع فلا يفيد نفي ذلك الإيجاب وأما نفي المجيء فهو ضمني فجاز العطف بلالكون النفي في امتنع ضمنياً ولو صرح به لهذا المعنى وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو ولانه نفي للنفي فيكون اثباتاً ووضع للنفي لاللاثبات وانما قلنا نفي للنفي لأنه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لامؤكدة ولذلك قلنا ان العطف بها على المسثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فتقرر بهذا أن مجرد النفي الضمني ليس كالصريح لتقرر حكمه وهو صحة العطف بلا معه دون الصريح وليس المراد بهذا الظاهر أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو يتضمن نفي عمرو كما تضمن أنا تميمي نفي القيسية وهو بأنني نفي عمرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا حصر فيه حتى يتضمن نفي عمرو وانما استفيد نفي عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا بخلاف المثالين السابقين فنفي النفي بلا فيهما متضمن ولا لتأكيده كما تقدم بل المراد أن امتنع تضمن مجرد نفي لو صرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كما في المثالين السابقين فالتشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح

فلا يصح أن يقال لا غير قلت فيه نظران أحدهما أنه اذا لم يكن الموصوف مختصاً بالوصف لا يجوز الحصر بانما لانه خلاف الواقع فان كان مجازاً فلا مانع من تأكيده بالعطف وكأنه يريد اختصاصه عقلاً الثاني أنه اذا صح قصره بانما فما المانع من صحة العطف والشيخ عبد القاهر جعل ذلك شرطاً في حسن

ليس في حكم الصريح فكان الاولى أن يقول من جهة أن كلا فيه نفي ضمناً قد جامعه النفي بلا العاطفة وان كان النفي الضمني في المشبه مسلطاً على النفي بلا وفي المشبه به على ما قبل لا كزيد في المثال كذا قرر شيخنا العديوي (قوله ليس في حكم النفي الصريح) أي لانه حكم بصحة العطف بلا مع الاول دون الثاني (قوله اذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عمرو (قوله على نفي امتناع مجيء عمرو) أي لانه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي كانها وانما استفيد نفي مجيء عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا من قولك بعد ذلك لا عمرو وفلانافية للإيجاب الذي دلت عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانهما يدلان على النفي ضمناً فلا بعداً لتأكيده ذلك النفي الضمني كما مر

قال السكاكي شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالوصف كقوله تعالى إنما يستجيب الذين يسمعون فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع وكذا قولهم إنما يعجل من يخشى الفوت وقال الشيخ

(قوله أن لا يكون الوصف) أي الذي أراده حصره في الموصوف بأنها مختصاً بذلك الموصوف وذلك كما في قولك إنما تسمى أنا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لأنها أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز أولاً يحسن أن يقال إنما الذي متبع ما هج السنة لا البدعة لاختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال إنما الزمن قاعد لا قائم لاختصاص الزمن بالعمود فإن قلت القصر لا يكون إلا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص في مجامعته لأنها مع أن القصر لا يتحقق إلا عند الاختصاص قلت إن المشروط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف أو الوصف بالصفة بحسب المقام والمشرط في المجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم إن قوله شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٢١٢) فيصح أن تقول من يسمع نسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله

بالموصوف) الباء داخله على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله) لتحصل الفائدة (نحو) إنما يستجيب الذين يسمعون) فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذا القيام ليس بما يختص بزيد وقال الشيخ

مع ما لا يصح في الصريح فليفهم قال (السكاكي شرط مجامعته) أي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة (لثالث) وهو إنما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أراده حصره في الموصوف (مختصاً) (ب) ذلك (الموصوف) كما تقدم في قولك تسمى أنا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وأما إن كان مختصاً فلا يجيء النفي (كما في قوله تعالى) إنما يستجيب الذين يسمعون) فيمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون أولاً الصم فإن الاستجابة لا تكون إلا ممن سامع دون من لا يسمع فالتأكيـد بالنفي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن يتنبه ههنا لدقيقة وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر إذ لا يعتقد الوصف لمن لا يصح له حتى يرد ذلك الاعتقاد بالحصر وإنما هو لتزليل النفي عنه منزلة من لا تصح له الصفة كالـكافر هنا نزل منزلة من لا يسمع له في عدم قبول الحق ونزل المخاطب في حرصه على هدايته منزلة من اعتقد أنه يستجيب مع عدم السماع ويتضمن ذلك التعريض بالكافر بأنه من جملة الموتى ممن لا يسمع له فليس هنا في الحقيقة إلا نفيها عن الكافر وإثباتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جوازه واستقر به المصنف ولا شك في قرينه بالنسبة إلى عدم اشتراط ذلك

بالموصوف) الباء داخله على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله) لتحصل الفائدة (نحو) إنما يستجيب الذين يسمعون) فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذا القيام ليس بما يختص بزيد وقال الشيخ

هذا المثال للنفي أي فان كان الوصف مختصاً فلا يجيء النفي بلا كما في قوله تعالى إنما يستجيب الخ أي إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون أي من أراد الله إيمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآية المذكورة في اختصاص الوصف للكائن فيها بالموصوف إنما أنت منذر من يخشاها فإنه معلوم أن الأذار إنما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الأهوال والعواقب فلا يجوز أن يقال لا من لا يخشاها (قوله لا تكون إلا ممن يسمع) أي فإذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشواً في الكلام فلا يقبل فإن قلت إن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع أجيب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبى عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع فخطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلبه فبالقصر هنا تحقيق لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بأنهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم فليس هنا في الحقيقة إلا نفي الاستجابة عن الكفار وإثباتها للمؤمنين لكن لما كان الحصر في أمر مختص بحسب الظاهر وإن لم يكن في الواقع اختصاص لأن الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مراداً منهم الكافرون نظراً لذلك الظاهر

(عبد القاهر)

عبد الفاهر لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص وهذا أقرب قيل ومجامعته له امامع التقديم كقوله تعالى انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر وامامع التأخير كقولك ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر الرابع أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له

(قوله لا تحسن مجامعته) أي لا تحسن مجامعة النفي بلا وقوله للثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسنا كاملا فالنفي كمال الحسن لأصله والا كان عين كلام السكاكي لان الخالي عن الحسن عند البلغاء لا صحته له أو يقال ان قوله كما تحسن قيد في الحسن المنفي وحينئذ فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن والحاصل ان عدم اختصاص الوصف شرط في كمال حسن المجامعة عنده لا شرط في أصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن انما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب (٢١٣) الى الصواب) أي وهذا الذي قاله عبد الفاهر

أقرب الى الصواب مما قاله السكاكي من النعم لا بناء كلام الشيخ على شهادة الاثبات وكلام السكاكي على شهادة النفي وشهادة الاثبات مقدمة على شهادة النفي (قوله اذ لا دليل على الامتناع) أي على امتناع مجامعة النفي بلا للثالث اذا كان الوصف مختصا بالموصوف (قوله عند قصد زيادة التحقيق) أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير وتأكيده وهذا رد لقول السكاكي ان كان الوصف مختصا امتنعت المجامعة لعدم الفائدة وحاصل ذلك الرد اننا لنسلم عدم الفائدة اذ قد تحصل فائدة وهي زيادة

(عبد الفاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (ان يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء.

الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فيمتنع العطف بلا أو يفتح فافهم ويمكن وجود هذا في قصر الموصوف كقولك انما انتق متبع طرق السنة لا متبع البدعة هذا في انما وأما التقديم فلم يذكروا فيه هل يحوز أن يقال مثلاً مستجيب الذي يسمع لا غير السامع أم لا فانظره وقال (عبد الفاهر لا تحسن) مجامعة النفي بلا العاطفة ذلك الثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن) تلك المجامعة (في غيره) أي غير المختص كقولك انما يقوم زيد لا عمرو وقال المصنف (وهذا) الذي قاله عبد الفاهر (أقرب) الى الصواب مما قاله السكاكي وهو المنع لانه لا دليل على امتناع أن يقال انما يفهم العاقل لا غيره عند قصد التأكيّد لاسيما والكلام على ما تقدم على تأويل تنزيل النفي عنه بمنزلة من لا يصدق عليه المحصور فيه فناسبه التأكيد باعتبار ما في الباطن تأمل والوجه الرابع مما وقع به اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمل له)

ص (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل الخ) ش هذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله أن يكون المخاطب مجهل ما استعمل له وهو اثبات الحكم المذكور ان كان قصر افراد أو نفيه ان كان قصر قلب كما نقول اصحابك اذا رأيت شبحاً على بعد ما هو الازيد ومثاله من القرآن وما من اله الا الله هذا هو الاصل وقد يخرج عن ذلك فينزل العلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل له القصر بما والا افراداً نحو وما محمد الا رسول فانه خطاب للصحابة وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته لان كل رسول لابد من موته فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر افراد فان اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان وانكارهم الموت ينفي أن يجتمع معه الاقرار بالرسالة حتى يكون قصر افراد وبهذا يعلم

التحقيق والتأكيد للنفي عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيّد بلا العاطفة لا في الحاصل بانما خلاف أصل وضعها لان أصل وضعها أن ينفي بها عن التابع ما أوجب للتبوع لان يعاد بها النفي لشيء قد نفي أولاً ولذلك حكموا بمنع ما زيد الا قائم لا قاعده مطلقاً ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنفي فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما وقول الشارح أي الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه اشارة الى أن اللام في كلام المصنف بمعنى في وقوله النفي والاستثناء بيان للضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء لا على ما وحينئذ فالصلة جارية على غير من هي له فكان الاولى للمصنف أن يقول ما استعمل هو له بابرار الضمير الا أن يقال انه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الابرار عند أمن اللبس كما هنا او على مذهب من يقول ان الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوصف لاني الفعل وأما هو فلا يجب فيه الابرار

(قوله ما يجمله المخاطب) أى من جملة الأحكام التى يجملها المخاطب فضمير يجملها راجع لما والمراد ما يجمله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط لانه شرط فى الحصر مطلقا أى بأى طريق كان (قوله وينكره) أى وأن يكون من جملة الأحكام التى ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الأحكام المجهولة التى والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفي فقط بالنظر للأفراد والثبت والنفي فى قصر التعيين فى القلب ينكرها (٣١٤) المخاطب ويجملها وفى الأفراد بجهل النفي وينكره وفى التعيين

يجملها فقط ولايتأتى فيه انكار فالجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين لأن المتردد لانكار عنده كذا قرر شيخنا العدوى وفى الاطول مانصه ما يجمله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الأصل (قوله وفيه بحث) أى اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام المخاطب أن التكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل انما ان يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فى زعم المتكلم فلا ينافى أنه مجهول بالفعل فالحاصل أن محل الطريق الأول

(ما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مرادهم ان انما تكون لخبر من شأنه ان لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح

أى من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم الذى استعمل فيه النفي والاستثناء (ما يجمله) أى من الأحكام التى يجملها (المخاطب وينكره) أى من الأحكام التى ينكرها وظاهره أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار فلو أنكر معاندا كان للتزويل الآتى ثم اشتراط الجهل لا بد منه فى سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول الا بالتأكيده على ما سننبه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو انما فان أصله يستعمل فى الحكم الذى أصله أن يعلمه المخاطب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون المعلوم لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فى زعم المتكلم وأما لو كان المراد به أن يكون معلوما غير منسك حقيقه لم يصح القصر باعتباره اذا قصر حقيقيا الا فى الجهل والانكار فالفرق بين الطريقين كون محل الاول مما يحتاج فيه الى التأكيد ومحل الثانى لا يفتقر الى ذلك والا فلا بد من الجهل والانكار فيهما وبهذا يصح الكلام ويطابق ما فى المفتاح ولو كان الطريقان قد يجرى كل منهما على أصله وقد يخرج عن أصله بتأويل أشار الى

أن ما قلناه خير من قول غيرنا انهم نزلوا الاستعظامهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكر موته ويثبت له صفى الرسالة وعدم الموت فيكون قصر افراد لان ما ذكرناه لا يؤدى الى انهم نزلوا منزلة من يعتقد امرين متنافيين ومثل المصنف لتزويل المعلوم منزلة المجهول فى قصر القلب بقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا فانهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشرا فنزلوا علم الرسل بان المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم فلذلك خاطبوهم بقولهم ما أنتم الا بشر مثلنا ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدر وهو أن الرسل قد علموا أن المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبوهم بالاستثناء فى قولهم ان نحن الا بشر مثلكم وهو انما يخاطب به من يجمل ذلك الحكم فأجاب بانه من مجازاة الخصم اذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته أى اخفاه واسكاته وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة وقوله وكقولك معطوف على قوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبعا وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالمثال الأول تمثيل لاول والثانى والثالث لافا ونشرا فالثالث وهو الحصر بانما عكس الحصر بالافان الحصر بانما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم أى المثبت كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه انما هو أخوك ترفيقا له عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له الثالث

أعنى النفي والاستثناء الحكم الذى يحتاج للتأكيده لانكاره وكونه مما شأنه أن يجمل ومحل الثانى ما لا يفتقر الى ذلك (كقولك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما وان كان الجهل والانكار بالفعل لا بد منهما فيهما فى غير قصر التعيين كما علمت (قوله لخبر) هو بالتنوين أى الحكم كلام خبرى من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره أى ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل (قوله موافقا لما فى المفتاح) أى من أنه لا بد من الجهل والانكار بالفعل

كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا وجدته يعتقده غير زيد و يصبر على الانكار وعليه قوله تعالى وما من إله الا الله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له الثاني افراد انحو وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل

(قوله كقولك الخ) تمثيل للأصل الثاني أعني النفي والاستثناء (قوله وقد رأيت شبحا) الجملة حالية وكان المناسب أن يقول وقد رأيت ما لانه لا يكون المخاطب منكرا كون الشبح غير زيد الا اذا رآه والشبح بسكون الباء وفتحها الشخص وقوله من بعيد أى من مكان بعيد وقيده بالبعد لان شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو الا زيد) مقول قوله كقولك أى كقولك ما هذا الشبح الا زيد (قوله اذا اعتقده) أى تقول ذلك اذا اعتقده غير زيد فان اعتقده زيد او عمرا كان قصرا افراد وان اعتقده عمرا كان قصرا قلب فالمثال يحتمل القسمين (قوله مصرا) أى حال كونه مصرا أى مصمما على اعتقاد ذلك الشبح غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعد مضمونه جهلا لا يزول الا بالتوكيد فاستعملت فيه ما والا على أصلها (قوله وقد ينزل) هذا مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أى الحكم المعلوم أى الذى (٣١٥) من شأنه أن يعلم وذلك كقيام

الهلاك به عليه الصلاة والسلام فى المثال الآتى وقوله منزلة المجهول أى منزلة الحكم المجهول أى المنكر الذى يحتاج الى تأكيده لدفع انكاره (قوله لا اعتبار الخ) أى وذلك التنزيل لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالأشعار بأنهم فى غاية الاستعظام لهلاكه عليه الصلاة والسلام فى المثال الآتى (قوله فيستعمل الخ) أى بسبب ذلك التنزيل يستعمل الثانى فيه أى فى ذلك الحكم المعلوم فاللام بمعنى فى (قوله افراد) حال من الثانى أى حال

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره) أى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) أى على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثانى) أى النفي والاستثناء (افرادا) أى حال كونه قصرا افراد (نحو وما محمد الا رسول

أمثلة الجريان على الأصل وعلى عدمه فيهما فقال (كقولك لصاحبك و) الحال انك (قد رأيت شبحا) أى شخصا (من) مكان (بعيد) وقيده بالبعد لانه مظنة الجهل والانكار (ما هو الا زيد) هذا معمول قوله كقولك أى قولك ما ذلك الشبح الا زيد تقول ذلك (اذا اعتقده) مخاطبك (غيره) أى غير زيد حال كونه (مصرا) أى مصمما على اعتقاد ذلك الشبح غير زيد فهذا المثال على هذا تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعد مضمونه جهلا لا يزول الا بالتأكيده فاستعملت فيه ما والا على أصلها (وقد ينزل) الحكم (المعلوم) حقيقة (منزلة) الحكم (المجهول) الذى يحتاج فى نفي جهله الى تأكيده وذلك التنزيل (لا اعتبار) أى لأمر معتبر (مناسب) للمقام (فيستعمل له الثانى) أى بسبب ذلك التنزيل يستعمل فى ذلك المعلوم الطريق الثانى وهو النفي والاستثناء ثم ذلك القصر حينئذ اما أن يكون (افرادا) أى قصرا افراد (نحو) قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فقوله الا رسول استثناء من مقدر عام على أصل التفريغ والمقدر فى نحو هذا محمول والمحمول برادبه الحقيقة اذ لا يصح فى الأصل حمل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن

وهو الحصر بانما انحو انما نحن مصلحون فان الصحابة لم يكونوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من حقهم أن يقولوا انما نحن المصلحون ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع

كون الثانى قصرا افراد وفيه أن الثانى ليس قصرا افراد فلا بد من تقدير أى حال كون الثانى دال قصرا افراد أو ذافرا افراد أو حال كون الثانى قصره قصرا افراد (قوله وما محمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفريغ والمقدر فى نحو هذا محمول والمحمول برادبه الحقيقة اذ لا يصح حمل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هى وانما يستثنى منها من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا ما زيد الا قائم قدر ما زيد متحدا بحقيقة من الحقائق وموصوفا بها الاحقيقة القائم فكأنه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق الاحقيقة القائم فهو كأن اياها وان شئت قدرت ما زيد بشىء مما يعتقده أنه اياه الا قائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التى تعتقدون الاحقيقة الرسول فانه كأن اياها أو ما محمد بشىء مما تعتقدون أنه كان اياه الا رسول فكأنه قيل ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه طابقها وانصف بحصة من حصصها لأنه نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا اه يعقوبى

أى انه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم اياه ونحوه وما أنت بمسمع من في القبور ان أنت الا نذير فانه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس بكرر دعوة الممتنعين عن الايمان ولا يرجع عنها فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الانذار ايجاد الشيء فيما يمتنع قبوله اياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على ما قال المصنف وأشار بقوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك أى الموت الى أن ذلك القصر اضافى لاحقبقى هذا ويحتمل أن تكون الآية من قصر القلب (٢١٦)

بأن يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التى هي فى محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لانه رسول مخالف لسائر الرسل بحيث لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم موته منزلة انكارهم اياه فكأنهم قالوا هو رسول لا يموت فقليل لهم هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الا رسول لأنه ليس برسول كما عليه المخاطبون لان نفي الموت عنه الذى نزلوا منزلة المتصفين به لا يكون مع الاقرار بالرسالة أى لأنه اله لان نفي الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون الا لاله وفى هذين الوجهين بعد قاله اليعقوبى (قوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) أى من الموت وهو الخلود (قوله كانوا

أى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) فالخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلا كه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم اياه) أى الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء

الاستثناء منها من حيث هى وإنما يستثنى منها من حيث افرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا ما زيد الا قائم قدر ما زيد حقيقة من الحقائق أى متحد بها موصوفا بها الاحقيقة القائم فكأنه قيل ما زيد بقاعدة ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق الاحقيقة القائم فهو كائن اياها وان شئت قدرت ما زيد بشيء مما يعتقده أنه كان اياه الا قائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد حقيقة من الحقائق التى تعتقدون أى موصوفا بذلك الاحقيقة الرسول فانه كائن اياها أو ما محمد بشيء مما تعتقدون أنه كان اياه الا رسول فكأنه قيل ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه طابقها واتصف بحصة من حصصها لأنه كان نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والعكس وقد صعب تقديره للدقة التى فيه على كثير فليفهم فمعنى ما محمد الا رسول على هذا انه مقصور على الرسالة دون ما تعتقدون مشاركة الرسالة وفيه التبرى من الهلاك والى هذا أشار بقوله (أى) هو (مقصور على الرسالة) العامة (لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) كما عليه المخاطبون ومعلوم أن اعتقاد المشاركة المنفى بهذا الطريق لم يوجد من الصحابة رضوان الله عليهم للعلم بأنهم لا يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهلك أبدا وأنهم لا يثبتون ذلك كما أثبتوا الرسالة لكنهم لما كانوا يعدون هلا كه أمرا عظيما لحرصهم على بقاءه بين أظهرهم حتى لا يكاد يخطر ببالهم الهلاك (نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم اياه) أى ويلزم من ذلك تنزيل علمهم منزلة جهلهم لان الانكار يستلزم الجهل ولما نزل استعظامهم ذلك منزلة الانكار الذى يحتاج الى تأكيد النفي استعمل له النفي والاستثناء ووجه التنزيل أن مستعظم الشيء الحرص على عكسه لو أمكن له نفي ذلك الشيء لفساده فكأننا فى على وجه الرضا والمحبة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنافى فى ذلك ناسب تنزيل علمهم منزلة المنكرين فخطبوا برد الانكار المقدر للاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم فى غاية الاستعظام وغاية الحرص الذى ينزلون فيه منزلة المنكرين وأنهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب التنزيلى ردا لهم عما عسى

أحد انكاره فلذلك أتوا بصيغة انما التى الأصل فيها ذلك ولذلك جاء ألا أنهم هم المفسدون وكذا بحرف الاستفتاح وبان ويجعل الجملة اسمية وضمير الفصل ان كان هم فصلا وتعريف المسند ثم ذكر المصنف أن لانما فى القصر مزية على العطف لانه يعلم منها الحكمان الثبت والمنفى معا بخلاف العطف فانهما ياهمان

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك والاعتبار لانهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا فلما نزل علمهم بموته منزلة الجهل به والانكار له لاستعظامهم اياه صاروا كأنهم أثبتوا لله صلى الله عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر افراد (قوله نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم اياه) أى ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلا كه منزلة جهلهم به لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا اندفع ما يقال ان الملائم لدعى تنزيل العلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلا كه منزلة الجهل لاستعظامهم اياه لان تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم اياه قاله يس ولما نزل استعظامهم هلا كه

أوقلبا كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار ان أتم الابشر مثلنا أي أتم بشر لا رسل نزلوا المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر

منزلة الانكار الذي يحتاج الى تأكيده النفي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزلة انكارهم النفي والاستثناء ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة انكاره أن مستعظم الشيء الحريص على عكسه لو أمكنه نفي ذلك الشيء لنفاه فهو كالنفي على وجه الرضا والمحبة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنفي على وجه الرضا ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطبوا بردد ذلك الانكار المقدر لأجل الاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم في غاية الحرص على حياته والاستعظام لموته الذي ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذافي ابن يعقوب وقرر شيخنا العدوي أن المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم اياه لأن المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد ينزل الخ فكان المناسب لقوله وقد ينزل الخ أن يقول نزل المعلوم وهو عدم التبري من الهلاك أعني قيام الهلاك به منزلة المجهول فاستعمل النفي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم (٢١٧) اياه ليكون الكلام على نسق واحد

(قوله والاعتبار المناسب)
أي لمقام الرسالة هنا (قوله
وشدة حرصهم) أي
وحرصهم الشديد الذي
ينزلون بسببه منزلة
المنكرين وأنهم بحيث
يخطبون بهذا الخطاب
التنزيل يردا لهم عما عسى
أن ينبني على ذلك
الاستعظام مما ينبني وقد
وقع من بعض الصحابة يوم
وفاته عليه الصلاة والسلام
ذلك البناء حيث أنكر
الوفاة وشغله ذلك الانكار
عما يقتضيه الحال من
الشغل باقامة الدين من
بعده عليه الصلاة
والسلام وكان يقول والله
لا أسمع رجلا قال مات
رسول الله الا فعلت به كذا
وكذا وقال بعضهم انما
ذهب لما جأ به كوسى حتى

والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم (أوقلبا)
عطف على قوله افرادا (نحو ان أتم الابشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر اولاً منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أن ينبني على ذلك الاستعظام مما ينبني على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكر
الوفاة يومها وشغله ذلك الانكار عما يقتضيه الحال من الشغل باقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم
وكان يقول والله لا أسمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فعلت به كذا وكذا وقال بعضهم
انما ذهب للمأجأة كوسى حتى أتى المتمكن الصديق فنفي ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به
رضوان الله على الجميع على أنهم لهم عذر في ذلك الاستعظام لأن وفاة سيد الوجود هو الرزء الأكبر
والهول الأخطر الذي يكاد أن تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله
جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين به المحبين لنبيه صلى الله عليه وسلم غذا على أنه قصر افراد
وعليه مر المصنف ويحتمل أن يكون من قصر انقاب بأن يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التي هي
في محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا
لأنه رسول لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم منزلة انكارهم فكأنهم قالوا هو رسول لا يموت
فقليل لهم بل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الا رسول لأنه ليس برسول كما عليه المخاطبون
لأن نفى الموت الذي نزلوا منزلة المتصف به لا يكون مع الافرار بالرسالة أولاً لأنه إله لأن نفى الهلاك الذي
جعلوا موصوفين به لا يكون الا لاله وفي هذين الوجهين الأخيرين بعد (أوقلبا) معطوف على قوله
افرادا أي اما أن يكون القصر الذي استعملت فيه ما والا لا تنزل قصر افراد كما تقدم واما أن يكون قصر
قلب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أتم الابشر مثلنا) أي
ما تصفون الا بالبشرية مثلنا لا بنفسيها كما أتم عليه ومعلوم أن المخاطبين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل
الصلاة والسلام لا يجهلون بشريتهم ولا ينكرونها والمحكي عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتقدون
على الترتيب قال الخطيب وبخلاف ما والا في نحو ما زيد الا قائم قلت فيه نظر لأن الاستثناء المفرغ

(٢٨ - شروح التلخيص ثانياً)

أتى المتمكن الصديق فنفي ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى

به رضوان الله على الجميع على أن لهم في ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوجود هي الرزية العظمى والهول الأكبر الذي يكاد
أن تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله (قوله عطف على قوله افرادا) أي وحينئذ فالمعنى أن
القصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل اما أن يكون قصر افراد كما تقدم واما أن يكون قصر قلب (قوله نحو ان أتم الابشر مثلنا)
أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل ان أتم الابشر مثلنا أي ما تصفون الا بالبشرية مثلنا لا بنفسيها كما تزعمون
وانما خاطبواهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أتم رسل الذي هو مرادهم لأنه في زعمهم أبان اذ كانوا قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو
ثبوت البشرية وأنتم لا تعتدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنفسيها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قاب ولأن قولهم ذلك
في قوة قياس نظمه هكذا ما أتم الابشر مثلنا وكل بشر لا يكون رسولا فأنتم لستم برسول فما قالوه كدعوى الشيء بيينة قليل يمكن أن
تكون الآية من قصر الافراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون أو من قصر

لا اعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله ينزل الوحي على من يشاء من عباده فمن مجازاة الخصم

القلب لا تنزل أيضا بأن يكون المراد ما أتمم الا بشرا مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله لا يكون بشرا) أي وانما يكون ملكا (قوله مع اصرار المخاطبين) أي بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصريين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلمين صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفي البشرية صرحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي شيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق فإن القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب فقط (قوله لما اعتقدوا) بتخفيف الميم وقوله من التنافي الخ بيان لما وانما اعتقدوا التنافي لان الرسول جلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية وانظر خسافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ورضوا لئلا يكون حجرا (قوله فقلوا) أي القائلون وقوله هذا الحكم أي المستلزم لنفي البشرية بحسب زعمهم (قوله قد ادعوا التنافي) أي بحسب زعمهم (قوله

(لا اعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا واعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبو هذا الحكم بأن قالوا ان أتمم الا بشرا مثلنا أي مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصرون على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته

أيضا أنهم ينفون عن أنفسهم البشرية ولكن نزلوهم منزلة المنكرين للبشرية (لا اعتقاد) أوائل (القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا) انما يكون ملكا (مع اصرار المخاطبين) بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين بهذا الكلام بمنزلة من ادعى نفي البشرية صرحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه النزل بنزول التنزيل هنا منشؤه اعتقاد المتكلمين ما ادعى المخاطبون ثبوته يستلزم نفي المحصور فيه فقد روعي فيه حال المتكلم والمخاطب بخلاف ما تقدم فنشؤه حال المخاطب فقط وانما خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أتمم رسل الذي هو مرادهم لأنه في زعمهم أبغ اذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأتمم لا تعدون الإتيان بها إلى الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون أو قصر قلب لا تنزل أيضا بأن يكون المراد ما أتمم الا بشرا مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافرين للرسل بالحصر المذكور تقتضي أن الرسل فهموا عنهم مرادهم وأن المعنى ما أتمم الا بشر لا رسل بقرينة من القرائن لان الغالب أن اراد الكلام في المحاورات يكون على وجه يفهم المخاطب به المراد منه والا خلا الخطاب بها عن الفائدة فقول الرسل على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ان نحن الا بشر مثلكم ظاهره اقرار بما ادعته الكفرة وتسليم للحصر على وجهه وذلك اقرار بنفي الرسالة وهو محال فما المراد بهذا القول أشار الى الجواب عن ذلك فقال (وقولهم) أي وقول الرسل للكافرين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجازاة الخصم) أي بما شاته بهلم فيه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه الزية لانما لا يشار كها فيها التقديم وأكثر ما تستعمل انما في

(ليعثر)

حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم) أي لا لائكة (قوله فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم)

أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب مجازاة الخصم) أي بما شاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله أن تريد ازلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى مزاقة أزلقته (قوله وارخاء العنان) عطف لازم (قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء للسببية متعلقة بمجازاة الخصم لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصفائه لما يلقى له بعد ذلك فيعثر بما يلقى له بعد ذلك ويفحم وأما اذا عورض من أول وهلة ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصفائه وعناده والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أعنى كونهم بشرا وأما كون البشر لا يكون يسولا وهو السكبرى فلم يسلمها الخصم

للتبكيك والالزام والافحام فان من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلامه على وجهه كما اذا قال لك من يناظر ك أنت من شأنك كيت وكيت فتقول نعم أنا من شأنى كيت وكيت ولكن لا يلزم من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا ان ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا تنكروه ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وأصل الثالث أن يكون ما استعمله مما يعلمه المخاطب ولا ينكره على عكس الثاني

(قوله من العثار) أى لا من العثور وهو الاطلاع وقوله ليعثر متعلق بالمجارة وقوله وإنما يفعل ذلك أى ما ذكر من مجارة الخصم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاى أى الوقوع والسقوط أى لاجل أن يسقط فيرجع عما قال الى الحق (قوله والزامه) أى بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطاعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار أنها بعد تسليمها لا تستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج الى دليل آخر وأنها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان المرء من ولد فأن أول العابدين أى النافين له فينقطع الخصم في مطلوبه (قوله لا لتسليم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجارة الخصم أى أن مقاله الرسل للمجارة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجارة الخصم إنما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنا فيسلمه هنا على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك لان بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف وحينئذ فلا معنى للمجارة هنا قلت (٢١٩) — المجارة تكون بوجهين أحدهما

الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده أيضا ليبين أنها لا تستلزم المطلوب ولا دخل لها فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هنا فكأنهم قالوا لهم صدقتم في هذه المقدمة لكنها لا تفيدكم شيئا لانها لا دخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبنا ونظير ذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربية ما أنت الا أعجمي الاصل أى لا عربى فيقول

(ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة وإنما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتهم من كوننا بشر الحق لا تنكروه ولكن هذا لا يتنافى أن يمن الله تعالى علينا فالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لا أنفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

ومسايرته بارضاء العنان له بتسليم بعض مقدماته صحيحة كانت أو فاسدة (ليعثر) أى ليسقط ويزل فهو من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع وإنما يسلم له بعض المقدمات (حيث يراد تبكيته) أى اسكاته وقطعه بأن يرتب عليها بعد استماعه وطاعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار أنها بعد تسليمها لا تستلزم المطلوب أو أنها تستلزم ما يناقض المطلوب فينقطع الخصم في استدلاله في الاول بأن يحتاج الى دليل آخر أو ينقطع في مطلوبه في الثاني (لا لتسليم انتفاء الرسالة) أى مقاله الرسل إلا للمجارة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لان المراد ما نحن الا بشر لا ملائكة كما نقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا فالمجارة هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة ليرتب عليها ما يناقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان أنه لا يستلزم المطلوب كما لا يخفى لكن اطلاق المجارة على الاول أكثر واذا كان الاثبات بالحصر لحكاية المسلم يرد أن يقال الحصر انما يكون للانكار والحصر هنا غير منكرين كون الرسل بشرا لا ملائكة فلا يناسب الحصر هنا من جملة موافقة حكايته عن الخصم موضع يكون الغرض بهافيه التعريض بأمره وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو انها يتذكر أولو الالباب

ذلك القائل ما أنا الا أعجمي الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله أن يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال المجارة في الاول أكثر (قوله فلهذا) أى لعدم التنافي (قوله وأما اثباتها الخ) جواب عما يقال انه كان يكفي في المجارة أن يقولوا نحن بشر مثلكم فالنفي والاستثناء لغو اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخصم) أى في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجارة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صوري فقط والبصيفة مستعملة في أصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاثبات دون النفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وإنما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر فالاحسن في التوجيه أن يقال ان القصر مراد لهم لان الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون الا ملكا لا بشرا نزلوهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية فقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا بمعنى ما أنتم الا مقصورون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فأجابهم الرسل بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم أى ما نحن الا مقصورون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجارة والزامهم بقولهم ولكن الله يمن على من

كقوله انما هو أخوك وانما هو صاحبك القديم لمن يعلم ذلك ويقربه وتريد أن ترققه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الا
 وحرمة الصاحب وعليه قول أبي الطيب :
 انما أنت والدوالب القا * طع أخنى من واصل الاولاد
 لم يرد أن يعلم كافورا أنه بمنزلة الوالد ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه الى الاعلام ولكنه أراد أن يذكره منه بالامر المعلوم لبني على
 استدعاء ما يوجبه

يشاء من عباده الا أنه يرد على هذا التوجيه أن يقال كيف صح القصر مع أن المخاطب وهم الكفار لا ينكرون البشرية بل هي أم
 مسلم عندهم واقى فلا معنى للحصر حينئذ لانه لرد المخاطب ولا حاجة للرد هنا لعدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد الا أن يجاز
 بأننا لانسلم أن القصر انما يكون لرد المخاطب قلبا أو افرادا أو للتعيين بل قد يكون لغير ذلك لسكنة من النكات نعم الغالب فيه أن يكون
 للرد أو للتعيين واعلم أن هذا السؤال الثانى بالنظر لحال المخاطب كما أن السؤال الذى قصد المصنف به رده بحسب حال المتكلم
 سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) (٢٢٠) أى بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الاصل

(وكقوله) عطف على قوله كقوله لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أى الاصل فى انما أن تستعمل فيما
 لا ينكره المخاطب كقوله (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) يقربه وأنت (تريد أن ترققه عليه)
 أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من
 الاخراج لا على مقتضى الظاهر

ليبين أنه لا يستلزم المراد فالكافرون هنا حصر والرسول فى البشرية دون الملائكة زاعمين أن ذلك الحصر
 يستلزم نفى الرسالة للتباين بين البشرية والرسالة فى اعتقادهم فسلم لهم الرسول الحصر فحكوه عنهم لالرده
 بل لتحقيقه وبيان أنه لا يستلزم نفى الرسالة عمازعموا لان الرسالة منة من القادر على أن يجعلها فيمن يشاء
 من بشر أو غيره كما يقال لمن قال أنا أعرف العربية ما أنت الا أعجمى الاصل أى لا عربى فيقول ذلك
 القائل ما أنا الا أعجمى الاصل كما قلتم ولكن يجوز فى حكم الله تعالى أن يعلم العربية لمن يشاء من عباده
 فافهم ثم أشار الى مثال ماتضمنه قوله بخلاف الثالث يعنى انما كما تقدم لانه يتضمن أن الاصل فى
 انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجمله المخاطب فقال (وكقوله) وهو عطف على قوله كقوله
 لصاحبك أى كما تقول (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) أى يعلم كون المخبر عنه أخاه (ويقربه) أى
 بكونه أخاه (وأنت تريد) بما قلت (أن ترققه عليه) أى أن تحدث فى قلبه الشفقة والرقه عليه
 لتذكره الاخوة المقتضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا الانكار بل لتزيله منزلة المنكر لعدم
 عمله به وجب علمه بالاخوة فتذكر الاخوة ولو كان عالما بها لحدث فيه الشفقة بسماها لان الشئ
 قد يوجب بسماها من الغير ما لا يوجبه بمجرد علمه فعلى هذا يكون المثال لا للاخراج على مقتضى
 الظاهر بل على خلاف مقتضاه اللهم الا أن يحمل قواه لمن يعلم ذلك أى لمن يتنبه له علم ذلك بعد جهله

فانه امر يرض بنم الكفار وأنهم فى حكم البهائم الذين لا يتذكرون

فى انما أن تستعمل فيما هو
 معلوم لا يجمله المخاطب
 وعلى هذا فهو مثال لنخرج
 الكلام على مقتضى
 الظاهر (قوله لمن يعلم
 ذلك) أى كون المخبر عنه
 أخاه (قوله ويقربه) أى
 بكونه أخاه والمراد أنه يعلم
 ذلك بقلبه ويقربه ببله انه
 (قوله أن ترققه عليه)
 اما بقافين من الرقة ضد
 اللفظة يقال رق الشئ
 وأرقه ورققه والتعدي
 يعاى بتضمين معنى
 الاشفاق كما أشاره الشارح
 وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا
 بقافين والمراد رقيق القلب
 واما بالقاف والقف من
 الرق بمعنى اللطف وحسن

الصنيع يقال رفق به من عليه وقول الشارح أى أن تجعل الخ فيه إشارة الى أن صيغة فعل للجعل والتصيير والمراد أنك (وقد
 تحدث فى قلب من يعلم ذلك الشفقة والرقه على أخيه بسبب ذكر ك الاخوة له لانه وان كان عالما بها قد يحدث فى قلبه الشفقة بسماها
 لان الشئ قد يوجب بسماها من الغير مالا يوجب بمجرد علمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى من أن انما تستعمل فى مجهول
 شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لكونه لا يصر عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على
 مقتضى الظاهر أى فالحكم فى هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للمخاطب لكن لعدم عمله بموجب علمه بالاخوة اذ موجب علمه
 بها أن يشفق عليه ولا يضربه نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول
 المصنف وكقوله الخ عطف على قوله نحو وما محمدو يكون المصنف لم يمثل لنخرج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شئ لانه
 لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثانى لان الحصر فى هذا المثال الذى نزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق
 الثانى اللهم الا أن يقال قوله فيستعمل له الثانى أى مثلا وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل
 والصواب إشارة لامكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترفيق المخاطب

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء التسليم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو انما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم ومؤكدا بما ترى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف النبيه ثم بان ومثله قول الشاعر
ادعى أن كون مصعب كما ذكر جلي معلوم لكل أحد على عادة الشعراء اذ ادعوا أن يدعوا في كل ما يصفون به موصيهم الجلاء وأنهم قد شهبوا به حتى انه لا يدفعه أحد كما قال الآخر

وتعدلتني أفتاء سعد عليهم * وما قلت الا بالتي علمت سعد

لا أدعى لأبي العلاء فضيلة * حتى يسلمها اليه عداة

وكما قال البحتري

لا افادة الحكم فكونه معلوما لا يضر والقصر للمبالغة في التزيق لانه يفيدنا كيدا على تأ كيد أو بحمل قوله لمن يعلم ذلك على ان المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك ويقر به وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويحول بأدنى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) أي الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره فلا ينافي أنه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة المعلوم له بالفعل لان المعلوم بالمفعول

(٢٢١)

ليس محلا للقصر (قوله لادعاء ظهوره) أي وانما ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء التسليم ظهوره وأن انكاره مما لا ينبغي (قوله فيستعمل له) أي فبسبب ذلك التزييل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما (قوله من شأنه أن لا يجبهه المخاطب) أي وهم المسامون وقوله ولا ينكره أي انكارا قويا أي وان كان هو جاهلا ولا ينكره له بالفعل والحاصل أن اصلاح اليهود أمر مجهول عند المخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبهه المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم ومؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل

بأدنى تنبيه ولذلك قيل ان الأولى أن يكون هذا مثالا لخلاف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب أن يكون هذا مثالا الخ لكن هذا الحمل بعيد لفظا ومعنى تأمل (وقد ينزل) الحكم (المجهول) أي الذي من شأنه أن ينكر ويجهل (منزلة) الحكم (المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لادعاء ظهوره) أي لادعاء التسليم ظهوره وأن انكاره ليس مما ينبغي (ف) بسبب ذلك التزييل (يستعمل له) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله عليهم (انما نحن مصلحون) فقد استعملوا انما في اثباتهم الصلاح لأنفسهم وهي انما تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجبه لادعائهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعائهم ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكروا الفساد الذي انصفوا به بالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالظواهر والضروريات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولأجل تضمن كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي انصفوا به (جاء) قوله تعالى (ألا انهم هم المفسدون) أجل (الرد عليهم) بآيات الفساد لهم حال كون ذلك القول (مؤكدا بما ترى)

انكارا قويا ولكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون أن اصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبه فزلوا لتلك الدعوى اصلاحهم منزلة الأمر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكارا ضعيفا بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فاستعملوا في اثباته للرد عليهم انما التي من شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم أمر مجهول منكر وفي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه واثبات نقيضه الذي هو الصلاح الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكروا الفساد المتصفين به في نفس الأمر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولأجل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الفساد الذي انصفوا به (قوله للرد عليهم) أي لأجل الرد عليهم بآيات الفساد لهم ونفي الصلاح عنهم (قوله مؤكدا بما ترى) أي بما تعلمه أي مؤكدا بتأكيد شتى فهو رد قوي (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الثوردة فاضافة ايراد الجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤكدا الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الخبر الدال على الحصر) أي على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه

واعلم أن لطريق انما مزية على طريق العطف وهي أنه يعقل منها اثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف
واذا استقرت وجدها

(قوله اؤ كذلك) أي للحصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بأن ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على
المسند اليه والقصر الواقع من اليهود بالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر راداع عليهم وأجيب بأن الرد عليهم حاصل به لان المنفى
في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما أن المثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيد آخر
وقوله بحرف التنبيه وهو ألا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب أي ماله خطر يوجب العناية باثباته (قوله ثم تعقيب) بالجر
عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا يدل على التقرير
والتوبيخ لفادته أنهم من جملة (٢٢٢) الموتى الذين لا شعور لهم والا لأدركوا افسادهم بلا تأمل (قوله

ومزية انما) أي شرفها
وفضلها وهو مبتدأ وقوله
أنه يعقل على حذف
الجار خبر أي ثابتة بأنه
يعقل الخ ولو قيل ان هذا
وجه خامس من أوجه
الاختلاف لما بعد (قوله
أنه يعقل منها الحكم
معا) أي أنه يعقل منها
حكم الاثبات والنفي
المفادين بالقصر دفعة
بحسب الوضع بمعنى أن
الواضع وضعها للجموع
فلا يرد أنه قد يلاحظ
أحدهما قبل الآخر (قوله
بخلاف العطف الخ) أي
ولاشك أن يعقل الحكمين
معا أرجح إذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر
من أول الأمر كما في العطف
واعلم أن هذه المزية ثابتة

للتقديم وللنفي والاستثناء فكل منهما يعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزية لانا
عليهما ولذلك لم يتعرض لهما المصنف بل قال ومزية انما على العطف نعم تظهر مزية انما عليهما من جهة أن انما يفيد الحكمين معا نصا من
غير توقف على شيء بخلاف التقديم فانه ان أفادها لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المذكور يحتمل أن يكون معمولا لا عامل
المؤخر فيكون تقديمه مفيد لهما ويحتمل أن لا يكون معمولا للمؤخر بل لشيء آخر مقدر فيكون مؤخرا فلا يفيد لهما وبخلاف الاستثناء
فانه وان أفادها لكن أفادته موقوفة على المستثنى منه لا تحصل بدونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معا كما في نحو جاء
زيد لا عمرو كما في الاستثناء قلت لان سلم أن طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف تحتل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى
منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط وبيان ذلك أن قولك في صورة العطف لا عمرو وانما وضع لنفي الحكم عن عمرو بخلاف الا
زيد في صورة الاستثناء فانه وضع للاخراج فلا بد من ملاحظة الخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعلقهما معا في انما أقوى من تعلقهما
معا في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا اخضت في المتن بالذكر

أحسن ما يكون موقعا اذا كان الغرض بها التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها كما في قوله تعالى انما يتذكر أولو الألباب
فانه تعريض بدم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا
ويتذكروا كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب وكذا قوله تعالى انما أنت منذر من يخشاها وقوله تعالى انما تنذر الذين يخشون
ربهم بالغيب العني على أن من لم تكن له هذه الحشية فكأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فلا نذار معه كذا انذار قال الشيخ
عبد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أما لم أرزق محبتها * انما للعبد مارزقا

فانه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطعم له في وصلها فيئس من أن يكون منها اسعاف به وقوله * وانما يندر العشاق من عشقا *
يقول ينبغي للعاشق أن لا ينكر لوم من يلومه فانه لا يعلم كنه بلوى العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فعذره وقوله
ما أنت بالسبب الضعيف وانما * نجح الأمور بقوة الأسباب (٢٢٣) قال يوم حاجتنا اليك وانما

يدعى الطبيب لساعة
الأوصاب

يقول في البيت الأول
انه ينبغي أن أنجح في
أمرى حين جعلتك
السبب اليه وفي الثاني
انا قد طلبنا الأمر من
جهته حين استعنا بك فيما
عرض لنا من الحاجة
وعولنا على فضلك كما أن
من عول على الطبيب
فيما يعرض له من السقم
كان قد أصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقعها)
أي مواضعها أي المواضع التي
تقع فيها وقوله التعريض فيه
أن التعريض هو استعمال
الكلام في معناه ملوحا
به إلى غيره أي ليفهم

(وأحسن مواقعها) أي مواقع انما (التعريض) نحو انما يتذكر أولو الألباب فانه تعريض بأن الكفار
من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) أي التأمل (منهم كطمعه منها) أي كطمع النظر من البهائم

به التعريض فقال (وأحسن مواقعها) أي أحسن مواضع انما (التعريض) أي الكلام الذي يقصد
به التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره
وذلك (نحو) قوله تعالى (انما يتذكر أولو الألباب) فانك تجزم بأن ليس المراد ظاهره فقط وهو
حصر تذكر أي تعقل الحق في أولى الألباب أي أرباب العقول (فانه) معلوم بل هو (تعريض بأن
الكفار من فرط) أي تناهى (جهلهم) إلى الغاية القصوى هم (كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه
منها) أي ما يصل إليه النظر منهم هو ما يصل إليه من البهائم فكما أن النظر لا يطمع أحد أن يصدر من
البهائم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما يراد التعريض بالكلام المتضمن للحصر بطريق
من الطرق كما يقال في جنب من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده تعريض في الاسلام
عنه فان قلت افادة نحو هذا الكلام للمعنى المعرض به ظاهر لان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى يستلزم
نفيه عن جنس المؤذى ومن جملته السامع وأما نحو انما يفهم العاقل وانما يستجيب السامع فما وجه
دلالاته على المعنى المعرض به فان دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت اللازم هنا لا يشترط فيه كونه
عقليا على ما يأتي في دلالة الالتزام فقولنا في جنب من أفهم فلم يفهم انما يفهم العاقل تعريض بأن لا عقل
له لمادل على حصر الفهم على غير هذا السامع ونفيه عنه لان قرينة عدم فهمه عند الاستعمال مع وجود
من يتوهم أنه ممن يفهم تدل على أن الحصر باعتباره وكان الغير المحصور فيه هو العاقل فان الكلام بتلك
القرينة مقابلة السامع للعاقل يفهم نفى العقل عنه وأنه نزل منزلة البهيمة كما تقدم في انما يستجيب الذين
يسمعون وان شئت قلت لما علق الفهم على العقل المناسب والسامع لم يفهم فهم نفى العقل عنه الذي

منه معنى آخر ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موقعا لانما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف أي ذوات التعريض وهو الكلام المستعمل
في معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر اللقاني أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه ليلوح بغيره وعلى هذا فلا حاجة
للتقدير وانما كان التعريض أحسن مواقعها لان افادة الحكم الذي شأنها أن تستعمل فيه لا يهم المخاطب لكونه معلوما أو من شأنه
العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه أهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا على انكاره (قوله نحو انما يتذكر أولو الألباب)
أي انما يتعقل الحق أصحاب العقول فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أصحاب
العقول لان هذا أمر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بأنهم من شدة جهلهم وتنأيه الغاية القصوى كالبهائم ويترب على ذلك
التعريض التعريض بالنبي عليه الصلاة والسلام بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم فحمل الفائدة من هذا
الكلام هو التعريض بالتوصل إليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تنأيه إلى الغاية القصوى

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما

(قوله على مامر) أى فى تعريف الجزأين وفى غير ذلك من طرق القصر ويحتمل أن المراد على مامر من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفاعل) أى بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المنحصر فيه يجب تأخيرها على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فان خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمفعول) أى بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقدمثل الشارح لكل منهما فالمثال الأول من حصر الفاعل فى المفعول والمثال الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله وغير ذلك من التعلقات) أى كالحال فتقول فى

(٢٢٤)

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الازيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعمر وما ضرب عمرا الازيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا الادرها وما أعطيت درهما الازيدا وغير ذلك من التعلقات

هو العلة والالوجد الفهم فليتم (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على مامر) فى تعريف الجزأين وفى غير ذلك من طرق القصر (يقع) أيضا (بين الفعل والفاعل) وذلك بأن يحصر الفعل فى الفاعل نحو قولك ما قام القوم الازيد ولا يتوهم إمكان حصر الفاعل فى الفعل (و) يقع أيضا بين (غيرهما) أى غير الفعل والفاعل وذلك كما بين الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعمر فى حصر الفاعل وما ضرب عمرا الازيد فى حصر المفعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله فى المفعول أو حصره فى فعله المتعلق بالمفعول فى معنى وجهان أن يكون التقدير ما ضرب زيد الاعمر وفيكون من قصر الصفة وفيه تحويل الصفة الى صفة المفعول وأن يكون مازيدا لا ضرب عمرو أى لا ضرب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف وكذا معنى حصر المفعول حصر الفعل المتعلق به فى الفاعل أو حصره فى الفعل المنسوب للفاعل فى معنى وجهان أيضا أن يقدر فى ما ضرب عمرا الازيد ما ضرب الاعمر والامضروب زيدا أى لا مضروب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف وفيه تحويل الصفة الى صفة المفعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمرو قبل ذكر متعلق الصفة وصح ذلك لتنزيله منزلة تقديمه على جميع الصفة وثانيهما أن يقدر المعنى ما ضرب عمرو الازيد فيكون من قصر الصفة وقد تبين بما تقرر أنه يجوز أن يعتبر الحصران فى حصر واحد لكن يترجح التبادر من التركيب منهما وتبين أن وجهى قصر الصفة فى حصر الفاعل والمفعول حيث كانت صورة الأول ما مضروب زيدا الاعمر وصورة الثانى ما ضرب عمرو الازيد ولو قدم فى الحصرين الموالى لا لا وقيل فى الأول ما ضرب الاعمر الازيد وفى الثانى ما ضرب الازيد عمرا لزم حصر الصفة قبل ذكر

ص (ثم القصر كما يقع الخ) ش القصر أمر يقع بين المسند والمسند اليه سواء أ كانا مبتدأ وخبر أم فعلا وفعلا أو يقع بين غيرهما كالمفعول الثانى مع الأول والحال والظرف وغير ذلك ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر أو كد بالاجماع فلا تقول ما ضربت بالاضر باو أو ما قوله تعالى ان نظن الاظنا فتقديره ظنا ضعيفا وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمنعوت كما سبق فمن أمثلة القصر ما ضرب زيد الاعمر اقصر قلب كان أم قصر افراد قال تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به قال المصنف وهذا مثال لقصر القلب لا قصر الافراد فانه ليس المراد لم أزد على ما أمرتني به بل المراد أننى قلت ما أمرتني به قلت هذا من المصنف

قصرها على صاحبها ماجاء راكبا الازيد وفى عكسه ماجاء زيدا لا راكبا ومعنى الأول ما صاحب المجيء مع الركوب الازيد أو ماجاءنى راكبا الازيد ومعنى الثانى مازيد الا صاحب المجيء راكبا أو مازيدا لاجاءنى راكبا فالأول من قصر الصفة والثانى من قصر الموصوف والتميز كقولك ما طاب زيد الانفسا أى ما يطيب من زيد الانفسه فهو من قصر الصفة وكالمجرور نحو ما مرت الازيد وكالظرف نحو ما جلست الا عندك وكالصفة نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وكالبديل نحو ماجاءنى أحد الا أخوك وما ضربت زيدا الاراسه وما سرق زيد الا ثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من التعلقات

يعنى ما عدا المصدر المؤكد فانه لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجماعا فلا تقول ما ضربت بالاضر باو أو ما قوله تعالى ان نظن الاظنا فمعناه الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وما عدا المفعول معه فانه لا يجىء بعد الا فلا يقال ما سرت الا والنيل وذلك لان ما بعد الا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال ولذا لا يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر واما وقوع واو الحال بعدها فى نحو ماجاءنى زيد الا وعمره راكب فاهدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لا تمس الامع زيد ولا تمس الاوزيدا حيث جاز الأول دون الثانى كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاة عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الأخفش والفارسي اه يس

ففي طريق النفي والاستثناء يؤخذ المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول افراد أو قلبا بحسب المقام ماضرب زيد
الاعمر أو على الثاني لا الاول قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم لانه ليس المعنى أني لم أزد على ما أمرتني به شيئا اذ ليس
الكلام في أنه زاد شيئا على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم الى خلافه لانه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك
يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقول له الى ما لم أمرك أن تقول فاني أمرتك أن تدعو الناس الى أن يعبدوني ثم أنك دعوتهم الى أن يعبدوا غيري
بدليل قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله وفي قصر المفعول على (٢٢٥) الفاعل ماضرب عمرا الا يزيد وفي قصر المفعول

الاول على الثاني في نحو كسوت

وظننت ما كسوت زيدا

الاجبة وما ظننت زيدا

الامنطلقا وفي قصر الثاني

على الاول ما كسوت جبة

الازيدا وما ظننت منطلقا

(قوله ففي الاستثناء) أي

فالقصر في الاستثناء يؤخر

فيه المقصور عليه مع أداة

الاستثناء سواء كانت تلك

الأداة الأوغرها أو تأكيد

المقصور عليه مع الأداة

بأن يكون المقصور مقدما

على أداة الاستثناء وهي

مقدمة على المقصور عليه

قال النوني والسري في تأخير

المقصور عليه أن القصر

أثر عن الحرف الذي هو

الاول يمنع ظهور أثر الحرف

قبل وجوده اه (قوله

حتى لو أريد الخ) حتى

للتفريع بمعنى الفاء وقوله

القصر على الفاعل أي

قصر المفعول على الفاعل

فالفاعل مقصور عليه

والمفعول مقصور (قوله

ولو أريد القصر على المفعول)

أي قصر الفاعل على

(ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قبل ماضرب عمرا
الازيد ولو أريد القصر على المفعول قبل ماضرب زيد الاعمر ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا

ماضاف له وفي ذلك إيهام حصول الصفة قبل تمامها كما يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى ودخل في قوله
غيرهما قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيدا الدرهما وعكسه ولا يخفك تأويله على
قصر الصفة بان تقول ما عطى زيد بنى الدرهم أي لا دينار وعلى الموصوف بان تقول ما أنا لا معطى زيد
درهما أي لا معطيه دينارا ودخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء راكبا الازيد وعكسه
كقولك ما جاء زيد الراكبا ومعنى الأول ما صاحب المحي مع الركوب الازيد أو ما جاء في راكبا الازيد ومعنى
الثاني ما زيد الا صاحب المحي راكبا أو ما زيد الا جاء في راكبا فلاول من قصر الصفة والثاني من قصر
الموصوف ولا يخفى أن الاول اقدم فيه مصاحب الا كان فيه قصر الصفة قبل تمامها وأما الثاني فهو من
قصر الموصوف وسيأتي مزيد بيان في نحوه ودخل فيه القصر في التمييز كقولك ما طاب زيد الانفس أي ما
يطيب من زيد الانفس فهو من قصر الصفة ودخل فيه القصر في المجرور كقولك ما مررت الا يزيد والظرف
نحو ما جلست الاعندك والصفة كقولك ما جاء في رجل الا فاضل والقصر في البدل كقولك ما جاء في أحد
الأخوك وما ضربت زيدا الرأس وكقولك ما سرق زيد الا ثوبه وما أعجبني زيد الا حسنه فالتملقات
كلها تجري فيها القصر الا المفعول معه فلا يقال ما جاء في زيد الا والظرف لا تأويل الشكل على
قصر الصفة أن تقديم الموالى لتلايئ التزم قصر الصفة قبل تمامها فيجب تأخيرها ان أريد الجري على
الاصل واليه أشار بقوله (ف) القصر (في الاستثناء يؤخر) فيه (المقصور عليه بأداة) أي مع أداة
(الاستثناء) التي اتصل بها فاذا أريد القصر على الفاعل قبل ماضرب عمرا الازيد واذا أريد القصر
على المفعول قبل ماضرب زيد الاعمر وقس على هذا سائر التملقات وقد تقدمت أمثلتها وتقدم بيان
رجوع قصر الفاعل والمفعول الى قصر الصفة أو الموصوف وكذا قصر غيرهما فلا يخفك مما تقدم فيالم

يقتضى أن قصر القلب ليس فيه نفي لغير المذكور وليس كذلك والذي قاله من أن المراد أنني قلت
ما أمرتني به صحيح ولا ينافي ذلك أن يكون نفي الزيادة عليه فهذه هي حقيقة القصر نعم هو قصر قلب لغير
ما ذكره وهو أنه واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اتخذوني وأمي إلهين فان
نسبتهم ذلك اليه لا تجتمع مع نسبتهم اليه الاعتراف بالواحدانية ثم مما يختلف فيه أدوات القصر ان المقصور
عليه يؤخر مع كلمة الاستثناء عن المقصور والسري في ذلك ان القصر اثر عن الحرف الذي هو الاول يمنع ظهور
اثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أم فعل وفاعل أم غيرهما فتقول ماضرب زيد
فزيد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول في قصر الفاعل على المفعول ماضربت الازيد وفي قصر
المفعول على الفاعل ماضرب عمرا الازيد وتقول في قصر المفعول الاول على الثاني ما ظننت قائما الازيد

(٢٩ - شروح التلخيص ثاني) المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله وممنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان

القصر لا يكون الا قصر صفة على موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات وحينئذ فلا يصح القصر وحاصل ما أجاب

به الشارح أن قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أي من قصر الفعل المسند

للفاعل على المفعول وقصر الفعل المتعاقب بالمفعول على الفاعل لا أن ذات الفعل أو ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل (قوله مثلا)

أي أو قصر المفعول على الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها

الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء زيد الاراكبا وفي قصر الحال على ذي الحال ما جاء راكبا الازيد والوجه في جميع ذلك أن النفي في الكلام الناقص أعني الاستثناء الفرع يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته أما توجهه الى مقدر هو مستثنى منه فلكون الالاءخراج واستدعاء الاءخراج مخرجاً منه وأما عمومها فليتحقق الاءخراج منه ولذلك قيل تأنيث المضمر في كانت على قراءة أي جعفر المديني أن كانت الاصبحة بالرفع وفي ترى مبنياً للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الامساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة * ومابقيت الاضالع الجراشع * للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شي من الاشياء وأما مناسبة في جنسه وصفته فظاهرة لان المراد بجنسه أن يكون

(قوله قصر الفعل المسند الى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً أعني قصر الفاعل على المفعول ثم ان ظاهر كلام الشارح ان معنى قصر الفاعل على المفعول في قولك ما ضرب زيد الا عمر اقصراً ضاربة زيد على عمر ولا انها فعل الفاعل وليس كذلك لان الضاربة صفة للفاعل فلا يتأتى قصرها على المفعول بل المراد قصر المضروب على عمر ولا انها صفة للمفعول فالمعنى ما مضروب زيد الا عمر وقد يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته الى صيغة مفعول تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين في معناه والثاني قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وحينئذ فمعنى ما ضرب زيد الا عمر اقصراً ما ضرب عمرو أي لا ضرب خالد مثلاً فيكون من قصر الموصوف على الصفة فقوله الشارح فيرجع في التحقيق الى قصر (٢٢٦) الصفة تفرع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله أو قصر

الموصوف على الصفة تفرع على الوجه الثاني الذي قلناه وهو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول ولا يتفرع على الوجه الذي ذكره الشارح وحينئذ فالتفرع في كلام الشارح أعم من الفرع عليه فكان على الشارح أن يقول ومعنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول أو قصر الفاعل

قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقة أو غير حقيقة افراداً وقابلاً وتعييناً ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقديمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بالحلما) وهو أن يلي المقصور عليه الاداة

يصرح فيه بالرد وجهه ويكون ذلك حقيقة أو غير حقيقة فإذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد الا عمر اقصراً فان أريد ما مضروب زيد الا عمر ودون كل ما هو غير عمرو وكان حقيقة أو ان أريد دون خالد كان اضافياً ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلاً كان افراداً وان أريد الرد على من زعم أن مضروب به خالد دون عمرو كان قلباً وان أريد الرد على المتردد في المضروب منهما مثلاً كان تعييناً وقس سائر المتعلقات على هذا (وقل تقديمهما على حالهما) أي ووقع على وجه القلة تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على المقصور حال كون الاداة والمستثنى على حالهما وهو اتصال

وما كسوت جبة الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء زيد الاراكبا وفي عكسه ما جاء راكبا الازيد هذا هو الأصل وقد يقع خلافه واليه أشار المصنف بقوله (وقل تقديمهما بحالهما) احتراز عن تأخير

على الفعل المتعلق بالمفعول فيرجع في التحقيق الخ لاجل موافقة التفرع للفرع عليه قرر ذلك شيخنا العدوي رحمه الله (قوله) (نحو وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقي أي بمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ما ضرب عمر اقصراً ما مضروب عمرو والازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ما ضرب عمرو والازيد ما مضروب عمرو والامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الأول (قوله) ولا يخفى اعتبار ذلك أي فإذا قلت في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الا عمر اقصراً ان أريد ما مضروب زيد الا عمر ودون كل ما هو غير عمرو وكان من قصر الصفة قصر حقيقة أو ان أريد دون خالد كان قصر اضافياً ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلاً كان افراداً وان أريد الرد على من زعم أن مضروب به خالد دون عمرو كان قلباً وان كان الخاطب متردداً في المضروب منهما كان تعييناً وقس على هذا سائر المتعلقات (قوله حال كونهما) أي المقصور عليه وهو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله بحالهما) الباء للملابسة أي ملتبسين بحالهما وصفتهما ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بحالهما شرط في القلة وليس هذا مراد اقل الشارح أي جاز على قلة اشارة الى أنه شرط في الجواز مع القلة كذا قرر شيخنا العدوي واعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قلة ان بنينا على أنه لا يجوز أن يستثنى بالاشياء واحداً ضعفاً لأن أصابها الانافية وهي لا تنفي الاشياء واحداً فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها وأما ان بنينا على جواز أن يستثنى بها شيئان بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها فقط بقلة ولا يغيرها لأن التقديم بوجوب توهم أن المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود القصر في مواليها فقط فلا يجوز على هذا

في نحو ما ضرب زيد الأعمر أحدا وفي نحو قولنا ما كسوت زيد إلا جبة لباسا وفي نحو ما جاء زيد إلا راكبا كأننا على حال من الأحوال وفي نحو ما اخترت رفية إلا منكم من جماعة من الجماعات ومنه قول السيد الحميري

لو خير المذهب فرسانه * ما اختار الا منكم فارسا

لما سيأتى ان شاء الله تعالى ان أصله ما اختار فارسا الا منكم والمراد بصفته كونه فاعلا أو مفعولا أو ذا حال أو حالا وعلى هذا القياس وان كان النفي متوجها الى ما وصفناه فاذا أوجب منه شيء جاء القصر ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما عنى المقصور كقولك ماضرب الاعمر ازيد وماضرب الازيد عمرا وما كسوت الاجبة زيدا وما ظننت الازيدا منطلقا وما جاء الازيدا كبا زيد وما جاء الازيدا كبا وقولنا بحالهما احتراز من ازالة حرف (٢٢٧) الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن

المقصود عليه كقولك في
الأول ما ضرب عمرا الأزيد
فانه يختل المعنى فالضابط
أن الاختصاص إنما يقع
في الذي يلي الا ولاكن
استعمال هذا النوع أعني
تقديمه ما قليل

(نحو ماضرب الاعمر ازيد) في قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب الازيد عمرا) في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احتراز عن تقديم مامع ازالنهما عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ماضرب زيد الاعمر ماضرب عمرا الازيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما

أحدهما بالآخر ثم مثل لتقديمهما على حالهما المحكوم عليه بالقلة فقال (نحو) قولك في قصر الفاعل على المفعول (ماضرب الاعمر ازيد) فقد قدمت عمرا وهو المستثنى مع الاداة على المحصور الذي هو الفاعل وهو ازيد (و) قولك في قصر المفعول (ماضرب الازيد عمرا) فقد قدمت الاداة وزيد على المقصور الذي هو المفعول وهو عمرو ثم هذا التقديم انما يقع على قلة ان بقيت الاداة والمستثنى بها على حالهما كما قيل وأما ان قدم المستثنى وحده وجعلت الا مع المحصور كان يقال فيما ضرب زيد الاعمر ا ماضرب عمرا الازيد وفي ماضرب عمرا الازيد ماضرب زيد الاعمر ا لم يجز وقوعه بقلة ولا بغيرها لانه يفهم خلاف المقصود ويؤدي الى عكس المراد وانما يجوز ما ذكر على قلة أيضا ان بنيينا على أنه لا يجوز ان يستثنى بالاشياء واحدا لضعفها لان أصلها لا النافية وهي لا تنفي الا شيئا واحدا فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليتها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها واما ان بنيينا على جواز ان يستثنى بها شيان بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر في ما والا هنا فقط بقلة ولا بغيرها لان التقديم بوجوب توهم أن المراد القصر في مواليتها وفيما بعده والمقصود القصر في مواليتها فقط فلا يجوز على هذا ولو بقلة أن يقال في ماضرب زيد الاعمر ا ماضرب الاعمر ا زيد برفع زيد ونصب عمر ولانه حيث جازنا استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ماضرب أحدا أحدا الاعمر ا ضرب به زيدوا كثر النحو بين على المنع وإياها اعتمد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوزها اذا صرح بالمستثنى منه كان يقال ماضرب أحدا أحدا الازيد عمر ا فلا زيد مستثنى من الأحدا الأول وعمر ومستثنى من الأحدا الثاني ثم بين وجه قلة

حرف الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك ماضرب الاعمر ازيد وما ضرب عمرا الا زيدا والمراد
ما ضرب زيد الاعمر ا احتراز من قولنا ماضرب عمرا الا زيدا لغير هذا المعنى فانه ليس قليلا وانما كان هذا
النوع قليلا

ولوبقة-لة أن يقال في
ماضرب زيد الا عمرا
ماضرب الا عمرا زيد برفع
زيد ونصب عمر ولانه حيث
جوزنا استثناء شيئين
يتوهم أن المعنى ماضرب
أحدا أحد الا عمرا ضربه
زيدوا كثر النحويين على
المنع مطلقا أي سواء
ذكر المستثنى على سبيل
البديلة أم لا واياہ اعتمد
الصنف ولذلك حكم
بالجواز على وجه القلة
وبعضهم جوزها اذا صرح
بالمستثنى منه كأن
يقال ماضرب أحد أحد
الا زيد عمرا فالأزيد

مستثنى من الأحاد الأول وعمر المستثنى من الأحاد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف قوله تعالى وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي فإنه قد استثنى بالاموصول والظرف وأجيب بأن الظرف منصوب بضم رأي اتبعوك في بادي الرأي ومثل هذا يقال في قوله تعالى ثم لا يحاورونك فيها إلا قلة ملعونين أي أذم ملعونين أيما تقفوا أخذوا الخ وليس ملعونين حالا من فاعل يحاورونك والالزم استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف وأما قول أبي البقاء أنه حال مما ذكر فمبني على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله وذلك لان معنى قولنا مضرب زيد الاعمر ما مضروب زيد الاعمر و على القول بالاضرب عمرا الا زيد ما مضرب عمرو والازيد فالقصد في الأول حصر مضروبيه زيد في عمرو والمقصود في الثاني حصر ضاربيه عمرو في زيد

لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعمر او والضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا الا زيد

(قوله لاستلزامه) أي لاستلزام التقديم (٢٢٨) في التالين المذكورين قصر الصفة على الوصف قبل تمامها

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)

تقديمها بمجالها فقال وانما قل تقديمها بمجالها (لاستلزامه) أي لا يهاجم استلزام التقديم (قصر الصفة قبل تمامها) أما في قصر الصفة فظاهر لان الفعل المتعلق بالفاعل في قصره على المفعول هو المقصور فلو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكرنا فاذا قلت ماضرب زيد الاعمر او وتوول على أن المعنى ما مضروب زيد الاعمر ولزم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب الاعمر ازيدا ناقدا من اعمر او وهو المقصور عليه قبل تمام الصفة المتضمنة للفعل إذ تمامها بذكر الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل هو المقصور فاذا قلت ماضرب عمرا الا زيد وقدر أن المعنى ماضرب عمرو والا زيد فلو قدم وقيل ماضرب

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعمر او والضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا الا زيد ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه

الناس إلب علينا فيك ليس لنا * الا السيوف وأطراف القناور

وأنشد صاحب المغرب * فلم يدرك الله ما هيئت لنا * (تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الأول والثاني ونحوه وفيه نظر فقديم قال بل هو أبدا في الجملة الفعلية دائر بين الفعل والمقصور عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا ويشهد له عبارة المصنف في الايضاح حيث قال لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها والمعنى يشهد لذلك فان المقصور المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل * (تنبيه) قال المصنف في الايضاح وقيل اذا أخر المقصور عليه والمقصور عن الاو قدم المرفوع كقولنا ماضرب الاعمر وزيدا فهو كلامان التقدير ماضرب أحد الاعمر وزيدا المذكور منصوب بفعل محذوف كأنك قلت ماضرب الاعمر أو أي ما وقع ضرب الا منه ثم قيل من ضرب فقلت زيدا أي ضرب زيدا يصير كما سبق في قوله * لبيك زيد ضارح لخصومة * قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معا قلت فيه نظر لانه انما يقتضي حصر الفاعلية فقط لا حصر المفعولية ولو اقتضى حصر المفعولية لملنا ذلك على انه بعامل مقدر لا بالأول فلامعية ثم نقول ما ذكره المصنف ينبغي على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان أولا وقد تكلم الوالد رحمه الله على ذلك في كتاب الحلم والانه في تفسير غير ناظرين اناه وها أنا أذكر شيئا منه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه المختار أن يؤذن لكم حال والباء مقدرة وغير ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن الباء للسببية ولم يقدر الزمخشري حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورد عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو أجيئك صباح الديك ويمتنع من جهة المعنى أن يكون غير ناظرين حالا من يؤذن وان صح من جهة الصناعة قال الزمخشري وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كأنه قيل لا تدخلوا الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة واحدة والظاهر أنه قال ذلك تفسير معنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا أي لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده فالمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال كأنه قيل له لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست أريد تقدير مصدر عامل فان العمل للفعل المفرغ وانما أردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب مختاره في مثل قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات بغيا بينهم ولو قدرنا اختلفوا بغيا لقات الحصر فيمكن حمل كلامه على هذا وأورد عليه أبو حيان أنه

ثم ان ما ذكره من استلزام تقديم الصفة مبنى على أحد الوجهين في معنى قصر الفاعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل وهو أن يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فيكون القصر حينئذ من قصر الصفة على الموصوف فاذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفة قبل تمامها كما قال وأما على الوجه الآخر وهو أن يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويقتصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حينئذ من قصر الموصوف على الصفة فاللازم على التقديم انما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفة وحينئذ فتعيل المصنف قاصر لانه لا يجري في قصر الموصوف على الصفة ويبان ذلك أنك اذا قلت ماضرب زيد الاعمر او قدرت أن المعنى ما زيد الاضرب عمرو ولم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفة قبل كمالها

بل اللازم على تقديمه بأن قيل ماضرب الاعمر ازيدا تأخير الموصوف عن جميع الصفة وكذا اذا قدر في التال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ما عمرو الا مضروب زيد انما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها لان

وقيل اذا أخر المقصور عليه والمقصور عن الرفع كقولنا مضرب الامر وزيد افعو على كلامين وزيد منصوب بفعل مضمرفكاته

(قوله لان الصفة الح) أى فاذا قلت مضرب زيد الامر

(٢٢٩)

وحمل على أن المعنى ماضرب

زيد الامر ولم لو قدم

المقصور عليه وقيل

ماضرب عمرا الا زيد قصر

الصفة وهو الضرب

قبل تمامها اذ تمامها بذكر

الفاعل وكذلك الفعل

المتعلق بالمفعول في قصره

على الفاعل فاذا قلت

ماضرب عمرا الا زيد

وحمل على أن المعنى

ماضرب عمر و الا زيد

لزم لو قدم المقصور عليه

وقيل ماضرب الا زيد

عمرا قصر الضرب قبل

ذكر متعلقه وهو ظاهر

(قوله لان الصفة المقصورة

على الفاعل) أى فى

قصر المفعول على الفاعل

كما فى المثال الثانى وهو

قولنا ماضرب عمر الا زيد

(قوله مثلا) أى أو

المقصورة على المفعول فى

قصر الفاعل على المفعول

كما فى قولنا ماضرب زيد

الا عمرا وقوله هى الفعل

الواقع على المفعول أى

الواقع من الفاعل على

المفعول وهذا بالنظر لما

قبل مثلا أعنى الصفة

المقصورة على الفاعل فى

قصر المفعول على الفاعل

(قوله وعلى هذا) أى

البيان المذكور للصفة

المقصورة على الفاعل

فقس فتقول فى قصر

الفاعل على المفعول

المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلهى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظر الى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر

الا زيد عمرا لزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الاشارة اليه وأما فى قصر الموصوف كما قدر فى المثال الأول ما زيد الاضرب عمر و فلا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه فى التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة المنزلة التقديم على الكل وفى التقديم تأخيرها عن جميعها وكذا اذا قدر فى المثال الثانى وهو قصر المفعول ما عمرو والامضرب زيد انما فيه فى التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة فينزل منزلة تقديمه على جميعها وفى التقديم يلزم تأخيرها عن جميعها وقد تقدمت الاشارة لهذا أيضا وان أجريت هذا الاختبار فى جميع المتعلقات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكر وبهذا يعلم

لا يصح أن يكون حالا من لا تدخلوا اذ لا يقع عند الجمهور بعد الا الاستثنى أو صفته وهو اراد عجيب لأن الزمخشري لم يرد لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد أضر بعد الا وانما أراد أنه حال من لا تدخلوا لانه مفرع فان قلت قولهم لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه قلت قال أبو حيان من النحويين من أجازها وأما أخذ أحد الا زيد درهما قال وضعفه الاخفش والفارسي واختلفا فى اصلاحها فتصحيحها عند الاخفش أن يقدم المرفوع فتقول ما أخذ أحد زيد الدرهما قال وهو موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي أن تزيد منصوبا قبل الافتقار ما أخذ أحد شيئا الا زيد درهما قال أبو حيان لم يزد تخريجها لهذا على البديل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج أو على أن يجعل أحدهما بدلا والآخر معمول عامل مضمركا اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافا لقوم أنه يعود الى قوله لا بد لان فلم ينقل خلافا فى صحة التركيب والخلاف كما ذكرته موجود فى صحة التركيب منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج الى تخرىج انتهى وحاصله أن غير الفارسي والاخفش يجوز هذا التركيب وهم بين قائل هما بدلان كابن السراج وقائل أحدهما بدل كابن مالك فليس فيهم من يقول هما مستثنيان بأداة واحدة ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد وقوله أولان من النحويين من أجازة محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء ولم يتلخص انما من كلام أحد من النحاة ما يقتضى حصرين وقال ابن الحاجب فى شرح المنظومة فى تقديم الفاعل قولك ماضرب زيد الامر يجب تقديم الفاعل لأن الغرض مضرب و بية زيد فى عمر وخاصة أى لا مضرب و بى لزيد سوى عمر وفلو قدر له مضرب آخر لم يستقم فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ماضرب الامر اذ بدلان لوجوز تعدد المستثنى المفرغ كقولك ماضرب الا زيد امرو أى ماضرب أحد أحد الا زيد عمرا كان الحصر فيهما والغرض الحصر فى أحدهما فيرجع الكلام لمعنى آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة متمنعة لبقائها بلا فاعل ولا نائبه لان التقدير حينئذ ضرب زيد وفى الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر فيصير جملتين ولا يكون فيهما ما تقدم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب فى أمالى الكافية اذا قلت ماضرب الا زيد عمرا فلا يمكن أن يكون قبلها ما عملا لانه اثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبوت ويلزم جوازه فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطلان فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويجوز ما ضرب الا زيد عمرا على أن يكون عمرا منصوبا بضرب محذوف انتهى قال الوالد رحمه الله وقد تأملت ما وقع فى كلام ابن الحاجب من قوله ماضرب أحد أحد الا زيد عمرا وقوله ان الحصر فيهما مامعا والسابق

(قوله وانما جاز على قلة) أى ولم يمنع

قيل ماضرب الا عمرو أى ما وقع ضرب الامنه ثم قيل من ضرب فقيل زيدا أى ضرب زيدا وفيه نظر لاقتضائه الحصر فى الفاعل والمفعول جميعا

(قوله ووجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدا والخبر والحواله وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثانى (قوله ان النفي فى الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه فى النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لأن افادة التقديم له لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والا فمابقى الحفاء الا فى الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه اهـ عبد الحكيم (قوله الى مقدر) أى الى شىء يمكن أن يقدر (٢٣٠) لانسياق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

(ووجه الجميع) أى السبب فى افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفي فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه) لأن الا لاخراج والاعراض يقتضى مخرجا منه

أن تعليل المصنف قاصر وانما قلنا لاهام استلزامه قصر الصفة لأن الاستلزام الحقيقى لم يتحقق لأن ما به تمام الصفة ذكر ففى فى حكم التامة ولهذا لم يمتنع التقديم بل يقل (ووجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء الحصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثانى وغير ذلك (ان) ذلك (النفي) الكائن (فى الاستثناء المفرغ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا فيه بحسب العوامل وانما قيد به بالمفرغ ولو كان الحصر موجودا فى غيره من جهة المعنى لأن الحصر فى اصطلاحه هو ما يكون بالمفرغ وأما غيره فهو بمنزلة افادة الحصر بغير الأداة كقوله بسلام تام أو بوصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعد من الطرق فاذا قلت ما قام أحد الأزيد فكأنك قلت ما قام أحد ولكن قام زيد ولو قيل باستوائهما ما بعد (يتوجه) أى سبب ذلك أن النفي يتوجه (الى مقدر هو مستثنى منه) من جهة المعنى على حسب ما يستلزمه الاستثناء ويقتضيه أصل صناعة الاخراج بحيث لو شاء المتنبيه أن يقدره لقدره لاقتضاء القواعد اياه فالمراد بالتقدير امكانه لا أنه

الى الفهم أنه لا ضارب الا زيدا ولا مضروب الا عمر وفلم أجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لاحد الاعمر فانتفتضار بية غير زيد وغير عمر وواتفتضرو بية عمر ومن غير زيد وقد يكون زيد يضرب عمر وغيره وقد يكون عمر وضرب به زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضارب بية مطلقا عن غير زيد ونفي المضروب بية مطلقا عن غير عمر وواذا قلنا ما وقع ضرب الا من زيد على عمرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفى عن المفعول الا ذلك القيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينتفى مطلقا الا الصورة المستثناة منه بقيودها والذى يظهر أنه لا يجوز استثناء شيئين بأداة بخلاف كما لا يكون للفعل فاعلان ص (ووجه الجميع الخ) ش هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بما بعد أداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة قال ووجه الجميع أى الحصر فى جميع صور الحصر بما والاسواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدا والخبر أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن

التركيب للمعنى على تقديره فى نظم الكلام تقديرًا يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافى هذا ما سياتى من أن قوله تعالى ولا يحق المكر السبي الا بأهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن فى الاستثناء المفرغ مقدرًا عاما حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه بأننا اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد دفى قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى ما أحد قام ويكون الا زيد بدلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فانتنى أى اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فانتنى ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظره لا يتضح به الأمر لوجود

(عام)

الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى

يتبادر تسلط العامل عليه والأداة لجرد الحصر اهـ يعقوبى (قوله لأن الا لاخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر فى الاستثناء المتصل لأن الا فيه لاخراج وأما المنقطع فالافيه ليست لاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الخير فلامعنى أن الجبى لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم مما عدا الخير وأجيب بأن كلامه فى الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتنيا ولا للمستثنى فيكون متصلا دائما ويكون الا فيه لاخراج بدليل قول المصنف ان النفي فى الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى فى جنسه (قوله والاخراج يقتضى مخرجا منه) أى وليس هنا الا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن القرينة على المقدر كامة الا وكذا على عمومه كذا فى عبد الحكيم وور بما كان

كلامه هذا مقويا لظاهر كلام للفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لمقدر في قول الصنف الى مقدر وانما اشترط عموم للمقدر المستثنى لأجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا اذ لو أريد بالمقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الاخراج فتبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهر لك من هذا أن المراد بالعموم في كلام الصنف العموم الشمولي لا البدلي وأن اعتراض بعضهم على عدد الاستثناء من طرق القصر بأن صحة الاخراج والتناول تتوقف على العموم ولو على سبيل البدلية لا على خصوص الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم أن الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر وحينئذ فلا يصح الحكم بأن الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان (٢٣١) المستثنى منه المقدر بعضا مبهما ثم ان

المراد بالعموم الشمولي الذي يتوقف تحقق القصر عليه أن يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الأفراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والاضافي الا أنه في الاضافي يقدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع ما يقال ان الحصر قد يكون اضافيا فلا يناسبه العموم تأمل (قوله ليتناول المستثنى) أي بالنظر للفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من أن الاستثناء من قبيل العام المخصوص فالمستثنى منه عموم مرادتنا ولا لاحكام (قوله في جنسه) أي في كونه جنسه لان المستثنى من أفراد المستثنى منه لانه أمر مشترك له في

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الارا كبا ما جاء كائنا على حال من الأحوال وفي نحو ما سرت الابوم الجمعة ما سرت وقتا من الأوقات وعلى هذا القياس

يتوقف افادة التركيب للمعنى على تقديره تقديره كما ذكر بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافي هذا ماسيا في من أن قوله تعالى ولا يحق المكر السيء الا بأهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر عام حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه بأننا اذا قلنا مثلا ما قام الازيد في قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا فيعم بعموم مصدوقه ويكون الازيد بدلا ولا التزم رفعه في هذا القسم لعدم ظهور المستثنى منه لفظا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فأتني أي اذا كان مانحن فيه من سلامة غدا فأتني ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظر به لا يتضح به الأمر لوجود الدليل الحالي فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذي يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لجرد الحصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) أما مناسبة المستثنى في الجنسية بأن يصدق عليه فلا نه لو لم يصدق عليه لم يوجد اخراج وأما عموم له فليصح الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا اذ لو أريد البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان مبهما لم يتحقق دخوله فلا يتحقق الاخراج فتبطل تحقق دلالة الآلة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم ولا يخفى ما في قوله

يتوجه النفي فيه الى متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخراج فيحتاج الى مخرج منه والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي فان تقدير المستثنى منه والتفريغ لا يجتمعان ولا بد أن يكون عاما لان الاخراج لا يكون الا من عام وينبغي أن يحمل العموم على الشمول مطلقا ليدخل فيه نحو العدد والجموع المنكرة ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الازيد بالتقدير أحدوما كالتقدير ما كولا ولا بد أن يوافقه في صفته أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر اذا أوجب منه شيء بالآلة ومقتضى كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس المقدر وحاصل الجواب أن في الكلام حذفا أي في كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله ما ضرب أحد) أي واحد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له أي صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) أي فيقدر في ماصليت الا في المسجد ماصليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الانفسا ما طاب زيد شيئا الا انفسا وفي ما أعطى الا درهما ما أعطى شيئا الا درهما وفي ما سرت باحد الابريد وفي ما زيد الا قائم ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الا قائم أي الحقيقة قائم ويقدر في مثل ما اشترت من الجارية الانفسا ما اشترت جزءا منها ثم ان ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيحتمل أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الأشياء الا وهو يضحك

(قوله ونحو ذلك) أى كالظرفية (قوله فاذا أوجب) أى أثبت من ذلك المقدر والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذى قدره الشارح (قوله بالا) أى بواسطة الا (قوله بقاء ما عداه) أى ما عدا ذلك الشيء المثبت وقوله على صفة الانتفاء الاضافة فيه بيانية ولا شك أن نفي الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك (٢٣٣) الموجب هو عين القصر (قوله وفى انما الخ) عطف على قوله فى الاستثناء

(و) في (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب المستثنى في جنسه وصفته (فاذا اوجب منه) أى من ذلك (المقدر شىء بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما اضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

مناسب له في جنسه من المساحة لان ظاهره مشاركة المستثنى المستثنى من نفسه في الجنس والمقصود كون المستثنى منه جنسا للمستثنى بحيث يصدق عليه والاولى ان يكون قريناله ان أمكن والاقدر ما أمكن كلفظ شيء فيقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد الازيد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته كسوة الا جبة وفي نحو ما جاء الازيد ما جاء كائن على حال من الاحوال الازيد كبا اذ معنى را كبا كائن على حال الركوب وفي نحو ما سرت الازيد ما سرت وقتا من الاوقات الازيد ما سرت وقس على هذا فيقدر في نحو ما طاب زيد الا نفسا ما طاب شيئا مما يتعلق به الانفسا وفي نحو ما أعطى الازيد ما أعطى شيئا الا درهما وفي نحو ما سرت الازيد ما سرت بأحد الازيد وفي نحو ما زيد الا قائم ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الا قائم أي الاحقيقة قائم (و) مناسب له (في صفته) من الفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية وغير ذلك كما ذكره في الاثمة فاذا كان شرط الاستثناء الحقب في النفي تقدير عام مناسب ليصح الاخراج حكما ومعنى فالنفي حيث تسلط على ذلك العام يقتضي أن شيئا من مصدوقاته لا يوجد في ضمن الاثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك النفي المقدر العام (شيء) من مصدوقاته التي في ضمن النفي (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاشياء (جاء القصر) لان ذلك يقتضي نفي الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك الموجب وهو ظاهر وهذا القصر الحقب في ظاهره وأما الاضافي فيحتمل أن يقدر العام فيه مراداه ذلك النفي فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد وان اختلفت الارادة ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون وجه الافادة فيه أن الكلام الذي هو متحقق فيه نفي شيء واثبات غيره قطعاً ثم ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيحتمل أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائن على حال الا كائن على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك ثم لما بين أن المقصور عليه بالايقل تقديمه مع الاول لم يمنع بالكلية لظهور المقصور عليه معها أشار الى أن المقصور عليه بانما يخالف ذلك فيجب تأخيرها لعدم الدليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء (و) أما القصر الكائن (في انما) (فيؤخر فيه المقصور عليه) حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور (نقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عمرا) بتأخير عمرو الذي هو المفعول كما تقول في

الشارح أنه فهم أن هذا علة لتأخير المقصور عليه وأوجهه إلى ذلك أنه رآه فاصلا بين بعض الكلام وبعض
لكن هذا لا يظهر أنه علة لذلك بل يظهر أنه علة لحصول القصرص (وفي انما يؤخر المقصور عليه) ش
قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد الاسواء كانت متقدمة أو متأخرة وأما انما

مفيدة للقصر بل المفيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقديمه لاخراج نحو قولك انما قلت اى لا انى (ولا
 قدمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فلم من هذا أن المقصور معها قديؤخر ويقدم المقصور
 عليه لعارض فان قلت لم لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل في الفاعل فيكون جاريا على الاصل في انما من تقديم المحصور وتأخير
 المحصور فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين أن يكون مقصورا (قوله فيكون المفيد الاخير) يعنى
 ما آخر من فاعل أو مفعول لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما

يوم الجمعة في السوق أي ماز يدا الاقائم وماضرب الازيد وماضرب زيد العمر وماضرب زيد عمر يوم الجمعة الا في السوق فالواقع أخيرا هو المقصور عليه أبدأ وذلك تقول انما هذا لك وانما لك هذا أي ما هذا الا لك ومالك الا هذا حتى اذا أردت الجمع بين انما والعطف فقل انما هذا لك لا تغيرك وانما لك هذا لاذك وأخذ زيد وانما عمرو وانما زيد يأخذ لا يعطى ومن هذا أثر على الفرق بين قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء (٢٣٣) وقولنا انما يخشى العلماء من عبادة الله

الله فان الاول يقتضى قصر خشية الله على العلماء والثاني يقتضى قصر خشية العلماء على الله

(ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا الباس فيه اذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم أو آخر وهنا ليس الامد كورا في اللفظ بل متضمنا

قصر المفعول انما ضرب عمرا زيد بتأخير زيد الذي هو الفاعل (ولا يجوز تقديمه على غيره) أي تقديم المقصور عليه على المقصور حيث كان الطريق انما (ل) أجل وجود (الالباس) في التقديم وذلك لان كلام من المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدها يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخرو أن يقترب أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالزموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمارة ليحجرى على ما تقرر في أصل القصر بالا كما تقدم في النفي والاستثناء فيها ضمني لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخر ليتضح وانما قيدنا بقولنا حيث يستفاد القصر منها فقط احتراز من نحو قولك انما زيد اضربت فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما الذة كرها أي انما ذكرناها لاذة وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قت أي لا اني قدمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم

(قوله للالباس) أي افهام خلاف المراد في التقديم وذلك لان كلام من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقترب أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالزموه في مواطن مع انما فلو قلت انما ضرب زيد عمرا كان عمر المحصور فيه ولو قدمت عمرا كان زيد هو المحصور فيه وانعكس المعنى المراد لان المقصود حصر ضرب زيد في عمرو وتقديم عمرو يفيد حصر مضروبيه عمرو في زيد ولم يجعلوا تقديم أحدهما على انما أمارة على أن ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم في النفي والاستثناء لكون انما لاتقع الا في صدر الكلام ولا يقال ان دفع الالباس كما يحصل باشتراط كون

فضابط المقصور عليه أن يكون متأخرا فتقول في معنى ما قام الازيد انما قام زيد وفي معنى ماضربت الازيد انما ضربت زيدا وفي معنى ما ظننت زيدا الاقائما انما ظننت زيدا اقائما وهذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه الا المأكل فان المراد ما ذكرناه الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آباؤنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتم الابه وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمرنا فاما يقول له كن ليازم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما يا تيكم به الله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما يا تيكم به الا الله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحا لكانه ليس المراد بل المراد ما يا تيكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الاوقوله (لالباس) لانك لو قلت انما القائم زيد لكان في المعنى عكس قولك انما زيد القائم

(٣٠ شروح التلخيص - ثاني)

المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخير لانا نقول الترتيب الطبيعي يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر فتعين أن يكون طريقة القصر بانما أن يذكر المقصور بعدها ويذكر بعده المقصور عليه (قوله ليس الامد كورا في اللفظ) أي ليس لفظ الامد كورا في الكلام وقوله بل متضمنا أي بل تضمنه معنى الكلام

وأعلم أن حكم غير حكم الافي افادة القصرين أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفى امتناع مجامعة لا العاطفة تقول فى قصر الموصوف افرادا ماز يد غير شاعر وقلبا ماز يد غير قائم وفى قصر الصفة بالا اعتبارين بحسب المقام لاشاعر غير زيد ولا تقول ماز يد غير شاعر لا كاتب ولا لاشاعر غير زيد لا عمرو

﴿ القول فى الانشاء ﴾

الانشاء ضربان طلب

(قوله وغير كالا) أى ولفظ غير كلفظ الاى (٢٣٤) الاستثنائية لانهاهى التى تفيد القصرين بخلاف الا التى

(وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ماز يد غير شاعر لا كاتب ولا ماشاعر غير زيد لا عمرو

﴿ الانشاء ﴾

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام

صحة تقديم الفاعل عليه فيفهم من هذا أنها قد لا تفيد الحصر وحدها وأن المحصور معها قد يؤخر لعارض (وغير كالا فى افادة القصرين) أى قصر الموصوف وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا كقولك فى الاول مقام غير زيد وفى الثانى ماز يد غير قائم فان أريد الرد على من اعتقد المشاركة كانا افرادا وان أريد الرد على من اعتقد الخلاف كانا قلبا وان كان المخاطب مترددا كانا تعيينا ويكون القصر بها أيضا حقيقيا وازافيا فالاضافى كالثالين والحقيقى كقولنا لا اله غير الله تعالى وما خاتم الانبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا أيضا فى (امتناع مجامعتها لا العاطفة) لما تقدم فى المنفى والاستثناء من أن شرط لا العاطفة أن لا ينفى المنفى بها بغيرها قبلها وههنا وجد نفيه بغيرها قبلها فلا يقال مقام غير زيد لا عمرو وكما لا يقال مقام الازيد لا عمرو فى قصر الصفة وكذا لا يقال ماز يد غير شاعر لا كاتب فى قصر الموصوف كما لا يقال ماز يد لاشاعر لا كاتب

﴿ الانشاء ﴾

أى هذا بمحتمل لفظ الانشاء فى الجملة يطلق على الكلام الذى لا تحتمل نسبته الصدق والكذب لعدم وتقول انما ضرب زيد عمر او قلت انما ضرب عمر ازيد لا وهم عكس ذلك المعنى وهذا الذى ذكره المصنف ص (وغير كالا فى افادة القصرين وامتناع مجامعة لا) ش أى حكم غير حكم الافي افادة قصرى الافراد والقلب وامتناع مجامعة لانها حرف استثناء فلا يعطف عليها بلا وينبغى أن يقيدها بالاستثنائية أما الصفة فلا وانما لم يورد عليه مثل ذلك الا وهى أيضا تقع استثناء وصفة لان وقوع الاصفة خلاف الغالب وانما خص الكلام بالا وغير دون غيرهما من أدوات الاستثناء لانه يتكلم فى المنفرغ وهو لا يكون بغيرها خلافا لابن مالك

﴿ الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوب الخ ﴾

حقيقة الانشاء التى يتميز بها الخبر سبقت وهو ينقسم الى طلب وغيره كذا قالوه والاحسن أن يقال الى طلبى وغيره وقد عدوا من غير الطلبى نعم الرجل زيدور بما نصحك عمرو وكم غلاما شريت وعسى أن يحبى

تقع صفة وانما خص غير بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء لأنه لا يستعمل فى التفرغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها وهذا مبنى على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهى كغير فى افادة القصرين (قوله قصر الموصوف الخ) نحو ماز يد غير عالم وما كريم غير زيد فقد قصر فى الاول زيد على العلم وفى الثانى الكرم على زيد (قوله افرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أنها لا تستعمل للقصر الحقيقى لأن الافراد والقلب والتعيين أقسام للاضافى وليس كذلك فكان الأولى أن يقول ويكون حقيقيا نحو لا اله غير الله وما خاتم الانبياء غير محمد وغير حقيقى افرادا الخ (قوله لما سبق) أى من أن شرط المنفى بل أن لا يكون منفيها قبلها بغيرها (قوله فلا يصح ماز يد الخ) أى فلا يصح أن يقال فى قصر الموصوف

ماز يد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال فى قصر الصفة ماشاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله أعلم الذى

﴿ الانشاء ﴾

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الأبواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله اعلم أن الانشاء الخ) أعاد المظهر إشارة الى أنه ليس المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أى اعلم أن لفظ انشاء وقوله يطلق أى اصطلاحا أو مألوفة فهو الابتداء والاختراع

(قوله الذي ليس لنسبته) أى ليس للنسبة المفهومة منه وهى النسبة الكلامية وقوله خارج أى نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو محط النفي والا فالانشاء لا بد له من نسبة خارجية تارة لانكون مطابقة لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها الا أنه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب ولا بد له من نسبة خارجية فان كان التكلم طالبا للضرب فى نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية الا أنه لم يقصد مطابقتها لها وان كان التكلم غير طالب له فى نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكونا متطابقين فان قصد التكلم المطابقة فى القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء فى الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة فى الخارج كما مر أول الكتاب فى التنبيه اذا علمت هذا فقوله تطابقه أى أى تقصد مطابقته أو لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أى وقد يطلق الانشاء على ما أى على شئ هو فعل التكلم أى الاتيان بالكلام الذى ليس لنسبته خارج الخ وليس المراد فعل التكلم المطلق وقول الشارح أى القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقحمة لان الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلى لا مثله ولذا أسقطها فى المطول (قوله كما أن الاخبار كذلك) أى يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كما وكذلك مع أن اللفظ الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كما أن الانشاء مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والظاهر أن المراد) أى بالانشاء ههنا أى فى قول المصنف الآتى ان كان طالبا وليست الاشارة لترجمة كما يوهمه كلام الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الامرين (٢٣٥) وقوله هو الثانى أى فعل التكلم لا الكلام

الذى ليس لنسبته خارج
فحصله أن فى كلام المصنف
استخداما حيث ذكر
الانشاء أولا على أنه ترجمة
بمعنى الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعانى المخصوصة
ثم أعاد عليه الضمير بمعنى
آخر وهو فعل التكلم أى
القاء الكلام الانشائي
والتلفظ به (قوله بقرينة
تقسيمه) أى تقسيم
المصنف الانشاء (قوله
وغير الطلب) اظهر فى

الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والظاهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بهامعانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله والالفاظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا

قصد حكاية تحققها فى الخارج كما فى الخبر ويطلق على القاء هذا الكلام وايجاده وهو فعل المتكلم فاذا زيد وفيه نظر لان الاول قد يقال انه خبر وقول كثير من النحاة ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم لا ينافى ذلك لجواز أن يريدوا دالاتها على ذلك الناشئة بالاخبار قال الطيبى فى شرح التبيان قال الاسترابة اذى فى كون فعلى التعجب وفعلى المدح والذم وكما الخبرية انشاء نظرا لاحتمالها الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر وان لم يحتملا باعتبار المدح والذم ومن ثم لما بشر أعرابى ببنت فقييل نعمت المولودة قال والله ما هى بنعمت المولودة قال الجرجاني وهم لان هذه الافعال لا تحتملها باعتبار النسبة التى يحصل بها الكلام انتهى وما يدل على أنهما خبران وقوع نعم خبران فى قوله تعالى ان الله نعمنا يعظكم به ووقوعها جواب القسم فى

محل الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة المصدر لمفعوله أى وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أى كالامر والنهى والنداء (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين (قوله بمعانيها المصدرية) أى الالقاءات فسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاءات التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتمنى وطلب التفهيم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله والالفاظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينة لما ادعاه لان المتبادر أن اللام فى قوله الموضوع له للتعدية ومن المعلوم أن الذى وضع له ليت مثلا الطلب القابى لا القاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم الا أن يتكافى بجعل اللام للعلّة الغائية لا للتعدية والمعنى أن اللفظ الموضوع لاجل القاء وايجاد كلام التمنى ليت والمراد بكلام التمنى الكلام الذى فيه أدواته وكذا يقال فى قوله والالفاظ الموضوع للاستفهام هل وهذا (قوله لظهور الخ) أى وانما كان قوله والالفاظ الموضوع له كذا قرينة على أن المراد بالتمنى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية وهو القاء كلامها لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت الخ

(قوله مستعمل لمعنى التمنى) أى فى معنى التمنى وإضافة معنى للتمنى بيانية أى مستعمل فى معنى هو التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى
أعنى القاء نحولت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن لم يستعمل فى فعل التكلم الذى هو القاء هذا الكلام وإنما استعمل
فى نفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان لم يتضمن معنى آتمنى ان قلت نجعل الكلام فى قوله لمعنى التمنى للعللة لا للظرفية
والمعنى لظهور أن لم يستعمل لاجل القاء التمنى قلت هذا التأويل وان صح به كلام الشارح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لا لقولنا
الح تامل (قوله لا لقولنا لم يتالح) أى لا فى قولنا أى مقولنا الح (قوله فالانشاء) أى القاء الكلام الانشائي وتقسيمه للطلب
وغيره ظاهر لان الالتقاء عين الطلب فى الخارج وان اختلفا مفهوما فان قلت ان تقسيم المصنف فى أول الفن الكلام التام الى الخبر
والانشاء يقتضى أن المراد بالانشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائي كالخبر لا القاء الكلام المذكور والا لزم أن هذا الفن باحث عن
غير أحوال اللفظ العربى لان الالتقاء من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال القاء الكلام الانشائي وهو يحجر
للبحث عن أحوال اللفظ العربى لان علل الالتقاء المذكور تجر الى علل الملقى (قوله ان لم يكن طلبا الح) أشار بهذا الى أن قسم
قول المصنف ان كان طلبا محذوف (٢٣٦) لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أى كالقاء أفعال

المقاربة وكذا يقال فيما
بعده وإنما احتيج لذلك
لان الالتقاء المذكور هو
الذى يصبح جعله قسما
من الانشاء بمعنى القاء
الكلام الانشائي وقوله
كأفعال المقاربة أى ك بعض
أفعال المقاربة اذ الانشاء
انما يظهر فى أفعال الرجاء
وهى عسى وحرى واخلاق
ولا يظهر فى غيرها من
أفعال الشروع والمقاربة
(قوله وأفعال المدح والذم)
أى كالقاء نعم وبئس لافادة
المدح والذم (قوله وصيغ
العقود) أى ككعبت
لانشاء البيع ونكحت
لانشاء الزوج ولم يقل

مستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولان
أكثرها فى الاصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء

تحقق هذا فالضمير فى قوله

فى قوله تعالى ولنعم دار المتقين وكذلك بئس قال تعالى ولبئس ما شروا به أنفسهم وأما ربما نصحك
عمرو فلا اشكال فى كونه خبرا وكذلك كم الخبرية قال ابن الحاجب فى أماليه كم رجال عندي يحتمل
الانشاء والاخبار أما الانشاء فمن جهة التكثير لان التكلم عبر عما فى باطنه من التكثير بقوله رجال
والتكثير معنى محقق ثابت فى النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره ان مطابق فصدق
وان لم يطابق فكذب ويحتمل الاخبار باعتبار العندية فان كونهم عنده له وجود من خارج فالكلام
باعتباره يحتمل الصدق والكذب فهو كلام محتمل للامرين باعتبار الاحتمالين المذكورين
المختلفين قلت هذا الكلام ضعيف والذى يظهر القطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل
القليل كثيرا حتى يكون السائل معنيه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار
عن أمر خارجي وإنما نغنى بقولنا الخبر له خارج ما كان خارجا عن كلام النفس فنحو طلبت القيام حكم
نسبته لها خارج بخلاف قم كما صرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عندي على الاول من
الاحتمالين اللذين ذكرهما اخبار عن اعتقاد الكثرة كقوله اعتقدت هذا كثير افليس من الانشاء فى
شئ وعلى الاحتمال الثانى اخبار عن الكثرة فى الخارج وقوله لان التكلم عبر عما فى باطنه يسلم أن
يكون نحو وأبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله ان التكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود

و (ان)

وأفعال ليتناول المشتقات كأننا بائع وكالعقود الفسوخ (قوله والقسم) أى

وكالقاء جملة القسم كاقسم بالله لافادة انشاء القسم (قوله ورب) أى وكالقاء رب لافادة انشاء التكثير بناء على أنها لا انشاء باعتبار
أنك اذا قلت مثلا رب جاهل فى الدنيا فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق فى ذلك الاستكثار وان كان
يعترض باعتبار وجودهم فى الدنيا نظرا لمدلول قولك فى الدنيا والحاصل أنه باعتبار نسبة الظرف الى الجهال كلام خبرى يحتمل الصدق
والكذب وأما باعتبار استكثار التكلم اياهم فلا يحتملها لانه انما استكثروهم ولم يخبر عن كثرتهم لكن المتبادر أنها الاخبار وأن
الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحينئذ فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب
وكم الخبرية المفيدة لانشاء التكثير (قوله لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقلة دورها على الالسنه وقد أطلق البيان
على ما يعنى المعانى (قوله ولان أكثرها) أى أكثر هذه الاشياء الانشائية الغير الطلبية والمراد بذلك الاكثر ما عدا أفعال الترجى والقسم
(قوله نقلت الى معنى الانشاء) أى نقلت عن الخبرية الى الانشائية وحينئذ فيستغنى بأداتها الخبرية عن الانشائية لانها تنقل
مستصحبة لما يرتكب فيها فى الخبرية

وغير طلب والطلب يستدعي مطلو باغير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالنظر هنا

(قوله وان كان طلبا استدعى الخ) المناسب للمقابلة أن يقول وان كان طلبا فيبحث عنه هنا ولذا قال ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي
أعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو من فعل القلب قاله الفري (قوله استدعى مطلوبا) أي استازم مطلوبا أي لان الطلب نسبة
بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن يكون لك مطلوب مما هو محال (٢٣٧) عند العقل وأما كون غير المطلوب

غير حاصل وقت الطلب فلما
قال الشارح (قوله غير
حاصل) أي في اعتقاد
المتكلم فيدخل فيه ما اذا
طلب شيئا حالا وقت
الطلب لعدم علم المتكلم
بحصوله (قوله وقت الطلب)
لم يقل وقته لئلا يتوهم
كونه فاعل حالا والضمير
راجع للمطلوب وقوله غير
حاصل الخ صفة لمطلوب أي
اقتضى مطلوبا من وصفه
أنه غير حاصل وقت الطلب
سواء طلب حصوله فيما
مضي كما في غنى حصول مالم
يحصل كقولك ليتني جئتك
بالأمس أو في المستقبل
وهو ظاهر (قوله لا امتناع
طلب الحاصل) فيه أن
المنوع تحصيل الحاصل
لا طلب ذلك الا أن يقال
المراد بالامتناع عدم اللياقة
لا الامتناع العقلي كذا
قرر شيخنا وهو مبني على
أن المراد بالطلب الطلب
اللفظي الذي كلامنا فيه
ولك أن تحمله على
الامتناع العقلي ويراد
بالطلب الطلب القلبي ولا

و (ان كان طلبا استدعى مطلو باغير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ
الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

(ان كان طلبا) يعود الى الانشاء لا بمعنى العنوان على هذا البحث ضرورة لان المراد منه الجمل
المتضمنة لهذا الفصل وليس طلبا بل بمعنى مطلق الطلب أو غيره ثم الاظهر أن المراد به حينئذ
فعل التكلم لا الكلام نفسه ويظهر ذلك بتقسيمه الى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب الى التمني وغيره
ثم ذكر أن اللفظ الموضوع للتمني الذي هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومعلوم أن ليت لم توضع
لنفس الكلام الذي هو قولنا مثلا ليت الشباب يعود بل لفعل التكلم ولكن يرد على هذا أن
ليت لم توضع أيضا لفعل التكلم الذي هو القاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التمني الذي هو
الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى آتني فان تؤول على معنى أن لفظ ليت موضوع
لاجل أن يوجد أي يلقي له الكلام الانشائي فتكون لاملة الغائية صاع ذلك في ارادة نفس الكلام
الماضي فيكون التقدير ان اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجه التمني بمعنى أنه وضع لاجل
تحقيقه وتبتيته هو لفظ ليت فالأولى أن يراد به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها
اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء فقوله ان كان طلبا احتراز به عما اذا لم يكن طلبا
فلم يتعرض له لقلة المباحث البيانية المتعلقة به لقلة دورها على السنة البقاء وذلك كبعض أفعال
المقاربة كعسى واخولق وحرى وكأفعال المدح والذم كنعم وبئس وكصيغ العقود كعبت لانشاء
البيع ونكحت لانشاء الزوج وكجملة القسم كاقسم بالله لانشاء القسم وكرب بناء على أنها لانشاء
باعتبار أنك اذا قلت مثلا رب جاهل في الدنيا والمراد أنك تستكثر الجاهلين ولا يعترضك تكذيب
ولا تصديق في ذلك الاستكثار ولو كان يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا نظر الدلول قولك في
الدنيا لكن المتبادر أنها لا اخبار وأن الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار فيعترضه
التصديق والتكذيب ونحو ذلك مثل اظهار الفرح والتحزن مع أن أكثر هذه الأشياء نقلت عن
الخبرية الى الانشائية يستغنى بأبحاثها الخبرية عن الانشائية لأنها تنقل مستحبة لما يرتكب فيها
في الخبرية (استدعى مطلو باغير حاصل وقت الطلب) أي ان كان الانشاء طلبا اقتضى مطلوبا من وصفه
أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضي كما في غنى حصول مالم يحصل كقولك
ليتني جئتك بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر وإنما استدعى مطلوبا غير حاصل لان طلب تحصيل
الحاصل بالطلب القلبي محال وأما طلبه بالكلام اللفظي فلا يستحيل الا اذا أريد به معناه الاصل ولذلك

له من خارج صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق وأما عسى أن يجي عز يد فهو ترج كالتمني وسند كره وهو
طلبي نعم من الانشاء غير الطلبي صيغ العقود وان قلنا ان الوعد انشاء كما يوهمه كلام ابن قتيبة فهو غير
طلبي اذا تقرر هذا فالذي تتكلم فيه الآن هو الانشاء الطلبي وهو يستدعى مطلوبا ضرورة وكونه غير

شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة أو المحبة والشهوة والارادة لا تتعلق بالواقع
والشهوة في حصول المشتبه لا تبقى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه وان أريد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحد
هذين وينتفي بالتفاهما (قوله لمطلوب) أي لطلب لمطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤها) أي اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها)
أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله
ثم أن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل

وأنواعه كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له ليت

(قوله وأنواعه كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من أخرج التمني والنداء من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وأن طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه اه فزرى (قوله منها التمني) قدمه لعمومه لجريانه في الممكن والمتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم الا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فكانه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولو على جهة النفي على سبيل المحبة (٢٣٨) ان قيل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأنواعه) أي الطلب (كثيرة منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت

اذا وردت صيغة الطلب في الحاصل حملت على ما يناسب المقام كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله حمل على معنى دم على النقوى وكذا يا أيها الذين آمنوا آمنوا أي داوموا على الإيمان وإنما قلنا يستحيل بالطلب القلبي لانه ان أراد بالطلب الارادة فلا تتعلق بالواقع وان أراد به المحبة والشهوة فلا تبقى الشهوة في حصول المشتهى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه وان أراد به الكلام النفسي فهو تابع لاحد هذين وينتفي بانتفاءهما بخلاف اللفظي (وأنواعه) أي أنواع الطلب (كثيرة منها) أي من تلك الانواع (التمني) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعة في ذلك الشيء فخرج ما لا يشترط فيه المحبة كالامر والنهي والنداء والرجاء بناء على أنه طلب وأمان في الطماعة فلتحقيق اخراج نوع الرجاء الذي فيه الارادة واخراج غيره مما فيه الطماعة ولو شرط المحبة يخرج كل ذلك وقد يفسر التمني بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تفسيره بالاعم لشموله بعض أقسام الامر والنهي وغيرهما مما معه المحبة والتفسير بالاعم جوزه بعض اللغويين والاكثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولا وأولى (واللفظ الموضوع له) أي للتمني (ليت) فان لفظ ليت موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليست أخبارا عن وجود التمني والا كانت جملة بل

حاصل وقت الطلب ضروري لان الحاصل لا يطلب والانشاء لا يتعلق بالمستقبلات ص (وأنواعه كثيرة منها التمني الخ) ش أنواع الانشاء الطلبي كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني بل قد يكون المتمني قريبا مثل ليت زيدا يقدم وهو مشرف على القدام وقد يكون بعيدا ممكنا وقد يكون غير ممكن ومثله المصنف بقوله ليت الشباب يعود قال الوالد رحمه الله عود الشباب ممكن عقلا ممتنع عادة قال السكاكي تقول ليت زيدا جاءني فتطلب غير الواقع في الماضي واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه وليت الشباب يعود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زيدا يأتيني فيحدثني في حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

موجود في بعض أقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من المخاطب فأمر وان كان مع طمع في الترك معه فنهى وان كان مع طمع في اقباله فنداء وان لم يكن طمع أصلا فهو التمني فهذا تعريف بالاعم وهو وان أجازه بعض المتقدمين لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع وحينئذ فخرج الاوامر والنواهي والنداء التي وجدت المحبة فيها فانها مصحوبة بالطمع أو أن المراد بقوله على سبيل المحبة أي على

طريق يفهم منه المحبة أو أن قيد الحثية المعتبر في التعريف يكفي في دفع النقص اذ المعنى طلب حصول الشيء من حيث انه محبوب ولا ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) أي للتمني بالمعنى المصدري أعني القاء كلامه كما في سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لاجل القاءه وإيجاد كلام التمني ليت فاللام في قوله له للتعليل لاصلة للموضوع لان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو القاء كلام التمني وإنما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية أعني الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس أخبارا عن وجود التمني مثل قولك أتمنى ونحوه والا كانت ليت جملة بل هي حرف تصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا ليت لي ما لا أحجج به انه صادق او كاذب في نسبة الثبوت للمال لانه متمن لتلك النسبة لاحاك لتحققها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت له مستلزمة لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار

ولا يشترط في التمني الامكان تقول ليت زيد ايجي * وليت الشباب يعود قال الشاعر * ياليت أيام الصبا رواجها *

(قوله ولا يشترط) أي في صحة التمني (قوله امكان التمني) أي امكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود والعدم بل يصح مع استحالة ذاته وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجي) أي فانه يشترط امكانه كما أن الأمر والنهي والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده أن الأصل ذلك والا فلا أمر بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف المترجي يقتضي أن بين التمني والترجي مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجي دون اشتراط امكان التمني وليس كذلك اذ الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو أقرب الحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان المنفي اشتراطه في التمني الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حين نفي اشتراطه صدق بالواجب مع أنه لا يقع فيه التمني فلا يقال (٢٣٩) ليت الله عالم ولا ليت الانسان

ناطق و يصدق بالمتنع ويقع فيه التمني وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب الخالف للنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان نفي اشتراط العام يستلزم نفي اشتراط الخاص لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص والحاصل أنه يرد على كل من الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى وقد يقال المراد الامكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين أنه يصدق بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله تقول) أي في

ولا يشترط امكان التمني) بخلاف المترجي (تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان التمني ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطمعية في وقوعه والا صار ترجيا

هي حرف تصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن في نفس التكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فيها اذ لا يقال في التكلم بقولنا ليت لي مالا أحج به انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال لانه متمن لتلك النسبة لاحاك لتحققها في الخارج و باعتبار ما وضعت لتشعر به عرفا مستلزما لخبر وهو أن هذا التكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) في وجود التمني (امكان التمني) بل يصح معه استحالة وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجي فيشترط فيه الامكان ولذلك (تقول) في التمني (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب عادة ولا تقول لعل الشباب يعود وقد تقدم أن التمني لا بد أن تكون فيه طمعية فاذا كان ممكنا فلا بد من نفي الطمعية فيه والا كان ترجيا فاذا كان للمال مثلا مرجو الحصول قلت لعل لي هذا العام مالا أحج به وان كان لا طمعية فيه ثم لما ذكر اللفظ الموضوع للتمنى وهو ليت أشار الى ألفاظ توسع فيها فاستعملت للتمنى وهي هل ولو لعل ولم يؤخر ذكر هل منها حتى

انتهى وحاصله أن ما أفهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلا ممنوع وهو سؤال حسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل عادة ان فسرنا الشباب بالسن الذي لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه جمع بين النقيضين فهو مستحيل عقلا وان فسر الشباب بعود تلك القوة والنشاط الحاصل قبل الشيخوخة جاء ما ذكره الوالد رحمه الله وقد يقال باستحالة أضافان نفس تلك القوة يستحيل عودها انما الممكن عقلا عود مثلها لكن القطع حاصل بأن المراد من قولنا ليت الشباب

التمنى ليت الشباب يعود أي مع أن عوده محال عادة كذا في ابن يعقوب وهو مبني على أن المراد بالشباب قوة الشبوية فان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفي عبد الحكيم أن الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما صر في الهجاز العقلي واعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن التمني يجب أن لا يكون فيه طمعية (قوله والا صار ترجيا) أي والا بأن كان هناك طمعية في الوقوع صار ترجيا وحينئذ لا يستعمل فيه الا الألفاظ الدالة على الترجي كاهل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقعا واما في حصوله قلت لعل لي مالا في هذا العام أحج به وان كان غير متوقع ولا طمعية لك فيه قلت ليت لي مالا كذا قرر شيخنا العدوي وفي الفري أنه اذا كان الأمر الممكن متوقعا يستعمل فيه لعل وان كان مطموا عافيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع أن الأول أبلغ من الثاني ولذا أخر الطمعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول الشارح لكن ان كان الخ التباين بين التمني والترجي لانهما وان اشتركا في طلب الممكن لكنهما متمايزان بما ذكره وعلى ما في الطول وهو التحقيق من أن الترجي ليس بطلب بل هو أقرب الحصول يكون التباين بينهما أظهر والطمعية بتخفيف الياء ككراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية

وقد يتمنى بهل كقول القائل هل لي من شفيع في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه لا براز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله تعالى عناية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا

(قوله وقد يتمنى بهل) أي على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه التمني المطلق بمطلق استفهام بجامع مطلق الطلب في كل فسر التثنية للجزئيات فاستعيرت هل الموضوع للاستفهام الجزئي للتمنى الجزئي أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق ثم استعماله في المقيد بيان ذلك أن هل لطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء المحبوب من حيث اندراجها تحت المطلق فيكون مجازا (٢٤٠) بمرتبة أو من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله

(وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكته في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

بذكرها فيما تجوز فيه عن الاستفهام في غيره لمناسبة ما ذكره من لو ولعل فقال (وقد يتمنى بهل) أي وقد يستعمل التمني لفظ هل التي هي للاستفهام في الأصل وذلك (نحو) قولك (هل لي من شفيع) وإنما يقال هذا بقصد التمني (حيث يعلم أن لا شفيع) يطمع فيه ولتضمنها التمني المستلزم لنفي التمني زيدت من التي لا تزداد في الاستفهام الغير المنقول إلى النفي ومعلوم أنه حيث يعلم أن لا شفيع لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقتضى لعدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتا أو نفيا ولكن هذا إنما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر إلى قرينة أخرى بدليل أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لقصد مجرد التحسر والتحزن فانه يقال ما أعظم الحزن لنفي الشفيع كذا قيل ولكن لك أن تقول لما كان التحسر والتحزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الوصف بذلك يتمنى ما فات والام يتحزن عليه كان الآن ذلك الكلام تمنيا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصح التمثيل بمجرد ما ذكر فليفهم والسرف في العدول عن ليت التي هي الأصل في التمني إلى هل في نحو هذا الكلام ابراز التمني في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم بانتفائه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطاع الاتيان به الا في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقيام أن أصل التمني اظهار الرغبة في الفات مضا أو استقبالا اما مجرد الاعتذار والاستعطاف للمخاطب ليرحم التمني واما مجرد موافقة خاطر والترويح على النفس والوجه المذكور أبلغ في هذا الاظهار فاذا اقتضى المقام الأبلغية لأحد هذين الوجهين مثلا عدل عن أصل التمني إلى صورة الاستفهام اظهارا لزيادة كمال العناية أمام مقام الأبلغية للاستعطاف فظاهر كما اذا كان المخاطب لا يعطف الا بالمبالغة وأما مقامها لترويح النفس فلا تخيلها أن التمني ممكن أشد

يعود عوده بالجنس أو بالنوع لا بالشخص بقي على المصنف وعلى السكاكي سؤال آخر وهو أن ما لا يتوقع كيف يطلب فالأصوب ما ذكره الامام وأتباعه من أن التمني والترجي والقسم والنداء ليس فيها طلب بل تنبيه ولا بدع في تسميته انشاء وإنما تنازع في جعله طلبا وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط إمكانه يقتضي أنه قد يكون قريبا بعيدا ويدخل في ذلك الترجي وظاهر كلام النحاة أنه ان كان قريبا فله الترجي وان كان بعيدا فله التمني وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم مقتضى كلامه أن المستحيل أحد محال التمني والذي يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الأصل وقد أعرب التنوخي فقال في الاقصى القريب التمني يكون معشوقا للنفس والمرجو قد لا يكون ويكون المرجو متوقعا

قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث يعلم الخ) حيث ظرف لحدوف أي وإنما يقال هذا لقصد التمني حيث يعلم الخ وهذا إشارة لقرينة المجاز (قوله لانه حينئذ) أي حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه أي والاستفهام يقتضى عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشيء فلو حمل على الاستفهام الحقيقي لجعل التناقض والحاصل أنه حيث كان يعلم أنه لا شفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقتضى عدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتا أو نفيا فحمل الكلام على الاستفهام يؤدي إلى التناقض فتعين الحمل على التمني وقد يقال هذا إنما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر إلى قرينة أخرى معينة له ولا تكفي الصارفة بدليل

أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد التحسر والتحزن فانه يقال

(و)

ما أعظم الحزن لنفي الشفيع ولك أن تقول لما كان التحسر والتحزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون للوصف بذلك يتمنى ما فات والام يتحزن عليه كان ذلك الكلام تمنيا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصح التمثيل لمجرد ما ذكر (قوله لكمال العناية به) أي لاظهار الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فانه قد يكون محزوما بانتفائه وان كان ممكنا

(قوله وقد يتمنى بلو) أى على طريق التجوز لأن أصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثل ما تقدم في هل ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر في هل وقد يقال ان نكته الاشعار بمزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله نحولوا تأتيني فتحدثني) أى ليتك تأتيني فتحدثني (قوله بالنصب) أى بنصب تحدثني بأن مضمرة بعد الفاء في جواب التمنى وأما تأتيني فهو مرفوع بضمه مقدرة على الياء للثقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم والمعنى آتني آتيا نأمنك فتحدثني (٢٤١) وسمى ما بعد الفاء جوابا والحال أنه في تأويل

مفرد نظر المعنى الكلام لان المعنى ان وقع منك آتيا فانه يقع تحدثت فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى (قوله فان النصب قرينة الخ) أى قرينة لفظية والظاهر أنه لورفع الفعل بعدها ان كان هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والا فلا (قوله ليست على أصلها) أى وهو الشرطية والتعليق (قوله بعد الاشياء الستة) وهى الاستفهام والتمنى والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والأمر والنهي والنفي وأما الترجى فساقت لانه لا ينتصب في جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاء داخل في الأمر والنهي فاندفع ما يقال ان الاشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء بأن في جوابها تسعة لاسية (قوله والمناسب ههنا هو التمنى) أى والأولى بالحمل عليه ههنا المثال هو التمنى

(و) قد يتمنى (بلو) نحولوا تأتيني فتحدثني بالنصب) على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن وانما يضرر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى ترويحاً من خلافه فاذا كانت في غاية الأسف ناسب ما ذكر فليتأمل (و) قد يتمنى أيضا (بلو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية وذلك (نحو) قولك (لو تأتيني فتحدثني) أى ليتك تأتيني فتحدثني (بالنصب) أى بنصب تحدثني بأن مضمرة بعد فاجواب التمنى والمعنى آتني أن يقع آتيا فتحدثت فالفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ويسمى ما بعد الفاء جوابا ولو كان في تأويل مفرد لان المعنى كما أشارنا اليه ان وقع منك آتيا فانه يقع تحدثت فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى فالنصب دليل على خروج لو عن أصلها من الشرط إذ لا ينصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الا بعد الاشياء الستة التى هى الاستفهام والتمنى والعرض ودخل فيه التحضيض والأمر والنهي والنفي والمناسب أى الأولى أن يحمل عليه هنا كغيره مما يشبهه من هذه الاشياء التمنى وذلك لشيوع استعمالها لذلك ولو احتمل الاستفهام أو النفي لكان الاكثر شيوعا التمنى فلورفع الفعل بعدها لم تتمحض للتمنى لاحتمال الشرطية حينئذ ولو التمنية هذه قيل انها هى التى تستعمل مصدرية بعد فعل ود كثيرا لاستغنائها عن ذلك الفعل وعلى هذا يكون النصب لتضمنين ود المستغنى عنه معنى الطلب فيكون جاريا على خلاف القياس إذ ليس طلبا محضا ولهذا استضعف وقيل انها انقلت للتمنى مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل بقى فيها معنى الشرطية وأشر بت معنى التمنى فاذا قيل على هذا لو تأتيني فتحدثني فالمعنى لو حصل ما يتمنى وهو الايتان فالتحديث لسرنا ذلك ونحوه - ذاه - هذه اشارة لمعان مبسوط في النحو ووجه استعمالها كثيرا للتمنى أنها فى الأصل تدخل على المنوع والحال والمحال هو التمنى

والتمنى قد لا يكون فالترجى أعم من التمنى من وجه والتمنى أعم من الترجى من وجه * تنبيه * قال التنوخي أيضا المرجو بلعل حصول خبرها لاسمها وقد يكون حصول اسمها خبرها وقد يكون حصول الجملة من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد بحصول اسمها خبرها نحو قولك لعل القيام موجود وبحصول الجملة قولك لعل أن يقوم زيد وهذا بعينه ينقل الى التمنى وما قاله لا تحقيق له فان المعنى فى الجميع حصول الخبر للاسم لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد يتمنى بهل مثل هل الى من شفيح حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا لا براز التمنى فى صورة الممكن وقد يتمنى بلو كقولك لو تأتيني فتحدثني وانما يتعين لذلك اذا كان بالنصب فان لم يكن احتمال ومجىء لو يتمنى

(٣١ - شروح التلخيص ثانيا) دون غيره من هذه الاشياء وذلك لشيوع استعمال اول ذلك لانها فى الأصل تدخل على الحال والمنوع والحال يتمنى كثيرا وان احتملت الاستفهام والنفي لكان الاكثر شيوعا التمنى والحمل على الشائع أولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التمنى بلونقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقي خلافا ثم ان استفاد من كلام الشارح أن لو التمنية هى لوالشرطية الا أنها أشر بت معنى التمنى وحينئذ فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه وعليه فاذا قيل لو تأتيني فتحدثني فالمعنى لو حصل ما يتمنى وهو الايتان فالتحديث لسرنا ذلك وقيل انها انقلت من الشرط لتضمنين مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هى التى تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف مبسوط فى كتب النحو

قال السكاكي وكان حروف التنديم والتخفيف هـ لا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما الزيدتين (قوله كأن حروف الخ) الأولى أحرف بصيغة جمع القلة لأن يقال إنه مبني على أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة وأورد لفظ كأن لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز أن يكون كل كلمة برأسها لأن التصرف في الحروف بعيد وسميت حروف التنديم لأنها إذا دخلت على الفعل انماضي أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التخفيف لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحته على الفعل (قوله مأخوذة منهما مركبتين) الضمير في منهما هل ولو ومركبتين حال من الضمير المحرور بمن كما أشار له الشارح وقوله مع لا وما ظرف لقوله مركبتين وذلك بأن ضمت لامع هل فصارت هـ لا ثم أبدت الهاء همزة فصارت لا وضمت مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وضمت مامع لو فصارت لوما فلا تكون مع هـ لا ومع لوما تكون مع لو خاصة لكن قد اشتهر أن (٢٤٢) مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد كما في ركب

القوم دوابهم والأمر هنا ليس كذلك ووزان هذا التركيب الواقع في المتن أن تقول أكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى أن عمرا صاحب كلا من الزيدين في الأكل كل وأن بكرا صاحب أحدهما فقط وقد يقال إن ما اشتهر هذا أمر أغلبي لا كلي فلا منع في مخالفته كما صرح بذلك حواشي الأشموني واعترض على المصنف بأن هذه الحروف إنما أخذت من هل ولو قبل التركيب لافي حالة التركيب لأنه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه لأنه قيد المأخوذ منه بالتركيب المذكور فالمأخوذ هـ لا وألا ولولا ولوما والمأخوذ

قال (السكاكي) كأن حروف التنديم والتخفيف وهـ لا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما خبر كأن أي كأنهما مأخوذة من هل ولولا للتين للتمني حال كونهما (مركبتين مع لا وما الزيدتين

كثيرا ثم رتب على كون هل ولو للتمني تصرفا وقع من السكاكي فقال (السكاكي) أي قال السكاكي (كان حروف التنديم والتخفيف) مصدر حضض بمعنى حضض على الشيء (و) تلك الحروف (هـ لا) بتشديد اللام (وألا) بتشديد اللام أيضا وهـ لا بعينها وانما صارت ألا (بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة) أي كأن هذه الحروف الأربعة مأخوذة (منهما) أي من هل ولولا النقولتين للتمني (مركبتين) أي أخذ تلك الأحرف منهما في حال تركيبهما (مع لا وما الزيدتين) عليهما فلا ركب مع هل فصارت هـ لا ثم أبدت الهاء همزة فصارت ألا وركبت مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وما ركب مع لو فصارت لوما فتبين بهذا أن لا وما ليسا مستويين فيما حصل عن تركيبهما وانكل في البيان على ظهور المراد ثم في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هـ لا مثلا أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هـ لا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثلا ركب من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الأخذ هي هل ولو وما في حال أفرادها وتركيبها هو نفس الأخذ ويمكن أن يحمل على معنى

التمني مذهب سيبويه وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى فلو أن لنا كرة ففككون من المؤمنين بنصب نكون فيه نظر لجواز أن يكون معطوفا على كرة كقول الشاعر للبس عبادة وتفر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف

قال السكاكي وكان هـ لا وألا حرفي التخفيف والتنديم مأخوذتان من هل وكذلك لولا ولوما زيدت على بعضها لا وعلى بعضها ما وألا قلبت فيها الهاء همزة وركبت هذه الحروف ليتولد منها في الماضي التنديم نحو هـ لا كرمت زيدا وفي المستقبل التخفيف نحو هـ لا تقوم وقد يتمنى بلعل أي تستعمل لعل فيما بعد ومن

منه هل ولو في حال تركيبهما مع لا وما الزيدتين وذلك بعينه هـ لا وألا ولولا ولوما فيتحد المأخوذ والمأخوذ منه لتضمنيهما ولا يخفى فساد ما فيه أخذ الشيء من نفسه وأجيب بأن قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى أنهما مأخوذة من لو وهل حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ذكرنا حال محققة بحيث يكون المعنى أنهما مأخوذة منهما حال كونهما مركبتين عند الأخذ كذا في الفري ورد بأنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالأولى ما أجاب به سم بأن معنى كلام المصنف أن هذه الأربعة حال كون كل منها مجعولا كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من نفسها حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتغايرا بهذا الاعتبار وهو معنى قول عبد الحكيم أن المأخوذ الكلمات الأربعة والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والمعجب الجواب بجعل الحال مقدرة مع أنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير اهـ والحاصل أنه على الجواب الأول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وعلى الجواب الثاني المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى فتأمل

(قوله علة لقوله مركبتين) أى فالمعنى أن تركيب هل ولومع ماذا كرأنا هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى مشتملتين دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجله جزء من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظير ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها فان قلت ان معنى التمني حاصل قبل التركيب فكيف يكون علة غائية وغرضاً من التركيب مع أن الغرض والعلة الغائية لا يسبقان ما ترتباً عليه أجيب بان المراد بتضمينهما معنى التمني على جهة النص وال لزوم فالتمني مدلول لهما قبل التركيب على جهة الجواز وبعده على جهة الوجوب بمعنى أنه ما قبل التركيب يجوز أن

(٢٤٣)

براديهما التمني بخلافهما بعده

فانه معناه نفا فكان التركيب قرينة على ذلك وربما كان تعبير المصنف بالمصدر المضاف للفاعل مشيراً لقصد هذا المعنى لان تضمينهما التمني الزامهما اياه أى جعلهما متزومين بافادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافاً للفاعل لئلا يوهى أن تضمينهما معنى التمني بعد التركيب ليس بال لازم كما كان فى الأصل لأن التضمن عبارة عن الاشتمال كان هناك الزام أولاً بخلاف التضمن فانه الالتزام كما عرفت (قوله جعل الشيء فى ضمن الشيء) أى محتوياً عليه ومفيداً له (قوله كذا كذا بابا) أى أحد عشر باباً مثلاً أو اثني عشر وكذا الثانية توكيداً للأولى (قوله اذا جعلته متضمناً

لتضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمن جعل الشيء فى ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا كذا باباً اذا جعلته متضمناً لتلك الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولومتضمنتين (معنى التمني ليتولد) علة لتضمينهما يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أى من معنى

أن هذه الأحرف أخذ أفرادها لدلالاتها على معناها الخاص فى حال التركيب لان التركيب يصح مع بقاء كل حرف لمعناه ومع انتقال المجموع لمعنى آخر فجعل أخذها مفردة مقيداً بحال تركيبها الصادق بالأفراد وغيره ولا يخلو من التكلف لكل ما أجيب به عن هذه المناسبة (لتضمينهما معنى التمني) متعلق بقوله مركبتين يعنى أن تركيب هل ولومع ماذا كرأنا هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجله جزء من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا وكذا باباً فليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد ثم المراد بتضمينهما الزامهما ذلك لا كونهما متضمنتين له ولقصد هذا المعنى يعبر بالمصدر المضاف للفاعل ولو كان فى افادته هذا المعنى خفاء ما ولم يعبر بالتضمن فيكون مصدراً مضافاً للفاعل لئلا يوهى أن تضمينهما معنى التمني بعد التركيب ليس بال لازم كما كان فى الأصل لان نقل هل ولو فى الأصل للتمني ليس بواجب فالمعنى على هذا ركبتهما لزامهما ضمن التمني الذى كان تضمنه فى الأصل جائزاً فلا يرد أن يقال تضمينهما معنى التمني كان فى الأصل فكيف يكون علة غائية وغرضاً من التركيب لان ذلك يقتضى ترتيب التضمن على الترتيب وهو سابق وذلك أن تصحيح التعبير بالتضمن الذى هو مصدر مضاف هنا للفاعل ولو كان مخالفاً لعبارة السكاكى المشار إليها بما تقدم بأن تجعل التضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير أن التركيب حمل عليه كون معناه التمني وعلى كل حال فتضمينهما أو تركيبهما لتضمينهما المعنى التمني انما هو (ليتولد) أى ليس الغرض من التركيب نفس التمني المتضمن فقط بل ليتولد (منه) أى

هنا يعلم اختصاص التمني بالبعيد كما أشرنا اليه ويعطى حينئذ حكم التمني فى نصب الجواب فان لعل لو كانت على وضعها من التراخي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى لعل أبلى أسباب أسباب

لتلك الابواب أى مشتتملاً عليها من اشتمال الكل على أجزائه (قوله والتزامه) هو بالجر عطف على التركيب أى الاعتراف به والقول به مع أن الأصل فى كل كلمة أن تكون بسيطة ويحتمل أن المراد بالتزامه جعله لازماً وأخذ الشارح هذا من القيد أعنى الحال فانها قيد وشأن القيد اللزوم كذا قرره شيخنا العدوى (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله معنى التمني) الاضافة بيانية (قوله ليس افادة التمني) فالتمني ليس مقصوداً بالذات بل ليتوصل به الى التنديم والتخفيف (قوله بل أن يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيبهما للتخفيف والتنديم من أول الامر من غير توسط التمني قلت لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا منى عند التضمنين المذكور لان التمني بالوضع التركيبى معنى حقيقى لهما بالوضع الثانى وأجيب أيضاً بان التنديم متعلق بالمضى والتخفيف بالمستقبل وهما مختلفان فارتكيب معنى التمني واسطة لانه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال

في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم

الكل في افراده فيكون في الحروف شبه تواطؤ ولوجعل الحرفان المذكوران من أول الأمر للتنديم والتحضيض لاقتضى أنهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك لان الأصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله التضمنين) بصيغة اسم الفاعل صفة للتمنى جرت على غير من هي له فلذا أبرز الضمير ولو قال أي من معنى التمنى الذي تضمنته لكان أوضح (قوله في الماضي) أي مع الفعل الماضي (قوله التنديم) أي جعل المخاطب نادما ووجه التولد أن التمنى انما يكون في الأمور المحبوبة فاذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه وان كان مستقبلا حظه عليه فان قلت ان محبة المتكلم للشيء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يبحث المخاطب على الشيء لأجل شفقة عليه فاذا ترك المخاطب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلا كرمت زيدا) أي نحو قولك لمخاطبك بعد فوات إكرامه زيدا (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك أكرمته وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٢٤٤) نعم يمكن تمنيه اصرورته محالا ولمافات وقت امكانه مع ما فيه من

الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للمخاطب صار في الكلام إشارة الى أنه كان مطلوباً من المخاطب فعله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقوله على معنى الخ إشارة الى أصل التمنى وقوله قصدا الخ إشارة الى تولد التنديم (قوله وفي المضارع) أي ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفي المستقبل لأن صيغة المضارع مع هذه حروف تحتمل الحال والمستقبل والتحضيض انما يكون في المستقبل وأيضا صيغة

التمنى التضمنين هما إياه (في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا) ولو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الإكرام (وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنينهما مصدر مضاف الى المفعول الأول ومعنى التمنى مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنينهما على لفظ التفعّل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كائن لعدم القطع بذلك

من معنى التمنى الذي تضمنته (في الماضي) أي يتولد منه حيث استعملنا مع الفعل الماضي معنى (التنديم) أي جعل المخاطب نادما باظهار أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته لما فيه من الحكمة المقتضية للفعل فيصير لفواته نادما وذلك (نحو) قولك بعد فوات إكرامه زيدا (هلا كرمت زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل تمنيه اصرورته محالا ولمافات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للمخاطب صار في الكلام إشارة الى أنه كان مطلوباً من المخاطب ففوته فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فمعنى كونه مطلوباً به هو الذي أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فمعنى هلا كرمته على هذا ليتك أكرمته (و) ليتولد منه (في المضارع) أي في الاستقبال لافي مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون المعنى المفيد للتنديم (التحضيض) أي الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمنى المتضمن في هذا عن مفاده الا على بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحض على القيام (هلا تقوم) وانما توصل بالتمنى الى هذا الحض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لانا نقول هذا تمن لا ترج واستشهاد بعض النحاة على نصب جواب

المضارع اذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف مع التنديم (قوله التحضيض) أي الحث على الفعل (وقد لا مكان وجوده) (قوله نحو هلا تقوم الخ) أي نحو قولك في حض المخاطب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك تقوم وهذا إشارة الى أصل التمنى وقوله قصدا الخ إشارة الى تولد التحضيض (قوله في الكتاب) أي التمن (قوله مصدر مضاف الخ) أي وتقدير الكلام لتضمن المتكلم هل ولو معنى التمنى أن لا يلزمهما فائدة ذلك لان التضمنين هو الإلزام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أي لان التضمن عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الإلزام أولا وصاحب المفتاح عبر بالإلزام حيث قال مطلوباً بالزام التركيب التنبية على الإلزام هل ولو معنى التمنى كذا قرر بعضهم وعبرة يس عدم الموافقة من جهة أن صيغة التفعّل تقتضى أن هلا ولولا لا بد لان على أمر زائد على التمنى بطريق الوضع وليس كذلك بل هما لا يدلان بطريق الوضع الا على التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أن دلالة هل ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التي فيها التضمنين على لفظ التفعّل لأن الإلزام في كلامه فعل المألوم وهو المنكلم بخلاف التضمن على وزن التفعّل فانه يقتضى أن دلالتها على التمنى أمر ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أي بالاخذ بالمذكور المقتضى تركيبها لجواز

وقد يتمنى بلعل فتعطي حكم ليت نحو لعل أحج فأزورك بالنصب لبعده الرجوع عن الحصول وعليه قراءة عاصم في رواية حفص لعل أبلغ
الاسباب أسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب

أن يكون كل كلمة برأسها لان التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد (٢٤٥) يتمنى بلعل) التي هي موضوعة للترجي

وهو ترقب حصول الشيء
سواء كان محبوبا أو يقال له
طمع نحو لعلك تعطينا
أو مكروها ويقال له اشفاق
نحو لعل أموت الساعة
فليس الترجي من أنواع
الطلب في الحقيقة لان
المكروه لا يطلب (قوله
وينصب في جوابه المضارع
الخ) بيان لاعطائه حكم
ليت فلو استعملت لعل في
موضعها الاصلى وهو
الترجي لم ينصب المضارع
بعدها ثم ان نصب المضارع
بعد لعل لا يدل على أنها
مستعملة في التمني الا على
مذهب البصريين الذين
لا ينصبون المضارع في
جواب الترجي اذ لا جواب له
عندهم لا على مذهب
الكوفيين الذين يثبتون له
جوابا ويجوزون نصب
المضارع في جوابه (قوله
بعده الرجوع) أي وانما
يتمنى بلعل اذا كان المرجو
كالخج في المثال المذكور
بعيد الحصول فاللام في
قوله لبعده الرجوع متعلقة
بقوله يتمنى بلعل كما يدل عليه
كلام الشارح بعد (قوله
وبهذا) أي وبسبب هذا
البعده أشبه ذلك المرجو

وقد يتمنى بلعل فتعطي حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على اضمحار أن (نحو لعل أحج فأزورك
بالنصب لبعده الرجوع عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه معنى التمني

لان التمني هو بداية الرغبة حتى انه يتعلق بالمحال فناسب التحضيض فالمعنى في هلا تقوم ليتك تقوم والمعنى
في لوما تقدم وقد علمت أن ليت المقدرة هنا معناها الطلب المؤكد لا التمني الحقيقي ثم السر في تركيب
هل ولو مع لا وما لا فائدة ما ذكر دون سائر الحروف أن الطلب مع النفي عهد فيه في الجملة كونه للتوبيخ
والتنديد كقولك لم لا أو لم لم تكرمها فالاول للتوبيخ على عدم الاكرام والثاني للتنديد والسكاكي ظاهر
عبارته هو ما قال المصنف وقد أشرنا الى تحقيقه آنفا وعبر بكأن المقضية لعدم الجزم لان أكثر
النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة
بما ذكر ثم انه لم يجعل تركيبها بنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمني لان التنديم
متعلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل فكأنها يختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب في المعنى
ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك
وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (وقد يتمنى) أيضا (بلعل) التي هي
للترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة
لان المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب بعد لعل كما ينصب بعد أنواع الطلب ولكن اذا استعمل لفظ
لعل للتمنى (ف) حينئذ (تعطي حكم ليت) في نصب الجواب الذي هو المضارع بعد الفاء بتقدير أن وذلك
(نحو) قولك (لعل أحج فأزورك بالنصب) أي بنصب أزور على تقدير أن المعنى ليت الحج صار مني
فتصدر الزيارة وانما ينصب كذلك عند قصد التمني (لبعده الرجوع) وهو الحج في المثال (عن الحصول)

الترجي لا ينافي هذا لان النحوي ينظر في الترجي والتمني الى الالفاظ والبياني ينظر الى المعنى وقول المصنف
(لبعده الرجوع عن الحصول) قد يقال كيف يجتمع ذكر الترجي مع البعد وجوابه أنه ما ذكر الترجي
المصطلح عليه انه للقرب بل ذكر المرجو المشتق من الرجاء ولا شك أن الرجاء لغة لأعم من القريب
والبعيد وقول المصنف ليتولد وقوله لتضمنيهما معنى التمني يشعر بأن معنى التمني يجتمع مع الاستفهام
في هل والاول مع الامتناع في لولا وأنهما يسلبان معنى الاستفهام والامتناع ويخلفه التمني وفيه نظر
بالنسبة الى هل ولولو سيأتي عن التنوخي تحقيقه في بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في
هلا والاول والامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه الا أن يريد بقاء التحضيض والتنديم ثم قول المصنف
ليتولد منه في الماضي التنديم وفي المضارع التحضيض صواب العبارة أن يقول وفي المستقبل لان
المضارع اذا وقع بعده هذه الحروف احتمل الماضي والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره والتحضيض
لا يتعلق بالمضاربة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستقبال الذي هو أحد مدلوليه أو مدلوله (تنبيه)
قد يتضمن التمني معنى الخبر قال الزمخشري في قوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا زدوا
نكذب بآيات ربنا يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفا على زدوا حالا قال ولا يدفعه قوله تعالى وانهم
لكاذبون لانه تم قد تضمن معنى العدة فتعلق به التكذيب وهذا ما قدمنا الوعد به عند الكلام على حد

البعيد الحصول المحال بجامع عدم الحصول في كل (قوله فيتولد منه) أي من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التمني لما مر من أنه طلب محال أو
ممكن لا طمع في وقوعه فقد ظهر لك من هذا أن التمني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازي لها كذا في
عبد الحكيم والحاصل أن لعل مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد فتولد من ذلك الشبه تمنيه

(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أى طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة الى أن السين والتاء في الاستفهام لطلب أى طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الإدراك واعتراض هذا التعريف بأنه غير مانع وذلك لأنه يشمل مثل علمنى على صيغة الأمر فانه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع انه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد بأدوات مخصوصة ليخرج نحو علمنى وفهمنى وأجيب بأنه تعريف بالاعم أو أن الاضافة للمهدى طلب معهود وهو ما كان بالأدوات مخصوصة أو أن أل في الذهن عوض عن المضاف اليه أى في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فان كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في أى ذهن كان ولا يقال ان علمنى وكذا فهمنى يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لأن هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الانيان بضمير المتكلم وأجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلى أى الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقولك هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود

(٢٤٦)

(ومنها) أى من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق

فصار يشبه المحالات التي لا طمع فيها فاستعملت فيه لعل كاستعمال ليت لمشابهة هذا المعنى لمعناها وعلى هذا فليس تمنيا حقيقة وهذا بناء على أن لعل لا جواب لها لما تقدم وهو مذهب البصريين واللام يدل نصب الجواب بعدها على تضمين معنى ليت كما هو مذهب الكوفيين (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أولا وقوعها بمعنى أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجا أولا لأنه طلب مجرد تصور الوقوع بل

الانشاء والخبر وقول الزمخشري ان التكذيب تتعلق به العدة مخالف لما ذكره ابن قتيبة ص (ومنها الاستفهام الخ) ش الاستفهام أحد أنواع الطلب استعمال فهو طلب الفهم وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره وله ألفاظ ذكرها المصنف وهي الهمزة وهل وما ومن وأى وكى وكيف وأين وأنى ومتى وأيان بفتح الهمزة وبالكسر قليل وهي لغة سليم وبقي على المصنف أم فانها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة وسيأتى بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقية اطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بمهما وكأى وكذلك يستفهم بامل عند الكوفيين وقال التنوخي انها تبقى معها حينئذ معنى الترجي قال ابن مالك في المصباح ان الفاظ الاستفهام غير الهمزة نائبة عنها اذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون اطلب التصور فقط وقد يكون اطلب التصديق فقط وقد يكون اطلب أيهما كان وقدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لمزيد الفائدة فيه لتحصيله الاستفهام عن أيهما شئت بخلاف ما تقدم

صورته لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الأمر العلم من حيث ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف أهل الميزان في أن المترتب على النظر بطريق الاصاله هل هو المعلوم أو العلم فذهب بعض الى الاول والعلم بطريق التبعية وذهب آخرون الى الثاني والعلم بطريق التبعية وهذا مبنى على مغايرة العلم للمعلوم وذهب الحكماء الى

والا

أن العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الاضافة من قبيل اضافة الصفة

للموصوف أى الصورة الحاصلة وفرق السكاكي في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر وهو أن المقصود في الأمر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمنى اقتضى حصول اثره في الذهن لكون الفعل أمرا فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام اطلب حصول صورة الشيء الذي في الخارج في الذهن وحينئذ فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الأمر والنهي والنداء واضح فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد في حواشي المطول وفيه نظر لأن صيغة الأمر اطلب حصول أمر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمنى أو الخارج كقم فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر فالقول عليه الفرق الاول اه غنيمي (قوله فان كانت) أى الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ونفس الأمر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله فحصولها) أى ادراكها أى فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة للنسبة للواقع تصديق

والألفاظ الموضوعية له الهمزة وهل وما ومن وأي وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق

(قوله والافهوتصور) أى والأتكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فحصولها أى ادراكها تصور فتحصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها وإن التصور ادراك الموضوع أو المحمول أو النسبة (٢٤٧) أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

إن هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصورة في التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لأن الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم ولذلك قال بعد ذلك فحصولها تصديق وذهب بعضهم إلى أن تلك الصورة هى العلم بناء على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم إلا بالاعتبار فالصورة من حيث وجودها في ذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء

كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق تارة ولطلب التصديق تارة أخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثانى هل والقسم الأول بقية الألفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزة أعم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله واذا عاين لوقوع نسبة الخ)

والافهوتصور (والألفاظ الموضوعية له الهمزة وهل وما ومن وأي وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن واذا عاين لوقوع نسبة تامة بين الشيتين

تحققه خارجا فذلك المطلوب تصديق وإن لم تكن تلك الصورة تحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحمول المستلزمين غالباً للتصور النسبة بينهما فالطلب تصور وورد على حد الاستفهام بما ذكر أن قول القائل فهمنى أو علمنى طلب حصول صورة في الذهن وليس استفهاماً وأجيب بأن الصيغة أعني صيغة افعل لا تختص بالصورة الذهنية والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة افعل فلا تدل على التحصيل في الذهن إلا في هذه المادة وبأن المطلوب بما ذكر التحصيل لا الحصول ولا يخفى ما في الجوابين من التكلف والأول أقرب بهما (والألفاظ الموضوعية) أى للاستفهام كثيرة منها (الهمزة و) منها (هل و) منها (ما و) منها (من و) منها (أى و) منها (كم و) منها (كيف و) منها (أين و) منها (أنى و) منها (متى و) منها (أيان) ثم شرع في بيان مواقع هذه الألفاظ فقال (فالهمزة) منها (لطلب التصديق) وهو كما تقدم حصول النسبة التامة بين شيئين بتحقيق وقوعها خارجا وفي ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يخص أحدهما فإنه حينئذ لا تحصل الفائدة بل يد القسم الآخر وأيضاً فالهمزة أم الباب فهى الجيرة بالتقديم إذا علم ذلك فهنا أنا أذكر أن شاء الله تعالى ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستفهام عن التصديق حقه أن يوثق بعده بأم المقطعة دون المتصلة والاستفهام عن التصور ما صلح أن يوثق بعده بأم المتصلة دون المقطعة وبعد أن كتبت هذا الضابط بـ كرى رأيت ابن مالك صرح به في المصباح بلفظه والله الحمد ومن ذلك الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاؤها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه مسندين أم مسندا إليهما أم من تعلقات الاسناد وهذا الضابط هو أيضاً ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنفصلة ومن الفرق بينهما أن المتصلة لا يكون قبلها الاستفهام أما لفظاً ومعنى نحو أزيد أم عمرو قائم أو لفظاً لا معنى نحو سواء على أمت أم قعدت فإن الاستفهام لفظي لا معنوي والمقطعة قد لا يأتى قبلها الاستفهام لفظاً ولا معنى وإذا تأملت مع ما بعده علمت أن أم قد لا يكون معها ما يصرفها لانقطاع ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة فإذا قلت أقام زيد أم قد احتمل أن يكون المعنى أى الأمرين كان منه ويكون استفهاماً واحداً لطلب التصور وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبو حيان ومثله قوله تعالى أستكبرتم أم كنتم من العالين إلا أن الهمزة فيه لا تقرير وكذلك أزيد قائم أم هو قاعد ومنه

ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأنشد بدر الدين بن مالك رحمه الله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم * واحتمل أن تكون استفهمت في هذه المثل عن الأول ثم أردت

عطف الأذعان على انقياد الذهن عطف تفسير والمراد بالأذعان لوقوع النسبة ادراك وقوعها أو اللاوقوعها فكأنه قال الهمزة لطلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شيئين أو اللاوقوعها أى ادراك موافقتها لما في الواقع أو عدم موافقتها له وتفسير الأذعان بالادراك هو مذهب المناطقة وأما عند المتسكمين فهو قبول النفس للشيء والرضاء به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به واعلم أن ادراك وقوع النسبة أو اللاوقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكماً واسناداً وإيقاعاً وانتزاعاً وإيجاباً وسلباً وقرره

شيخنا العدوي (قوله أقام زيد) أن فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا أولا فإذا قيل قام حصل التصديق والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبة ملتبسة بالوقوع أو اللاوقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسمية) لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الأولى غير وقوع النسبة أولا وقوعها وذلك كادراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه لأن كلامه يفيد أن ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا مع أنه تصور إلا أن يقال المراد

(٢٤٨)

(كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد قائم) في الاسمية (أو) لطلب (التصور) أي ادراك غير النسبة

النسبة وذلك (كقولك) في طلب التصديق بمضمون الجملة الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بمضمون الاسمية (أزيد قائم) فقد تصورت أيضا الطرفين والنسبة وسألت عن وقوعها خارجا فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو التصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم وتكون للتصور وهو ادراك غير النسبة الإيقاعية أو الانتزاعية بمعنى أن ادراك أن النسبة الفلانية واقعة أو ليست بواقعة تصديق كما تقدم وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصور فطلب التصور ثلاثة أقسام أحدها طلب تصور النسبة

أضربا عنه واستفهاما ثانيا فتكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاما عن التصديق تاليا للاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضا وقد يأتي في بعض المثل قرينة ترجح أو تعين الاتصال كقولك أرضيت أم غضبت أو الانقطاع كقولك أقت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة في قوله تعالى ألهم أرجل بمشون بها أم لهم أيدي بطشون بها ولو قلت ألهم الأكرام أم لهم الأهانة لكانت متصلة قطعا فقد انفقافي التركيب اللفظي واختلفا في المعنى قطعا ومن الأمثلة المحتملة أيضا قولك أعذك زيد أم عندك عمرو والظاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فسيحتاج إليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يقم فكذلك غير أنه بعد أن تكون أم فيه منقطعة لأنه يلزم أن يكون فيه اضراب عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك إنما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام ويشهد لما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أم فيه متصلة وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرتم وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيبويه فإن توهم متوهم أنه لا يصح قولنا أقام أم لم يقم لعدم فائدة ذكر أم فهذه الآية الكريمة بتفسير سيبويه والزمخشري قاطعة لتوهم ثم له من الفائدة تعيينه لطلب التصديق وقد يقال كيف تكون أم فيه متصلة وقد قلتم إن أقام زيد معناه أم لم يقم وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فقل أم لم يقم كيف ينقلب استفهام تصور كما سبق وإذا قلت أزيد أم عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة وأنه استفهام تصور عن المسند إليه وإذا قلت أقام

غير النسبة من حيث وقوعها أو اللاوقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة وعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظي وهو أن ماصح أن يوتى بعده بأم المنقطعة دون المتصلة استفهام عن التصور وما صليح أن يوتى بعده بأم المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوي وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشئتين بقى شئ آخر وهو أن جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لأن تصور الطرفين

(كقولك)

حاصل قبل السؤال لأنه متصور للمسند إليه وهو الدبس والمسند وهو الكون في

الإناء قبل السؤال وبعده فلا يتفاوت تصور الطرفين بهما السؤال وقبله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح أيضا أن تكون لطلب التصديق لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الإناء وهذا الإدراك عين التصديق والحاصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتها وهو تصور على وجه الإجمال وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل وأما الموصوف منهما بكونه في الإناء فغير متصور له فإذا

كقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخابية دبسك أم في الزق

قيل له في الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه في الاناء وهو خصوص الدبس وكذا اذا أجيب بالعسل ويصح أن تكون الهمزة في المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل (٢٤٩) قبل السؤال تصديق على سبيل الاجمال وهو ادراك

أن أحدهما في الاناء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو ادراك أن الحاصل في الاناء دبس فان قات حيث كان يصح جمل الهمزة في المثالين اطلب التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور قلت انما اقتصر عليه لكون تصور المسند اليه أو المسند على جهة التعيين هو المقصود للسائل وأما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود والحاصل أن الهمزة في المثالين المقصود بها طلب تصور خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنده قبل السؤال تصور اجمالي وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ما أورد على قول الشارح علما بحصول شيء في الاناء وقوله علما بكون الدبس الخ من أن هذا يقتضي تقديم التصديق على التصور ولا قائل بهذا وحاصل الدفع

(كقولك) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم غسل) علما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه (و) في طلب تصور المسند (أفي الخابية دبسك أم في الزق) علما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا

بين الطرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم يمثل له لان طلب تصور الطرفين يفني عنه (و) ثانيها طلب تصور المسند اليه (كقولك أدبس في الاناء أم غسل) فان هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلا غسل تصورت المسند اليه بخصوصه وأنه غسل وهما نكتتان ينبغي التنبيه لهما احدهما أن ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والعهد العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيئا حاصلا في الاناء اثر ا بين العسل والدبس والأخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المحاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب ككون الواقع في الاناء خصوص حصول العسل مثلا لاحقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصورا توسعا فافهم والدبس هو شراب حلوى يتخذ من التمر أو العنب (و) ثالثها طلب تصور المسند كقولك (أفي الخابية دبسك أم في الزق) فانك قد علمت حصول الدبس وجهلت ما حصل فيه الذي هو مسند ويلزم من الجهل بالطرف الجهل بما يتعلق به بخصوصه

أم قاعد زيد فاستفهام عن المسند للتصور وهي متصلة واذا قلت أزيد أم عمرا ضربت فمتصلة وهو استفهام عن تصور المفعول هذا كما اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيد احتمل أن تكون اطلب التصديق وأن تكون اطلب تصور المسند وأن تكون اطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام ويشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد ويشك أنه القيام أولا فالمتعنى على الأول أقام أم لا وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان النسب هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اذا تقرر ذلك فلنلحقه بفائدة وهي الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قيل أو منفي فحكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أولا وكأنه أشار بقوله قيل الى ما ذكرناه عن المفتاح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هذا ليس مراده فان الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وانما يطلب به الواقع منهما في الوجود وهو أحدهما لا بعينه فقول السكاكي أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين

(٣٢ - شروح التلخيص ثاني) أن التصور المطلوب بالهمزة تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنده قبل السؤال تصديق اجمالي وهو ما ذكره الشارح وهو صاحب تصور المسند اليه أو المسند على وجه الاجمال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله في طلب تصور المسند اليه) أي من حيث انه مسند اليه والا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبس في الاناء أم غسل) الدبس عسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل لانه المتبادر عنده

لتعيين ذلك

فسألت عنه فاذا قيل في الجواب هو في الحايبة مثلا تصورت المسند الذي هو كون الدبس حاصلا في الحايبة وفيه النسكتان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الحايبة بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وإن سأل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كما في المسند اليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما سأل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الأمثلة وعدمه مع هل إنما بنوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أزيد قائمًا لتصديق وأفي الحايبة دبسك أم في الزق للتصور تحكم لأن في الأول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الحايبة وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الأول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بأمر فناسب كون الأول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم

الاتقاء بل المراد طلب تعيين أحدهما وإنما بدر الدين فهمه على غير وجهه وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام إحدى النسبتين بعينها فحينئذ القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان فإن قلت لعل صاحب المصباح أراد الاثبات والنفي اللفظيين قلت ذلك بعيد من كلامه وإن أراد ذلك فممنوع فإنه يصح لك أن تقول أم بقم زيد ولعل الذي أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على بابه بل التوبيخ أو التقرير ير مثل أليس الله بكاف عبده أم أقل لك أنك لن تستطيع دمي صبرا أو لم يروا أنا نأتى الأرض وقول الشاعر

ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله أستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

ولكن يرد عليه قوله تعالى أفلا تبصرون فقد تقدم أن تقديره عند سيبويه أم أبصرتم وأنها متصلة وإذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابه ويرد عليه إجماعهم على أقام زيد أم لم يقم فإن لم يقم مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المجزئ عن النفي وإنما خالف في ذلك أبو علي الشلو بين فتنعه ورد عليه ابن مالك في باب لا بقوله

ألا اصطبار لسمي أم لها جلد * إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

بقي هنا سؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا لطلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المسند اليه فانت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند اليه الخاص فاذا قلت زيد أم عمرو قائم كنت طالب التصديقين معا قيام زيد وقيام عمرو وقد يجاب بأن طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما وليس هو عين المستفهم عنه بل لازم له وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لا بد منه بكل حال اما استقلالاً أو تبعاً وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصور لانك اذا قلت أقام زيد فالمعنى أقام أم لم يقم فعناه أى المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأى انما يسأل بها عن التصور فانت تعلم أحد الأمرين لا محالة لان النقيضين لا يرتفعان وانت تريد تعيين الواقع منهما فصار كقولك أقام أم قاعد زيد في أنه لتصور المسند وما من استفهام الا يمكن أن يقال معه أى وقد تقرر أنها انما يسأل بها عن التصور وجوابه أنا لا نسلم أن أيا يصلح في قولك أقام زيد أم لم يقم اذا قلنا انه استفهام تصديق وكيف يكون ذلك

الاطلاق (قوله لتعيين ذلك) أى الواحد والحاصل أن السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة أعنى ثبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الطرف الكون فيه فانه وإن كان معلوماً أنه أحدهما إلا أنه مجهول من حيث التفصيل أعنى كونه الحايبة أو الزق لا يقال كون الهمة في أزيد قائمًا للتصديق وفي قولك أفي الحايبة دبسك أم في الزق للتصور تحكم لأن في الأول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الحايبة وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الأول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بأمر فناسب كون الأول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني وإن لزم من الشك في أحدهما الشك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول للوضع أو سلبها عنه والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوي

ولهذا لم يقبح أز يدقام وأعمر اعرفت

(قوله في طلب تصور الفاعل) أي الفاعل المفعول

(٢٥١)

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك القبح

فيما ذكر مع هل في المرفوع والمنصوب وعدم القبح مع الهمزة في المرفوع والمنصوب فقوله

لان التقديم أي للمرفوع والمنصوب (قوله لان التقديم الخ) توضيح ذلك أن التقديم يفيد الاختصاص فيكون مفاد التركيب الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص

بالقيام هل زيد أو عمرو بعد تعقل وقوع القيام فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل مامعلوما عنده فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول مامعلوم وإنما سأل عن تعيين المفعول فالسؤال في الجملتين لطلب التصور فلو استعملت فيهما هل لفادت طلب التصديق وأصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها

(ولهذا) أي ولجئ. الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب تصور الفاعل (أز يدقام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب تصور المفعول (أعمر اعرفت) كما قبح هل عمر اعرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

(ولهذا) أي ولجئ. الهمزة لطلب التصور دون هل فانها لا تصديق فقط كما يأتي (لم يقبح) ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور الفاعل في قولك (أز يدقام) بخلاف ور ود هل في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالبا فلا يقال هل زيد قام الا على قبح (و) كطلب تصور المفعول في قولك (أعمر اعرفت) بخلاف ور ود هل فيه فيقبح فلا يقال هل عمر اعرفت الا على قبح أيضا ووجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم فيهما يفيد الاختصاص فيكون مفاد الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوما عنده فلزم كون السؤال عن

وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أي من جهة المعنى وان صالح من جهة اللفظ الا ترى أنك لو قلت في قوله تعالى ألهم أرجل انه يصح أن يعبر عنه بأن يقال أي الامرين لهم الأرجل أم الايدي لكنت مخالفا لضرورة العقل وان صح لفظا وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فلنعد لشرح كلام المصنف فالهمزة يطلب بها أيهما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك أقام زيد أو أز يدقام وليس على اطلاقه بل ذلك حيث كان المراد أم لم يقم وأردت الانقطاع فان كان المراد أم عمر وأو أم قعد فلا كما سبق فان قيل عذره في ذلك أن هذه الصيغة عند الاطلاق ظاهرة فيما ذكره قلنا ظاهرة في أن المعنى أم لم يقم لكن ليست ظاهرة في أن أم منقطعة وأما مثيله بزيد قام فلا يصح على شيء من التقادير أما على أن يكون المعنى أم عمر وأو أم قاعد فواضح وأما على أن المعنى أم لم يقم فهو لا يصح على رأي المصنف فانه يرى أن الذي يلي الهمزة هو المستفهم عنه فتعين أن يكون هو المسند اليه لا الجملة وان كنا لانوافق المصنف على ما قاله بل نصحح هذا المثال لما سيأتي وأما الاستفهام عن التصور فاما عن تصور المسند اليه ومثله المصنف بقولك أدبس في الاناء أم غسل وهو مثال صحيح واما عن تصور المسند ومثله المصنف بقولك أفي الحابية دبسك أم في الزق وفيه تساهل فان في الحابية ليس مسندا بل المسند الاستقرار الذي هو عامل في هذين الجارين والمجرورين ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف بل الاستقرار الذي يتعاقب به الظرف واما عن تصور شيء من تعلقات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطيب يوهم نفيه وليس كما قال وذلك قولك أز يدقام عمر اضربت ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند وهو أفي الحابية دبسك أم في الزق قوله (ولكونها) أي الهمزة (لا تختص بتصور ولا تصديق) مقلوب صوابه أن يقال لا تختص بها تصور ولا تصديق وان كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لان كلامهما يوجد في استفهام بغيرها وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة لانها استعملت في الآخر ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيهما والتعبير عن ذلك أن يقول لكون الهمزة لا تختص بها تصور ولا تصديق بل تخرج عن كل منهما الا آخر لم يقبح كذا وكذا ثم على المصنف اعتراض وهو أن عدم قبح ما سبذ كره ليس ناشئا عن استعمال الهمزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور فينبغي أن يقول ولكونها لا تختص

لتحصي. الحاصل بخلاف استعمال الهمزة فانه لا ضرر فيه لأنها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيب ممنوع لأنه قبيح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص لانه لا يتعين أن يكون للتخصيص فاذالم يمنع أصل التركيب اه يعقوب

وطلب حصول الحاصل
عبث (قوله وهذا ظاهر
الح) أى واستدعاء التقديم
حصول التصديق بنفس
الفعل ظاهر فى تقديم
المنصوب لان تقديم
المنصوب يفيد الاختصاص
مالم تقم قرينة على خلافه
فالعالم فيه الاختصاص
وأما كونه للاهتمام أو التبرك
أو الاستلذاذ بخلاف
العالم وأما تقديم المرفوع
فليس للاختصاص فى
العالم بل العالم فيه أن
يكون لتقوى الاسناد
وأما كونه للتخصيص
بخلاف العالم وحينئذ
فلا يكون هل زيد قام
قبيحاً لما ذكر نعم يقبح لامر
آخر على ما يأتى من أن
هل فى الأصل بمعنى قد
فلا يليها إلا الفعل غالباً
(قوله فليأتأمل) إنما قال
ذلك لان تقديم المنصوب
يكون أيضاً / غير
الاختصاص كالاهتمام
فيساوى تقديم المرفوع
من جهة أن كلا قد يكون
لاختصاص ولغيره وحينئذ
فلا فرق بينهما وحينئذ
فيكون الاثنان بهل قبيحاً
دون الهمزة فى تقديم
المنصوب والمرفوع وبحاج
عنه بأن النظر فى الفرق
بينهما للعالم فتقديم

بها تصديق لم يقبح أزيدا ضربت وأزيدا قائم والذي ذكره الشارح أن لذلك حالتين أن أريد التصور لم يقبح وأن أريد التصديق قبح لما سيأتي من قبح نظيره في هل قلت المراد أنك إذا قلت أزيدا ضربت كان محتملا لأن تريدا ضربت أم لم تضرب فيكون طلب تصديق فيقبح وأن يكون المراد عمراف فيكون طلب تصور فلا يقبح وهذا الذي ذكره فاسد لأن المصنف والشارح المذكور قالان المستفهم عنه هو ما يلي الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو زيداف فيكون تصورا ولذلك جزم المصنف بعدم قبحه لأنه لا يحتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يدل زيدا هو المستفهم عنه فتارة يستفهم عنه أهو الذي وقع له التخصيص بالضرب أولا وذلك طلب تصور وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه بالضرب لأن تقدير أزيدا ضربت أم ضربت أحدا لا زيدا وأنت لو صرحت بذلك لكنت طالبا للتصديق والمستفهم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيدا أن يكون مستفهما عنه أي عن اختصاصه كأنك قلت أشاركه أحدا م لا وإنما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلي الهمزة على رأي المصنف بقي النظر فيما هو موضوع اللفظ والذي يظهر أن قلنا بالاختصاص أن موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التقدير أم ضربت أحدا غير زيد لكن المصنف قال إن ذلك لا يصح وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير الاختصاص ففيه عسر لأن مدلول زيداعرفت ما عرفت إلا زيدا فإذا دخلت الهمزة صار معناه ما عرفت إلا زيدا وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي إلى أن يكون التقدير أزيدا الذي ماضرت الأهو وفي تنزيل اللفظ عليه عسر نعم يشكل على أنه إذا كان اطلب التصديق في الموجب لقبحة قولكم لأن التخصيص يستدعي حصول التصديق قلنا مسلم ولكن التخصيص يستدعي التصديق باسناد أصل الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص فقولك أزيدا ضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضربا وليس هو المستفهم عنه بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضرب وبيد ولم يحصل به تصديق ويمكن أن ينزع في أصل حصول التصديق لأن قولك أزيدا ضربت إذا جعلناه للاختصاص وحالناه لنفي وإثبات صار كقولنا أم ضربت إلا زيدا وأنت لو قلت ماضرت أحدا غير زيد لبادل على ضرب زيدالا بالمفهوم الذي ينكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية فلا استثناء من النفي ذهب ذاهبون إلى أنه ليس

المرفوع والمنصوب وان اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمسئول وفي تقديم المرفوع غير التخصيص وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيلها دون الهمة في تقديم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما

والمسؤول عنه بها هو ما يليها فتقول أضربت زيدا إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليها) أي هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي يقول ذلك إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والافعال في حد ذاته لا يتعلق به شك ويدل لذلك قول الشارح أعني الخ أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن المخاطب ضرب زيدا أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجد من المخاطب أم لا (قوله ويحتمل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني أضربت زيدا وكذا ما مثله من كل تركيب ولي الهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد (٢٥٣) الامرين بالقرائن اللفظية كاقتران

المعادل لما يلي الهمزة بأم

المنقطعة أو المتصلة فمثل

أضربت زيدا أم لا لطلب

التصديق وقولك

أضربت زيدا أم أكرمته

لطلب التصور أو المعنوية

كأني أفرغت من الكتاب

الذي كنت تكتبه فانه

سؤال عن التصديق

بالفراغ منه وقوله الذي

كنت تكتبه قرينة على

ذلك لانه يفيد أن السائل

عالم بأن المخاطب يكتب

كتابا وأما قولك أكتبت

هذا الكتاب أم اشتريته

فانه سؤال عن تصور

السند أي تعيينه والقرينة

حالية وإذا علمت أن

ما ذكره المصنف من

المثال محتمل للامر

ظهر لك أن في كلام

المصنف أعني قوله

والمسؤول عنه بها هو ما يليها

كالفعل الخ نظرا وذلك لانه

لا يظهر الا اذا كان السؤال

(والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام

خاص من المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتها فأشار الى ذلك بقوله (والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليها) من تلك الأجزاء وذلك (كالفعل في) قول القائل (أضربت زيدا) فان هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى باللائها من بعض وقد يجاب بأنه لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالمفعول وأصل النسبة للسند والمسند هنا فعل كان الفعل هو المسؤول وأما يتضح ويتجه اذا كانت للتصور ولو كان التصور لا يخلو هنا عن مراعاة التصديق كما تقدم وأما ان كانت للتصديق المحض فلا يتضح ما ذكر لان أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإيلاء كما نبهنا عليه آنفا بل ينبغي أن يجري الكلام حينئذ على أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا أريد بالهمزة التصور وقد تقدم البحث فيما فسر به معنى الكلام الموالي للفعل فيه الهمزة وأن ذلك يناقض ما فرض

بائبات ثم قال (والمسؤول عنه بها ما يليها) أي المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك أقام أم قاعد زيد اذا استفهمت عن المسند وان استفهمت عن المسند اليه قلت أزيد أم عمرو قائم أو عن تعلقات الفعل قلت أزيد أم عمرو أضربت وأقاما أو جالس أضربت وقوله (كالفعل في أضربت زيدا) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط ويكون لتصور المسند وأما ان يدع وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه في الايضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والفاعل في أنت أضربت) ير يدبه الفاعل المعنوي لا الصناعي فانه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا يفضي الى أن أزيد أقام استفهام عن زيد لا عن القيام وذلك يفضي الى أنه لا يصح أن يدقام أم عمرو أنه لا يصح أن يدفعل كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وفيه بعد ثم نخدش فيما جزموا به من أن المستفهم عنه ما يليها نص سيبويه فيما نقله شيخنا أبو حيان عنه قال في تمثيله أزيد عندك أم عمرو وأزيد لقيت أم بشر افتقد اسم الاسم أحسن ولو قلت ألقى زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا أو قلت ألقى زيدا أم عمرو كان جائزا حسنا

عنه تصور المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتها لان هذا هو الذي يتأتى إيلاؤه لها ولا يظهر اذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة اذ ليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالإيلاء من الآخر وقد يجاب بأنه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزء مدلول الفعل فلا بد أن يلي الفعل الهمزة وهذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسؤول عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا وجهه كما علمت في بحث آخر وهو أن الشارح حمل المتن على صورة التصديق وجعل صورة التصور احتمالا مع أن التصديق إنما يحصل بالطرفين فلم يل التصديق الذي هو المسؤول عنه الهمزة فلهما حمل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام) أي وأردت بالاستفهام تبينه

وتقول أنت ضربت زيدا إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيد اضربت إذا كان الشك في المفعول من هو وهل لطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوي لا الصناعي إذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله إذا كان الشك في الضارب) أي تقول هذا (٢٥٢) الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في

(والفاعل في أنت ضربت) إذا كان الشك في الضارب (والمفعول في أزيد اضربت) إذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق

وتقدم جوابه فتأمل (والفاعل) هو عطف على قوله كالفعل أي يلي المسئول عنه الهمزة كالفعل فيما تقدم وكالفاعل (في) قولك (أنت ضربت) فإن هذا الكلام إنما يقوله من عرف حصول أصل النسبة بأن عرف صدور الضرب من أحد وجهل عين الفاعل فكأنه يقول هذا الضرب الصادر من الذي صدر منه أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل (و) ك(المفعول في) قولك (أزيد اضربت) فانك إنما تقول هذا الكلام إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الاحد فكأنك تقول مضروبك ما هو وهل هو زيدا أم غيره فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق بخصوص ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم (وهل) من حروف الاستفهام إنما تستعمل (لطلب التصديق) والمراد به هنا مطلق وقوع النسبة أولا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب

كما جاز أزيد عندك أم عمرو وتقديم الاسمين جميعا مثله وان كان ضعيفا انتهى كلام سيديويه واختاره الشيخ أبو حيان ثم نقول إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يليها يلزم تقديم الاسمين لأن المستفهم عنه أحدهما فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما وقد قال سيديويه انه ضعيف ثم ان السكاكي والمصنف جملا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك أزيد منطلق ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق ثم نقول التصديق ليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل معناه دائري بين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن يلي لفظة الهمزة الآن يقال المعتبر فيه هو الفعل ثم نقول يستحيل أن يلي الهمزة المستفهم عنه بل بعضه ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك أزيد اضربت أم عمرا المضروب مبهما لازيد فقط ثم قوله تعالى آله أذن لكم يلزم أن يكون استفهاما عن المسند اليه وليس كذلك بل عن النسبة بدليل أم على الله تفرون وقول المصنف (والسؤال عنه بها هو ما يليها) ظاهر وقوله بها وذكروه لذلك في هذا الجمل وقطعه النظر عن النظر بدون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره يقتضي أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك وقد ذكره الطيبي في التبيان (تنبيه) قولنا لا يستفهم عن المسند اليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يندس قوم أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن الفعل المستقبل وعن فاعله إذا ترجح وقوعه وهذا مع كونه واضحا صرح به صاحب الاقصى القريب (تنبيه) ان قيل التصديق مسبوق بالتصور فاذا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلتم انه تارة يستل عن التصور والتصديق معلوم قلنا إنما نعني بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فمن قال أزيد اقام أم عمرو مصدق بأن ثم قياما لكنه يجهل فاعله ص (وهل لطلب التصديق الخ) ش الاداة الثانية

كونه المخاطب أو غيره فكأنك تقول له الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله إذا كان الشك في المضروب) أي أن هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الاحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيدا أم غيره فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق بخصوص ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر المتعلقات) أي المعمولات نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت

(حسب

وأنت أديا ضربت وأرا كبا جئت ونحو ذلك اه مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على

عامله لانه بمنزلة التأكيذ بل ادعى بعضهم أنه توكيد لفظي اصطلاحا كما هو مسطر في كتب النحول لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها فلا يرد أن الهمزة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون تصور المسند اليه أو المسند

غيب لقولك هل قام زيد وهل عمرو قاعد ولهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو

كما مر ولذا قال العلامة اليعقوبي المراد بالتصديق هنا مطلق ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله غيب) أي اذا عرفت أنها لطلب التصديق غيبك هي أي هذه المعرفة غيب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه مبني بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طريقه اه أطول (قوله وتدخل على الجملتين) أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال هل لاقام زيد لانها في الأصل بمعنى قدوهى لا تدخل على المنفي فلا يقال قد لا يقوم زيد. واعلم أن عدم دخول هل على المنفي لا ينافي أنها لطلب التصديق مطلقا أعني الإيجابي والسلبى فيجوز أن يقال هل قام زيد أو لم يتم كما صرح بذلك العلامة المحلى في شرح جمع الجوامع ردا على التاج السبكي في التين المذكور حيث فهم من قولهم أنها لا تدخل على منفي أنه لا يطلب بها التصديق السلبى (قوله نحو هل قام

(٢٥٥)

زيد وهل عمرو قاعد) أورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلية لكونها في الأصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الأولى أن يقول اذا كان المطلوب انتصديق بثبوت القيام لزيد الخ وذلك لان التصديق كما مر حصول وقوع النسبة أولا وقوعها فينحل المعنى اذا كان المطلوب حصول حصول الخ ولا معنى له الا أن يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع فكأنه قال اذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد

غيب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي لاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطاب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (غيب) أي فطلب التصديق بها حسبك أي كافيك عن طلب التصور فلا يتعدى بها من التصديق الى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها في التصديق الذى تختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيدو) الاسمية كقولك (هل عمرو قاعد) وإنما تستعمل في التركيبين اذا أريد فيهما السؤال هل حصل القيام لزيد أو لم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعمرو أو لم يحصل له أصلا (ولهذا) أي ولأجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها في تركيب قرنت فيه بما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك (هل زيد قائم أم عمرو) لان أم هنا وقع بعدها مفرد فدل على كونها متصلة والمتصلة تدل على كون

هل وهى لطلب التصديق وقول المصنف (غيب) أي فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وتقطع عنها لفظا فتبنى على الضم في الأكثر وقد أوضحنا ما يتميز به طلب التصديق في الهمزة وأمثلة وهى بعيها أمثلة الاستفهام هل وعبارة الطيبي في التبيان هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طاب التصديق مختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لانه لا يصلح الا للتصديق فيحمل عليه وقوله وهل عمرو قاعد فيه ما سبق من البحث وذكر المثالين لان أحدهما جملة اسمية والآخرة فعلية ثم قال (ولهذا) أي ولكون هل لا يطلب بها الا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان أم المتصلة انما تستعمل عند طاب التصور واردة التعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أي ادراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) أي امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك هل زيد قائم أم عمرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة للعلة أي وامتنع هل زيد قام أم عمرو ولا اختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد وهو عمرو ههنا أي بعد أم الواقعة في حيز الاستفهام دليل على أن أم متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها ههنا جزء من جملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعد أم المنقطعة جوازه مشروط بكونها بعد الخبر نحو انها لا بل أم شاء وههنا ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت أم هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها لان الغرض من الاثبات بها الانتقال من كلام الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربية وانما سميت أم المتصلة بذلك لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله وهى لطلب تعيين أحد الأمرين) أي المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها وأما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيجوز وقوعها بعد هل تأكيدا (قوله مع العلم بثبوت أصل الحكم) أي المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله أنها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصلة

وقبح هل زيد اضربت لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم عليه ولم يفج

مع حصول التصديق في نحو أزيد قام أم عمرو قات التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور بوجه ما (قوله وهل إنما تكون لطلب الحكم) أي التصديق أي فأم المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم وهل تفيد أنه جاهل به لأنها لطلبه وحينئذ فبين هل وأم المذكورة تدافع وتناقض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد وتفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والسند إليه والنسبة أي إدراك كل منها شروط للتصديق لأجزاء له وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل إن التصديق مركب من تصور المسند والمسند (٣٥٦) إليه والنسبة ومن الحكم وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست

بواقعة فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام أم عمرو والأميرين معاً أعني طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعيين ويقصدان معاً باللفظين المختلفين إذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بأم وطاب الحكم لم يقصد بأم بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصلة قلت المراد أن الجملة الواقعة فيها هل لا تكون إلا لطلب التصديق والجملة الواقعة فيها أم لا تكون إلا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلًا إذ قد قلنا إنها لطلب تعيين

وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ولوقلت هل زيد قام بدون أم عمرو لفج ولا يمتنع لما سيجيء (و) لهذا أيضا (قبح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن التصور لأنها لتعيين أحد الشئيين المنبهم من وقت منه النسبة منهما بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن هل لطلب أصل النسبة فمقتضاها جهل أصل النسبة إذ لا يستل عن معلوم ومقتضى أم المتصلة العلم بها فتناقضاً ولو لم يذكر أم مع هل أصلاً أو ذكرت منقطعة بأن أريد الانتقال من كلام إلى آخر فقبل مثلاً هل زيد قام أم هل زيد قائم أو عمرو قائم بمعنى بل عمرو قائم على وجه الاضراب لم يمتنع ولم يقبح كما سيأتي قريباً (و) لأجل اختصاصها بالتصديق (قبح) استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضربت) بتقديم زيد على ضربت وإنما كان مظنة للعلم بحصول أصل النسبة (لان التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالباً (حصول التصديق) أي أن المتكلم حصل له تصديق (بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب وإنما سأل عن تعيين المفعول فكأنه يقول هذا الضرب الصادر منك من الذي وقع عليه هل هو زيد أو غيره فالجواب هو المفعول فعلى مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سؤالاً عن المفعول لاعتنا ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سؤالاً عن أصل الفعل وهو طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ينزل في باب البلاغة منزلة المحال فكان بين ظاهرهما التنافي فقبح ونحو زيد في

طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة وهما متنافيان قال السراج تبعاً لصاحب المفتاح بخلاف أم المنقطعة فيجوز أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم قد بشر قال سيبويه تقول هل تأتيني أم تحدثني قلت أم لا تقع بعد هل إلا منقطعة لأنها لا يطلب بها إلا التصديق ولا تكون أم معه إلا منقطعة كما سبق ولأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة قال ابن الصائغ ولا يجوز استعمال أم بعد هل إلا أن تريد المنقطعة كقوله

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحي * رحي الحرب أم أضحت بفلج كما هيا

قال سيبويه هو على كلامين فقول السكاكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر بخلاف أم

وإنما

أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن

الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو قلت الخ) أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأم بعد هل فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع بل يكون قبيحاً لما سيجيء من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله ولهذا أيضا قبح) أي ولاجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولاً نحو هل زيد اضربت أو غيره نحو أفي الدار جلست وأرا كبا جئت وأعنيك قام عمرو (قوله لان التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالباً (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم للمتكلم (قوله بنفس الفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب أي أن التقديم يقتضي أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها لطلب التصديق (قوله وهو محال) أي وحصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثاً

(قوله وانما لم يمتنع) أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منعه لاحتمال أن يكون زيدا أي في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير هل ضربت زيدا ضربته وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لجرد الاهتمام) أي للاهتمام المجرد عن التخصيص أي وحينئذ فلا يكون التقديم مستدعيا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل اطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيدا مفعولا لمحذوف أو مفعولا للمذكور قدم لجرد الاهتمام لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر اذ الغالب في تقديم المنسوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة واذا علمت ما يلزم على كل منهما مظهر لك أن كلامنا من الاحتمالين (٢٥٧) بعيد مرجوح إلا أنه مع بعده يكفي

في تصحيح قولك هل زيدا ضربت فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا في شيء آخر وهو أن مقتضى ما ذكر أنه اذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب أتمنى كان قبيحا لمخالفة الغالب قال العلامة يعقوبي قيل ولا قائل به وعلى هذا فيكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ فيراعى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقبح ولا يراعى في القبح كون التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد أولا كما هو ظاهر كلام الشارح وفي هذا المقام بحث ذكره شيخنا الشهاب الملو في شرح ألفيته وحاصله أنه اذا نظرنا الى الاحتمال لزم جواز

وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيدا ضربته

المثال سائر المتعلقات نحو هل في الدار جلست وهل راكبا جئت وهل عندك قام عمرو وانما لم يمتنع لعدم لزوم ارادة ما يفهم غالبا من التقديم الذي هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التقدير منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح فالقبح على هذا الاحتمال يكون من تبادر التخصيص ومن قبح المقدر وقيل لجواز أن يكون التقديم لجرد الاهتمام فالقبح على هذا التقدير من تبادر التخصيص وغلبته ويلزم عليه القبح ولو تحقق الاهتمام وجد كقولك هل وجه الحبيب تمنى قيل ولا قائل به وعلى هذا يكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ يراعى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقبح ولا يراعى في القبح المظنة كما أشرنا اليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما اذا اتصل به نحو قول القائل (هل زيدا ضربته) فإنه لا يقبح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المفيد لحصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح السين (قبل زيدا) فيكون الاصل هل ضربت زيدا ضربته واذا قدر قبل زيدا لم يفد تخصيصا

عندك بشر يقضى بان هذا التركيب ممتنع وأن أم هذه متصلة وقد اعترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني انا اذا لم تقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممتنع عند البيانين لما قاله وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة فلو ساغ هذا التركيب لكانت أم هذه متصلة نعم اطلاق امتناع هل قام زيد أم عمرو من السكاكي والمصنف فيه نظر لانه انما يمتنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جازو كان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقتضاه كلام سيدويه ونص عليه ابن مالك في شرح اللفية وقال السكاكي انه يقبح أعندك زيد أم عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن يمتنع لان الظاهر من أم هذه أنها متصلة فانه على معنى أعندك زيد أم عمرو ولا فرق بينهما إلا أن هذا جملتان ولا أثر لذلك في

(٣٣ - شروح التلخيص ثاني) مثل هل قام زيد أم عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد أم لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر اذ مخالفة الظاهر لا تقتضي الامتناع على ما ذكرتم وان اقتضت القبح وأجاب بان نحو هل زيد قام أم عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحته ولو على قبح اذا أم المنقطعة المذكور بعدها المفرد المفعول المحذوف انما نطقوا به بعد الخبر نحو انها لا بل أم شاء وأما أم المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها إلا بالجملة بخلاف نحو هل زيد ضربته فإنه وجد في كلامهم فاضطررنا الى تكلف صحته ولو على قبح اذ لو كان ممتنعا لما نطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون الحمل عليه بعيدا والحمل على التخصيص أرجح واذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافي في تصحيحه (قوله دون هل زيدا ضربته) أشار المصنف بهذا الى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق أما اذا اتصل به كهذا المثال فلا يقبح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) أي لجواز ذلك جواز ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول وحينئذ فلا يستدعي حصول

وجعل السكاكي قبج نحو هل رجل عرف لذلك أي لما قبج له هل زيدا ضربت ويلزمه أن لا يقبج نحو هل زيد عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لاعن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن وبما قلناه من أن المراد الجواز الراجع اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا ينخلص من القباحة ولا يدفعها وإنما عبر بالجواز إشارة الى أنه قد لا يقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا لكن مرجوحية ويكون التقدير (٢٥٨) هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص

ويلزمه الفساد السابق والحاصل ان هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجع والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فحمل على الراجع فلذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وإنما حصل قبجه لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجهل إنما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا للتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور ممتنعا لجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل مجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير

(وجعل السكاكي قبج هل رجل عرف لذلك) أي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبج هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبج باجماع النحاة

فلم يقبج لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لاعن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الاول (وجعل السكاكي قبج) قول القائل (هل رجل عرف) المتفق على قبجه (لأجل ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المفيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لمقتضى هل وإنما جعله لذلك لان مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقدر فيه أن رجلا مقدم عن تأخير على أنه فيه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير فالتقديم يفيد التخصيص المنافي لمقتضى هل ولم يجعله ممتنعا لجواز أن لا يقدم للتخصيص بل مجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل يكون رافعا لرجل (ويلزمه) أي ويلزم السكاكي حيث جعل علة القبح تقدما يفيد التخصيص (أن لا يقبج) ما لا يصح فيه التقديم للتخصيص لانفاء علة القبح عنه نحو قولك (هل زيد عرف) فان تقديم المفعول فيه ليس للتخصيص المستدعي لحصول التصديق

الاتصال وعدمه بل يكون المعنى على كلامين في الثاني منهما استفهام مع اضراب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا اضراب فالظاهر ان أم فيه متصلة وأنه لا يجوز قوله وقبح هل زيد اضربت لان التقديم على ما قرره يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب فقولا هل زيد اضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لانه تحصيل الحاصل ولا عن التصور لان هل لم توضع له وقد تقدم ما عليه من الاعتراض قال الشارح وإنما قال قبج ولم يقل امتنع وان كان ما ادعاه جمعا بين متنافيين فهو يقتضي المنع لانه يحتمل أن يكون مفعولا محذوف تقديره هل ضربت زيد اضربت لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فذلك كان بعيدا فكان الحمل على غيره راجحا وقيل انما حكم بقبحه دون امتناعه لان الذي أدى الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلازم بل راجح ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المفضى الى الامتناع راجحا كان هذا قبيحا مخالفا لفته الراجع قال المصنف (دون ضربته) أي لا يقبج هل زيد اضربت لان القبح انما جاء في هل زيد اضربت لتحقق

فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) أي حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا وفيه للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل الاهتمام أو التقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة للتخصيص في رجل عرف لكونه لا سبب سواء لكون المتبدا نكرة وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص واذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تفريع على المنفى أي ليس للتخصيص الذي يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع أنه قبج باجماع النحاة) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبج ووجه قبجه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها اذا رأت الفعل في خبرها لا ترضى الا بمعانقته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبيحا بالاجماع مع أن صاحب المفصل خرجها على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب المفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لأنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا

أن ما ذكره المصنف من
اللزوم غير لازم للسكا كي
لان انتفاء علة من علل

القبح وهي كون التقديم
للتخصيص لا يستلزم انتفاء

جميع العلل فلا يلزمه أن
يقول بحسن هذا التركيب

بل يجوز أن يقول فيه
بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم

من نفي علة نفي جميع العلل
فاللزم على ما قاله عدم

وجود القبح لتلك العلة لا
نفي القبح مطلقا كما قال

المصنف اه لكن هذا
الجواب انما يظهر اذا لم تكن

علة القبح منحصرة عند
السكا كي فيما ذكره وظاهر

عبارته يفيد الانحصار
حيث قال ولاختصاصه

بالنصديق قبح هل زيدا
عرفت الا أن يقال تقديم

قوله لا اختصاصه لا
للاختصاص بل لغرض

آخر (قوله لان ما ذكره)
أي المصنف (قوله لجواز

أن يقبح) أي هل زيد عرف
عند السكا كي لعله أخرى

هي ما ذكره غيره من أن
هل في الاصل بمعنى قد وقد

مختصة بالفعل فكذا ما
كان بمعناها فيكون السكا كي

قائلا بما علل به غيره في قبح
هذا التركيب (قوله

وعلل غيره قبحهما بأن
هل الخ) أي علل غيره

قبحهما بعله أخرى غير
ما علل بها هو وهي أن هل دائما بمعنى قد في استعمالها الاصل والاستهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فأصل هل عرف زيد أهل

وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعله أخرى (وعلل غيره) أي غير السكا كي (قبحهما) أي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

بأصل الفعل المنافي للطلب بهل بل للاهتمام والتقوى كما تقدم اذ لا يصح تقدير تأخيرها على أنه فاعل معنى كما قدر السكا كي في هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعني هل زيد عرف قبيح بالاجماع وأجيب عن هذا بأن انتفاء علة من علل القبح وهي كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل فاللزم عدم وجود القبح لتلك العلة لان نفي القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلل غيره) أي غير السكا كي (قبحهما) أي علل قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعله أخرى

التقديم مقتضى للاختصاص المقتضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد اضرب به فيجوز أن يكون العامل في زيد امتداعا عليه التقدير هل ضربت زيد اضرب به فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس في الجملة ما يقتضي التصديق فصح الاستفهام بهل عن التصديق قلت وما ذكره المصنف من صحة هل زيدا ضرب به وعدم قبحه ومن قبح هل زيد اضرب به مقتضى لجوازه في الجملة ممنوع فان أدوات الاستفهام غير الهمزة اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا في ضرورة شعر هذا نص ابن عصفور في المقرب وقال سيديويه في باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال ولو قلت هل زيد ذهب لم يجوز وكذلك قال غيره وقال شيخنا أبو حيان لو قلت هل زيد اضرب لم يجوز الا في الشعر فاذا جاء في الكلام هل زيد اضرب به كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيديويه وخالفه السكا كي وجوز أن يليها الاسم وان جاء بعده الفعل انتهى وانما المصنف تبع في ذلك قول الزمخشري في الفصل فانه قال: فصل وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمرا الى أن قال والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعله فعل مضمّر يفسره الظاهر لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما وليها الفعل لا نأقول مرادهم أن يليها الفعل لفظا وهذا كما أن لم وقد وسوف ولن لما كان الفعل مختصا بها لم يليها الا صريح الفعل وكذلك لو على مذهب البصريين وان كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون ثم نقول ان جاز ذلك على رأي الكسائي وجب فيه الاشتغال وتقدير الفعل قبله وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح حينئذ قبح هذا باطل قطعا بل هو بين امتناع وحسن فجوازه مع قبحه لم يقل به قائل ثم يرد على الزمخشري من جهة المعنى ما سيأتي ثم اعترض المصنف على السكا كي بأنه جعل قبح هل رجل عرف للتقديم المفيد للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقبح هل زيد عرف لانه يرى أن نحوز يد عرف ليس فيه اختصاص قلت ومن أين للمصنف أن السكا كي يوافق على قبح هل زيد عرف اذا كان المقتضى لقبح هل رجل عرف عنده انما هو التقديم المفيد للاختصاص فقد لا يقول به نعم يرد على السكا كي أنه يقول في نحور رجل عرف أنه لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد يكون له وقد لا يكون وانما يقول به غالبا اذا لم يكن للابتداء بالنكرة مسوغ سواء وقولنا هل رجل عرف لا ابتداء بالنكرة فيه مسوغ وهو حرف الاستفهام فليس متعينا للاختصاص ولا راجح فيه فكان من - - - - - أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص في قبح أولا فلا يقبح والزمخشري لا فرق عنده بين زيد عرف ورجل عرف في افادتهما للاختصاص وقد جوز هذين التركيبين ولم يقبحهما وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما لان المستفهم عنه ما يلي الاداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه هنا فيكون تصورا وهو لا يجوز بهل ولا عذر عن ذلك الا أن يقال المستفهم عنه ما يليها مالا لفظا وتقدير والذي ولي هنا تقدير الفعل قوله (وعلل غيره)

ما علل بها هو وهي أن هل دائما بمعنى قد في استعمالها الاصل والاستهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فأصل هل عرف زيد أهل

بأن أصل هل أن نكون بمعنى قد لا أنهم تر كوا الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام

عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكانه قيل أقد عرف زيد فقول الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل بهمزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو حيان في الافصاح وذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجردة عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ثم ان المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب أي قد أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتدلم يكن شيئاً مذكوريا كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن حمل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وحملها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر في شأن آت قد أتى على الانسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوريا وذلك (٢٦٠)

الحين من كونه طينا (قوله
بمعنى قد) أي ملتبسة
بمعنى قد وهو التقريب
أو التحقيق أو التوقع على
الخلافا في ذلك (قوله
وترك الهمزة قبلها) أي
قبل هل وأشار بقوله
لكثرة الخ إلى أنها قد تقع
في الخبر كما في قوله تعالى
هل أتى على الانسان حين
من الدهر كما مر (قوله
وقوعها في الاستفهام) أي
في الكلام الذي يراد به
الاستفهام (قوله فأقيمت
هي مقام الهمزة) أي
وأتى فيها معنى قد
(قوله وتطفت عليها في
الاستفهام) أي في أفادته
وفيه أن هذا يقتضي أن
هل غير موضوعة
للاستفهام فينا في ما سبق
من أنها موضوعة لطلب
التصديق وأجيب بأن

(بأن هل بمعنى قد في الاصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت
هي مقام الهمزة وتطفت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح
هل زيد قائم لأنها اذا لم تر الفعل

غير ما علل به السكاكي في هل رجل عرف وهي (أن هل) كانت (بمعنى قد في الاصل) أي
في أصل استعمالها فأصل هل عرف زيد أهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى
قد فكانه قيل أقد عرف زيد (و) هذا أصل استعمالها (ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت
(لكثرة وقوعها) أي هل (في) ارادة (الاستفهام) بمعنى أنه متى أريد الاستفهام عن فعل مع قصد افادة
معنى قد استعملت فيه هل دون قد فلما كثر استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها
كثيرا وأتى فيها معنى قد فلم تقدر الهمزة أصلا بل تطفت عليها هل في افادة معناها فلا جعل أهل بمعنى
قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقد مراعاة لمعناها الاصل ولكن انما يراعى فيها معناها
الاصل في لزوم موالاتها الفعل اذا وجد الفعل في التركيب وأما اذا لم يوجد أصلا روعي فيها معنى
الاستفهام الذي نقلت له فجاز دخولها على الاسم فلا يقبح أن يقال هل زيد قائم وانما يقبح أو يمتنع نحو
قولك هل زيد قام والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ولم تذكر

أي علل غير السكاكي قبح هل زيد عرف وهل رجل عرف (بأن هل في الاصل بمعنى قد) كما جاء في قوله تعالى
هل أتى على الانسان فاذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يؤتى معها بالهمزة الا أنه لما كثر وقوعها
في الاستفهام تركوا الهمزة وكما قبح قد زيد عرف يقبح هل زيد عرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله
أصل هل أن نكون بمعنى قد ان عني به أنها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لان ذلك
يخالف اطلاق العرب على تسميتها حرف استفهام وان عني أن معناها الاصل قد ثم استعملت في
الاستفهام فذلك ممنوع ولو صح لا يقتضي مساواتها لقد في هذا الحكم وقولهم انهم تركوا الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام يعني انها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته
وفيه نظر لانه ليس كل شيء كان متعينا لشيء يلتزم فيه ترك أداة ذلك الشيء فترك الهمزة قبلها لئلا يجمع
بين حرفي استفهام لا لكثرة وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الزمخشري في

وضعها لذلك باعتبار العرف الطاري فلا ينافي أنها تطفت على الهمزة في افادة معناه (قوله وقد من
خواص الافعال الخ) هذا من تنمة التعليل وكذا ما هي بمعناه لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل
على الاسم اما يقبح ان كان في الجملة فعل أو بدونه ان لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان دخولها عليه
ممنوع (قوله وانما لم يقبح الخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان
نحو هل زيد قائم مع أنه جائز بلا قبح فأى فرق بين ما اذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه واذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أن مقتضى التعليل
استواء الامر في القبح وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الامرين وذلك لانه اذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر هل الفعل في حيزها
فتدخل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له واذا كان الخبر فعلا رأيت هل الفعل في حيزها فلا ترضى الا بمعانقته نظرا
لمعناها الاصل وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل

(قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والاخيزها مشتغل بها لا يقبل غيرها (قوله وتسلت) أي ولم تنذ كر المعاهد والايوطان قائلة ماغاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله تذكرت اليهود) أي العهد الذي بينها وبينه من حيث انها في الاصل بمعنى قد اختلفت بالفعل وكان المناسب أن يقول فانهاتنذرت اليهود ونحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمرتب على فعلها للمستقبل مستقبل (قوله وحنت الى الالف المألوف) المراد بالالف المألوف (٢٦١)

مالت وعطفت من حنا
يحنو حنوا وبالتشديد
بمعنى اشتاقت من حن
يحن حنينا والمألوف تأكيد

لما قبله (قوله فلم ترض
بافتراق الاسم بينهما) أي لم
ترض بتفريقه ولو بحسب
الصورة الظاهرية وذلك
فيما اذا قدر الاسم فاعلا
الفعل محذوف يفسره
المذكور وكان المناسب
ابدال افتراق بتفريق اذا
لا يقال افتراق زيد بين بكر
وعمره وانما يقال فرق
بينهما أو افتراق بينهما تأمل
(قوله وهي) أي هل
المنقولة للاستفهام فلا
ينافي صحة دخول هل التي
بمعنى قد علا الحال فانه سم
وقوله تخصص المضارع
بالاستقبال أي تخلصه
لذلك بعد ان كان محتملا له
ولاحال وذلك لانها لما كانت
منقولة للاستفهام التزم
فيها مقتضاه وهو تخلص
الفعل المضارع للاستقبال
لان حصول الامر المستفهم
عنه يجب أن يكون
استقباليا اذ لا يستفهم

في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رآته فانهاتنذرت اليهود وحنت الى الالف المألوف
فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع
كالسين وسوف

المعاهد والايوطان وأما اذا رآته أمامها فانهاتنذرت المعاهد ونحن الى الاوطان فلا تجد بدا من معانقته
على أصلها فلا تقبل تفريق الاسم بينها وبين الفعل الذي هو الفها ولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها
مقتضاه ليبين أصل الغرض الذي نقلت اليه وذلك هو تخلص الفعل المضارع للاستقبال لان حصول
المستفهم عنه ينبغي أن يكون استقباليا اذ لا يستفهم عن الواقع في الحال حال شهوده الا أن يكون على
وجه آخر الى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخلص الفعل (المضارع للاستقبال)
ولم يذ كر الجملة الاسمية والماضى فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا من التخليص
المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في استفهام
وقد جاء دخولها عليها في قوله :

سائل فوارس يربوع بسدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم
واذا أخذ على اطلاقه يلزم أن تكون هل حيث وقعت بمعناها فتخرج عن الاستفهام بالكلية والذي
أوقعه في ذلك قول سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف واللام قبلها اذا كانت
لا تقع الا في الاستفهام وقد أول السيرافي كلام سيبويه على أن المراد أن هل يستقبل بهما الاستفهام
كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافي في هذا البيت وهذا غير معروف والرواية أم هل رأونا
وقال ابن مالك هل يتعين مرادفها لقد اذا دخلت عليها الهمزة ورد عليه شيخنا أبو حيان وقال لا تقع
مرادفة لها أصلا وخرج البيت على الزيادة وبالجملة فهما وأكثر النحاة متفقون على أنه عند ارادة
الاستفهام ليست بمعنى قد وقد أورد بعض الشارحين أنها لو حملت على قد لامتنع هل زيد قائم كما
امتنع قد زيد قائم وأجيب بانها حملت على الهمزة في ذلك وانما لم تحمل على الهمزة في عدم قبح هل زيدا
ضربت لانها وجدت ما تستحقه فلم تحمل على ما هو غير أصلها وبالجملة ما ذكره الزمخشري من كون
هل بمعنى قد ان أراد المرادفة فهو في غاية البعد وأما قول المصنف انها في الاصل بمعنى قدوما أو هم
كلامه من أن أصلها ذلك ثم صارت للاستفهام فلم يقل به أحد فيما علمت ص (وهي تخصص
المضارع بالاستقبال الخ) ش لما كانت هل ليست أصلا في الاستفهام بل فرعا تقاصرت
عن الهمزة فاخص المضارع بعدها بالاستقبال فلا يجوز أن تقول هل تضرب زيدا وهو أخوك
لان هذا استفهام توبيخ والتوبيخ لا يكون على المستقبل انما يكون على الحال أو الماضى
واستفهام التوبيخ لا يكون الا بالهمزة ويصح أن تقول أنضرب زيدا وهو أخوك توبيخا على ضرب

عن الواقع في الحال حال شهوده الا أن يكون على وجه آخر ولم يذ كر المصنف الجملة الاسمية والماضى فظاهره بقاء كل منهما على أصله
وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا (قوله بحكم الوضع) أي لا بالقرائن بمعنى ان الوضع وضع هل لتخصيص المضارع بالاستقبال اذا دخلت
عليه بعد أن كان محتملا له وللحال واعلم أنها ليست من الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغيره فلا يرد ما قيل
انها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضى بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا

فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما تقول أن تضرب زيدا وهو أخوك

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جل أنها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك هل تضرب زيدا وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا حالي فقد تنافى الأمران والدليل على أن الفعل هنا حالي أن جملة وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحال قيد في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتا في الحال وقيد الحال وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ثم إن كان مضمون الحال حاصلًا في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصلًا في تلك الحال أيضا لوجوب مقارنة المقيد لقيدته في الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا في حال التكلم كما في قولك جاء زيد راكبًا لم يكن مضمون العامل حاصلًا في تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوي وظهرك منه أن المراد بعدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عقلا ولا يقال إن إطلاق عدم الصحة مشكل (٢٦٣) لان هل قد تكون بمعنى قد وقد لا تنافي الحالية لانا نقول كلامنا

(فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك

في الحقيقة إنما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل وما يعمل به فلضبط القاعدة ببدء مناسبة (ف) لاجل أنها تخصص المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك (هل تضرب زيدا وهو أخوك) فإن تقييد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكار لان من أنكر المنكر ضرب الأخ صداقة أو نسبا والآخر الحال لان الأخوة حالية إذ لا يراد استقبالها ولا مضيتها لان الاستفهام الانكاري لا يناسبه عرفا إلا الحال إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيكون لك أخا وقد يعني وهو عدو الآن الأعلى تعسف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل أفادت ارادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بقيدها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة عرفا زاد وهو وأخوك ليبدل على ارادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو ينافي مفاد هل في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ماذا (كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) لان الاستفهام بالهمزة يصح فيه ارادة الحال ومعناها الانكار

واقع هذا مراد المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوهمه كلام بعضهم من أنه يمتنع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاكي شاهد لما قلناه لانه قال وهو في حال الفعل لم يبق الآن يقال لان سلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبل فربما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعيد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت انه مراد المصنف وهو أن سيبويه قدر في قول الشاعر

فما أنا والسير في متلف * يبرح بالذكر الضابط

ما كنت وقدر في قولهم كيف أنت وقصة من تريد كيف تكون بالمضارع قال ابن ولاد وجماعة إنما قدر كنت مع ما وقدر تكون مع كيف لان ما أنت والسير استفهام توبيخ وهو لا يكون الأعلى ماض

في هل المنقولة للاستفهام لاني هل مطلقا كما مر اه يس (قوله في أن يكون) متعلق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال فأن في كلام الشارح مصدرية وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أي لا يصح قولك هذا في زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لان جملة يكون الضرب الخ صفة لأن ولا عائد فيها (قوله على ما يفهم) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم عرفا من قوله وهو أخوك فإن الشائع في العرف انه اذا قيل زيد أخوك كان معناه انه متصف

بالأخوة في الحال وإنما قيد بالعرف لان معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما ولو في الماضي كذا قرر قصدا شيخنا العدوي والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكار لان من أنكر المنكر ضرب الأخ صداقة أو نسبا والآخر الحالية الضرب لان الأخوة حالية إذ لا يراد استقبالها ولا مضيتها لان الاستفهام الانكاري لا يناسبه إلا الحال إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيكون لك أخا يعني وهو عدو الآن لان ذلك تعسف وإذا كانت الأخوة حالية وهي قيد في الفعل أفادت ارادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة المقيد لقيدته في الزمان وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح أن يقال ماذا (قوله وهو أخوك) قيل المراد بالأخوة التأخي وهو الصداقة لا الأخوة الحقيقية والالكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا سهو ظاهر لان الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون إلا ما غير حدث كما نص عليه الرضي اه أي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء أريد بالأخوة الصداقة أو الأخوة الحقيقية

(قوله قصدا الخ) أى يقال كل من المثاليين في حالة القصد الى انكار الفعل أو تقولها حالة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أختا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار أى قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك اشارة الى أنه انكار توبيخ وهو مستلزم لوقوع الفعل لأنه انكار تكذيب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والا لورد عليه أن انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسيأتى ان شاء الله تعالى أن الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي أن يكون ذلك) أى أن يقع منك الضرب فلا انكار انما تسلط على الانبغاء (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة في المثال الأول في كلام المصنف وللصحة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل يشير الى قياس من الشكل الأول حذفت كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لتنافي مقتضيهما ويلزم من ذلك عدم صحة المثال المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا وكفى المثال الأول فقول الشارح فلا تصح الخ اشارة للنتيجة

(٢٦٣)

والدعوى لازمة لها (قوله

وقولنا) مبتدأ وقوله

ليعلم خبره (قوله في كل ما)

أى في كل تركيب يوجد

فيه قرينة بل في كل ما أريد

به الحال وان لم يكن قرينة

غاية الأمر أنا لا نطلع على

البطلان بدون القرينة

الا أنه في نفسه غير صحيح

لا يسوغ للمستعمل وكلام

الشارح يوهم حصر الامتناع

في القرينة اه سم (قوله

سواء عمل الخ) الأوضح

أن يقول سواء كانت

القرينة لفظية كما اذا عمل

المضارع في جملة حالية

كقولك أتضرب زيدا وهو

أخوك فان قولك وهو أخوك

قرينة على أن الفعل

المنكروا وقع في الحال أو كانت

قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة فانها تصح لانكار الفعل الواقع في الحال لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذي أباك وأنشتم الأمير فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب

بمعنى لا ينبغي أن يقع منك الضرب فلا انكار انما يتسلط هنا على الانبغاء ويحتمل أن يتسلط على ما لم يقع من الضرب لان الحال أجزاء مضي بعضها وبقى البعض وانما قلنا كذلك لان الانكار للواقع بمعنى نفيه لا يتأتى فعلم ما ذكرنا من أن زيادة وهو أخوك ليفهم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع أريد به الحال يمتنع دخول هل عليه سواء قيد بجملة حالية أولا وذلك كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون فان القرائن تدل على أن المراد انكار القول الحالى لا الاستقبال والمضى وكذلك أتؤذي أباك وأنشتم الأمير حال الاذية والشتم فهذه المواضع وأمثالها ليست مواضع لهل لان المراد بالفعل فيها الحال وهي تخلصه للاستقبال ولا يصح ما قيل هنا من أن المراد

بخلاف كيف أنت وقصة من تريد ونقل ذلك جماعة من النحاة ولم يردوا على القائل أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ما مضى بل منهم من وافقه ومنهم من قال ان سبويه لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ما مضى ذكرنا ذلك في باب المفعول معه ثم رأيت القاضي التنوخي قال في الأقصى القريب ان الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوله تعالى أحكم الجاهلية يبعون وقوله تعالى أليس الله بعز يزدي انتقام قال أنكر أن حكم الجاهلية مما ينبغي لحقارته وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال وهو كلام لا ينتهز لدفع

حالية كقوله تعالى الخ فان القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ لانه لا يكون الا على فعل واقع في الحال أو في الماضي لا على المستقبل وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا في الحال في الأمثلة الثلاثة اذا القول وقع من مخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الايداء الآن يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو أن كلا منهما حالى من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أتقولون الخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع) أى التى دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وانما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحالى (قوله ومن العجائب الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خلاصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي والسبب في الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال قد قيد بها

(قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الوضع أي من المفتح (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والتقييد يجب اقترانهما في الزمان أي وهو في هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله واعماله فيها عطف لازم على ما زوم (قوله ولعمري الخ) أي ولحياتي ان مقالة هذا البعض كذبة من غير شك فالفرية الكذب والمرية الشك وفي تسميته ذلك فرية تسمح لان الافتراء تعد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيحى زيدا الخ) أي فالحجى مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فانه مستقبل بدليل السين وقيد بالحال التي هي جملة اسمية لنكته والنكته في تعداد الأمثلة الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل للمستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أن الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فان الدخول استقبالي بدليل السين وقد قيد بالحال وهي قوله داخرين قيل في تمثيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي وقد قيد بالحال وهي قوله مهطعين أي مسرعين (قوله وفي الحماسة) هو ديوان لأبي تمام (٢٦٤) جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة أي الشجاعة والمراد بالفصل

في البيت الدفع من باب اطلاق المازوم واردة اللازم وبالسيف متعلق بأغسل وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف في الأعداء وجالبا حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد لان عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين وعلى متعلق بجالبا وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الأول وما كان جالبا مفعوله والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في

ما وقع لبعضهم في شرح هذا الوضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري أن هذه فرية ما فيها مزية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيحى زيدا كباوساً ضرب زيدا وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين وفي الحماسة
سأغسل عني العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا

أن هل يمتنع دخولها على الفعل المقيّد بالجملة الحالية أو ما يشبهها لانها تخلص الفعل للاستقبال والفعل الاستقبالي لا يتقيد بالحال فان امتناع تقييد الفعل الاستقبالي بالحال مما لا دليل عليه فلا يمتنع أن يقال سيحى زيدا كباوساً ضرب زيدا غدا بين يدي الأمير بل هو بمقام الدليل على عكسه قال تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين أي مسرعين وفي شعر الحماسة أي الشجاعة

سأغسل عني العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا
أي سأغسل العار عني باستعمال السيف في الأعداء ولا يصدني عن ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الأئمة من أن الآيتين لا دليل فيهما لان الإنكار فيهما ما وقع على ماض وان كان منكرا سواء أوقع ماضيا أم مستقبلا ولا يشهد له قوله تعالى أن تبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير لان الاستبدال وهو طلب البديل وقع ماضيا نعم قد يشهد له قوله تعالى أن تقتلون رجلا أن يقول رب الله وكذلك قول الشاعر:

حال جلب حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وانكارهم وأذيتهم واذا دفع العار في هذه الحالة وأمثال فيكون دفعه في غيرها بالاولى فالمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال و يصح نصب القضاء على أنه مفعول لجالبا و فاعله ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور و اضافته لله لسكونه بمعنى اماتة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسي باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب الموت الشيء الذي كان جالبه على فحى حال سببية على الاحتمالين رافعة للظاهر والضمير العائد على ذي الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالبا الثاني على الاحتمال الثاني لانه من متعلقات السببي و بجالبا الأول على الاحتمال الأول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد على ما هو اسم كان وجالبا خبرها وأما على التقدير الأول فالضمير في كان عائد على القضاء وكان الواجب ابرازه لجريانه على غير من هوله والعائد على الموصول أو الموصوف محذوف و بعد البيت المذكور وأذهل عن داري وأجعل هدمها * لعرضي من باقي المذمة حاجبا
ويصغر في عيني تلامي اذا انتنت * يعني بادراك الذي كنت طالبا
يريد أنني أترك داري وأجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني انفاق تلامي أي مالي

القديم عند انصراف يميني حائزة للطلوب (قوله وأمثال هذه) أي ونظائر هذه الامثلة والشواهد أكثر من أن نحصى أي أكثر من ذي أن تحصى أي أكثر مما يمكن أن يحصى هذا هو المراد إلا أنه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وهذا اندفع ما يقال ان ما بعد من وهو الاحصاء أي الضبط بالعدل يصلح أن يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في أصل الكثرة فلا صحة للتعبير باسم التفضيل (قوله وأعجب من هذا) إنما كان أعجب لأنه دليل فاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعني قول النحاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها وقوله أنه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخالف لما في المطول فإنه يقتضي أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة اليعقوبي (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها - ابوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض عليهم بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجمع كلاما من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا . (٢٦٥) وذلك لا يقتضي امتناع تصدير

الحال بعلم الاستقبال وأجيب بأن الافعال اذا وقعت قيودا للمالاختصاص بأحد الازمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضوياتها بالنظر لذلك القيد لا بالنظر لمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عامها اه نصريح (قوله عن علم أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) أي وان لم يكن هناك تناف بحسب نفس الامر اذ الكلام في الحال النحوية وهي لاتنافي الاستقبال

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سئذ كره حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب وسيضرب ولن تضرب بالحال

من عداوة معاد وانكار منكر واذا في مؤذو غير ذلك لظهور أن مضمون الافعال المقيدة بهذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والحاصل من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحالي لانها تخلص للاستقبال وأما التمثيل بما فيه التقييد بالحال فللدلالة بها على أن المراد بالفعل الحال لأن ذلك مدلول تلك الحال عرفا وليس المراد أن هل تخلص الفعل للاستقبال فيمتنع تقييد مدخولها بجملة حالية أو شبهها لان تقييد الفعل الاستقبالي بالحال يمتنع فان ذلك فاسد لما قررنا وما يطابق هذا الفساد ما فهمه بعض الناس من كلام النحويين وجعله دليلا على هذا الفساد وهو أنهم ذكروا أنه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يأتيني زيد سيركب ولا يأتيني لن يركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقباليا كجملة فيصح تقييدها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسئذ ذكر هذا في التذنيب الموضوع للحال ولما سمع هذا فهم منه أن الفعل العامل في الحال يجب تجريده من علامة الاستقبال لأن الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا قال فلن هذا لا يقال هل يضرب زيدا وهو أخوك كما لا يقال سيضرب أولن يضرب عمرو وزيدا وهو راكب مثلا لأن هل تخلص الفعل للاستقبال كالسين وسوف ولن والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أترك أن قلت دراهم خالد * زيارته انى اذا للثيم

(٣٤) شروح التلخيص - ثانی) بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها من عاملها أي كان والمنافي له انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل (قوله على ما سئذ كره) أي في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تفريع على قوله يجب تجريد أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما وهذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لانفس الحال كما هو الواقع في كلام النحاة وبين الامر بين بون بعيد ولعل منشأ فهمه كما في عبد الحكيم أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي وقعت الحال قيدها مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا سيضرب زيد وهو راكب ولا لن يضرب زيد وهو راكب

ولهذين أعني اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر

(قوله وأورد هذا المقال) أي لكلام النحاة وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دليلاً على ما ادعاه أي من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ وأورد هذا المثال بالناء الثلاثة أي يأتيني زيد سيركب أولن يركب فالمراد بالمثال جنسه أي أنه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بمنع يأتيني زيد سيركب أولن يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال) أي وهو قولهم يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فسبحان من لا يسهو وفي نسخة ولم ينظر في صدر هذا المثال بالناء الثلاثة يعني يأتيني زيد سيركب أي فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال وإنما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله أنه لبيان امتناع الخ) أي لبيان امتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله ولا اختصاص (٢٦٦)

وأورد هذا المقال دليلاً على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أي لكونه هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها غير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانياً خبر الكون أي بالشئ الذي زمانيته أظهر

الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال وهذا الكلام فيه خالان أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كما تقدم والآخر أنه فهم من كلام النحويين ما لا يدل عليه لأن قولنا يجب تجريد صدر الجملة الحالية من علامة الاستقبال لا يدل قطعاً على قوله يجب تجريد العامل في الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما مثلوا به لهذا المقام لوجد الذي جرد صدره هو الجملة الحالية لا العامل في الحال كما هو مدلول كلامهم المحتمل فيعلم المراد فسبحان من لا يضل ولا ينسى (و) أجل (اختصاص التصديق بها) أي سهل ومعنى كون التصديق مختصاً بها أنها لا تتعدى التصديق إلى التصور لأن التصديق لا يتعداها إلى الهمزة فالباء في قوله بها داخل على المقصور لا على المقصور عليه فهي هنا بمنزلة في قولنا نخصر بناب العباد بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها (و) أجل (تخصيصها) أي تصييرها الفعل (المضارع) مخصوصاً (بالاستقبال) كما تقدم (كان لها) يتعلق به العلتان السابقتان يعني أن اختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أوجب لها كل منهما أن يكون لها (مزيد) أي زيادة (اختصاص بـ) موالاة (ما) أي لفظ (كونه) أي من وصف ذلك اللفظ الذي لها مزيد اختصاص بموالاة أي كونه (زمانياً) أي دالاً على الزمان (أظهر) من

ص (ولا اختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لها مزيد اختصاص بما هو أظهر في الزمان عن الهمزة كالفعل فإن الفعل أظهر في الزمان من الاسم لأنه يدل عليه تضمناً على الصحيح والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية وقوله كالفعل مقتضى الكاف أن شيئاً آخر أظهر في الدالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فإن دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم وليست

التصديق بها الخ) علة مقدمة على العلول أعني قوله كان لها مزيد الخ أي وكان لها مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماماً بها أو لأجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعد ولهذا كان الخ عائداً على أقرب مذكور (قوله أي لكون هل الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء في كلام المصنف داخل على المقصور وأن في الكلام حذف مضاف والأصل ولا اختصاص طاب التصديق بها أي ولو كونه مقصورة على طلب التصديق لا تتعداه لطلب التصور وليست الباء داخل على

المقصور عليه إذ التصديق يتعداها للهمزة فالباء هنا بمنزلة في قولك نخصر بناب العباد بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها داخل على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارتين استعمالاً للتخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كما ذكر فيما سبق) أي في قوله وهل لطاب التصديق فحسب (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد وإنما قال مزيد لأن الاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لأنه لا يقبل التفاوت أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أي أن استدعاء الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيره (قوله بما كونه زمانياً) أي بموالاة ما كونه زمانياً ففيه حذف مضاف (قوله أظهر) أي زمانية غيره كالاسم

كالفعل أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان الفعل لا يكون الاصفة والتصديق حكم بالثبوت أوالاتفاءوالنفي والاثبات أما بتوجهان الى الصفات
لا الذات

(قوله كالفعل) أى النحوى والاثبات بالكاف يقتضى أن مازمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الأمر كذلك إذ مازمانيته
أظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الأولى أن يقول وهو الفعل ويحذف الكاف إلا أن تجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل
من أول وهلة بأن يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانه لا من جهة أخرى
كدلالته على الحدث مثلاً ويصح أن يكون تمثيله باعتبار الأفراد العقلية لما كونه زمانياً أظهر فإن مفهومه أعم من الفعل وإن
انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النوبى لان هذا
يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان
الخ) علة لكون الفعل زمانية أظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه أى ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشيء على لازمه
(قوله حيث يدل) أى اذا دل عليه بأن كان وصفا كأننا ضارب الآن (٢٦٧) أوغدا (قوله بعروضه له) أى

بسبب عروض الزمان
لذلك الاسم أى لدلوله من
عروض اللازم للزمن
وذلك لان اسم الفاعل
موضوع لذات قام بها الحدث
ومن لوازم الحدث زمان
يقع فيه فالحاصل أن
الفعل من حيث هو فعل
لا ينفك عن الزمان بحسب
الوضع بخلاف الاسم فانه
قد ينفك عنه من حيث
هو اسم وهذا لا ينافى
عروضه أى لزومه لدلوله
اذا كان وصفا (قوله
أما اقتضاء الخ) مصدر
مضاف الى فاعله ومفعوله
قوله لمزيد اختصاصها
واللام للتقوية متعلقة

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء
تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لذلك فلان التصديق

غيره في دلالة ذلك الغير على الزمان فكونه مبتدأ وأظهر خبره على أنه مبتدأ وزمانيا خبره أيضا على أنه
طالب الخبر منصوب ككان (كالفعل) فان كونه زمانياً أظهر من كون الاسم زمانياً ولو كان مصدراً
أو مشتقاً لان دلالة الفعل على الزمان بالتضمن إذ هو جزء مدلوله ودلالة الاسم عليه في بعض الأحيان
بالإلزام والأولى أقوى من الثانية فدلالة الفعل على الزمان أظهر والتمثيل مستقص لما تكون زمانية
أظهر إذ ليس عندنا ما تكون زمانية أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل ففيه من الخلاف في دلالة
بالتضمن على الزمان ما علم فادخله فيما زمانية أظهر تعسف على أنهم لم يذكره فيما لهل أولوية به
والتمثيل بما يستقصى أفراد الحقيقة صحيح لانها من حيث هي أعم من الفرد ولو انحصرت فيه ويحتمل
أن يكون اسم الفاعل داخلاً فيكون التمثيل جارياً على الكثير ثم انه قد علك المصنف كونها لها مزيد
الاختصاص بالفعل إذ هو الذى زمانية أظهر بملتين كما تقدم احدهما تخصيصها المضارع بالاستقبال
والأخرى كونها للتصديق أما اقتضاء العلة الأولى وهى تخصيصها المضارع بالاستقبال لمواالاتها بالفعل

دلالة الاسم أظهر من غيرها وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان إلا أن يقال ان اسم الفعل يدل على الزمان
دلالة متوسطة بين دلالتى الفعل وسائر الأسماء اذا تقرر هذا فهذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل
واحد من الأمرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها اذا كانت تخصص

باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشيء والمضارع مفعول محصيصها وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل إشارة الى أن الكاف
في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع بزمان الاستقبال كان
لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولانها اذا كانت تخصص
المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل واللام أثرت في بعض أنواعه وبما
ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يفيد هذا التعليل الثانى الواقع في المتن أن هل اذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا
يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الأسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه
قليلاً واذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا أن قد تقرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى أكثر من دخولها على
المضارع وحاصل الدفع أنها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع
نوع من مطلق الفعل وما كان لازماً للنوع كان لازماً للجنس واعلم أن تفصيل الشارح للمقتضى يفيد أن اختصاصها بزمانية أظهر
نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) أى لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقوية

(قوله هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم لادراك وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت أو ادراك عدم وقوع الثبوت والأول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على أن النسبة في القضيتين واحدة وهي الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبني على أن النسبة في القضية السالبة سلبية (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه أن النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للمعاني والاحداث وإنما المتوجه إليهما النسب وهي الانتفاء والثبوت (٣٦٨) فكان الأولى أن يقول والانتفاء والثبوت إنما يتوجهان الخ وأجيب

هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء (ولهذا) أي ولأن لكل مزيد اختصاص بالفعل

فظاهر لان اقتضاءها كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون من مقتضاها تفصيل الزمان فتكون مولاتها لما فيه الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرف أحق وهو الفعل وأما اقتضاء كونها للتصديق لمولاتها الفعل فلان التصديق اثبات حقيقة لاخرى أو سلبها عنها ودلالة الفعل على نسبة حقيقة لاخرى أظهر من دلالة غيره لانه إنما وضع ليبدل على نسبة حدث غيره بخلاف الاسم فأنما يبدل في الأصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لانسبة فيها اعتبار الثبوت والنفي ولهذا يقال ان الأفعال هي التي تثبت وتنفي أي نسبتها هي التي تثبت وتنفي بخلاف الأسماء فهي تدل على الذوات أي الحقائق ولا يعرض لها ثبوت عن الغير أو سلبها عنه إلا باعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها أظهر والجملة الاسمية ولو كانت فيها نسبة لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول بينه وبين هل بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الأحداث التي هي مدلولات الأفعال هي التي تثبت وتنفي له غالباً وأما الذوات التي هي مدلولات للأسماء أي كثيراً فهي هي لاحالاً ولا ما لا فلا تثبت ولا تنفي وهذا كلام ظاهري يمكن رده إلى ما ذكرنا والخطب في هذا سهل فان المراد تعليل ما نقل ببدء مناسبة للضبط وتحقيق القاعدة فافهم (ولهذا) أي ولاجل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن مولاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه

المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصاً فإذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق بها لان الفعل صفة لكونه عرضاً والمطلوب بالتصديق لا يكون الا صفة لانه حكم بالاثبات أو النفي لانهما لا يتوجهان إلى الذوات من حيث انهما ذوات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد من الأمرين أن هل لها مزيد

بأن مراد الشارح بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ومحصل كلامه أن التصديق الذي اختصت به هل متعلق بالأفعال بواسطة أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعاني والأحداث التي هي مدلولات للأفعال فلذا كان تعلقها بالفعل أشد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله والاحداث) عطفها على المعاني عطف تفسير والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الأفعال) في هذا التوجيه نظر لانه يقتضي أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني

والاحداث والمدعى أن لها زيادة تعلق بالفعل لأنها مختصة به وأجيب بأن تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الأفعال (كان) مدلولات أيضاً للأسماء المشتقة لكنها مدلولات للأفعال بطريق الاصله ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال فقول الشارح التي هي مدلولات الأفعال أي بطريق الاصله وأما في الأسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لا إلى الذوات) أي الأمور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الأزمنة على السواء لان الذوات ذوات في الماضي والحال والاستقبال وأورد على الشارح أن هذا التوجيه إنما ينتج زيادة تعلق هل بالفعل وأوليتها بالنسبة للاسم المفرد لا بالنسبة للجملة الاسمية لانها متضمنة أيضاً للنسبة التي تتوجه للمعاني والاحداث وأجيب بأن صاحب النسبة في الاسمية المحمول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها فلذا كان أولى بها على أن النسب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل بها عن مولاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه

كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل أنتم تشكرون لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على أصله وكذا من قولنا

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أي الذي عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أي على طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصلوا الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم له في أنها الطلب التصديق وإنما كور هنا معنى مجازي لها مرسل علاقته الاطلاق والتقييد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصور ست لان الاستفهام اما بهل أو بالهمزة وكل منهما اما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعدها لما ذكره المصنف وجعل هل داخل على جملة اسمية خبرها فعل نظرا للصورة (قوله مع أنه و كذا الخ) الضمير للمثال الثاني وهو فهل أنتم تشكرون (قوله لفعل) (٢٦٩) محذوف) أي فالأصل هل تشكرون تشكرون حذف الفعل

تشكرون حذف الفعل الاول فانفصل الضمير وانما كان أنتم فاعلا لمحذوف كما قال لما تقدم من أن هل اذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى الا بمعانقته وما ذكره من أن أنتم فاعل بمحذوف مبني على الاصح ويجوز أن يكون فاعلا معنى ثم قدم على مذهب السكاكي (قوله لان ابراز الخ) هذا علة للعلة أو للعلة مع علتها والمراد بالابراز الاظهار (قوله ماسيتجدد) أي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد هل كالشكر لانها تخصص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض الثابت) أي في

(كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكدا بالتكرير لان أنتم فاعل لفعل محذوف (لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر دلالة على تأكد طلبه (من) أن يقال مثلا (فهل تشكرون) بادخالها على الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بادخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لان هل في مثل هذا داخل على فعل محذوف كما تقرر في النحو وفي الجملة تأكيده المحذوف بالمدكور ومع ذلك ليس فيها تأكيده كطلب الثبوت للشكر كما في الجملة الاسمية معها الجريانها على أصلها على ما سنذكر وانما كان أدل (لان ابراز) أي اظهار (ماسيتجدد) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت (أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله كما تقدم أن الطالب اذا كثرت رغبته في شيء عبر عنه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي اذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون ومن قولنا فهل أنتم تشكرون لان ابراز ماسيتجدد) وهو الفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجملة اسمية والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله من الاتيان بالفعل وكذا فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أفأنتم شاكرون لان ترك الفعل من هل أدل على كمال العناية لتحويله عن أصله بخلاف الهمزة وقول المصنف فهل أنتم تشكرون أخذه من السكاكي وفيه نظر فان هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لفظا الا ان كان فرعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس

صورة الامر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان (قوله أدل) أي أقوى دلالة على كمال العناية أي الاعتناء وقوله بحصوله أي بحصول ماسيتجدد وقوله من ابقائه أي من ابقاء ماسيتجدد وقوله على أصله أي الذي هو ابراز في صورة التجدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بماسيتجدد أن ابراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الازمنة ولا شك أن للنبي عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما ينبغي عن طلب حصول مقيد بزمان ثم ان هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجددى المستفاد من هل أنتم تشكرون امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الأشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب وحينئذ فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون أفاد ذلك العلامة عبد الحكييم فان قلت سلطنا أن هل في هل أنتم تشكرون داخل على الفعل تقديرا لكونه لما كان في قالب الجملة الاسمية وجد

أفأتم شاكرون وان كانت صيغته للثبوت لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على كمال العناية بمحصوله

فيه ابراز ما يستجدد في معرض الثابت صورة وهم يعتبرونها في استخراج النكات فكيف يكون هل أتم شاكرون أدل عليه من فهل أتم تشكرون مع أنه مساو له قلت (٢٧٠) ان هل أتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة أيضا لما تقدم للشارح في

بحث للسند في قوله تعالى لو أتم تملكون خزائن رحمة ربى من أن الجملة الاسمية اذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سلطنا أن فهل أتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله كما في هل تشكرون) أى كالأبقاء في هل تشكرون (قوله لان هل الخ) علة لكون المثاليين المذكورين فيهما ابقاء ما يستجدد على أصله (قوله لكونها داخلة على الفعل) أى فليس معها ابراز المتجدد في صورة الثابت (قوله وتقدير في الثاني) أى لان أتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله من أفأتم شاكرون) أى وكذا هو أدل من أفأتم تشكرون ومن أفتشكرون (قوله وان كان) أى هذا القول وهو أفأتم شاكرون (قوله لان هل) علة لكون هل أتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام

كما في هل تشكرون وفهل أتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وهـل أتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثانى (و) فهل أتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأتم شاكرون) أيضا (وان كان الثبوت باعتبار) كون الجملة اسمية (لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بمحصول ما يستجدد

فما يقتضى ثبوته لظاهر أنه من شأنه أن يتخيل حالا من كثرة الرغبة والكلام ولو كان ممن لا يجرى له تخيل ولا وهم لكنه يجرى على ما تقتضيه البلاغة العربية ليفيد لازم ذلك وهو كمال العناية بالعدول عن الاصل هنا لكمال العناية بمقادير العدول اليه وهو الثبوت والحصول يدل على تأكد الطلب بخلاف ما لو أدخل هل على الفعل تحقيقا كما في هل تشكرون أو تقديرا كما في هل أتم تشكرون فليس فيه من التأكيدي ما في هل أتم شاكرون لجرى ان الاولين على الاصل وللعديل فيه عن الاصل الدال على كمال الاعتناء بمقادير العدول اليه كما تقدم (و) هو أيضا أعني فهل أتم شاكرون أدل على تأكيدي طلب الشكر من أن يقال (أفأتم شاكرون) بادخال همزة الاستفهام على الجملة الاسمية (وان كان) هذا القول وهو أفأتم شاكرون (لثبوت) أيضا لكونه جملة اسمية وانما كان أدل من هذا القول الذى كان فيه الاستفهام بالهمزة (لان هل ادعى) أى أقوى طلبا (للفعل من الهمزة) ولو كان المطلوب فيها أيضا الدخول على الفعل فلما كانت هل ادعى للفعل من الهمزة كان العدول عما يلزمها دالا على شدة الاعتناء والالم بترك ما هو لها لازم بخلاف الهمزة فالترك معها أسهل وهذا معنى قوله (فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بمحصول ما يتجدد بخلاف الترك مع الهمزة

فيقال فهل أتم شاكرون أقل دلالة من أفأتم شاكرون لان الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة فلا تنقص قوتها الثابتة الا اذا غلب فأما اذا لم يغلب فلا أثر له وعندى أن السؤال أقوى من الجواب وجوابه عندى أن هل لا دلالة لها على التجدد بل الفعل هو الدال عليه فاذالم يوجد فليس فيها شىء يعارض الجملة الاسمية وكونها لها اختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقتضى لها بدلالة على التجدد حيث لا فعل قوله (ولهذا) أى ولكون هل ادعى من الهمزة للفعل (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لان البليغ لا يستعمل ذلك الا حيث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق ويحوله لذلك عن الانيان بالفعل بخلاف غيره قلت والكلام اذا ذكرت قواعده استعمله من له فهم وهذا لا يختص بهذا المحل وانما يصرف البياني كل كلام الى قواعده بناء على أنه اذا على أصل وضعه في اللغة وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه فهذه افه نظر ان كان المراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع فيكون في معنى النهى وان كان المراد الاخبار بأن ذلك لا يحسن الا اذا صدر من البليغ فان صدر من غيره لم يحسن أى لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقريظة (تنبيه) قول المصنف ولاختصاص التصديق بها هو الصواب وعبارته في الايضاح ولاختصاصها بالتصديق والصواب ما في التلخيص فان هل لا تختص بالتصديق ولو اقتصرت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة بل التصديق مختص بهل بمعنى أن هل لا تكون بغيره أما قول المصنف وهى تخصص المضارع بالاستقبال فهو مقلوب فان الاستقبال

(ولهذا)

أى أطلب له أى أقوى طلبا له (قوله أدل على ذلك) أى

بخلاف الترك مع الهمزة وذلك لان الفعل لازم بعدهل بخلافه بعد الهمزة وترك اللازم لا يكون الا لنكتة كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم

ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء.

(قوله أي ولان هل أدعى للفعل) أي بحيث لا يعدل عنه معها الا لشدة الاهتمام والاعتناء بمفاد المعدول اليه (قوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل ينطلق زيد (قوله الا من البليغ) أي لا من غيره ولوراعى ما ذكر لانه اذا اتفق مراعاة ما ذكر في وقت كان بمثابة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله لانه الذي يقصد الخ) أي لانه الذي شأنه مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارات فاذا صدر منه مثلا هل زيد منطلق فانه يقصد به الدلالة على

(٣٧١)

(ولهذا) أي ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابرار ما سيوجد في معرض الوجود (وهي) أي هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا وجوده

يعني لان ترك اللازم لا يكون الا لشدة الاهتمام بخلاف ترك غير اللازم (ولهذا) أي ولان هل فيها هذه اللطيفة وهي أنها أدعى للفعل فلا يترك معها الا لشدة الاعتناء بمفاد المعدول اليه بخلاف الهمزة (لا يحسن) المعدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلا (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل ينطلق زيد (الا من البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الا من البليغ لانه هو الذي يتأتى له مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارات فيعتبر أن هل زيد منطلق لابرار المتجدد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأنه وغير البليغ ولو اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو بمثابة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد لا يقال الاعتناء بالثبوت المفاد للجملة الاسمية هنا مع هل يفوت معه الاستمرار والتجدد شيئا فشيئا وهو آكد من مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لا با نقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل آكد وههنا يمكن أن يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولو مرة أنسب للفضل الالهي اذ لا يقوم أحد بحق شكره فيحصل بالاعتناء بالثبوت المطلق المفاد للجملة على أن نقول بعد تساميم أن المناسب استمرار الشكر أن الجملة الاسمية تدل على الدوام بالقرائن غالبا وذلك أو كد من التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسئل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين

قد يكون للفعل الماضي ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعدها للحال بل الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا للاستقبال وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقلوب كما سبق ص (وهي قسمان الى آخره) ش يعني أن هل قسمان أحدهما تسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة ولك أن تقول لا يطلب وجود شيء الا لشيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالأول الصفة والثاني حال يعرض للصفة ثم لك أن تقول ذلك ولكن لا يختص بهل بل الهمزة كذلك ثم البساطة والتركيب ليسا في هل بل في متعلقها ثم قوله يطلب بها وجود يرد عليه أنه قد يطلب بها العدم والتحقيق أنه لا يطلب الا النسبة الواقعة من وجود وعدم فليحمل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها (تنبيه) ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهيجس في النفس اثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فانه لا يرجح عنده نفي ولا اثبات نقله شيخنا

عطف على الدلالة أي ويقصد به ابرار ما سيوجد في معرض الوجود المناسبين للجملة الاسمية وحاصله أنه اذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلاق زيد وكان الكلام خرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة عامه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه انما يكون عن جهل لا عن نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا وعلى فرض أن يقصد نكتة فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق البسيط على ما لا جزء له كالجوهر الفرد وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل

لهو البساطة بهذا المعنى أمرنسي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها بالنظر لما ندخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسيأتى ايضاح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أي التي يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محمولا على مدخوها كما في هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجي وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة والألفاظ

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعد معرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيز إلى حيز وقوله موجودة أي ثابتة في الخارج ومتحقق في وقوله أولا موجودة أي أوليست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهي (قوله أولا موجودة) فيه أن هذا يناهض ما تقرر بينهم من أن هل لا تدخل على منفي وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا على مامر وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده بيان أن ذلك السؤال اذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين إما الإيجاب أو السلب وبعض الأفاضل حمل النفي في قولهم هل لا تدخل على نفي على النفي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة معدولة وبعضهم قال إنها لا تدخل الأعلى موجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة أو غير موجودة معدولة على هل الحركة موجودة فصدق أنها لم تدخل الأعلى موجب لأنه نعم ما عطف عليه سلب اه يس (قوله يطلب بها وجود شيء لشيء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد وجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافلاطون بالبيضة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة (قوله فإن المطلوب وجود الدوام للحركة) أي ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطي وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطي وهو ما يكون مطلوب بالنفس لا للربط كما في قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فإن الوجود فيه مطلوب لنفسه والحاصل أن المركبة وإن شاركت

(٢٧٣)

والحاصل أن المركبة وإن شاركت

في المثال إلا أنها تخالفها من جهة أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وأيضا الوجود في البسيطة مقصود في ذاته لأنه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لأنه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسيطة وهي التي

(كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئين غير الوجود وفي الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها

موضوع ما ومحمول هو عين الوجود لذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أولا وجوده أي هي التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين موضوع ومحمول هو غير الوجود لذلك الموضوع بل هو وجود شيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا فيجاب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في المسئول في الأولى وجود نفس الشيء وفي الثانية وجود نفس شيء لشيء آخر سميت الأولى بسيطة لبساطة المسئول عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الأولى فيها وزيادة ذلك شأن البساطة والتركيب فإن قولنا هل الحركة موجودة المعتبر فيه وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعتبر فيه وجود الحركة ودوامها فإن نظر إلى غير أبو حيان وللهمة وهل أحوال معنوية سنعقد لها فصلا في آخر الباب ولها أحكام لفظية محلها علم

يطلب بها وجود الشيء من أن المركبة كذلك وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقة بين الوجودين (والباقية) المطلوبين بهما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيئين حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الأولى أي البسيطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لأنها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لأن الوجود عين الوجود على ما فيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثانية عن ثبوت مركب والحاصل أن كلامنا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الأولى ونسبة وهي وجود المحمول للموضوع أي ثبوته له كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسيطا فإن قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا بد فيها من نسبة هي ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر في الأولى شيء واحد غير الوجودي أي المضاف للمحمول كما قال في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني دلالة الأول كذا قرر شيخنا العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان وحاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في أولهما شيئا واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الأول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية لطلب التصور فقط أما ما فليل يطلب به اما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء

وعلى كل حال فالاختبار فيه بساطة بالنسبة الى الثاني معنى قلة المعتبر وكثرته (قوله والباقية من ألفاظ الاستفهام) أى المذكورة سابقا وذلك الباقى تسعة وهو ما عد الهمزة وهل فان حكمهما قد مر وبقولنا أى المذكورة سابقا اندفع ما يقال ان من جملة بقية ألفاظ الاستفهام أم المنقطعة ولا تكون الا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله تصور شئ آخر) أى تصور شئ مخالف لاشئ المطلوب تصوره بأداة أخرى وحاصله أن ما سوى هل والهمزة من ألفاظ الاستفهام اشتركت فى طلب التصور واختلفت فى التصورات ولا يقال ان متى وأيان كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا فى التصور لانا نقول ان أحدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كما يأتى وحينئذ فهم مختلفان فيه (قوله قيل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للقائل لا التبرى من هذا القيل فانه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكى الآتى (قوله فيطلب بما) أى التى هى من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أو ماهية المسمى) أى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى الكشف عن معناه وبيان مفهومه الاجمالى الذى وضع له فى اللغة أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما اذا سمعت لفظا ولم نفهم معناه فانك تقول ما هو طالبان يعين لك مدلوله اللغوى أو الاصطلاحى وأراد بالاسم هنا ما قابل

(٢٧٣)

اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزمخشري فى ربيع الابرار ما حصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ ومن الالوان وكانت فى زمن اصحاب الرس تاتى الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتقرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك الى نبيهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الوجود فى الامرين فى أولهما شئ واحد هو الحركة وفى ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك فى الاول شيان وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاختبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم (والباقية) أى والالفاظ البواقى من ألفاظ الاستفهام وهى ما سوى الهمزة وهل لا تكون لطلب التصديق وانما تكون (لطلب التصور فقط) فالبواقى تشترك فى مطلق كونها للتصور لكن تختلف فى أن المطلوب تصوره بواحد منها خلاف المطلوب بالآخر (قيل يطلب بما) التى هى من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أى بيان مدلوله فى الجملة سواء كان مائرا مفردا أو مركبا بشرط أن يكون فيه اجمال (كقولنا ما العنقاء) حال كوننا طالبين شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة فى الجملة فيجيب بآراء لفظ أشهر ولو كان أعم لانه

النحو ص (والباقية يطلب بها التصور الى آخره) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهى بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدل عليه بقوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين فان ان كنتم صادقين يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقدم التصديق ألا تراهم معلقا على الصدق وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على متى وقوله الباقية ان أراد باقى ما ذكره

(٣٥ - شرح التلخيص ثانى)

مغرب لذلك (قوله طالبا أن يشرح الخ) حال من نافى قوله كقولنا ما العنقاء والمراد طالبا كل منا أو الضمير فى قوله كقولنا للتكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالبين (قوله ويبين مفهومه) أى مدلوله الاجمالى الذى لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بآراء لفظ أشهر وهذا عطف تفسير والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثالا فى معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم أن ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب بها بيان أن الاسم لأى معنى وضع وما ل هذا البيان الى التصديق دون التصور لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع فى مقابلة أى معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذى هو موضوع بازائه مجالا أو مفصلا وجوابه اراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية أنسب لأنها لبيان مدلولات الالفاظ اجمالا لان أهل اللغة يعنون بالمعرفة الاجمالية كقول الجوهري فى الصحاح الحبيب ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثانى أن يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا بان يكون السائل عالما بمدلول الاسم اجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا بالحد الاسمى وما ل هذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحسكية أنسب لانها لبيان تفاصيل الحقائق الوجودية والمفاهيمات الاصلاحية مثال الاول قول السائل ما العنقاء حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بأنه نوع من

الحيوان أو حيوان مفترس ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصد السائل أن لفظه موضوع لاي معنى فيجيب
بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ومثال الثاني قول السائل ما العنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجمالا بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه
مفصلا فيجيب بالحد الاسمى بأن يقال طير صفته كذا وكذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ان أراد
بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذي وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجيب الخ صحيحا لکن ما حينئذ لطلب التصديق
لا لطلب التصور كما هو الموضوع وإن أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ما حينئذ
ا لطلب التصور ولكن قوله فيجيب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذي هو تعريف لفظي
تأمل (قوله فيجيب بإيراد لفظ أشهر) أى مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التي سأل بها السائل أم لا كذا في سم
وعمم يس فقال أشهر منه سواء كان مرادفا له أم لا كما يقال في جواب ما العنقاء طائر وفي جواب ما العنقاء خمر وقوله بإيراد لفظ أى مفرد
كقوله في جواب ما الانسان بشر لمن لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بأن عرف انه نوع من الحيوان أو عرفه
تفصيلا ثم ان قوله فيجيب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى ان حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر
عند السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٢٧٤) أمر مجمل فاذ أجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من المستول

فيجيب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقة التي هو بها هو

مبين في الجملة كان يقال هي طائر أو طائر عظيم تختطف الصبيان كما روى أنها كانت طائرا في زمن أصحاب
الرس تختطف الصبيان فتغرب بالصبيان الى جهة الجبال فشكوا ذلك الى نبي زمانهم فدعا الله عليها
فأهلك جنسها ولم تعقب ولا غترابها بالصبيان يقال لها عنقاء مغرب (أو) يطلب بها شرح (ماهية
المسمى) وأراد بالماهية الحقيقة الوجودية وهي التي بها أفراد الشيء تحققت بحيث لا يزداد في
الخارج عليها الا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق اذ لا يزيد الافراد على هذه
الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد الماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد و يصح نسبتها للمعدوم دون الوجودية
وانما حملناه على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسيطة بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينها
فصحيح وان أراد باقي ألفاظ الاستفهام فيرد عليه أم النقطة كما تقدمت الإشارة اليه فانها لا تكون
الا للتصديق بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا للتصور ولا شك أنها من أدوات الاستفهام وقد عدها
معهم السكاكي في المفتاح ووجهه أنها ان كانت متصلة فلا استفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة
ببل والهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام لانها لا تستعمل الامع الهمزة وان
كانت منقطعة ففيها اضراب لانا نقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام

عنه فاذا لم يوجد مفرد أشهر
عدل الى لفظ مركب
كقولنا في جواب ما العنقاء
طائر عظيم تختطف الصبيان
ولا يكون التفصيل المستفاد
من التركيب مقصودا
فاذا حصل المفهوم سأل
عن الماهية وذاتيات
أفرادها فيؤتى بما يدل
عليها (قوله أو ماهية
المسمى) بالجر عطف على
الاسم أى أو شرح ماهية
المسمى واراد المصنف
بالمسمى المفهوم الاجمالي
وبما هيته أجزأ ذلك

(كقولنا)
الحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا
وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنوانه عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا
ووصف الشارح الحقيقة بالتي هو بها إشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة في نفس الامر التي بها تحققت أفراد الشيء بحيث لا يزداد
في الخارج عليها الا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فأفراد الانسان لا تزيد على هذه الحقيقة الا بالعوارض
ولم يرد المصنف بالماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد والدليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة في نفس الامر
لا مطلق ماهية تفصيلية ولو معدومة قوله وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينها وبين شرح
الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد

كقولنا ما الحركة والقسم الأول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون البسيطة فالبسيطة في التركيب واقعة بين قسمي ما

(قوله أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التي يجاب بها بأن يقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني (قوله في جواب بإيراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال في جواب ما الإنسان حيوان ناطق بعدمعرفة أن الإنسان شيء موجود في نفسه وإنما قيدوا بذلك لأجل أن يكون الجواب تعريفاً حقيقياً ولا كان تعريفاً اسمياً وكانت ماهي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما تذكر الرسوم في مقام الحدود توسعاً أو اضطراراً كما في شرح الاشارات وحينئذ فقول الشارح فيجاب بالذاتيات أي حق الجواب عن ما التي لطلب شرح الماهية أن يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين أجابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين تنبيهاً على أن حقيقته (٢٧٥) تعالى لا تعلم إلا بذكر الفصول

المقومة لها ولا مقوم لها
اذ لا تركيب فيه سبحانه
وتعالى ولما يتنبه فرعون
لذلك بل عد جوابه غير
مطابق قال لمن حوله
ألا تستمعون يعني أنا سألته
عن حقيقة فأجابني بصفاته
فلم يتعرض موسى عليه
السلام لخطابه هذا بل
ذكر صفات أبين حيث
قال ربكم ورب آبائكم
الاولين لعله ينتبه فلم ينتبه
فنسب فرعون لعنة الله
عليه موسى عليه السلام
الى الجنون وقال على
وجه الاستهزاء ان رسولكم
الذي أرسل اليكم لجنون
فذكر موسى عليه السلام
ثالثاً صفات أبين بقوله رب
المشرق والمغرب وما بينهما

(كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما) أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية

وبين شرح الاسم ويدل عليه المثال أيضاً وهو قوله (كقولنا ما الحركة) لأنها موجودة الافراد أي فيقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني فكأنه قيل ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فأجيب بإيراد ذاتياته كما ذكرنا (وتقع هل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء (في الترتيب) الطبيعي (بينهما) أي يقع السؤال بهل بين السؤال بما التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وذلك لأن مقتضى الطبع أي العقل المراعي للمناسبة أنه إذا سمع اسماً ولم يعرف أن له مفهوماً طلب له مفهوماً في الجملة ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوماً إذ لعله مهمل ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحد المتضمن للجنس والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الأصل

ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطة فيها اضراب لا يخرجها عن أن تكون استفهامية لأن الاستفهام جزء معناها أو أحد معانيها وإنما نغني المنقطة التي فيها الاستفهام دون التمحضة للاضراب وقد صرح النحاة بعداً من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره إذا عرف ذلك فمن ألفاظ استفهام التصور ما يطلب بها أحد أمرين إما شرح الاسم أي شرح مدلول الاسم لغة وكان الأولى أن يقول الكلمة لتعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلة المسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع الى الاستفهام عن الاسم لأنك إذا قلت ماضرب وما من تقديره مامدلول ضرب وما مدلول من وإما ان يطلب بها ماهية المسمى كقولك ما الإنسان وتريد شرح الحقيقة الإنسانية وإنما سمي الأول شرح الاسم لأن تقديره مامدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير

وقال عقبه ان كنتم تعقلون فأشار الى أن السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقته اه والظاهر انه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) أي وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي ويقع السؤال بهل البسيطة بين السؤال بما التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية) أي لطلب شرحها وبيانها لمساعدتها ان قول المصنف أو ماهية المسمى عطف على الاسم ويحتمل انه عطف على شرح ويدل له ما هنا واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع هل المركبة بعدما التي لطلب شرح الماهية كما مر ولذا يقال ان هل تقع بين ما من وما تقع بين هلين وقد أسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلاً أولاً ما العنقاء ثم ثانياً هل هي موجودة ثم ثالثاً ماهي أي ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعاً هل العنقاء دائمة وكذا تقول ما البشر فتجيب بالإنسان ثم تقول هل هو موجود أولاً فتجيب بموجود ثم تقول ماهيته وحقيقته فتجيب بحيوان ناطق ثم تقول هل يعيش على أربع أو على رجلين ونحو ذلك من الأحوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقل نسبة للطبع بمعنى العقل إذ هو المراعي للنسبات والترتيب الطبيعي هو أن يكون التأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة له كتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبع أي العقل المراعي للنسبة أن الشخص إذا سمع اسما ولم يعرف أن له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الاجمال ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوما إذ له مهمل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل واذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله العارضة له كدوامه (٢٧٦) لان العلم بدوام ذلك الشيء يستدعي سبق العلم بحقيقته كذا قيل

قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة نظرا لذلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجمالي وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجمالي علة لكون مقتضى الترتيب العقلي ما ذكر وقوله استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أي الاجمالي وذلك الاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملًا وقوله استحالة منه

يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحالة منه أن يطلب حقيقته وماهيته إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له

في اللفظ وضعه لمفهوم ماثم على تقدير تسليمه فاما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا فاما ان عرف ان له مفهوما ولولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلأمانع من السؤال عن وجوده وثانيهما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر لما تقر ان مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيله هو الذي يصير حقيقة عند السؤال بعدما تقر وجوده فلا يفتقر الى سؤال آخر الابهل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وهذا يكاد يتحقق مع ما تقر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يفتقر فيه الى التعليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الألفاظ المفصلة التي تثبت للمعدوم والوجود فاذا برهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للوجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذو الاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد الى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحا الا عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يجاب بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئين كما أشار ابن سينا الى ذلك في الشفاء أحدهما ان الوجودات لها حقائق ومفهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الا بعد تحقق وجوده فلها حدود حقيقية لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المعدومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد الحقيقي

الثاني ما هذه الماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم لرجل من بني آدم تقول ما الانسان سائلا عن حقيقة وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام بهل البسيطة و بهل المركبة لان شرح الاسم سابق عليهما لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء لشيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولا ما العنقاء ثم تقول هل هي موجودة ثم تقول هل هي تستمر أبدا وأما القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المسمى فهو متقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة و هل المركبة لان طلب وجود الشيء

أن يطلب حقيقته أي التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه والفرق أن يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الأصل وضع اللفظ لمفهوم ماثم على تقدير تسليمه فاما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا وما ان عرف ان له مفهوما ولولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلأمانع من السؤال عن وجوده لانه اذا عرف أن له معنى فقد تصوره باعتبار أنه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور كاف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية له أن الماهية ما به يكون الشيء المتعارف وهو الوجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية له أيضا

(قوله والفرق الخ) أتى بهذا فعلا لما يقال ان المصنف جعل ما قسمين الأول ما يطلب بها بيان مفهوم الاسم والثاني ما يطلب بها بيان ماهية المسمى وهل هما الاشياء واحد وحاصل ذلك الدفع أن لا نسلم أنهم ما شيء واحد بل مختلفان كذا قرر بعضهم وعبارة السيرامي لما كان الحد والمحدود متعدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان اسما أو حقيقة يادفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل أنه كثير والمراد لازمه أي ظاهر وواضح أو المراد بالقلة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أي بين الذي يفهم من الاسم أي من اللفظ ويدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم والبناء للابسة أي المفهوم المتببس بالجملة أي بالاجمال أي بين المفهوم المجمل أو الاجمالي أو أنه حال من المفهوم أي حال كونه اجمالا أي مجملا (قوله التي تفهم من الحد) أي من لفظ الحد وفي كلامه إشارة إلى أن الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن اجزاء الماهية كما انه يطلق على مجموع أجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أي تفهم تفصيلا من الحد أو أنه صفة للماهية أي الماهية الملتبسة بالتفصيل أي الماهية المفصلة التي تفهم من الحد (قوله غير قليل) أي ظاهر فلا يتوهم اتحادهما لان المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية الجملة (٢٧٧) والذي يفهم من الحد الماهية

المفصلة ولا شك أن الماهية الجملة غير نفسها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذا لامور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينبه عليها ازالة لما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الازهان (قوله فهم فهما) أي فهم منه الماهية فهما اجماليا فمفهوم فهم محذوف (قوله ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم) أي وقفا اجماليا وهو تفسير لما قبله لان فهم الشيء هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان عالما بالغة) أي بوضعها

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما بالغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق

لا يكون الا بعد تحقق الوجود فلذلك يطلب وجود المعنى بعد حده بالحد الاسمي كما تقدم أن أول ما يوضع في التعاليم الحدود الاسمية ثم يبرهن على وجود حصصها في الافراد وتكون تلك الحدودات بذلك الاعتبار موجودة وثانيها ما أن للفظ معنى جمليا وتفصيليا وذلك يتصور باعتبار الواضع ان بنيانا على أن اللغة اصطلاحية فيمكن أن يتصور المعنى تفصيلا بتصور أجزائه جنسا وفصلا ثم يعين اللفظ بازائه وان يتصوره اجمالا بشيء مما يساويه فيعين له اللفظ وهذا هو الذي دلت عليه تعاريف أهل اللغة وأما الاول فلا يكاد يحصل الامن الذي ارتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والفصل ويتصور أيضا باعتبار الجيب فقد تبين بهذا أن معرفة المعنى في الجملة لا تستلزم معرفته تفصيلا لان المعرفة الاولى توجد ممن له علم بوضع الالفاظ لغة لانه يقف بذلك على حقيقةها في الجملة بخلاف الثانية وهي الاستفادة من الحد المنطقي وتسمى الاولى تصور مجموع والثانية مجموع تصورات فيحتاج الى الثانية بعد الاولى وبذلك يظهر الفرق بين الحد والمحدود وقد نجعل الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ فتبين بدلالة لفظ آخر بالاجمال أيضا ثم يسأل عن التفصيل وقد يبين التفصيل من أول وهلة زيادة للفائدة أو لعدم حصول لفظ يدل اجمالا فلم بذلك أن معنى التعريف مطلقا التنبيه على أن المعنى

مسبوق بالعلم بماهية ذلك الشيء تقول ما الحركة فاذا عرفت مدلولها لغة تقول هل هي موجودة فاذا عرفت أنها موجودة تقول ما هي أي ما ماهيتها فاذا عرفت ما تقول أهى دائمة لان الاستفهام عن وجود الشيء لا يشترط أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشيء وأما العلم بدوام ذلك الشيء فانه يستدعي

أما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا فاذا كان عالما بوضع اللغة وخوطب بلفظ الانسان فهم منه نوعا من الحيوان مخصوصا (قوله وأما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله أن يقول والذي يفيد الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله الارتاض بصناعة المنطق أي العالم بها المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات أعني الجنس والفصل منه وفيه أن الذاتيات انما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الاصح فالارتاض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال الارتاض في صناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي اذا علمت ما ذكرناه من أنه لا حقيقة للمعوم ولا ماهية له وأردت الفرق بينه وبين الموجود فنقول لك الفرق بينهما أن الموجودات الخ وأراد بالموجودات الامور التي لها ثبوت في نفس الامر لا المتحققة في الخارج فقط (قوله لها حقائق) أي ماهيات مركبة من الذاتيات ملحوظ باعتبار التحقق في نفس الامر وهي حقيقة ذلك الموجود

(قوله ومفهومات) أى صور حاصلة فى العقل مدركة من الالفاظ الدالة عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل أن كلامنا للوجودات والمعدومات وضع له ألفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هى مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق (قوله واسمية) أى لفظية تدل على المفهومات من الأسماء (قوله فليس لها الا المفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من أسمائها (قوله الا بحسب الاسم) أى لا بحسب الذات وكان الأولى أن يقول فلا تعريف لها الا بحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهى لذاتيات لها (قوله لان الحد بحسب الذات) أى بالنظر للذات أى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غايه لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد الخ وحاصل كلامه أن الحد الاسمى قد ينقلب حقيقياً فالواضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفاً اسمياً وبعد العلم بوجودها ينقلب حداً حقيقياً فالحد الحقيقى والحد الاسمى لا منافاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلاً تعريف الشكل المثلث المتساوى الاضلاع بما أحاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التحرير يصير حداً حقيقياً وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم كان ذلك حداً اسمياً فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقلت له ان النبى قد أمر بها وكل ما أمر به النبى فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمى حداً حقيقياً بقى شىء آخر وهو أن الحد الاسمى اذا انقلب حداً حقيقياً هل فى هذه الحالة يقال له حد اسمى أو أن الشرط فى كونه اسمياً عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فاذا وجد العلم اتفق عنه ذلك الاسم (قوله فى أول التعاليم) جمع تعليم والمراد به التراجيم كالفصل والباب (٢٧٨) وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاة المذكور فى

أول بابها (قوله يبرهن عليها) أى على وجودها (قوله فى أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشىء المحدود المذكورة فى تلك الترجمة وفى بعض النسخ فى أثناء التعليم أى فى أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أى رسوم (قوله ثم

ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى أثناء العلم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك المذكور فى الشفاء

الفلا فى العلوم للمخاطب هو المراد من هذا اللفظ فتم على كل حال اكتساب علم من جهة أن هذا المعنى (١) جهل أن التفصيل للعلوم بالافاظ أخرى هو هذا وأن المعنى للعلوم بلفظ آخر جملة هو هذا تأمل والله تعالى العلم بحقيقته كذا قالوه ولا يخلو عن نظر فانه ان كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم للماهية

اذا برهن عليها) أى على تلك الاشياء أى اقيم البرهان على وجودها (قوله وأثبت وجودها) أى بالبرهان والمراد الوجود (و) الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقياً وجعل هذا كلياً غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لذاتيات فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يصير حداً حقيقياً لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشىء الموجودة مثلاً مفهوم الماشى حد اسمى للإنسان وبعثات الوجود لا يكون حداً حقيقياً لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر وفلانة من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره العلامة السيد فى حواشى المطول وفى الفنارى أن الواضع اذا تصور حقيقة الشىء وعين الاسم بازائها فظاهر أن التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حداً اسمياً بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حداً حقيقياً بالنظر اليها بلا اشتباه وأما بالنظر لنفس الشىء فرسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب العقول وأما اذا أريد بالحد المعروف مطلقاً فالمراد (قوله كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين أما الثانى فكما مر فى مثالى المثلث والصلاة وأما الاول فكما اذا سألك سائل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان أى ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وأنه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهذا حد اسمى بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (١) قوله جهل ان التفصيل الخ كذا بالاصل وحرره اه مصححه

(قوله العارض المشخص لدى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارح بقوله فيجواب يزيد أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لدى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علما له أو وصفا خاصا به كما في المثال المذكور وسواء اتحد العارض كما في المثال الأول أو تعدد كما في الثاني وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح أن يقع في جواب السؤال بمن لانها (٢٧٩) وان كانت عارضة لحقيقة الانسان

لكنها غير معينة له قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا في غاية الابهام لم يكن فيها اشعار بخصوصية المجاب به فاذا قيل في الجواب زيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد فلذا كانت للتصور وان لازم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدبس في الاناء أم غسل فالمجاب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم انه يرجع الى التصديق في التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما ونحوها اه ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها لطلب التصور أي اصالة فلا ينافي أن طلب التصديق الخاص لازم لها هذا وذكر السبكي في عروس الافراح نقلا عن والده أن الجواب يزيد مفرد لامركب ولا يقدر مبتدأ ولا خبر فاذا قلت

(و) يطلب (بمن العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض (لدى العلم) فيفيد تشخصه وتعيينه (كقولنا من في الدار)

أعلم (وبمن) معطوف على بما أي ويطلب بمن (العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض ويوجب تشخيصا وتعيينا (لدى العلم) بحيث يتميز به عما سواه من الافراد ذوات العلم سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف (كقولنا من في الدار) فان هذا سؤال عن الوصف الذي يعين الشخص السائل في الدار من أهل العلم فيجواب يزيد ونحوه مما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس عند تعيينه بهذه الأوصاف وسواء اتحد العارض كما في المثال الأول أو تعدد كما في الثاني قيل ويدخل في الشخص الشخص النوعي يعني اللغوي الشامل للصنف فعلى هذا اذا قيل من في هذا القصر وقيل مثلا الانسان الصقلي واذا قيل من في السماء من أنواع العالمين وقيل الملك مثلا كان تشخيصا بالعارض وهذا بعيد من عبارة المصنف وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص ككاتب ونحوه ثم ان من

فالسؤال عن الوجود كذلك ص (وبمن عن العارض المشخص لدى العلم كقولنا من في الدار) ثم من ألفاظ الاستفهام عن التصور من فان قلت اذا كانت من لا يسأل بها الا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أنصار الى الله وهو طلب تصور كما زعموا بالتصديق وهو قول الحواريين نحن أنصار الله قلت أجاب الوالد رحمه الله في بعض تعاليقه عن ذلك بأن من وان كانت سؤالا عن التصور فالسائل بها تارة يحزم بحصول المذهب ولكن يسأل عن تعيينه وتارة لا يحزم كمن يرجو ناصرا يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه فقوله من أنصاري محمول على ذلك قاله عيسى عليه الصلاة والسلام راجيا من الله تعالى إقامة ناصره سائلا عن عينه فهو سؤال عن التصديق والتصور لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين فكان الأكل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديق مطلوبا فيه والحواريون تفتنوا بذلك فأجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معا كما أنهم قالوا ههنا من ينصرك وهم نحن وقالوا أنصار الله لان نصرته نصرته الله بمعنى نصرته دينه وليدينوا أن نصرتهم له خالصة لله لا يشوبها غيره من حظوظ البشرية ﴿تنبيه﴾ قولنا من عندك يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق لانه يتضمن أمرين أحدهما الاستقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب وان المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه والثاني تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وان كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب الى ذلك الشخص وهو أخص من النسبة التي كانت حاصلة للمتكلم أولا لانها نسبة الأعم ذكره الوالد رحمه الله قال ومن ههنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب بها التصديق

من عندك فقيل زيد كان بمنزلة قولك ما لا انسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكرك حديفيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وأما قوله في الآية الأخرى خلقهن العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتضارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لدى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري نحو فمن ربكم يا موسى (قوله تشخصه) أي تشخصا شخصا أو نوعيا كما اذا قيل من في هذا القصر فقيل مثلا الانسان الصقلي وكذا اذا قيل من في السماء من أنواع العالمين فقيل الملك والمراد بالنوع اللغوي الشامل للصنف (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله من في الدار) أي اذا علم السائل أن في الدار أحدا لسكن لم يتشخص عنده فيسأل بمن عن مشخصه

فيجاب بز يد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس

ههنا لما كانت في غاية الابهام فلا اشعار فيها بخصوصية الجواب به فاذا قيل زيد تصور السائل منه ذات زيد كانت للتصور ولولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدبس في الاناء أم غسل للجواب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم انه يرجع في التحقيق الى التصديق وعلى هذا يقاس ما أتى في ما ونحوها (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس) والمراد

﴿فائدة﴾ تترتب على هذا ذكرها الوالد أيضا أن الجواب مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عندك فزيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى واثن سألهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الأخرى خلقهن العزيز العليم وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها ﴿فائدة أخرى﴾ تترتب على ذلك يقال في الجواب عن ذلك زيدان كان واحدا أو زيد وعمران كانا اثنين أو زيد وعمر وبكر ان كانوا ثلاثة وعلى هذا الى أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا صحيحا بل الجواب المطابق ما لا يزيد ولا ينقص كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً مانعاً ومن هنا تعلم أن المستول عنه بمن هو ماهية من عنده أعم من القليل والكثير وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست للعموم في الافراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلووا بذلك على العموم فان أرادوا العموم بالمعنى الذي ذكرناه فصحيح وان أرادوا أنها تدل على الافراد فممنوع ﴿فائدة أخرى﴾ من صالحة للذكر والمؤنث وللمفرد والمثنى والمجموع هذا حظ النحوى منها وحظ الأصولي أنها للعموم قال الوالد رحمه الله فهل العموم في جميع هذه المراتب أو في الآحاد وتظهر فائدة ذلك اذا قال من دخل دارى من هؤلاء فأعطه درهما فان قلنا بالأول أخذ كل واحد درهما وان قلنا بالثاني أخذ كل واحد درهما بدخوله ونصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الأول يعطيهم ثلاثة لكل واحد درهم وعلى الثاني يعطيهم ثلاثة بدخول الآحاد لكل واحد درهم ودخول الثلاثة لكل واحد ثلثه وثلاثة لان صفة الأعمية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة وعلى هذا القياس قال ولم أره منقولا ولا مخلص عنه فيما يظهر لى الآن إلا أن يقال لا عموم لها الا في مراتب الافراد ولكن الأسبق الى الفهم أنها عامة فيما يصح وهي تصاح للأفراد والمجموع الأفراد لكل مرتبة من مراتب المثنى والمجموع وفيه احتمال آخر وهو أنه لا يعطى المجموع الا درهما ومأخذه ما حققناه من أن من لا تدل على الافراد بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد يظهر أثر ذلك في النفي فاذا قلت لا تشتم من يشتمك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك اذا عرف ذلك فقول المصنف يسأل بها عن العارض يعنى أن الكلى لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئى وذلك الجزئى مشخص لذلك الكلى فزيد مثلا عارض لماهية الانسان الكلى ومشخص لها فتقدير كلامه يسأل بمن عن الشيء العارض للماهية الكلى المشخص لها كقولك من في الدار فتقول زيد بالمعنى أى عارض مشخص لحقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقولك من فلان فتقول زيد وهو فاسد لان فلانا كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم ولعل المراد اذا قال شخص فلان يعمل كذا فتقول من فلان فيقال زيد لكن في الاستفهام عن ذلك بمن فيه نظر فينبغى أن يقال ما فلان لانه استفهام عن الاسم فليكن بما سبق وأورد عليه المصنف أن ما ذكره لا يطرد لانك تقول من زيد كقوله صلى الله عليه وسلم للتجارية السوداء من أنا وقوله تعالى من فرعون على قراءة الاستفهام واست نطلب بها مشخص الذى العلم لان زيدا هو المشخص (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس

ماهية أو جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم أو المراد بكونه عارضا للذات أنه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال في المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان فاما يصح ذلك من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخيص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الأوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله وقال السكاكي) أى في الفرق بين من وما وهذا مقابل للقليل المتقدم (قوله يسأل بما عن الجنس) أى من ذوى العلم أو من غيرهم والمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد أو مختلفتها مجملة أو مفصلة فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ماهو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجمالية فاذا قيل ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان ناطق أو نوع من الحيوان فيطلب بما عن السكاكي شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا أنه مختص عنده بالأمر الكلى وعند

تقول ما عندك أي أي أجناس الاشياء عندك وجوابه انسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك وكذلك تقول ما الكلمة وما الكلام وفي التنزيل فما خطبكم أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه ما تعبدون من بعد أي أي من في الوجود تؤثرونه للعبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما وسؤال فرعون وما رب العالمين اما عن الجنس لا اعتقاده لجهله بالله تعالى

الصف بالجنس الجنس اللغوي فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا نحوقولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي فيجاء بأنها لفظ مفرد مستعمل (قوله أي أي أجناس الاشياء الخ) أي أي جنس من أجناس الاشياء عندك لان السؤال عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه) أي جواب ما عندك لا جواب أي جنس من أجناس الاشياء عندك لان قول المصنف أي أي أجناس الاشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لان السؤال بأي انما يكون عن المميز كما سبذ كره المصنف قريبا وأما ما فانه يسأل بها عن الجنس فلم يكن جواب أي مطابقا لجواب ما وذلك لان المجاب به عن مالمفظة الجنس ككتاب أو فرس والمجاب به عن أي الجنس ومميزه الذي هو الفصل نحو شي مكتوب أو شي عاقل أو شي ملبوس أو نحو ذلك لكن لما كان يميز الجنس يستشعر منه الجنس لان الشيء المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فتميز الجنس الذي عندك ذكر كميز الجنس الذي عندك (٢٨١) الذي عندك فقد ذكر الجنس الذي عندك

فسر للمصنف ما عندك بأي جنس عندك تسأله لتلازم جوابيهما هذا حصل ما قاله اليعقوبي وسم قال عبد الحكيم لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما بمطلب أي اتحادهما فان أيا لمطلب المميز وما لمطلب الماهية الا أنه لما كان طلب ماهية الشيء مستلزما لمطلب تمييز تلك الماهية بعينها عما عداها من حيث اشتغالها على الخصوصية أقيم مطلب أي مقام مطلب ما ولذا اتحد جوابيهما فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان

تقول ما عندك أي أي أجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه

بالجنس هذا الجنس اللغوي الشامل للنوع وسواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا (تقول) في الحقيقي (ما عندك أي أي) جنس من (أجناس الاشياء عندك وجوابه) أي وجواب ما عندك (كتاب ونحوه) كفرس وانما قلنا جواب ما عندك لان قوله أي أي أجناس الاشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى لان السؤال بأي انما يكون عن التمييز فلا يطابق جوابه جواب ما عندك الا أن يميز الجنس يستشعر منه الجنس ففسر ما عندك بأي جنس عندك تسأله لتلازم جوابيهما والافالمجاب به عن أي هو أن يقال شي مكتوب أو شي عاقل أو شي ملبوس ونحوه مما في ذكر المميز للجنس الوجود فافهم وانما قلنا المراد الخ ليدخل فيه النوع الذي هو الماهية والحقيقة ولو كانت اصطلاحية نحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي فيجاء بأنها لفظ مفرد مستعمل (أو عن الوصف) هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول) في السؤال عن الوصف (ما زيد) أي أي وصف يذكرك عند وصفه فكأنه قال هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وانما قلنا كذلك لانه لو كان المعنى ما وصفه لكان المناسب الكريم ونحوه تأمل (وجوابه الكريم ونحوه)

تقول ما عندك أي أي الأجناس عندك) وجوابه انسان أو حيوان مثلا لان الجنسية شاملة قال تعالى فما خطبكم أي أي أجناس الالفاظ هي فيجاء بأنها لفظ مفرد مستعمل (أو عن الوصف) هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول) في السؤال عن الوصف (ما زيد) أي أي وصف يذكرك عند وصفه فكأنه قال هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وانما قلنا كذلك لانه لو كان المعنى ما وصفه لكان المناسب الكريم ونحوه تأمل (وجوابه الكريم ونحوه)

(٣٦ - شروح التلخيص ثاني) الجنس اجمالا جواب لما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية الميزة عن الأجناس

الآخر جواب لأي هكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاح اه فانت تراهم جعل جوابهما واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك ولاي الأجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) أي كفرس وحمار وانسان (قوله ويدخل فيه) أي في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة أي التي هي النوع سواء كان حقيقيا نحو ما الانسان أو اصطلاحيا نحو ما الكلمة وأشار الشارح بهذا الى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوي وهو ما صدق على كثير من الأجناس المنطقي اذ هو مقابل للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) أي ما مدلول هذه اللفظة (قوله أي أي أجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي أي أي نوع من أنواعها لانها تتنوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله أو عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله تقول ما زيد) أي تقول في السؤال عن الوصف ما زيد أي أي وصف يقال فيه أي هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وانما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه الكريم فلو كان المراد الوصف القائم به لكان جوابه الكريم ونحوه (قوله ونحوه) أي كاشجاع والبخيل والحيوان وكان الاولى للمصنف أن يقول وجوابه كريم بالتشكير

أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى الاجسام كأنه قال أى أجناس الاجسام هو وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف للتنبيه على النظر المؤدى الى معرفته لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون عجب الجبهة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم ألا تسمعون ثم لما وجد مصر على الجواب بالوصف اذ قال فى المرة الثانية ربكم ورب آبائكم الاولين استهزأ به وجننه بقوله ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفتنوا لذلك فى المرتين غلظ عليهم فى الثالثة بقوله ان كنتم تعقلون واما عن الوصف طمعا فى أن يسلك موسى عليه السلام فى الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم رب العالمين الى درجة دعت السحرة اذ عرفوا الحق أن عقبوا قولهم أما رب العالمين بقولهم رب موسى وهرون نفيلا لهما هم أن عتوه وجهله بحال موسى اذ لم يكن جمعهم ما قبل ذلك مجلس بدليل قال أولو جئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين حين سمع الجواب تعداه عجب واستهزأ وجنن وتفيق بما تفيق من قوله ان اتخذت الها غيرى لاجعلنك من المسجونين * وأما من فقال السكاكى هو للسؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكم يا موسى أى أم ملك هو أم بشر أم جنى منكرا لان يكون له مارب سواء لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا فى سؤاله هذا الى معنى الكبار سوى فأجاب موسى (٢٨٢) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى كأنه قال نعم لنا رب

سواك هو الصانع الذى اذا سلك الطريق الذى بين بايجاده لما أوجد وتقديره اياه على ما قدر واتبعت فيه الخريت (قوله وبن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جملة مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) أى الكائن من دون العلم وذلك بأن يعلم السائل أن المسئول عنه من ذوى العلم لكنه يجمل جنسه وقضية

(و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس

كالشجاع والبخيل والجبان والاولى أن يقال كريم بالتنكير وقال السكاكى أيضا (و) يسأل (بمن عن الجنس) الكائن (من ذوى العلم تقول) فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فتسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أبشر هو أم ملك أم جنى) لان السائل عن هذا يعلم أنه شخص ويجمل جنسه فيجيب بأن يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم ويؤيد هذا قوله أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن فقد سئلوا بمن وأجابوا بالجنس ولو فهموا أن السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان (وفيه نظر) أى وفى كون السؤال بمن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لان المنقول أنه لما يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا

وبمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى انسى أم ملك قال فرعون فمن ربكم يا موسى أى من أى جنس قال المصنف وفيه نظر يريد أنه لا يقال فى جواب من زيد هو بشرو نحوه كذا ادعاء قيل وهو ممنوع بل يقال فى جوابه ذلك قلت لعل المصنف لاحظ أن من انما تستعمل لما يعقل والجنس السكاكى ليس بعقل لانه حقيقة كلية ولا يسأل عنه بمن ولذلك قال النحاة انه حيث أريد الجنس يؤتى بما قال بعض شراح المفتاح انه يسأل بمن عن الجنس أى الحقيقة والحقيقة أعمر من المطلقة والمقيدة فاذا قيل من فلان

التقييد بذوى العلم تقتضى أنه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول فى السؤال وأنه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى ما جنسه اذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا بجنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من للسؤال عن الجنس نظر وحاصله أن لا نسلم ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن المعارض الشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف أيضا فان المنطقيين قالوا لا يسأل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات اه يس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس ببيت الكتاب وهو قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

فان الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان قلت لا نسلم أن السؤال عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر فسألهم عن مشخصهم وأنهم من أى قبيلة فأجابوا بأنا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن الشخص والمعين فى اجابتهم ببيان الغير المطابق تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن فكان الجيب يقول ليس الامر كما تظن من أننا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والنسطة فى السؤال واردة (قوله اذ لا نسلم أنه) أى من فى اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه رباً وأن لا رب سواه وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن العارض المشخص لذى العلم وهذا أظهر لأنه اذا قيل من فلان يجاب بزيد (٢٨٣) ونحوه مما يفيد التشخيص ولا نسلم

صححة الجواب بنحو بشر أو جنى كما زعم السكاكي * وأما أي فلا سؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما يقول القائل عندي ثياب فتقول أي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية وفي التنزيل

(قوله وأنه يصح) أي

ولا نسلم أنه يصح (قوله بل

يقال ملك) أي بل يقال

في جوابه ملك من عند الله

الح (قوله كذا وكذا) أي

إلى الانبياء من عند الله

وقوله مما يفيد الح بيان

لكذا وكذا أي واذا كان

لا يجاب إلا بذلك فتكون

من لطلب العارض

الشخص لذى العلم كما مر

فان قلت ان السكاكي

ادعى أن من في قوله تعالى

حكاية عن فرعون فمن ربكما

ياموسى للسؤال عن الجنس

قلت كلامه ممنوع لم يجوز

أن يكون للسؤال عن

الوصف كما يدل عليه

الجواب على أنه يجوز أن

يكون الجواب من الاسلوب

الحكيم اشارة الى أن

السؤال عن الجنس لا يليق

بجنابه تعالى إنما اللائق

السؤال عن أوصافه

الكاملة فكأنه قيل

(قوله

أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والافأى كما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها

وأنه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل يقال ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخيصه (ويسأل بأي عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما)

الجن فليس جواباً عن السؤال مطابقة بل تخطئة للسؤال فكأنه قيل ليس كما تنظن من أنا أشخاص آدميين فنجيبك بما يعيننا وإنما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال واردة وإنما كلامنا فيما يقصد في السؤال وعلى هذا فهذا السؤال لا يقال فيه ملك كما اقتضى ذلك كون المعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وإنما يقال فيه لتشخيصه من بين أشخاص العقلاء ملك يأتي بالوحي للانبياء ومعلوم أن العقل لا مجال له هنا وإنما يرجع في هذا إلى السماع (و) يسأل (بأي عما يميز أحد المتشاركين) يعني اذا كان ثم أمر يعم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وأريد تمييز أحد الشيئين أو الأشياء المشتركة (في أمر يعمهما) أو يعمها فانه يسأل بأي عما يميز المبهم الذي هو صاحب الحكم لأن العلم بالمشارك فيه وهو

فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالشخص فيجاب بالحقيقة المشخصة كما يقال انه بشر صفته كيت وكيت فيصح الجواب بنحو جنى أو بشر لا مطلقاً بل مقيداً بالمثال الذي أورده صاحب الايضاح ليس منافياً لما قاله صاحب المفتاح والذي قاله في الايضاح أنه يجاب بزيد صحيح لأن معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة انتهى ولا يرتاب أن من يسأل بها عن الشخص كما قال المصنف ويدل عليه قراءة بعضهم من فرعون على قراءة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا وهو سؤال عن الصفات وقد وقع السؤال بها عن الاسم كحديث الاسراء من أنت قال أنا جبريل قيل ومن معك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل إنما نظريه من جهة أن قوله يسأل بما عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر لانه إنما أراد بالجنس الكلي وهو أعم من الجنس والنوع يدل عليه أنه جعل من جبريل سؤالاً عن الجنس وقال ان جوابه يصح بأن يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون نظريه من جهة قول السكاكي انه يسأل بما عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسأل عن الصفات المميزة بما بل يسأل عنها بأي وإنما يسأل بما عن مفهوم اللفظ وعن حقيقة الشيء ولذلك انفرد النوع والجنس بأن كلا منهما مقول في جواب ما هو بخلاف الفصل والخاصة والعرض العام وقد يجاب عنه بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات وهذا لا ينافي كلام المنطقيين فانهم إنما يتكلمون في موضع اللفظ الحقيقي وما ذكره السكاكي يوافق كلام ابن الشجري فانه قال يقال ما معك فتقول درهم أو دينار أو ثوب أو فرس أو فرس ويقال من معك فتقول زيد فيقال بعد ذلك في السؤال في صفته فما زيد فتقول رجل فقيه أو طويل أو بزاز انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بها عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من يسأل بها عن الوصف كما يسأل بما اذا لفرق بينهما إلا أن ما لا يعقل قلت وهذا الفرق يلجئ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف لان الوصف ليس بعقل فلا يسأل عنه بمن التي هي للعقل فانه اراد بالوصف نحو عالم وقائم فانه يسمى وصفاً باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قولنا ان من يسأل بها عن العارض المشخص على ما سبق (تنبيه) قد يعترض على السكاكي في قوله يسأل بما عن الجنس فيقال ما عندك أي أي الاجناس فيقال أي لما يميز أحد المتشاركين عن الآخر في أمر يعمهما وما على رأى السكاكي سؤال عن الجنس وكيف يفسر أحدهما بالآخر وجوابه أن يقال الاجناس مشتركة في مطلق حقيقة الجنسية فيسأل بأي عن الجنس أي تعيين الجنس من بين الاجناس فتأتي بأي لتمييز جنسا معيناً من بين مطلق الجنسية ص (ويسأل بما عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو

لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بالطلان لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه أن يسأل عن صفاته (قوله أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والافأى كما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها

أى الفريقين خير مقاما نحن أم أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام وفيه أيكم يأتي بعرشها أى الانسى أم الجنى

عما يميز أحد المتشاركات وقوله فى أمر يعمهما متعلق بالمتشاركين وأتى المصنف بهذا لزيادة البيان والايضاح للشاركة اذا الامر الذى تشاك فيه الشيطان لا يكون الا عاما لهما كذا قيل وفيه بحث لان المتشاركين فى دار أو مال لا يسأل بأى عما يميزها الا اذا جعلنا داخلين تحت أمر يعمهما ولو كان ذلك الامر يعمهما مفهوم المتشاركين فى هذا المال أو فى هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف أنه اذا كان هناك أمر يعم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما أو منهما محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل الآن له وصفا عند غيره يميزه وأريد تمييزه فانه يسأل بأى عن ذلك الموصوف بوصف يميزه وهو صاحب الحكم لان العلم بالمشارك فيه وهو الامر العام مع العلم بثبوت الحكم لاحد الشيئين المشتركين أو المشتركات لا يستلزم الضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأى عن الموصوف بالوصف المميزه فقول المصنف عما يميز المراد عن موصوف ما يميز أى عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى نحن أم أصحاب محمد فالمستول عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالسكون كافرين أو بالسكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى (٢٨٤) عن موصوف ما يميز وقوله مثل السكون الخ تمثيل لما يميز فتأمل (قوله

وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما أى نحن أم أصحاب محمد) فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر

الامر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد المشتركين أو المشتركات لا يستلزم ضرورة علما بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأى عن المميز فى ذلك وسواء كان الامر المشترك فيه الذى قصد التمييز فيه هو ما أضيف اليه أى أم غيره فالاول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المشركين فى سؤالهم اليهود (أى الفريقين خير مقاما) فقد اعتقدوا أن المستول عنهما ثبت له الخيرية والفريقية تصديق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له الخيرية لعمومها وذلك ظاهر فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا فسر أى الفريقين بقوله (أى نحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز ووجود المميز هنا بوجود الكافرين حال كونهم

أى الفريقين خير مقاما أى نحن أم أصحاب محمد) ش أى من أسماء الاستفهام فاذا أريد بها الاستفهام يسأل بها عن شىء يميز أى يعين ولو قال يطلب بها التمييز لصح وقوله فى أمر يتعلق بالمتشاركين والمراد أنه يطلب بأى تمييز أحد المتشاركين فى أمر من الامور شامل لهما سواء كان ذاتيا أم غيره مثاله قولك أى الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان مثلا مشتركان فى الرجولية وهو أمر يعمهما والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المحيب وتمييزه يقع باعتبار النسبة التى تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أى الفريقين خير مقاما الامر ان المشترك كانهما الفريقان ولكن لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضا من الإقامة المدلول عليها بقوله تعالى خير مقاما والذى يميز أحدهما من الآخر هو الجواب بالتعيين والامر الذى يقع التمييز به هو الخيرية هذا هو الظاهر والمراد بالعموم حينئذ عموم الشمول ويحتمل أن يقال معناه ما يميز أحد

وهو) أى الامر الذى يعمهما مضمون الخ اعلم أن الامر المشترك فيه الذى قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما أضيف اليه أى وتارة يكون غيره فالاول كمال المصنف فانهما مشتركان فى الفريقية والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المحيب مثل السكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أى الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان مثلا اشتركا فى الرجولية وهو أمر يعمهما والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المحيب والثانى كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه

مثل

أفنهل الصلاة والسلام أيكم يأتي بعرشها أى أى الانس والجن يأتي بعرشها فان الاقرب فيه أن الامر

المشارك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقاد الامر به وهذا المثل مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالاضمار فتأمل (قوله نحو أى الفريقين الخ) هذا حكاية لكلام المشركين لعلماء اليهود يخبرهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصديق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كذبوا فى هذا الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله أى نحن الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله قد اشتركا فى الفريقية) لم يقل قد اشتركا فى أمر يعمهما وهو الفريقية لعله للإشارة الى أن قوله فى المتن فى أمر يعمهما لا حاجة اليه الا التأكيد ودفع التوهم كذا قال يس وقد علمت ما فيه (قوله وسألوا) أى الكافرون أعنى مشركى العرب أخبار اليهود (قوله عما يميز أحدهما) فى الكلام حذف كما مر أى وسألوا عن موصوف ما يميز أى سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذى يميز أحد الفريقين عن الآخر

مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم

قائلين لهذا السؤال أو يعنى بالكافرين المصدق وذلك بأن يقال أنتم أو بوجود المؤمنين حال كونهم غير قائلين لهذا السؤال والمراد بالمؤمنين المصدق أيضا بأن يقال فى الجواب أصحاب محمد ﷺ ومعلوم أن قول المجيبين وهم اليهود أنتم تميز لتعين الموصوف بالخيرية بالاضمار وهم لعنة الله عليهم مرايون فى هذا الجواب كاذبون ولو قالوا أصحاب محمد ﷺ وقع تمييز الموصوف بالخيرية لتمييزه بالصحة فيكون مطابقا للحق وقولنا حال كونهم قائلين وحال كونهم غير قائلين حالان تقديران باعتبار المعنى بينهما من صدر منه هذا السؤال ولو أسقطناه وقلنا مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب محمد كان أخصر وأوضح والثانى وهو ما كان الامر المشترك فيه غير ما أضيفت اليه أى كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أياكم يأتينى بعرشها فان الاقرب فيه أن الامر المشترك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لأمره ولو كان يمكن بالكلف أن يجعل المشترك فيه مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالاضمار وقوله يعمهما كالتأكيدي الاشتراك فى الامر إذ لا يكون المشترك فيه الاعمال (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما يقال كم غنما ملكت فيقال مائة وألفا مثلا وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره (نحو) قوله تعالى (سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) فآية تميز لكم وكم مفعول بآتيناهم والتقدير كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك وجرا التمييز عن هناللفعل بين كم وميزها بفعل متعد فلو لم تدخل من على التمييز لنتوهم أنه مفعول للفعل وقد تقدم هذا فى كم الخبرية هنالك وانما قلنا ان السؤال على غير ظاهره لانه ليس القصد الى استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بنى اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو أريد مجرد علم مقدار الآيات لتولى الله تعالى الاعلام بقدرها

المشاركين بالنسبة الى أمر يعمهما باعتبار الصلاحية فقولك أى الرجلين قام يكون الامر ان فيه الرجلين والامر الذى يعمهما باعتبار الصلاحية هو القيام وهو الذى يقع التمييز فيه فان قلت السكاكى قال انه يسأل بمن عن الجنس فتقول من جبريل أملك أم بشر وقد قال هنا فى أياكم يأتينى بعرشها معناه الانسى أم الجنى فيلزم اتحاد الاستفهام بمن وبأى قلت أخذه هناك باعتبار الجنسية وهنا باعتبار دورانه بين ما يصلح فيه ولا شك أن بين السؤال بأى وبمن على رأى السكاكى عموما وخصوصا من وجه فان أيا يطلب بها تمييز أحد المشاركون فى شىء أعم من أن تكون تلك الافراد أجناسا أم غيرها الا أنه خاص بتلك الافراد ويسأل بما عن الاجناس أعم من أن تكون محصورة فى أشياء معينة أولا الا أنه خاص بالاجناس واعلم أن اطلاق البيانين هنا يقتضى أن أيا يسأل بها عن المشاركون فى شىء كان وهو مخالف لكلام المنطقيين فانهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ماهو والسؤال عن الفصل أى شىء هو وهو يقتضى أن لا يقال أى شىء يزيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع بقى على المصنف فى قوله أحد المشاركون فانه ان كان قاله بالثنائية فيرد عليه الجمع مثل أى الرجال وهم متشاركون لا متشاركان وان كان قال متشاركون بالجمع والواو والنون فيرد عليه نحو أى الثياب أو الثوبين فانه لا يقال فيه متشاركون بل مشاركة أو متشاركون وقد يجب بأنه انما قال متشاركون بالثنائية ومراده بهما المسئول وغيره سواء كان واحدا أم أكثر فاذا قلت أى الرجال قام معناه زيدا أم غيره ص (وبكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) ش كم تقع فى الغالب للاستفهام عن العدد فاذا قلت كم درهمك كذا فكذلك قلت أعشرون أم ثلاثون وقد يكون الشىء واحدا فيكون التمييز لازما وقد يحذف المميز ويقال كم درهمك وكم مالك أى كم دانقاوكم ثوبك أى كم شبرا وكم زيد تماكت أى كم يوما وكم رأيتك أى كم مرة وكم سرت

أم كذا وتقول كم درهمك وكم مالك أى كم دانقاوكم ثوبك أى كم شبرا وكم ذراعا وكم زيد ما كت أى كم يوما أو كم شهرا وكم رأيتك أى كم مرة وكم سرت أى كم فرسخا أو كم يوما قال الله تعالى قال قائل منهم كم لبثتم أى كم يوما أو كم ساعة وقال كم لبثتم فى الارض عدد سنين وقال سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومنه قول الفرزدق

(قوله مثل الكون كافرين)

اسم الكون ضمير نابت عنه أل وكافرين خبره أى مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو فى سألو ايها من صدر منه القول أعنى قوله أى الفريقين خبر مقاما ولو قال بدل قوله مثل الكون الخ مثل كون الجواب أنتم وأصحاب محمد كان أخصر وأوضح (قوله ويسأل بكم عن العدد) أى المعين اذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكت فيقال مائة أو ألفا ولا يصح الجواب بألف ومحل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد اذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما فى الآية التى ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب

كم عملة يا جرير وخالة * فدعاء قد حلت على عشاري

فيمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحتل الاستفهامية والخبرية وأما كيف فللسؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

(قوله أعشرين أم ثلاثين) بدل من كم (قوله ميز كم) أي وكم مفعول ثان لأنناهم مقدم عليه وقوله فمن آية ميز كم في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكرنا من آية ميز كم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا علة لزيادة من أي فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التميز لتوهم أنه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقا

وكم ددت عني من تحمل حادث * وسورة أيام حزن إلى العظم

وان كانت كم هنا في هذه الآية استفهامية على أنه يجوز أن تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كما بينه الزمخشري (قوله فكم هنا للسؤال عن العدد) هذا صريح في بقاء كم (٢٨٦) على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة إليه

من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخ لهم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية اعداد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية اعداد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعلوم فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج إلى الميزانين للعدد ولا يحذف الأدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي جوابا من

أعشرين أم ثلاثين فمن آية ميز كم زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعددين كم ويميزها كما ذكرنا في الخبرية فكم هنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال

لنبيه صلى الله عليه وسلم وإنما القصد التقرير والتوبيخ على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها أي قل لهم ذلك ووبخهم به كما يقال لمنكر النعم كم نعمة أنفصل بها عليك ومع ذلك لم تشكر لي شيئا قيل ويصح أن يكون السؤال على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة أنما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن يدل للتقرير الأول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (بكيف عن الحال) فيقال كيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدته فيقال في الجواب صحيحا أو سقما وليست ظرفا ولو كان يقال في تفسيره أي على أي حال وجدته لانه تفسير معنوي كما يقال

أي كم فرسخا أو كم يوما أو كم سنة أو كم ساعة قال الفرزدق
كم عملة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلت على عشاري

قال المصنف على رواية النص وعلى رواية الرفع تحتل الاستفهامية والخبرية فعمل الأول يقدر المميز منصوبا وعلى الثاني مجرورا قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية وقول المصنف انه على رواية النص يتعين الاستفهام ليس صحيحا فان كم الخبرية قد تنصب المميز وعلى ذلك أنشد سيبويه هذا البيت وأنشده ابن عصفور على ذلك وأما على رواية الجر فتعين الخبرية أيضا (و) بكيف عن الحال) ش أي ويستفهم بكيف الاستفهامية عن الحال تقول كيف زيد أصحح أم سقيم أطويل

مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى

وبين
الليبي (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقرير والتوبيخ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالمعنى قل لهم هذا الكلام فاذا أجابوك بأننا آتيناهم آيات كثيرة فوبخهم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وإنما كان الغرض من هذا الاستفهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الاعلام فتعين أن يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قيل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من جهتهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة أنما هي في علم مقدارها من جهتهم وعلى هذا فالمعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجيبونك عن عددها فاذا علمت أن كم في الآية مستعملة في حقيقةها وهو الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لأنها مستعملة في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثير الخ لان الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسأل بكيف عن الحال)

وأما أين فلا سؤال عن المكان إذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرض والركوب والشيء فيقال كيف زيد أو كيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدته فيقال صحيح أو مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكبا أو ماشيا وإيست كيف ظرفا وإن كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه تفسير معنوي كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكبا أي جاء في حالة الركوب وإنما هي بحسب العوامل ففي قولنا كيف وجدت زيدا تكون مفعولا أو حالا وفي قولنا كيف زيد تكون خبرا (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلا وجوابه أمام الأمير وشبهه ونحو أين زيد وجوابه في الدار أو في المسجد مثلا (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) فيقال في الماضي مثلا متى جئت والجواب سحرا أو نحوه ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن السراح أن زيد أو حالا لأنه يسأل بمتى عنه أيضا خلافا لما يوهمه اقتضاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال أيان يشمر هذا الفرس فيقال بعد عشرين سنة مثلا ويقال أيان تأتي فيقال بعد غد وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو أيان مرساها وقال ابن مالك (٣٨٧) إنها للمستقبل إذا ولىها فعل بخلاف ما إذا

وقع بعدها اسم كقوله تعالى أيان مرساها قال بعضهم وفيه نظر لأن مرساها مراد به الاستقبال إذ المراد أيان الزمان الذي ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب أو بعيد قيل إن أصل أيان أي أو أن حذف أحدي الياءين من أي والهمزة من أو أن فصار أيان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورد ذلك بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأتي أن يكون أصله ذلك لأنه تثقيب في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأتي التصريف

و بأيّن عن المكان و بمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (و بأيان عن) الزمان (المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة

في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكبا أي جاء في حال الركوب وإنما هي بحسب العوامل ففي المثال السابق تكون حالا أو مفعولا وفي قولنا كيف زيد تكون خبرا (و) يسأل (بأيّن عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلا والجواب أمام الأمير وشبهه (و) يسأل (بمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا فيقال في الماضي مثلا متى جئت والجواب سحرا أو نحوه وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلا (و) يسأل (بأيان عن المستقبل) فيقال أيان يشمر هذا الفرس فيقال بعد عشر مثلا (قيل وتستعمل في مواضع التفخيم) أي عند تعظيم المسئول عنه وقصد التهويل بشأنه (مثل) قوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتهويل والتفخيم لشأن وقته من أجله

أم قصير وفي كلام بعضهم أنه إنما يسأل بها عن الصفات الغريزية لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أقام أم قاعد قلت ويرد عليه قوله تعالى أتى شتم فانه بمعنى فأتوا حرثكم كيف شتم على ما ذكره هو وهي حال غير غريزية وفي كلام النحاة وغيرهم أن معنى كيف على أي حال ولا يتوهم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين بن مالك ليست كيف موضوعة لهذا المعنى بل تستلزمه ألا ترى أن جوابها إنما هو بالصفات لا بالمصادر اه قال شيخنا أبو حيان وهو كلام جيد ص (و بأيّن عن المكان و بمتى عن الزمان) شس يعني أين إذا كانت استفهاما وهذا واضح تقول أين زيد جوابه في السوق أو في البيت وتقول متى يحضر جوابه اليوم أو غدا ص (و بأيان عن المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة) شس أيان يستفهم بها عن الزمان تقول أيان تجيء وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الإيضاح أطلق أنها للزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقدمناه بأيان جئت وهو صريح في أنها تستعمل للماضي فهو مخالف لكلامه هنا لكن ما ذكره هنا هو الصواب

الذي كور انتهى فترى (قوله قيل وتستعمل في مواضع التفخيم) أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسئول عنه والتهويل بشأنه ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم فتكون مختصة بالأمور العظام نحو أيان مرساها وأيان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال أيان تنام كما قاله السيد ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا إنها كمنى تستعمل للتفخيم وغيره (قوله يسأل أيان يوم القيامة) أي فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتهويل والتفخيم بشأنه وجواب هذا السؤال يومهم على النار يفتنون فان قلت إن الأخبار بأيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لأن اسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير أيان وقوع يوم القيامة أي يوم القيامة يقع في أي زمان فلم يلزم الأخبار المذكور فان قلت إن السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون لازما زمان يقع فيه قلت يجوز أن يعتبر الشخص ظرفا للأعم والعكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لأن المستقبل أعم من يوم القيامة لأنه من النفخة الثانية إلى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تمثيلهما بأيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

وأما أني فتستعمل تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا حرثكم أني شتم أي كيف شتم

كلام محكي عن الانسان الذي يحسب أن لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم الا أن يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وانكار اعليه أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم اشمارا بعظم اليوم نفسه وان كان الجاحد لا يقرب به (قوله وأنى) أى الاستفهامية وقوله تستعمل الخ يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما وسيأتى في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة كما في الصحاح فجرت عن بعض معناها (قوله ويجب أن يكون بعدها فعل) أى بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وهو كذلك فالأول كآية المذكورة والثانى كقوله تعالى أني يحيى هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا حرثكم أني شتم) قيل ان أنى في هذه الآية غير الاستفهامية اذ لو كانت كذلك لا كتفت بما بعدها لان من

(٢٨٨)

شرط الاستفهام أن يكتفى بما بعده من فعل نحو أنى يكون لى ولد أو اسم نحو أنى لك هذا بل هى شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أى أنى شتم فأتوا وحذف الجواب لدلالة فأتوا عليه وحيثئذ فتمثيل المصنف وغيره لأنى الاستفهامية بالآية فيه نظر فالأولى التمثيل بأنى يحيى هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذى ذكره الشارح ظاهر وحيثئذ فلا حاجة لتكلف الحذف وذكر الضحاك أن أنى فى الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرده سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يقولون من بأشرامرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم أني شتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يحىء أنى زيد بمعنى كيف هو

ولا يضر الاخبار بآيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى آيان وقوع يوم القيامة فليس فيه اخبار بالزمان عن اليوم الذى هو كالجنة هنا وكذا الاشكال فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للأعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال يقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا ثم هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن يكون المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين (وأنى) لها استعمالان يحتمل أن تكون فيهما حقيقة فيكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا فى أحدهما (تستعمل تارة) أى أحد استعمالها أنها فى بعض الأحيان تكون (بمعنى كيف) وإذا كانت بمعنى كيف وجب أن يكون بعدها فعل (نحو) أى ومثال كونها بمعنى كيف فيليها الفعل قوله تعالى (فأتوا حرثكم أني شتم) أى كيف شتم بمعنى على أى حال ومن أى شق أردتم مقابلة وجنبا وغير ذلك وفى تعليق الأمر بالآيان بالحرث المناسب لمشروعيته ما يشعر بعليته له فيقتضى أن تعميم حال الآيان انما هو بعد أن

وهو الذى جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ولم يذكرا فيه خلافا وحمل ذلك على ما ذاوليها فعل دون ما ذاولهم بعدها اسم كقوله تعالى آيان مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل فكذلك ما أشبهه وقوله قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم ينبغى أن يقول لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم كما هو مقصوده على ما يظهر وقد نقله فى الايضاح عن على بن عيسى الربعى ومثله المصنف بقوله تعالى آيان يوم الدين آيان يوم القيامة قلت وفى تمثيل المصنف بهذه الآية نظرفانه كلام محكى عن الانسان الذى يحسب أن لن يجمع عظامه وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذى لا يقرب به والمشهور عند النحاة أنها كمتى تستعمل فى التفخيم وغيره ص (وأنى الى آخره) ش أنى اذا كانت استفهاما فلها استعمالات أحدها بمعنى

فذكر ذلك عند رسول الله فزلت الآية (قوله أى على أى حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل فى أنى هذه فأتوا وأورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حاصله ان أنى اذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أى حال أى من قيام أو اضطجاع وقوله ومن أى شق أى من خلف أو أمام (قوله المأتى) بفتح التاء أى مكان الآيان (قوله موضع الحرث) أى وهو القبل دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى آية فأتواهن من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضعا لم يؤمر بالآيان منه وغير الدبر مأمور بالآيان منه اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ الشيعة من الآية جواز آيان المرأة فى دبرها وتأولوا الآية على أن المراد فأتوا حرثكم أى ذات الحرث وهى النساء فيصدق بالآيان فى أى موضع ورد عليهم بأن الحرث بمعنى المحروث وهو القبل فشبه الفرج بالأرض المحروثة والننى بالبذر والذكر بالحرث والولد بالنبات (قوله ولم يحىء أنى زيد) أى من غير إيلاء الفعل لها وهذا محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) أى أمصح أم سقيم

وأخرى بمعنى من أين قال الله تعالى أنى لك هذا أى من أين لك وأما متى وأيان فلا سؤال عن الزمان إذا قيل متى جئت أو أيان جئت قيل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعى أن أيان تستعمل في مواضع التفضيم كقوله تعالى يسأل أيان يوم القيامة يسألون أيان يوم الدين

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أى وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل وظاهره أن أنى في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٢٨٩) في عروس الافراح والفرق بين أنى

ومن أين أن أنى سؤال عن المكان الذى دخل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشئ اه (قوله أى من أين لك هذا الرزق الخ) أى ولبس المراد كيف لك هذا بدليل قولها قالت هو من عند الله (قوله الآتى كل يوم) لانه كان يجد عندها فأكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وإنما أراد به ما يراد من قولهم من أى وجه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله إشارة الى أنه) أى أنى وقوله مشتركا أى اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين أى معنى كيف ومن أين (قوله ويحتمل أن يكون الخ) عطف على يحتمل الاول أى وإشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح ان المصنف عبر بتستعمل اما للإشارة الى أنه أى أنى

(وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل إشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا

يكون المآتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن في الاتيان من الادبار اذ ليست محلا لحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وإنما قلنا يجب أن يكون بعدها فعل حينئذ لانه لم يرد موالاة الاسم اياها اذ لم يسمع أنى زيد على معنى كيف هو وكيف هذه التى كانت أنى معناها هي الاستفهامية استعملت في الاخبار مجازا فاذا قيل افعل هذا كيف شئت فمعناه افعله على الحالة التى لو قيل كيف شئت أى حال شئت لأجبت بها ومثلها أنى في هذا القصد وقيل انها شرطية فالمعنى ان شئتم فأتوا وحذف الجواب لدلالة فأتوا عليه فهو بمعنى كيف الشرطية واختلف هل الفعل بعدها في موضع جزم أولا ككيف اذ ليست جازمة (وأخرى) أى واستعملها مرة أخرى أن تكون (بمعنى من أين) فتتضمن الظرفية والابتدائية وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا يامريم (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وكان يجد عندها فأكهة وقت في غير أيامها وقد تكون بمعنى أين فقط فتتضمن الظرفية دون الابتدائية

كيف ومن أحسن أمثله قوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها وبه مثل الاعلم والثاني بمعنى من أين وهي عبارة بسبويه كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أين والفرق بين أين ومن أين أن أين سؤال عن المكان الذى حل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشئ ويقع في عبارة كثير أنها بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين وأنه تجوز في العبارة والثالث بمعنى متى وقد نقل عن الضحاك في قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم ويرده سبب النزول وأما تمثيل المصنف وغيره لأنى الاستفهامية بقوله فأتوا حرثكم ففيه نظر لانها لو كانت هنا استفهامية لا كتفت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن يكتفى بما بعدها من فعل كقوله تعالى أنى يكون لى ولدا واسم مثل أنى لك هذا والذي اختاره شيخنا أبو حيان أنها في هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وقال قطب الدين الشيرازى ان أنى شئتم في هذه الآية السكرية بمعنى من أى جهة شئتم وجعلها بهذا المعنى قسما غير كونها بمعنى من أين وهو فاسد لان قولنا من أى جهة شئتم مساو لقولنا من أين شئتم فتكون بمعنى من أين لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أى في جميع مواضع هذه الالفاظ المستفهم بها عن التصور فتقول في أزيد أم عمر وقائم أى الرجلين قام وفي أقائم أم قاعد زيد أى الامرين فعل وكذلك في الجميع كما تقول في ما اسم أبيك أى شئ اسمه وفي ما ماهيته أى شئ

(٣٧ - شروح التلخيص - ثانيا) يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فيهما وأن يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر وإما للإشارة الى مقاله بعض النحاة ان أنى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها اما مقدرة كما في الآية أو ظاهرة كما في البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمار من أو بدونه والحاصل أن المصنف إنما عبر بتستعمل دون وضعت إشارة الى أنه يحتمل احتمالات ثلاثة وهذا ما يفيد كلام المطول وسم والذي في الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاولى للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصافى تعلقه بالاستعمال الثاني

ثم هذه الالفاظ كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستنباط نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أى معنى أنى وقوله أن أى لا مجموع من أين وقوله إلا أنه أى أنى (قوله من أين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى من أنى عشرون لنا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٢٩٠) تأكيذا فالمراد من أين وجود الفصل اه يس (قوله على ما ذكره الخ)

متعلق بقوله أن يكون معناه الخ (قوله ثم ان هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات ليحمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا

ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله * من أين عشرون لنا من أنى * أو مقدرة لقوله تعالى أنى لك هذا أى من أنى من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن) كالاستنباط نحوكم دعوتك

ما تستعمل في غير الاستفهام) أى الذى هو أصاها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا لمناسبة بين المعنى الاصلى وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى الاصلى الذى هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المغايرة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في الطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما ياتي بيانه (قوله بحسب معونة) أى اعانة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بحذف أى وتعيين ذلك الغير (قوله كالاستنباط) أى تأخر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أى نحو قولك لمخاطب دعوته فأبطأ

كقوله * من أين عشرون لنا من أنى * أى من أين عشرون لنا وهو تأكيدي لما قبله فلم تتضمن معنى من للتصريح بهانته قرر بهذا أن أنى لست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية وبمعنى أين فقط كما في البيت ويحتمل أن تكون بمعنى أين فقط دائما لأنها تارة يصرح بها معها كما في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل) أى تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) الذى هو أصلها فتكون في ذلك الغير مجازا لمناسبة بمعونة قرينة دالة في المقام وذلك (كالاستنباط نحوكم) قولك لمخاطب دعوته فأبطأ في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهله بها ولا يتفق بها غرض فقرينة الابطاء واستثقاله مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام

ماهيته وفي من جبريل أى شىء جبريل وفي كم عدد هذا أى شىء هو وفي كيف زيد أى حال عليه زيد وفي أين هو أى مكان فيه هو وفي متى تقوم أى زمان تقوم فيه وفي أنى تذهب أى مكان تذهب فيه ثم بين متى وأيان عموم وخصوص فان متى أعم وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق وأما البقية فالظاهر أنهما متباينان وان تلازم بعضها فان قلت قد قال المنطقيون ان مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا ويلزم منه أن يكون المسئول عنه بكم أعم من المسئول عنه بكيف اما مطلقا أو من وجه قلت لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفظ كم لا يصلح أن يحل موضعه لفظ كيف والاختص قد يوجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للاعم ألا ترى أنك لا تقوم كم زيد الا اذا أردت أجزاءه وأنها لا تستعمل الا مع متعدد أو ذى أجزاء يصح ارادة كل منها بخلاف كيف ولا تكاد العرب تجيز كيف دراهمك تريد كم عددها وأيضالو كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحوكم عملة لك يا جرير وخالة كيف عملة لك وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) شىء يعنى أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غيره مجازا فمن ذلك الاستنباط كقولك كم أدعوك لمن أكرت من دعائه ويحتمل أن يكون أر بد به النهى عن التأخر والاحسن أن يجعل الفعل مضارع فيقال كم أدعوك لأنه أدل على بقاء الطلب والاستنباط بخلاف دعوتك قد يصدر من موبخ قد

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام التكلم عن عدد الدعوة لجهله به اذ لا يتعلق به غرض فقرينة الابطاء والتعجب مع عدم تعلق الفرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستنباط والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرته عادة اذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستنباط فأطلق اسم السبب وأراد السبب ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التى لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستنباط فهو من باب استعمال اسم السبب في السبب ومثل ما قيل هنا يقال فيما مثل به أيضا من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استنباطه عادة أو ادعاء

اذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بأماراته الدالة عليه واستعباده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) أي الهدهد كان لا يفيب الخ وهذا علة لمحدوف أي وإنما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله في عدم ابصاره) أي وهو عدم ابصاره في معنى من البيانية أو أنه من ظرفية المطلق في التقيد أي تعجب من حال نفسه المنعقد في عدم ابصاره أي كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك إذ معنى العبارة أي شيء ثبت لي في حال كوني لأرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منعتني رؤيته فلا ولي أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فلا كانت سببا لعدم الرؤية وتلك الحالة إما غفلة بصره أو مرض عيذه أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) علة لمحدوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أي لانه استفهم عنها اذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لان العاقل أدري بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية حمل على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا أو ادعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمال انظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وما ذكره الشارح (٢٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه

من الغير لا يرد عليه أن المريض يسأل الطبيب عن حاله لأن المريض إنما يسأله عن سبب مرضه أو عما ينفعه لا عن كونه مريضا ثم إن ما ذكره الشارح من أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للأحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي أي أنا نائم أو قاعد أو أنا جائع أو لا أو أما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم

والتعجب نحو مالي لأرى الهدهد) لانه كان لا يفيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام الا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره أي ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساير ستره

ومع جهل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بذلك العدد والجهل يستلزم كثرة عادة أو ادعاء وأنه لا يحصره الادراك من أول وهلة وكثرته تستلزم بعد زمن الاجابة عن زمن السؤال والبعد يستلزم الاستبطاء فهو كالجواز المرسل لعلاقة الزوم من استعمال الدال على الملزوم في اللازم ومثل هذا يتقرر فيما مثل به هنا أيضا من قوله متى نصر الله (و) كالتعجب (نحو) قوله تعالى حكاية عن سليمان على يميننا وعليه أفضل والصلاة والسلام (مالي لأرى الهدهد) فان الغرض من هذا التركيب التعجب لان انقطع غرضه من اجابة دعائه أو بعد تعذر الاجابة وكلام المصنف يقتضي أن ذلك لا يختص به كم لانه قال في الايضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام الخطيب يقتضي أنه فهم أن ذلك في كم فقط وليس كما قال ومن ذلك التعجب وانعني ما ليس معه توبيخ وهو

الانسان عنها كأن يقال ما بالي أودى دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقا بي وحالا من أحوالي فأوجب أذيتي ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما يمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند المخشري واليه اشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبر يدل الخ (قوله وهو حاضر) أي والهدهد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لساير متعلق بقوله لا يراه وحاصله ان سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو سائر ستره عنه أو غير ذلك ككونه خلفه أو على يمينه أو يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي حمله فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيتي له والحال أنه حاضر هل هو سائر ستره عنى أو غير ذلك ككونه خلفي كذا قرر شيخنا العدوي ويوافقه ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلام المخشري المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لمكان الهدهد فلم يبصره تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو سائر متعلق به فمنعه من الرؤية مع كونه حاضرا أو ليس هو سائرا مع كونه حاضرا بل غيبته فلم يتردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي اوجب له منع الرؤية من كونه سائرا أو غيبته عنه بلاذن فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو سائر ستره عنى مع كونه حاضرا أو غيبته بلا اذن اهـ وربما كان التقرير الأول أقرب للكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حالاً من أحوال نفسه فلذا صح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره

(قوله أو غير ذلك) أي ككونه خلفه (قوله ثم لاح) أي ظهر له لأعلى وجه الجزم بدليل قوله به وذلك كأنه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار به بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين والاحتمال الأول هنا يناسب الاحتمال الأول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب الثاني فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أي حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أي بل أكان من الغائبين فأم منقطعة لامتصاة لان شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كأنه يسأل عن صحة ملاح له) أي هل ملاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وضمير كأنه لسليمان (قوله يدل على ان الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل (٢٩٢) وهي ظاهرة ويوافقها ما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر مما ذكره

صاحب الكشف حمل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أي أمر ثبت لي وتلبس بي في حال عدم رؤيتي الهدهد أ هناك ساتر أو مانع آخر اه وفي بعض النسخ لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته بادخال لا على يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى أنه لا يراه لسائر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح في انه استفهام حقيقي عن السبب الذي اوجب منع الرؤية ماهو وأجيب عن هذه النسخة بان مراد الشارح عدم الدلالة قطعا لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما في المقام

أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له يدل أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

الهدهد كان لا يغيب عن سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم الا باذنه فلم لم يبصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته والمتعجب منه في الحقيقة غيبته من غير اذن وانما لم يحمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية لان الانسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها كذا يقال ولكن هذا في الاحوال التي لا تخفى عن صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالى أي أنا قائم أوقاعد أو أنا جائع أو لا أو أمان ان كان من الاحوال المنفصلة أو ما في حكمها فيجوز أن يستفهم الانسان عنها كأن يقال ما بالي أو ذى دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقا بي وحالا من أحوالي فأوجب اذ اتيت اللهم الا أن يقال ان الحال المنفصلة ليست في الحقيقة حال الانسان ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن فيها الاستفهام أجريت على الاستفهام الحقيقي عند بعض الناس كالزحشرى حيث قال نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لأراه على معنى أنه لا يراه لسائر تعلق به فمنعه من الرؤية مع وجوده أولا لسائر مع الحضور بل لغيبته يعني فهو يسأل الحاضرين حقيقة عن السبب الذي تعلق به فأوجب منع الرؤية فصار كحال من أحواله من سائر مع حضوره أو غيبته بلا اذن ويدل على أنه سأل حقيقة عما خفي عليه بناؤه هذا الكلام على التردد ثم لاح له أنه غائب يعني لو حانا لا يوجب الجزم بالغيبه ولذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له فهذا الكلام من الزحشرى يدل على أنه حمل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كما بينا ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب أن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا أو اذعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازا من استعمال الدال على المألوم في اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فأن تذهبون)

يشارك الاستفهام في أن التعجب مما خفي سببه والاستفهام يكون عما خفي نحو مالى لا أرى الهدهد وتقول أي رجل هو للتعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو فأن تذهبون

أن عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الرائي وقد يكون لحائل في جانب المرئي فقوله مالى لا أرى الهدهد ان كان استفهاما والوعيد عن حائل في جانب الرائي يوجب عدم الرؤية فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهاما عن حائل في جانب المرئي يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز ان يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقي بمجرد الانتقال كان كناية وان قصد به المعنى الحقيقي مع التعجب كان من مستنبعات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل ان كلام صاحب الكشف ظاهر في أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام اه عبد الحكيم (قوله فأن تذهبون)

ومنها الوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا اذا كان علما بذلك وعليه قوله تعالى ألم نهلك الاولين ومنها الامر نحو قوله تعالى فهل أتم مسلمون ونحو فهل من مدكر

أى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم ينجون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور اللزوم و بيان ذلك أن الاستفهام عن الشيء كالمطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضحا الضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه اليه على ضلالة فلا استفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا (٢٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

التنبيه المذكور من استعمال

اسم اللزوم في اللازم قال

عبد الحكيم ولك أن تجعل

اللفظ مستعملا في الاستفهام

ليتوصل به الى التنبيه

على طريق الكناية أو

يجعل اللفظ مستعملا في

الاستفهام مع التنبيه على

أنه من مستتبعات الكلام

وكذا يقال فيما سيجيء بعد

واعلم أن استعمال أداة

الاستفهام في التنبيه

المذكور دون التوبيخ بكونه

طريق ضلال يتضمن

معنى لطيفا وهو الإشارة

الى أن كون ذلك الامر

ضللا أمر واضح يكفي في

العلم به مجرد الالتفات

وايهام أن المخاطب أعلم

بتلك الطريق من التكلم

من حيث انبائه له بالاستفهام

الذي من شأنه انما يوجه

لمن هو أعلم بالمستفهم

عنه وكثيرا مايؤكده

استعمال الاستفهام في

التنبيه على الضلال

والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا اذا علم (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال

اذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم ينجون به وكثيرا مايؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد يا ذاك الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي والعلاقة بين التنبيه على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وذلك مستلزم لتوجيه القلب له وتوجيه القلب الى الطريق الذي تراه واضح الفساد والهلاك والضلال مستلزم للتنبيه الى الضلال الذي هو لازم للتنبيه عليه فهو مجاز مرسل من استعمال الدال على اللزوم في اللازم في الجملة وقد تضمن التنبيه على الضلال على وجه الاستفهام إشارة لطيفة الى أن ادراك الضلال بمجرد التنبيه وان المنبه كأنه أعلم به حتى أتى فيه بطريق الاستفهام الذي انما يوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه (وكالوعيد كقولك لمن يسيء الادب) معك (ألم أو دب فلانا) وانما يكون وعيدا (اذا علم) المخاطب لسيء الادب (ذلك) التأديب فلا يحمل كلامك على الاستفهام لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للزجر بالوعيد والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الادب في الاساءة مشعرا ومنها على أنه جزاء الاساءة لينزجر عنها والتنبيه على ذلك الجزاء من التكلم وعيد فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلبسه باللزوم

وجعله السكاكي من استفهام التوبيخ والانكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء لا اصمعي أين عزب عنك عقلك ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا اذا كان علما بذلك ومن ذلك التقرير وسيأتي تحرير حقيقته وقد جعل منه السكاكي على ما يوجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وهو مشكل لان ذلك لم يقع منه وسيأتي حل هذا الاشكال في آخر الكلام ان شاء الله تعالى ثم يكون المقرر به تاليا للهمزة كما مر من أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وقد تقدم ما عليه من الاسئلة فان أردت التقرير بالجملة قلت أفعلت وان أردت التقرير بالمفعول قلت أزيد اضربت وان أردت التقرير بالفاعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعى العلم بالنسبة في قوله تعالى أنت قلت للناس وهو القول والقول مفعوله اتخذوني فهو قول لا يمكن صدوره من عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا تعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو عن الانكار والنفي (قوله اذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمخدوف أي وانما يكون هذا وعيدا اذا علم المخاطب السيء لا ادب ذلك التأديب الحاصل منك اقلان أي وأنت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقي لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهيتك للاساءة المقتضية للزجر بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد اللزوم فان الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لا تصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم اللزوم في اللازم ولك أن تجعل الكلام من قبيل الكناية بأن تجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينتقل منه الى الوعيد أو مستعملا فيهما على أن يكون الوعيد من مستتبعات الكلام

ومنها التقرير ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك أفعلت اذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت اذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بآلهتينا إبراهيم من هذا الضرب

(قوله والتقرير) أي الاعتراض بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل علاقته بالاطلاق والتقيد كما يأتي بيانه (قوله أي حمل المخاطب) من اضافة المصدر للمفعول أي حمل التكلم بالمخاطب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي في نحو أليس الله بكاف عبده وأنت قلت للناس الآية (قوله والجائته إليه) أي إلى الإقرار والالقاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والالقاء المخاطب للاعتراف بالامر يكون لغرض من الأغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل من المخاطب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بإيلاء الخ) متعلق بمحذوف حال أي حال كونه ملتبسا بإيلاء المقرر به وهو ما يعرفه المخاطب للهمزة والحال تفهم الشرطية ولذا قال الشارح أي بشرط أن يذكر الخ (قوله ما حمل المخاطب الخ) (٢٩٤) أي لفظ حمل المخاطب بقرينة قوله يذكر وقوله على الإقرار به

أي بدلوله (قوله من إيلاء المسئول عنه الهمزة) أي فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزة هو المقرر به لان التقرير أي حمل المخاطب على الإقرار تابع للاستفهام لان الجواب في الاستفهام اقرار فالاستفهام مستلزم لجملة على الإقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله والكاف في قول المصنف كما مر للتشبيه أي إيلاء مثل الإيلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير وللانكار فإذا أنت لهم وأولها المقرر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

(والتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه والجائته إليه (إيلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة تقول أضربت زيداً في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيداً ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس

في الجملة (والتقرير) ويكون لمعنيين أحدهما التحقيق والتثبت كقولك عند ارادة الانتقام أو اللوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتخويف أقنلت فلانا بمعنى أنك قتلت قطعا فلا نجاة لك من اللوم أو القتل والعلاقة فيه أن الاستفهام مقتض لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحقق ما استفهم عنه فاستعمل في التحقيق الذي لا ينكر توسعا ومجازا بالملابسة اللازمة في الجملة كما تقدم والآخر حمل المخاطب على الإقرار والجائته إلى ذلك الإقرار والزامه إياء لغرض من الأغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل من المخاطب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو نحو ذلك ويكون (إيلاء المقرر به الهمزة) بمعنى أنك تجعل الذي أردت أن تجعل المخاطب على الإقرار به مواليا للهمزة (كما مر) أي كما ذكر في حقيقة الاستفهام من أنك تجعل المستفهم عنه مواليا للهمزة والإقرار أي حمل المخاطب على الإقرار تابع له لان الجواب في الاستفهام اقرار فالاستفهام مستلزم لجملة على

الفاعل وإنما قلنا صورة الاستفهام لانه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة قلت قد قيل اتخذوا عيسى إلهاً وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه باتخذوني فعبر به في الاستفهام فأصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار قال في الإيضاح وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وجماعة في قوله تعالى قالوا أنت فعلت هذا بآلهتينا إبراهيم انه من هذا الباب لانهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأصنام بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله فانما سألوا عن الفاعل ولذلك أشار وإلى الفعل بقولهم أنت فعلت هذا بآلهتنا ولذلك قال

وحينئذ يأتى في حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر وقد اما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات فمتى كان المقرر به أو المنكر واحداً من هذه كان والياً للهمزة كما أن المستفهم عنه اما أن يكون هو الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات فمتى كان المستفهم عنه واحداً من هذه كان والياً للهمزة (قوله في تقريره) أي المخاطب بالفعل أي اذا أردت أن تجعله على الإقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مرت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لان أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية أنت فعلت هذا بآلهتينا إبراهيم اذ ليس مراد الكفار حملهم على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان بل حملهم على الإقرار بأن الكسر لم يكن الامنه ويدل لهذا اشارة لهم للفعل في قوله تعالى أنت فعلت هذا فانها تقتضي أن المطلوب الإقرار بالفاعل لا بالفعل وقول إبراهيم لهم بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية الفضلات فتقول أني الدار زيد في تقريره بالمجرور وأرا كبا جئت في تقريره بالحال

قال الشيخ لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لكان

قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت) أي كما يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه أي أنه يطلق باطلاقين بطريق الاشتراك والذي قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أعني حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه ولذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظ به في قوله بعد بإيلاء المقرر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإيلاء المقرر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها وإعلام أن استعمال الاستفهام في كل من معني التقرير مجاز مرسل والعلاقة في الأول الاطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الإقرار ثم في طلب الإقرار من غير سبق جهل وقول بعضهم العلاقة للزوم لأن (٢٩٥)

الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره لكونه معلوماً فيه أن اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة لوجوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قيل الاطلاق والتقييد لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبيت وفيه أن هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المعبر عنه علاقة كما هو ظاهر وقيل إن العلاقة للزوم لأن الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث فلعلم الأولى أن استعمال الاستفهام في التحقيق على طريق الكناية أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى أنك ضربته البتة) قال

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيداً بمعنى أنك ضربته البتة (والانكار كذلك

الإقرار في الجملة فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الإقرار من غير سابق جهل مجازاً مرسل فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله فإذا أردت حمله على الإقرار بأصل الفعل قلت أضربت زيداً لتحمله على الإقرار بصدور الضرب وإذا أردت حمله على الإقرار بالفاعل قلت أنت ضربته إذا كان الغرض الإقرار بالضارب أو المفعول قلت أزيد أضربت إذا كان الغرض الإقرار بالمفعول أو بالمرور في الدار صليت أو الحال أرا كجاءت وعلى هذا القياس وخصت الهمزة بإيلائها المقرر به لأن التفصيل المذكور لا يجري إلا فيها بخلاف هل مثلاً فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكمية فقط كما يقال هل زيد عاجز عن إذا تبي عند ظهور عجزه وكذا ما سواها من أدوات الاستفهام غير الهمزة فانها للتقرير بما يطلب تصويره بها ككم أعنتك ومن ذا ضربت منكم وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير لا الانكار مثلاً (والانكار) أي يرد الاستفهام لا لانكار حال كونه (كذلك) أي

بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر أصنامهم انتهى قلت ما نقله عن عبد القاهر والسكاكي إنما هو تقرير لكون المقرر به هو الفاعل لا الفعل وهذا لا يناسب قولها لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أولم أفعل ولا يناسب أيضاً ذكر هذا بعد قوله المقرر به ما يلي الهمزة وعلى كل تقدير فقول المصنف إذا ليس في السياق أنهم كانوا عالمين فيه نظر أما أولاً فلأن الدليل لا ينحصر فيما تضمنه السياق وهم كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانياً فللقوله صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فإن بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت اضراً بآ عما قبلها على وجه الإبطال له ولو كانت استفهاماً محضاً قصد إبطاله بالنفي كأنهم قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثاً فالقرائن السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم قالوا سمعنا فتى يذكرهم قال الخطيبى ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف لأنه ما ادعى لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إيلاء المنكر الهمزة

سم ينبغي أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه فالقصد إخباره به على وجه التثبيت وإن كان معلوماً له فالقصد تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في إنكاره فتأمل (قوله والانكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير أي حال كون الانكار مماثلاً للتقرير في إيلاء المنكر الهمزة فتقول الشارح بإيلاء الخ بيان المراد من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثل وذ كر مثلاً لما يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله أغبر الله تدعون مثلاً له فلوز كر التفسير قبل المثال ووطأ مثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ اسقاط المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكراً أي ينبغي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه الملابسة المصححة للمجاز الإرسالي بمعرفة القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذ كر غيره أن انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه ذهن إليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يقتضي الاستفهام والأحسن أن يقال

الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا هالين بأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الأصنام وكقولك أزيد اضربت اذا أردت أن تقرره بأن مضرو به زيد

أن استعمال الاستفهام في الإنكار إما كناية أو أنه من مستبعات الكلام كما مر (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بايلاء الخ) وذلك لأن ما آل الإنكار إلى النفي فكما أن أداة النفي تدخل على ما يريد نفيه كذلك تدخل أيضا على ما يريد إنكاره من الفعل وما بعده (قوله أنقتلني الخ) تمامه * ومسئونة زرق كأنياب أغوال * قال الشارح في أول بحث التشبيه أي أيقناني ذلك الرجل الذي توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صافية مجلوة اه وهذا يقتضي أن قوله أنقتلني بايلاء التحتية لا بصيغة الخطاب وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أغنى كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال والمشرقي الخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه معه لكل أحد لهذا الرجل (٢٩٦) فقط وحينئذ فلا يكون الإنكار متوجها للفاعل لمجزه بوجود

المانع فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل (قوله والفاعل) أي اللغوي لا الاصطلاحي كما مر (قوله أهم يقسمون الخ) أي فالمنكر كونهم هم القاسمين لأنفس القسم للرحمة لأن القاسم لها هو الله تعالى (قوله أغير الله أتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به إنكار وهذا بخلاف قوله تعالى أتخذ أصناما آلهة فان الاتخاذ منكر وغير مسلم (قوله وأما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال إن تقييد المصنف

نحو أغير الله تدعون) أي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله * أنقتلني والمشرقي مضاجعي * والفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذوليا وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من مجىء الهمزة للإنكار

كلاقرار في إيلاء المنكر الهمزة والعلاقة أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر أي منفي عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الإنكار بهذه الملابسة المصححة للمجاز الإرسالي بمعونة القرائن الحالية فإذا أريد إنكار نفس الفعل أوليت الهمزة الفعل كقوله * أنقتلني والمشرقي مضاجعي * لا علم بأنه ليس المراد إنكار كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره لأن المشرقي المضاجع له وهو السيف المنسوب إلى مشارف وهو موضع تصنع فيه السيوف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه معه لكل أحد لاله فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصاح للقتل وليس أهله كما قيل لم يذكر التحصن بالمشرقي وإذا أريد الإنكار للفاعل أولى الفاعل فيقال مثلا أنت قتلت زيدا عند تحقق قتله وإنكار كون القاتل أنت وإذا أريد إنكار المفعول قيل أخيرا عملت أوحالا قيل مثلا أمخلاص صليت أو مجرورا قيل أفى الحين ظهرت أو ظرفا قيل أمع أهل الخبر حضرت وقس على هذا وفرض الإنكار في الهمزة كما هو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل إنما يجري فيها كما تقدم في الإقرار وأما غيرها فالإنكار كما تقدم فيه أيضا إنما هو فيما يطلب بها فتكون هل لأنكار النسبة كما يقال هل المجرم محسن لا أحدوكم لأنكار العدد فيقال كم يفعل الظالم من معروف أي لا يفعل شيئا من أعداد المعروف ويقال من ذابريد ممن هو ظالم وماذا يشتهي المريض وقس على هذا (ومنه) أي وما جاءت فيه الهمزة للإنكار (نحو أغير الله تدعون) فالمنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لأنفس الدعاء وقد يكون المنكر الفاعل

بالهمزة في قوله بايلاء المقرر به الهمزة وقوله بعدو الإنكار كذلك يقتضي أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون (أليس) بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيجىء للتقرير والإنكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابها في المطول وهو سائغ (قوله هذه التفاصيل) أي من أن التقرير يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غير ما يكون شيئا مخصوص فهل مثلا موضوعه لطلب التصديق فإذا استعملت في التقرير أو الإنكار كانت لتقرير النسبة الحكمية أو إنكارها فقط كما يقال هل زيد عاجز عن إذا تبي عند ظهور عجزه وغير هل من أدوات الاستفهام يعني ما عدا الهمزة إنما يكون للتقرير بما يطلب تصويره بها وهو مدلولاتها أول إنكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعقل وغيره ككم أعنتك ومن ذا ضربت وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير أو الإنكار وحينئذ فلا يتأتى في غير الهمزة أن يكون لتقرير أو إنكار كل ما وليها من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله ومنه أليس الله الخ) إنما فصله لأن فيه الاعتبارين إنكار النفي وتقرير الإثبات أولما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه (قوله للإنكار) أي الإبطال كافي المغنى

(قوله أليس الله بكاف عبده) أي فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف أي الله كاف له فانكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان انكار النفي نفى له) أي للنفي وهذه مقدمة صغرى والكبرى للذكورة في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أن المراد من الآية الاثبات (قوله ونفى النفي اثبات) أي للنفي وانما كان كذلك لانه لا واسطة بينهما حيث اتفقا أحدهما ثبت الآخر قال سم وإذا تأملت أمثلة الانكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون لنفس المذكور وتارة يكون للياقة وانبعثت كما في أعصت ربك الآتي وبهذا تعلم صحة اطلاق أن الاستفهام الانكاري في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) أي تحقيق أن الله تعالى كاف عبده (قوله ان الهمزة فيه) أي في هذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بما دخله النفي) وعلى هذا فيصح أن يقال ان الهمزة فيه للتقرير كما يصح أن يقال انها (٢٩٧) للانكار ومثل أليس الله بكاف عبده قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما

حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذي دخلت عليه الهمزة من اثبات كما في آية أليس الله بكاف عبده أو نفى كما في آية أنت قلت للناس ألح ومن هذا تعلم أن شرط المصنف فيما سبق إيلاء المقرر به الهمزة ليس كليا كذا ذكر الفري وفي الفنيبي ان قلت ان جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب مأمرا للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة والوالى للهمزة هنا النفي والهمزة ليست لتقريره

(أليس الله بكاف عبده أي الله كاف له) لان انكار النفي نفى له (ونفى النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي لمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا بالنفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب

قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي فيكون المراد الاثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لان انكار النفي نفى لذلك النفي (ونفى النفي اثبات) اذ لا واسطة بينهما اذ الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده وهو (مراد من قال ان الهمزة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا) لمل على الاقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وانما يصح في الآية هذا التقرير لان الرد على من عصى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من نزل منزله فيتقرر باقرار المخاطبين بأن الله

كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي فيكون المراد الاثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لان انكار النفي نفى لذلك النفي (ونفى النفي اثبات) اذ لا واسطة بينهما اذ الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده وهو (مراد من قال ان الهمزة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا) لمل على الاقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وانما يصح في الآية هذا التقرير لان الرد على من عصى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من نزل منزله فيتقرر باقرار المخاطبين بأن الله

كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي فيكون المراد الاثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لان انكار النفي نفى لذلك النفي (ونفى النفي اثبات) اذ لا واسطة بينهما اذ الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده وهو (مراد من قال ان الهمزة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا) لمل على الاقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وانما يصح في الآية هذا التقرير لان الرد على من عصى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من نزل منزله فيتقرر باقرار المخاطبين بأن الله

(٣٨ - شروح التلخيص - ثاني) بل لتقرير النفي قلت ما سبق محمول على ما اذا أريد التقرير بمفرد من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرها فمضى أريد التقرير يو احدى منها وجب أن يلي الهمزة وما هنا محمول على ما اذا أريد التقرير بالحكم فاذا أريد بذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وان لم يكن واليا لها كما ذكره الشارح اه وهو موافق لما ذكره الفري من أن اشتراط المصنف فيما سبق إيلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وذكروا العلامة يس أن قول الشارح فالتقرير لا يجب الخ أي عند القائل ان الهمزة في الآية المذكورة ونحوها للتقرير كالزخري في بعض المحال لا عند المصنف لان الهمزة في هذا عنده لانكار لا للتقرير وان قول من قال ان قول المصنف سابقا والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة لا يصح كليا فيه نظر لان المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا بل جعلها لانكار ولا شك أن المنكرولي فيها الهمزة ولما في هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنه حينئذ فكلام المصنف يصح كليا على مختاره

(قوله من ذلك الحكم) أي بما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلا أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتا أو نفيا) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه المخاطب اثباتا أو نفيا أي ذا اثبات أو نفي أو مثبتا أو منفيا (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه) (٢٩٨) عيسى من هذا الحكم أي بما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأمي الهين

من دون الله فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاء الألوهية وكذبهم اقراره واقامة الحجة عليهم (قوله لا بأنه قد قال ذلك) أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك اذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام ثم ان ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجملة الانكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أن قول المصنف والانكار كذلك دل بعمومه على ما قاله الشارح كما هو ظاهر اذ هو ليس مقصورا على انكار غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما من التعلقات يجب أن يلي الهمزة كالمقرر به (قوله ولما كان له) أي لانكار الفعل صورة أخرى

من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما)

كاف لاستلزامه انكار النفي أي نفيه بحيث يظهر بذلك الاقرار أنه لا سبيل إلى الاقرار بغير الاثبات لظهوره لكل أحد ولو لمعاند فعند الجاء إلى الاقرار لا يكون الا بذلك الاثبات فاستفيد من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انكار غير المحمول على الاقرار به وأنه لا يجب أن يكون الاقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة بل بما يعلمه المخاطب فيكون بالاثبات ولو وليها النفي كما في الآية ويكون بالنفي ولو وليها الاثبات كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاء الألوهية وكذبهم اقرار عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجة عليهم وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلي المقرر به الهمزة لان المقرر به فيها نفس النسبة اذ ليس المراد اظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيبا للمدعين لأن غيره قاله دونه هو ثم قول المصنف والانكار كذلك يتضمن أنه اذا أريد انكار الفعل جعل مواليا للهمزة فيقال لانكار صوم الدهر مثلا أصمت الدهر ولما كان لانكار الفعل صورة أخرى لا تلي فيها الهمزة الفعل أشار إليها بقوله (ولانكار) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بأم أو غيرها (نحو) قولك (أزيدا ضربت أم عمرا) وانما تكون صورة هذا الكلام لانكار أصل الفعل اذ قلته (لمن يردد الضرب بينهما) أي بين زيد وعمرو وترديده الضرب

الله تعالى ليس كذلك وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد المسلمين أو الجاحدين من مشركي أهل مكة أو المنكرين بألسنتهم وهم اليهود وهي أقوال ثلاثة حكاه الإمام فيما يعود إليه ضمير أم تريدون أن تسألوا رسولكم فالظاهر أن الخطاب في ألم تعلم لواحد من صاحب ذلك الضمير قوله (ولانكار الفعل صورة أخرى) يعني أنه قد يلي الاسم الهمزة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل دائرا بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لزم منه انكار الفعل (كقوالك أزيدا ضربت أم عمرا) حيث لا يمكن ضرب ثالث إذا كان لانكار فانه انكار لضرب كل منهما ويلزم من ذلك انكار الفعل لان نفى المتعلق نفى للتعليق ولذلك قال (لمن يردد الضرب بينهما) يعني إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى آذكرين حرم

الخ وضابطها أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بأم أو غيرها وسواء كان معمول الفعل الموالي للهمزة مفعولا كما في مثال المصنف قال في المطول أو كان فاعلا نحو أزيدا ضربت أم عمرو لمن يردد الضرب بينهما وهو مبني على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفا زمانيا أو مكانيا نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار لمن يردد الضرب بينهما أو في السوق كان هذا أم في المسجد لمن يردد الضرب فيهما إلى غير ذلك من المعمولات هذا ولم لا يكون لانكار غير الفعل صورة أخرى كاسم الفاعل مثلا أزيدا ضربت أم عمرو أمين الدليل الذي ذكره الشارح والماتن فان ثبت هذا أمكن حمل الفعل في المتن على معناه اللغوي (قوله لمن يردد الخ) أي

حالة كونه مقولا لمن يردد الضرب بينهما الخ (قوله من غير أن يعتقد الخ) بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما والا فمأذ كره الشارح لا يصح لانه يصدق بما اذا كان المخاطب خالي الذهن عن تعلقه بثالث في نفس الأمر بخلاف ما اذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فان النفي حينئذ يكون للفعل من أصله والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة الى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل فان انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بدله من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب وقد نفي المتكلم ذلك المحل فيلزم انتفاء الفعل من أصله وحاصله أن المخاطب اذا ادعى حصول الضرب بانحصاره في زيد وعمرو على الترديد كان هذا حصرا لمحل في أحدهما فاذا قلت له أزيد اضربت أم عمر اداخل همزة الانكار على أحد الأمرين وادخال أم على الآخر كنت منكرا أن يكون محله أحدهما (٣٩٩) وانكار محل الضرب انكار للآزمه وانكار الآزم مستلزم لانكار

الآزم وبهذا الاعتبار صار انكار التعاق بأحدهما كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة هنا استعملت استعمال الكنايات لانها موضوعة لانكار ما يليها كذا قرر شيخنا العدوي قال العلامة البيهقي وهما شيء وهما أن أريد أن موالاة همزة للفعل في الانكار تدل على نفي أصل الفعل ولو ذكر له مفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة الا في صورة الترديد كما هو ظاهر عبارة المصنف لم يصح لانه متى ذكر

من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفى عنه أصله لانه لا بدله من محل يتعلق به

بأن لا يعتقد تعلقه بغيرهما وذلك لان الفعل اذا كان منحصرا في تعلقه بهما في نفس الأمر تقول في انكار التصديق أعلى أهل بلدك تصدقت أم على غيرهم لان التصديق منحصر تعلقه في أهل البلد وغيرهم أو في زعم المخاطب كما في المثال لزم من انكار تعلقه بما انحصر فيه انكار أصله لان الفعل لا بدله من محل يتعلق به فاذا نفي محله لزم نفيه وبهذا الاعتبار صار انكار التعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آذنين حرم أم الآذنين أم ما اشتملت عليه أرحام الآذنين فان الغرض انكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام وليس له فيما في بطون الأنعام محل ومحرم كما عليه الكفرة وههنا شيء وهو أنه ان أريد أن موالاة همزة للفعل في الانكار تدل على نفي أصل الفعل ولو ذكر معه المفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة الا في صورة الترديد كما هو ظاهر عبارته لانه لم يصح لانه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى نفي الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول وان أريد أن الموالاة تدل بشرط أن لا يذكر معه مفعول سوى الفاعل لم

أم الآذنين فان المقصود انكار أصل التحريم وأخرج في قالب طلب النعمين وكذلك آله أذن لكم لانه اذا نفي الفعل عمن لا فاعل له غير المنفي عنه انتفى الفعل من أصله ويكون استفهام الانكار بكم وكيف مثل كم تدعوني وكيف تؤذي أباك ثم استفهام الانكار على قسمين أحدهما يراد به التوبيخ وهو من أنكر عليه اذا نهى ما كان ينبغي أن يكون هذا نحو أعصت بك أي بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يركب الخطأ تركب في غير الطريق والغرض منه الندم على ماض والارتداد عن مستقبل ويقال أين مغيبك للتوبيخ والتفريع قال تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون وضابط هذا القسم أن يكون ما يلي همزة فيه واقعا لكنه مستعج الثاني للتكذيب وضابطه أن يكون ما يلي

المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى نفي الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول وان أريد أن الموالاة تدل بشرط أن لا يذكر له مفعول سوى الفاعل لم يتجه قوله ولانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعني حصر الضرب مثلا في مفعولين أو أكثر يوجب انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول واذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لانكار أصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضا بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولي الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفي أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يقد نفي أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلا أزيد اضربت أم لا حيث أريد نفي أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يقد نفي زيدا من غير تعرض لما سواه واذا قيل اضربت زيدا احتمل على وجه التساوي نفي ضرب زيدا فقط مع ضرب الغير تأمل انتهى

ومنها الانكار اما للتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك

(قوله والانكار) أي الاستفهام الانكاري وهو من أنكر عليه اذا نهاه (قوله اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الأقسام فتكون الأمثلة السابقة (٣٠٠) داخلة في هذه الأقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون

للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أتقتلني الخ للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا قاله سم وقوله اما للتوبيخ أي التعمير والتقريع على أمر قد وقع في الماضي أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب يصد أن يوقعه ففي القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان لان العرف أنك إنما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الأمر الذي أنت أيها المخاطب يصد عمله وقصده فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداد عن مستقبل (قوله أي ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على أمر واقع في الماضي لان النفي إنما هو الانباء وأما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أي نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أي ما كان

(والانكار اما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الأمر الذي كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال أنه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت

يتجه قوله ولانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعني حصر الضرب مثلاً في مفعولين أو أكثر يوجب انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول واذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار أصل الفعل والتقديم للانكار بشرط الحصر فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولى الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفى أصل الفعل وان لم يكن حصر لم ينفى أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلاً أزيد اضربت احتمال أن يراد ماض بتزيد ابل غيره على وجه الأرجحية وأن يراد ماض بتزيد ابل من غير تعرض لما سواه واذا قيل اضربت زيد ا احتمال على وجه التساوي نفى ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل (والانكار) في الجملة يكون على أوجه لانه (اما) أن يكون (للتوبيخ) أي التعمير والتقريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الانكار التوبيخي يتضمن التقرير أي التثبيت والتحقيق ولذلك فسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع بقوله (أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الأمر الذي كان لان العرف أنك إنما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وذلك (نحو) قوله لمن صدر منه عصيان (أعصيت ربك) كأنك تقول ما هذا العصيان الذي صدر منك فانه منكر لانه لم يكن بما ينبغي أن يصدر منك ولتضمن الانكار التوبيخي للوقوع والتقرير يقال في أمثله انها للتقرير بمعنى أنه يفيد التحقيق والثبوت وليس المراد بالتقرير فيه حمل المخاطب على الافرار لغرض من الأغراض بل المراد

الهمزة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه وسواء أكان زعمهم له صريحاً أم لا فسر هذا أم الزاماً مثل أشهدوا خلقهم فانهم لما جزموا بذلك جزم من شاهد خاق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم ونسبية هذا استفهام انكار من أنكر اذا جحد وهو ما بمعنى لم يكن كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثاً أو بمعنى لا يكون نحو أنزلكموهما وقوله

أترك ان قلت دراهم خالد في زيارته انى اذا للتخمين

ويقال متى قلت للجحد وحمل الزمخشري تقديم الاسم في قوله تعالى أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله تعالى أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى على أن المعنى أفأنت تقدر على كراههم على سبيل القصد أي إنما يقدر على ذلك الله ولم يقدر السكاكى فيه تقديم بل حمله على الابتداء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في أنماقت فلا يفيد غير تقوى الحكم ونقل في الايضاح عن السكاكى أنه قال اياك أن تغفل عما سبق في أنا ضربت من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى بينهما فلا تحمل قوله تعالى آله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مراد به تقوية حكم الانكار قال المصنف وفيه نظر لانه ان أراد أن الاسم اذا كان مظهراً ولى الهمزة لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلاً لما بعده ممنوع وان أراد

ينبغي لك أن تصيه (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) (أو) حاصله أن الانكار التوبيخي اذا كان لما وقع في الماضي لتضمنه للوقوع والتقرير يقال في الاستفهام في أمثله أنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يضع الحق أنسى قديم احسان فلان وكقولك الرجل يركب الخطر أخرج في هذا الوقت
أذهب في غير الطريق والفرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما هم به وأما التكذيب بمعنى لم يكن
كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا وقوله أصطفى البنات على البنين أو بمعنى لا يكون نحو أنلزمكموها وأنتم لها
كارهون وعليه قول امرئ القيس

أنقطنى والمشرقى مضاجى * ومسنونة زرق كأنيلب أغوال

فيمر روى أنقطنى بالاستفهام وقول الآخر

أترك ان قلت دراهم خالد * زيارته انى اذا للشم

والانكار كالتقرير يشترط أن يلى النكر الهمزة كقوله تعالى أغبر الله دعون أغبر الله اتخذوليا أبشرا منا واحدا نتبعه وكقوله تعالى
(قوله أو لا ينبغي أن يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على أمر خفيف وقومته في المستقبل (٣٠١) (قوله نحو أنعصى ربك) أى نحو قولك

لمن هم بالعصيان ولم يقع منه
أنعصى ربك أى أن هذا
العصيان الذى أنت بصدده
عمله لا ينبغي أن يصدر منك
في المستقبل وهذا التوبيخ
لا يقتضى وقوع الموجب
عليه بالفعل كما هو ظاهر
وأما يقتضى كون المخاطب
بصدد الفعل كذا ذكر
العلامة اليعقوبى وفي عبد
الحكيم ويس أن تفسير
الانكار للتوبيخى لا ينبغي
أن يكون بصيغة المستقبل
اذا كان الموجب عليه واقعا
في الحال أو بصدد الوقوع
في المستقبل فيصح أن يقال
لمن تلبس بالعصيان أنعصى
ربك أى لا ينبغي أن يتحقق
وحدث منك هذا العصيان
الذى تلبست به كما يصح

(أولا ينبغي أن يكون نحو أنعصى ربك أوللتكذيب) في الماضي (أى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين) أى لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أى (لا يكون نحو أنلزمكموها) أى أنلزمكم

التقرير والتحقق الذى يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه بأن كان المخاطب
بصدد أن يوقعه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الأمر الذى أنت أيها المخاطب بصدد
عمله وقصدته (نحو) قولك لمن هم بالعصيان ولما يقع منه (أنعصى ربك) فكأنك تقول
هذا العصيان الذى نويت لا ينبغي أن يصدر منك في المستقبل وهذا التوبيخ لا يقتضى الوقوع
بالفعل كما هو ظاهر ولكن يقتضى كون المخاطب بصدد الفعل فالتقرير لا يتصور فيه الا باعتبار
أن ما هو للوقوع كالواقع (أوللتكذيب) عطف على قوله أما لا توبيخ أى الانكار أما أن يكون للتوبيخ
بوجهيه وأما أن يكون للتكذيب في الماضي (أى لم يكن) بمعنى أن المخاطب ان ادعى وقوع شيء
فما مضى أو نزل منزلة المدعى أنى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له في مدعاه في المضى وذلك
(نحو) قوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين) واتخذ من الملائكة اناثا أى لم يفعل هذا الذى تدعون
أى لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضى اعتقادكم لتعاليمه عن الولد مطلقا
(أو) للتكذيب في المستقبل أو في الحال أى (لا يكون) بمعنى أن المخاطب اذا ادعى أو نزل منزلة
من ادعى أن أمرا من الأمور يقع في المستقبل أو في الحال أنى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له فيما
ادعى وقوعه في المستقبل أو في الحال (نحو) قوله تعالى (أنلزمكموها) وأنتم لها كارهون

أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والافلا على ما ذهب اليه فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيها انتهى
يعنى فيلزم أن لا يحصل الانكار في نحو أنت فعلت على شيء من التقادير عنده ولا شك أن كلامه

أن يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشيخان ذكر أن في التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لان أن وان خلصت المضارع
للاستقبال لا تخلص يكون له بل هي محتملة للحال معها (قوله أوللتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار التكذيبى
بالانكار الابطالى أيضا وقوله في الماضي أى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب اذا ادعى وقوع شيء فيما مضى أو نزل منزلة المدعى
له أنى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له في مدعاه (قوله أفأصفاكم ربكم الخ) أى خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة
بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أى لم يكن الله خصكم بالافضل الذى هو الأولاد الذكور واتخذ لنفسه أولادا
دونهم وهم البنات بل أنتم كاذبون في هذه الدعوى إيماليه سبحانه عن الولد مطاقا فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم فيما قالوا لان
التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من المخاطب (قوله أو في المستقبل) أى فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال
لعدم تأنيه اذا عاقل لا يدعى التلبس بما ليس متلبسا به حتى يكذب نعم يتأتى فيه نفي الانباء والايافة اه كلامه وفي ابن يعقوب والاطول
أن الانكار الابطالى اذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال ولا استقبال وكان المصنف سكت عن الحال لأنه أجزاء من الماضي والمستقبل
وتأمله (قوله أنلزمكموها) الهمزة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالضمه والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو للاستبعاد

وقالوا لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم أهم بقسمون رحمة ربك أي ليسوا هم المتخيرين للنبوة من يصلح لها المتولين لقسم رحمة الله التي لا يتولاها الا هو بباهر قدرته وبالغ حكمته وعدل محشرى قوله أفأنت تذكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى من هذا الضرب على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان وأفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والالجاء أي إنما يقدر على ذلك الله لأن ذلك وحمل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاثة على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر في نحو أنا ضربت فلا يفيد الانقوى الانكار ومن محيى الهمة لانكار نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقول جرير أستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

أي الله كاف عبده وأنتم خير من ركب المطايا لان نفى النفي اثبات وهذا مراد من قال ان الهمة فيه للتقرير أي للتقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالانتفاء وانكار الفعل مختص بصورة أخرى وهي نحو قولك أزيد اضربت أم عمر المن يدعي أنه ضرب أما زيد أو أما عمر ادون غيرهما لانه اذا لم يتعلق الفعل بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة وعليه قوله تعالى قل آذنين حرم أم الانثيين أما اشتملت عليه أرحام الانثيين أخرج اللفظ مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم في أحد الاشياء ثم لم يدم معرفة عين المحرم مع أن المراد انكار التحريم من أصله وكذا قوله آذن لكم اذم معلوم أن المعنى على انكار أن يكون قد كان من الله تعالى اذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فأضافوه الى الله الآن اللفظ أخرج مخرجه اذا كان الأمر كذلك أي يكون أشد لنفي ذلك وإبطاله فانه اذا نفي الفعل عما جعل فاعل له في الكلام ولا فاعل له غيره (٣٠٢) لزمت نفيه من أصله قال السكاكي رحمه الله وإياك أن يزل عن خاطر ك التفصيل

الذي سبق في نحو أنا ضربت وأنت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى آذن لكم على التقديم فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره وإن كان حمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار وفيه

تلك الهداية والحجة بمعنى أنكرهم على قبولها ونقسرهم على الاسلام

فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزولوا منزلة من ادعى ذلك لنسبتهم للرسول حرصاً لا ينبغي في زعمهم أي أنلزمكم هذه الحجة أي العمل بالشرع الذي قامت عليه الحجة والبرهان أو أنلزمكم قبول الهداية بانباع الشرع الذي قامت عليه البينة والحال أنكم لتلك الحجة والهداية ككارهون والتقييد بالكرهية للتأكيدي لان الزام قبول الاهتداء أي العمل بالشرع لا يكون الا حال الكراهية بمعنى أنا معشر الرسل لا يقع من ذلك الا لزام وانما علينا الابلاغ لا الا كراهة لا كراهة في الدين وهذا يناسب عدم الأمر بالجهاد وانما قلنا كذلك لان الا لزام ان لم يكن معناه الا لزام بالجهاد كان معناه التكليف بالقبول ولا يصح نفيه لوقوعه وهو ظاهر ان كان معناه لا تخلق لكم القبول حال الكراهة والرسول لا يكون منهم

مشكل فان التقديم والتأخير لا يتعلق له بكون المنكر أو المستفهم عنه الاسم الذي يلي الهمة مقدر

نظراً لانه ان أراد أن نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه

فاعلا للفعل الذي بعده فهو ممنوع وان أراد أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والا فلا على ما ذهب اليه فيما سبق فهذه الصورة

وضم اليم واجب حيث وليها ضمير متصل كما هنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس وقد قرئ أنلزمكموها بالسكون كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب أو يذهبها ما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الأدلة والعمل به أو أن المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالإلزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله أو الحجة) أي التي قامت على العمل بالشرع والا كراهة عليها من حيث الزام قبولها فيتربى على ذلك العمل بالشرع أي لا ينكرهم على قبول تلك الحجة المترتب على قبولها العمل بالشرع (قوله بمعنى أنكرهم على قبولها) أي الحجة اذ هي التي يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثاني وقوله ونقسرهم أي نقهرهم ونسكرهم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الأول أعني الهداية فهو راجع له على طريق الالف والذشر المشوش كذا قرر شيخنا العدوي وقوله ونقسرهم من القسر وهو القهر يقال قسرته على الأمر قسراً من باب ضرب قهره فهو ومرادف لنسكرهم لكن تفنن في التعبير واعلم أن مثل هذا الخطاب يذكر لاسقاط إثارة العداوة الموجهة للكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للمنصوح فانك اذا نصحت رجلاً ثم أحسست منه بالاباية فقلت له لست أقهرك على قبول نصحتي ولا أقاتلك على تركه وإنما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول فافهم لتلا يقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الغرض كذا ذكر اليعقوبي

مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم لا يقال قد بلى الهمزة غير المنكر في غير ما ذكرتم كما في قوله
فان معناه أنه ليس بالذي يحىء منه أن يقتل مثلي بدليل قوله

يفط غطيظ البكر شد خناقه * ليقتلني والمرء ليس بقتال

لانا نقول ليس ذلك معناه لانه قال والمشر في مضاجعي فذكر ما يكون منعاً من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يعمور صدور الفعل منه
دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه ومنها التهم نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء

(قوله والحال أنكم لها كارهون) الظاهر أن هذه الحال مؤكدة لما استلزمه العامل (٣٥٣) أعني نلزمكم لان الالزام بالشئ يقتضي

كراهته (قوله يعني

لا يكون هذا الالزام) أي

لا يكون مني الزام الأمة

الهداية ولا قبول الحجة

الدالة على العمل بالشرع

لان هذا لا يكون الا من

الله فالذي على الابلاغ

لا الا كراه وهذا الكلام

من نوح لقومه الذين

اعتقدوا أنه يقهر أمته على

الاسلام ولا يقال ان هذا

الكلام يقتضي عدم الأمر

بالجهاد مع أنه مأمور به

قطما لانا نقول لم يرسل

بالجهاد أحد من الانبياء

الانبياء محمد صلى الله عليه

وسلم كذا قرر شيخنا العدوى

وقد تبين بما تقرر أن

التوبيخ يشارك التكذيب

في النفي ويختلفان في أن

النفي في التوبيخ متوجه

لغير مدخول الهمزة وهو

الانبغاء ومدخولها واقع

أو كالواقع وفي التكذيب

يتوجه لنفس مدخولها

والحال أنكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام (والتهم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار
وذلك أنهم اختلفوا في أنه اذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الأول أو كل واحد عطف
على ما قبله (نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعيباً عليه الصلاة والسلام كان
كثير الصلوات وكان قومه اذا رأوه يصلي تضحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك

الزام بهذا المعنى كرهوا أو أحبوا وعلى هذا يكون الخطاب لاسقاط مشارات العداوة الموجبة لنفرة
الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال النصوح لان النفعة للنصوح فانك اذا نصحت
رجلاً ثم أحسست منه بالاباية فقلت له لست أقهرك على قبول نصحي ولا أقاتلك على تركه وانما على
ابلاغ النصح كان ذلك أدعى للقبول لما فيه من ترك الانتصار على عدم السماع والقبول ومن اظهر أن
لا حاجة له فافهم لتلايقال يفهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في الغرض وقد تبين بما تقرر
أن التوبيخ يشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة
وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع
فافهم (و) كـ (التهم) أي يكون حرف الاستفهام لغيره كالتهم وهو الاستهزاء والسخرية فهو امام معطوف
على الاستبطاء بناء على أن المعطوفات اذا تعددت انما تعطف على ما عطف عليه أولها واماً على الانكار
بناء على أن كل واحد منها يعطف على ما يليه وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شأن
شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) فليس المراد
به السؤال عن كون الصلاة أمراً بما ذكر وهو ظاهر بل قصدهم لعنة الله عليهم الاستخفاف بشأن
شعيب في صلاته فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها
ولست هي ولا أنت بشيء وبهذا الاعتبار صارت الصلاة كما يشك في كونه سبباً للأمر فنسب الأمر
لها مجازاً عقلياً كما تقدم أن في هذا التركيب مجازاً اسنادياً وفيه أيضاً باعتبار آلة الاستفهام لغوى
والعلاقة أن الاستفهام عن كون الصلاة أمراً يناسب اعتقاد المخاطب أنها أمرة واعتقاد ذلك يقتضي
الاستهزاء بالمعتقد اذ ليست بما يأمراً أو ينهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) كـ (التحقير
نحو) قولك (من هذا) لقصد احتقاره مع أنك تعرفه والعلاقة أن المحتقر من شأنه أن يجهل لعدم
الاهتمام به فيستفهم عنه فيبين ما للزوم في الجملة والفرق بين التحقير والاستهزاء أن التحقير فيه اظهار حقارة

التقديم والتأخير أم لا ومن ذلك التهم نحو قوله تعالى قالوا يا شعيب أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد
آباؤنا وقد تقدم تفسير التهم في باب المسند اليه وقد قيل ان تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن نترك

فمدخولها غير وقع فافهم (قوله التهم) أي الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا في أنه الخ) أي في جواب أنه الخ لان الاختلاف انما هو
في جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله أو كل واحد الخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء وثم وحتى أو كان غير مرتب كالواو وأو
وأم ونقل بعضهم عن السكال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب والا كان كل واحد معطوفاً على ما قبله انفاً
واعلم أن ثمرة الخلاف الذي ذكره الشارح تظهرياً اذا كان المعطوف عليه أولاً ضميراً مجروراً فعلى القول بأن الجميع معطوف على الأول
لا بد من إعادة الحافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بأن كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لاعادته الامع الأول كما في
مررت بك ويزيد وعمرو

ومنها التحقير كقولك من هذا وما هذا ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما واقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

(قوله الهزؤ والسخرية) أى بشي وبصلاته فكأنهم لعنة الله عليهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولأنت بشىء وبهذا الاعتبار صارت الصلاة مما يشك فى كونه سببا للأمر فذهب لها مجازا عقليا من الاسناد للسبب فى الجملة وهذا غير المجاز الاغوى (٣٠٤) الذى فى هذا التركيب باعتبار أداة الاستفهام وذلك أن الاستفهام عن الشىء

يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم كذا قيل والأحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام فى التهكم من باب الكناية أو يجعل التهكم من مستتبعات الكلام كما مر نظيره (قوله لاحقيقة الاستفهام) أعنى السؤال عن كون الصلاة أمرة بما ذكر (قوله والتحقير) العلاقة بينه وبين الاستفهام اللزوم وذلك لان الاستفهام عن الشىء يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به لان الشىء المجهول غير ملتفت اليه وعدم الاعتناء بالشىء يقتضى استحقاره فاستعمال الاستفهام فى التحقير اما مجاز مرسل على ما قيل أو انه كناية وهو أولى وأنه

الهزؤ والسخرية لاحقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس واقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

المخاطب واظهار اعتقاد صغره أو قلته ولذلك يصح فى غير العاقل كما يقال ما هذا الشىء أى هوشىء حقير قليل والاستهزاء فيه اظهار عدم المبالاة بالمستهزأ به ولو كان عظيما فى نفسه ور بما يتحد محلها ولو اختلف مفهومهما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما عن معنى الآخر (و) ك(التهويل) أى التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وذلك (كقراءة ابن عباس) رضى الله تعالى عنهما قوله تعالى (واقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) فقد قرأ من قوله

لان الشخص لا يطالب بفعل غيره ومن ذلك التحقير كقولك من هذا وما هذا فان قلت المنكر ما يلى الهمة على ما تقرر والذي يليها فى قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم أنه اتخذ من الملائكة اناثا قلت اما أن يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم واما أن يقال المراد مجموع الجملتين ينحل منهما كلام واحد التقدير جمع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتسكون الواو فيه للمية لان زعمهم لمجموع الجملتين أخش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة فان قلت فقوله تعالى أنا أمرت الناس بالبر وتنسون أنفسكم لاجاز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلى الهمة هو المنكر ولأن يكون المنكر نسيان النفس فقط لانه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين لانه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ولان نسيان النفس بشرط الأمر لان النسيان منكر مطلقا ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر لان المعصية لا تزداد شناعتها بانضمامها الى الطاعة لان جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب وان كان الانسان ناسيا لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضعف معصية نسيان النفس ولا يأتى الخير بالشر وقريب منه فى المعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث فان الرفث مذموم مطلقا ومنه قول الشاعر

لأنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وليس منه لأن كل السمك وتشرب اللبن فى المعنى لان كلامهما على انفراده ليس مذموما بل المذموم مجموعهما وكل منهما جزء علة قلت لا يرتاب فى أن فعل المعصية مع النهى عنها أخش لانها تجعل حال الانسان كالتناقض وتجعل القول كالتخالف للفعل ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع الجهل ولكن الجواب عن قوله ان الطاعة الصرفة كيف تضعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة * ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس واقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

من مستتبعات الكلام وذلك لانك اذا كنت عارفا بالمسئول عنه وفلت فى مقام الاحتقار من هذا فكأنك بلفظ

تفرضه شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسال عنه ولم ترض بحاله فيتولد التحقير وصرت كأنك قلت هذا شخص مستخف به حقير كذا قرر شيخنا العدوى واعلم أن التحقير عد الشىء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا عظيما فى نفسه ور بما اتحد محلها وان اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو فى الآية تأكيد شدة العذاب الذى نجا منه بنو اسرائيل واستعمال أداة الاستفهام فى التهويل مجاز مرسل علاقته السببية لانه أطاق اسم السبب وأريد السبب لان

بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهيئ لشدة وفضاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أى أنفر فون من هو في فرط عتوه وتجبره ما ظنكم بعذاب يكون هو العذب به ثم عرف حاله

الاستفهام عن الشئ مسبب عن الجهل به والجهل مسبب عن كونه هائلا لان الأمر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أو ادعاء (قوله بلفظ الاستفهام) أى والجملة استثنائية لنهويل أمر فرعون المفيد لنا كدشدة العذاب بسبب أنه كان متمردا معاندا لا يكيف عتوه (قوله على اختلاف الرأيين) أى فى الاسم الواقع بعدم الاستفهامية فالأخفش يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أى لان الله (٣٠٥) لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه

(قوله بل السراذمة) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة) أى بما يدل على شدته وفضاعة أمره أى شناعته وقبحاته حيث قال سبحانه من العذاب المهيئ ولا شك أن وصف العذاب بكونه مهيئ لمن عذب به يدل على شدته وشناعته (قوله زادهم) أى زاد الخطابين تهويلا وأصل التهويل حصل من قوله المهيئ (قوله أى هل تعرفون من هو الخ) أى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية نخبر هو محذوف أى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية فى عتوه المفرط أى طغيانه الشديد وشكيمته الشديدة أى تكبره وتجبره الشديد فى فرط عتوه وشدة شكيمته من اضافة الصفة للوصف والشكيمة فى الأصل جلد

بلفظ الاستفهام) أى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفضاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون العذب به مثله

من فرعون (بلفظ الاستفهام) وذلك بأن قرأها بفتح الميم (ورفع) أى مع رفع (فرعون) فيكون فرعون مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو من مبتدأ وفرعون خبره على الرأيين فى الاسم بعدم الاستفهامية حقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تفضيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فضاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكيمة عظيم فى عتوه وشدة الشكيمة عبارة عن نهاية التكبر والتجبر وعدم اللين بشئ من الاشياء فكأنه قيل نجيناكم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون غاية تأكيد شدة العذاب الذى نجابنوا اسرائيل منه أكد أمره زيادة

بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولذلك قال تعالى انه كان عاليا من السرفين فذكر ذلك عقبه يرشد لارادة التهويل ولذلك قال تعالى وما أدراك ما هيه وفى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس الى آخره والنعظيم قريب من التهويل ومن ذلك الاستعباد مثل قوله تعالى أتى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين أى يستعبد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه هذا ما ذكره المصنف فى التلخيص وزاد فى الايضاح أنه تقدير ادبه التمجيب والتوبيخ معا كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الامر نحو قوله تعالى فهل أنتم مسالمون وقوله تعالى فهل من مدكر وقد تقدم أن هل تستعمل فى التثنية فهذا أيضا ما نحن فيه وزاد غيره التهديد ومثله بألم أؤدب فلانا وقد تقدم التمثيل به للوعيد ولا شك أن معناه متقارب وزيد أيضا العرض نحو ألا تنزل فتصيب خيرا والتحصيض كقولك لمن بعثته لهم فلم يذهب أما ذهبت والزجر كقولك لمن يؤذى أباه أنفعل هذا ذكر الثلاثة فى المصباح وقد أتت الهمزة للامر كما قيل فى قوله سبحانه وتعالى وقل للذين أوتوا الكتاب والاميين أسلمتم معناه أسلموا وتأتى الهمزة للتسوية المصرح بها كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وغيرها كقوله سبحانه وتعالى حكاية وان أدري أقرىب أم بعيد وقال

(٣٩ - شروح التلخيص - ثانى) يجعل على أنف الفرس كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) أى فهو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكرونى (قوله يكون العذب به) بكسر الذال على صيغة اسم الفاعل ويدل على ذلك قوله بعد زيادة التعريف حاله وتهويل عذابه فان الهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما هو ظاهر والضمة فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيمة وتوضيح ما فى المقام أن تقول ان المراد بهذا الاستفهام تفضيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فضاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه قيل نجيناكم من عذاب من هو غاية فى العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هو مثله وحينئذ فاللائق أنكم تشكرونى فكيف تكفرونى

بقوله انه كان عاليا من السرفين ومنها الاستبعاد نحو أني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون ومنها التوبيخ والتعجيب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون أي كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما التوبيخ فلان الكفر مع هذه الحال ينبي عن الانهماك في الغفلة أو الجهل وأما التعجيب فلان هذه الحال تأتي أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلمه به يأتي أن يكفر وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تعجب ونظيره أنأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب

(قوله ولهذا) أي ولاجل التهويل (٣٠٦) بشأن فرعون (قوله انه كان عاليا) أي في ظلمه من السرفين في عتوه فكيف

حال العذاب الذي يصدر من مثله (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله لتعريف) أي في تعريف حاله (قوله) وتهويل عذابه (أشار بهذا الى أن تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لا من حيثية أخرى (قوله والاستبعاد) السين والتاء زائدتان وهو عند الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطيء في زمن انتظاره ولا تنحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أي أسلموا والزجر نحو أنفعل هذا أي انزجروا والعرض

(ولهذا قال انه كان عاليا من السرفين) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو أني لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)

في تعريف حاله وفي التهويل بعذابه بقوله تعالى (انه كان عاليا) في ظلمه (من السرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ولما كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أو ادعاء لزم من ذلك أن من شأنه أن يكون مجهولا يسأل عنه فبين التهويل والاستفهام ملازمة فاستعمل لفظ أحدهما في الآخر مجازا (و) ك(الاستبعاد) أي عند الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عند الشيء بطيء في زمن انتظاره وقد يكون محبوبا منتظرا أو الاستبعاد عند الشيء بعيدا حسا ومعنى وقد يكون منسكرا مكروها غير منتظر أصلا وربما يصلح الجمل الواحد لهما ولو اختلف مفهومهما والاستبعاد (نحو) قوله تعالى (أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) فان

أبو سعيد السيرافي في علمت أز يد في الدار أم عمرو وهذا ليس باستفهام والمتكلم به بمنزلة المسؤول عنه والمخاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في المصباح وقد تأتي للبالغة في المدح كقوله

بدا فراع فؤادي حسن صورته * فقلت هل ملك ذا الشخص أم ملك أوفى الذم كقول زهير

فما أدري وسوف أخلأدري * أقوم آل حصن أم نساء أو التذلل في الحب كقوله

بالله ظبيات القاع قلن لنا * إياي منكن أم ليلى من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البديع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستفهام الحقيقي (تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعنات وسماه ابن المعتز تجاهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه معنى آخر أو تجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الأول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن لعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي وقال التنوخي أيضا في نحو الحاقة ما الحاقة ليس استفهاما محضا وما يرجع الأول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل الى حد لا أعلم عدده فأنا أطلب أن أفهم عدده والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كثر فلم يعلمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

نحو ألا تنزل عندنا كما في سم (قوله وهو ظاهر) أي لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الامور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجمل على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حمل الاستفهام هنا على حقيقة طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وأيضا مثل هذا الكلام عرفا إنما يراد به الاستبعاد فكأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع للحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة من حالهم وغاية البعد النفي لذلك وتوجيه العلاقة بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي الاستفهام عنه أي

انتهى من تقرير شيخنا العندوي (قوله أى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفي والانكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا يراد أن مقتضاه أن أى هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئذ أن يلها فعل ولم يلها هنا فعل بل هى بمعنى من أين فلو عبر به كان أحسن (قوله وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله فى وجوب الاذكار) أى فى (٣٠٧) ثبوت التذكّر (قوله من كشف

الدخان) تنازعه أعظم وأدخل وأعمل الثانى قيل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو مذهب اليه ابن عباس لقوله عليه الصلاة والسلام أول الآيات الدخان ونزل عيسى بن مريم ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى أن حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان فتلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تاتى السماء بدخان مبين ثم قال عيسى ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخره وأذنيه ودره والذى ذهب اليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهيئة الدخان قل لانه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستهصوا عليه قال اللهم أعنى عليهم بسبع كسبع يوسف وفى رواية اللهم اجعل عليهم سنينا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل شىء أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع

أى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبيّنات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه

الاستفهام الحقيقى لا يصح من علام الغيوب مع منافاته للجملة الحالية فان مثل هذا الكلام عرفا انما يراد به الاستبعاد فهو بدليل قرائن الاحوال للاستبعاد لذكراهم فكأنه قيل من أين لهم التذكّر والرجوع للحق والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أماته فتولوا وأعرضوا بمعنى أن التذكّر بعيدة عن حالهم وغاية البعد النفى لذلك فسر تفسيراً معنوياً بما يقتضى النفي والانكار بأن قيل كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان ان كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب المعجز وغيره من المعجزات فلم يذكروا بل أعرضوا وانما قلنا بتفسيراً معنوياً لانه تقدم أن أى اذا كانت بمعنى كيف لم يلها الا الفعل والعلاقة أن المهور ليه بعيد الادراك فمن شأنه أن يكون مجهولا

بالاستبطاء وأما التعجب فلا استفهام معه مستمر لأن من تعجب من شىء فهو بلسان الحال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شىء عرض لى فى حال عدم رؤية الهدى وأصله أى شىء عرض له لانه قلبه الى نفسه مبالغة فى الصفة وأما التنبيه على الضلال فى نحو قول الانسان أين تذهب مریدا التنبيه على الضلال فلا استفهام فيه حقيقى لانه يقول أخبرنى الى أى مكان تذهب فانى لا أعرف ذلك وغاية الضلال لا يشعر بها الى أن تنتهى فأما قوله تعالى فأين تذهبون فيأتى ما حصل به تحقيق المراد منه وأما التقرير فاعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به فهل تقول ان المراد به الحكم بثبوته كقولك قررت هذا الامر أى أثبتته فيكون حينئذ خبراً فان المذكور عقب الأداة واقع نفياً كان أم اثباتاً فالقول فى ألم نشرح للفعل وهو الشرح أو المراد أنه طلب اقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام يقرر المخاطب أى يطلب منه أن يكون مقرابه ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلاماً من الاحتمالين وأنت اذا تتبعت الامثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بأن المراد الاول كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ان جعلناه تقريراً وفى البعض بأن المراد الثانى كقوله تعالى أنت قلت هذا باآلهتنا فلهم يطلبون اقراره به كما صرح به المصنف فى الايضاح وينتظرون جوابه فاذا أريد بالاستفهام التقرير المعنى الاول فذلك خبر صرف وان أريد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أولا الذى يقتضيه كلام الجميع أنه لا والذى يظهر خلافه وأقدم عليه دقّة وهى أن الاستفهام طاب الفهم ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم لمن يفهم كائن من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لعمره بحضور بكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر اذا تقرر هذا فلا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه واذا سلمت ذلك ازاحت عنك شكوك كثيرة وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصر وفاقا الى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة الى تعسفات كثير من المفسرين وبهذا انجلي لك أن الاستفهام التقريرى بهذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى حقيقة فانه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذيباً

وينظر أحدهم الى السماء فينظر كهيئة الدخان وفى رواية كان اذا كاهم أحد آخر فلا يراه فقام أبو سفيان فقال يا محمد انك جئت تأمر بطاعة الله وبسلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع الله لهم فأنزل الله عز وجل فارتقب يوم تاتى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله وهو) أى ذلك الاعظم والادخل (قوله وأعرضوا عنه) أى وحينئذ فالذكرى بعيدة جدا

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

فيسأل عنه وإنما نهينا على العلاقة في استعمال الاستفهام لغيره لاستبعادهم إياه فليتأمل (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (الامر) وهو إذا أريد به هذا النوع من الكلام كما هنا يجمع بأوامر وهو

للنصاري وتحصيل الفهم أنهم أنه لم يقل ذلك وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى فأين تذهبون فإن قلت المقرر به هو ما يلي الهمزة كما تقرر فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك وهذا لم يطلب بل طلب منه أن يقر بالواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالامر الواقع ولا ينافي هذا قولهم إن المقرر به هو ما يلي الهمزة فإن المراد أن المقرر به هو الفاعل وتقديره أنت فعلت أم غيرك فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره وهذا معنى قولهم إن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وإن كان المستفهم عنه في قولك أزيد قائم أم عمر وكلام من زيد وعمر ولو لكن مقصودهم ما يليه من مستند مع معادله أو مستند إليه كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاكي أن ذلك استفهام تقرير بعد أن كان في غاية البشاعة واتضح لك إمكان حمل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقة تمام تنزيه الباري عز وجل عن أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدمت الوعد به وأما استفهام الإنكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشيء المنكر فينكرونه وأما التهم فقد يكون فيه الاستفهام أيضاً مضمراً وفالي مخاطب وأما التحقير فقد يكون استفهاماً بمعنى أن ذلك وصل في الحتمارة إلى أن لا يعلم حقيقة فيستفهم عنه وأما الاستبعاد فيمكن فيه ما سبق في التنبيه على الضلال والامر يجوز أن يكون مفهوماً مع بقاء قصد افهام الناس حالهم وطلب نطقهم بذلك والعرض والتحضيض والزجر والمبالغة لا تعد في اجتماع الاستفهام مع كل منها فخالصه تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر بمعاونة القرائن اللفظية أو الحالية وما يؤيد ما قلناه أن ابن الحاجب قال في شرح الفصل أن الطلب لا يمكن أن يستعمل مراداً به نوع آخر من الطلب بل قد يستعمل ويراد به الخبر وأما طلب آخر فلا وأنت تجد كثيراً من هذه المعاني السابقة طلباً فإذا كانت لبقاء معنى الاستفهام فيه وأن القرينة دلت على إرادة شيء آخر معه خلصت من هذا (تنبيه) قوله سبحانه أي أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً يحتمل أن يكون استفهام تقرير وكذا صرح به بعضهم ووجه أنه طلب منهم أن يقرروا بما عندهم في ذلك ولهذا قال مجاهد التقدير لا فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوا هو و قول الفارسي والزحخشري ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون (١) ميتة والمراد بمحبتهم لأكل لحم أخيهم غيبته على سبيل المجاز وجاء فكرهتموه بمعنى الأمر أي أكرهوه وقيل إن فكرهتموه أمر وقد يأتي الأمر بصيغة الماضي نحو اتقى الله امرؤ فعل خير أي ثب عليه ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ لأنهم لما كانت حالتهم حال من يدعي أنه يحب أكل لحم أخيه نسب إليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهتموه خبراً (تنبيه) نقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل إنما تستعمل فيه الهمزة ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتي تقريراً واثباتاً في قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر فأقول الزحخشري أن هل تأتي على الإنسان للتقرير فتحمل على أنها بمعنى قد كما هو مذهبهم فإن الهمزة مقدرة قبله فالتقرير حينئذ بالهمزة وقال شيخنا أيضاً إن طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو إنكار أو تعجب كان بالهمزة دون هل وإن أريد به الجحد كان بهل ولا يكون بالهمزة ومراده بالجحد القسم الثاني من قسمي الإنكار المتقدمين ومراده بالإنكار القسم الأول فتعين في هل التي للجحد الاستثناء مثل وهل يجازي إلا الكفور وهل أنا الأمن ربيعة أم مضر ولا يجوز أزيد الأقسام ص (ومنها الامراخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو يعني أمر حقيقة في القول الطالاب

(قوله الامر) اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أوامر وإذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن إرادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الأمر أي في الفعل الذي تعزم عليه وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي وأنه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب أن يراد بالامر هنا الامر اللفظي لأن الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين ولا ينافي هذا قول المصنف بعد وصيغته لأن الإضافة بيانية كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف إلى مفعوله وهذا تعريف للامر النفسي وليس الكلام فيه لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان أولى ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآتي أو الأظهر أن صيغته الخ تمل كذا في يس وقد يقال إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظي والنفسى أو أنه لفظي فقط وهو المناسب لما

الكلام فيه لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم أن كلاماً من القول (١) لعلها زائدة على

والأمر مشترك بين اللفظي والنفسي ومن صرح بالاشتراك العلامة القراني في الحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل النهي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لأجل أن يخرج منه فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبد فاعل كذا أولا كقول العبد لسيد فاعل كذا حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لان الأول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر فإنه يشترط فيه طلب الأمر العلو وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حاله العالي وذلك بأن يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لاعلى وجه التواضع والانخفاض فسمى ميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا وبقولنا يشترط في الأمر طلب الأمر العلو يندفع ما يقال ان تعريف الأمر المذكور يصدق بالتبني والعرض والاستفهام حيث كان كل اطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الأمر وانما يشترط في الأمر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدقه بأمرتك بفعل كذا فإنه ليس بأمر مع صدق الحد عليه ولك أن تقول ان كان التعريف حد الأمر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للأمر اللفظي فلا يراد لصدقه عليه وان كان هذا تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه

(٣٠٩)

نحو ا كفف عن القتل فان هذا أمر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف وأجيب

بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة فالاول نحو كف عن الثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وأورد

على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا أريد به الفعل وهو مجاز فيه يجمع بأمر ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أى في الفعل الذى تعزم عليه ويعرف مراد به المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طالبا كائنا على جهة الاستعلاء فخرج عن الطلب الخبر وخرج بالفعل النهي بناء على أن المطلوب به ترك الفعل وخرج بغير كف النهي أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو كف فالنهي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين وخرج بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والالتماس لان الاول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر فيشترط فيه طلب الأمر ومعنى طلب العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حاله العالي لكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لاعلى جهة التواضع والانخفاض فسمى عرفا ميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا وقلنا فيشترط فيه الخ ليخرج بذلك ما يصدق عليه أنه طلب

للفعل ايجابا وكذا ندبا على المشهور وصيغته نحو ا كرم زيدا والمقترن باللام نحو ليحضر زيد واسم الفعل نحو نزال ودراك قال (والظاهر أن هذه الصيغ موضوعات لطلب الفعل استعلاء) وينبغي أن يقول طالبا جازما فانه يدخل في عبارته المندوب والصحيح أن صيغة افعول موضوعات للإيجاب وان كان الأمر الأعم منه ومن المندوب والمصنف لم يفرق بين الأمر وبين صيغة افعول والتحقيق ما قلناه وقوله الاظهر يحتمل أن يريد به كونها لطلب الفعل ليكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحة مثلا ويحتمل أن يكون دفعا لقول من قال انها للطلب ولكن

على هذا الجواب أنه يقتضى أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر وأجيب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقيد متغايران (قوله على جهة الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله طلب أى الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للأمر لانزاع فيه والا فاختار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الأمر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الأمر والحاصل أن في الأمر مذاهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شئ منهما وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقيل بالعكس وهو ما مشى عليه الشارح ودليل كل من هذه الأقوال المذكورة في كتب الأصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا أنا مرون فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الألوهية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الأمر لما قال ماذا أنا مرون وأجيب بأن المراد ماذا أنا مشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة بأنه احتقر نفسه بعد رؤية معجزة موسى ولا يخفى أن كلاما من الجوابين خلاف الظاهر فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الأمر

(قوله وصيغته تستعمل الخ) أى صيغته للمهودة المتداولة كثيرا وهذا توطئة لما سيأتى فى المتن من قوله والأظهر الخ وإضافة صيغة للضمير للبيان لانه من إضافة الأعم للأخص أى والصيغة التى هى الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظى ولا شك أنه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لان الكلام فى الأمر اللفظى أو أن الإضافة حقيقية وهو من إضافة الدال للدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى أن الكلام فى الأمر اللفظى الذى هو من أقسام الانشاء إلا أن يقال هذا استطراد لزيادة (٣١٠) الفائدة ثم انه على هذا الاحتمال ربما يفهم أن الخلاف

الآتى فى معنى صيغة الامر انما هو عند القائلين بالكلام النفسى أما عند النافين له كالمعتزلة فلا يجرى فيها خلاف وليس كذلك بينه حواشى جمع الحوامع وغيرهم (قوله تستعمل فى معان كثيرة) أى نحو ستة وعشرين معنى ذكرها أهل الأصول وذكر المصنف فيما يأتى بعضها منها (قوله هى) أى الصيغة وأبرز الضمير لجرى الصفة على غير من هى له وقوله لها أى الحقيقة (قوله اختلافا كثيرا) حاصله أن الأصوليين اختلفوا فى المعنى الذى وضع له صيغة الامر فقبل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للندب المشترك بينهما وهو مجرد الطلب على جهة الاستعلاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وقيل هى مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا بأن وضعت لكل منهما استقلالا

وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفو فى حقيقة الموضوعه هى لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف

على جهة الاستعلاء كالتمنى والعرض والاستفهام حيث يكون كل لطلب الفعل استعلاء لانه لا يشترط الاستعلاء فيها وانما يشترط فى الأمر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله انحوا كف ودع وذرو ونحوه فيفسد عكسه ولكن هذا الايراد بناء على أن التعريف للأمر النفسى واللفظى معا أو يراد به اللفظى فقط وهو المناسب هنا لان الكلام فى الانشاء لغة وهو لفظى وأما أن يريد به النفسى على ما عند الأصوليين فلا يراد لكن لا يحتاج الى زيادة قوله غير كفى لان الطلب النفسى للفعل هو الأمر اصطلاحا ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كفى وترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كفى اصطلاح منه غير مسلم نعم ان اعتبرت الحيثية فى الحد مطلقا لم يرد النقص على التعريف لان الكفى له حيثيتان احدهما حيثية كونه فعلا من جملة الافعال المقدورة والاخرى حيثية كونه كفعا عن فعل آخر فاذا اعتبرت الحيثية الاولى فكفى يصدق عليه ولو كان فعليا أنه طلب فعل كسائر الافعال ولا يصدق عليه أنه طلب كفى عن فعل آخر فهو والنهى فلا يخرج الاول ولا يدخل الثانى فصح التعريف اذ كأنه قيل طلب فعل من حيث انه فعل وكفى من ذلك ولا تدع الفعل نهى فهو طلب كفى عن فعل آخر أى طلب كفى عن الكفى المتعلق بالفعل والكفى عن الكفى يحصل بالفعل فهو من حيث انه كفى عن فعل آخر لا يصدق عليه أنه طلب الفعل من حيث هو ولكن على هذا لا يحتاج الى زيادة قوله غير كفى كذا قيل ولا يخفى ما فيه من التعسف اذ يمكن أن يقال فى قولنا كفى ولا تدع الفعل طلب كفى فيمكن أن يعتبر فيهما ما واحده فيكون فعلا أو بالنظر الى متعلقه فيكون كفعا عن فعل تأمله ثم ان الأصوليين اختلفوا فى وضع صيغة الامر فقبل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب على وجه الاستعلاء وقيل هى مشتركة بينهما بأن وضعت لكل منهما استقلالا وقيل بالتوقف أى عدم البراية وهو شامل للتوقف فى كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف فى كونها للقدر المشترك بينهما أو مشتركة بينهما بمعنى أنا لانعين شيئا مما ذكر وقيل هى مشتركة بين الوجوب

اشتراط الملو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو كالامام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى ما اذا نامرون ولا حجة فيه اما لكونه مشتقا من الامر بمعنى المشورة والفعل واما لان فرعون اذ ذاك كان مستعليهم وكلامه فى الايضاح يدل على ارادة كونها لطلب الفعل لانه لا يستدل على ذلك باطباق أئمة اللغة على إضافة هذه الالفاظ للأمر بقولهم صيغة الامر واستدل المصنف عليه بتبادر الذهن عند سماع هذه الالفاظ على ذلك وهذا بناء منه على أن التبادر علامة الحقيقة كما هو المشهور وان كان قد منع ذلك المصنف

وقيل بالتوقف أى عدم البراية وهو شامل للتوقف فى كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف فى كونها للقدر المشترك بينهما اشتراكا لفظيا بمعنى أنا لانعين شيئا مما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة وقيل موضوعا للقدر المشترك بين الثلاثة أى الاذن فى الفعل والاكثر على أنها حقيقة فى الوجوب فقط (قوله ولما لم تكن الدلائل) أى الأدلة التى ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أى من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف) أى مشيرا لما هو الاظهر عنده لقوة دليله (والأظهر

والأظهر أن صيغته من المقترة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحواً كرم عمرا ورو يد بكرة موضوعا لطلب الفعل استعماله

(قوله من المقترة) أي من الصيغة للمقترة باللام فمن لبيان أنواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا ليضرب زيد مثلاً وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به وعلى هذا فلاضافة في قولهم لام الأمر لأدنى ملازمة أي اللام المقترة بصيغة الأمر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) أي ومن غير المقترة باللام (قوله نحو أكرم عمرا) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورو يد بكرة) رو يد هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل وقد تكون مصدراً منصوباً نصب المصادر المأمور بها مصغراً تصغيراً للترخيم والأصل ارواداً مصدراً ورو يد يقال رو يد (٣١١) عمرا أي أوردته أي أمهله وقد

يقع رو يد صفة لمصدر فيكون رو يد حينئذ بمعنى اسم المفعول نحو سرسيرا رو يد أي مروداً ويقع حالا نحو سير وارو يد أي مرودين وقال جار الله هو حال من السير كأنه قيل سير والسير رو يد وهذا تفسير سبويه ويقع مصدراً مضافاً للمفعول نحو رو يد زيد كأنه قيل ارواد زيد وغيره مضاف نحو رو يد زيد كضرب زيد وهو في هذه الحالات ليس اسم فعل وإذا اتصل به الكاف نحو رو يدك عمرا فهو اسم فعل لا غير بمعنى أمهل كما في الفناري وأعلم أن جمل رو يد مفيد للطلب مبني على المذهب الكوفي من أن اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من أن مدلوله لفظ الفعل إلا أن يقال أنه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطة

(والأظهر أن صيغته من المقترة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحواً كرم عمرا ورو يد بكرة) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعماله سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعاً لطلب الفعل استعماله)

والندب والاباحة وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل ولما لم تفقد الدلائل قطعاً لشيء مما ذكر لم يجزم المصنف بشيء منها ولكن أشار إلى ما هو الأظهر عنده لقوة أمارته فقال (والأظهر) من تلك الأقوال (أن صيغته) أي الأمر والاضافة بيانية أي الصيغة التي هي الأمر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم لا في الكلام النفسي إذ لا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هنا ما دل على طلب فعل غير كف استعماله سواء كان ذلك الدال اسماً أو فعلاً أشار إلى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة (المقترة باللام) فمن إيمان أنواع الصيغة (نحو ليضرب زيد) فهم من هذا أن الصيغة الدالة على طلب الضرب هي الفعل واللام قرينة على إرادة الطلب به ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (و) من (غيرها) أي غير المقترة باللام (نحو) قولك (أكرم عمرا) هذه الصيغة فعل محض وقولك (رو يد بكرة) هذه اسم فعل أي أمهل بكرة فرو يد تصغير ارواداً مصدراً ورو يد بمعنى أمهل تصغير ترخيم استعمال اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعاً) خبر قوله والأظهر^(١) أي الأظهر أن الصيغة المذكورة بأنواعها موضوعة (لطلب الفعل استعماله) وقد تقدم أن المراد بالاستعمال هنا طلب العلو بمعنى عدل الأمر نفسه عالياً باظهار الغلظة سواء كان عالياً في نفسه أم لا وأعلم أنك إن دقت النظر في قولهم مثلاً صيغة الأمر موضوعة لتدل على طلب الفعل وجدته لا يخلو عن بحث لانه إن أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبراً وإن أريد به

بما يطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب بقي على المصنف اشكال وهو أن قوله الأظهر أن صيغته موضوعة لطلب الفعل وقوله لتبادر الذهن إليه عند سماع هذه الصيغة يقتضي أن مجرد سماعها ينفي بتبادر الذهن إلى أنها أمر وذلك ينفي اشتراط الاستعلاء وإن كان يتبادر إليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن المجاز لا الحقيقة ثم لو أراد هذا لكان الاستدلال على الاستعلاء لا على كونها لاطاب وهو خلاف ما سبق ويرد على المصنف النهي فانه طلب لفعل لأن مطلوبه كف النفس وخرج بقوله الاستعلاء الدعاء والالتماس واعترض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمراً في اصطلاح النحاة وأجيب بأنه يسمى أمراً في اصطلاح أهل المعاني وقد عده صاحب المفصل أمراً وقول المصنف لطلب الفعل استعماله لا يقتضي أنه للوجوب أوله والندب كما توهمه بعضهم وروى

دلالاته على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل الخ) أي لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر وقوله ما دل أي لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كما في الفعل (قوله اسماً) أي كرو يد وكالمصدر في نحو ضرب زيد وقوله أو فعلاً أي كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر وهو ظاهر في الأول وأما الثاني فمحل نظر لا حتمال أن يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولونداً مع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الأفعال الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الأظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في الفري (١) (قوله خبر قوله والأظهر) هو خبر صيغته كما هو ظاهر اهـ مصححه

لتبادر الذهن عند سماعها الى ذلك وتوقف ماسواه على القرينة قال السكاكي ولا يطابق أئمة اللغة على اضافتها الى الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر ولأم الأمر وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ثم انها أعني صيغة الأمر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام

(قوله أي على طريق طلب العلو) فيه اشارة الى أن نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقديره مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ويؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالا من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الأمر ما دل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يخلو عن بحث لانه ان أراد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبرا وان أراد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيلزم اتحاد الدال (٣١٢) والمدلول وردبأنا نختار الاول ولا نسلم أن تلك الصيغة تكون خبرا حينئذ

لانها وان كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى أنها للعبد كما تقول استحسن هذا الأمر أي عدته حسنا ففي كلامه اشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأوكما في الاطول وعبد الأمر نفسه عاليا باظهار القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ لفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي على طريق طلب العلو وعد الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعني الطلب باستعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الأمر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الطلب اللفظي فهو نفس الصيغة تأمل وانما كان الاظهر أن الصيغة موضوعة للطلب المذكور (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع تلك الصيغة (الى) فهم (ذلك) الطلب وهو الطلب على وجه الاستعلاء وقد تقرر أن تبادر المعنى من اللفظ الى الفهم من أقوى أمارات كون ذلك اللفظ حقيقة فيه وهذا الذي استظهره المصنف مخالف لمذهب الجمهور كما تقدم من أنها حقيقة في الوجوب ثم التبادر المذكور يرد عليه أن المجاز الراجع بتبادر معناه من اللفظ ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويحجب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية وههنا بحث وهو أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يحجب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن مطلق معرفة الوضع يدل على الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله (وقد تستعمل) صيغة الأمر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الذي تقدم أن الاظهر كونها حقيقة

استفيد الأمر من غير هذه الصيغ مثل أوجبت وما أشبهه وقول المصنف استعلاء لا يصح أن يكون مفعولا من أجله لكن يجوز أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض تقديره على الاستعلاء أي على جهة الاستعلاء والنصب يكون باسقاط على كما مر في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد على قول ثم اذا ثبت أنها حقيقة في طلب استعلاء فقد تستعمل لغيره وذلك على أقسام الاول الاباحة نحو جالس الحسن

أي من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقة واعترض هذا الدليل بأن المجاز الراجع بتبادر معناه من اللفظ للفهم ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال وأجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفتقر للقرينة فالمراد بالتبادر في كلام المصنف الذي لم يفتقر لقرينة بقى شيء آخر وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يحجب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوبي (قوله وقد تستعمل لغيره) أي لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الأمر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الأمر فمجاز والافسكنانية ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليست من

لانها وان كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى أنها للعبد كما تقول استحسن هذا الأمر أي عدته حسنا ففي كلامه اشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأوكما في الاطول وعبد الأمر نفسه عاليا باظهار القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ لفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

كلا باحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير

أسبئي بنا أو أحسنني لاملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت

أى لا أنت ملومة ولا مقلية ووجه حسنه اظهار الرضا بوقوع الداخل تحت الأمر حتى كأنه مطلوب أى مهما اختبرت في حق من الاساءة والاحسان فأنا راض به غاية الرضا فعامليني بهما وانظري (٣١٣) هل تتفاوت حالى معك في الحالين

فن المعاني وليس منه
الانكسار العدول من
الحقيقة الى التجوز بالأمر
والاستفهام ولا أثر لها
فيما ذكره اه أطول ولم
يتعرض الشارح لعلاقة
المجاز في ذلك الغير وتعرض
لها أهل الأصول فلا بأس
بذكرها في مواضعها
وقول الشارح أى الغير
طلب الفعل استعلاء
صادق بما اذا كان ذلك
الغير طلبا من غير استعلاء
و بأن لا يكون طلبا أصلا
(قوله كلاباحة) وذلك
اذا استعملت صيغة الأمر
في مقام توهم السامع فيه
عدم جواز الجمع بين
أمرين والعلاقة بين الطلب
والاباحة الموجبة لاستعمال
لفظه فيها اشتراكهما في
مطلق الاذن فهو من
استعمال اسم الأخص في
الأعم مجازا مرسلان لان
صيغة الأمر موضوعة
للاذن فيه المطلوب طلبا
جازما فاستعملت في الأذن
فيه من غير قيد بطاب
أو أن العلاقة بينهما التضاد
لان اباحة كل من الفعل
والترك تضاد يجب

(كلاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس
أحدا منهما أصلا

فيه فيلزم عليه أن تكون مجازا في ذلك الغير (كلاباحة) وذلك (نحو) قولك (جالس الحسن
أو ابن سيرين) بمعنى أنه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالس أحدهما وتنفارق الاباحة
التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الاباحة وظاهره أن
مفيد الاباحة هو الصيغة لأو أو أو كأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشئيين مثلا وما وراء ذلك من
جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها
مطلق الاذن العام فهو من استعمال الأخص في الأعم مجازا مرسلان وهذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أى بحث لك محالسة أيهما شئت قلت ان كانت أوفى هذا المثال على بابها فالمعنى جالس
أحدهما فان أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع وما الذي صرفه عن وجوب محالسة أحد لا بعينه وهو
صريح اللفظ وكون الأصل الجواز أو الحظر لا يقتضي ذلك وان أرادوا مع ذلك أنها للاباحة بمعنى أن
محالسة أيهما شاء مباحة فذلك لا يدفع الجواز ثم تصير أو حينئذ لا تخيير مثل خذ من مالى درهما أو دينارا
وان كان المراد أنها بمعنى الواو فما الذي صرفه عن وجوب محالستهما كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين
والنحاة يقولون ان أوفى هذا للاباحة كلامهم مشكل لانهم بين قائل أنها بمعنى الواو وأنها للاباحة
ولا أدري ما الذي اقتضى أنها للاباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك وشيخنا أبو حيان يقول
هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أنه لو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كان له أن يجالس أيهما كان
وحده وأن يجالسهما معا واذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا وليس له أن
يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح له محالستهما معا اذا كانت أو على معناها الحقيقي
ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحده اذا أتى بالواو وهي لا تدل على المعية نعم لو كانت محالسة
الحسن وابن سيرين حراما فقال جالس الحسن أو ابن سيرين قلنا انها للاباحة بمعنى أنه أباح محالسة
أحدهما لانه أمر بها والأمر بعد الحظر للاباحة على الصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب أن كلا
منهما مأذون فيه ولا يقال الجزئية لان المباح جنس للواجب على قول فان كلامنا في المباح المستوى
الطرفين وليس جنسا للواجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الأ كابر ثم قولهم الشيء ان كان أصله على
التحريم ثم أمر به فأول التخيير مثل خذ من مالى درهما أو دينارا وان لم يكن فهو للاباحة مثل جالس الحسن
أو ابن سيرين كلام عجيب فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك
التحريم في خذ درهما أو دينارا بل من خارج فيئذ كل من هذين المثالين كالأخر يقتضى اباحة
أحدهما والتخيير وأما اباحة الأخر من أحدهما وامتناع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان
الأصوليين قاطبة فسروا الاباحة بالتخيير وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن

(* - شروح التلخيص ثانی) أحدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) أى فالحطاب يوههم عدم جواز محالستهما لما كان
بينهما من سوء المزاج فأبيح له محالستهما وتنفارق الاباحة والتخيير الذي قد تستعمل فيه صيغة الأمر أيضا ويمثلون له بنحو هذا التركيب
بأنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالأصوليين أن مفيد الاباحة هو الصيغة وأعلى هذا
قرينة على ذلك وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن في

والتهديد كقولك لعبد شتم مولاه وقد أذنبته شتم مولاه وعليه أعمالوا شتم والتعجيز كقولك لمن يدعي أمره انتقد أنه ليس في وسعه إفعله وعليه فأتوا بسورة من مثله

أحد الشئيين أو الأشياء وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه إنما هو بالقرائن (قوله والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمور به والعلاقة بين الطاب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لأن المأمور به إما واجب أو مندوب والمهدد عليه إما حرام أو مكروه ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع المحرم والمكروه وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته أو المشابهة بجامع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك ولا يخفى (٣١٤) تقرير الاستعارة (قوله أي التخويف) يعني مطلقا سواء كان

بمصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالأول كأن يقول السيد لعبد دم على عصيانك فإلصا أمامك والثاني كما في قوله تعالى أعمالوا شتم أي فسترون منا ما هو أمامكم فهذا يتضمن وعيدا مجملا وإنما كان هذا تهديدا لظهور أنه ليس المراد أمرهم بكل عمل شاءوا ولأن قرائن الأحوال دالة على أن المراد الوعيد لا الإهمال (قوله وهو أعم من الإنذار) أي فيكون الإنذار داخل في التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لأنه إبلاغ إلخ) أي لأن الإنذار إبلاغ مصحوب بالتخويف وكان الإيضاح لأنه تخويف مع إبلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار فصيفة تمتعوا مع

(والتهديد) أي التخويف وهو أعم من الإنذار لأنه إبلاغ مع التخويف وفي الصحاح الإنذار تخويف مع دعوة (نحو أعمالوا شتم) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا (والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) إذ ليس المراد طلب آتيانهم بسورة من مثله

يتقوى اعتبارها في المباح بالقرائن (و) ك(التهديد) أي التخويف بمصاحبة وعيد مبين أو مجمل (نحو) قوله تعالى (أعمالوا شتم) أي فسترون جزاءه أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا وإنما كان تهديدا للعلم بأنه ليس المراد أمرهم أن يفعلوا ما شاءوا وقرائن الأحوال تدل على أن المراد الوعيد لا الإهمال والتهديد مع الوعيد المبين كأن يقول السيد لعبد دم على عصيانك فإلصا أمامك ثم التهديد أعم من الإنذار لأن الإنذار لا يخو من اعتبار زيادة على التخويف لأنه إبلاغ مع إبلاغ كما قيل في نحو قوله تعالى قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار فصيفة تمتعوا مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه وإما تخويف مع إبلاغ كما قيل في نحو قوله تعالى لما ينجي من الخوف وهو قريب من الأول ويشترط في الدعوة أن تكون نصا لأن كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتهيؤ لما ينجي منه ثم إن شرط في الإنذار أن يكون مرسلا فالفرق بينهما وبين التهديد واضح وهو ظاهر قولهم الإنذار تخويف مع إبلاغ وإن لم يشترط وهو المتبادر لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصحبهم أنه أنذرهم ولو لم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المتكلم بما يكون من قبله تهديد وما يكون مطلقا إنذار ولكن على هذا يكون الإنذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع المحرم والمكروه (و) ك(التعجيز) أي إظهار المعجز نحو قولك لمن يتوهم أن في وسعه أن يفعل فعلا ما ففعله أي فأنك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) إذ ليس المراد به أمرهم

في الترك ينظم اذنين معا والتخيير اذن في أحدهما لا بعينه * الثاني التهديد مثل أعمالوا شتم وفيه خروج عن الإنشاء فإن التهديد خبر دل على إرادته القرينة والعلاقة فيه المضادة ولذلك لا يمكن إرادة الإيجاب والتهديد بصيغة واحدة وإن جوزنا استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو في معنييه الحقيقيين وهذا أحسن ما يمثل به لقولنا شرط استعمال المشترك أو الحقيقة والجاز في معنييهما عدم التضاد أي عدم تضاد الاستعمالين لعدم تضاد المعنيين * الثالث التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله إذ ليس المراد

لكونه

ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا

بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه فيكون أعم من الإنذار لأنه تخويف مقيد والمقيد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح إلخ) حاصله أن التهديد أعم من الإنذار لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وأما التهديد فهو تخويف مطلقا فالإنذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في الصحاح لا يكون إلا من الرسول لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوة لأنه يكون من الرسول ومن غيره لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصحبهم أنه أنذرهم ولو لم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) أي أن صيغة الأمر قد تستعمل للتعجيز وذلك في مقام إظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلاني لأنه إذا حاول فعله بعد سماع صيغة الأمر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ

(قوله لكونه محالا) أى لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايتها أنه من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز وأوقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات أو السببية لان ايجاب شيء لا قدرة عليه يلزم التعجيز عنه (قوله متعلق بفأ توا) أى فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أى تعيينا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأ توا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة فلما أتى منه موجود والمآتى به معجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أو صفة الخ) عطف على قوله متعلق (٣٩٥) بفأ توا أى أو متعلق بمحذوف صفة

لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير) أى من مثله لما نزلنا أو لعبدنا أى فيكون المعنى على الاول فأ توا بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا في حسن النظم وغرابة البيان أى من جنسه فتكون من تبعية مشوبة ببيان وعلى الثانى فأ توا بسورة كائنة من مثل عبدنا فمن على هذا ابتدائية ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل كذا في ابن يعقوب فالعجز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم

لكونه محالا والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأ توا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا * فان قلت لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا * قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة

حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لانهم اذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وغايتها أن يكون من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز وأوقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم في ترك الايمان والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ثم المجرور أعنى من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذى هو فأ توا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى فأ توا من هو مثل عبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة مما يأتى به عبدنا وهذا يقتضى وجود مثل عبدنا في كونه أميا لا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا لما نزلنا لانه يلزم أن يكون المعنى فأ توا مما هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضى أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضى وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فانك اذا قلت انتنى من الحماسة وهى شعر الشجاعة بيت أفاد وجود الحماسة وحمله على مثل معنى انتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجليها ولا جناحها احتمال عقلى لا يرتكب في تراكيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن أعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر وأما ان بنيينا على أنه في طوقهم وصر فواعنه لم يفتقر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بجزء من أجزاء الشئ فان المتبادر حينئذ وجود ذلك الشئ وأما ان حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يسلّم عدم صحته في تراكيب البلغاء عرفا كما يقال انتنى من هذا النوع بفرد فانك لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم

طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرائن تفيد القطع

القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال انتنى بشوب ملبوس للامير فملبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال انتنى بشوب قدره أربعون ذراعا والفرض أنه لا ثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه لان الوصف واقع في حيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الأول) أى على الاحتمال الأول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأ توا (قوله قلت لانه) أى كون الضمير اجمعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأ توا يقتضى الخ وذلك لان المعنى عليه فأ توا مما هو مماثل لما نزلنا من الكلام البليغ بسورة ولا شك أن هذا يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثل له

(قوله بشهادة الذوق) متعلق بيقضى أى أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت ائتني بيت من الحماسة وهى ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة أفاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق وحمله على مثل معنى ائتني برجل أوجناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجليها ولا جناحها احتمال عقلى لا يرتكب في تراكيب الباطناء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عند العبدنا لا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما ان قلنا انه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله اذ التعجيز) أى على هذا الاحتمال انما يكون عن المأتى به أى وهو السورة أى عن الاثنيان بها مع وجود المأتى منه وهو المثل وهذا علة للاقتضاء (قوله أن يأ توامنه) أى من المثل الذى فرض موجودا (قوله بخلاف ما اذا كان) أى الظرف (قوله فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة) أى فيكون الوصف فى حيز المأتى به فيكون معجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز أى أن السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا مثله واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل هو موصوف والحاصل هو موصوف بالحاصل

(٣١٦)

بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى به منه قلنا احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته والله أعلم ويحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة حينئذ يصح أن يعود الضمير لعبدنا أو لما نزلنا فيكون المعنى على الأول فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا فى الأمية وعدم الكتابة فيكون من ابتدائية وعلى الثانى فأتوا بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا أى من جنسه وحقيقته فتكون من تبعيضية للبيان وهو صحيح لان المعجوز عنه حينئذ هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاثنيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتني بثوب ملبوس للأمر فملبوس الأمير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه فيلزم امتناع الاثنيان به بذلك القيد كما يقال ائتني بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف فى حيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فيتعين أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعا من التعجيز والعلاقة فيه أيضا المضادة وهو أيضا خبر

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع لان انتفاء المثل حينئذ فليس ذلك المعجز الا لان انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان المعجز عن الاثنيان بالسورة الموصوفة صادق بأن يكون لعدم قدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح

على كون المعجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه

(والنسخير)

الواقع لان المعجز منه حصريه والحاصل أنه اذا كان المعنى فأ توامن مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأ توامن بسورة كائنة من مثل ما نزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى به المعجوز عنه فاذا قلت ائتني من مثل العنقاء بجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت ائتني بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضى ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أى فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا وترجيح الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المأتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه وهو المثل بأن يكون لهم قدرة على الاثنيان بسورة من مثله الا أن المثل منتف فهم قادرون على الاثنيان بسورة الا أنه لا مثله حتى يأ توامنه بسورة وحينئذ فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينتفى عجزهم باعتبار المأتى به وحاصل الجواب أن الاستقرار دل على أن مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق أن التعجيز باعتبار المأتى به لا باعتبار المأتى منه وحينئذ فيفيد ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال الخ أى قلنا جعل التعجيز باعتبار المأتى به منه احتمال عقلى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود محط القصد (قوله ولبعضهم الخ) أراد به الطيبي فى حواشى الكشف

والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديد أو قوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم

(قوله والتسخير) أي جعل الشيء مسخرًا منقادًا لما أمر به يعني أن صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون الأمور به منقادًا للأمر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لأن إيجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف يتسبب عنه تسخيره لذلك أي جعله مسخرًا منقادًا لما أمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحكيم وذكر العلامة اليعقوبي أن التسخير هو تبديل الشيء من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودًا وذكر أيضًا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة إلى حالة أخرى أخس من الأولى والتكوين الانشاء من العدم إلى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن إيماء إلى أنه يكون في أسرع لحظة وأنه طائع لما يراد فكذا إذا أمرنا بوجوب أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة اه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الإلزام فإن الوجوب الزام (٣١٧) الأمور والتسخير الزام الذل والهوان

(قوله خاسئين) أي صاغرين

مطرودين عن ساحة

القرب والعز ووصف القردة

به لتأكيد ما تضمنه معناه

ويصح أن يكون خاسئين

خبرًا بعد خبر لكان أي

كونوا جامعين بين القردة

والخس أي الصغار

والطرد ولا يرد على هذا أن

الابتداء لا يقتضي أكثر من

خبر واحد من غير عطف

الابشرط أن يكون الخبران

في معنى خبر واحد نحو

هذا حلو حامض وقردة

خاسئين ليس من هذا لأن

كل واحد منهما مستقل

بإفادة الصغار والذل فالذي

يفهم من مجموعهما يفهم

من كل واحد منهما لأننا

نقول الحق أن الأخبار

المتعددة إذا لم تكن في معنى

(والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا)

مع وجوده وكلاهما على هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم إمكان وجود السورة من مثل عبدنا ولا يمكن إيراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الأمية لعجز الكل أو بناء على أنه للصرف فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في صحة العموم في الضمير لصحته فيما تقدم به هذا الاعتبار أيضًا كما أشرنا إليه آنفاً والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدم الذوق والاستعمال (و) كـ (التسخير) أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة وذلك (نحو) قوله تعالى (كونوا قردة خاسئين) أي صاغرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف القردة به لتأكيد ما تضمنه معناه والفرق بينه وبين التكوين أي التسخير تبديل من حالة إلى أخرى أخس منها والتكوين انشاء من عدم لوجوده ويوجد استعمال الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن إيماء إلى أنه يكون في أسرع لحظة وأنه طائع لما يراد فكذا إذا أمرنا بوجوب أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم (و) كـ (الاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به (نحو) قوله تعالى (كونوا حجارة أو حديدًا) وكذا قوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم

بمعجزهم دللت على إرادته القرينة الرابع التسخير نحو كونوا قردة خاسئين والتسخير في اللغة التذليل والاهانة والمراد أنه عبر بهذا عن نقلهم من حالة إلى حالة إذ لا لهم فاما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول ولكن حالهم حال من قيل لهم ذلك أو يكون المراد أنهم قيل لهم ذلك قولاً لم يقصد به طلب بل قصد به الاخبار عن هوانهم وعلى التقديرين يكون خبراً والعلاقة فيه تحتم مقتضاه لتحتم مقتضى الخبر عن الماضي وتوهم القرافي أن المراد بالتسخير الاستهزاء فيقال ينبغي أن يقال السخرية وليس كما قال في الخامس الاهانة مثل قل كونوا حجارة الآية والفرق بين هذا والذي قبله أن المقصود من كونوا حجارة

الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآية ويصح أن يكون خاسئين حالاً من اسم كان ولا يرد على هذا أن كان لا تعمل إلا في البتة والخبر لأن عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالتها على الحدث والصحيح دلالتها عليه واعلم أن صيغة الامر إذا استعملت في التسخير أو في الاهانة الآتية يحتمل أن تكون انشاء أي اظهاراً لمعناها وهو الذلة والحقارة ويحتمل أن تكون اخباراً بالحقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم أنهم أذلاء محتمقرون ممسوخون وكونها للأخبار في الاهانة أظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به وحاصله أن صيغة الامر ترد للاهانة وذلك إذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان والعلاقة بين الامر والاهانة اللزوم لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الأحوال الحسيسة يستلزم الاهانة أو العلاقة المشابهة في مطلق الإلزام لأن الوجوب الزام الأمور والاهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة أو حديدًا) أي ونحو ذق انك أنت العزيز الكريم لأنه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لأن الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومحنة

والتسوية كقوله أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم وقوله اصبروا أولا تصبروا

(قوله اذ ليس الخ) علة لمحذوف أي فالغرض من الامرين التسخير والاهانة لا الطلب اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما أفاد اشتراك التسخير والاهانة في عدم القدرة فر بما يشوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر في المثال الاول للتسخير وفي الثاني للاهانة فاستدرك على ذلك ببيان الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قررة أي مسخهم وتبديلهم بحال القررة واقع حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا لان المقصود فيها (٣١٨) تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لاحصول الفعل فقول الشارح لكن في

التسخير يحصل الفعل أي حال ايجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل أي الفعل أصلا وقوله اذ المقصود أي من الاهانة قلة المبالاة بهم أي لاحصول الفعل واعلم أن التحقير قريب من الاهانة وقد استعملت صيغة الامر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى أقواما أنتم ملقون أي ان ما جئتم به من السحر حقير بالنسبة للمعجزة وانما قلنا انه قريب منها لان كل محقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد أو الظاهر وان كانت الاهانة انما تكون بالقول أو بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير اظهار ذلك قولا أو فعلا كما قلنا كانت أخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فيها ذلك كانا شيئا واحدا (قوله

اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قررة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صبر ورتهم قررة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم) (والتسوية نحو اصبروا أولا تصبروا)

وانما قلنا ان الاول للتسخير والثاني للاهانة اظهر أن ليس المراد أمرهم بكونهم قررة أو حجارة اذ ليس ذلك مما يكاف به وكذا ليس المراد في ذق الامر بالذوق للعذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص الذوق ومحضه والفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قررة أي مسخهم وتبديلهم بحال القررة واقع حال استعمال الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا لوجوده قبل بل الغرض منه اظهار أن لا محل لهم في المراعاة وتحقيرهم باظهار قلة المبالاة والتحقير قريب من الاهانة وقد استعمل فيه الامر في قوله تعالى حكاية عن موسى أقواما أنتم ملقون أي أن ما جئتم به من السحر حقير بالنسبة للمعجزة وانما قلنا قريب لان كل محقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد أو الظاهر ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالبوا والاحتقار كثيرا ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير اظهار ذلك قولا أو فعلا كما أشرنا اليه فيما تقدم فهي أخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فهما شيء واحد والعلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام للمأمور والتسخير والاهانة الزام للذلل والهوان والصيغة فيهما تحتل أن تكون انشاء أي اظهارا لمعناها وأخبارا بالحقارة والمذلة فكأنه على هذا قيل فيهم هم بحيث يقال فيهم انهم أذلاء محقرون مسوخون وكونها للاخبار في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل (و) ك (التسوية) بين شيئين هما بحيث يتوهم المخاطب أن أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكذا (نحو) قوله تعالى (اصبروا أولا تصبروا) فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية

الاهانة والذي قبله قصد فيه صيرورة الشيء الى الحالة التي صدرت بها صيغة الامر فهذا أعم مما قبله ومثله المصنف في الايضاح والاصوليون بقوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم وفيه نظر لجواز أن تكون حقيقة الامر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلوه فسر (٢) من قوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم بالاستعارة النهمكية * السادس التسوية مثل اصبروا أولا تصبروا أي صبركم وعدمه في عدم النفع سواء وعلاقته مضادة للتسوية بين الشئيين للوجوب وهو أيضا خروج من الانشاء

والتسوية) يعني أن صيغة الامر تستعمل للتسوية بين شيئين وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ففي كقوله تعالى أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكقوله تعالى اصبروا أولا تصبروا فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في الحليين الامر بالانفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الامرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد لان التسوية بين الفعل والترك تضاد ايجاب أحدهما هذا واعترض بعضهم كون صيغة الامر تستعمل للتسوية بأن التسوية قد تستفاد من التركيب الذي فيه النهي كما في الآية الثانية فيلزم أن يكون النهي للتسوية ولم يقل بذلك أحد فالظاهر أن التسوية لأولا لصيغة الامر

والتمنى كقول امرئ القيس * ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

ورد ذلك بأنهم صرحوا بأن النهي يكون للتسوية أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أولا تصبروا و بأن أول أحد الشيتين أو الاشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل اه غنيمي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكان سائلا سألته وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق وحاصل الفرق بينهما أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كما في قوله تعالى وإذا حلفتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه في دفع ذلك ويسوى بينهما والأقرب كما قال العلامة اليعقوبي أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل أنها لانشاء (٣١٩) التسوية والاخبار بالاباحة على

بعد (قوله والتمنى) أي تستعمل صيغة الامر في التمنى وهو طلب الامر المحبوب الذي لا طماعة فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طلب على وجه الاستعلاء فأطلق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طماعة فيه أو السببية لان طلب وجود الشيء الذي لا امكان له سبب في تمنيه (قوله نحو ألا أيها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي أولها قفانبك الخ وقبل البيت المذكور

وليل كموج البحر أرخى سدوله
* على بأنواع الهموم ليتلى
فقلت له لما تمطى بصلبه
وأردف أعجازا وناء بكامل
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
بصبح وما الاصبح منك بأمثل

في الاباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) * بصبح وما الاصبح منك بأمثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

بين الصبر وعدمه ويمثل بهذا التسوية في النهي فالصيغة في المحلين ليس المراد بها الامر بالانفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كما دلت عليه الفرائض التسوية بين الامرين والفرق بين التسوية والاباحة أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن ونفي الحرج كما في قوله تعالى وإذا حلفتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع في دفع ذلك ويسوى بينهما والأقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضافة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما يضاف احباب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن (و) ك(التمنى) أي طلب محبوب لا طماعة فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولا اختلافهما كانت الصيغة مجازا في التمنى على ما مر عليه فيما استظهره كما تقدم والعلاقة بينهما واضحة بناء على جواز التجوز بطلب في آخر وذلك (نحو) قول امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمثل

المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصبح ظهور ضوء الصباح فكانه يقول انكشف أيها الليل الطويل

الى الخبر السابع التمنى كقول امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمثل

فان الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء وانما هذه الصيغة كناية عن تمنى أمنية فيكون باقيا على انشائيته وجعله تمنيا لا ترجيا لان التمنى لما بعد ومن شأن الحب أن يستبعد انجلاء الليل والياء ثابتة في قوله انجلي لاشباع الكسرة لقصد التصريح لأنهما من أصل الكلمة كقوله

فيالك من ليل كأن نجومه * بكلء فار الفتل شدت بيدل

(قوله ألا انجلي) الياء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لا أنها من أصل الكلمة كقوله * ألم يأتيك والانباء تمنى * كذا ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها وليست لاشباع والا لما رسمت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن ليست لاشباع بل ياء الفاعلة وحينئذ فالمراد من الليل الليلة ولو كانت لاشباع مارسمت وربما كان في قول الشارح ولا استطالته تلك الليلة اشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصبح ظهور ضوء الصبح وهو الفجر وأول النهار فكانه يقول انكشف أيها الليل الطويل طولا لا يرجى معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بأفضل كلام تقديرى كأنه يقول هذا الليل لا طماعة في زواله اطوله طولا لا يرجى معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالصبح لا يكون أفضل منه عندي لمقاساتي الهموم والاحزان فيه كما أقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لا اشتراكهما

والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي ولوالدي والالتماس اذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو القواما اتم ملقون

في علتها وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس لحلوله عنها بل لان بعض الشرا هون من بعض (قوله في وسعه) أى وسع الليل وقد يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالمحال جائز فيمكن أن يكون هذا منه فالاحسن في التعليل أن يقول لأن الليل ليس مما يؤمر ويخاطب لانه ينبغي أن يكون المكلف عاقلا يفهم الخطاب (قوله يتمنى ذلك) أى الانجلاء فكأنه يقول ليتك تنجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح بمعنى الشدة والجوى بالjim الحرقه وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته الخ) (٣٢٠) علة مقدمة على العلول وهو قوله كأنه لا طاعة أى وكأنه

لاطماعية له في انجلاء تلك الليلة لاستطاعتها أي أعدها طويلة جدا وهو عطف على طوله اذ ليس في

وسمه فهو دليل آخر على أنه ليس الغرض طلب الانجلاء فكان للتعليل (قوله فلم هذا) أى فلاجل عدم الطمعية فى الانجلاء والانكشاف حمل الامر على التمنى ليناسب حال التشكى من الاحزان والهموم وشدها اذ لا يناسبها الاعدم الطمعية فى انجلائه لانها اكثر تهاولز ومها الليل بعد الليل معهما لما لا يزول وانما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع فى ورطة وشدة يتسارع الى نفسه اليأس ولذلك يتشكى مظهرها لبعده النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكى من ليلها الملازمة له وقوله * وما الاصبح منك بأتمل * أى أفضل كلام تقديرى على هذا فكأنه يقول هذا الليل لا طمعية فى زواله لكثرة أحزانه ولزومها وشدها بظلمتها فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فلا صباح لا يكون أمثل منه للزوم الاحزان على كل حال (و) كـ (الدعاء) وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع وذلك (نحو) قولك (رب اغفرلى) ويكون من الأدنى الى الأعلى فلو قال العبد لسيدده على وجه الغلظة أعتقنى كأن أمرا ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب لأن الأمر لا يكون الامع استعلاء كما تقدم والى كن أو رد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا أمر ون فقد استعمل الأمر فى طلب ليس فيه استعلاء لأن فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غير ادعائه الألوهية (و) كـ (الالتماس) وذلك (كقوله لمن يساويك رتبة) أى فى الرتبة (افعل) كذا مثلا حال كون ذلك القول كائنا (بدون الاستعلاء) المعتبر فى الأمر وبدون التضرع المعتبر فى الدعاء

* ألم يأتيك والأنباء تنمى * الثامن الدعاء وهو الطلب من الأعلى على حديد التضرع مثل اللهم اغفر لي
 * التاسع الالتماس وهو الطلب من المساوي كقوالك بلا استعلاء لمن يساويك رتبة اسقني ماء * قلت
 والدعاء والالتماس استعمال افعل لهما حقيقة فلا ينبغي أن يهدأ ما خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقة

الملازمة له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع أى التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أى
أعلى أو مساوياً فى الرتبة وعلى هذا أو قال العبد السيد على وجه الغلظة أعتقنى كان أمراً ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب لأن الأمر
لا يكون الأمر استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الأمر الإطلاق والتقييد وكذلك يقال فى الالتماس الآتى (قوله والالتماس)
ويقال له السؤال (قوله لمن يساوى رتبة) أى فى الرتبة وانظر هل المراد المساواة فى نفس الأمر أو ولو بحسب زعم المتكلم ولعل الثانى
هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أى حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أى اظهار العلو المعتبر فى الأمر أى وبدون
التضرع المعتبر فى الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد فى الالتماس ولا يتأتى فى الدعاء ثم ان ظاهر ما نقرر أن مناط الامرية فى الطلب
هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فى الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتماس فى الطلب
هو التساوى مع نفي التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الأعلى للأدنى فى الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى

أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قولك لمن يساويك رتبة قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا

ولا يرد أن يقال للمساواة تنافي الاستعلاء لا نأقول المنافي للمساواة هو العلو لا الاستعلاء فإن الاستعلاء كما تقدم هو عند الأمر نفسه عاليا يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة كما هو شأن العلى وهذا المعنى أعنى جعل الأمر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوى بل يصح من الأدنى فإن دعاوى النفس أكثر من أن تحصى وظاهر ما تقرر أن مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ولا يسكاد يتصور على حقيقة ومناط التماس فيه التساوى مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول أن التماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الأعلى الى الأدنى

هذا ما ذكره المصنف وزاد غيره شيئا آخر ويمكن أن تزداد تلك الزيادة فنقول حينئذ * العاشر للندب وهذا لم يحتج لعدده المصنف لانه اقتضى كلامه أن صيغة افعل حقيقة في الندب أيضا فهو داخل في حقيقة افعل وهو انما يذكر هنا ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة افعل للندب مجازا وعدوامة قوله فكاتبوهم والشافعي نص على أن الامر فيه للإباحة وأنه من الامر بعد الحظر ونقل صاحب التقریب قولاً أنها واجبة اذا طلبها العبد وجعلوا منه التأديب مثل كل مما يليك فإن الادب مندوب اليه لكنه متعلق بمحاسن الاخلاق فهو أخص من المندوب وقد نص الشافعي في الام والبويطى والرسالة على أن الأكل من غير ما يليه اذا لم يكن نحو التمر حرام * الحادى عشر الارشاد كقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم قال الغزالي والامام الارشاد للندب اصالح الدنيا والآخرة فيحتمل أن يكون قسرا من المندوب تحصل به مصلحة تان دنيوية وأخرى فيكون حكما شرعيا ويحتمل أن يكون من نوع الاشارة والاخبار أن ذلك مصلحة في الدنيا فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعى * الثانى عشر الانذار نحو قل تمتعوا فمنهم من عده من التهديد ومنهم من جعله قسما آخر وأهل اللغة قالوا التهديد التخويف والانذار الابلاغ فهم امتقابلان * الثالث عشر الامتنان نحو فكاوا مآرزكم الله والظاهر أنه قسم من الاباحة لكن معه امتنان * الرابع عشر الاكرام مثل قوله تعالى ادخلوها بسلام وهو أيضا من الاباحة * الخامس عشر الاحتقار نحو القواما أنتم ملقون وفيه نظرا أيضا ولولا أن الالتقاء سحر لكنت اقول أنه أمر اباحة * السادس عشر التكوين كقوله تعالى كن فيكون وهو قريب من التسخير إلا أن هذا أعم * السابع عشر الخبر نحو اذا لم تستح فاصنع ما شئت اذ الواقع أن من لم يستح بفعل ما يشاء وقيل المعنى اذا وجدت الشيء مما لا يستحيا منه فافعله فيكون اباحة وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات بنقل صيغة افعل الى الخبر * الثامن عشر بمعنى الانعام مثل كوا من طيبات ما رزقناكم ذكره الامام فى البرهان قال وان كان فيه معنى الاباحة فالظاهر منه تذكّر النعمة * التاسع عشر التفويض كقوله تعالى فاقض ما أنت فاض زاده الامام أيضا * العشرون التعجب ذكره الهندي ومثل له بقوله تعالى قل كونوا حجارة وقد تقدم التمثيل له بغيره وذكره أيضا العبادى فى ترجمة الفارسي من أصحابنا ومثله بقوله تعالى انظر كيف ضربوا لك الامثال والظاهر أنه أمر ايجاب معه تعجب الحادى والعشرون الامر بمعنى التكذيب ذكره العبادى عن الفارسي أيضا كقوله تعالى قل فاتوا بالنوراة فانلواها وقوله تعالى قل هل شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا * الثانى والعشرون بمعنى المشورة مثل فانظر ماذا ترى ذكره عن الفارسي أيضا * الثالث والعشرون الامر بمعنى الاعتبار ذكره العبادى أيضا فى ترجمة غير الفارسي ومثله بقوله تعالى انظروا الى ثمره اذا اثمر * الرابع والعشرون التحريم

فالمسار فيه على نفي الاستعلاء والتضرع سواء صدر من الأعلى أو من الأدنى رتبة أو من الشخص لمساويه وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستفاد من كلامهم وامل المصنف انما خص المساوى بالذكر نظرا للشأن لأن الطلب بدون استعلاء وتخضع شأنه أن يكون من المساوى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة) مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء (قوله قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو) أى لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون استعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون علو لان الاستعلاء كما مر عند الأمر نفسه عاليا بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة وهذا المعنى أى جعل الأمر نفسه عاليا فى أمره يصح من المساوى فى نفس الامر ومن الأدنى لأن دعاوى النفس أكثر من أن تحصى وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء مع قوله لمن يساويك لاخراج الأمر (قوله فيجوز أن يتحقق)

(قوله ثم الامر) أي صيغته (قوله قال السكاكي حقه الفور) أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر في أول أوقات الامكان وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أيضا فاذا قيل افعل معناه افعل فورا ولا يدل على التراخي الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف للفور ومن جملة ما رده على ذلك القول أنه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا احتيج لزيادة الفور في حده ومقابل هذا (٣٢٢) القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقا لا بقيد المرة

أو التكرار ولا بقيد الفورية أو التراخي فيكون المأمور ممثلا للامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) أي انما كانت صيغة الامر حقه الفور لان كون الفعل المطلوب بها مطلوب باعلى الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في حين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حيثئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكره مشتمل على اثبات اللغة بالعقل مع أنها لا تثبت الا بالنقل وأيضا استفادة فور السقي انما هي لقرينة العطش (قوله عند

(ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء

كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد (ثم الامر) أي صيغته اذا استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بها بعد الاختلاف في كونها للوجوب فيه أو لغيره كما تقدم وبعد كون الراجح فيها أنها تسمى أمراً حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره فقبل حقه مطلقا كونه مطلوباً بما في مثل بالفور أو بالتراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (وقال السكاكي حقه الفور) بمعنى أنه اذا قيل افعل فمعناه افعل فورا ولا يدل على التراخي الا بقرينة ومتى انتفت انصرف للفور (لانه) أي انما قلنا حقه الفور لان كون المطلوب بها مطلوباً على الفور هو (الظاهر من الطلب) أي لان الذي يبدو للعقل بالنظر لاستعمال الصيغة هو الفور فان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حيثئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ألا يرى الى الاستفهام والنداء فان المستفهم عنه والمنادي انما يراد الجواب بالاول فورا واقبال الثاني كذلك ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكره مشتمل على قياس الامر على الاستفهام والنداء وهو قياس في اللغة فان لم يقس عليهما فلامعنى لدالتهما على أن الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما وأن كون الطلب للحاجة لا يخلو من اثبات اللغة بالعقل مع أن اختصاص البيان بما ذكره يقال فيه انما ذلك لقرينة العطش وأنه لو كان مدلوله الفور لغة لا احتيج الى زيادة الفور في حده الامر تأمل

فان جماعة ذهبوا الى أن الامر مشترك بين معان أحدهما التحريم كما نقله الاصوليون فاذا كنا نذكر الاستعمالات اغير الامر مجازا فذكر هذا أولى لانه استعمال حقيقى عند القائل به ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازا بعلاقة المضادة ويمكن أن يمثل له بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار لكنه يبعده فان مصيركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك تمتع بكفرك قليلا إنك من أصحاب النار * الخامس والعشرون التعجب نحو أحسن بزيد وقد ذكره السكاكي في استعمال الانشاء بمعنى الخبر وغالب هذه المعاني فيها نظر ص (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور الخ) ش اختلف الناس في صيغة الامر عند تجردها عن القرائن هل تقتضى الامتثال على الفور أم على التراخي أم لا تدل على أحدهما بل على الاعم فالجمهور على الاخير ونسب الى الشافعي رضي الله عنه وأكثر أصحابه وقيل على الفور ونقل عن الحنفية وهم ينكرونه وهو اختيار أبي حامد المروزي والصيرفي من أصحابنا والمتولي كما ذكره في كتاب الزكاة وقيل على التراخي وهذا القول نقل عن كثيرين واستدل عليه بما يقتضى أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور واطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه ألا ترى الى قول الناس أجمعين الحج على الفور أو التراخي قولان يعنون بالتراخي جواز التأخير ولم يقل أحد انه يجب

(ولتبادر

الانصاف) أي عند انصاف النفس لا عند المحبة والجدال (قوله كما في الاستفهام والنداء)

فانه لا خفاء أنهم ما يقتضيان الفور فالاول يقتضى فورية الجواب عن المستفهم عنه والثاني يقتضى فورية اقبال المنادى ولا يظهر لاقتضائهما الفورية سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما في اقتضاء الفورية ولا يقال ان هذا قياس في اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس به بل المراد أن هذا قرينة مقوية على أن حقه الفور كما ذكره الشيخ يس واعترضه العلامة يعقوبي بأن الامر ان لم يكن مقبوسا عليهما فلامعنى لدالتهما على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي والحق خلافه لما تبين في أصول الفقه

ما يعتبر فيهما (قوله عند الامر بشيء) أى بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أى بضده كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه أى وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أى يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثانى (قوله دون الجمع واردة التراخي) أى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي فى أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا نعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع لان أحد الامرين أو كلاهما على (٣٣٣) التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه

على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي أحدهما (قوله حتى المساء) أى الى المساء فهى غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة أى اضطرار زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطرار وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون بمثابة على الفور بخلاف ما اذا أمره بعد الامر بالقيام بالاضطرار زمانا فانه يفهم منه أنه غير الامر الاول بالامر الثانى ويلزم من تغيير الاول أنه على الفور حيث غيره بما ينفيه

(ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير) الأمر (الاول دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطرار حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطرار ولم يرد الجمع بين القيام والاضطرار مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لاننا نسلم ذلك

(ولتبادر الفهم) أى وقلنا أيضا حقه الفور لتبادر الفهم (عند الامر بشيء) أى بفعل من الافعال (بعد الامر بخلافه) أى بضده كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أى يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير (الامر) أى تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) بالثانى (دون الجمع) أى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (وارادة التراخي) أى ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي فى أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا نعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور وانما قلنا يتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له اضطرار الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطرار الى المساء ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما بتراخي أحدهما عن زمان الآخر فانك اذا قلت لرجل قم للصلاة ثم قلت له ارقد الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتوهم الوقت اذ لا معنى للامر قبله ومن الثانى ارقد من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أى وفيما ذكر مما بين به التبادر الى التغيير نظر لانه لا يسلم التبادر

تأخيره وأما القول بأن الامر على التراخي بمعنى أنه يجب تأخيره فقال امام الحرمين فى البرهان وفى الملخص انه ليس معتقد أحد قلت ورأيت فى العدة فى الاصول لابن الصباغ أن طائفة من الواقفية قالوا لا يجوز فعله على الفور وهذا يخدش فى قول الامام انه ليس معتقد أحد لكن قال عنهم انهم خرقوا الاجماع وقيل بالوقف بمعنى لا أدري وقيل بالوقف بمعنى أنه مشترك ومحل الحجاج على هذه المسئلة أصول الفقه واستدل السكاكى بأنه الظاهر من الطلب وقد ينزع فى ذلك والمثال الذى ذكره من أسقنى الماء لا يدل لان معه قرينة وهو أن طلب الماء انما يكون لعطش يوجب الفور واستدل أيضا بأن من قال لعبد افعل كذا ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه يرجع عن الاول واولم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبرة المصنف دون الجمع واردة التراخي والصواب أن يقول أو ارادة التراخي واطلاق المصنف ليس بجيد فان السكاكى قيده بالامر بين المتضادين مثل قم ثم تقول اضطرار فانه لا يمكن ارادة الجمع لاستحالة ولا التراخي قال المصنف (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر فى أصل الدعوى فان الحق أنه ليس على الفور ويحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أى القيام والاضطرار أى أحد كان واردة القيام فقط وهم ويرد هذا الدليل الذى ذكره المصنف بأن تغيير الامر الاول بالثانى واقتضاء الفورية انما نشأ من القرينة وهى قوله الى المساء فى المثال لان العادة جارية بأن مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطرار المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة كما قال له قم ثم قال له اضطرار من غير أن يزيد الى المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله السكاكى من اقتضاء الامر الفورية نظر والنظر فيه راجع للنظر فى دليله ويحتمل أن المراد وفيه أى فى كل من دليليه نظر (قوله لانا لاننا نسلم ذلك) أى ما ذكر من الدليلين أعني التبادر والظهور

ومنها النهي وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالأمر في الاستعلاء

(قوله عند دخول المقام من القرائن) أي وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطجع والحاصل أن الفورية والتراخي إنما يستفادان من القرائن فإن انتفت تعين أن يكون المراد طلب الماهية مطلقا (قوله وهو طلب الكف) أي الطلب اللفظي المفيد للكف عن الفعل لأن المراد النهي اللفظي لأنه هو الذي من أقسام الانشاء لا النهي النفسي (٣٢٤) (قوله طلب الكف عن الفعل) أي من حيث أنه كف عن فعل

فلا ينتقض بكف لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث أنه كف عن فعل لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث أنه فعل لا من حيث أنه كف عن فعل آخر وإن كان لازما ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل أي الانتهاء عنه بالاستغفال بضده أي أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتي ولعل الشارح اقتصر على الأول ولم يتعرض للثاني هنا إشارة إلى أرجحية القول الأول (قوله استعلاء) أي على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه في الأمر (قوله وله حرف واحد) أي لا حرفان ولو قال وله صيغة واحدة كان أحسن ليفيد أنه ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر (قوله لا الجازمة في قولك لا تفعل) أي

عند دخول المقام من القرائن (ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالأمر في الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى الفهم

عند اختلاف القرائن فإنه لو قال له قم ثم قال اضطجع من غير أن يزيد إلى المساء أو قال له في الثاني قم من غير ذكر الصلاة ثم قال له ارقد من غير ذكر وقت الصلاة لم يتبادر التغير وإنما فهم التغير في الأول بما جرت به العادة من أن مطلق القيام لا يراد به التأخير إلى الليل ولما أمره بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغة إلى المساء فهم تغير الأول ولو عن التراخي الذي يمكن أن يراد به وهو ما يقرب من زمن التكلم وفهم في الثاني لو جرت به العادة أن الإنسان لا يؤمر بالصلاة إلا عند وقتها والأمر الثاني بين أنه لم يدخل وقتها وعلى هذا يكون ما بين به الفور مما دل بالقرينة فلا يظهر به كون حق الأمر أن يكون للفور وإنما قدرنا جواز التراخي لأن القول المقابل للفور هو جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لا وقوع التراخي بمعنى أنه لا يقول بأن حقه الدلالة على التراخي بل حقه جواز التراخي وإنما دلالة على مطلق الطلب الصادق بالتراخي والفور (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا ينتقض بكف لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث أنه كف عن فعل بل هو طلب للكف من حيث أنه فعل لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث أنه فعل لا من حيث أنه كف عن فعل آخر ولو كان لازما له ولا يخرج عنه لا تترك الفعل لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقد تقدم مثل هذا في الأمر مع ما فيه (وله) أي والنهي (حرف واحد وهو) أي وذلك الحرف الواحد هو (لا الجازمة في قولك) ابتداء (لا تفعل) نهيًا له عن الفعل خلافا لمن قال إن من حروفه حرفا واردا في موضع يصلح فيه كي كقولك قيد العبد لا يفر بجزم يفر بناء على أنه من جنس حرف الجزم ولو كان معناه النفي (وهو) أي النهي (كالأمر في) شأن (الاستعلاء) أي عد

أن يعود إلى هذين الدليلين فانهما من نوعان ولم يتعرض المصنف لكون الأمر للتكرار أو المرة ولا لغيره من مسائل الأمر لأنه أحاطه على كتب الأصول ص (ومنها النهي الخ) ش من أقسام الانشاء النهي وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء وفيه من الخلاف في اشتراط العلو أو الاستعلاء ما في الأمر ومذهب أبي هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل وأما حكاية الخطيب الخلاف في أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط لأن الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل وقد صرح الأصوليون بما قلنا نعم في كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل وليس كذلك والقول به ضعيف نسبة الشيخ أبو الحسن الأشعري لبعضهم ورد عليه (وصيغته) أي صيغة النهي (لا تفعل) بلا الجازمة احترازًا عن لا غير الجازمة وحقيقته المذكورة أعم من التحريم والكراهة ولكن صيغة لا تفعل حقيقة في التحريم وكلام المصنف يقتضي أنها حقيقة في الطلب الأعم من التحريم والكراهة كما فعل في الأمر وليس كذلك

وقد

في قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا النافية التي تجزم إذا صلح قبلها كي نحو جئته

لا يمكن له على حجة وور بط الفرس لا تنفلت وأوثقت العبد لا يفر فليست من حروفه خلافا لمن قال إنها من حروفه بناء على أنها من جنس حرف الجزم وإن كان معناها النفي وإلى الجزم بها في تلك الحالة ذهب ابن مالك وولده ووجهه الفراء بأن الجزم على تأويل أن لم أوثقه يفر وإن لم أر بطها تنفلت وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين في ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة أي لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يازيد ولا تضر بن ياهن دات (قوله وهو كالأمر في الاستعلاء) أي فكما أن صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل

استعلاء كذلك صيغة النهي موضوعة اطلب الترك استعلاء وقول الشارح لانه أي الاستعلاء التبادر للفهم أي والتبادر أمانة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة واعلم أن صيغة النهي اختلافا كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعة اطلب الترك الجازم وهو الحزمة أو الغير الجازم وهو الكراهة أو القدر المشترك بينهما وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف وهو كالا مرفى الاستعلاء وأما لفظ نهى فمدلول الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة اتفاقا وقيد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهى للفور والتكرار جزما لانه لدفع الفسدة فعلى هذا اذا قيل لا تشرب الخمر لا يعد ممتثلا للنهي الا اذا كف في الحال فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون ممتثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكف دوامه فاذا عاد بعد الكف لا يكون ممتثلا وقال السكاكي الاشبه أن النهى والامر ان وردا لقطع الواقع كأن يقال للتحريك اسكن أو لا تتحرك كأن مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كأن يقال للتحريك تحرك أو لا تسكن ومحصله أن كلاما من الامر والنهي المطلق لا دلالة له على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منهما ما قطع الفعل (٣٢٥) الواقع في الحال كانا للمرة وان كان المراد منهما اتصال الفعل

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض

الآتي بصيغة نفسه عاليا فان كان كذلك فهو نهى حقيقة وان وردت صيغته مع تخضع من الأدنى فهي دعاء وان وردت من مساو فهي التماس وانما قلنا ان شرط كون صيغته نهيا حقيقة الاستعلاء لأن ذلك هو التبادر والتبادر أمانة الحقيقة لأنه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الأمر هنالك ان الامر لطلب استعلاء فشمّل الندب والوجوب على ما اختار المصنف خلافا للجمهور في كونها للوجوب فقط نقول ههنا أيضا هي لطلب الكف استعلاء فيشمل التحريم والكراهة وقيد التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهى للفور والتكرار جزما لانه لدفع الفسدة فاشد حلالا لا بد فيها من الفور وتكرار الكف ليتحقق نفي الفسدة قال السكاكي والاشبه أن النهى والامر ان وردا لقطع الواقع كأن يقال للتحريك اسكن أو لا تتحرك فمدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كأن يقال للتحريك تحرك أو لا تسكن ولا يخفى ما في قوله لاتصاله لانه في معنى الاستمرار فكأنه قال وان أريد بهما الاستمرار فهما الاستمرار تأمله (وقد يستعمل) النهى بمعنى صيغته (في غير طلب الكف) استعلاء الذي هو معناه الأصلي على قول من قال ان مدلوله طلب فعل هو الكف عن الفعل بناء على أنه لا يكف الا بفعل لعدم القدرة على عدمه والكف المذكور هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهى عنه ويستدعي تقدم الشعور بالمكفوف وقد تخرج صيغة لا تفعل عن حقيقتها فتستعمل مجازا في أحد أمور منها الكراهة وهو كثير ومنها

المراد منهما اتصال الفعل
الواقع كانا للاستمرار والدوام
في جميع الازمنة التي يقدر
المكاف عليها وما قاله
خلاف التحقيق والتحقيق
عندهم الاول (قوله وقد
يستعمل) أي النهى بمعنى
صيغته وحاصله أن صيغة
النهي قد تستعمل في غير ما
وضعت له على جهة المجاز
كالتهديد والدعاء والالتماس
واختلف فيما وضعت له
فقيل انها وضعت لطلب
كف النفس بالاستغفال بأحد
أضداده وقيل انها وضعت
لطلب ترك الفعل أي لطلب

عدمه (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أي كما هو معناه الأصلي على مذهب البعض وهم الاشاعرة فانهم يقولون ان مدلول النهى طلب الكف عن الفعل استعلاء فتعلقه أن المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النهى حقيقة في الطلب المذكور الا من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا أن الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهى حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله كما هو) أي طاب الترك مذهب البعض أي كما هو المعنى الأصلي للنهي على مذهب البعض وهو أبو هاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهى طلب عدم الفعل فتعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بأن عدم الفعل نفي محض وهو غير مقدور للكف ولا يكف الا بالافعال لكونها المقدورة للشخص وبأن عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون أثرا للقدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النهى الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهى عنه وأجاب أبو هاشم بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا وصالحا لأن يكون أثرا للقدرة الحادثة واستدل أبو هاشم لما قال بأن الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم أنه فعل الضد ورد عليه بأننا نسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل بل

أو الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى

يعد حونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره فتحصل من هذا أن الاشاعة يقولون المطلوب بالنهي الكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الاول لا يحصل الامتثال بالترك لاعن قصد كائن ترك ذاهلا أو ناسيالا ان الكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثانى لان عدم الفعل لا يستدعى الشعور به فان قلت يلزم على الاول انهم من ترك شرب الخمر مثلا ذهولا أو نسيانا لعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتثال شرط الثواب وأما انتفاء الائم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى القول الثانى وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى كما قلنا لكن لابد فى الثواب من نية الترك المستلزمة للشعور ثم ان قولهم (٣٣٦) ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالصد يبطل بمن لاداعية له كالانبياء

وأيا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالصد وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاد الامر الى أنه لا قدرة على المنهى بسبب التلبس بالصد مطلقا والائم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا تظهر له ثمرة بينة اه يعقوبى (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف أى ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقا بكف لاقتضائه أن مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله

(أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى)

عنه (أو) فى غير طلب (الترك) على وجه الاستعلاء الذى هو معناه الاصل على قول من يقول ان مدلوله طلب عدم الفعل وهو المعبر عنه بالترك بناء على أنه يكاف بعدم الفعل أى بتركه بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بصد المنهى لان عدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور به ولكن الجارى على اللسان أن الترك بمعنى الكف فيستدعى تقدم الشعور اذ لا يقال فيمن لم يخطر بباله فعل أصلا ولم يفعله انه تركه وعلى الاول وهو أن المكاف به الكف فلا يفعله مقتضى النهى الامن استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلا عنه فيلزم ائمه ولا قائل به الا أن يقال الامتثال شرط الثواب وشرط انتفاء الائم يكفى فيه عدم الفعل وعلى الثانى وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى ولكن لابد من الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالصد يبطل بمن لاداعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالصد وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاد الامر الى أنه لا قدرة فى النهى بسبب التلبس بالصد مطلقا والائم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا تظهر له ثمرة بينة تأمله ثم مثل للغير الذى تستعمل له صيغة النهى بقوله (كالتهديد) أى التخويف والتوعود وذلك (كقولك لعبد) لك (لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى) أى اترك أمرى وانما كان تهديدا للعلم الضرورى بأنك لا تأمره بترك امتثاله أمرك لأن المطلوب من العبد الامتثال لاعدمه ودل على التوعداستحقاقه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى اذ كأنه قال سترى

التهديد كقولك لمن لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى ومنها الاباحة وذلك فى النهى بعد الإيجاب فانه اباحة الترك ومنها بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا أى عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة كذا قيل وعال بأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يخاطب بمثل ذلك قلت النبى ﷺ منهى عن كل مانهى عنه غيره الاماخص وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فاعلم له لم أن غيره منهى عنه

وهو نفس أن لا تفعل) أى نفس عدم الفعل وفسره بذلك لأن الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصد اعلى مافى المواقف وهذه المعانى ليس شىء منها بمراد هنا وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقا كذا فى عبد الحكيم واذا علمت أن الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) أى كالتخويف والتوعود وهذا مثال لغير الطالب الذى تستعمل فيه صيغة النهى مجازا (قوله لا يمتثل أمرى) أى اترك أمرى وانما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثاله أمره لأن المطلوب من العبد الامتثال لاعدمه ودل على التوعداستحقاقه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى اذ كأنه قال له سترى ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لأن النهى عن الشىء يتسبب عنه التخويف على مخالفته

واعلم أن هذه الأربعة أعني التمني والاستفهام والأمر والنهي تشترك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لأن كلا منهما يطلب كف على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء وقد يجاب بأن في كلام المصنف حذفاً والتقدير وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغیر الطلب أصلاً كالتهديد وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما ترشد إليه إعادة الكاف أو أن إضافة طلب للكف للعهد أي في غير طلب الكف المهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما أشرنا إلى ذلك سابقاً وحاصل ما ذكره الشارح أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازاً وذلك إذا كانت على وجه التخصع والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل في الالتماس وذلك إذا كانت (٣٢٧) من المساوي بدون استعلاء

وتخصع كقولك لا تعص

ربك أيها الأخ والعلاقة

بين النهي وبينهما الإطلاق

لأن النهي موضوع لطلب

الكف استعلاء فاستعمل

في مطلق طلب الكف

على جهة المجاز المرسل

(قوله وهذه الأربعة أي

ما صدقناها لا مفهوماتها

(قوله يجوز تقدير الشرط

الح) اعلم أن ظاهر المتن

أن الأمر والنهي إذا خليا

عن الاستعلاء كما في الدعاء

والالتماس لا يجوز تقدير

الشرط بعدها إلا لقرينة

لدخولها في قوله ويجوز

في غيرها لقرينة مع أن

النحاة جعلوا التقدير في

جواب الأمر والنهي وهما

يشملانها والمراد يجوز

تقدير الشرط بعدها إذا

كان ما بعدها يصلح أن

يكون جزاء لذلك الشرط

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها

ما يلزمك على ترك الأمر والعلاقة بين النهي والتهديد استلزام النهي للوعيد ومن جملة ما تستعمل فيه الصيغة لغير ما تقدم الدعاء بأن تكون من الأدنى إلى الأعلى كقولنا ربنا لا تؤاخذنا والالتماس بأن تكون من المساوي كقولك لا تعص ربك أيها الأخ والعلاقة مجرد الطلب فهي من استعمال ما لا يخص الذي هو طلب الكف استعلاء في الأعم الذي هو مطلق الطلب (وهذه الأربعة) يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) فيؤتى بالجواب بعدها مجزوماً بأن المقدرة مع الشرط وذلك لأن الأربعة تشترك في الطلب حقيقة وطلب الشيء يشعر بأنه ما يطلب لأمر يترتب عليه غالباً وأما كونه مطلوباً لذاته فنادر فيكون مضمون متعلق الطلب بناء على الغالب سبباً في ذلك المترتب فصح تقدير ذلك المضمون شرطاً ليكون ما ذكر بعده جوابه لأن الشرط اللغوي سبب في المعنى فيخرج ذلك الجواب بذلك المقدر وهو الذي مر عليه المصنف وقيل الجواب مجزوم بنفس متعلق الطلب لأنه في معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً وقيل مجزوم به لنيابته عن ذلك والشرط وهما متقاربان وإنما قال يجوز لأنه يجوز أن يرفع ما بعدها على الاستئناف ولو صح كونه جواباً ثم الشرط المقدر أمان نفس

من باب أولى ومثله الامام بقوله ولا تحسبن الذين قتلوا ومنها الدعاء نحور بنا لا تزغ قلوبنا ومنها الالتماس كقولك لنظيرك لا تفعل هذا والظاهر أن صيغة لا تفعل فيهما حقيقة ومنها اليأس كقوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ولا يخفى ما في هذا ومنها الإرشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوؤكم قاله في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم وينبغي أن يمثل به بقوله عز وجل ولا يأت كاتبا أن يكتب كما علمه الله ويمكن أن يكون منها التسوية مثل اصبروا أو لا تصبروا ومنها الإهانة مثل اخسؤا فيها ولا تكلمون ومنها التمني نحو قولك لا ترحل أيها الشباب ومنها الامتنان نحو ولا تأكلوا منها الاحتقار والتقليل كقوله تعالى ولا تمدن عينيك فهيواحتقاراً للدنيا قاله الامام في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم ومنها نحو ولا تلهوا بأيديكم إلى التهلكة وفيه نظر لأنه نهى تحريم وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعل ممكن وروده هنا ص (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الح) ثم أي هذه الأنواع الأربعة من الإنشاء وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي

كما يؤخذ من الأمثلة والأفلا نحو قولك أين بيتك أضرب زيدا في السوق آذ لا معنى لقولنا إن تعرفني بيتك أضرب زيدا في السوق فكلام المصنف محمل لا يفهم منه المراد صريحاً أوجبه الاختصار والانسكال على الموقف وقد أشار الشارح في حله لبيان المراد ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والأفلا قد صدت السببية وجب الجزم وإن لم تقصص وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد فعبر بيجوز نظر الجواز رفع ما بعدها على الاستئناف ولو صرح كونه جواباً ثم إن بظاهر المصنف أن صيغة الأمر والنهي والتمني إذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أداته ولا بد من هذا لأن تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط إذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير واعلم أن هذه الأربعة قرائن للحذف فإطلاق جواز التقدير معها وتقييدها مع

كقوله ليت لي مالا أنفقه أي ان أرزقه وقولك أين بيتك أزرك أي ان تعرفنيه وقولك أكرمني أكرمك أي ان تكرمني قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم فأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف وقال السكاكي الأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لملاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنه لما قال فهب لي وليا قيل ما تصنع به فقال يرثني فلم يكن داخلا في المطلوب بالدعاء وقولك لانتشم يكن خيرا لك أي أن لانتشم

غيرها بوجود القرينة في قوله بهدوفي غيرها لقرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ثم لا يخفى أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام فالبحث عنه منام من فضول الكلام (قوله مجزوما بان المضمة مع الشرط) أي مع اضممار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك (٣٢٨) وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالاداة المقدره مع فعل الشرط.

أحد أقوال في المسئلة وقيل ان الجازم نفس تلك الأمور الأربعة من غير حاجة الى تقدير شرط أصلا وذلك انضمنا فعل الشرط وأداته وقيل الجزم بهذه الأمور لنيايتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين وهذان القولان متقاربان وقيل ان الجازم لام مقدره (قوله أي ان أرزقه الخ) اعلم أن الشرط المقدر اما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله كقوله الخ فالتمنى وهو أن يكون له مال هو الذي يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من

مجزوما بأن الضم مع الشرط (كقوله) في التمني (ليت لي مالا أنفقه) أي ان أرزقه أنفقه (و) في الاستفهام (أين بيتك أزرك) أي ان تعرفنيه أزرك (و) في الأمر (أكرمني أكرمك) أي ان تكرمني أكرمك (و) في النهي (لا تشتمني يكن خيرا لك) أي ان لانتشمني يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للتكلم

مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله (كقوله) في التمني (ليت لي مالا أنفقه) بجزم أنفق فالتمنى وهو أن يكون له المال هو الذي يقدر فيه الشرط لكن لما كان وجود المال بالأرزاق عبر عنه به فقال في تفسير الشرط (أي ان أرزقه أنفقه) وهو ظاهر (و) كقوله في الاستفهام (أين بيتك أزرك) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسئول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف فقال (أي ان تعرفنيه) أي ان تعرفني مكان بيتك أزرك فيه لما تقدم أن المسئول عنه يكون سبب لما يترتب عليه فهذا ما قدر فيه اللازم نظرا للمسئول عنه وقد يقال انه بما قدر فيه نفس المسئول لان الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف (و) كقوله في الأمر (أكرمني أكرمك) وظاهر أن المقدره هنا شرط من الأكرام ولذلك قال في تفسيره (أي ان تكرمني أكرمك) كقوله في النهي (لا تشتمني يكن خيرا لك) ولما كان المطلوب في النهي الكف كان الترتب انما هو على نفي النهي فلذلك قدر الشرط منفيًا فقال (أي ان لانتشمني)

يجوز أن يجزم بعدها المضارع وانما قال يجوز لانه لا يجب بل يجوز رفعه على الاستئناف وفي جازمه أقوال الأول أن كلامهم ماض من معنى حرف الشرط وفعله فعني أسلم تسلم ان تسلم وضمن أسلم معنى ان تسلم ونسب هذا للخليل وسيبويه واختاره ابن مالك الثاني أن جملة الشرط حذفت ونابت هذه الاشياء عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسيدي وصححه ابن عصفور الثالث أن الجزم بلام مقدره الرابع أنها مجزومة بشرط مقدر قبلها واختاره شيخنا أبو حيان أي قبل المجزوم وبعده هذه الأمور وهذا هو الذي قاله المصنف فقوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التمني والاستفهام والأمر والنهي وانما

الاستفهام تعريف المسئول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف (قوله أي ان تعرفنيه الخ) الأظهر ان أعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب أو بدونه (قوله ان لانتشمني) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الأمثلة المذكورة أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من اثبات أو نفي ففي لانتشم يقدر ان لانتشم كما قال المصنف لان تشتم وفي أكرمني يقدر ان تكرمني لان لم تكرمني لان الطلب لا يشعر بذلك وشتم من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة وحاصله أن هذه الأربعة لا طلب والتكلم بالكلام الطلبي اما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام

(قوله على الكلام الطلبي) أي بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه افادة الخطاب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله أمالذاته) أي وهذا نادر (قوله أو لغيره) أي أو مقصودا لغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب فقول الشارح على حصوله أي حصول المطلوب وقوله وهذا أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فإذا ورد جزاء عقب الأمر نحواً كرمي أكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فأكرم الخطاب للمتكلم مقصودا لأجل إكرام المتكلم للخطاب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحواً كرمي بلا زيادة كان محتملاً لأن يكون مقصوداً لذاته ولا يكون مقصوداً لغيره فإذا كان المطلوب مقصوداً لذاته فلا يقدر الشرط بخلاف ما إذا قصد لغيره (قوله أتوقف الخ) علة لقوله أو لغيره أي أو مقصوداً للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازمه إذا الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلبي وقوله بعده أي بعد ذلك

(٣٢٩)

الطلب وقوله ما أي شيئاً وقوله يصلح

توقفه أي توقف ذلك الشيء نحواً كرمي بعد أكرمي بأن قلت مثلاً أكرمي أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمي وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الإكرام المتعلق بالخطاب بخلاف أن بيتك أضرب زيدا في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد أضرب زيدا في السوق أمام بيتك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطلوب مثلاً إكرام المتكلم في المثال السابق (قوله لذلك) أي لأجل

على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم أمالذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن الخطاب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لأن نفسه فيكون إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء مظهراً ولما جعل النجاة الأشياء التي يضر الشرط بعدها

يكن خيراً وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطلوب أن لم يكن طلبه لذاته فالأمر يترتب عليه فإذا أتى بعد الطلب بما يصلح أن يترتب على المطلوب جزم جواباً بالشرط مقدر دل عليه ذلك المطلوب أو جزم بذلك المطلوب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فناب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزم الجواب فذكر الشيء الذي يصلح لترتب على المطلوب بعد ذلك المطلوب الذي هو مضمون جملة الطلب يفهم ترتب ذلك الشيء على المطلوب من إثبات أو نفي كما يترتب الجواب على الشرط ولهذا قيل إن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي ففي لا تشتم يقدر أن لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكرمني يقدر أن لا تشتم لأن تشتم كما قررنا لا يشعر بذلك وقيل يجوز تقديره مخالفاً بدلالة القرينة وعليه يجوز إذا قلت لا تعص تعاقب بجزم تعاقب على تقدير أن تعص تعاقب وكذا إذا قلت أترك الذنب تعاقب فيقدر أن لا تترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الإثبات بعد النفي على هذا أشهر من العكس لأن في النفي تعرضاً لذلك المثبت وهو المنفي

حصل الجزم بعد الأربعة لأن الشرط سبب للجزاء أعني سبباً في الأعيان وإن كان مسبباً في الأذهان فتناسباً وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضاً طلباً لا نراعى في الطلب الذي يجزم جوابه أن يكون قصد منه فائدة سبب يترتب عليها والنداء ليس فيه طلب غير إقبال الخطاب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل قل للذين آمنوا يغفروا فإنه لو كان التقدير أن تقل لهم يغفروا للزم من القول الغفران وأجيب عنه بأن القول لهم سبب وقد يتخلف الغفران

(٤٢ - شروح التلخيص - ثانی) ذلك المذكور بعده وهو ما يصلح توقفه على المطلوب (قوله لأن نفسه) أي لأن النفس ذلك المطلوب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلبي وهو متعلق بظاهراً الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزء وهو متعلق بالمطلوب أي فيكون معنى الشرط ظاهراً في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الجزء أي وحينئذ فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبي له فتأمل (قوله ولما جمل الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة مع أن النجاة عدوها خمسة بزيادة العرض فما وجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب أن العرض لما كان مولداً من الاستفهام وليس مستقلاً كان داخل فيه فذكر الاستفهام مفعلاً عنه والنجاة نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسة وإن كانت ترجع لأربعة على جهة الإجمال

وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل ألا تنزل نصب خيرا أي ان تنزل فهو ولد من الاستفهام وليس به لان التقدير أنه لا ينزل فلا استفهام عن عدم النزول طلب للحصول

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكر أنها أربعة فر بما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو الخامس في كلامهم ولا وجه له أشار الخ وإعترض على الشارح بأن النحاة جعلوا الأشياء التي يضرر الشرط بعدها أكثر من خمسة لان ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتحضيض بل والترجي عند بعضهم وكذلك الخبر الذي بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه الآن يقال كلام الشارح مبني على قول من جعل الدعاء

(٣٣٠)

خمس أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل عندنا نصب خيرا) أي ان تنزل نصب خيرا (فولد من الاستفهام)

فاذا ناسب الترتيب عليه كان قريبا بخلاف الاثبات فلم يتضمن الشعور بالمنفى من حيث انه منفي ولما خيف أن يتوهم أن العرض أغفل ذكر جزم الجواب بعده مع أنه وارد بين أنه داخل في الاستفهام فقال (وأما العرض) وهو طلب الشيء طلبا بلاحت ولان كيد (كقولك ألا تنزل نصب خيرا) يعني وكذا التحضيض وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل نصب خيرا (ف) وهو غير خارج عما ذكر لانه (مولد من الاستفهام) لانه لا يستفاد الامن آلتيه فهو داخل في الاستفهام ويذبح له أن يذكر أن الترجي اذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخل حكما في التمنى أيضا وانما قلنا ان العرض داخل في الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل نصب خيرا مثلا فالهزمة فيه للاستفهام في الاصل ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض ولما نذر الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض

لما منع وقيل يغفروا محكي بالقول وأصله اغفروا ولكن جاء على المعنى كقوله قال زيد قام ويكون لفظه قمت ومنه حلف زيد ليخرجن وانما قال لأخرجن ونظير الآية قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلاة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع فقال الزمخشري انه على الصفة وقال السكاكي انه على الاستئناف كأنه قيل له ما نمنع به قال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان يحيى مات في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام قلت يرد عليه شيان أحدهما أن هذا المحذور الذي فر منه لازم له على قراءة الجزم فلهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور بخلاف الاستئناف فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الحلف وهو ممتنع في هذا المحل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الحلف بل يلزم عدم ترتب الغرض فان التقدير أطلبه ليرثني وفيه نظر وانما الصواب أن المراد ارث العلم والنبوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجيبت دعوته صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده بتمامه قبل موت يحيى عليهما الصلاة والسلام ص (وأما العرض الى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل نصب خيرا تقدم أنه مولد عن الاستفهام

والالتماس داخلين في الامر بناء على أنه طلب فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء لترجي ولا جزم بعده أو أنه رأى دخول الترجي في التمنى والتحضيض في العرض كذا قيل وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي بمعنى الطلب (قوله أشار المصنف الى ذلك) أي الى رد ذلك أي الى رد جعلها خمسة وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لان العرض مولد من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكيد أي وكذا التحضيض وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل نصب خيرا فمما مولدان من الاستفهام لانهما لا يكونان الا مع آلتيه فيكونان داخلين فيه فذكره مغلغلا عنهما

(قوله فولد من الاستفهام) أي الانكارى لانه في معنى النفي وقد دخل على فعل

وليس

منفي فيفيد ثبوت الطلب ولا شك أن الاستفهام الانكارى أصله الحقيقي حمل على الانكار لمناسبة المقام يقتضى لظاهر محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقي وان كان بواسطة فسقط ما يقال ان الذي يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقي والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن المرض كذا قرر شيخنا العدوي وبما علمت من أن هذا الاستفهام انكارى وأن انكار النفي اثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بعده هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الاثبات والنفي فلا يجوز تقدير مثبت بعد النفي وبالعكس خلافا للسكائي المجوز لذلك تعويلا على القرينة

وهو محال وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينة جائز أيضا كقوله تعالى فالله هو الولي أى ان أرادوا وليا بالحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب أى لو كان معه اله اذن لذهب

(قوله وليس) أى العرض (قوله لان الهمزة فيه) أى فى المثال المذكور المثل به للعرض وحاصله أن الهمزة فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي ومنع حمله على حقيقة وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به فحمل على الإنكار لعدم النزول فتولد منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (قوله امتنع حمله) أى حمل الاستفهام فى المثال (قوله للعلم بعدم النزول) أى والاستفهام الحقيقى انما يكون عند الجهل وقد يقال أن العلم بعدم النزول فى الحال لا يمنع أن يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن أن تسافر غدا الا أن يقال هذا تعليل لعدم ارادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقدمة مطوية وهى ليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل اذ السؤال عنه لا يتعلق به غرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول أى أول العلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) أى عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقة (قوله قرينة الحال) أى وهو العلم بعدم النزول والاضافة

(٣٣١)

للبیان وقوله فتولد منه أى بواسطة حمله على الإنكار لان إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة ففى المثال المذكور إنكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله ويجوز تقدير الح) لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور الأربعة السابقة أشار الى تفهم الحكم وانه جائز فى غيرها أيضا تكثيرا للفائدة وتأنيضا بتقديره

وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو أم اتخذوا من دونه أولياء) فالله هو الولي الذى يجب

حمل على الإنكار بقرينة اظهار محبة ضده دخولها ومعلوم أن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذى لم يذ كر أن الجواب يجزم بعده تأمله ثم ذكر أن تقدير الشرط لا يختص بعبدية الأمور الأربعة السابقة فقال (ويجوز) تقدير الشرط مع الانيان بالجواب (فى غيرها) أى بعد غير هذه الأربعة (لقرينة) دلت على ذلك وذلك (نحو) قوله تعالى (أم اتخذوا من دونه أولياء) فالله هو الولي فقوله تعالى فالله هو الولي جواب شرط مقدر (أى ان أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه هو المولى والسيد لا يشاركه أحد فى ذلك والقرينة وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة أداة الاستفهام

فلذلك يجزم الفعل فى جوابه كما يجزم فى جواب الاستفهام وانما لم يقل انه استفهام لانه لا يريد نقل ما فى الخارج لما فى الذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه الى الاستفهام وكأن المصنف يريد أنه لما كان صيغة استفهام ألحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضى أنه نوع خامس من الطلاب يجزم الجواب بعده كما يجزم بعد الأربعة ص (ويجوز فى غيرها لقرينة) ش أى يجوز فى غير هذه الأمور تقدير الشرط نحو فالله هو الولي التقدير ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولي لا غيره والفاء هى القرينة

(قوله فى غيرها) أى بعد غيرها (قوله أى فى غير هذه المواضع) يعنى التى جزم فيها المضارع فلا يرد أن قوله أم اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقى بل توبيخى بمعنى لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا والذى من الاستفهام الحقيقى (قوله لقرينة تدل عليه) وذلك كالفاء فى الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانها تدخل فى تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله فالله هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف أى ان أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده لانه هو الولي لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أى سواء أرادوا اتخاذ ولي أم لم يريدوه وحينئذ فإرادة الولي لان يكون سببا فى كون الله تعالى هو الولي فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط ثم ان تعريف المسند وضمير الفصل لقصر الافراد كما يشير له قول الشارح فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده لان الآية نزلت فى حق المشركين القائلين بشركة الغير مع الله فى كونه وليا معبودا بالحق وليس لفصل القلب على ما فهمه بعضهم وهذا الوهم نشأ له من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ورد عليه بأن لفظ دون تستعمل للأفراد أيضا (قوله أى ان أرادوا أولياء بحق) أى بلفظ واداء لا حال وما لا

(قوله أن يتولى) بضم الياء أى يتخذ وليا وقوله ويعتقد الخ تفسيره لما قبله (قوله وقيل الخ) وجه مقابلة هذا لما قاله المصنف أن المصنف يجعل الفاء في الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفة لجملة على جملة أخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على العلول والسبب على المسبب اذ لا شك أنه لو قيل لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ فلا داعي لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ فالفاء للسببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكار تو بيخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها انكار تو بيخى وهذا لا خلاف فيه على القولين وذلك لان أم منقطعة بمعنى بل والأصل بل اتخذوا والاستفهام للانكار وأوليا نكرة (٣٣٣) في سياق النفي فتفيد العموم وحينئذ فيكون قوله أم اتخذوا من دونه أوليا

انكارا لكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وإنما الخلاف في الفاء هل هي مجرد العطف كما هو هذا القول أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فمحط المخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ يترتب الخ (قوله بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار الى أن هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي وأن النفي إنما هو الانبغاء لا الاتخاذ لانه واقع (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفي (قوله يترتب عليه الخ) أى ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود أو ترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا تنظير يمتفق عليه وذلك

أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا انكار تو بيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أوليا وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ

في الجملة قبلها على انكار اتخاذا سواء تعالى أوليا فيفهم منه صريحا أن من أراد اتخاذا سواء تعالى فهو في ضلال وهلاك ويفهم منه ضمنا أن من أراد ما لا نواء معه وأراد الاستمسك بالعروة التي لا تنفهم فليتخذ الله تعالى وليا دون غيره فحذف الشرط وأتى بلازم الجواب في موضعه فأصل الكلام على هذا أن أرادوا أوليا بلا بطلان أى بفساد وخلل وصفوا ذاتا وحالا وما لا فليتخذوا الله تعالى وليا لانه تعالى هو الولي المنفرد بالقدرة العامة والمشيئة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بمضمون الجملة لكونه علة للجواب كما قدرنا وعلى هذا لا يرد أن يقال لا يصح الجواب بالجملة الاسمية عن الشرط لمضيه ودلالاتها على الدوام مع أن ارادة الولي لا يكون سببا في كون الله تعالى هو الولي وإنما قلنا ان هذا ليس مما تقدم لان الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وإنما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله تعالى وليا ولا أجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب فكأنه قيل لا ينبغي أن يتخذ من دون الله وليا بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يتخذ غيره حينئذ لا يحتاج الى تقدير الشرط المذكور كما لا يقدر في قولك مثلا لا ينبغي لك أن تعبد سوى الله تعالى فالله هو المعبود أى إنما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود بحق وعطف الجملة السببية على مسببها موجود ويأتى ما يعرف منه ذلك ان شاء الله تعالى في الفصل والوصل ورد بأن الكلام اذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو في كل شئ لجواز أن يخالفه في بعض

في ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازه فأما حذفها وبقاء ان فلا كثرون على الجواز وذهب بعضهم الى أنه لا يحذف الفعل الامع بقاء لا التي قبله منفياتها وهو الذي ذكره الشيخ أبو حيان في تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط ان سيفافسيف وان أحد من الشركين استجارك فالكلام حينئذ انما هو في حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع ان فالز مخشري كثير الاستعمال له ورد عليه الشيخ

والطبع

لان الفاء هنا للسببية لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على العلول وليست رابطة لجواب شرط مقدر فمثلا الفاء في الآية لان أم اتخذوا في معنى لا ينبغي أن يتخذوا (قوله وفيه نظر) أى في ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما نكرة واقعة على اللفظ (١) وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالظرف والشئ مضاف اليه وهو واقع على اللفظ أيضا وقوله حكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثانى منصوب على أنه مفعول مطلق أى ليس حكمه وضميره راجع للشئ أى ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلا الهمزة التي للانكار في قوله أم اتخذوا وان كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي لان الفاء بعد لا ينبغي للتعليل بخلافها بعد أم اتخذوا (١) الصواب أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس اه مصححه

(قوله والطبع) أى العقل (قوله لاتضرب زيدا) بضم الباء على أن لانا فية أى لا ينبغي أن تضربه وقوله بالفاء أى التعليلية العاطفة لجملة خبرية على مثلها (قوله استفهام انكار) أى حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الا بالواو الحالية) أى لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣) الخبرية على الانشائية وان كان

الاستفهام بمعنى النفي كقولنا أنضرب زيدا أى معنى لاتضرب زيدا أى لا ينبغي أن تضربه واعتراض على ما ذكره الشارح من عدم صحة الفاء بقول أبي تمام أحاول ارشادى فعلى مرشدى

أم اشتقت تأديبى فدهرى مؤدبى

وأجيب بأن مراد الشارح عدم صحة مثل قولنا أنضرب زيدا فهو أخوك

على أن تكون الفاء تعليلية للنفي الضمنى والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما ذكره العلامة السيد فى شرح المفتاح ولا نقض

لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلية للنفي المقدر أى لا حاجة

الى ارشادك لان عقلى مرشدى كما ذكرناه مثله فى قوله تعالى أفمن زين له

سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لاجدوى

للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل

السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضى فلا يصح

أن يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي فى صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التى خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشمولة

الماضى على أن القرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمان فتدبر اه فترى

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لاتضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء)

اللازم فانك اذا قلت مثلا أنضرب زيدا على أن الاستفهام للانكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو أخوك بالفاء وانما يصح فيه وهو أخوك على الحالية مع أنه بمعنى لاتضرب زيدا وهذا الكلام أعنى قولك لاتضرب زيدا لما كان اخبارا فى المعنى لانه بمعنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فتقول لاتضرب زيدا فهو أخوك بلا تقدير شرط والشاهد فى صحة هذا الكلام وهو لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أنضرب زيدا فهو أخوك اللوق الشئى عن تتبع الاستعمال ونوقش هذا التنظير بأن أنضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أى لا يليق أن تضرب زيدا الذى هو معنى المفسر به وهو لا تضرب اذا لانكار معناه النفي ولو فسر هنا بالنهى تجوزا كما أثرنا ليه انكارا للانباء واللياقة الضرب وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا أنضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الجملة للعطف قد لا يسلم كما فى قوله

أحاول ارشادى فعلى مرشدى * اذ لا يحسن التقدير هنا ولكن هذا لا يرد على المصنف لأنه انما ادعى جواز التقدير وانما يرد على من حمل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال حسا أو معنى بحرف نائب مناب أدعو سواء كان ذلك الحرف ملفوظا كيازيد أو مقدر كيموسف أعرض عن هذا ولا يحزم الفعل بعده جوابا لان مفاد الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب بالازم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما فى الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقبل أقبل جاز جزم الفعل بعده جوابا بأن يقال مثلاً أعلمك وهذا مما يعلم به أن الشئ الضمنى ليس كالصريح وأيا وهما من حروفه للبعيد وقد ينزل القريب كالبعيد لغفلة أو نوم أو لتنزيل المنادى منزلة ذى غفلة لعظم الامر المدعوله

أبو حيان حيث قدر ان فعلتم فتأب عليكم بأن حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز الا بعد الامر ونحوه مما يحزم فى جوابه غير أن الشيخ نقل عند قوله تعالى فيقسمان بالله ان ارتبتم عن الفارسي جواز ذلك وتقديره كما قيل فيقسمان قال وفيه تكلف ولم يمنعه وكذلك نقله عن الزمخشري فى تقديره فى قوله تعالى فالله هو الولي ولم ينكره قال السكاكى وغيره يحذف الجزاء كقوله تعالى قل أرأيتم ان كان من عند الله الآية وذكر غيره أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرورة وغيرهما أطلق الجواز هذا اذا حذف مع بقاء ان فان حذف ان أيضا فالظاهر جوازه اذا دل عليه دليل ص (ومنها النداء الخ) ش أى الخامس من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طاب اقبال المدعو على الداعى بأحد حروف مخصوصة وأحكامه معلومة

السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضى فلا يصح أن يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي فى صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التى خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشمولة الماضى على أن القرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمان فتدبر اه فترى

وقد تستعمل صيغته في غير معناه كالأغراء في قولك لمن أقبل يتظلم

(قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب التكلم اقبال المخاطب حسا أو معنى فالاول كياز يد والثاني نحو يا جبال ويا سماء والمراد الطلب اللفظي لانه هو الذي من أقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء للآلة (قوله نائب مناب أدعو) أي ولكون الحرف نائباً مناب أدعو لا يجزم الفعل بعده جواباً ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فكانه قيل أقبل وحينئذ يجزم الفعل في جوابه لأننا نقول مفاد الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب بالزوم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالصريح بالشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل أقبل جازم الفعل جواباً بأن يقال مثلاً أعلمك ومن هذا تعلم أن الشيء الضمني ليس كالصريح اه يعقوبى ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالة على طلب الاقبال لزوماً وأمل واعلم أن الحروف التي يطلب بها الاقبال النائية مناب أدعو خمسة منها أيا وهيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة البعيد لكونه نائماً أو ساھياً حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهر بمنزلة البعد في اعلاء الصوت أو لتنزيل المنادى منزلة ذي غفلة لاظم الامر المدعوله حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بما هو حقه من السعى والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلاً هيا فلان تهباً للحرب عند حضوره ومنها أي والهمزة موضوعان لنداء القريب (٣٣٤) وقد ينزل البعيد منزلة القريب ويستعملان فيه تنبيهاً

وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال (كالأغراء في قولك لمن أقبل يتظلم

حتى كأن المنادى غافل فيه مقصر فيستعملان له فتقول مثلاً هيا فلان تهباً للحرب عند حضوره وأي والهمزة منها للقريب وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالشهود الحاضر كقوله * أحبيب القلب عني لا تزول * وأما يا منها فقيل تكون لهما معا وقيل مختصة بالبعيد فلا تستعمل في القريب الا لتنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد الداعي نفسه عن حال المنادى كقولنا يا الله مع أنه أقرب اليامن حبل الوريد واما لاستعظام الامر المدعوله حتى كأن المنادى مقصر في أمره غافل عنه كما تقدم كقولك يا هذا قم على لسان الجد في أمر ربك ولو كان المنادى كذلك واما لا حرص على اقباله فصار اقبال المنادى كالبعيد لان النفس اذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادر بالماء فأناعطشان واما بالبلادة فكانه بعيد لا يسمع فتقول تنبه أيها الغافل واما لا انحطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور فتقول من أنت يا هذا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) الاصل وهو طلب الاقبال وذلك (كالأغراء) وهو الحث على لزوم الشيء كما (في قولك لمن أقبل) اليك أو الى من حضر معك حال كون ذلك المقبل (يتظلم) أي يظهر

في النحو وقد يستعمل في غير معناه مجازاً فمن ذلك الأغراء وهو في الاصطلاح الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمراد به هنا الابتلاء وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما نقول لمن يتظلم) ويتسكى من الظلم

على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلاً حتى صار كالشهود الحاضر كقوله

أسكان نعمان الاراك تيقنوا * بأنكم في ربيع قلبي سكان ومنها يا واختلاف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الاصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب إلا مجازاً لتنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد

الداعي نفسه عن مرتبة المنادى أي تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع أنه أقرب

اليامن حبل الوريد أو للتنبيه على عظم الامر المدعوله وعلو شأنه حتى كأن المنادى مقصر في أمره غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو يا أيها الرسول بلغ أو لا حرص على اقبال المنادى أي الرغبة والرضا بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادر بالماء فأناعطشان ونحو يا موسى أقبل أو للتنبيه على بلادة المنادى فكانه بعيد من التنبيه لا يسمع نحو تنبه يا أيها الغافل واسمع أو لا انحطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور نحو من أنت يا هذا (قوله لفظاً أو تقديراً) أي حالة كون ذلك الحرف ملفوظاً به كياز يد أو مقدرًا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله أي صيغة النداء) من إفاضة الدال للدلول (قوله في غير معناه) أي الاصل فيكون استعمال صيغته في ذلك الغير مجازاً واعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفه لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفه هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث اه أطول (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالإضافة للعهد وهذا بيان لمعناه الاصل (قوله كالأغراء) هو الحث على لزوم الشيء وهذا بيان لغير معناه (قوله لمن أقبل) أي اليك أو الى من حضر معك (قوله يتظلم) حال من فاعل أقبل أي مظهرًا لظلم أحده وبث الشكوى به

يا مظلوم والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واغفر الله لنا أيها العصابة

(قوله قصداً) حال من الكاف في قولك أي كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصداً به اغراءه (قوله وحته على زيادة التظلم) تفسير لاغرائه والتظلم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية إذا أخبرته عنه بسوء فهو مشكى ومشكو (قوله لان الاقبال حاصل) علة لمحذوف أي واست قاصداً بقولك يا مظلوم طلب اقباله لان الاقبال حاصل والحاصل لا يحصل والحاصل أن قولك يا مظلوم لمن جاء يتظلم ليس المراد به طلب الاقبال اكونه حاصلًا وإنما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبت الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع لطلب اقبال المخاطب على التسكيم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي يناديه له على جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الاصل قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف بأل أو بالاضافة أو بالعلمية فإل كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك أنا أفعل كذا أيها الرجل ومثال المعرفة بأل قولك نحن العرب أسخى من بذل ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ومثال العلمية

(٣٣٥)

كقوله * بنا تيمما يكشف الضباب * والدلالة على التخصيص المذكور بذي العلمية نادر في كلامهم ثم ان الغرض من الاختصاص اما الافتخار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما في قولك نحن العرب أقرى الناس للضيف ونحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو المسكنة والتواضع كما في قولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف ونحو أني أيها العبد فقير إلى الله أو مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك أنا أيها الرجل أنكم فيما يتعلق

يا مظلوم) قصداً إلى اغرائه وحته على زيادة التظلم وبت الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل

ظلم الغير له وبت الشكوى به (يا مظلوم) فانك لا تريد بقولك يا مظلوم طلب اقباله حساً أو معنى لحصوله وإنما أردت اغراءه وحته على زيادة التظلم الذي هو ببت الشكوى وكثيراً ما يؤكد المراد بالتكرار فيقال يا مظلوم يا مظلوم في حال تظلمه اظهاراً لرحمته وتحريكالدعايته على الشكوى بذكر ظلمه على وجه النداء أو بجملة تتضمن معناه كأن يقال يا مظلوم اشتك فهذا موضع الشكوى والعلاقة بين النداء وبين الاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال اذا لمعنى لاغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع (و) ك (الاختصاص) وهو في الاصل معلوم وفي الاصطلاح أن يؤتى بما يدل على تخصيص حكم معلق بضمير التسكيم بشرط أن يكون الدال على ذلك التخصيص صورة منادى أو معرفاً بأل أو بالاضافة أو بالعلمية أما صورة المنادى فكما (في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل) فان أيها الرجل أصله أن يستعمل دالاً على تخصيص المعين لطلب الاقبال منه ولو كان هو التسكيم عند قصد تحرييد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال ثم نقل لمطلق التخصيص لا بقيد كونه لطلب الاقبال فهو كالمجاز المرسل فيفيد تخصيص مدلوله المبرر عنه بالضمير بحكم ذلك الضمير ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالتسكيرة المقصودة واتباع المحلى بأل أيها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على المنعولية بتقدير فعل

يا مظلوم فانه ليس نداء حقيقة لأن الغرض أن المخاطب أقبل يتظلم ولا كنه ترغيب له في شكوى الظلم ومن ذلك الاختصاص كقوله أنا أفعل أيها الرجل وغفر الله لنا أيها العصابة أي مخصصاً به دون الرجال

بمصلحي (قوله أنا أفعل كذا أيها الرجل) أنا مبتدأ وجملة أفعل كذا خبره وأي مبنى على الضم في محل نصب مفعول محذوف وجوباً أي أخص والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والجملة في محل نصب على الحال واعلم أنك اذا قلت يا أيها الرجل كانت بالطلب الاقبال وأيها منادى مبنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاى وفي الحقيقة هو المنادى وأي وصلة لندائه ومفيدة لتخصيص المنادى بطلب الاقبال الذي استفيد من يافاذا قلت أنا أكرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا أكرم الضيف في حال كوني مختصاً من بين أفراد الرجال بأكرام الضيف فقولك أيها الرجل أفاد تخصيص مدلول الرجل بالأكرام الذي نسب لمدلول أنا وهو التسكيم فقولك أيها الرجل بيان لمدلول أنا فأصل الرجل كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فأطلق عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالأكرام فيكون مجازاً منسلاً علاقته الاطلاق والتقييد وظهرك أن المجاز في أيها وأنت خبير بأن هذا خروج عن الموضوع اذا كلامنا في استعمال صيغة النداء كإيا في غير معناه مجازاً وهذا الذي استعمل في غير معناه الاصل أيها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى وأجيب بأن أيأ لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزات منزلة أدواته كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله

أى متخصص من بين الرجال ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب

(قوله أصله) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص النادى بطلب الخ أى ولو كان النادى هو التكلم وذلك عند قصده تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أى أيها الرجل مجردا عن طلب الاقبال أى بنقله لمطلق التخصيص لان التكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يحىء في التكلم اما وحده أو مع الغير (قوله ونقل) أى ثم نقل بعد التجريد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فأياها الرجل خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا كما استعمل الأمر بصيغة الخبر نحو أحسن يزيد والخبر بصيغة الأمر نحو والوالدات يرضعن (قوله الى تخصيص مدلوله) أى مدلول أيها الرجل وهو ذات التكلم هنا العبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) أى بالحكم الذى نسب اليه وبه كفاعل كذا في المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص وضمير اليه للمدلول وانما كان الحكم الذى هو فاعل كذا منسوب للمدلول أى ومرتب بطلبه لما علمت أن مدلولها التكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد الخ) علة لقوله ونقل الخ أى وانما نقل عن أصله لما ذكر لانه ليس الخ واذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير التكلم السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل ومما ناله صورته صورة النداء وليس بنداء وحينئذ فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء أصلا لا حقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما في التعجب منه والندوب فانها منادى دخلها معنى التعجب والتفجع فمعنى يا الماء احضر أيها الماء حتى يتعجب منك ومعنى يا محمداه احضر يا محمد فانما شتاق اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا كره التصريح بأداته كذا نقل عن الشارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه بمعنى الكامل المختص (قوله المخاطب) خبر ليس (قوله بل ما دل) أى بل المراد (٣٣٦) بأى ووصفه معنى دل عليه أى على ذلك المعنى وقوله ضمير فاعل دل وقوله التكلم أى

الذى هو أنافى المثال السابق مثلا فمراد التكلم بالرجل نفسه (قوله فأياها الخ) تفريع على ما تقدم من قوله ثم نقل الخ أى ذاعلمت أنها نقلت عن معناها الأصلى وهو النداء فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول

أصله تخصيص النادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير التكلم فأياها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه حال ولهذا قال (أى متخصصا) أى مختصا (من بين الرجال) هو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله (أى) أفعّل ذلك (مختصا) أى مختصا (من بين الرجال) واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

عنه من البناء على الضم لان كل ما نقل من باب الى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كما في العناية (قوله مضموم) وقد أى مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبه بتقديره أخص (قوله والرجل مرفوع) أى على أنه صفة لأى نظر اللفظ والرفع هنا اتفاقا كما في الارشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه والحاصل أن ضم أى ورفع تابعها حكاية لحالهما في النداء بأن نقلا بحالهما في النداء واستعملا في غيره وهذا اندفع ما يقال اذا كانت أى معمول لا أخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا ولا معنى لم يكن هناك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لا ببناء فاندفع ما يقال انظر ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح أن يكون هو العامل في التبوع أو نظيره لان أخص هنا انما يقتضى نصب لا الرفع وكذلك ادعو وأنادى في باب النداء انما يقتضى نصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع النادى المرفوعة سواء كان النادى أيا أو غيرها قال الدمامينى ولم أقفله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل التبوع باعتبار كيفية بكييفية المبنى للجهول أو نظيره ويقدر مبني للجهول (قوله والمجموع الخ) ظاهره مجموع أيها الرجل وفيه نظر اذ الحال انما هو جملة الاختصاص أعنى الفعل المقدر أعنى أخص فكان الأولى أن يقول في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال وأجاب الشيخ يس بأنه يمكن الاعتذار بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسميها ثم ان كون الجملة الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بلازم اذ قد تكون معترضة لا محل لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معرفا بأل نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فان الجملة للاختصاصية هنا معترضة بين المبتدا والخبر لا محل لها من الاعراب ولا يصح جعلها حالية اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدا عند سيبويه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) أى مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا (قوله متخصصا الخ) أى أنا أفعّل كذا حال كونه متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أى مختصا)

بيان حاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تبين التأويل بمتخوصا الزائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وإشارة إلى أن زيادة البناء هنا لم تفسد شيئا بل متخوصا مثل مختصا (قوله وقد تستعمل صيغة النداء في (٣٣٧)

(الاستغاثة الخ) أى على
 سبيل المجاز المرسل من
 استعمال مالا عُم في الشخص
 وذلك لان صيغة النداء
 موضوعة لمطلق طلب
 الاقبال فاستعملت في طلب
 الاقبال أى لخصوص
 الاغاثة (قوله يا الله) أى
 يا الله أقبل علينا لا غائتنا
 (قوله والتعجب) العلاقة
 بينه وبين النداء المشابهة
 من جهة أنه ينبغي الاقبال
 على كل من المنادى
 والتعجب منه (قوله
 يا الله) يقال ذلك عند
 مشاهدة كثرة أو كثرة
 حلاوته أو برودته أو
 وفائه تعجبا منها فكأنه
 لفراة الكثرة المذكورة
 يدعوه ويستحضره ليتعجب
 منه (قوله والتعجب
 والتوجع الخ) العلاقة
 بين النداء وبين هذه
 الاشياء المشابهة في كون
 كل ينبغي الاقبال عليه
 بالخطاب للاهتمام به وامتلأ
 القلب بشأنه (قوله كما
 في نداء الاطلال) هذه
 أمثلة التمحسر ولا يظهر
 أن شيئاً منها مثال للتوجع
 وإن أوهم صنيعه خلاف
 ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب
 بقوله ومنها التمحسر والتحزن

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا الله والتعجب نحو يا الماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال
وأما الم عرف بأل فكقولك نحن العرب أسخى من بذل والجملة في نحو هذا المثال استثنائية إذ لا يصح
نصب الحال عن المبتدأ وأما الاضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لانورث
وأما بالعلمية على وجه الدور فكقولهم * بنائهما يكشف الضباب * والغرض من الاختصاص اما
الافتخار كما اذا ضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما في قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف أو
المسكنة كقولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف أو مجردنا كيدمدول الضمير كقولك أنا أيها الرجل
أنتكامل مصالحى وتستعمل صيغة النداء مجازا في أشياء منها الاستغاثة نحو قولنا يا الله أى يا الله أغثنى في
شدائد الدنيا والآخرة في كفايتها والملاقة بينهم مطلق التوجه اللازم للنداء الذى هو طاب الاقبال
لان المستغاث قد وقع التوجه اليه أو هو من استعمال ملازم في الأخص حيث استعمل مطلق طلب
الاقبال الذى هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة ومنها التعجب كقولك عند شهود كثرة
الماء يا الماء والعلاقة مشابهة التعجب منه المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما ومنها التحسر
والتعزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء التوجع منه والمتفجع عليه والعلاقة
في هذه الاشياء كون كل ينبغي الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها

مسند اليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد وأي هذه مبينة على الضم كحالها في النداء وليست
منادى وزعم السيرافي أنها في الاختصاص معربة ويحوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل
أي المخصوص به وأن تكون مبتدأ تقدير دأبها الرجل المخصوص أنا المذكور وذهب الأخفش إلى أنه
منادى قال ولا يمتنع أن ينادى الإنسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل إنسان أفقه منك يا عمر وإذا
تأملت ما ذكرناه علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأي الأخفش طلب لانه نداء
ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر لهم أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يؤكد لانه قد
اختص حين قال أنا ولا كنه أ كدولم يعرف المختص باللفظ أيها وأوتيتها وأما وقع علمها أو مضافا أو معرفا
بالألف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يستعمل بسائر أحرف النداء واستعمل معرفا بالألف
واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه العقل مثل نحن العرب أقرى
الناس للضيف وقسم يجوز فيه الأمران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا أهل البيت
وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعه نحن معاشر الأنبياء لا نورث وبنى أنا بنى نهشل لاندعى لأب والعم
نحو بك الله نرجو الفضل بنا أيما يكشف الضباب ﴿ تنبيه ﴾ اقتصر المصنف من الإنشاء الطلبي
على ما ذكره وبقى عليه الترجي نحو لعل الله يأتينا بخير ونقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء وإذا كان
الترجي إنشاء فهو طلب كالتمنى وما قيل من أنه قد يكون لعل اشفاقا لنوع محذور كقوله تعالى لعل
الساعة قريب إن سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمني عن ذكر الترجي
لأنهما بابان مختلفان ولانه قال في التمني انه قد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وتقع لعل للتقليل عند
السكاكي والأخفش والاستفهام عند الكوفيين كما سبق وللشك عند الفراء والطوال قال التنوخي
في الأقصى القريب وقد تحجى لعل للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجي وأما القسم

(٤٣ - شروح التلخيص - ثانی) کافی ندا . الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه
ومثال التوجع يا مرضى ويا سقمى والاطلال جمع طلل وهو ماشخص من آثار الديار وذلك كقوله
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر

(قوله والنازل) كما في قولك يا منزلي ويا منزل فلان متحسرا ومتحزنا عليه وكما في قول الشاعر
أيا منازل سلمى أين سلماتك * من أجل هذا بكيناها بكيناك
أي من أجل عدم وجدان سلمى بكيناها على سلمى وبكيناها على المنازل فقوله بكيناها أي بكيناها على سلمى وقوله بكيناك أي وبكيناك أي بكينا
عليك أيها المنازل (قوله والمطايا) أي الابل كما في قولك يا ناقا أي ويا ناقتي تحسرا عليها وكما في قوله
يا ناق جدى فقد أفنيت أنانك بي * صبرى وعمرى وأنساعى وأحلاسى (٣٣٨)

الاناء كقناة التاني
والاحلاس جمع - لس
وهو كساء يطرح على
ظهر البعير والانواع
جمع نسع بكسر النون
وهو ما ينسج عريضا
للتصدير أي للحزام في
صدر البعير - (قوله وما
أشبه ذلك) عطف على
الاغاة وذلك كالندبة
وهي نداء المتوجع منه
أو المتفجع عليه كقولك
يارأساه ويا محمداه كأنك
تدعوه وتقول له تعال فأنا
مشتاق اليك (قوله ثم
الخبر) أي الكلام الخبري
وهو ما يدل على نسبة
خارجية تطابقه أولا
تطابقه (قوله قديقع) أي
مجازا لعلاقة الضدية
أو غيرها مما سيأتى بيانه
قريبا (قوله موقع
الانشاء) وهو الكلام
الذي لم يقصد مطابقته
لنسبته الخارجية ولا عدم

والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضي دلالة
على أنه كانه وقع نحو وفقك الله للتقوى (أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط
من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصويره إياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله لقاءك

(ثم) لفظ (الخبر) الذي تقدم أنه هو ما دل على نسبة خارجية تطابق أو لا تطابق (قديقع) مجازا
(موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لا نسبة له خارجا وإنما توجد نسبة بنفسه ووقوع الخبر موقع
الانشاء (اما) أن يكون (ا)إفادة (التفاؤل) كأن يقصد طالب الشيء وصيغة الأمر هي الدالة عليه
فيعدل عنها الى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا لتحقيقه كما يقال وفقك الله الى التقوى ولما
كان من أسباب التحقق الطلب استعملت صيغة ذلك السبب في ذلك السبب لعلاقة اللزوم في الجملة
(أو) أي واما أن يكون (لاظهار الحرص في وقوعه) واظهار الحرص مما يستدعى الامتثال لما
نضمنه من الحث على الوقوع (كما مر) في مبحث الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء

فهو انشاء اجماعا كما نقله القرافي أيضا قيل وانما لم يذكر كونه ليس طالبا لانه لتأكيد الخبر مثل والله
لأفعلن أو الطلب على سبيل الاستعطاف مثل بحياتك أخبرني وفيه نظر لان تأكيد الطلب طلب
ولا ينحصر ذلك في الاستعطاف فانك تقول بالله اضرب زيدا وأما التحضيض فهو انشاء فذكره
المصنف في باب التمني وجعله قسما منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله مولدا عن الاستفهام ويرد
عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسما من الاستفهام كما جعل التحضيض قسما من التمني
أو يجعلهما قسمين برأسهما لان حرف الاستفهام في كل منهما لان في كل منهما أداة استفهام اتصل
بها لابل أولى لان هلا استعملت فيها هل للتدني ثم زيد عليها لا فاستمر فيها عنده معناها المجازي من التمني
وأما ألا تنزل عندنا فان الهمزة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغیره ص (ثم الخبر قد يقع
موقع الانشاء الخ) ش يعني أن الخبر أي صيغته وهي ما ليست من صيغ الانشاء قد تستعمل ويراد بها
الانشاء وذلك اما للتفاؤل نحو غفر الله لك فإنه أبلغ من رب اغفر له فان صيغة غفر أصلها للضى والماضى
لا يتعلق به الطلب فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرة ولقصد التفاؤل سميت الفلاة مفازة
والمطشان ناهلا والاديع سلما لأن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الانشاء على الماضي
وقديوتى بصيغة الخبر لاظهار الحرص على وقوع المطلوب وقد مر هذا في صيغ الشرط كقولك أحيا

مطابقته لالان نسبة له خارجا وإنما توجد نسبة بنفسه (قوله اما للتفاؤل) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء

كأن يقصد طلب الشيء وصيغة الأمر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا لتحقيقه (قوله بلفظ
الماضى) متعلق بيقع وانما قيد بلفظ الماضي لان التفاؤل لا يكون الا به لا بالمضارع ولا بالاسم (قوله وفقك الله للتقوى) أي اللهم وفقك
فعبير بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في
وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا عده بني ولم يعد به على ويشير للضمين المذكور قول الشارح اذا عظمت رغبته (قوله يكثر
صوره إياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصويره على الفاعلية (قوله فر بما يخيل اليه) أي غير الحاصل حاصلا وحاصله أن الطالب لشيء اذا
عظمت رغبته فيه كثر تصويره له وانقسمت صورة مطلوبه في خياله فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضى

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين أو للاحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى إذا حول عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملها خبر وأشار المصنف بذلك الى أن اظهار الحرص والتفاؤل لاتنافي بينهما فللبليغ احضارهما معا في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله أى التفاؤل واظهار الحرص) أى يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصدا لادخال السرور عليه أو ير يد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضى لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحق المخاطب أو ير يد هما (٣٣٩) معا (قوله فهو ذاهل

عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات ايراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لكرنه له قوة على ذلك ولولم يكن له قوة في سائر الأبواب بناء على تجزى البلاغة كالاكتفاء فيكفي لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصد هما ولا يلزم أن يكون لقصد هما ملكة يقدر بها على كل كلام بليغ كذا في يس وقوله عن هذه الاعتبارات اعترض بأن الأولى أن يقول عن هذين الاعتبارين وأجيب بأن غير البليغ لما كان

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملها) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أولاً احتراز عن صورة الأمر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الأمر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة

يكثر تصوره اياه لان محبوب الوقوع لا يزول عن خاطر غالباً بما يخيّل اليه حاصل فيعبر عنه بصيغة الحصول بناء على ذلك التخيّل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة المقترضة للمبالغة في الحث على الامتنال واذا اقتضى المقام الحث على التمكن من المطلوب على وجه المبالغة توصل اليه بهذا التعبير وذلك كقولك رزقني الله لقاءك ثم ان اظهار الحرص مع التفاؤل لاتنافي بينهما فللبليغ احضارهما في التعبير بصيغة المضى عن الطلب واليه أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كأن يقال رحمك الله (يحتملها) أى يحتمل التفاؤل واظهار الحرص بمعنى أنه يحتمل أن ير يد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصدا لادخال السرور عليه أو ير يد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضى لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحق المخاطب حيث كان ما ينفعه في هذه المنزلة بالنسبة للتكامل أو ير يد هما معا وانما قال من البليغ لان غير البليغ انما يقول ما يسمع من غير أن يراعى هذه الاعتبارات في موارد المقامات والمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لان له قوة عليه ولولم تكن له قوة في سائر الأبواب بناء على تجزى البلاغة

الله السنة بمعنى الدعاء باحيائها والدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتتمل التفاؤل واحتتمل اظهار الحرص معا لانه قد ير يد هما بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يخلو هذا الكلام عن نظر كما سبق في نظيره وقد بدأ في الانشاء بصيغة الخبر كقول العبد للمولى اذا حول وجهه اليه ينظر المولى الى فانه أكثر ناداً بمن قوله انظر الى بصيغة الأمر وان كان الأمر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا الا أنه لما كان صيغة أمر اجتنب وعلل السكاكى حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية لانه ذكر اللازم وأراد الملزوم لان وقوع النظر لازم لقوله ينظر أى لازم في الغالب قلت فيه نظر لانا ان جعلناه كناية كان خبر الفظا ومعنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليتأمل وأما

ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر الشارح بالجمع كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله (قوله أولاً احتراز) أى التحرز والتباعد ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع (قوله كقول العبد للمولى) أى اذا حول عن وجهه (قوله لانه في صورة الأمر) أى الشعور بالاستعلاء المنافي للأدب (قوله وان قصد به) أى بالأمر والاول للحال أى والحال أنه قاصد بذلك الأمر الدعاء أو الشفاعة قال المولى عبد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة في الأصول الشفاعة من معاني الأمر ولعلها دخلة في الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كان لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا فقول الشارح وان قصد به الدعاء أى كما في هذا المثال وقوله أو الشفاعة كما في قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض النسخ والشفقة ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه

أو لعل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب أو لنحو ذلك (تنبيه) ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كما مذهب الخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر يظهر ذلك بأدنى تأمل

(قوله أو لعل المخاطب على المطلوب) أي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فالبناء في قوله بأن يكون لا بسببية والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لأجل حمل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يلحق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسعى ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة التكلم لا تكذب والفرض أن المخاطب (٣٤٠) لا يجب ذلك وظهر لك من هذا أن المخاطب بفتح الطاء

(أو لعل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب اليه الكذب كقوله لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتيني غدا مقام أئني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند كالاتجاه (أو) أي وأما أن يكون (لعل المخاطب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بأن يكون) أي بسبب كون المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب) أي أن ينسب (الطالب) الى الكذب في كذب مبنى للمجهول بتشديد الذال كقوله لصاحبك يا فلان أنت تأتينا غدا مكان أئني غدا ولا بد لانه لما كان ممن لا يجب أن ينسب الى الكذب وقد عبرت في الاتيان بصيغة الخبر فاذا لم يأت غدا كان سببا في كون كلامك بحسب الظاهر كذبا وكثيرا ما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله اياك أن تكذبي في هذا المقام يا فلان والعلاقة في هذين أيضا السببية والمسببية لوجود مطلق التحقق بالخيال في الأول والدعوى في الثاني * ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها أصالة وتفرعا وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجزاء الجملة الانشائية نبيه على أن الاعتبار المذكورة للخبر في الأبواب السابقة يجري الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه الانشاء) الذي لا بد له أيضا من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلا أو ما في معناه وهو الأصل في الانشاء ومن نسبة بينهما هاتم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) المعقودة لأحوال يحمل المخاطب على المطلوب منه أي ترغيبه فيه بأن يكون المخاطب يرغب في تصديق الطالب فاذا قال له أنت تحسن الى غدا وقصد أن لا يكذبه أحسن اليه فان قلت الفرض أنه انشاء فتكذبه لا يحصل أبدا سواء أحسن اليه أم لم يحسن قلت وان كان انشاء إلا أن صيغته صيغة الخبر فر بما توهم السامع أنه خبر فكذبه والأحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم ارادة الانشاء ومن مجيء الانشاء بلفظ الخبر قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن وقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقيل انه نهى مجزوم ولكن ضمت السين اتباعا للضمير كقوله صلى الله عليه وسلم انا لم نرده عليك الا أنا حرم وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال انه خبر بمعنى الانشاء انه باق على خبر يته ولا يلزم الحلف بالنسبة الى العصاة فانه خبر عن الحكم الشرعي وفيما قاله بحث محله أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثير منه في صيغة افعل ص (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة)

في المجلدين لان المراد به السامع (قوله أن يكذب الطالب) بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الذال ورفع الطالب على النيابة كما يشير لذلك قول الشارح أي ينسب اليه الكذب (قوله كقوله) أي أيها المتكلم وقوله لصاحبك أي الذي هو المخاطب وقوله لا يجب أي ذلك صاحب وقوله تحمله أي تحمل صاحبك بهذا القول (قوله من حيث الظاهر) أي وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء وهو لا يتصف بصدق ولا بكذب قال الشارح في المطول واستعمال الخبر في هذه الصور يعني الأربعة التي ذكرها المصنف مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل أن يحمل كناية

في بعضها اه قال المولى عبد الحكيم أراد ببعضها الصورتين الأخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطالب بأن يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر اللازم وأريد الملزوم بخلاف الصورتين الأوليين اللتين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطالب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل يتعين كونهما مجازا اما مرسلا لعلاقة الضدية أو بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاوت أو للحرص على حصوله اه قال ابن السبكي في عروس الأفراح وما ذكر من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبر اللفظ ومعنى والفرض أنه انشاء بصيغة الخبر فتأمل (قوله في كثير الخ) انما قال في كثير ولم يقل جميعه لان المسند في الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيد أبوهم قائم فان قيل هو في

تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذلك الخبر وقيل انما قال في كثير لان بعض (٣٤١) ماتقدم لايجري في الانشاء لان التأكيـ

في الانشاء لا يكون للشك
أو الانكار من المخاطب
ولانرك التأكيـد لحلوه
من الايقاع والانتزاع بل
لكونه بعيدا من الاقبال
أو قربا منه وقيل انما
قال في كثير لان حذف
المسند لا يكون في الانشاء
بخلاف الخبر وإشارة إلى
أن ما ذكر من الاحوال في
الابواب الخمسة في الخبر
لايتأتى في كل باب من تلك
الابواب الخمسة بالنسبة
لكل نوع من أنواع الانشاء
وهي الاستفهام والتعني
والامر والنهي والنداء
وان كان ما ذكر يأتي في
بعضها فتأمل (قوله
والقصر) معطوف على
أحوال بخلاف ما قبله
فانه معطوف على المضاف
اليه (قوله فليعتبره
الناظر) أي فليبرأ
الناظر في أحوال الكلام
ذلك الكثير الذي وقع فيه
الاشتراك بين الخبر
والانشاء بالنسبة للانشاء
حسبما عرفه بالنسبة للخبر
فيما تقدم فان من له نور
البصيرة وقوة الادراك
لا يخفى عليه اعتبار ذلك
في الانشاء كالخبر (قوله

ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر)
بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي امامؤ كذا أو غير مؤ كذا والمسند اليه فيه اما محذوف

الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أوفى التعلق (فليعتبره الناظر)
أي فليبرأ الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة
إلى الانشاء حسبما عرفه بالنسبة للخبر مثلا نقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضا امامؤ كذا كقولنا اضرب
اضرب في تأكيـد الأمر بالضرب لاقتضائه المقام أو غير مؤ كذا كقولنا اضرب بدون تكرار والمسند
اليه اما محذوف كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم أو قاعد أو مذكور كأن يقال
ابتداء هل زيد قائم أم لا إلى غير ذلك من كونه مقدما ومؤخرا كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي
التأخير هل قائم زيد وكونه معرفا كالمثال أو منكر كهل رجل قائم أو امرأة وكذا المسند اسم كقولك
هل زيد قاعد أو فعل أز يد يسافر غدا مطلق كالمثالين أو مقيد بمفعول كهل أنت ضارب عمرا أو شرط
هل أنت قائم ان قام عمرو ومتعلقات المسندان كان فعلا أو معناه امامؤخرة كالمثال أو مقدمة كهل
زيدا ضربت مذكورة كالمثال أو محذوفة كهل أنت معط والتعاق والنسبة اما بقصر كلا ضرب
الازيدا ولا يضرب الا زيدا بناء على أن هذا نهى أو بغير قصر كلا تضرب زيدا وليضرب زيدا عمرا
والاعتبارات أيضا كما تقدم فتقول في تعريف المسند اليه بالاضمار كهل أنا نائل مراد منك لان المقام
للتكلم أو الخطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم والتأكيـد لان المخاطب بصدد الامتناع من
الامتنال كبادر بادر لمن نصحك عند بابته النصح والحذف لان الذكر كالعيب كأن تقول كما تقدم
في سؤالك عن زيد بعد ذكره هل عالم أو جاهل وعلى هذا فاقس وقال في كثير لان بعض ماتقدم لايجري
في باب الانشاء ككون المسند جملة فانه يجري في الخبر دون الانشاء اذ لا يكون في الانشاء الامفردا كذا
قيل وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبو به قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر
نعم التأكيـد لظن خلاف الحكم أولا لانكار لايجري هنا وانما يجري التأكيـد لوجه آخر كما أشرنا اليه
فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه إلى الاحوال التي تراعى
لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر
فمرجه إلى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وظيفة
النحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني
من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا تخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكره وهو ظاهر ولم يذكره
لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني وأيضا جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم التصور

فليعتبره الناظر (ش) لما قدم الأبواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاسناد الخبري
والمسند والمسند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتبار في
الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة والمجاز وكونه عقليا وغيره وكون الخطاب مؤ كذا أو غير

امامؤ كذا) كقولك اضرب اضرب في تأكيـد الأمر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله أو غير مؤ كذا) كقولك اضرب بدون تكرار ولايجري
في الانشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيـد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم
منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم أو قاعد

أومذ كور الى غير ذلك

على الحكم لعدم استيفائه في فن آخر ولما كانت الاعتبارات مفصلة في الخبر لم يفصلها هنا وأصل الانشاء المحكوم عليه يحتاج الى تفصيله ليتعين أصل المراد لثلاث تنقضي الفصاحة التي هي أصل البلاغة ومثل ذلك يقال في باب القصر أعني في سبب تفصيله تأمل والله أعلم .

مؤكد الى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

﴿نم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل﴾

﴿فهرست الجزء الثاني من شروح التلخيص﴾

صحيفة

٢ أحوال المسند

١١٩ أحوال متعلقات الفعل

١٦٦ القصر

٢٣٤ الانشاء

﴿تمت﴾

الذ كر لغير ذلك من كونه مقدا أو مؤخرا كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي التأخير هل قائم زيد وكونه معرفا كما مثل أومذكرا كهل رجل قائم أو امرأة وكذلك المسند فيه اما اسم كقولك هل زيد قائم أو فعل كقولك هل زيد يسافر غدا مطلق كالمثاليين أومقيد بمفعول كهل أنت ضارب عمرا أو بشرط كهل أنت قائم ان قام عمرو ولايتأتى حذف المسند في الانشاء بخلاف الخبر كما في عبيد الحكيم وكذلك التعلق والنسبة في الانشاء اما بقصر كلاتضرب الازيدا أو بغيره كلاتضرب زيدا ولايضرب زيد عمرا واعلم أن الاعتبارات المناسبة لهذه الاحوال السابقة في الخبر تجري في الانشاء فيقال قدم المسند اليه في الانشاء لان التقديم هو الاصل ولا مقتضى للدول عنه وحذف لكون ذكره كالعيب لدلالة القرينة عليه كأن تقول في السؤال عن زيد بعد ذكره هل عالم أو جاهل وذكر التعويل على أقوى الدليلين العقل واللفظ وعرف بالاضمار كهل أنا نازل مرادى منك لان المقام للتكلم أو للاخطاب كهل أنت قائم أو للغيبة كهل هو قائم وأكذلك كون المخاطب بصدد الامتناع من الامتثال كقولك لمن يصحبك عنداياته (٢) بادر بفعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب * واليه المرجع والمآب

لأن المقام للتكلم أو للاخطاب كهل أنت قائم أو للغيبة كهل هو قائم وأكذلك كون المخاطب بصدد الامتناع من الامتثال كقولك لمن يصحبك عنداياته (٢) بادر بفعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب * واليه المرجع والمآب